الجريمة المركّبة

أصول التجويع العنصري في اليمن

همدان ناصر العليّي

تقديم

د. أحمد عبيد بن دغر

أ. عبدالملك المخلافي

أ. نصر طه مصطفى

أ. فرناندو كارفاخال



الجريمة المركّبة

أصول التجويع العنصري في اليمن

الجَرِيمَةُ المُرَكَّبَة

أصول التجويع العنصري في اليمن

همدان ناصر العليي

الطبعة الأولى

١٤٤٤هـ = ٢٠٢٣م

إهداء

إلى ضحايا التجويع العنصري في اليمن..

إلى كل يمني حر يخوض المعركة ضد التمييز العنصري،

ويعمل من أجل إرساء نظام عادل قائم على المواطنة المتساوية..

إلى كل المناضلين والأحرار الرافضين للتمييز العنصري...

والمؤمنين بحقوق الإنسان في أنحاء العالم..

تقديم

الدكتور أحمد عبيد بن دغر

بين أيدينا سفر تاريخي ممتع، جهد مثابر لباحث وكاتب امتلك ناصية الكتابة لغة وسباكة، معنى ومبنى، وغاص باحثًا وناقدًا ومفكرًا، في مرحلة تاريخية هامة من تاريخ بلدنا، مركزًا على ظاهرة العنف التي واكبت ظهور الإمامة، وابتلاء اليمن بأئمة قدموا من خارجه ورفضوا مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع، وامتطوا صهوة الدين لتبرير العنف، وكانوا ولا يزالون سببًا في صناعة الصراعات والمعاناة تاريخيًا في اليمن.

لقد تسببت الحروب الأهلية الناتجة -في أغلبها- عن ادعاء سلالة أحقيتها في حكم اليمن وامتلاك رقاب اليمنيين باسم الدين، في تخلف هذا البلد الكبير والعظيم، وما لحق بأهله من عوز وفقر وجوع، وكثيرًا ما استدعى القائمون على مشروع الإمامة تاريخيًا عونًا من الخارج، والحوثيون الذين اعتمدوا على الإيرانيين في حربهم على الشعب ليسوا استثناء.

امتلك الباحث همدان العليي منهجه في سبر غور موضوعه الذي ركز في جزء كبير منه على البُعد الإنساني والحقوقي، وجعل من فترة الحوثيين المنقلبين على الشرعية المنتخبة من الشعب أنموذجًا في البحث، ليربط بين تفكير الأئمة ونهجهم في القمع وإخضاع اليمنيين، وبين ما ينتج عن هذه النهج والتفكير العنصري من ممارسات إجرامية.

لقد هال الكاتب هذا الكم اللامحدود من العنف.

يدرك المعنيون بالشأن اليمني، أن الأئمة بنوا سلطانهم وكياناتهم في فترات متقطعة من تاريخ اليمن، على نظرية الإمامة العنصرية التي تحصر حكم المسلمين في ذرية «آل البيت»، كما يدعون في فقههم الديني والسياسي.

ويعلم كل المعنيين بالتاريخ اليمني، والتاريخ العربي والإسلامي، والعلوم الأخرى، زيف هذه النظرية، وسقوطها في الوعي الجمعي لغالبية المسلمين، وهذا هو ما يفسر أن أصحاب هذه

النظرية العنصرية بفرقهم العديدة ظلوا منذ ١٤٠٠ عام أقلية دينية، لا يتبعها إلا الجهلة والانتهازيون، لكنها إذا حصلت على المال والسلاح فإنها تغدو خطرًا كبيرًا.

الكاتب المميز همدان العليي الذي نتوقف عنده ونرحل معه في هذا السفر الجميل، والبحث العميق، لا يتوقف عند هذه الظاهرة في جانبها الفكري والسياسي، التي لا تخفى على باحث لبيب أو مؤلف قدير، بل يبحر بنا في غزارة من المعلومات الحديثة الكثيفة، التي تكشف أسباب الحروب والعنف في التاريخ اليمني، والوسائل الإجرامية التي تستخدمها هذه الجماعة في إخضاع اليمنيين لحكمها العنصري.

ولكي يربط الباحث بين ماضي الإمامة الإجرامي، وبين حاضرها العنيف، قدم لنا مثال الفرقة المطرفية، وهي إحدى فرق الزيدية، التي تحرر دعاتها من مسلمات كثيرة في هذا المعتقد، المطرفية رأوا خلافًا لكل أئمة المذهب أن الإمامة تصلح في عامة المسلمين، ولهذا كفرهم غلاة المذهب وأبادوا كثيرًا منهم في صنعاء وما حولها، حتى غدت مثلًا يضرب به للحديث عن عنف وقسوة وجبروت الأئمة.

«الجريمة المركبة» هو العنوان الرئيس للكتاب، ويبدو منذ الوهلة وكأنه حديث في العام من الظاهرة، إلا أن العنوان الفرعي يضع النقاط على الحروف، وينبئنا بما ذهب إليه الباحث المؤرخ، وهو تبيان أصول التخلف والتجويع في اليمن، وأهدافه التي أسهب في شرحها، وآلياته المصحوبة بالعنف المادي والمعنوي عبر أساليب عديدة. لقد رصد الكاتب أشكال وأساليب العنف التي طورها الحوثييون، بما في ذلك الاستيلاء على أموال المواطنين بذرائع مختلفة، وفرض جبايات جائرة عليهم، مصحوبة باستخدام القوة، ومصادرة أموال الدولة والأوقاف والزكاة، وأموال المساعدات الإغاثية.

تحضرنا أمثلة كثيرة على المدى الذي يذهب إليه الأئمة في تجويع وتجهيل وتخلف اليمن واليمنيين، فكتب التاريخ تؤكد واقعة أن اليمن مرت بمجاعة أثناء الحرب العالمية الثانية، وكانت مخازن الإمام يحيى مليئة بالحنطة، لكن الإمام يحيى رفض توزيعها على المواطنين أو حتى بيعها لهم، وهذه المحاصيل أخذت من اليمنيين، كزكاة وخمس وجبايات عديدة. وهذا لأن بعض

الأئمة يؤمنون أن الله لا يحاسبهم على ما قاموا بجبايته دون حق، بل على ما لم يجبوه من رعاياهم وإن كانوا يتضورون جوعًا.

توصم معتقدات الأئمة وأعمالهم لإخضاع الشعب اليمني بالممارسات العنصرية، السلالية، المتعالية، ذلك ما ذهب إليه المؤلف في كتابه الثمين والغزيز في معلوماته، وهو في ذلك على حق، فالمستهدف من التجويع والتجهيل هو الشعب اليمني من جماعة تدعي بأن الله -عز وجل- ميزها عن بقية البشر. لقد لعب الوعي الديني المزيف المستند إلى هرطقات الأئمة دورًا سلبيًا في حياة اليمنيين ولايزال.

تركيز الكاتب على مشكلة العنصرية في معتقد الحوثيين، إدراك حقيقي لجذور وأسباب أغلب الحروب في اليمن من فترة طويلة، وهذه مسألة جديرة بالاهتمام والدراسة والتمحيص، لأنه لا يمكن تحقيق السلام العادل والدائم في اليمن ما لم يتم القضاء على مسببات الحروب، وعلى رأسها العنصرية التي تقسم الناس في اليمن إلى سادة لهم الحكم والمال والجاه، وأتباع بمثابة العبيد عليهم أن يقاتلوا من أجل تثبيت حكم الفئة الأولى، وأن يعملوا لكي يسلموا الجبايات للجماعة.

ومن المهم هنا، التأكيد على فداحة واحدة من أخطر الممارسات التي تنفذها هذه الجماعة منذ بداية الحرب، وهي جريمة «الإبادة الثقافية»، واستغلال الحوثيين لمقدرات وأموال ووظائف ومدارس ومنابر الدولة، لنشر معتقدها الكارثي بالقوة، بعدما نفذت سياسة تجويع قاتلة. إن التجريف الثقافي الذي نتعرض له في اليمن لا يستهدف بلادنا وحسب، وإنما المنطقة برمتها، وهذا الكتاب بمثابة صافرة إنذار للفت انتباه العالم المطالب بالوقوف إلى جانب الشعب اليمني، بما يضمن حق اليمنيين في العدالة والمساواة والعيش الكريم، وتحقيق السلام العادل والدائم.

والكتاب الذي يأتي فريدًا في مادته العلمية، يجمع بين الكتابة في التاريخ، والخوض في السياسة، الاستناد إلى الماضي، مع التركيز على حاضر الإمامة في نسختها الحوثية المصنوعة في طهران، بكل ما فيها من جشع وطمع وانحطاط، يصاحبه عنف وقسوة في التعامل مع الشعب، ويستره صمت دولي مريب، وهذا هو سبب اندلاع المقاومة الوطنية والانتفاضات المتلاحقة،

التي لم تشهدها ولم تعرفها الإمامة في تاريخها من قبل، والتي ستستمر حتى يتم بناء دولة قائمة على المواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية بين أفراد الشعب.

الدكتور أحمد عبيد بن دغر

رئيس مجلس الشورى اليمني

تقديم

الأستاذ عبدالملك المخلافي

تتنوع رسائل الكتب وأهدافها، غير أن هناك من الكتب ما يتميز بخدمة قضايا الشعوب في مرحلة فاصلة في تاريخها، ويكون لها دور محوري في المواجهة والانتصار لحقوق المجتمعات المقهورة والمظلومة، وهذا النوع من الكتب تُخلد ويخلد كتّابها. ومع تأثير ومكانة هذه الكتب في لحظتها، فإن أهميتها تزداد عند انتصار القضية وعند الحصاد النهائي للمواجهة وأدواتها وأبطالها.

وبالنسبة للشعب اليمني الذي خاض مواجهات عديدة مع الإمامة والعنصرية التي لوثت تاريخه، واستبدت بإنسانه، وحطمت حضارته، وأعاقت مستقبله، فقد خلد سفر التاريخ اليمني العديد من الكتب التي واجهت الإمامة، وكشفت جرائمها، وبيّنت بشاعة أفكارها. وفي الموجة ما قبل الأخيرة من المواجهة مع الفكر الإمامي العنصري المتستر بالدين، وهي الموجة التي بدأت في ثلاثينيات القرن الماضي، والتي أشعلت جذوة النضال الوطني والشعبي، وأدت الى انتفاضات وثورات عديدة، أبرزها حركة ١٩٤٨، وحركة ١٩٥٥، وثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ المجيدة الخالدة، برزت كتب خُلدت وخُلد أصحابها وكانت سفرًا من أسفار نضالهم في سبيل إنقاذ وانعتاق شعبهم، مثل كتب وكتابات الزبيري، والنعمان الأب والابن، والقاضي الإرياني، والأستاذ قاسم غالب أحمد، وغيرهم العشرات.

وفي هذه المرحلة، وفي مواجهة الإمامة الجديدة، التي عبرت عنها ما يطلق عليها «الحوثية»، سيخلد تاريخ شعبنا العديد من الكتب والكتاب الذين كانت كتبهم جزءًا من حركة نضالهم ونضال الشعب اليمني في مواجهة الإمامة بطبعتها الحوثية. ومن هذه الكتب. لاشك - سيكون الكتاب الذي بين أيدينا الذي أعدَّه في مقدمة الكتب التي تخدم قضية المواجهة الإنسانية ضد العنصرية، بل إن هذا الكتاب بمثابة سلاح ثقيل نوعي في قضية المواجهة، ويزيد من أهميته أن الكاتب همدان العليي هو أحد أبرز المهمومين والمشتغلين في هذه المواجهة، وليس مجرد كاتب

معزول عن خوض غمار الاشتباك مع الحركة الحوثية العنصرية الإرهابية.

عرفت الكاتب في هذا الميدان فارسًا مشغولًا بالهم اليومي في ميدان الاشتباك الفكري والثقافي مع العنصرية، من خلال جهده الدؤوب في مجال حقوق الإنسان، ونشاطه دون كلل في وسائل الإعلام المختلفة، ومع ما يمثله الانشغال في هذين المجالين من جهد ووقت، ولم أكن أتصور أن لديه الوقت والجهد الكافي لينتج مثل هذا النتاج الكبير في الكتاب الذي بين أيدينا، والذي سيلقي بثقله في ميدان المواجهة الممتدة مع العنصرية التي تمارسها الإمامة الحوثية اليوم، والذي -في اعتقادي- سيسجل باعتباره واحدًا من أهم الكتب التي أنتجتها هذه المرحلة، أو هذه الجولة من المواجهة المتجددة، بين الشعب اليمني والعنصرية التي تسببت تاريخيًا بعدم الاستقرار في اليمن.

ولطالما اعتبرت الكاتب همدان العليي من خلال متابعتي نشاطه الإعلامي والحقوقي، وإعجابي بإخلاصه لقضية وحقوق الشعب اليمني، أحد أبرز الذين سيخلدهم تاريخ شعبنا عند انتهاء هذه المرحلة السوداء من تاريخنا، وهزيمة الإمامة وانتصار إرادة الشعب.

ولقد اخبرته بيني وبينه مرات عديدة بذلك معجبًا بموقف في محطة ما، ومشجعًا، غير أني أعتقد بأنه حان الوقت لقول هذا علنًا، وأجد تقديم هذا الكتاب فرصة لأن أفعل ذلك، ولأن أسجله للقارئ، ولأبناء شعبنا، ليس فقط دعمًا وتشجيعًا للكاتب همدان العليي، ولكن مناديًا ومشجعًا لكل الذين يعملون في هذا الميدان، أو الذين سيبرزون مستقبلاً في معركة طويلة يجب ألا تتوقف، حتى ولو تم القضاء على هذه الطبعة الأسوأ من الإمامة العنصرية، المتمثلة بالحركة الحوثية.

لقد استهان شعبنا ومفكروه بعد الانتصار المجيد في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ على الإمامة الأولى، وترك الأمر للسلطات الحاكمة لتقوم بدورها في تدوين التاريخ ومواجهة الإمامة، تحت ظن -خاطئ- أن المعركة مع هذا الكيان العنصري قد انتهت، وأن انتصار ٢٦ سبتمبر حاسم ونهائي، ومن المؤسف أن هذه السلطات في معظمها حولت المواجهة إما للتوظيف السياسي لما يخدمها، أو إلى ذكرى احتفالية رسمية، وبضعة أسطر في المناهج، بهتت وتراجعت مع الزمن، ما سمح بعودة الإمامة مجددًا بعد خمسة عقود، لتطل بقرونها الشيطانية، ولترتكب أبشع الجرائم في حق

شعبنا.

أوضح الكتاب، بإتقان وجهد مقدّر، جريمة من جرائم الإمامة الكثيرة، وهي عملية «التجويع»، ولازال هناك أوجه أخرى عديدة، ما احوجنا للكتابة عنها، ومنها ما يتصل بالتجهيل، والطائفية، وانتهاك حقوق النساء والطفولة، والاعتقال، والخطف... الخ.

استطاع المؤلف من خلال كتابه «الجريمة المركبة» كشف سياسة التجويع الممنهجة، التي تمارسها جماعة الحوثي بدوافع عنصرية، ولتحقيق أهداف عنصرية، وكجزء من سياسة العنف والإبادة الجماعية، التي لطالما مارستها الإمامة ضد اليمنيين في تاريخها الأسود، بدءًا من يحيى الرسي، إلى بيت حميد الدين، والتي أوجدت واقعًا مركبًا من الظلم والممارسات الإجرامية البشعة. ولا يوجد أدق من بيت أبي الأحرار محمد محمود الزبيري، في وصفه لفترة حكم الأئمة سابقًا، وكأنه يتحدث عن الحوثيين اليوم:

جهلٌ وأمراضٌ وظلمٌ فادحٌ   ومخافـــةٌ، ومجاعـةٌ، وإمــامُ

يتناول هذا الكتاب ممارسات جماعة الحوثي الإرهابية، التي انقلبت على المؤسسات الشرعية المنتخبة، في اليوم المشؤوم ٢١ سبتمبر ٢٠١٤، وهو في أغلبه -هذا الكتاب- يسلط الضوء على تفاصيل هامة من جرائم التجويع العنصرية، من منظور إنساني حقوقي، بناء على رصد وبحث علمي دقيق، قابل للاعتماد عليه، والاستناد إلى حقائقه، لكشف بشاعة الإمامة عند المعنيين برفض العنصرية، والمدافعين عن حقوق الإنسان في العالم.

لم يغرق المؤلف في تفاصيل التاريخ البشع للعنصرية الإمامية، لكنه كان موفقًا في الذهاب إلى الجذور التي تكشف أصل الشجرة السامة، التي وإن جرى قطعها في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، لكنها للأسف لم تُقتلع من جذورها كإجراء إجباري لإنهاء العنصرية والحروب والمآسي الطويلة في اليمن، ولهذا نبتت هذه الشجرة مجددًا وأثمرت الحركة الحوثية، التي سخّر الكاتب الجزء الأكبر من جهده لمواجهة جرائمها في المضمار الفكري والثقافي.

هو كتاب في الحاضر وليس في التاريخ، وما أحوجنا لكتاب في حاضر الحركة العنصرية الإمامية، فهو مليء بشواهد وأدلة لا تقل بشاعة عن الجرائم المُركّبة التي مورست في الماضي.

وفي تقديري أن هذا الكتاب يعتبر سلاحًا ثقيلًا في المواجهة المصيرية بين اليمنيين والإمامة،

وهو بمثابة دعوة لتجريم العنصرية الإمامية. كما أن هذه الدعوة لا يجب أن تقتصر على اليمن، بل يجب أن تطلق عالميًا، وأن تدخل العنصرية الإمامية -القائمة على عنصرية العرق والاصطفاء الديني والحق الإلهي- ضمن الوثائق العالمية، كأحد أشكال العنصرية والفاشية، مثلها مثل النازية، والفاشية، والأبارتيد، والصهيونية، وجرائم الإبادة الجماعية، حتى وإن بدا خطرها على الشعب اليمني فقط، فإنها جريمة ضد الإنسانية. كما أنها في طبعتها الحوثية المرتبطة بإيران، وتشابك المصالح العالمية، وتطور السلاح، أصبحت خطرًا على المنطقة، وعلى السلام العالمي كله، وهذا ما يؤكد على ضرورة تجريم نظرية الاصطفاء العرقي، ويمكن القول بأن هذا الكتاب أحد السبل الممهدة لذلك.

في نهاية القول، أدعو إلى ترجمة هذا الكتاب للعديد من اللغات، ونشره على مستوى واسع في بلدان العالم، والتنسيق مع كل المنظمات والتكتلات المناهضة للعنصرية للعمل ليس فقط لتجريم الحوثية كجماعة يعرف العالم بأنها إرهابية، ولكن لتجريم الإمامة كحركة عنصرية، كي لا يمتد خطرها إلى مستقبل اليمنيين، بعد أن لوثت ماضيهم وحاضرهم، وبما يساعد اليمنيين على بناء السلام العادل والدائم، بعد أن قدموا مئات الآلاف من الشهداء، في سبيل تحقيق المساواة والحرية والعدالة وحقوق الإنسان، والمشاركة في ركب التقدم والحضارة الإنسانية.

عبدالملك المخلافي

نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الأسبق

تقديم

الأستاذ نصر طه مصطفى

عندما طلب مني الأخ والصديق العزيز، والباحث المميز، الأستاذ همدان العليي الإسهام في كتابة تقديم لكتابه الرصين الذي بين أيديكم (الجريمة المركّبة)، رحبت من حيث المبدأ، لأني أعلم مسبقًا طبيعة همدان كباحث ومتقصي للحقائق، بدليل جهوده الجبارة التي يبذلها في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان، وبالذات خلال سنوات الحرب المؤلمة التي سيطر خلالها الحوثيون على معظم المحافظات الشمالية.. لكنني بعد قراءتي لعدد غير قليل من فصول الكتاب، وتصفحي الدقيق لكثير منها، وجدت نفسي أمام جهد استثنائي، وغير اعتيادي، لا يهدف لمجرد إصدار كتاب إلى جانب ما تزخر به المكتبة اليمنية والإنسانية من مئات الكتب في هذا المجال، بل يهدف لإصدار وثيقة إنسانية دامغة، قبل أن تكون سياسية، لمرحلة تتسم بأسوأ الممارسات ضد ملايين اليمنيين، بدم بارد، ونزعة عنصرية، وقسوة لا مكان للرحمة فيها.

تأملت كثيرًا في الجهد الجبار الذي بذله العزيز همدان في كتابه هذا، وفي جمع المعلومات، وتوثيقها، وتدعيمها بالأدلة، والاستقصاء الذي قام به، ليضع بين يدي القراء والمهتمين والمعنيين وثيقة لا يشوبها نقص أو خطأ أو زلة، قدر الإمكان، بل ولا يشوبها كيد أو استهداف أو تقصد إساءة بلا دليل أو إثبات أو توثيق.. وخلال تأملي ذهبت ذاكرتي بعيدًا، إلى أوائل التسعينيات من القرن الماضي، عندما بدأت تتسرب روائح العصبية النتنة، بكل أنواعها، وفي مقدمتها عودة انبعاث روائح العنصرية السلالية، التي تأسس عليها نظام الإمامة في اليمن، منذ العام ٢٨٤ هجرية، بسلطة الهادي يحيى بن الحسين، ومن سار على نهجه من سلالته خلال مراحل متفاوتة ومنقطعة من تاريخ اليمن، سقط خلالها نظام الإمامة مرات ومرات، ليعاود الكرّة والنهوض الدموي مرات أخرى، في جولات صراع تخفت وتعود، لكنها لم تنتهِ حتى يومنا هذا.. تذكرت ما كنت أكتبه وأحذر منه – وآخرون إلى جانبي– في تلك الفترة، فيما كان العديد من المثقفين والسياسيين والمفكرين وغيرهم ينظرون لكتاباتنا وتحذيراتنا باستخفاف وعدم

جدية، بل وتجاوز بعضهم ذلك لاحقًا إلى التحالف مع تيارات الإمامة الجديدة وتبني تصوراتها السياسية - بقصد وبدون قصد ينم عن جهل فاضح بتاريخ الإمامة في اليمن - وتعاطفوا مع حروبها قبل عام ٢٠١١م، كيدًا في النظام السياسي، وتبنوا قضاياها قبل وبعد، وصمتوا عن تمردها المسلح وزحفها حتى أوصلوها إلى صنعاء مجددًا، ثم عادوا يعضون أصابع الندم بعد فوات الأوان.

خطر ببالي أن خير تقديم لكتاب (الجريمة المركبة)، هو إعادة نشر مقتطفات من مقال كتبته أوائل عام ١٩٩٤م، مع بعض التصرف فيه، لأنه يصب في جوهر فكرة هذا الكتاب القيم والاستثنائي، ويستعرض جذور العنصرية وأحوالها وممارساتها، ولعله يفسر الكثير مما يجري حاليًا.. لعل المقال المنشور يحمل قراءة استباقية مبكرة، لكني كتبته حينها بروح الحرص على الوحدة الوطنية، وبنيت مساره على مقاصد الدين الأساسية في الوحدة والحرية والعدالة والمساواة والشورى، وغيرها من المقاصد الإنسانية، التي تنهض بها الشعوب والحضارات والدول في كل العصور.. ولم أنحز فيه لطرف بل نقضت قدر مستطاعي الأسس التضليلية التي تقوم عليها الفكرة العنصرية.. وها هي مقتطفاته مختصرة مركزة بين أيديكم بعنوان «مهلكة التمييز السلالي».

مهلكة التمييز السلالي:

لا يمكن النظر إلى الأمراض الاجتماعية التي برزت في بلادنا خلال العقود الأخيرة، وبالذات ما يمكن تسميته «لافتات التفتيت» بمعزل عن مخطط عام يشمل المنطقة كلها.. وهو مخطط يرتكز على استثارة كل العصبيات كمقدمة لمشروع تمزيق واسع النطاق، بعضه يعتمد على إثارة العصبية الدينية في الدول متعددة الأديان وآخر على العصبية المذهبية، ونموذج آخر يعتمد على إثارة العصبية العرقية السلالية، والعصبية القبلية والعصبية المناطقية الجهوية.. وهكذا، والهدف الأساسي في الأخير يكمن في إحداث صراعات اجتماعية تهدف إلى تمزيق البنية السياسية للدولة المستهدَفة، وتوزيع هويات جديدة على أبناء المجتمع، تختفي معها الهوية الوطنية الجامعة.. ويصبح الولاء للسلالة أو المذهب أو القبيلة أو المنطقة، هو الهوية الجديدة.. وفي حين تتمزق بلداننا شر ممزق بفعل هذه العصبيات المتخلفة تبلغ هيمنة قوى التجزئة ذروتها في المنطقة.

وفي الأزمة السياسية الحالية التي تشهدها بلادنا، برزت بشكل أوضح تلك الأمراض والنزعات

بأشكال وصور مختلفة، وهذا ما نريد تناول جزء منه الآن، وهو ما يتعلق بالمسألة العرقية أو السلالية، باعتبارها واحدة من الأمراض التي ظهرت بوضوح من خلال محاولات بعض القيادات السياسية المصابة بداء العظمة والتفوق العرقي، أن تحيي هذه النزعة بصور وأشكال مختلفة، سواء من خلال ممارسات أو كتابات!

وقد برز دور بعض هذه القيادات في الأزمة السياسية الأخيرة بصورة مشبوهة أقل ما يمكن وصفه به أنه دور الفتنة، وتكريس العصبيات الطائفية والقبلية والمناطقية.. والأيام القادمة ستكشف هذه الأدوار مهما تصوّرت أنها خافية!!

وأعتقد أن مثل هذه الأزمة، التي يبرز فيها الداء بوضوح بالغ، هي أفضل فرصة لعرض بعض الإشكاليات التي تتعلق بهذه المسألة، عسى أن تجد قلوبًا مفتوحة وآذانًا صاغية، لأنه كلما وضح الداء كانت الفرصة مواتية أكثر لعلاجه.. ولا يهمني في ذلك تلك القيادات التي ارتبطت بمخططات خارجية، بل يهمني الهاشميون الصامتون الحائرون الذين لا يدرون من يصدّقون.. القيادات التي تتحدث باسمهم.. أم القيم الدينية والوطنية التي ستحميهم وتؤمن مستقبلهم وتذيب العصبيات وتصهرها في المجتمع وتنهي داء اسمه التمييز العرقي؟

وليس خافياً أن تلك الأمراض هي من مخلفات عهد الإمامة، ورغم أن الجمهورية قد قطعت شوطًا في معالجتها، لكنها لم تصل إلى المدى الذي يجعل المجتمع في مأمن من محاولات إحيائها.. ومع ذلك فإني مطمئن أن بذور الخير قد ترعرعت إلى حد يمكنها من مقاومة هذه الأوبئة في المجتمع كله، من صعدة إلى المهرة.

إن فكرة التمييز السلالي التي اقتحمت حياتنا منذ مئات السنين، إنما جاءت ضمن منظومة فكرية متكاملة، لتدمير أهم مقاصد الدين المتمثلة في الحرية والعدالة والمساواة والشورى.. ولو تتبعنا المسألة السلالية والعنصرية باعتبارها حالة «مرَضِيّة» لوجدنا أنها تولد وتنتج عنصريات متوالية تكرس المرض وتوسع الجروح.. فلم يعد الانتماء إلى الوطن والدين والتمسّك بقيمهما هو الذي يعطي الإنسان مكانته في نظر العنصريين، بل أصبح الانتماء الجيني السلالي هو الذي يعطي هذه المكانة، أيًا كانت سلوكيات الفرد أو أخلاقه أو مستوى تدينه.

ولو تأملنا في مسألة التمييز السلالي والعرقي التي يريد بعض الطامحين والمتهورين ترسيخها

باسم الدين، لوجدنا أنها لا تؤدي إلا إلى الفرقة والنزاع لأن هذه النتيجة سنة كونية وإنسانية، تتحقق عندما تخرج الأشياء عن طبيعتها وفطرتها.

وتعالوا لنتأمل في بعض مشاهد هذا التمييز، لنرى النتيجة التدميرية التي يصل إليها، والتي استطاعت الأيادي الحاقدة على الوطن والدين أن تحيكها لتجعل من العنصرية جزءًا من الدين فابتدعت لها نصوصًا تتصادم مباشرة مع نصوص القرآن ومقاصد الدين ومبادئه في القرون المتأخرة؛ فقد بدأت عملية التمييز العرقي بادعاء تفضيل «بني هاشم» على كل من سواهم فكل من هو هاشمي فهو أفضل من سائر البشر.

ثم ضاقت الدائرة قليلاً.. فتم حصر الأفضلية في جزء من سلالة أبي طالب بادعاء أنهم الذين حرمت عليهم الزكاة وهم: علي وجعفر والعباس وعقيل وسلالاتهم، فخرج بذلك بقية «بني هاشم».

ثم ضاقت الدائرة أكثر.. فتم تضييق مساحة الأفضلية لتنحصر في الإمام علي- كرم الله وجهه «وأبنائه.

ثم ضاقت الدائرة أكثر وأكثر، فتم إخراج كل أبناء الإمام علي عدا ابنيه من فاطمه الحسن والحسين – رضي الله عنهم جميعاً – وتم حصر حق الحكم فيهما وفي سلالتيهما.. فنجد أن الهادوية على سبيل المثال يمنعون من ينتسب إلى العباس بن علي بن أبي طالب من تولي الإمامة.

ثم زادت الدائرة ضيقًا.. فنجد أن هناك من حصر حق الحكم من بعد الإمام علي والحسن والحسين في تسعة من أبناء وأحفاد الحسين.. وفي اليمن، في ظل النظام الإمامي، تم حصر الإمامة «عمليًا» في أبناء وأحفاد الحسن بدءًا من الهادي وسلالته حتى قيام الثورة عام ١٩٦٢م.

ثم ازدادت الدائرة ضيقًا، أكثر وأكثر، على صعيدين: الأول لم يتول الإمامة في اليمن أحد من سلالة الحسين عمومًا، عدا الإمام يحيى بن حمزة فقط، كونه هادويًا، أما سلالة الحسين المنتمين لمذهب الإمام الشافعي فقد حرمت عليهم كليًا، لأنهم ليسوا هادويي المذهب من ناحية، ولأن معظمهم لا يؤمنون بالمنظومة الفكرية السياسية للنظام الإمامي الهادوي التي تبدأ بحصر حق الحكم في البطنين، مروراً بالتشكيك في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، والطعن في غالبية الصحابة والسنة الصحيحة، وانتهاءً بتكفير كل من هو خارج عنهم. فكان الأئمة –في أفضل أحوالهم–

يحولون الأرض الشافعية إلى خراجية، إن لم يتم تحويل أرض اليمن كلها إلى خراجية.. وقد شهد على ذلك المجدد المجتهد محمد بن إسماعيل الأمير، فقال في أبيات له من قصيدته الشهيرة «سماعًا عباد الله»:

خراجية صيرتم الأرض كلها
وضمنتم الأوطان شر المعاشرِ

لذاك الرعايا في البلاد تفرقت
وفارقت الأوطان خوف العساكرِ

وقد رضيت بالعشر من مالها
لها وتسعة أعشار تصير لعاشرِ

وعلى الصعيد الثاني بلغت الدائرة العنصرية أسوأ مراحلها، وأكثرها عصبية، عندما كانت الأسرة الهادوية الحاكمة تناصب بقية الأسر الهاشمية الحسنية العداء، وتضيق عليها أشد التضييق، باعتبارها منافسة لها على السلطة، بل وصل الصراع والتعصب إلى داخل الأسرة الواحدة، فالإمام أحمد حميد الدين -على سبيل المثال- أعدم ثلاثة من إخوته، وأبعد آخرين، ليمنح ولاية العهد لابنه محمد البدر.. حتى جاءت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ المباركة لتشكّل إنقاذًا لهذا الشعب بكل فئاته.

تلك هي الصورة الحقيقية والبشعة للعنصرية.. وقد رأينا كيف بدأت متسعة، وضاقت تدريجيًا، حتى لم تعد تتسع لأكثر من أفراد في الأسرة الواحدة، وهي نتيجة طبيعية لاستخدام تلك المعايير غير الإنسانية.. ولأن الداء إبليسي، فإن محاولات معالجته في الإطار العنصري نفسه تتم بذات الأساليب الابليسية، مما يعمّق الداء ولا ينهيه، بينما عندما تتم المعالجة في الإطار الإنساني القيمي الأخلاقي والوطني الصحيح تستقيم الأمور وتصح.

نجد المنطق الإسلامي القويم متمثلاً في العلامة المجدد محمد بن إسماعيل الأمير، مقابل الإمام عبدالله بن حمزة. ففي حين يقول ابن حمزة في قصيدته العنصرية التي ينفي فيها الفضل لشخص فاضل مؤمن مجاهد عالم صائم قائم لمجرد أنه غير هاشمي، ويعتبره أنه «كالبعرة» في

مقابل من هو دونه علمًا وجهادًا وتقوى وإيمانًا لمجرد أن هذا من النسب الهاشمي فيقول:

يا قوم ليس الدرُّ قدرًا كالبعَر
ولا النضار الأبرزي كالحجر
كلا ولا الجوهر مثل المدر
فحاذروا في قولكم مس سقر

بالمقابل نجد ابن الأمير الذي يقول:

ولا تحسبن أنني أرى لي مزية
على الناس فيها رفعة وثناء

فما أنا إلا تبنة حل لبنة
وبحر ظلام ليس فيها ضياء

ولأن ابن الأمير بهذا القدر من الصفاء والنقاء فقد كان الإمام المنصور محمد بن يحيى جد الإمام أحمد يردد دائمًا في مجالسه منكرًا نسبه: «محمد بن إسماعيل الأمير ليس منا أهل البيت»، كتاب «ابن الأمير وعصره»، ص١٧.

أعود فأؤكد أن العنصرية نتاج لفكر مريض، والوقوع فيها ليس قدرًا مقدورًا على أحد. وإنني بهذا العرض الصريح أنبه من الوقوع في مصائد تلك القلة الطامحة للعودة بالبلاد إلى حكم الإمامة «ولو بشكل جمهوري».. وهي قلة معروفة بارتباطاتها السياسية المشبوهة داخليًا وخارجيًا، هدفها تكتيل الإخوة الهاشميين بالدرجة الأولى، وغيرهم بالدرجة الثانية، على أسس عنصرية ومذهبية لخدمة أهدافها وطموحاتها المشبوهة، التي يزداد وضوحها يومًا بعد يوم أكثر فأكثر.. دون أن تدرك أنها تجر نفسها ومن استطاعت خداعهم إلى التهلكة، لأن خاتمة الدعوات والحركات العنصرية عادة ما تكون خاتمة مؤسفة.

ولا ينبغي أن يدور بأذهاننا أن نَبْذَنا للعنصرية والعرقية يعني أن ننفي أصولنا ونتنكر

لأعراقنا..، لا..، إنما فقط يجب أن نضعها في موضعها المحدد، وهو التعارف فقط، أما أن يقول فلان: أنا سيد وأنت لا. فهذا هو المرفوض. وهنا يجب أن ندرك الفرق، فليس العنصري من يرفض وجود قيمة جاهلية متخلفة وقبيحة هي «التسيد» على الآخرين، بل العنصري هو من يدعي «التسيد» على الآخرين.)

انتهت الاقتباسات من المقال المنشور في بداية العام ١٩٩٤م، ولعله سيلفتنا إلى خطورة العنصرية كمرض يتهدد الاستقرار الإنساني، فحيثما حلت تجد الخراب والدمار، وتجد المآسي الإنسانية في ذروتها، وتجد غيابًا كاملاً للقيم وللأخلاق وللمبادئ، وتصل الأحوال العامة إلى قاع الانحطاط والتردي والسقوط في كل شيء.. وقد شهد عالمنا المعاصر نماذج كثيرة شاهدة على بشاعة العنصرية، وممارساتها المتوحشة التلقائية التي تولدها، لعل ذروتها كانت خلال الحرب العالمية الثانية.

لعل التقديم لهذا الكتاب الهام والموضوعي والاستثنائي الزاخر بمعلومات قيمة وثمينة قد طال، وآن الأوان أن نترككم لتقرأوه بتمعن، ولتعلموا بالدليل القاطع حجم المأساة التي يعيشها اليمنيون اليوم.. وهي مأساة يمكن أن تنتهي في لحظة إنسانية واحدة، تحتاج من جميع اليمنيين إدراك بشاعة العصبيات بكل أشكالها، وفي مقدمتها العنصرية الطبقية، والعودة لقيم الدين الصحيح، والانتماء الوطني الشفاف، ومبادئ الثورة اليمنية والنظام الجمهوري، التي جعلت اليمنيين كلهم سواء أمام الدستور والقانون، وجاءت لتكرس في حياتهم قيم المساواة والعدالة والحرية، وتحقق لهم الرخاء والأمن والسلام، وتنشر بينهم الرحمة والمحبة والأخوة.

نصر طه مصطفى

نقيب الصحفيين اليمنيين السابق

القاهرة ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٢م

تقديم

الأستاذ فرناندو كارفاخال

مع دخول الحرب الأهلية في اليمن عامها الثامن، بات من الواضح أن التغطية الإعلامية للحرب قد طبّعت الجرائم التي ارتكبتها ميليشيات الحوثي. هذه الجرائم إما أنه يتم تجاهلها تماماً أو الاكتفاء بالإشارة إليها بصورة عابرة.

يقدم همدان العليي سرداً شاملاً لجرائم الحوثيين خلال ثماني سنوات من الحرب، لا سيما في سياق الوحشية التي مارستها الميليشيات التي تتزعمها أسرة الحوثي في شهوتها للسلطة. ينظم العليي بوضوح تلخيصه لتاريخ حكم «السادة» في شمال اليمن على مدى الألف عام الماضية ويقدم سرداً موثقاً ومفصلاً بشكل جيد للجرائم المرتكبة من قبل المدعين الحاليين بالحق في خلافة الإمامة الزيدية.

في حين أن النص العربي للعليي سيصبح مساهمة لها شأنها في الفهم الشامل لميليشيات الحوثي خارج اليمن وفي جميع أنحاء العالم العربي، فإننا نتفق جميعاً على أن هذا النص الغني يجب قراءته في النهاية من قبل غير الناطقين باللغة العربية في جميع أنحاء العالم. لم تظهر جماعة الحوثي على السطح كتهديد وجودي للمجتمع اليمني فحسب، بل كأداة لزعزعة الاستقرار خارج منطقة الشرق الأوسط الكبير. التلقين العقائدي لأطفال المدارس وتجنيد الأطفال ونشرهم في جبهات القتال ونزوع المجتمع القبلي نحو التطرف؛ كل ذلك سيكون له آثار طويلة الأمد على العلاقات الاجتماعية والسياسية لسنوات قادمة.

تعرض المقدمة هنا تجربة عمرها ألف عام في اليمن تؤطر لمنظور شريحة واسعة من المجتمع اليمني. بالنسبة لليمنيين، فإن التاريخ لا يزال حياً من حولهم، وحقيقة أن الحوثيين يبنون حربهم من منظور التاريخ والحق في الحكم من قبل جماعة تدعي الأصل الإلهي، تذكّر اليمنيين بالماضي، وهو ماضٍ مظلم للغاية. في حين أن ذاكرة الظروف التي أدت إلى قيام ثورة ١٩٦٢ لا تزال محفوظة في أذهان شريحة كبيرة من السكان، فإن الواقع الذي خلقه الحوثيون وجرائمهم

وخطاباتهم هو الذي يغرس الخوف في قلوب وعقول الملايين اليوم.

على نحو ما يبرزه هذا النص الموثق جيداً، فإن الحوثيين هم من أشعلوا فتيل هذا النزاع المسلح، وهم من يعرقلون أي تقدم في جهود السلام التي ترعاها الأمم المتحدة، وميليشيات الحوثي هي المسؤولة عن الجرائم ضد المدنيين في جميع أنحاء البلاد. في فبراير ٢٠٢٢، حدد مجلس الأمن الدولي الحوثيين على أنهم جماعة إرهابية، وأدان البرلمان الأوروبي الحوثيين لارتكابهم جرائم واسعة النطاق ضد اليمنيين والمهاجرين الأفارقة، ومع ذلك، تسعى المنظمات الدولية إلى تطبيع سلطة الحوثيين وحقهم في الحكم ببساطة عن طريق تشتيت الانتباه بعيداً عن مسؤوليتهم عن الحرب وتحميلها على حكومات الدول المجاورة والقوى الغربية. وهذا بحد ذاته يجب اعتباره جريمة بحق الشعب اليمني.

يجب أن يكون هذا النص بمثابة جرس إنذار للعرب وحكوماتهم، وذلك من أجل ترسيخ تحالف ينهي هذا النزاع ويكفل التعويض المناسب للضحايا. يجب على المجتمع الدولي أن يدرك أن الغالبية العظمى من اليمنيين يريدون إنهاء هذا النزاع والانخراط مجدداً في مشروع ديمقراطي يحقق الاستقرار والازدهار، في ظل تطبيق عادل ومتساوٍ للقانون. هذه الغالبية لا ترى مستقبل البلاد في أيدي أسرة أو جماعة معينة تطالب بالحق الإلهي في الحكم.

فرناندو كارفاخال

عضو سابق في فريق خبراء الأمم المتحدة بشأن اليمن

مُقَدِّمَة

تتربع العنصرية على رأس الأسباب التي تشعل الصراعات بين الشعوب، فهي تدفع الجماعات الدينية أو العرقية لتعتدي على حقوق غيرها لاعتقادها بأفضليتها وتميزها عن الآخرين. والتمييز العنصري بطبيعة الحال، يلازمه استحقاقات اقتصادية وسياسية واجتماعية؛ وتحت وهم «النقاء العرقي» أو «الاصطفاء الديني» تبيح الجماعات أو الكيانات العنصرية لنفسها ارتكاب أعمال القتل والنهب والسرقة والتهجير وغيرها من الجرائم التي تحدث منذ الأزل، وستستمر ما بقيت العنصرية متفشية.

ونجد أن الدول المستقرة والتي تشهد نموًا ونهضة في المجالات كلها اتخذت قرارها أولًا بمواجهة ثقافة العنصرية بحزم عبر سن القوانين التي تجرم التمييز العنصري بكافة أشكاله وأنواعه ومستوياته ومعاقبة من يمارسه؛ لإدراكها أن التعايش المجتمعي القائم على مبدأ المساواة هو ركيزة الاستقرار ومنطلق النهضة والتوجه نحو البناء بالقدرات والكفاءات لا بالأوهام وادعاء الحق الإلهي أو النقاء العرقي.

ولا تختلف اليمن عن الدول الأخرى التي سادت فيها الحروب، إذ نجد أن العنصرية كانت وما تزال أحد أهم أسباب اندلاع الحروب فيها، لاسيما تلك المغلفة بالدين، وبسببها عاش اليمنيون قرونًا طويلة تحت وطأة المعاناة وجحيم المآسي.

تؤمن جماعة الحوثي بخرافة «الولاية» التي تتناقض مع مقاصد الأديان السماوية منها الدين الإسلامي الحنيف الذي يدين به الشعب اليمني، كما تصطدم بمبادئ وقيم حقوق الإنسان، وعلى رأسها المساواة، والتعايش، واحترام المعتقدات، والعدالة، وغيرها من القيم التي توصلت إليها البشرية في مراحل نضالها، وكانت في كل ذلك تهدف إلى القضاء على الظلم والقهر، وإنهاء التمييز العنصري بين البشر؛ كونهم متساوين في الحقوق والواجبات.

ولأن آثار التمييز العنصري في اليمن تتسع يومًا بعد آخر وتلقي بثقلها الكارثي على كاهل المجتمع اليمني، كان لا بد من رصد ومواكبة ولو بعض أشكال هذه الجريمة الممنهجة والمنظمة.

لقد انتهج الحوثيون سياسة قاسية لتجويع المجتمع اليمني بغية تحقيق أهداف مختلفة أشرت إليها في ثنايا هذا العمل، وأهمها وأخطرها على اليمنيين والعرب بشكل عام هو «الإبادة الثقافية»، واستهداف هوية اليمن ومعتقدات شعبه.

فالاستلاب الاقتصادي والاجتماعي هنا، هدفه الإجهاز على هوية اليمنيين. كما أن سرقة الرغيف والتحكم به، هدفه السيطرة على العقول، وترسيخ هوية جديدة قائمة على تقديس السلالة وتحقير الشعب.

في هذا السياق، يأتي الكتاب الذي بين أيدينا كمحاولة لتوثيق جريمة التجويع بوصفها واحدة من أبشع الجرائم المعاصرة التي ما كانت لتحدث لولا التمييز العنصري واعتقاد سلالة بعينها أنها مميزة عن غيرها، وأن الله اختارها لحكم اليمنيين وامتلاك رقابهم ولو بالقوة، ما جعلها ترتكب جريمة متعددة الأوجه والأبعاد؛ أي أكثر من جريمة في وقت واحد. من هنا كان اختيارنا لعنوان الكتاب «الجريمة المُركّبة».

وأمام هذا المشهد الخطير على اليمن كان لابد من تحمل المسؤولية الأخلاقية والإنسانية والشروع في توثيق جريمة التجويع الناتجة عن العنصرية؛ كي لا تضيع تفاصيلها المؤلمة وسط دوامة الصراعات والنزاعات، وتندثر وتصبح جزءًا من غبار التاريخ. إذ لا ينبغي أن يتجاهل اليمنيون أسباب الكوارث التي يتعرضون لها، وعلينا أن نكتب إجابات الأسئلة التي ستضعها الأجيال القادمة عن أسباب هذه المعاناة التي حدثت وامتد أثرها إليهم.

يسلّط هذا الكتاب الضوء على مأساة اليمنيين في مناطق سيطرة الحوثيين تحديدًا؛ لأن هذه المعاناة لم تكن ناجمة عن العجز أو الفشل، بل عن سياسة حوثية متعمدة لإخضاع اليمنيين في تلك المناطق، ولا شك أن هناك فرقًا بين فشل وعجز أي سلطة أو جماعة في توفير احتياجات الشعب الذي تسيطر عليه وعلى مقدراته وموارده، وبين تحويله إلى رهينة يتم تجويعه لإخضاعه وطمس هويته ومعتقداته ثم استخدامه لابتزاز العالم بوضعه الإنساني.

إن التركيز على توثيق الجريمة وتحديد جذورها ودوافعها السلالية والطائفية هنا، هي محاولة لتشخيص المشكلة بدقة بعيدًا عن المواربة والاهتمام بالقشور، وأنا بذلك أقدم دعوة مخلصة لحلها بشكل منصف وعادل ودائم بما يضمن العدل والمساواة بين اليمنيين كلهم، وعدم ظلم أي

مكون من المكونات؛ ففهم المشكلة بشكل دقيق يسهم في إنجاز الحل.

وقد استندت في هذا الكتاب على شواهد تاريخية في أكثر من موضع، للمقارنة بين ما يفعله الحوثيون اليوم، وما فعله أسلافهم بالأمس، وذلك لإثبات أن هذا السلوك الإجرامي جزء من معتقد هذه الجماعة، وأنه ثابت في كتبهم كعقيدة، وهذا ما يستوجب الدراسة والمعالجة لإنهاء معاناة اليمنيين المتجذّرة، والتي ثبت من خلال المقارنة أن مصدرها الأول هو الاعتقاد العنصري القائم على العرق والنسب.

ولقد حرصت ألا أضع معلومة في هذا الكتاب إلا وأحدد مصدرها ومرجعها، وتوثيقها من التقارير الدولية المحايدة التي عنيت بالوضع الاقتصادي والإنساني والحقوقي في اليمن، كما جعلت شهادات الحوثيين أنفسهم أولوية للتأكيد على ما جاء في كثير من القضايا، إضافة إلى أني اعتمدت على عدد من الوثائق بعضها ينشر لأول مرة.

جاء الكتاب بعد جمع مادته وتحليلها موزعًا على أربعة فصول، ناقشت في الفصل الأول جذور هذه الحرب وبُعدها التاريخي، وسياسة التجويع التي ينتهجها الحوثيون اليوم على غرار ونهج أسلافهم في الماضي، إضافة إلى أهداف التجويع وجعله مدخلا إلى جريمة الإبادة الثقافية وطمس الهوية الوطنية لليمنيين. وتتبعت في الفصل الثاني أبرز أساليب التجويع المباشرة التي مورست بحق المجتمع اليمني. أما الفصل الثالث فخصصته للتهجير وسرقة المساعدات وانهيار الوضع الصحي وخطر مئات الآلاف من الألغام التي تفرد الحوثيون بزراعتها، إضافة إلى حصار المدن والمناطق الآهلة بالسكان واخترت مدينة تعز كمثال لذلك. وفي الفصل الرابع تحدثت عن تضرر العملية التنموية في اليمن جراء ممارسات الحوثيين، وانتكاس رأس المال البشري بسبب سياسة التجويع. وختمت هذا الفصل بتوثيق شهادات ودراسات دولية وعربية تؤكد هذه الجريمة، وتناولت الموقف القانوني من بعض هذه الجرائم.

ولم يكن جمع وتحليل هذه المادة سهلًا، فقد استغرق ذلك أكثر من خمس سنوات من البحث والتقصي والمتابعة والكتابة حتى كان هذا الكتاب بهذا الشكل.

لم أقم بهذا العمل إلا نصرة للمظلومين والمقهورين ممن جوعهم الحوثيون وهجروهم وغيبوهم في السجون ومارسوا العنصرية ضدهم خلال سنوات الحرب. وأسأل الله أن يسهم

هذا الجهد في إيجاد حلول جذرية لما يحدث في موطني، وبما يضمن إنهاء التمييز العنصري والظلم والقهر والمعاناة، وتعزيز قيم المواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية والتعايش.

المؤلف: همدان ناصر العليي

مدخل

ثمَّة علاقة مباشرة بين الحروب والمجاعات. وبالرغم من أنَّ الحروب قد تكون سببًا في ثراء فئات مُجتمعيَّة محدودة، إلَّا أنَّها في ذات الوقت تتسبَّب في تردِّي الأوضاع الاقتصادية لغالبية شعوب الدول التي تشهد صراعاً دائما، وتُسهم في تفشِّي المجاعة فيها.

تتزايد نِسَب الفقر والبطالة كنتيجة طبيعية للحرب التي غالبًا ما يُسخِّر قادتها مُقدَّرات الدول لصالح المعارك، مِمَّا يؤدِّي إلى عجز الدولة عن تقديم الخدمات والمساعدات للسكان، فضلًا عن توقُّف الأعمال وصعوبة التنقُّل وسوء الظروف الأمنية.

لكن الأزمة الإنسانية في اليمن، التي وُصِفت بالأسوأ في العالم، كانت نتيجة سياسة التجويع والإفقار المُتعمَّد لتحقيق أهداف مختلفة، ليس هذا وحَسْب، فقد كانت هذه الجريمة تختلف، من حيث مرتكبها، عن تلك النماذج التي ذكرتها صفحات التاريخ حول الحروب المختلفة مثل التجويع الروسي لفلَّاحي أوكرانيا في ثلاثينيات القرن الماضي، والتجويع النازي لسكان لينينغراد في الحرب العالمية الثانية.

غالبًا ما تتعرَّض الشعوب للحصار والتجويع من قوة أجنبية معادية، وعلى عدم أخلاقية هذه الجريمة، إلَّا أنَّها مسألة مفهومة، فالعدو الخارجي غالبًا لا يشعر بالانتماء ولا يهمُّه شعب الدولة المستهدفة. أمَّا في الحالة اليمنية، فالجهة التي جوّعت الشعب من أجل تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية ودينية واقتصادية، هي التي تَدَّعي تمثيله. ويمكن القول بأنَّ أبرز مَن ارتكب عملية تجويع الشعب لتحقيق مكاسب أثناء الحرب في العصر الحديث، هُم الحوثيون في اليمن، الذين يسيطرون على عدد من المحافظات اليمنية ذات الكثافة السكانية الكبيرة.

وقبل الولوج إلى تفاصيل وأساليب هذه الجريمة التاريخية، يجب أن نُسلِّط الضوء على جذور الكارثة والحرب اليمنية بعدما سئم اليمنيون التوصيفات التي يتبرّع بها الخادعون والمخدوعون في آنٍ واحد عن حقيقة وجوهر قضيتهم، وعن جذر مأساتهم كيمنيين، هذه القضية التي هي معركةٌ ومأساة في آنٍ واحد، ونعتقد أنَّهُ قد آن الأوان لكي يعرف العالم من هُم الحوثيون؟ وما

هم؟ ومن أي جذور طلعوا على اليمن والمنطقة بهذه الحروب والفتن والنكبات؟ ولماذا يجوعون اليمنيين ويحدقون في أعينهم وهم يتساقطون في الطرقات من الجوع ولا يرفُّ لهُم جفن؟!

إنَّ واحد من أهمِّ الأخطاء التي تسبَّبت في فشل جهود مواجهة هذه الجماعة منذ سنوات، هو التعاطي معها باعتبارها حالة سياسية وحسب مثلها مثل أي حزب سياسي يمني، وتجاهُل بُعْدَها الفكري وجذورها السلالية الطائفية التي تؤصِّل لسلوكها وممارساتها وجرائمها التي لا تتوقَّف. وإن تمَّ الحديث عن هذا البُعْد المحوري، فعلى استحياء لا يعطيه حقَّه، وبهذا تفشل جهود استعادة الدولة الجامعة التي تحترم التنوع وتؤمن بالتعايش المجتمعي، فيتوسَّع مشروع الطائفة العرقية.

لم نكُن لنُمْعِن في هذه المقدمة لولا الحاجة إلى التعمُّق في الجذور الفكرية التي جعلت هذه الجماعة ترفع السلاح دائمًا في وجوه اليمنيين، إذ من غير المنطقي التعامل مع هذا المشروع العنصري، دون أن نقوم بدراسة جذوره الفكرية التي هي بمثابة المُحرِّك الأساس لسلوكها العدواني والتدميري وجعلها تلجأ لتجويع شعب بأكمله، كي تحكم هي.

الفصل الأول

جــذور النـــــار

الفصل الأول

جذور النار

في العام ٨٩٧ ميلادية - ٢٨٤ هجرية، وصل يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم الحسني الرسي العلوي إلى مدينة صعدة شمال اليمن قادما من أرض الحجاز كما يقول بعض المؤرخين لتبدأ بعد هذا التاريخ سلسة من الحروب والمآسي التي لم تتوقف حتى اليوم.

اِدَّعَى الرسي أنه ينتمي إلى سلالة الرسول عليه الصلاة والسلام من ناحية ابنته فاطمة زوجة علي بن أبي طالب رضي الله عنهما. هذا الانتماء تحول إلى عقيدة دينية تعطي الحق للرسي- وسلالته من بعده- أحقية حكم اليمنيين بالقوة، وهو الأمر الذي جعل اليمن في حروب مستمرة نتيجة رفض اليمنيين الإذعان لنظرية الحكم الجديدة والدخيلة والتي ترفض مبدأ المساواة بين البشر وحولت اليمنيين في أرضهم إلى عبيد عند سلالة قدمت من خارج الحدود.

نقل عن يحيى الرسي والملقب بالهادي قوله عن سبب مغادرته لموطنه وذهابه إلى اليمن بأنه ينفذ وصية الرسول عليه الصلاة والسلام، حيث قال: «رأيت رسول الله ﷺ في المنام، وهو يقول لي: يا يحيى، مالك متثاقلا عن الخروج، انهض فمُرهم فلينقلوا ما على هذه الأرض من الأوساخ، فعلمت أنه ﷺ لم يرد بذلك غير المعاصي التي على الأرض من العباد، فنهضت وخرجت إلى اليمن»[1] في إشارة إلى أن أرض اليمن كانت مليئة بالمعاصي وهو بمثابة المنقذ لأهلها المذنبين بتكليف سماوي. وهذا ما أشار إليه بوضوح في إحدى رسائله لأهالي طبرستان[2] الذي طلب مساندتهم لغزو اليمن، حيث جاء وصف ولده الناصر أحمد متماهيا مع هذا المبرر الذي وضعه للسيطرة على اليمن، وفيها قال: «ولقد قدم اليمن - رضوان الله عليه - وإن أهلها لا يعرفون الحق، ولا يميزون الكذب من الصدق، ولا يدينون لله بدين، ولا يعرفونه بحقيقة

---

(١) المتاهة.. الحلقات المفقودة للإمامة الزيدية في اليمن، بلال الطيب، مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر، تاريخ الإصدار ٢٠٢١، ص٦٧.

(٢) طبرِستان: إقليم عرفه العرب والفرس والترك باسمه منذ القرون القديمة، يَقع في شمال دولة إيران.

يقين»، وأضاف: «أقوالهم مختلفة، وقلوبهم غير مؤتلفة لهم فرق وأشتات، وأحياء كأموات، مصرون على ما لا يرضى الله به»(١).

استخدم يحيى الرسي الدين لتأصيل فكره الذي يحول اليمنيين لأتباع وعبيد له وذريته من بعده، وكثيرا ما استخدم نصوصا نسبها للرسول عليه الصلاة والسلام في حين أن أغلب علماء المسلمين يؤكدون عدم صحتها، أما بعضها فتم تفسيرها بطريقة خاطئة تتنافى مع جوهر الدين الإسلامي الذي جاء ليساوي بين البشر ويمنع تقسيم الناس إلى طبقات ومستويات بناء على الجينات الوراثية.

في كتابه «الأحكام.. في الحلال والحرام»، ادعى يحيى الرسي بأن الرسول عليه الصلاة والسلام قال: «يا علي، من أحب ولدك فقد أحبك، ومن أحبك فقد أحبني، ومن أحبني فقد أحب الله، ومن أحب الله أدخله الجنة، ومن أبغضهم فقد أبغضك، ومن أبغضك فقد أبغضني، ومن أبغضني فقد أبغض الله، ومن أبغض الله كان حقيقا على الله أن يدخله النار». كما نسب إلى رسول الله قوله: «ما أحبنا أهل البيت أحد فزلت به قدم إلا، ثبتته قدم حتى ينجيه الله يوم القيامة». كذلك: «مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح: من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق وهوى». وافترى على رسول الله بأن نسب إليه قوله: «أهل بيتي أمان لأهل الأرض، والنجوم أمان لأهل السماء، فإذا ذهب أهل بيتي من الأرض أتي أهل الأرض ما يوعدون، وإذا ذهبت النجوم من السماء أتى أهل السماء ما يوعدون»(٢).

ويقول يحيى الرسي أيضًا: «خيار هذه الأمة من تولى الله ورسوله وأهل بيته، أمير المؤمنين عليه السلام، وذريته؛ لأن الله قد أمر بتوليهم. وأشر هذه الأمة وأظلمها من أبغض الله ورسوله وأهل بيته: أمير المؤمنين وذريته؛ لأن الله قد حرم ذلك عليه في كتابه وعلى لسان نبيه محمد ﷺ، وجعلهم خلفاء أرضه، وأئمة خلقه، ورعاة بريته، وخزنة وحيه، وحفظة كتابه، استأمنهم عليه، وجعلهم الهداة إليه، وأمر بسؤالهم، والالتجاء في كل علم فرائضه إليهم، وجعل عندهم علم

(١) المتاهة، مصدر سابق، ص٥.

(٢) الأحكام.. في الحلال والحرام، يحيى بن الحسين بن القاسم بن إسماعيل، الجزء الثاني، مكتبة أهل البيت، ط الأولى ١٤٣٥هـ، ص٤١٨.

الكتاب وفصل الخطاب، وتمييز ما التبس من الأسباب، يهدون إلى الرحمن، ويدعون إلى البر والإحسان ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ﴾(١)(٢).

بهذا النصوص المفتراة أو تلك التي يُساء تفسيرها واستخدامها، تقوم السلالة التي ينتمي إليها يحيى الرسي وأبناء عمومته بإشعال الحروب منذ أكثر من ألف سنة بهدف السيطرة على حكم اليمن وشبه الجزيرة العربية كلها. ومن يرفض مبايعتهم على السمع والطاعة وتسخير أنفسهم وأولادهم وأموالهم وأراضيهم لخدمتهم، سيتعرضون لغضب الله عز وجل -بحسب رواياتهم- ويُحرمون من الجنة وينالون العقاب الفوري في الدنيا على أيديهم، مستغلين جهل وفقر عامة اليمنيين وعاطفتهم المحبة بالفطرة للدين الإسلامي وللرسول الكريم عليه الصلاة والسلام.

بموجب نظرية سياسية يطلق عليها «ولاية البطنين»، يحصر الرسيّون الإمامة (الحكم والسيطرة المطلقة على حياة الناس) في ذرية الحسن والحسين ابني علي بن أبي طالب وفاطمة (رضي الله عنهم جميعا) حتى تقوم الساعة. فالسلطة حق منحه الله لهم، وهذا الحق أصل من أصول الدين في نظرهم. يشير الباحث والكاتب زايد جابر بأن هذا الادعاء «أهم لوازم نظرية التفضيل أو الاصطفاء الإلهي. لقد فضل الله آل البيت وهم علي وفاطمة (رضي الله عنهم) ومن تناسل منهما إلى يوم الدين وهذا الادعاء رتب لهم حقوقا على البشر وامتيازات بالنسب لا ينالها غيرهم، أهمها احتكار السلطة أو ما سمي بـ «حصر الامامة بالبطنين»(٣).

وتعد مسألة حصر الإمامة والحكم في البطنين ثابتة عند الرسيين تحديدا بغض النظر عمن ينتمون لآل البيت من المذاهب الأخرى. ولا يقبل الرّسيون النقاش حول هذه المسألة حتى عند من وُصفوا بالاعتدال مثل الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى، والذي أوجب تعيين حاكم من ذريتهم، فقال «ويجب على المسلمين شرعا نصب إمام مكلف ذكر حر علوي فاطمي ولو عتيقا لا

(١) سورة النور في القرآن الكريم، الآية (٣٥).

(٢) الأحكام.. في الحلال والحرام، نفسه.

(٣) الهادوية والحوثية.. الإمامة في البطنين، زايد جابر، مركز أبعاد للدراسات والبحوث ٨ فبراير/شباط ٢٠١٨.

مدعي سليم الحواس والأطراف»[١].

التمييز العرقي هنا، ليس مجرد عنصرية من اجتهادات البشر الشعبوية كالنازية في أوروبا مثلا أو غيرها من الحركات العنصرية التي ظهرت خلال القرن الماضي. لكنها أخطر وتصطدم بأبسط قيم المواطنة المتساوية وتتنافى مع أول مادة من مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٢] لأنها تدعي تميز العرق واصطفاء الجينات، إضافة إلى أن الله -عز وجل- اختارها لتحمل مسؤولية نشر معتقدها الديني ولو بقوة السلاح، وبالتالي من لا يقبل بها فقد اختلف مع الدين وعارض مشيئة الخالق عز وجل. ويمكن القول باختصار، أنهم جمعوا بين العنصرية السلالية العرقية، والإرهاب العقائدي الديني وهذا مزيج لا يمكن أن نجده في جماعة أخرى في هذا العصر.

فإذا كانت النازية في أوروبا عبارة عن عنصرية شعبوية، فهذه السلالة في اليمن تدعي بأن جيناتها مميزة، وفي ذات الوقت تصبغ عليها طابع إلهي كهنوتي ثيوقراطي، لاعتقادهم بأن الله كلفهم بحكم الناس والتحكم بأموالهم وممتلكاتهم ومصائرهم ومن يخالف ذلك فقد كفر ويجب قتله، وبالإمكان النظر إلى ما سمي بـ «الوثيقة الفكرية والثقافية» الخاصة بالحوثيين الموقعة في مارس ٢٠١٢. والتي أكدت بلغة حاسمة بأن الله اصطفى هذه السلالة من بين كل البشر ليكونوا هداة للبشرية وحملة القرآن بعد رسول الله حتى يوم القيامة، وأن الله يهيئ منهم للبشر في كل عصر من يكون منارا لعباده وقادرا على القيام بأمر الأمة الإسلامية والنهوض بها في كل مجالاتها[٣].

هذه النزعة العنصرية والممارسات الاستعلائية والنظرة الاحتقارية لمن لا ينتسب لهذه

(١) متن الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، المهدي أحمد بن يحيى المرتضى، ٢٥١.

(٢) تنص المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء. المصدر: موقع الأمم المتحدة.

(٣) الوثيقة الفكرية والسياسية والتي وقع عليها زعيم الحوثيين عبدالملك الحوثي، وبعض علماء الزيدية وفي مقدمتهم عبدالرحمن حسين شايم وحسين بن يحيى الحوثي و محمد محمد المنصور وحمود عباس المؤيد وكلهم ينتمون لسلالة الرسي، موقع نشوان نيوز الإخباري، ٢٤ مارس، ٢٠١٢.

السلالة، واضحة بجلاء في فتاوى ورسائل أبرز مراجعهم عبدالله بن حمزة والذي ارتكب أبشع الجرائم ضد اليمنيين لرفضهم الحكم العنصري العرقي باسم الدين.

كثيرة هي أشكال ومظاهر الازدراء الذي يحمله الفكر الإمامي تجاه اليمنيين وهي مثبتة في كتبهم ومراجعهم الدينية والتاريخية، مدعين بأن تفضيلهم واحتقارهم لليمنيين أمر سماوي وعقيدة إلهية لا يمكن التراجع عنه. وقد تجسدت هذه الادعاءات في أشعار يحيى الرسي مؤسس المعتقد وتعد بمثابة فتاوى دينية للسلالة، ومن ذلك قوله:

الله فضَّلني بهجرة والدي وبسيفه.. بقيامِه وقيامي

وفي قصيدة لعبدالله بن حمزة، وهو المرجعية الدينية الثانية من حيث الأهمية بالنسبة لهذه السلالة، وضع مقارنة بين السلالة التي ينتمي إليها وبين بقية اليمنيين، حيث وصف سلالته بـ «الدر، والنضار، والجوهر، والأسد»، لكنه اعتبر اليمنيين «البعر، والحجر، والمدر، والكلاب، والذَّنب»... إلخ.. يقول في هذه القصيدة التي سنتناول مناسبتها في الباب الخاص بالمطرفية:

حمـــدًا لمـــن أيـــدنا بعصـــمته واختصَّـــنا بفضـــله ورحمتـــه

صِرنـــا بحكـــم الواحـــد المنـــان نملـــك أعنـــاق ذوي الإيـــمَان

ومـــن عَصَـــانا كـــان في النـــيران بـــين يـــدي فِرْعَـــون أو هامـــان

لـــو أنـــه صَـــلى وصَـــام واجتهـــدْ ووحَّـــد الله تعـــالى وعبـــد

وصَـــيَّر الثـــوب نظيفًـــا والجسَـــد وقـــام بالطَّاعـــة بـــالعَزم الأشَـــد

ثـــم عَصـــى قائمنـــا المشْـــهورا وقَـــال لســـتُ تابعًـــا مـــأمُورا

محتســـبًا لأمـــركم مقهـــورا لكـــان ملعونـــا بهـــا مثبـــورا

وكـــانَ مـــن أهْـــل الجحـــيم الحاميَـــة وأمُّـــه فيهـــا يقينًـــا هاويـــة

وقوله:

إنَّ بنـــي أحمـــد ســـادة الأمـــم بـــذا لهـــم رب السـماء قـــد حَكـــم

مـــن أنكـــر الفضْـــل لأذنيـــه الصـــمم مـــن عنـــده الـــدر سَـــواء والحمـــم

نقــول هَــذا إن شــكا وإن عتــب لا يســتوي الــرأسُ لــدينا والــذَّنَب

ومنها أيضا:

فقلــت: مهــلا يــا أخــا الزهــادة إنــا أخــذنا عــن رُواة سَــادة

بــأنهم للمســلمين قــادة وحــبهم مــن أفضــل العبــادة

لــيس عــلى ربي اعــتراض لأحــد يفعــل مــا شــاء تعــالى ومجــد

لم يجعــل الكلــب سَــواء والأسَــد فــاطرحوا ثــوب العنــاد والحســد

يــا قــوم لــيس الــدر قــدرا كــالبَعر ولا النضــار الأبــرزي كــالحجر

كــلا ولا الجــوهر قــدرًا كالمــدر فحــاذروا مــن قــولكم مــس سـقر[١]

يرى المؤيدون لنظرية الإمامة – وكما يسميها الحوثيون اليوم الولاية- القبائل اليمنية وبقية مكونات الشعب اليمني عبارة عن كائنات خلقها الله لخدمة سلالة آل البيت. عليهم أن يقاتلوا ويضحوا بدمائهم وأبنائهم من أجلهم، وعليهم أن يعملوا سخرة لديهم ويدفعوا الأموال لهم وأن يسلموا لهم أراضيهم وأملاكهم، ومن يرفض ذلك يقرر الدخول في مواجهة مع الدين والله عز وجل فيتم تكفيره والتحريض ضده تحت لافتات دينية وسياسية وأخلاقية مختلفة ثم يتم استهدافه وتركيعه.

وإضافة لسياسة الاحتقار والتعالي على بقية اليمنيين، كانت الحروب القبلية واحدة من آليات التدمير التي عملت الإمامة على إذكائها، حتى شَاع لديهم مَقولاتٌ صَارت أمثلة يرددها كثير من الناس بجهل، من أمثال: «ناب كلب في راس كلب» في حال احتربت قبيلتان. وأيضا «اشغل القبيلي في نفسِه قبلما يشغلك» وكذا الحجر من القاع والدم من راس القبيلي»[٢]، حتى أن المؤرخين التابعين لهم أشاروا إلى سياسة الإفساد بين القبائل اليمنية في كتبهم من باب التفاخر،

(١) الهادوية بين النظرية السياسية والعقيدة الإلهية، ثابت الأحمدي، مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الأولى ٢٠١٨، ص٦٣.

(٢) نفسه، ٦٤.

فقد قال محسن بن حسن بن القاسم الملقب «أبو طالب» في كتابه «تاريخ اليمن.. عصر الاستقلال عن الحكم العثماني الأول» بأن إمامهم كان يتخذ الفتنة بين القبائل كوسيلة للسيطرة، فهو «يسالم بكيل طوراً، ويباين حاشد ويحارب هؤلاء بهؤلاء، وتارة يسلط حاشد على بكيل، ولا يزال هذا دأبه ولا يعجبه غير عدم الاتفاق بينهم»[١].

وقد عُرف عن الأئمة دأبهم على نشر الشائعات والأراجيف والأكاذيب ضد اليمنيين لتبرير قتالهم والقضاء على ثوراتهم أو إرغامهم على الإذعان لهم.

وبحسب الكاتب والباحث الدكتور ثابت الأحمدي، «يعتبر يحيى حسين الرسي، من أبرع الأئمة في بث الشائعات ونشر الأراجيف وإسقاط التهم الشائنة على غيره بغرض النيل منهم، والحط من أقدارهم؛ لاسيما في المجتمع اليمني المحافظ الذي خَبَره عن قرب، وعرف ما يسوؤه وما يُفرحه، فرمى كل خصم من خصومه بتهمة، من نسج خياله، وسوّق هذه التهم بين أتباعه ـ وأغلبهم من الجهلة ـ حتى توارثوها جيلا بعد جيل»[٢].

ومن ضمن الشائعات والأكاذيب المستخدمة لتبرير عدوان يحيى الرسي ومعه الطبريين على القبائل اليمنية التي رفضت النظرية الإمامية العنصرية، هو ما ردده وأشاعه عن زعيم قبيلة همدان اليمنية في تلك المرحلة الدعام بن إبراهيم والذي ناوأ الرسي ورفض نظرية البطنين العنصرية، حيث شن الرسي بمعاونة الطبريين حملة شعواء بغرض تشويه صورته وتاريخ قبيلته العريقة[٣]. وقد قال كاتب سيرة يحيى الرسي: وكان معَ الدعامِ جُندٌ فسَّاقٌ يشربون الخمورَ

(١) تاريخ اليمن.. عصر الاستقلال عن الحكم العثماني الأول (من سنة ١٠٥٦ هجرية إلى ١١٦٠)، حسام الدين محسن بن الحسن القاسم بن أحمد بن القاسم بن محمد الملقب «أبو طالب»، تحقيق: عبدالله محمد الحبشي، مطابع المفضل للأوفست، ص٣١٧.

(٢) حرب الشّائعات: الإمامةُ في اليمن.. تاريخٌ من الافتراء، ثابت الأحمدي، مركز النهضة اليعربية، الطبعة الأولى ٢٠٢٠، ص٩.

(٣) مطلع العام ٢٠٢١، أنتج الحوثيون مسلسلا كرتونيا للأطفال يجسد حياة يحيى الرسي من وجهة نظرهم، وقد بينوا جانبا من حروبه ضد القبائل اليمنية ومنها قبيلة همدان التي كان يتزعمها الدعام بن إبراهيم وقد ساقوا نفس الأكاذيب والشائعات ضد القبيلة التي وردت في سيرة الرسي التي كتبها ابن عمه علي محمد العلوي.

ويركبون الذكور، ويفجرون بالنسَاء عَلانية». وأضاف في سياق عملية التحريض وتشويه السمعة لتبرير الحرب على قبيلة همدان وإخضاعها: «إنَّه كان في عَسْكر الدعامِ في «بيت ذؤد» أربعمئة امرأة فاجرة، يظهرون الفجور علانية، لا يَستترون بذلك؛ بل يتحاكمُ العسْكرُ فيهن إلى سَلاطينهم وعُمَّالهم، وكانوا كل عَشية يجتمعون إلى بابِ سُلطانهم الفاسقِ فيلعبنَ بين يديْه، وينشرن شُعورهن، ويُبدين زينتهن، ويُظهرن محاسنَهن، ويلبسنَ أرقَّ ما يقدرنَ عليه من الثياب، ليبْدوَ ما خفي من أبدانِهن، فيأتي العَسكر، فإذا هَوى الرجلُ منهم واحدةً، دفع إليها دراهمَ بحضرة من يحضرُ معهم، فلعلها لا تروح إليه تلك الليلة، فإذا أصْبح أتى إلى السُّلطان، وأعلمَه أن ملعونته لم ترح إليه، وقَدْ أخذتْ دراهمَه، فيأمر سُلطانه عند ذلك بأدبها، وبأن تصيرَ إلى صَاحبِها»(١).

السياسة ذاتها استخدمها مع أهل منطقة الأعصوم شمال صنعاء، فقد أشاع بأن سكانها يكرمون الضيف بتقديم بناتهم وأخواتهم له، فتقضي نهارها أو ليلها مع الضيف؛ حتى يذكر أنه «يمس بطنها وجسمها، ويلمس موضع العورة منها، وأبوها ينظر وأمها»(٢).

وقبل غزو الرسي والطبريين صنعاء التي كان يحكمها الجفاتم في تلك الفترة، نشر الشائعات ضد سكانها بالقول: «وأمَّا الجفاتم فسمعتُ بعضَ أهل صَنعاء، يذكر أن الرجلَ منهم ربما حملَ الغلامَ من السُّوقِ للفسقِ، وكذلك المرأة يحمُلها بعضُهم من بعضِ الطريق، وكذلك كانتْ معهم الطنابيرُ والغلمانُ في الأسْواقِ، وكانوا يأخذونَ أموالَ النَّاسِ عُنوةً لا يقدرُ أحدٌ يكلمُهم»(٣). وفي مناسبة أخرى يصف الرسي سكان صنعاء بالكلاب(٤).

كذلك سكان منطقة الأخطوط، فبعدما رفض زعيمها إبراهيم بن خلف الامتثال للرسي،

---

(١) سيرة الإمام الهادي يحيى بن الحسين، رواية: علي بن محمد عبيدالله العباسي العلوي (ابن عم يحيى الرسي وصاحبه)، تحقيق: سهيل زكار، ص٩٤.

(٢) نفسه، ص ١٢٥. وقد كذّب أهل الأعصوم هذه الشائعة بعد أن وصل إليها الرسي.

(٣) نفسه، ص ٢٠٥. والجفاتم نسبة إلى جفتم القائد العسكري العَبَّاسي في اليمن القادم من بغداد خلال تلك الفترة ضد المناوئين للخلافة العباسية.

(٤) نفسه، ص ٢٠٩.

قالوا في كتبهم لتبرير قتالهم: «كان الفسق فيها ظاهرا، فلما صار الهادي بالأخطوط خرج منها خلق من أهل البلاء في أنفسهم والنساء الفواسد، وكن بها مقيمات مع إبراهيم بن خلف لعنه الله..»[١].

واشاع الرسي بأن صعصعة بن جعفر من أهل منطقة ريدة شمال صنعاء كان يأكل أهل البون ظلما وجورا وكان يأخذ بعض النساء للفجور ويشرب الخمور[٢]، وعندما ثار سكان صنعاء وأخرجوا عمال الهادي منها، وصف راوي سيرة الرسي وابن عمه سكان صنعاء بأنهم «لا يريدون أن تقوم للدين قائمة، ولا ينتهون عن شرب الخمور وارتكاب الفجور». وفي ذات الصفحة التي ذكر الراوي هذه الأكاذيب، وصف اليمنيين في منطقة شبام الواقعة غرب صنعاء باتجاه محافظة المحويت بالأشرار واعتبر اليمن بلد «مفتون لا يؤمن أهله»[٣]، وكل هذا الردح والقدح والإساءة لليمنيين دونوه هم في كتبهم ومؤلفاتهم.

وعندما نظم لِسَانُ اليَمَن الحسن بن أحمد الهمداني، قصيدتَه الشَّهيرة «الدَّامِغَة» التي تتغنى باليَمَنِ وحضَارته وتاريخه، أزعج ذلك أبناء يحيى الرسي من بعده، واعتبروه استهدافا لكرامتهم ومكانتهم كونهم يرون أنفسهم أفضل الناس من حيث العرق والتقوى، وهذا ما دفعهم للتحريض ضده وتشويه سمعته بين عامة اليمنيين ليبرروا سجنه وتعذيبه[٤]. فقد ألصقوا به تهمة «إثارة الفتنة بين القحطانيين والعدنانيين» لمجرد أنه كان يعتز بتاريخ اليمنيين وحضارتهم

---

(١) نفسه، ص ٢١٣.

(٢) نفسه، ص ٢١٦.

(٣) نفسه، ص ٢٢١.

(٤) أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب بن يوسف بن داود بن سليمان الأرحبي البكيلي الهَمْداني (٢٨٠هـ / ٨٩٣م – ٣٥٦هـ / ٩٦٧م)، وهو أحد علماء ومفكري اليمن، ولقد بحث من وقت مبكر في عدد من المسائل العلمية، وتوصل إلى حقائقها النهائية قبل أن يتكلم عنها علماء الغرب، كالأوكسوجين، وكروية الأرض وطبائع الأجسام وطبقات الأرض، وعلم الأنساب والقبائل اليمنية ومن مؤلفاته كتاب الاكليل الذي يروي فيه أخبار العرب والأمم السابقة، وكتاب صفة جزيرة العرب، وكتاب سرائر الحكمة وغيرها من الكتب.

ويرفض ادعاء الأفضلية السلالية وحصر الحكم والولاية والعلم في سلالة بعينها وهو ما يرفضه اليمنيون اليوم(١).

وكما حرضوا وحاولوا تشويه سمعة الهمداني، استخدموا الوسيلة ذاتها ضد العلامة المعروف محمد بن علي الشوكاني، والثائر والملك اليماني نشوان بن سعيد الحميري، والفقيه الثائر سعيد بن ياسين وكثير من رموز اليمن وأحراره الذين رفضوا الممارسات العنصرية ضد اليمنيين.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن هذه السلالة لا تمتدح اليمنيين إلا في سياق تعبئتها على قتال خصومها والتضحية بأرواحهم وأموالهم من أجلها وتمكينها من سدة السلطة. فتجدهم يمدحون القبائل اليمنية باعتبارها قبائل مقاتلة وتصبر على الجوع وتقدم التضحيات وقادرة على هزيمة خصومها، والهدف من هذا الأمر تحريضها ضد بعضها ولتساعدهم في الوصول للحكم، لكنهم في المقابل يرون أن تفاخر اليمني بتاريخه وحضارته وآثاره ومعالمه التاريخية ورموزه العظام، شرك بالله وإلحاد وكفر بدينه وقد قالها مؤسس جماعة الحوثي حسين بدر الدين الحوثي الذي سخر من تاريخ اليمنيين والمصريين في ملزمة بعنوان «يوم القدس العالمي»(٢) ولهذا عملوا وعلى مر قرون وبشكل ممنهج على تدمير وبيع وتهريب الآثار اليمنية.

سياسة التحقير والتشوية التي استخدمها يحيى الرسي والطبريون ضد اليمنيين الرافضين

---

(١) عقب سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء، ظهر حراك فكري مجتمعي يحمل اسم «الأقيال» يطالب بالاعتزاز بالهوية الوطنية وتاريخ وحضارة اليمنيين وتجريم العنصرية السلالية كنتيجة لمحاولات الحوثيين فرض معتقدهم القائم على تمييز عرقية الهاشميين بالقوة مقابل الحط من بقية اليمنيين.

(٢) يقول مؤسس الجماعة حسين بدر الدين الحوثي في ملزمته نقلا عن محاضرة مصورة له: في اليمن يشدون اليمنيين إلى التاريخ السبئي والحميري، ويجعلونهم يقدسون، ويعظمون بقايا أعمدة في مأرب من آثار دولة معين، أو آثار دولة سبأ في مأرب، وفي الجوف، أو في غيرها، وأن هذا هو تاريخنا وأنا كنا أصحاب حضارة، وكنا.. وكنا»... «من أين يحصل هذا؟ شد العرب إلى تاريخهم الجاهلي؟ هل عن طريق أفراد عاديين؟ أم عن طريق وزارات الثقافة في بلدانهم؟ وزارة الثقافة التي هي جزءٌ من الدولة في كل وطن عربي هي التي تهتم بأن تشد أبناء ذلك الوطن إلى تاريخهم الجاهلي. في مصر نفس الشيء يشدون المصريين إلى تاريخهم الفرعوني, ويضعون لفرعون رمسيس [تمثالاً] كبيراً في ميدان يسمونه[ميدان رمسيس] وتسمع: [شارع رمسيس] [مطعم رمسيس] [صالون رمسيس] وترى النقوش الفرعونية من جديد».

لنظرية حكم ذرية البطنين، استمرت واستخدمها أبناء وأحفاد الرسي ضد القبائل اليمنية الثائرة. فقد استخدمها أبناء الرسي ضد علي بن الفضل والقبائل المؤيدة له، كذلك استخدمها السفاح عبدالله بن حمزة ضد المطرفية، والقاسم بن محمد مؤسس الدولة القاسمية، والإمَامُ المتوكل على الله إسماعيل وبقية الأئمة ويمكن العودة إلى كتاب هام بعنوان: «حرب الشّائعات، الإمامةُ في اليمن.. تاريخٌ من الافتراء»، فقد فصل الكاتب والباحث ثابت الأحمدي هذه الجريمة المستمرة حتى يومنا هذا وأوضح كثيرًا من جوانبها.

ومن خلال النماذج والأمثلة المختصرة التي ذكرناها آنفا، يظهر حجم الإسفاف والكذب المنافي للعقل والمنطق وحجم التشويه الذي تعرض له اليمنيون منذ مجيء الرسي والطبريين إلى اليمن حتى اليوم الذي يوصف فيه أحرار اليمن بالدواعش والعملاء والخونة والمرتزقة والملحدين والكفرة وغيرها من الأوصاف، فقط لأنهم يرفضون الخضوع للعنصرية القائمة على الجينات والطائفة الدينية.

وكما توارثت السلالة هذا المعتقد العنصري، توارثت الجريمة المنظمة حتى أصبحت اليوم أكثر بشاعة وكارثية.

مقاومة الثقافة العنصرية الدخيلة:

إنَّ مشكلة هذه السلالة في اليمن تحديدا، أنَّهُم جعلوا العِرْق أو العائلة هو المذهب وهو المِلّة وهو الدين والدولة والعقيدة، وحصروا نجاة اليمنيين في الإقرار بالدونية العِرْقية إزاء عِرْق السُّلالة المُقدَّس. ونحن هُنا لا نعطي توصيفًا من عندنا بل هذا هو وصفهم لأنفسهم ولعرقيتهم. ومن هُنا كان صدامهم مع طبيعة الأشياء ومع حقائق التاريخ ومع هويّة اليمنيين وذاكرتهم وكُلِّ اعتباراتهم – كان صدامهم حتميًّا وطبيعيًّا ومُتجدِّدًا مع كُلِّ حلقة من حلقات الصراع التي يصطنعونها ضد المجتمع والإنسان اليمني كُلَّما وجدوا في أنفسهم القدرة على إذكاء صراعاتهم المُقدَّسة.

أرسل يحيى الرَسِّي أبناء عمومته إلى طبرستان طالبًا المساعدة، فأرسلوا له بمقاتلين طبريين، اختصَّهم بحراسته وقيادة جيشه ليخوضوا حروبه ضد القبائل اليمنية، لكنَّهُ واجه مقاومة شرسة من اليمنيين الرافضين للعنصرية طوال أربعة عشر عامًا وهي الفترة التي عاش فيها في اليمن (من

العام ٢٨٤ هـ إلى العام ٢٩٨هـ).

ففي ٢٨٨هـ ٩٠١م، توجَّه يحيى الرَّسِّي بحشد من المقاتلين الذين جاؤوا من طبرستان نحو صنعاء للسيطرة عليها، فوجد مقاومة شرسة من سكانها. كانت القيادات اليمنية تحث الناس على القتال بترديد هذه الشعارات: «لا نريد حكم العلوي، ولا يدخل بلدنا.. انصرونا على هذا الغريب نخرجه من وطننا وبلداننا إلى جبل الرس»(١).

يشير المؤرخ أحمد شرف الدين (وهو ينتمي إلى سلالة يحيى الرسي) من باب التفاخر إلى أنَّ عدد المعارك التي دارت بين يحيى الرَّسِّي المُلقَّب بالهادي، وبين آل يعفر وآل الضحاك وآل طريف والاكيليين في اليمن تجاوز الثمانين معركة، غير تلك المعارك التي خاضها مع القرامطة والتي تجاوزت سبعين معركة(٢)، وبالنظر إلى الفترة التي عاشها الرسي في اليمن حتى وفاته والتي بلغت حوالي ١٦٨ شهرًا، فهذا يعني أنَّهُ خاض معركة كُلَّ خمسة أسابيع تقريبًا.

إذن، لم يهنأ يحيى الرَّسِّي بالحُكم يومًا، فما أن ينتهي من حرب في منطقة يمنية، حتى تثور أخرى رافضة لنظامه القائم على معتقد عنصري. وعندما توفي الرَّسِّي ٢٩٨هـ، خلّف وراءه «دويلة متدهورة إلى درجة الانهيار، ووضعًا اقتصاديًا وماليًا لا يساعده على بقاء الدولة، واعتماده على غير اليمنيين من العلويين والطبريين (الذين توافدوا إلى اليمن خلال فترة حُكمه ليشاركوا معه في الحروب ضد القبائل اليمنية) في تولِّي الشؤون العامة، مثل قيادة العسكر وجباية الزكاة والقضاء»(٣) بحسب الباحث الدكتور علي محمد زيد.

استمرَّ الكرُّ والفَرُّ بين الأئمة الرسيين بمساعدة الجيوش التي قَدِمَت من طبرستان والديلم وبين اليمنيين. يقول الباحث اليمني الدكتور علي البكالي في رسالته للدكتوراه المُسَمَّاة «الأيديولوجيا السياسية وأثرها على الاستقرار.. اليمن أنموذجًا» بأنَّ عدد الحروب التي حدثت

---

(١) المتاهة.. الحلقات المفقودة للإمامة الزيدية في اليمن، مصدر سابق، ص٧٥.

(٢) اليمن عبر التاريخ، دراسة جغرافية تاريخية وسياسية شاملة، أحمد شرف الدين، الطبعة الثانية ١٩٦٤، ص٢٤١.

(٣) معتزلة اليمن.. دولة الهادي وفكره، علي محمد زيد، مركز الدراسات والبحوث اليمني، دار العودة، بيروت، ص٩٥.

بين السكان الأصليين في اليمن والإمامة منذ مجيء يحيى الرَسِّي إلى اليمن حتى اليوم أكثر من ٢٠٠٠ حرب.

الإبادة الجماعية للمطرفية:

لم تتوقف معارك الإماميِّين منذ مجيئهم إلى اليمن كما أسلفنا، فقد خاضوا الحروب ضد القبائل الهمدانية والحميرية والمذحجية والزرانيق والخولانيين التي كانت تثور ضِدَّهم بين الوقت والآخر ومتى ما أتيحت لها الفرصة. وبحسب المؤلفات التي نشرها كتاب الإمامة ذاتها، فقد اتصفت حروب الإماميين ضد اليمنيين بالوحشية والهمجية، وغالبًا ما كانت تنتهي بمجازر وإبادات جماعية كما حدث لجماعة المطرفية.

والمطرفية تيار يمني من فرق المذهب الزيدي، وقد تعرَّض للإبادة بشكل مُمنهَج خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين في اليمن، إذ اعتبرها الإماميون فرقة مارقة ومُرتدَّة بسبب آرائها المختلفة وعلى رأسها عدم حَصْر الولاية والحكم في البطنين ليتمَّ في نهاية المطاف اجتثاثها من قبل عبد الله بن حمزة[1].

ويُعتبَر عبد الله بن حمزة، الذي أعلن نفسه إمامًا في ذي القعدة ٥٩٣هـ - أكتوبر ١١٩٧م، من أكثر الأئمة عنصرية ودموية. حيث أباح قتل أي يمني غير «علوي»[2] يتطلع للرئاسة والحُكم (الإمامة)، وروي عنه قوله: «نحن أهل التحريم، والتحليل، والتنزيل، والتأويل، أعلام الهُدَى، وأقمار الدُّجَى، بحار العلم، وجبال الحلم، فلا تعدلوا رحمكم الله عن منهاجنا، ولا تسلكوا غير فجاجنا، فإنَّ الفتنة بنا مطرودة، والرحمة إلينا مردودة..»[3]. أيضًا قوله: «ولو أنَّ محمدًا ﷺ

(١) أبو محمد عبد الله بن حمزة بن سليمان بن حمزة بن علي بن حمزة بن أبي هاشم الحسن بن عبد الرحمن بن يحيى ابن أبي محمد عبد الله بن الحسين بن القاسم. ولد في ٢٤ فبراير ١١٦٦ الموافق ٢١ ربيع الآخر ٥٦١ هجرية في عيشان بمحافظة ذمار حاليًا. عرف عبد الله بن حمزة بأنَّهُ من أكثر الأئمة وحشية وجُرْمًا، فقد ارتكب العديد من الجرائم أبرزها إبادة المطرفية. وهو عند الحوثيين المرجعية الثانية بعد يحيى الرسي.

(٢) غير علوي: لا ينتمي لذرية علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) البهيمة المُقدسة، بلال الطيب، موقع الحرف ٢٨، ٨ مارس/أذار ٢٠٢٠.

خلف بهيمة من البهائم، لكان على الأمة تشريفها وتمييزها على سائر البهائم»[١] حتى أنَّهُ خاطب اليمنيين قائلًا: «وارضوا بنا أئمة، نرضكم لنا تبعًا»[٢].

ولتأكيد تميُّزهم وحقِّهم في حُكم وامتلاك رقاب اليمنيين ضمن معاركه مع المطرفية، كتب بن حمزة أرجوزة طويلة شبَّهَهُم فيها بـ «الذَنَب» التابع لـ «الرأس» الذي لا يُمثِّله سوى هو وسلالته:

صِرْنـــا بحُكـــم الواحـــد المنَّـــان	نملـــك أعنـــاق ذوي الإيـــمان
ومَـــن عصـــانا كـــان في النـــيران	بـــين يـــدي فرعـــون أو هامـــان
لـــو أنَّـــهُ صـــلى وصـــام واجتهـــد	ووحَّـــد الله تعـــالى وعبـــد
وصـــير الثـــوب نظيفًـــا والجســـد	وقـــام بالطاعـــة بـــالعزم الأشـــد
ثـــم عصـــى قائمنـــا المشـــهورا	وقـــال لســـت تابعًـــا مـــأمورا
محتســـبًا لأمـــركم مقهـــورا	لكـــان ملعونـــا بهـــا مثبـــورا
وكـــان مـــن أهـــل الجحـــيم الحاميـــة	وأمُّـــه فيهـــا يقينًـــا هاويـــة
إنَّ بنـــي أحمـــد ســـادات الأمـــمْ	بـــذا لهُـــم رَبُّ الســـماوات حكـــمْ
مَـــن أنكـــرَ الفضـــلَ لأذنيـــه الصَّـــمَمْ	مـــن عنـــده الـــدُّر ســـواءٌ والحِمَـــمْ
نقـــولُ هـــذا إنْ شـــكا وإنْ عَتَـــبْ	لا يستوي الـرأس لـدينا والـذَّنَبْ

كان رأي المطرفية المُتمثّل في إجازة الإمامة في غير آل البيت، هو ما أغضب عبد الله بن حمزة، بالرغم من أنَّ المطرفية يتبعون يحيى الرَسِّي في آرائه واجتهاداته الفقهية، إلَّا أنَّهُم رفضوا حَصْر الإمامة والحُكم في عرقية بعينها دون بقية اليمنيين، وأجازوا أن تكون في أيِّ يمني. ولهذا السبب، قام عبد الله بن حمزة بشن حرب مُوسَّعة عليهم في ٦٠٣ هـ، وتجدَّدت في ٦٠٩هـ،

(١) نفسه.

(٢) نفسه. وارضوا بنا أئمة، نرضكم لنا تبعًا: ارضوا بنا حكاما عليكم، نرضَ بكم محكومين عندنا.

وانتهت بإبادتهم جميعًا.

وفي هذا السياق أنشد عبد الله بن الحمزة قائلًا:

مـا قـولكم في مـؤمنٍ صـوَّام | مُوَحِّـدٍ مجتهـدٍ قـوَّام
حـبر بكُـلِّ غـامضٍ عـلَّام | وذِكْـرُه قـد شـاعَ في الأنـام
وهـو إلى الـدين الحنيـف ينتمـي | مُحْكـم الـرأي صـحيح الجسـم
ومـا لـهُ أصـلٌ إلى آلِ الحَسَـن | ولا إلى آلِ الحسـين المُـؤتَمَن
بـل هـو مـن أرفـع بيتٍ في الـيمن | قـد اسـتوى السِرُّ لديـهِ والعَلَـن
ثـم انـبرى يـدعو إلى الإمامـة | لنفسـه المؤمنـة القوَّامـة
مـا حُكمـه عنـد ثقـاةِ الفضـل | لمـا تنـاءى أصـله عـن أصـلي
ولم يكُـنْ مـن مَعْشَـري وأهـلي | أهـل الكسا موضـع علـم الرُّسلِ

ثم أجاب عن أسئلته بفتوى تلخَّصَت في قوله:

أمَّـا الـذي عنـد جـدودي فيـهِ | فيقطعـون لسْـنَهُ مـن فيـهِ
ويُيتِّمـون ضـحوة بَنِيْـهِ | إذ صـار حـق الغـير يدَّعِيْـهِ

وهو بذلك يُؤكِّد عدم جواز حُكم وإمامة أيِّ يمني حتى وإن كان مسلمًا، عالمًا، قائمًا، مشهورًا بين الناس، ومن أرفع بيوت اليمن، لأنَّ شرط الإمامة هو الانتساب لذرِّية الحسن والحسين فقط، ومَن يَدَّعِي أنَّ له الحق في الحُكم من غير هذه الذرِّية، يجب أن يُعاقَب بقطع لسانه، ثم قتله في وقت الضحى، حتى يصبح أولاده أيتامًا، ويكون مصيره عِبْرَة لَمن يتجرَّأ أو يدَّعي حقَّ الغير[١].

أصدر بن حمزة حكمًا يقضي بأن تسبى ذراري المطرفية، ويقتلون بالغيلة والمجاهرة، ولا تُقبل

(١) خيوط الظلام.. عصر الإمامة الزيدية في اليمن، (٢٨٤ ـ ١٣٨٢ هـ)، عبد الفتاح محمد البتول، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧، مركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام، ص ١١٩، ١٢٠.

توبة أحد منهم»، وأفتى: «وهُم بشهادتنا وشهادة مَن تقدَّمنا من آبائنا الطاهرين سلام الله عليهم أجمعين، من أخبث الكفرة اعتقادًا، وأظهرهم لأهل بيت النبي ﷺ عنادًا، وقد أطلقنا لكافة المسلمين قتلهم، وأخذ أموالهم، وسلبهم فيء، وذممهم حِلٌّ طلقٌ لكافة المسلمين، وقتل من اعتقد اعتقادهم، أو حَسَّن الظنَّ بهم، أو داهنهم، وأمنهم، وخالطهم»(١). وبموجب تلك الفتوى قام «ابن حمزة» وعلى مدى عامين بملاحقة المُطرَّفية، وأرتكب جرائمه المُروِّعة في حقِّهم، فقتل عشرات الآلاف من رجالهم، وسبى نساءهم، واستعبد أطفالهم، وهدم دورهم، ومساجدهم، وخرَّب مزارعهم، وصادر أملاكهم. وأضاف مُبرِّرًا جريمته: «وإنَّما فعلناه تقرُّبًا إلى الله عزَّ وجَلَّ، لإظهارهم صريح الكفر في بحبوحة الإسلام»، وأقسم على أنَّ «جهادهم، وسَفْك دمائهم أقرب إلى الله سبحانه من جهاد الكُفَّار في ثغور الإسلام»(٢).

تمييز السلالة:

جَمَع الأئمة في تكوينهم وممارساتهم ما لم يجتمع في أيَّة عِرْقية عنصرية مماثلة.. فهُم يشتركون مع جماعات التمييز العنصري في تمييز سلالتهم عرقيًّا على غيرهم من اليمنيين والعرب والبشر كافة، ولكن هذه السلالة زادت على الجماعات العنصرية بأنَّهُم يضفون على عنصريتهم طابع اللاهوت فادَّعوا أنَّ الله هو الذي ميَّزهم ورفعهم على رقاب العباد. وهذا الادِّعاء لم يقُلْ به حتى «هتلر» في أوج نازيته العرقية. وعَبْرَ الزمن وخلال قرون فتنتهم السلالية، كانوا يعتمدون الإرهاب والتنكيل وإبادة غير المؤمنين بأفضليتهم، والتاريخ الذي دوّنوه في سِيَرِ أئمتهم حافلٌ بالشنائع والفظائع التي لو لم يُدوِّنوها هُم في معرض فخرهم بوقائعهم وحروبهم لما صدَّقها بَشَرٌ مِمَّن يقرؤونها اليوم. ولماذا نذهب بعيدًا؟ فالحوثي وإرهابه وانتهاكاته الشنيعة نموذجٌ قائم اليوم لفظائع وبشاعات أسلافه.

هناك كثير من الدول التي تتواجد فيها أو تحكمها أُسَر أو عائلات تنتمي لأعراق تختلف عن عِرْقية المجتمع الأصلي، لكن هذه الأُسَر أو العرقيات الوافدة كانت قد انصهرت في المجتمع

---

(١) المتاهة.. الحلقات المفقودة للإمامة الزيدية في اليمن، بلال الطيب، ص١٨.

(٢) نفسه، ص ١٨ و١٩.

الذي تحكمه وذابت في ثقافته وهويته ولا تقسم مجتمعاتها إلى سادة وعبيد.

على سبيل المثال، تعود أصول الأسرة الحاكمة في بريطانيا إلى عائلة ألمانية (ساكس كوبرغ غوتا) وهو لقب يحمل دلالات ألمانية. ولأنَّ هذا الأمر شكَّل حرجًا لها مع تنامِي الشعور القومي البريطاني في مواجهة الألمان، قامت عام ١٩١٧م بتغيير لقب العائلة وتسمية نفسها على اسم أحد القصور البريطانية (ويندسور)، احترامًا للشعب والقومية التي تعيش فيها، وتجاهلًا لارتباطها الألماني السابق[١].

أمَّا على المستوى العربي والإسلامي، توجد أسر تنتمي للهاشمية في كل الدول العربية والإسلامية، لكنَّها لا تدَّعي حقًّا إلهيًّا في الحُكم والثروة ولا تقسم المجتمع الذي تعيش فيه إلى سادة وعبيد، ولا تثير الحروب والفتن في البلدان التي استقرت فيها للسيطرة على الحُكم كما تفعل الهاشمية في اليمن.

ولن نذهب بعيدًا.. في اليمن، هناك عائلات وعرقيات مختلفة مثل الأتراك والأكراد والأحباش والهنود والامويين وغيرهم، لكنَّهُم ذابوا في المجتمع اليمني وأصبحوا لا يختلفون عن بقيَّة اليمنيين، ولا يستطيع أحد أن يُفرِّق بينهم وبين السكان الأصليين (القحطانيين) ولم يحدث أنهم قاتلوا اليمنيين من أجل السيطرة على الحكم وأملاك اليمنيين وفق معتقدات دينية وعرقية، لكنهم بقدراتهم وامكانياتهم يصلون إلى أعلى المواقع والمراكز في البلاد مثلهم مثل بقية اليمنيين.

لم تكُنْ المشكلة في تمسُّك سلالة الرَسِّي وأبناء عمومته وأتباعهم من الطبريين الذين أتوا معهم من الجيل والديلم[٢] بما يعتقدونه، بل فَرْضها ثقافتها التي تُمجِّد عِرْقيَّتها وتحقّر بقية اليمنيين، وجَعْل ذلك جزءًا من الدين الذي لا يجب الخروج عنه، وبناءً على ذلك ابتدعت مفاهيم وممارسات عنصرية سياسية ومجتمعية واقتصادية تَسَبَّبَتْ في حروب طاحنة في اليمن.

---

(١) الأسرة الحاكمة في بريطانيا ليست إنجليزية.. فكيف وصلت إلى العرش؟، موقع الاقتصادي، ١٢ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٧م.

(٢) الطبريون هُم الجند والقادة الذين جاؤوا من الجيل والديلم في إيران، إلى اليمن مع يحيى الرَسِّي خلال مراحل وكانوا أحد أسباب تثبيت حكمه، وقد زوج الرَسِّي بعضًا منهم من بناته بحسب المؤرخ اليمني الدكتور عبد الله الشماحي.

فرضت هذه السلالة أنماطًا ومفاهيم حياتية مختلفة على المستوى الثقافي والاجتماعي هدفها ترسيخ أفضليتها ووجوب التقرُّب إليها بالعطاء والبذْل، فحب السلالة جزء من العبادة، وولايتهم رُكن من أركان الإسلام، ومخالفتهم كُفر. يشير الباحث عادل الأحمدي(١) إلى بعض الممارسات والسلوكيات المجتمعية المفروضة من سلالة الرَسِّي في اليمن، ومنها:

- على مستوى الأدب والفنون: فقد تمَّ مَزْج الفلكلور الفني للمجتمع اليمني في الأفراح والأتراح بما يجعل منها مناسبات مُتَّصِلة لذِكْر الآل والصلاة عليهم بشكل دائم وأساسي.

- ابتداع منظومة من السلوكيات «البرستيج» التي تُكرِّس التفرقة بين «العترة»(٢) وبين ما عداهم من الناس. فقد قسَّموا الناس إلى «السادة، والأشراف» ويأتون على قمة السلم الاجتماعي يليهم القضاة، ثم القبائل، ثم الفلاحون، ثم المزاينة(٣)، ثم الدواشين(٤)، ثم الأخدام(٥).

- تسمية المرأة التي تنتسب للسلالة الهاشمية بـ «الشريفة»، وعلى هذا لا تتزوج «الشريفة» «بقبيلي» (وتُسَمَّى بالشريفة، فيما بنت القبيلي تُسَمَّى «الحُرَّة» وكأنَّها كانت جارية تمَّ عِتْقُها).

- بدلًا عن المصافحة بالأيدي يتمُّ الانحناء، وتقبيل رُكبة أو يد «السيِّد»، «وقد اختلف علماؤهم اختلافًا شديدًا حول جواز تقبيل الأرْجُل لما يكتنفه من مظان السجود، فقيل يجب، وقيل يجوز، وقيل مُسْتَحَب، يؤجر فاعله ولا يؤثم تاركه»(٦)

(١) عادل الأحمدي كاتب وباحث يمني ورئيس مركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام وهو من أوائل من كتبوا عن الحوثية كامتداد للسلالة الرسِّية في اليمن.

(٢) العِتْرَةُ: ما تفرعت منه الشُّعَبُ، ونَسْلُ الرَّجُل، ورَهْطُه، وعشيرتُه (المعجم الوسيط). وعِتْرَة الرجل: رَهْطُه الأدنون، ومنه قول أبي بكر: «نَحن عِتْرةُ رَسول الله» شمس العلوم- نشوان بن سعيد الحميري- توفي: ٥٧٣هـ/ ١١٧٧م.

(٣) المزاينة: وهم الختانون والحلاقون والحجامون.

(٤) الدواشين جمع دوشان: هو شخص كانت تختاره القبيلة في اليمن، ليقوم بوظيفة إبراز أمجاد القبيلة وأخبارها وحفظ انسابها، وأيضا رواية ملاحمها وقصصها في المناسبات، ونقل رسائلها.

(٥) الأخدام اسم أطلق قديما على فئة من اليمنيين ذات البشرة السمراء، ومؤخرا يتم تسميتهم بالمهمشين.

(٦) سئل بدر الدين الحوثي -وهو أحد أهم رموز جماعة الحوثيين ووالد حسين وعبدالملك الحوثي- حول أنكار السنة أو من يسمونهم «النواصب» أو «الوهابية» تقبيل ركبة الهاشميين أو من يصفونهم بـ «السادة»؟=

- تمايُز عبر المناداة، فتتم مناداتهم بصيغة الجمع. ثم مسألة الألقاب والتسميات فلهُم شرف الدين، وشمس الدين، وأمير الدين، والمُظفَّر، والمُطهّر، والمؤيد... إلخ، ولبقية اليمنيين ما شاؤوا دون ذلك.

- ابتكروا زيًّا خاصًّا بهم يُميِّزهم عن غيرهم من اليمنيين، فإنَّ «توزة»[(١)] السيِّد تختلف عن «عسيب»[(٢)] القبيلي، وعمامته تغاير مشدة[(٣)] الشيخ[(٤)]، وويل لمن تزيَّا بغير زِيِّه.

- أثناء ما كانوا يحكمون، كانوا يحرصون على تعليم أبنائهم وأفراد أُسَرهم ويحرمون بقية اليمنيين لأنَّهُم مهمتهم الوحيدة هي الزراعة والقتال من أجل الدفاع عن حُكم السلالة.

- كانت العائلات التي تنتمي لهذه السلالة في اليمن تحرص على تمييز قبورها، فلا يتم دفن اليمني في مدافنها.

يواصل الأحمدي في تصوير آثار عملية إدخال ثقافة مجتمعية جديدة إلى اليمن وفرضها على اليمنيين بقوله: «بالتالي حاول المجتمع بدوره المجاراة. وانسابت تفصيلات عِدَّة للتمييز على أساس المهنة، وعلى أساس العِرْق، وعلى أساس المنطقة، وعلى أساس اللهجة. وهكذا يصبح التناحُر سلاح المُحتقَرين فيما بينهم»[(٥)].

= وما فائدة تقبيل الركب؟ فأجاب بأن في ذلك «مصلحة عظيمة وهو دواء للكبر» والفائدة منها «كفائدة السجود لآدم» عليه السلام. المصدر: كتاب «السلسلة الذهبية في الرد على الوهابية»، بدر الدين أمير الدين الحوثي، الجزء الأول، ص ٥٥، ٥٧، ٥٨.

(١) التوزة: التي تتميز بحزام عريض ووضعها يكون مائلًا على خصر من يلبسها ويوضع فيها الخنجر اليمني أو الجنبية.

(٢) العسيب: الغمد المصنوع من الخشب والذي يغطى بالجلد المدبوغ ليدخل فيه الخنجر اليمني أو ما يسمى الجنبية. وهناك من يرى أن هذا النوع من الخناجر كان يلبسه اليمنيون الأوائل غير أن السلالة احتكرته لنفسها.

(٣) المشدة: الشال اليمني ويربط فوق الرأس أو يوضع على الكتف.

(٤) الشيخ: هو زعيم القبيلة في اليمن.

(٥) الزهر والحجر، التمرد الشيعي في اليمن وموقع الأقليات الشيعية في السيناريو الجديد، عادل علي نعمان الأحمدي، مركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام، ص٨٢،٨١.

أحاديث مختلقة:

كثيرة هي الأحاديث والنصوص الدينية المفتراة، أو التي يساء تفسيرها واستغلالها بهدف شرعنة التمييز العنصري العرقي وحثّ اليمنيين على تسليم رقابهم وأموالهم وأراضيهم لهذه السلالة. وقد توقفت عند بعض هذه النصوص، فوجدت كثيراً من أهل الإختصاص قد أفادوا أنّ هذه النصوص مكذوبة ولا أصل لها. على سبيل المثال حديث أورده مؤسس هذا الفكر يحيى الرسي في كتاب «الأحكام.. في الحلال والحرام» تحت عنوان «باب القول في فضل من يوالي آل محمد». ادعى الرسي أن رسولنا الكريم عليه الصلاة والسلام قال: «يا علي من أحب ولدك فقد أحبك، ومن أحبك فقد أحبني، ومن أحبني فقد أحب الله، ومن أحب الله أدخله الجنة، ومن أبغضهم فقد أبغضك، ومن أبغضك فقد أبغضني، ومن أبغضني فقد أبغض الله، ومن أبغض الله كان حقيقا على الله أن يدخله النار».

وفي كتاب حقائق المعرفة، لمرجعهم أحمد بن سليمان المطهر، فقد كذبوا على الرسول عليه الصلاة والسلام حين ادعوا أنه قال: «ما بال أقوام إذا ذكر عندهم آل إبراهيم عليه السلام فرحوا واستبشروا، وإذا ذكر عندهم آل محمد اشمأزت قلوبهم. والذي نفس محمد بيده لو أن عبدًا جاء يوم القيامة بعمل سبعين نبيًّا ما قبل الله ذلك منه حتى يلقاه بولايتي وولاية أهل بيتي»[(١)]. ومراده أن الإنسان لن يكون مسلمًا أو يدخل الجنة إلا إن كان مواليًا آل بيته مهما كان فضله وعمله وتقواه. وقالوا أيضًا إن الله عز وجل خاطب رسولنا الكريم عليه السلام قائلا: «خلقتم من طينة عليين، وخلقت شيعتكم منكم»[(٢)].

وقد زعموا بأن الرسول عليه الصلاة والسلام قد قال بأن من يبغض «آل البيت» يعتبر ابن زنا، أو ابن امرأة حملت بعد جماع وهي حائض، أو رجل ليس فيه خير ويؤتى من دبره كما تؤتى النساء، والمنافق والمرائي[(٣)] وذلك بحسب ما نقله مرجعيتهم الموصوف بالإمام المجتهد المطلق

(١) حقائق المعرفة في علم الكلام، أحمد بن سليمان المطهر، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ص٤٧٤.

(٢) الشافي، الجزء الثالث، عبدالله بن حمزة بن سليمان، تحقيق مجد الدين محمد المؤيدي، مكتبة أهل البيت، ص٧٢.

(٣) الفضائل المنطبقة على الأنوار المؤتلقة.. بحث في أفضلية المؤمن من آل البيت على العالم من غير آل البيت،=

علي يحيى أحمد العجري المؤيدي، في كتابه «الفضائل المنطبقة على الأنوار المؤتلقة».

اجتهد المؤيدي كغيره من المروجين للعنصرية العرقية في إثبات أكذوبة فضل هذه السلالة عن غيرها نظرا لتميز الجينات وليس العمل أو القدرات والكفاءة والتأهيل. حيث قال بأن التفضيل والتميز والمكانة لا تسقط عن من كان فاسقا أو فاسدا وهو ينتمي إليهم، بل يبقى فيه كونه ينتسب إلى «البضعة النبوية، والسلالة المصطفوية» ويكون حكمه كالآية القرآنية المنسوخة يجب احترامها وعدم العمل بها[1].

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن السلالة عندما تتحدث عن فضل آل البيت، فالقصد عندهم ليس علي بن أبي طالب وأبنائه الحسن والحسين -رضي الله عنهم- وإنما يجعلون من عليٍّ وبنيه مدخلاً يصل استحقاقه إليهم في كل عصرٍ حتى يوم القيامة، والهدف هو تمكينهم من رقاب وأموال اليمنيين والسيطرة على الحكم.

يضاف إلى ما سبق أن من الأكاذيب التي تروج لها السلالة -بما يؤكد البعد العنصري في المعتقد الحوثي- ما نقله جدّ عبدالملك الحوثي - وهو الحسن بن الحسين الحوثي - في دعواه بأن عليا -رضي الله عنه- قال: «إنّا صنائع ربنا، والناس صنائع لنا». قال ابن أبي الحديد: معناه نحن عبيد الله، والناس عبيد لنا». ثم يتساءل أبو الحديد: «فكيف يفضل العبد على سيده؟»[2]، وقد نقلها الحوثي في سياق إثبات تمييز السلالة الرسِّية في اليمن على اليمنيين، وهذه الدعوة العنصرية التي يعدّها الحوثيون جزءًا من الدين، هي المسببة لأغلب الحروب التي حصلت وما زالت تحصل في اليمن، إذ إن اليمنيين يرفضون تمييز سلالة واستحواذها على الحكم وأموال اليمنيين بالقوة وفق هذه الخرافة التي تفرز المجتمع وتقسمه إلى سادة وعبيد؛ ولهذا يقاومون من أجل تحقيق المواطنة المتساوية العادلة بين اليمنيين كلهم بلا استثناء.

= علي بن يحيى بن أحمد العجري المؤيدي، تحقيق: يحيى إبراهيم الدرسي الحمزي، مركز الإمام المنصور بالله للدراسات الإسلامية، ص ١٥ -١٦.

(١) نفسه، ص١٧.

(٢) التعليق الوافي في تخريج أحاديث الشافي، تحقيق عبدالمجيد عبدالرحمن حسن الحوثي، حاشية كتاب الشافي لعبدالله بن حمزة الجزء الرابع، مكتبة أهل البيت، ص٤٧٧.

ثورة ٢٦ سبتمبر ضد العنصرية:

بعد مسيرة من النضال والرفض المجتمعي اليمني لحُكم وعنصرية النسب والعِرْق والجينات المُقدَّسة، نجح اليمنيون في السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م في إشعال ثورة شعبية انتهت بتحقيق الجمهورية وإسقاط الحُكم الإمامي الذي كان يُمثِّلها في ذلك الحين من وصفوه بـ «الحاكم بأمر الله» أحمد بن يحيى حميد، وهو أحد أحفاد يحيى الرسي.

وبدعم كبير من جمهورية مصر العربية[(١)]، نجح ثُوَّار اليمن في تثبيت الجمهورية، وأسَّسُوا مرحلة جديدة قائمة على مبدأ المساواة بين كافة فئات المجتمع اليمني، بعد فترة طويلة من هيمنة السلالة التي عملت على تقسيم المجتمع على أساس طبقي عنصري، وأدخلته في دوامات عنف مستمَرَّة.

وكان أبرز الأسباب التي أدَّت إلى اندلاع الثورة الكبرى في البلاد، هو «تطلُّع طبقات المجتمع اليمني المختلفة إلى إنهاء سُلطة الأئمة الأوتوقراطية الإقطاعية، وطغمة السادة التي أعاقت تطوُّر الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والتي أبقت البلاد في مستوى البلدان الأكثر تخلُّفًا، والدول العتيقة في العالم» بحسب المؤرخة والكاتبة الروسية إيلينا جولوبوفسكايا[(٢)].

ويتمثّل الهدف الأوَّل من أهداف ثورة اليمن في تحقيق المساواة، وإلغاء الحُكم الثيوقراطي العنصري وإزالة الطبقية بين أفراد المجتمع[(٣)]، وهو الحق الذي جعل اليمنيين يخوضون معارك

---

(١) وقفت مصر بكامل إمكانياتها إلى جانب اليمنيين في سبيل إنجاح ثورتي ٢٦ سبتمبر للتحرر من الحكم الكهنوتي الإمامي في اليمن الشمالي و١٤ أكتوبر ضد الاحتلال البريطاني في الجنوب. فقد أرسلت جمهورية مصر، بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر، عشرات الآلاف من الجنود للقتال إلى جانب ثوار اليمن، وقدمت الأموال والخبرات الإدارية والتعليمية لتثبيت الحكم الجمهوري، وما يزال الحوثيون حتى اليوم يصفون مساندة مصر لثورة اليمن بـ«الغزو» كما وصفها واحد من أهم القيادات الحوثية في صنعاء محمد علي الحوثي.

(٢) ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن، إيلينا جولوبوفسكايا، دار ابن خلدون، دار ابن خلدون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، ص١٥٠.

(٣) أهداف ثورة ٢٦ سبتمبر: ١-التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتها، وإقامة حُكم جمهوري عادل، وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.٢- بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.٣- رفع مستوى الشعب اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا.٤- إنشاء مجتمع ديمقراطي =

طويلة منذ عام ٨٩٧ ميلادية - ٢٨٤ هجرية.

بدأ اليمنيون يتنفَّسون الصعداء مع ترسيخ الحُكم الجمهوري. فالحُكم بات للشعب (شورى)، وقيادة البلاد من عامة اليمنيين. أمَّا مصير السلالة التي اضطهدت اليمنيين لفترات طويلة باسم الدين والأفضلية، فقد عاشوا في زمن الجمهورية كغيرهم من أبناء الشعب اليمني، وحفظت فيها كافة حقوقهم الإنسانية مثلهم مثل بقية الفئات والمُكوِّنات، إلَّا أنَّ كثيرًا منهم ظلَّ مؤمنًا بأحقيَّتهم بالحُكم، وتميُّزهم عن بقيَّة اليمنيين.

في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢م، نشر الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل، وهو من الأُسَر الرسية في اليمن، مقالًا في صحيفة الثورة الرسمية والأولى في اليمن، وطالب بما وصفه «إزالة الغبن، واسترضاء بعض الفئات والمناطق التي تشعر بالإقصاء». مُشِيرًا لفئة «الهاشميين» باعتبارها واحدة من هذه الفئات التي يجب «استرضاؤها»، بالرغم أنَّ المذكور كان يشغل منصب وزير التجارة والصناعة، وقبلها نائبًا لوزير التخطيط والتعاون الدولي(١).

لم يستبعد الحكم الجمهوري الأُسَر العلوية من الحُكم رغم ما فعلوه باليمنيين، بل أشركهم في كُلِّ مفاصل الدولة العسكرية والأمنية والمالية والإدارية. كانوا كغيرهم من اليمنيين يتبوَّأون مناصب رفيعة وحسَّاسة، فمنهم الوزراء، والمحافظون، والقادة العسكريون والأمنيون، والوكلاء، والمدراء، والقضاة، والصحفيون.. لا يوجد مجال أو تخصّص أو حزب سياسي في اليمن، إلَّا وهُم أصحاب قرار ومؤثِّرون فيه بل ويهيمنون عليه.

عند توقيع وثيقة العهد والاتفاق بين شركاء الوحدة في قبيل حرب ١٩٩٤م،(٢) كان علي سالم

= تعاوني عادل، مستمد أنظمته من روح الإسلام الحنيف.٥- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.٦-احترام مواثيق الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والتمسك بمبدأ الحياد الإيجابي، وعدم الانحياز، والعمل على إقرار السلام العالمي، وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

(١) أصدر الرئيس اليمني علي عبد الله صالح قرار تعيين الدكتور يحيى يحيى محمد المتوكل وزيرا للصناعة والتجارة في ٥ ابريل ٢٠٠٧.

(٢) اتفاقية تمت بعد قيام الوحدة اليمنية بأربع سنوات في تاريخ ١٨ يناير ١٩٩٤م، في الأردن وذلك لتسوية الأزمة السياسية بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض.

البيض ويحيى الشامي وحيدر العطاس مُمَثّلين عن الحزب الاشتراكي، ويحيى المتوكل عن المؤتمر(بعدها كان وزيرًا للداخلية)، وعبد القدوس المضواحي ضِمْن الناصريين، وإبراهيم الوزير عن اتحاد القوى الشعبية، وكُلُّ هؤلاء ينتمون لذات السلالة (أبناء عمومة)، وهذا ملمح بسيط ينفي ادِّعاء المظلومية وإقصائها أثناء حُكم النظام الجمهوري في البلاد.

يرى كثير مِمَّن يَدَّعُون انتسابهم للعائلات العلوية في اليمن بأَنَّهُم مظلومون مقهورون إذا كانوا لا يحكمون. فالحُكم حق إلهي وحصري لهُم، وأخذه منهم جريمة وعدوان عليهم. وعلى أساس هذا يعيشون دور الضحية والمظلوم، وهذا الشعور- بطبيعة الحال- مرتبط بالفكر الشيعي الذي يعتقد بأنَّ الحُكم أُخِذَ من علي بن أبي طالب والحَسَن والحسين رضي الله عنهم جميعًا، وذهب لغيرهم. ولهذا تجد أغلب من ينتسبون إلى هذه السلالة في اليمن تحديدا ينظرون إلى أيَة مقاومة لرغبتهم الشديدة في الحُكم بالقوة على أنَّها شكل من أشكال الاضطهاد لآل الرسول محمد ﷺ. فإمَّا أن يكونوا حُكَّامًا، وإلَّا فهُم مظلومون مقهورون، ويجب أن يحملوا البندقية، ويستعيدوا الحكم ولو على حساب دماء وكرامة وحقوق اليمنيين.

النبتة الحوثية:

في صعدة[1].. المدينة التي بدأ منها يحيى الرَسِّي قبل مئات السنين، ظهر أحد أحفاده يدعى حسين بدر الدين الحوثي[2] في آواخر القرن العشرين ليرفع الشعار نفسه: حق «آل البيت» في حُكم اليمنيين ولو بالقوة. وهي الراية التي كانت تُرفع بين الوقت والآخر في اليمن، وتتسبَّب في حروب ومآس إنسانية منذ تلك الفترة حتى كتابة هذه السطور.

بدأ حسين الحوثي مسيرته السياسية بحزب سياسي صغير كان يُعرف باسم «الحق»، وفاز هذا الحزب بمقعدين في برلمان اليمن من بين ٣٠١ مقعدًا في انتخابات ١٩٩٣م[3]، وكان ذلك

(١) محافظة صعدة إحدى محافظات الجمهورية اليمنية. تقع شمال غرب العاصمة صنعاء، وتبعد عنها حوالي ٢٤٢ كيلو متراً، ويشكل سكان المحافظة ما نسبته ٥ ,٣٪ من إجمالي سكان الجمهورية.

(٢) حسين بدر الدين الحوثي. مولده عام ١٩٥٨م في محافظة صعدة.

(٣) حصل حزب «الحق» على مقعدين فقط (من ٦٥ مرشحا للحزب) بعضوية مجلس النواب في اليمن، فيما حصل حزب المؤتمر على ١٢٣ وحزب الإصلاح حصل على ٦٢ والحزب الإشتراكي ٥٦ وحزب البعث =

مُؤشِّرًا واضحًا على انعدام شعبيتهم، وقد شغل حسين بدر الدين أحد المقعدين في البرلمان خلال الفترة ما بين ١٩٩٣م إلى ١٩٩٧م(١).

عُرِف عن هذا الحزب بأنَّهُ خاص بالأُسَر التي تعتقد بأنَّها تنتسب لسلالة يحيى الرَسِّي، ولأنَّهُ يحمل بُعْدًا عِرْقيًّا ويُمثِّل النظرية الإمامية القائمة على الاصطفاء الإلهي، وهي نظرية عنصرية ينبذها اليمنيون، لم يُكتب له النجاح في أيَّة منافسة ديمقراطية شارك فيها، وهو الأمر الذي دفعهم لحمل السلاح في وقت لاحق لأخذ ما يعتقدونه حقًّا سماويًّا.

يشير الباحث والكاتب عادل الأحمدي في كتابه «الزهر والحجر»، إلى أنَّ قيام ما يُسَمَّى بالثورة الإسلامية في إيران(٢)، ساهم في عودة طموح الأُسَر العلوية ورغبتهم في حُكم اليمن مُجدَّدًا. حيث عاودوا نشاطهم على المستوى الفكري منذ العام ١٩٨٢م، وبدأوا يُنفِّذون أنشطة تهدف إلى نشر مفاهيم الثورة الإيرانية ومبادئها بين اليمنيين، ثم تحوَّلت هذه الأنشطة إلى مشروع سياسي مع قيام الجمهورية اليمنية ٢٢ مايو/ آيار ١٩٩٠م، ثم أسَّسُوا «منتدى الشباب المؤمن» لنشر فكرهم بشكل أوسع، وخلال الفترة بين ١٩٩٩م – ٢٠٠٤م، بدأ منتدى الشباب المؤمن يأخذ طابعًا عسكريًّا إلى جانب تكثيف الدور الثقافي مُستغلِّين هامش الديمقراطية في البلاد، حتى اندلعت الحرب الأولى بين الحكومة مسنودة بالقبائل من جهة، وبين الحوثيين من جهة أخرى في يوليو/تموز أيلول ٢٠٠٤م.

كان من الضروري أن يُوجِد حسين بدر الدين الحوثي ومَن معه مُبرِّرات تمرُّدهم على الدولة، فليس من المنطقي المجاهرة بدافعهم الحقيقي والمُتمثّل في استعادة الحكم لاعتقادهم بأنَّهُم أحفاد الرسول عليه الصلاة والسلام وأصحاب الولاية. ولهذا استنسخوا شعار «الصرخة» الإيرانية

= على ٧ مقاعد. أمَّا في انتخابات ١٩٩٧ فقد فشل حزب الحق في الحصول على أي مقعد بالرغم من مشاركتهم في المنافسة بـ ٢٦ مرشحا. وفي ٢٠٠٣ رشح الحزب ١١ عضوا للانتخابات لم يفز منهم أحد.

(١) بي بي سي عربية، الحوثيون: من جبال صعدة إلى حكم صنعاء، ١٨ يوليو/ تموز ٢٠١٧م.

(٢) انتقل الحكم من الشاه محمد رضا بهلوي إلى المرجع الديني آية الله روح الله الخميني والمسمى بقائد الثورة. وهو ينسب نفسه إلى ذرية علي بن أبي طالب، وبناء على هذا الاعتقاد فإنَّ ذرية الرسيين في اليمن هُم أبناء عمومة آية الله الخميني.

وجعلوه محور الارتكاز في المسار النظري التعبوي للحوثيين[1] بالإضافة إلى العديد من الشعارات والمُبرِّرات السياسية والدينية والاجتماعية، مثل تحرير فلسطين ومكافحة الفساد وغلاء الأسعار وغيرها.

بداية المسيرة، استخدم الحوثيون شعار الصرخة[2] لأنَّهُم لا يستطيعون رفع مطلب «الولاية» لما حمله من صورة سوداوية ارتبطت بالدمار والمآسي في الذهنية اليمنية، وقد جعلوا هذا الشعار مُبرِّرًا لرفع السلاح في وجه الدولة كوسيلة لإسقاط النظام الجمهوري في حينه.

في ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٣م، خطب الزعيم الحالي لجماعة الحوثي عبد الملك الحوثي[3] في أنصاره بمناسبة يوم الغدير[4]، وأشار في هذا الخطاب بوضوح إلى أنَّ جماعته تسير على خُطَى ولاية الله (عَزَّ وجَلَّ) وولاية الرسول (عليه الصلاة والسلام) وولاية علي بن أبي طالب ونسله من بعده بحسب قوله. وفي اليوم التالي، غطَّت صحيفة «الشارع» المستقلة مضامين هذا الخطاب مُسُلطة الضوء على الرسالة الأهم فيه، حيث وضعت في الصفحة الأولى صورة كبيرة لعبد الملك الحوثي وكتبت أعلى الصورة بالخط العريض: (الحوثي: أنا أحقُّ بالحُكم).

تكمن أهمية هذه التغطية في أنَّ صحيفة (الشارع) كانت من ضِمْن وسائل الإعلام المستقلة

(١) الصرخة الحوثية هي شعار الحوثيين، وتقول مفردات الشعار «الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام»، وتم ترديده أول مرة بواسطة أتباع خميني في إيران العام ١٩٧٨، وصيغته بالفارسية (مرك بر أمريكا، مرك بر إسرائيل..)، والذي كان يحتوي إضافة إلى ما سبق: «الموت لمن يرفضون ولاية الفقيه»، ومن ثم نقله الحوثيون إلى اليمن.

(٢) يعد شعار «الصرخة»، أبرز المسارات النظرية التعبوية لجماعة الحوثي للحوثيين، حيث يعتبرونه مقياس الصلاح والولاء ومن يرفضه يعد منافقا وعميلا لليهود والنصارى. وتم ترديده لأول مرة في إيران سنة ١٩٧٨ من قبل الجماعات التابعة لخميني.

(٣) عبد الملك بن بدر الدين الحوثي، هو زعيم جماعة الحوثي في اليمن تولى زعامة الجماعة في العام ٢٠٠٦ م بعد مقتل اخيه حسين بدر الدين الحوثي أثناء تمرده المسلح على الحكومة اليمنية.

(٤) عيد الغدير هو أحد أعياد الشيعة ويُحتفل به في يوم ١٨ من ذي الحجة في كُلّ عام هجري اعتقادا منهم بأن الرسول عليه الصلاة والسلام عيَّن فيها عليًّا بن أبي طالب مولًى للمسلمين من بعده، وذلك في أثناء عودة المسلمين من حجة الوداع إلى المدينة المنورة في مكان يُسمى بـ«غدير خم» سنة ١٠ هـ.

والتي تُغطِّي أخبار التحرّكات الحوثية، ومنحت مساحة لكتابات عناصر حوثية ناعمة استخدمت غطاء «المظلومية» وبعض الشعارات الحقوقية لتخدير وخداع اليمنيين، إلَّا أنَّ المنحى العنصري للجماعة جعل كثيرًا مِمَّن كانوا يتعاطفون معها بالأمس يقفون ضِدَّها اليوم وبقوة. وقد عَلَّق رئيس تحرير صحيفة (الشارع) الصحفي نايف حسَّان على خطاب زعيم الحوثيين: «كنا نعرف أنَّ عبد الملك الحوثي يعتقد أنَّهُ أحقُّ بالحُكم، وكُنَّا نتجاهل ذلك راكنين إلى تَحَلِّيه باللياقة، وقدرتنا على تجنُّب النزعات المضمَرَّة مهما كانت عنصرية ومتخلفة. غير أنَّهُ تخلَّى، أمس، عن الحد الأدنى من اللياقة المطلوبة، فجاهر بالحديث عن «ولاية البطنين» ضِمْن سياق لم يظهر فيه إلَّا كشخص يقول إنهُ أحقُّ بالحُكم»(١).

استمرَّت حرب الجماعة ضد الحكومة اليمنية بدعم من النظام الإيراني حتى سيطرت على العاصمة صنعاء في ٢١ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤م، ثم واصلت نحو الجنوب والغرب لتسيطر على عدد من المحافظات اليمنية كنتيجة طبيعية لاستمرار الخلافات بين المُكونات السياسية اليمنية التي أنهكت السُلطة المركزية، وأضعفت وحدات الجيش في تلك المرحلة.

ومع مرور السنوات، وفي كُلِّ مَرَّة تزداد فيها قوةً وحيازةً للسلاح، كانت جماعة الحوثي تفصح أكثر عن منهجها العنصري القائم على نظرية الاصطفاء الإلهي، وحَصْر الولاية والحُكم في السلالة العلوية، بعدما ظلت فترات طويلة تخفي هذه المسألة وتنكرها. في العام ٢٠١٨م، ألقى عبد الملك الحوثي كلمة مُطوَّلة في ذكرى الغدير ويوم الولاية، لكنَّها كانت أكثر وضوحًا وهو يتحدَّث عن يوم الولاية، وعن اختيار الله عَزَّ وجَلَّ لَمَن يُمثِّلونه دون الحاجة لاختيارات البشر. يقول: «سُنَّته (الله) مع عباده أن يصطفى من الملائكة وهُم الملائكة رُسُلًا يختار لهذا الدور لإيصال هداه يختار خصِّيصًا من بين أوساط الملائكة من يختاره لهذا الدور مع أنَّ الملائكة بكلهم (جميعهم) مخلوقات، صالحة ومستقيمة يعني ما به (لا يوجد) ملائكة سيِّئين وملائكة صالحين لا، ولكن لم تكُنْ المسألة.. إلى أن يقول أي واحد من الملائكة يمكن أن يقوم بهذا الدور.. لا، يختار

(١) منشور لرئيس تحرير صحيفة الشارع الصحفي نايف حسان في صفحته بموقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٣.

اختيارًا من داخل الملائكة مَن يُوكِل إليه هذه المُهِمَّة وهذه الوظيفة أن يوصل هديه عن طريق الوحي إلى مَن يصطفيه للناس رسولًا ليرسله إلى الناس، الله يصطفى من الملائكة رُسُلًا ومن الناس ومن أوساط المجتمع البشري. **في الواقع البشري كذلك المسألة هي مسالة مَن يُوكِل الله إليه هذه المهمة، ومَن يحمله هذه المسئولية، ومَن يختاره لهذا الدور، ليست مسألة انتخابات مثلًا أن يطلب من عباده أن ينتخبوا لهُم نبيًّا أو رسولًا، فلو تُركت المسألة إلى الاختيار البشري لكانت خاطئة جدًّا، يعني لو نأتي مثلًا إلى مجتمع مكة، في بداية حركة النبي صلوات الله عليه وعلى آله كم لقي من تكذيب الأغلبية في مكة؟ كفروا به وكذَّبوه، بل قال الله عنهم ﴿ لَقَدۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ عَلَىٰٓ أَكۡثَرِهِمۡ﴾ الأغلبية خلاص خذلوا، الأغلبية جحدوا بالحق، تنكَّرُوا للرسالة، كفروا بالرسول، يعني الأغلبية كانت إلى جانب أبي جهل وأبي سفيان، ومُكذِّبين بالرسول، ولو قيل لهُم انتخبوا لاتجهوا إلى انتخاب أبي جهل أو أبي سفيان»**[1].

الظاهر من هذا الطرح أنَّهُ يتحدث عن اصطفاء الله للرُّسُل والأنبياء والملائكة، لكنَّ الرسالة التي يريد أن يرسلها ويثبتها لعامة الناس بأنَّ الله عز وجل له اختياراته الخاصة، ليس في الرُّسُل والأنبياء والملائكة وحَسْب، وإنَّما كذلك في الأولياء والحُكام الذين يجب أن يكونوا من سلالته، وهؤلاء لا يحتاجون لانتخاب واختيار البشر، فقد اختارهم الله عز وجل.

بهذه الكلمات هو يرُد علي اليمنيين الذين يرفضون استيلاء سلالته على اليمن بقوة السلاح، ونسبتهم (أي الحوثيون) لا تتجاوز ١٪ [2] من إجمالي عدد سكان اليمن الذين يتجاوز عددهم ٣٠ مليون نسمة. يقول لشعب نشأ على أساس الحُكم الديمقراطي والتعدُّدية والانتخابات، بأنَّ عملية انتخابه واختياره وأبناء عمومته إلهيَّة، وهو بذلك لا يحتاج إلى تأييد الأغلبية.

وهذا ما أفصح عنه مُؤسِّس الجماعة حسين بدر الدين الحوثي في إحدى محاضراته التي ظهر فيها انقلاب واضح على النظام الجمهوري بقوله: «**السُلطة ملك للشعب، هكذا نقول! هذه العبارة ليست سهلة، هذه العبارة خطيرة جدًّا على الأمَّة، أن تدين بها دولة، وأن يدين بها شعب**

(١) نص خطاب عبد الملك الحوثي في ذكرى يوم الولاية، موقع أنصار الله، ٣٠ أغسطس/ آب ٢٠١٨م.

(٢) النسبة حددها محمد عزان وهو أحد مؤسسي تنظيم «الشباب المؤمن» والذي كان اللبنة الأولى لنشوء جماعة الحوثي، صحيفة القدس العربي، ١٢ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠م.

عبارة خطيرة»[١].

بناءً على ما سبق، تُعتبَر نظرية «الولاية»، وحَصْر الحكم والعلم والجاه والمال في «العِرْق المُقدَّس»، مُشكِلًا رئيسيًّا للأيديولوجيا الحوثية، وينعكس بشكل كامل في تعاملها مع اليمنيين، وسياساتها في إدارة المشهد برُمَّته، ودافعًا أساسيًّا يجعل هذه الجماعة تمارس عددًا لا يمكن حصره من الجرائم والانتهاكات بشكل مُنظَّم ومُمنهَج، لأنها تعتبر هذه الممارسات جزءًا من تعبُّدها وتقرُّبها إلى الله عز وجل[٢].

ولأنَّ هذا المشروع القائم على عنصرية العِرْق وإرهاب المُعتقَد بلا جمهور ولا شعبية في اليمن، عملت هذه الجماعة منذ اليوم الأوَّل من سيطرتها على فَرْض معتقدها العنصري، وفَرْض فكرها الذي تشكّل كنتيجة لتزاوج الإمامة في اليمن بالخمينية في إيران، وذلك من خلال الترغيب والترهيب، وغيرها من الممارسات التي استخدمت لتركيع وإخضاع اليمنيين، وطَمْس هويتهم وذاكرتهم الوطنية، واستبدالها بمعتقد «العِرْقية» أو «السلالة» كما يصفها اليمنيون.

دعم المنظومة الخمينية:

بالنسبة للنظام الإيراني الحالي، فقد كانت بدايته في عام ١٩٧٩م، عندما استغل الخميني الثورة الإيرانية ليؤسِّس أيديولوجيا عرق طائفية تُؤوِّل الدين للهيمنة على الشعب الإيراني، والعمل على تصدير هذه الأيديولوجيا إلى بقية الدول العربية والإسلامية، عن طريق مد أذرع لها في سياق ما يُسَمَّى «تصدير الثورة».

تمَّ التأصيل للعدوان الخميني على المنطقة العربية والإسلامية والتدخل في شؤون الدول ضمن عدد من مواد الدستور الإيراني، أبرزها المادة (١٥٤) التي أكدت أنَّ جمهورية إيران تعتبر

---

(١) ملزمة بعنوان «الملك لله وهو مالكه يعطيه من يشاء وينزعه مِمَّن يشاء»، من محاضرة لحسين بدر الدين الحوثي، موقع «أنصار الله».

(٢) جاء في مجموع مكاتبات عبدالله بن حمزة (وهو أحد أبرز أئمة ومراجع ورموز الحوثيين اليوم)، أنه قال لأحد عماله بأنه إذا قتل وخرب البيوت وسلب الأموال والممتلكات بنيته فهذا حرام، وإذا قتل وخرب وسلب بنية إمامه أو طاعة للإمام فذلك حلال. المصدر كتاب «مجموع مكاتبات الإمام عبدالله بن حمزة»، تحقيق عبدالسلام عباس الوجيه، ص ٤٦، ٤٥.

«سعادة الإنسان في المجتمع البشري كُلّه قضية مُقدَّسة لها، وتعتبر الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل حقًّا لجميع الناس في أرجاء العالم كافة، وعليه فإنَّ جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أيَّة نقطة من العالم»[١].

وجعلت إيران من هذه الآية الكريمة: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ﴾[٢] مُبرِّرًا لتصدير فكرها المُتطرِّف من خلال دعم جماعات مسلحة في دول مختلفة. وبما أنَّ المسلمين أمَّة واحدة، فإنَّ «على الحكومة الإسلامية الإيرانية أن تقيم كُلَّ سياستها العامة على أساس تضامن الشعوب الإسلامية، وأن تواصل سعيها من أجل تحقيق الوحدة السياسية، والاقتصادية، والثقافية، في العالم الإسلامي»، بناء على ما جاء في المادة (١١) من الدستور الإيراني[٣].

إضافة إلى أنَّ تنظيم السياسة الخارجية الإيرانية قائم «على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين، والحماية الكاملة لمستضعفي العالم» بحسب المادة (٣/ ١٦)، وهي مضامين جوفاء مُضلِّلة وضعتها لتبرِر التدخُّل في شؤون الدول، ونشر فكرها بالقوة.

جعل النظام الخميني من مبدأي «الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية للعالم الإسلامي»، و «نصرة المستضعفين في أنحاء العالم»، مُبرِّرًا لعدوانه العسكري والعقائدي على عدد من الدول العربية والإسلامية عبر مليشيات محلية أنشأتها ودعمتها بالمال والسلاح، مثل: ميليشيا الحوثي في اليمن، وحزب الله وحركة أمل في لبنان، وكتائب حزب الله وعصائب أهل الحق ومنظمة بدر وحركة النجباء في العراق، ولواء «أبو الفضل العباس» في سوريا، والجبهة الإسلامية للتحرير في البحرين، وحزب الله في الحجاز، ومنظمة السلام والتوحيد في تركيا، ولواء «الفاطميون» في أفغانستان، وجماعة إبراهيم الزكزاكي في نيجيريا، وتيارات متطرفة أيضًا في باكستان.

---

(١) التحول العاصف.. سياسة إيران الخارجية بين عهدين، عبد القادر ياسين وآخرون، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، ص١٦٥.

(٢) سورة الأنبياء الآية ٩٢.

(٣) دستور إيران الصادر عام ١٩٧٩ شاملًا تعديلاته حتى عام ١٩٨٩، ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؛ تحديث مشروع الدساتير المقارنة.

وبالعودة لليمن، فإضافة لكون جماعة الحوثي هي امتداد فكري وعِرْقي لما سُمِّيَت بـ«الإمامة الهادوية في اليمن»، فهي أيضًا مرتبطة فكرًا وتنظيمًا بالحرس الثوري الإيراني. ويمكن فَهْم العلاقة بين جماعة الحوثي في اليمن وبين الثورة الخمينية وأذرعها في المنطقة، من خلال ارتكاز كُلٍّ منهما على المذهب الجعفري الاثني عشري الذي يزعم اعتماده على القرآن دون السُنَّة النبوية[1]، ويمكن إدراك ذلك بوضوح في محاضرات مُؤسِّس الجماعة حسين بدر الدين الحوثي.

تُرجِّح بعض الدراسات خضوع حسين بدر الدين الحوثي لدورات تدريبية على يد قاعدة العمليات الأمامية للحرس الثوري الإيراني التي كانت تتواجد في السودان منذ وقت مبكر بذريعة دراسة الماجستير[2].

في العام ١٩٩٤م، فَرَّ حسين بدر الدين الحوثي مع والده إلى إيران، على إثر حملة السلطات ضده بسبب تأييده لانفصال المحافظات الجنوبية. وفي إيران كذلك كان يدرس الطلاب المبتعثون من قبل الحركة الحوثية في كُلٍّ من مدينتي قم، مشهد[3].

تتعامل جماعة الحوثي مع آية الله الخميني[4] وإيران، وحزب الله، وغيرها من الأذرع الشيعية في المنطقة باعتبارهم القدوة والمرجعية الفكرية والسياسية والتنظيمية، بل ويعتبرون أنفسهم جبهة واحدة ضد أعدائهم أو «محور المقاومة» كما يصفها زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي.

يذهب كثير من الباحثين اليمنيين إلى القول بأنَّ أصول بعض مَن يَدَّعُون انتسابهم إلى الهاشميين في اليمن تعود إلى إيران، وهي تفسيرات لها جمهورها العريض في اليمن، من هؤلاء

(١) السنة النبوية هي الحديث النبوي، وهي ما ورد عن الرسول محمد ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلقية أو سيرة سواء قبل البعثة (أي بدء الوحي والنبوة) أو بعدها. وعند أهل السنة والجماعة تعد السنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم.

(٢) دراسة بعنوان: تطور جماعة أنصار الله.. كيف غزت الثورة الإسلامية (الإيرانية) اليمن؟، ص١١.

(٣) الزهر والحجر، مرجع سابق، ص ١٧٧.

(٤) روح الله بن مصطفى بن أحمد الموسوي الخميني، رجل دين ومرجع ديني وفيلسوف وكاتب وسياسي شيعي إيراني وكان مؤسس ما سُمِّيَ بجمهورية إيران الإسلامية عام ١٩٧٩ التي شهدت الإطاحة بالملكية البهلوية ومحمد رضا بهلوي، الشاه الأخير في إيران.

الباحث في التاريخ اليمني حارث عبد الحميد الشوكاني، والذي قال بأنَّ «الإماميِّين الحوثيِّين يحرصون على تمجيد الزعامات الإيرانية؛ لأنَّهُم قدموا إلى اليمن من طبرستان والديلم، منتحلين النَّسَب العلوي كذبًا وزورًا، وقد وَرَدَ في كتب الإماميين اعترافهم بأنَّ الهادي قَدِمَ إلى اليمن بجيش من طبرستان، فأين اختفى أولئك الطبريون؟! لقد انتحلوا النَّسَب العلوي؛ ولذلك نجد أنَّ علاقتهم بإيران علاقة دم ومصير مُشترَك، وطموح لإقامة الإمبراطورية الفارسية مُجددا»(١). وهذا ما ذهب إليه كبار مؤرخي اليمن أمثال محمد الأكوع، وقاسم غالب أحمد، وحسين السياغي، وعبد الله المجاهد الشماحي، ومحمود إبراهيم زايد، والذين أشاروا إلى نسب «الرسي» الإيراني، وذلك في كتاب ابن الأمير وعصره(٢).

في بداية الأمر، كان دعم حزب الله وإيران للحوثيين بشكل سِرِّي. وعندما كانت الحكومة اليمنية تتهم إيران وحزب الله بالتورُّط في دعم الحوثيين، يقابل ذلك نفي حاسم وسريع من الحوثيين وإيران، لكن ما إن سيطرت جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء حتى أعلن مندوب مدينة طهران في البرلمان الإيراني علي رضا زاكاني، المُقرَّب من المرشد الإيراني علي خامنئي، أنَّ العاصمة اليمنية صنعاء أصبحت العاصمة العربية الرابعة التابعة لإيران بعد بغداد وبيروت ودمشق، مُؤكِّدًا بأنَّ ما قام به الحوثيون في اليمن هو امتداد للثورة الخمينية، ووصفه بـ«الجهاد الأكبر»(٣).

وخلال السنوات التي تلت سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء، أصبح الارتباط الحوثي الإيراني أكثر وضوحًا بعد تزايد الدعم المُقدَّم من قِبَل إيران وأذرعها في المنطقة للحوثيين، والاعتراف بوجوده والتأكيد على واحدية المشروع(٤)، حيث توالت التصريحات والمواقف

(١) حوار مع الباحث والسياسي حارث الشوكاني نشر في مجلة المنبر اليمني نشر أيضًا في موقع بوابتي، مايو ٢٠٢٠م.

(٢) ابن الأمير وعصره، مجموعة من المؤرخين اليمنيين، ص١٧.

(٣) زاكاني: صنعاء رابع عاصمة عربية سقطت بيد إيران بعد كُلّ من بيروت ودمشق وبغداد، موقع الجمهورية، ٢٢ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤م.

(٤) الدورة الثانية للجمعية العالمية للمظلومين، وكالة مهر للأنباء الإيرانية.

الصادرة عن حزب الله في لبنان والحرس الثوري في إيران وتيارات أخرى في العراق، والتي كانت في مجملها تؤكد التنسيق وتفخر بهذا الارتباط العقائدي والعرقي الذي جعلهم يقدمون الدعم العسكري والمالي والسياسي والإعلامي للحوثيين.

التجويع بهدف التطويع:

لم تكُنْ عملية تجويع اليمنيين خلال سنوات الحرب في اليمن مُستغرَبة بالنسبة لَمن قرأ كتب التاريخ لا سِيَّما تلك المؤلفات التي صاغتها أقلام الأئمة أنفسهم الذين دَوَّنُوا سِيَرَهم للتاريخ. وبحسب كثير من المؤرخين، فإنَّ عملية التجويع سياسة مُوْرِسَتْ من قبل أجداد الحوثيين قبيل ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م، بهدف إخضاع اليمنيين، عملًا بالمقولة: جوَّع شعبك يتبعك.

كان اليمن الشمالي محكومًا بنظام اقتصادي قائم على الملكية الإقطاعية للمُلَّاك من كبار الاقطاعيين[١] الذين ينتمي الغالبية العظمى منهم للأسر الهاشمية في اليمن، وقد كان الإمام يوليهم في مختلف المناطق الخاضعة لحُكمه ويُكلِّفهم بمهمة جَبْي الضرائب وتحصيل الزكاة.

أمَّا بقية أفراد الشعب، فيعملون لدى هذه الاقطاعيات سُخْرَة ومَن لديهم أرضهم الخاصة أو أعمالهم المستقلة، فعليهم أن يدفعوا الجبايات لَمن يُمثِّلون سُلطة الإمام أو للمُرابين حتى أنَّ الفلاحين لا يحصلون إلَّا على ما نسبته ٢٠ بالمائة من عائد زراعتهم، والباقي يذهب لصالح الضرائب والإقطاعيين والمُرابين، وهذا ما جعل غالبية اليمنيين يعيشون في فقر مدقع[٢].

تصف الكاتبة الروسية إيلينا جولوبوفسكايا هذا الوضع بقولها: «كم كان هذا مُرْهِقًا، عندما كان الفلاح يدفع القِسْط الأكبر من محصوله للإمام، وكما سبق القول، فقد رفع الإمام يحيى الضرائب بشكل كبير بالمقارنة بفترة الحكم العثماني. حيث وصف أحد المشايخ سياسة الإمام

(١) كبار الإقطاعيين: وهُم بحسب الكاتبة الروسية إيلينا جولوبوفسكايا السادة الزيود في الغالب، ويمثلون القمة الأوتوقراطية للنظام والوسيط بين الغالبية العظمى من السكان اليمنيين في كثير من مسائل الحياة الاجتماعية. والمقصود بالسادة الزيود الأسر التي تدعي انتسابها لسلالة الرسول ﷺ والتي يقال بأنها تمثّل المذهب الزيدي في اليمن.

(٢) ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن، مرجع سابق، ص١٢٣.

يحيى قائلًا: أوجد الإمام يحيى زكوات كالأخطبوط»[١].

وقد قال عبد الله باذيب عن ذلك، «إنَّ طريقة تقدير وجباية الضرائب... قد جعلت هذه الضرائب شيئا خارجًا عن كُلِّ شريعة وكُلِّ عُرْف سليم، وأمرًا لا يُطاق بالنسبة للفلاحين الذين لم يكُنْ أمامهم سوى الهروب من الأرض إلى الخارج أو الموت جوعًا، واضطر كثير منهم تحت الحاجة إلى بيع أراضيهم بثمن بخْس»[٢].

الأمر لم يتوقف عند فرض الإتاوات والجبايات والزكوات بهدف إبقاء عامة الناس في حالة الفقر المدقع وهو ما يسهل التحكم بهم، فما يزال اليمنيون يتذكرون حملات قطع الأشجار والمزروعات وردم الآبار بهدف معاقبة الأهالي وإفقار القبائل التي يخشى الأئمة من تمردهم وثورتهم ضد حكمه العنصري.

وتعتبر عملية «الخطاط» أبرز الوسائل التي تهدف إلى إخضاع اليمنيين من خلال الإفقار والتجويع. والخِطاط: تعبير محلي، ويعني أن يدفع الإمام قبيلة ما للهجوم على أخرى، لا لتقضي على شوكتها فحَسْب؛ بل ولتقيم لديها إقامة كاملة، حتى تعلن الأخيرة طاعتها للإمام، أو حتى تدفع ما لديها من متأخرات مالية. وكان المقصود من وراء الخِطاط هو إخضاع الأهالي «المُخطط عليهم»، إذ كان من واجبهم أن يفسحوا في منازلهم، ليقيم هؤلاء الجنود أو الأتباع، وأيضًا كان على الأهالي «المُخطط عليهم» أن يُقدِّموا لهؤلاء الضيوف ما لديهم من الغذاء والشراب، كذلك نبتة القات[٣] طوال مُدَّة إقامتهم، وكان هذا كُلُّه يؤدِّي إلى إفقار «المخطط عليهم»، وبالتالي إلى إذعانهم إلى ما يريده الإمام[٤].

كان الإمام يُسمِّي «الخطاط» حرب العصيد[٥] والعصيد وجبة يمنية معروفة، والقصد هنا

---

(١) نفسه، ص١١٩-١٢٠.

(٢) نفسه، ص١٢٤.

(٣) القات: إحدى النباتات المنبهة التي تنبت في شرق إفريقيا واليمن. يفرض على السكان توفيرها لجند الإمام وهذا يكلفهم أموالًا طائلة.

(٤) وثائق يمنية.. دراسة وثائقية تاريخية، الدكتور سيد مصطفى سالم، ص١٠٥.

(٥) «لمحات من تاريخ حركة الأحرار اليمنيين» الجزء الأول، علي محمد عبده، المعهد الفرنسي للآثار والعلوم =

«حرب الطعام». أي نَهْب ما لدى هذه القبائل والمناطق من طعام بها يسرع في تركيعهم وإخضاعهم. والحقيقة أنَّ الإمامة استخدمت أسلوب «الخطاط» لقمع الثورات اليمنية الكثيرة بقيادة زعماء القبائل ضد الحُكم العرقي(١).

هذه العملية، لم تكُنْ تستخدم لتركيع القبائل اليمنية الرافضة لحُكم الأئمة وحَسْب، بل كانت وسيلة لعقاب الأُسَر الصغيرة التي كانت تتأخَّر عن دفع الإتاوات والجبايات التي تُفرَض من قِبَل سُلطة الإمام. يرسل الإمام جنديا أو أكثر للإقامة لدى الأسرة التي تأخَّرت في تقديم الجبايات، وتكون هذه الإقامة برعاية كاملة من الأسرة التي غالبًا لم تستطع دفع ما عليها من ضرائب بسبب الفقر.

يصف أحمد محمد نعمان هذه الجريمة: «كُلُّ ضريبة تُفرَض على الرعوي(٢) يُنَفِذ عليه العامل(٣) أو مَن يقوم مقامه عسكريًّا أو اثنين أو ثلاثة، بحسب قِلَّة المطلوب وكثرته. وهذا العسكري بمجرد استلامه أمر التنفيذ(٤) يأمر العامل بقطع راتبه ونفقته اليومية لأنَّهُ سيكون ضيفًا على الفلاح، وفوق الضيافة له أجرة تُقدَّر بطول المسافة وقِصَرها يُطلق عليها «مسافة»، ثم «الممسي» وهو عبارة عن ضريبة ليلية يدفعها الفلاح للجندي مُدَّة إقامته عنده، وهذه الأجرة تتفاوت، فإنَّ كان عسكريًّا لا صفة له فلها قدر معلوم، وإذا كان «عرِّيفًا» أو «نقيبًا» فتُضاعف، وإذا كان «قاضيًا» أو «سيِّدًا» فتكون أضعاف ذلك بكثير، وهكذا بحسب الرُّتبة والمنصب. كما أنَّ الضيافة يعود اختيارها إلى العسكري لا إلى الفلاح»(٥) إلى أن يقول: «والزكاة أو الواجبات أو العُشر أو حق بيت المال ألفاظٌ مترادفة ومعناها واحد، وهو: سلب الرعية بلا شفقة ولا رحمة ولا إنصاف،

= الاجتماعية ومنتدى النعمان الثقافي للشباب يناير ٢٠٠٢، ص ٤٨.

(١) ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن، مرجع سابق، ص١٥٣.

(٢) الرعوي: هو الفلاح في المناطق الزراعية.

(٣) العامل هو مُمثّل الإمام في المدينة أو المنطقة.

(٤) أمر التنفيذ: ورقة تُحرَّر بيده من الموظف المسئول عن الجهة الطالبة للضرائب أو الجباية.

(٥) لمحات من تاريخ حركة الأحرار اليمنيين، مرجع سابق، ص١٣٤.

ولا عَدْل، ولا قياس ولا تقدير»[١].

وقد شرعنت الإمامة لهذا النوع من الابتزاز والسرقة من خلال فتاوى قديمة، يبقى أبرزها لإمامهم عبد الله بن حمزه، الذي أجاز «إكراه الناس على الضيفة»، بقوله: «وأمَّا طريقة الإكراه فالأمر في جوازها والمنع منها قد سبق فيما تقدَّم من المسائل؛ لأنَّ الإمام إذا جاز له أخذ الأموال لصلاح الأمَّة إكراهًا فسواء كان ذلك ضيفة أو مالًا «خاصًّا» أو غير ذلك، وقد تقدَّم من الاستدلال على هذا الشأن ما في بعضه كفاية لَمَن كان له قلب، رشيد أو ألقى السمع وهو شهيد»[٢].

وفي فترة الإمامة، شاع بين الناس مصطلح «التسمير»، ويعني إغلاق منزل أو متجر أحد المواطنين بالصفائح والمسامير بعد إخراج أهل المنزل أو أصحاب المتجر منه، ثم مصادرة ما فيه لصالح الإمام[٣].

وقد عرف اليمنيون بأنَّ هذه الجماعة تسرق أموال اليمنيين بالسيف، وباسم القانون والدولة إذا كانوا في السُلطة، أمَّا إذا كانوا خارج السُلطة، يسرقون أموال اليمنيين بالدجل والممارسات الكهنوتية.

كمٌّ هائل من ممارسات النهب كانت تتسبَّب في مجاعات مُستمِرَّة، إذ لم تُعرف مرحلة حكم فيها الأئمة، ولم تضرب البلاد اليمنية مجاعة. يُقدِّم محسن العيني في كتابه «معارك ومؤامرات ضد قضية اليمن» شهادته على واقع حال اليمنيين أثناء حُكم بيت حميد الدين بالقول:

«لقد تفتَّحت عيوننا أوَّل ما تفتَّحت ونحن نرى مواطنينا يفدون على صنعاء جماعات جماعات.. ينتشرون في الشوارع والأزقَّة والحواري. وكُنَّا في «مكتب الأيتام».. وكانت أعمارنا الصغيرة لا تسمح لنا بالتمييز والتفكير.. أجل كانت هذه الجماعات تتوافد على العاصمة على الخليفة.. خليفة المسلمين.. أمير المؤمنين.. المتوكل على الله رب العالمين. من تهامة، كانت تتوافد

---

(١) نفسه، ص١٣٧

(٢) مجموع رسائل الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزه، الجزء الأول، تحقيق عبد السلام بن عباس الوجيه، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ص٢٠٩.

(٣) عودة التسمير، ثابت الأحمدي، موقع المشهد اليمني، ٣٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠م.

لأنَّها جائعة.. فتك بها الجوع، فخرجت من قُراها رجالًا ونساءً، هائمة على وجوهها، وظلت تهيم وتتعثَّر في خُطاها، وفي الطريق يتساقط الأطفال والنساء والشيوخ صرعى، ويظل الشباب، ويستمر الرجال يسحبون خُطاهم إلى صنعاء عاصمة مملكة ابن رسول الله، وفي صنعاء يمنع أمير المؤمنين هذه «السوائم» أن تقترب من مقامه «الشريف».. فتدق أبواب البيوت» «أيا مؤمنين، حاجة الله». وتمتلئ بهم المساجد والشوارع والحارات.. ويفتك بهم الجوع فيموتون.. ويُقدِّم أهل الخيرات فضلات موائدهم فيتناولها هؤلاء، فيموتون. لقد ظلوا أيامًا لا يأكلون، فإنَّ واصلوا الإمساك ماتوا.. وإن أكلوا ماتوا.

كُنَّا نخرج إليهم بما تبقَّى في «قرواناتنا»[1]، ونُقدِّم لهُم ما تبقَّى من «كدمنا» وخبزنا، ونتداعى لنشاهدهم يلتهمونها التهامًا، ونُقدِّم لهُم بعد هذا كوزًا من الماء، ونتجمَّع حولهم، لنرى المشهد الأخير.. حشرجة الآنفَاس وطلوع الروح. هل نسي أهل صنعاء هذا؟ هل نسوا أنَّهُم مَلُّوا هذه المناظر وتعبوا؟ وأنَّهُم كانوا يضعون خمسة أجساد وسِتَّة في حفرة واحدة. أجل، هذا لون مِمَّا شاهدناه ونحن أطفال. هذا بعض ما وقعت عليه عيوننا ونحن صغار، وكُنَّا لا نعرف أنَّ هذا هو ما يقولون له: الظلم. كُنَّا لا ندري ما هو الطغيان، لم يُحدِّثونا عنه شيئًا.. كُنَّا فقط نسمعهم يُسبِّحون بحمد الله... عفوًا، بحمد الإمام»[2].

وكثيرًا ما بررت الإمامة نهب اليمنيين، وعلى سبيل المثال، فقد فسَّر الإمام المنصور عبد الله بن حمزة قول الرسول ﷺ: «لا يحل مال امرئ مسلم إلَّا بطيبة من نفسه»، بالقول بأنَّ الأموال الواجبة – ويقصد هُنا ما تتمُّ جبايتها من الناس باسم الخُمس وغيره– مُستثناة، فإنَّها تؤخذ من مال المسلم وإن لم تطب نفسه، بل يجوز كما قدَّمنا أن تُضرب رقبته وحُرْمَتُها أكثر من حرمة المال»[3].

كذلك عبد الله بن علي بن أحمد بن محمد الحسني، المعروف بـ «الوزير» وهو أحد مراجعهم، أشار إلى مشروعية نهب أموال المخالفين لهُم فكريًّا وعقائديًّا، مُستدِلًّا بموقف إمامهم إسماعيل

---

(١) جمع قروانه، وهي وعاء عميق يوضع فيها الطعام.

(٢) معارك ومؤامرات ضد قضية اليمن، محسن أحمد العيني، طبعة دار الشروق الأولى، ١٩٩٩م، ص٦٩ –٧٠.

(٣) مجموع رسائل الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزه، الجزء الثاني، ص١٣٩.

بن القاسم الذي أخذ أموال اليمنيين، فلمّا سأله أحد أقاربه حول ذلك، برَّر ذلك بأنَّهُم كُفَّار، وأنَّ كتب الإمامة مليئة بالأدلة اليقينية على كُفر المخالفين لهم، وأنَّ الإمام إذا استولى عليها ملكها وفعل بها ما يشاء[١].

أما المتوكل إسماعيل بن القاسم[٢] فقد أصدر فتوى بعنوان «إرشاد السامع إلى جواز أخذ مال الشوافع» قال فيها: «إنني لا أخاف بما أخذ من أموالهم، ولكن أخاف مما تركت لهم، أن يعاقبني الله لماذا تركت هذا المال لهم وهم مجبرة»[٣].

وقد استشهد الإمام أحمد بن سليمان بمنهج الإمام الهادي يحيى الرَسِّي قبله في جباية الأموال من سكان صنعاء، فقد قال:».. والمروي المأثور عن الهادي إلى الحق عليه السلام أَنَّهُ طلب أن يأخذ من أهل صَنعاء رُبْع أموالهم ليدفع بها شر ابن فضل ويجاهد في سبيل الله (...) ولا شكَّ أنَّ هذا الذي كان يأخذه، عليه السلام، من أهل صنعاء أكثر مِمَّا نأخذه أضعافًا مضاعفة. وهو عليه السلام قدوتنا فيما نفعله؛ فالطّاعن علينا هو طاعن عليه؛ فأمَّا الخراب فلم يقع ذلك مِنَّا إلَّا في دور قوم ظهر عنادهم، وكانوا فيما بدا كُفَّارًا»[٤].

وهو الأمر الذي أشار إليه الإمام محمد بن علي الشوكاني عن الإمام الناصر محمد بن أحمد بن الحسن، بقوله: «والحاصلُ أَنَّهُ ملك من أكابر الملوك، كان يأخذ المال من الرعايا بلا تقدير.

---

(١) تاريخ اليمن خلال القرن الحادي عشر الهجري- السابع عشر الميلادي.. تاريخ طبق الحلوى وصحاف المن والسلوى»، عبد الله بن علي بن أحمد بن محمد الحسني (الوزير) تحقيق: محمد عبد الرحيم جازم، مركز الدراسات والبحوث اليمني –صنعاء، ص١٢١.

(٢) حكم المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم بعض مناطق اليمن بعد وفاة أخيه المؤيد في أعقاب خروج الأتراك من اليمن. ويعتبر من فقهاء المذهب، وعرف بتشدده وتكفيره لأهل السنة والأشاعرة في اليمن الأسفل والمشرق حتى حضرموت وما بعدها، والتعامل معهم على أنهم: كفار تأويل، وبلادهم وأراضيهم أرض خراجية يؤخذ منها الخراج مثل أراضي الكفار وليست أرضاً عُشرية تؤخذ منها عشور الزكاة كالمسلمين.

(٣) صفحات سوداء من تكفير الحوثيين لليمنيين شمالاً وجنوباً، ناصر يحيى، ٣٠ مارس/آذار ٢٠١٤.

(٤) سيرة الإمَام أحمد بن سليمان، سليمان بن يحي الثقفي، تحقيق: الدكتور عبد الغني محمد عبد العاطي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م، ص٣٠٣.

وكانت اليمن من بعد خروج الأتراك منها إلى أن ملكها صاحب الترجمة مصونةً عن الجور والجبايات، وأخذ ما لا يسوغه الشرع، فلما قام هذا أخذ المال من حِلِّه وغير حِلِّه، فعظمت دولته، وجُلَّت هيبته، وتمكَّنت سطوته، وتكاثرت أجناده، وصار بالملوك أشبه منه بالخلفاء.. وكان سفَّاكًا للدماء بمُجرَّد الظنون والشكوك»[١]. وفي كتاب «الإلمام في حُكم جهاد المحتل الغازي والمعتدي الظالم بغير إمام»، قال القاسم بن الحسن السراجي بأنَّ جدَّهم الإمام يحيى الرَّسِّي الطبطبائي (المُلقَّب بالهادي)، أجاز أخْذ أموال الناس للدفع عنهم وإن «كرْهًا»[٢].

وقد استند الحوثيون على هذه المرويات لشرعنة نهبهم أموال اليمنيين بالقوة بذريعة الدفاع عنهم، وهو ما مارسوه فعلًا كما سيأتي تفصيله لاحقاً.

صناعة الكارثة:

خلال أكثر من نصف قرن، عمل النظام الجمهوري على ترسيخ المساواة بين اليمنيين، وإلغاء السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السلالية ذات الطابع العنصري، والتي كانت سببًا أساسيًّا في انتشار المجاعات وفقر اليمنيين وتخلفهم خلال فترة حكم الأئمة[٣]. ومع عودة الإمامة بهيئتها الجديدة مُمثّلة بجماعة الحوثي، عادت معها عملية الإفقار والتجويع، لكنَّها اعتمدت هذه المَرَّة على أدوات وأساليب متقدّمة ومتعددة ما جعلها أكثر فتكًا بالإنسان اليمني.

أشارت تقديرات الأمم المتحدة، إلى أنَّ ٢٠,٧ مليون يمني (٦٦بالمائة من إجمالي عدد السكان في اليمن)، بحاجة إلى المساعدات الإنسانية في العام ٢٠٢١م. ١٢,١ مليون منهم في حاجة ماسَّة. يواجه هؤلاء صعوبة في الحصول على ضروريات الحياة وعلى صحتهم وسلامتهم،

(١) الهادوية بين النظرية السياسية والعقيدة الإلهية، مرجع سابق، ص٨٤.

(٢) الإلمام في حكم جهاد المحتل الغازي والمعتدي الظالم بغير إمام، القاسم بن الحسن السراجي، صادر عن المجلس الزيدي الإسلامي، اليمن- صنعاء، ٢٠٢٠م، ص٢٣.

(٣) يقول الباحث والمفكر الإسلامي الفلسطيني بسّام جرار في إحدى محاضراته: «ولما تقرأوا في تاريخ اليمن الذي قعد ألف سنة (ما ملاحظين أن اليمن لحد الان متخلف) ألف سنة وهم يرهنونه في التخلف باسم آل البيت.. وتسلطوا على رقاب اليمنيين وكانوا يسبون نسائهم ويعتبروهم كالعبيد ويستحلون دمائهم ويقتلوا المسلمين باسم آل البيت».

وبالكاد يستطيعون البقاء على قيد الحياة.

وبحسب المنظمة الأممية، فإنَّ أكثر من ٢,٢٥ مليون طفل يمني، وأكثر من مليون امرأة من الحوامل والمرضعات، قد يعانين في نفس العام من سوء التغذية الحاد. بالإضافة إلى ذلك، يحتاج أكثر من ١٥,٤ مليون يمني إلى الدعم بهدف الوصول إلى احتياجاتهم الأساسية من المياه والصرف الصحي، ٨,٧ ملايين منهم بحاجة ماسَّة لذلك[١].

وبغَضِّ النظر عن دِقَّة هذه الأرقام وسلامة النوايا وراء إعلان مثل هذه الإحصائيات، إلَّا أنَّ الحرب الحوثية أنتجت وضعًا مأساويًّا بلا شك، مِمَّا جعل أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة، يقول: «الوضع في اليمن هو أسوأ أزمة إنسانية في العالم. هذه ليست كارثة طبيعية. إنَّها من صُنْع الإنسان. اليمن يقف اليوم على شفا الهاوية»[٢]. لكن السؤال هُنا: لماذا؟! ما الذي جرى حتى حدثت هذه الكارثة؟ ثمَّة حروب أشد ضراوة في أفغانستان وسوريا والعراق وتحالفات دولية شاركت في هذه الحروب. دُمِّرَت في هذه الدول مدن بأكملها، وهُجّر وقُتِل الملايين.. لكن الوضع الإنساني فيها لم يوصف بالأزمة الإنسانية الأسوأ.. ولم تصل الأزمة في هذه الدول إلى مستوى الأزمة الإنسانية في اليمن. فما الذي حدث؟ ومَن صنع هذه المأساة في اليمن؟ لماذا وصل البؤس في اليمن إلى هذا المستوى؟!

البداية:

أدَّت سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء إلى مغادرة عشرات السفارات الأجنبية والشركات والمؤسسات الدولية التجارية والتنموية، لعدم توفر البيئة الدستورية في البلاد، وهيمنة جماعة متطرفة على مؤسسات الدولة. خلال العام ٢٠١٤م فقط، غادرت نحو ٣٥ شركة نفطية اليمن[٣]. وبحسب تقرير صادر عن البنك المركزي اليمني، فإنَّ عائدات اليمن من قيمة

(١) وثيقة الاحتياجات الإنسانية في اليمن فبراير ٢٠٢١م، صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالنيابة عن عدد من المنظمات المهتمة بالوضع الإنساني في اليمن.

(٢) تعرَّف على جهود الأمم المتحدة للتصدِّي للأزمة الإنسانية في اليمن، تقرير في موقع BBC عربي، نشر في تاريخ ١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٨م.

(٣) شركة نفط أميركية تغادر اليمن، العربي الجديد، ١٨ فبراير/ شباط ٢٠١٥م.

الصادرات تراجعت إلى مليار و٦٧٣ مليون دولار في نفس العام، قياسًا مع أكثر من مليارين و٦٦٢ مليون دولار عام ٢٠١٣، بتراجع بلغ ٩٨٩ مليون دولار(١)، الأمر الذي انعكس سلبًا على حياة آلاف الأسر اليمنية التي كانت تستفيد من وجود هذه الشركات في اليمن.

تنامت حالة عدم الثقة بالوضع في اليمن، واستمر هروب الاستثمار الأجنبي والمحلي، وخروج آلاف العاملين إلى رصيف البطالة(٢).

وبعد مرور حوالي ستة أشهر من سيطرة جماعة الحوثي على صنعاء(٣)، وتحديدًا في ٢١ مارس/ آذار ٢٠١٥م (أي قبل إعلان بدء عمليات التحالف العربي المساند للحكومة اليمنية بخمسة أيام) أعلن الحوثيون ما سُمِّيَ بـ «التعبئة العامة»(٤)(٥).

بموجب هذا الإعلان وبحجة التعبئة العامة، تم تسخير كافة الموارد وإمكانيات الدولة ومُخصّصاتها المالية بما فيها موازنات وزارتي التعليم والصحة ودعم الغذاء والإصحاح البيئي لصالح الجماعة وعملياتها الحربية التي أفرزت طبقة من تجار الحرب من نفس السلالة. وقد اُعْتُبِر

(١) بيان صادر عن الحكومة اليمنية نشر في صحيفة العربي الجديد، ٢٥ أغسطس/ آب ٢٠١٥م.

(٢) الخبير الاقتصادي عبد المجيد البطلي، خبراء: إغلاق السفارات يعزل اليمن اقتصاديًّا، صحيفة العربي الجديد، بتاريخ ١٣ فبراير/ شباط ٢٠١٥م.

(٣) منذ ٢١ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤م، حتى يوم ٢١ مارس/ آذار ٢٠١٥م، نكلت مليشيات الحوثي بالأطراف السياسية والمجتمعية والدينية بهدف إخضاعها وفرض فكرها، كان آخرها محاولة قتل الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي عبر قصف قصر معاشيق في عدن بالطيران في ١٩ مارس/ آذار ٢٠١٥م أي قبل إعلان التعبئة العامة بيوم واحد.

(٤) أعلنت اللجنة الثورية العليا التابعة للحوثيين برئاسة رئيس اللجنة محمد علي الحوثي التعبئة العامة بذريعة مواجهة الإرهاب و«الدواعش» في المحافظات التي لم يكونوا قد سيطروا عليها والهدف إخضاع تلك المناطق لسيطرتهم. في اليوم الثاني، ظهر زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي في خطاب متلفز يؤكد على هذا الإعلان.

(٥) التعبئة العامة بالإنجليزية: (General Mobilization) تحويل القوات المسلحة الوطنية إلى حالة الحرب أو شبه الحرب وإعادة بناء اقتصاد الدولة ومؤسساتها وقدراتها ومواردها المادية والبشرية وقوانينها لتوفير حاجات حرب طويلة الأمد وتحقيق أهدافها، وخصوصًا مبدأ حشد القوى.. (الموسوعة الحرة).

هذا الإجراء واحدًا من أهم الأسباب التي أدَّت إلى تدمير قطاعات حيوية هامة في البلاد، مِمَّا أسهم في تزايد نسب الفقر بعدما حُرِمَ الموظفون الحكوميون من كافة البدلات والعلاوات وغيرها من المُستحقَّات، بل وأوقف مرتبات كافة المتعاقدين الحكوميين. ومن المعروف في اليمن بأنَّ الراتب والبدلات والمكافآت مصدر رئيس لدعم ملايين الأسر.

بعد الإعلان عن الحرب على المناطق الوسطى والجنوبية، أُعْلِنَ عن بدء عمليات التحالف العربي الداعم للحكومة الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية، وخلال أشهر بدأ الانكماش الحوثي، ونجح اليمنيون في استعادة عدد من المحافظات التي كانت جماعة الحوثي قد سيطرت عليها، مثل الضالع وعدن وشبوة والجوف، ووصلت القوات اليمنية إلى قمم جبال نهم المطلة على صنعاء من جهة الشرق، وعلى بعد كيلومترات قليلة من ميناء الحديدة غربًا.

أدركت جماعة الحوثي أنَّها لن تستطيع حسم المعركة العسكرية لصالحها، فهي تفقد كُلَّ يوم مساحات شاسعة من الأراضي. وبناءً على هذه الحقيقة، لم يكُنْ أمامها إلَّا استغلال الملف الإنساني لاستعطاف المجتمع الدولي وتحقيق مكاسب عسكرية وسياسية واقتصادية وثقافية أيضًا، بما يضمن لها إيقاف تحرير المدن من هيمنتها.

أهداف التجويع

أهداف عسكرية: عسكرة اليمنيين لحماية مكاسبها:

حرمت جماعة الحوثي الموظفين الحكوميين والمتقاعدين من رواتبهم، وضيَّقت عليهم سُبُل العيش وأغلقت أبواب الرزق، لكنَّها في المقابل فتحت باب التجنيد والالتحاق بالجبهات كخيار مُغْرٍ لكُلِّ مَن فقد دخله، ويريد عائدًا ماليًّا، أو مساعدات غذائية تُقدِّمها المنظمات. فالموظف الحكومي الذي لم يتسلم راتبه، اضطر للقتال مع الحوثيين ليحصل على مبلغ شهري يساعده على العيش، ويضمن حصول عائلته على سلة غذائية تُقدِّمها المنظمات الدولية. والفقير الذي لم يجد عملًا، أو أرهقته إتاوات وجبايات الحوثيين، سيلجأ للعمل لصالح الحوثيين سواء في الأعمال المدنية أو الأمنية أو العسكرية، بهدف الحصول على عائد مادي يساعده وأفراد أسرته على العيش، بل يمكن القول بأنَّ غالبية مَن عمل أو قاتل لصالح الحوثيين، قد فعلوا ذلك لأنَّهُم لم يجدوا فُرَصًا أخرى لكسب الرزق.

أثناء مزاولتي عملي الصحفي، سألت جريحًا أصيب وهو يقاتل إلى جانب الحوثيين عن سبب مشاركته في الحرب، وقد عرفته بأنهُ لا ينتمي للحوثيين عقائديًّا. أجاب: «نحن بلا مرتبات منذ سنتين، ولا يوجد أعمال... هل نموت؟ّ لم يكُنْ أمامي إلَّا أن أخرج أنا والنساء للتسول، أو اللحاق بالجبهات من أجل ٣٠ ألف ريال في الشهر (نحو ٣٠ دولارًا أميركيًّا في تلك الفترة) والسلال الغذائية المُقدَّمة من المنظمات تُقدَّم لأسرتي بين الوقت والآخر». ومن خلال متابعة شهادات كثير من المقاتلين الحوثيين الذين يتم أسرهم من قِبَل الحكومة اليمنية، ستجدهم يُفصحون عن هذه الحقيقة. لم يذهبوا لقتال القوات الحكومية لإيمانهم بمعتقدات الحوثيين السياسية والدينية، لكنَّهُم مضطرون من أجل الحصول على الرزق بعدما تمَّ تجويعهم. وقد أشار الباحث في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية عبد الغني الإرياني لهذه المسألة عقب زيارته للمناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين بقوله: «ينضم بعض المقاتلين إلى الحوثيين لأنَّ آباءهم يريدون منهم كسْب لقمة العيش، والطريقة الوحيدة لكسب الدخل هي الانضمام للقتال»[1].

---

(١) اليمن: كيف يعيد الحوثيون تشكيل البلد على خطى صعدة.. اليكم عصارة زيارة فاحصة لباحثي =

التجويع من أجل التجنيد والدفع بالمواطنين للقتال، لم تكُنْ وسيلة مبتكرة في حقيقة الأمر، لأنَّ أجداد الحوثيين استخدموها في اليمن قديمًا.

ينظر الحوثيون ومن قبلهم أجدادهم إلى اليمنيين على أنَّهُم مُجرَّد أشياء تابعة لهُم، وهذا يُفسِّر الإسراف في إراقة دماء اليمنيين حتى المؤمنين بخرافاتهم من أشياعهم الذين يقاتلون عنهم، حيث يزجُّ بهم الحوثي بطرُق تتقصَّد أن يسقط منهم قتلى، وللحوثي وأجداده في ذلك فلسفتهم وقواعدهم في فقه القتال لديهم، مفاد تلك القواعد أنَّ عليك أن تُوسِّع دائرة الدم في أنصارك من حولك لتُغرق عدوَّك في دماء أنصارك. ومن هُنا جاءت مقولتهم التاريخية «الدم يغلب السيف» أو «انتصار الدم على السيف».

أهداف سياسية: تثبيت السيطرة وإفشال جهود استعادة اليمن:

أمام خساراتها المُستمِرَّة عسكريًّا عقب تحرير مدينة عدن جنوب اليمن، استخدمت جماعة الحوثي لافتة الوضع الإنساني لإيقاف تقدُّم الحكومة اليمنية، والتحايل على القرارات الأممية، على رأسها قرار مجلس الأمن ٢٢١٦، الذي أكد على ضرورة تسليمهم السلاح وخروج المليشيات من مؤسسات الدولة. وكي تجد المنظمات والدول الغربية فرصة للتدخُّل وإيقاف انهيار الحوثيين في الجبهات العسكرية، كان لا بُدَّ من صناعة الجوع والبؤس بين اليمنيين.

رأت الجماعة أنَّها مستفيدة من سوء الأوضاع الإنسانية في اليمن، فهي مجرد جماعة متمردة غير مُعترَف بها، ومن الصعب لومها أو تحميلها مسؤولية تردِّي الأوضاع التي تسببت بها، كما أن المجتمع الدولي لا يملك أدوات ضغط دبلوماسية وسياسية عليها لتتحمل مسؤوليتها الإنسانية.

وبالتالي، كُلَّما زاد أعداد الجياع والفقراء، كُلَّما تحرّكت المنظمات والدول لإيقاف عمليات تحرير اليمن من هيمنة جماعة الحوثي الموالية لإيران. وقد حقَّق هذا الأسلوب نجاحًا كبيرًا أثناء معركة تحرير الحديدة، فبعدما كانت القوات المشتركة قاب قوسين أو أدنى من تحرير مدينة الحديدة، تدخَّل المجتمع الدولي لإنقاذ الحوثيين بذريعة منع حدوث كارثة إنسانية، من خلال ما

= مركز صنعاء، موقع يمن فيوتشر، ١١ أغسطس/ آب ٢٠٢١م.

سُمِّيَ باتفاق ستوكهولم الذي لم تُنفِّذه جماعة الحوثي، وأسهم في تثبيت سيطرتها على الحديدة[١].

وقد اتهمت الحكومة اليمنية مِرارًا جماعة الحوثي باستغلال الوضع الإنساني لتحقيق مكاسب سياسية. ففي سبتمبر/ أيلول م٢٠٢٠م، قال الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي: إنَّ ميليشيا الحوثي تستغل الملف الإنساني كورقة ابتزاز للحكومة والمجتمع الدولي «من خلال الإصرار على نهب الأموال الخاصة بدفع الرواتب وتعطيل جهود الأمم المتحدة»[٢].

في ٣٠ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠٢٠م، أدرجت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الحوثيين على لائحة الإرهاب، واعتبرتها منظمة إرهابية، ليدخل القرار حيِّز التنفيذ في ١٩ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢١م، بعدما عُرِض على الكونغرس قبل مغادرة الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب البيت الأبيض بيوم واحد[٣].

وعلى إثر القرار، قادت المنظمات الإغاثية الأممية إلى جانب العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية بالتنسيق مع المنظومة الإعلامية والسياسية الموالية لإيران حملة إعلامية ومناصرة واسعة، تطالب فيها إلغاء القرار الأمريكي كونه سيفاقم الوضع الإنساني في مناطق سيطرة الحوثيين[٤]، بما يحدُّ من قدرة المنظمات الدولية على ممارسة نشاطها في تلك المناطق، مُحذِّرين من حدوث مجاعة

---

(١) اتفاق ستوكهولم في الحديدة: هو اتفاق برعاية الأمم المتحدة، وكان أبرز مضامينه انسحاب الميليشيات من موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى إلى شمال طريق صنعاء. عقد الاتفاق في ستوكهولم، السويد، في ١٣ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٨م.

(٢) هادي: الحوثيون يستغلون الملف الإنساني كورقة ابتزاز، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٠م.

(٣) ما تداعيات تصنيف «الحوثي» جماعة إرهابية؟، TRT عربي، ٢٢ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢١م.

(٤) تفهمت الحكومة اليمنية المخاوف التي وضعتها المنظمات الدولية بشأن الوضع الإنساني، وأبدت استعدادها تنفيذ خطوات وإيجاد حلول اقتصادية تضمن تدفق المساعدات والأموال والسلع والبضائع إلى المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي كي لا يتضرر السكان من جراء قرار التصنيف. إلَّا أنَّ المنظمات صعَّدت من حملاتها ضد القرار، ويرى كثير من المراقبين بأنَّ هذا التصعيد كان سببه القلق من تتبع الأموال التي تقدم للمنظمات كمساعدات للشعب اليمني. فهذا القرار كان يلزم المنظمات بالكشف عن المصير النهائي لكُلِّ دولار حصلت عليه كمساعدة لليمنيين للتأكد من عدم وصوله إلى الحوثيين، لا سِيَّما بعد مطالبات مجتمعية متعددة بشفافية العمل الإغاثي.

في حال استمر قرار التصنيف[١].

وفي ١٢ فبراير/ شباط ٢٠٢١م، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية، إلغاء قرار تصنيف الحوثيين في اليمن «منظمة إرهابية أجنبية عالمية» مراعاة للوضع الإنساني المُتردِّي في اليمن، مع الإبقاء على بعض قياداتها في لائحة العقوبات بحسب بيان صادر عنهم[٢].

وبهذا الشكل، حوَّل الحوثيون معاناة اليمنيين بعدما فاقموها إلى «خط الدفاع الأوَّل»، بحسب وصف السياسي اليساري المعروف في اليمن الدكتور ياسين سعيد نعمان[٣]، والذي نشر مقالا بعنوان «الإرهاب الذي يحميه الوضع الإنساني»، قال فيه: «بات واضحًا أنَّ خط الدفاع الأوَّل عن جرائم وإرهاب الحوثيين في اليمن هو «الوضع الإنساني». هكذا يُراد للوضع الإنساني أن يتحوَّل إلى «حائط مبكى» كُلَّما أخذت المعادلة تتغيَّر لصالح إنهاء الحرب وتحقيق السلام.

باسم «الوضع الإنساني» أوقفوا استعادة الحديدة.. وبمظلة «الوضع الإنساني» يواجهون قرار تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية.. وبتوظيف معاناة اليمنيين يتم تغليف جرائم الحوثيين بقرارات ناعمة، يستمدون منها صلفهم وإصرارهم على رفض السلام.

مثالين فقط على أنَّ الجرائم التي خلقت هذا «الوضع الإنساني» المؤلم والمتدهور باتت تختبئ داخل عباءته، وتحتمي به، في مشهد لا يوحي إلَّا بأنَّ هذا التدخل ليس له علاقة بالوضع الإنساني، لأنَّ تخليص اليمن من هذا الوضع لن يتم إلا بإنهاء الحرب، وأنَّ إنهاء الحرب لن يتم طالما وجد الحوثيون هذه الحماية المستمَرَّة: التدخل لمنع تغيير المعادلة عسكريًّا بفرض اتفاقات لا تجد من يحمي تنفيذها، والتدخل لحماية مشروعهم الإرهابي. لم يحدث في التاريخ أن وُظِّفَت

---

(١) منظمات إغاثة دولية تطالب بايدن بالتراجع عن تصنيف الحوثيين «منظمة إرهابية»، فرانس ٢٤، ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢١م.

(2) Revocation of the Terrorist Designations of Ansarallah ،U.S. Department of State ،FEBRUARY 12, 2021.

(٣) ياسين سَعِيد نُعْمان الشَّعْبي، هو سياسي ودبلوماسي يمني، سفير الجمهورية اليمنية في المملكة المتحدة. من مواليد طور الباحة محافظة لحج جنوب اليمن، هو رئيس وزراء ووزير يمني سابق، شغل منصب أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني.

معاناة الناس لحماية الجريمة المُتسبِّبة في هذه المعاناة، إلا في هذا البلد المنكوب»[١].

هذه المكاسب الكبيرة التي يُحقِّقها الحوثيون من وراء تردِّي الوضع الإنساني، أغرتهم ودفعتهم لتنفيذ العديد من الإجراءات التي تُفاقم الوضع الإنساني في مناطق سيطرتهم، وسنسلط الضوء على جزء من هذه الممارسات في ثنايا الكتاب.

أهداف اقتصادية: تركيز الأموال والأعمال في السلالة المُقدَّسة:

كثيرًا ما يتساءل المتابع للوضع في اليمن، لا سِيَّما من غير اليمنيين: كيف لجماعة عِرْقية صغيرة أن تسيطر، وتتحكم بشعب كبير مثل الشعب اليمني؟!

في حقيقة الأمر ثمَّة أسباب سياسية وعسكرية وإقليمية ودولية كثيرة ساهمت في منح الحوثيين فرصة للانقضاض على مؤسسات ومقدرات الدولة اليمنية وقدراتها العسكرية، ليُخضعوا اليمنيين بقوة السلاح والإرهاب. لكن ثمَّة سبب آخر جوهري كان له دور كبير في إخضاع اليمنيين، وهو ربط احتياجات اليمنيين ومصالحهم بهذه السلالة التي انتشرت في كُلّ مناطق اليمن.

عقب السيطرة على العاصمة صنعاء، نفَّذت الجماعة عمليات تهجير للعناصر المجتمعية الفاعلة والمُفكِّرة والرافضة لها، ثم سرّحت عشرات الآلاف من أعمالهم في المؤسسات الحكومية والمختلطة ومكّنت عِرْقيتها منها، فضلًا عن استهداف رؤوس الأموال الوطنية والقطاع الخاص ورجال الأعمال الذين لا ينتمون لها، وإنشاء جيل جديد من رجال الأعمال والتجار والمقاولين. سيطرت السلالة على كُلّ شيء، بما في ذلك المنظمات التي تُقدِّم المساعدات الإغاثية، وبهذا الشكل ربطت كافة احتياجات الناس الضرورية والكمالية بها وبالولاء لها.

هذه السياسة وتلك الممارسات المشار إليها آنفًا، وغيرها ستتم الإشارة إليها في الفصول القادمة، أدَّت إلى تركيز الأموال في «السلالة المُقدَّسة»، وإفقار بقية اليمنيين، وهذا ما سهَّل عملية تركيع المجتمع، إضافة إلى الأسباب العسكرية والسياسية المحلية والدولية الأخرى.

---

(١) الإرهاب الذي يحميه الوضع الإنساني، د/ ياسين سعيد نعمان، موقع نشوان نيوز نقلا عن صفحة الكاتب، ٢٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢١م.

وكما عمل الحوثيون خلال سنوات الحرب على تجويع اليمنيين وتركيز الأموال والأملاك في سلالتهم، كان أجدادهم الأئمة الأوَّلون يرتكبون ذات السلوك الإجرامي في حق الشعب الذي استضافهم واستقبلهم.

يجيب المفكر والأستاذ الجامعي المصري مصطفى الشكعه[١] على سؤال تردَّد كثيرًا في فترة حُكم بيت حميد الدين لليمن الشمالي مفاده: لماذا يرفض أحمد حميد الدين وحكومته رفع معاناة اليمنيين وفقرهم رغم قدرته على فِعْل ذلك؟! يقول: «إنَّ الحكومة اليمنية تحارب كُلَّ محاولة لرفع مستوى الشعب، إنَّها تحارب أيَّ مواطن مهاجر لو عاد إلى اليمن غنيًّا، إنَّها تهدف إلى إبقاء الشعب العظيم فقيرًا مريضًا جاهلًا، حتى تظل قابضة على ناصية الأمور بيَدٍ من حديد، وتظلَّ تجلده بسياط الظلم، وتُلهب عطفيه بعصا الطغيان»[٢].

وهكذا يسعى الحوثيون من وراء تجويع اليمنيين وحرمانهم من حقوقهم إلى تكديس الثروة في سلالتهم حتى يكونوا الأغنى والأكثر ثراءً في المجتمع اليمني بما يسهل التحكم به مستقبلا. وقد أشارت دراسة هامة صادرة عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بعنوان «اقتصادات الميليشيات المسلحة في المنطقة العربية: جماعة أنصار الله الحوثي نموذجا»، إلى أن الحوثيين استخدموا وسائل مختلفة للهيمنة على اقتصاد المؤسسات الحكومية والخاصة وتحويلها لصالح عملياتها الحربية واثراء عناصرها، كما رجحت بأن النخبة الاقتصادية الحوثية ستكون الأكثر ثراءً في اليمن بل ربما تكون أغنى من أي حكومة يمنية قادمة إذا استمر الوضع كما هو وفي حال حدثت تسوية بين الأطراف، وسيتم تناول الدراسة في مبحث خاص لأهميتها.

---

(١) الدكتور مصطفى محمد الشكعة مفكر وأستاذ جامعي مصري وعضو مجمع البحوث الإسلامية والعميد الأسبق لكلية الآداب جامعة عين شمس، ورئيس لجنة التعريف بالإسلام بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بوزارة الأوقاف المصرية، وعضو لجنة الحوار الإسلامي المسيحي بالأزهر الشريف.

(٢) مغامرات مصري في مجاهل اليمن، الدكتور مصطفى محمد الشكعة، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ص١٤٨.

أهداف طائفية: الإبادة الثقافية وحوثنة المجتمع:

الوضع المزري الناتج عن التجويع والإفقار المتعمد، مكَّن الحوثيين من تطويع كثير من الأُسَر، وجعلها أكثر استعدادًا للتخلي عن معتقداتها مقابل توفير ما يُمكِّنها من العيش. فالموظف الحكومي المحروم من راتبه منذ فترات طويلة، أصبح يقبل حضور دورات الحوثيين الثقافية الأسبوعية التي تهدف إلى تغيير معتقدات اليمنيين السياسية والدينية، بعدما كانوا يرفضون حضور هذه الفعاليات لفترات طويلة. والمُعلّم في المدرسة، يقبل تلقين طلابه مفاهيم وثقافة الحوثيين عبر كتبهم وملازمهم، وإلا سيتم حرمانه من المبالغ والمساعدات البسيطة التي تُصرف لهُم بين الوقت والآخر بدلًا عن المرتبات والعلاوات. وكذلك الأكاديمي في الجامعة، والجندي في المعسكر. والمُزارع الذي لم يستطع توفير الوقود لتشغيل مضخة المياه، سيقبل أداء الصرخة الحوثية في المسجد، ودَعْم الجبهات بالمال مقابل توفير الشيء اليسير من المشتقات النفطية. ورَبُّ الأُسْرة سيضطر للسماح لابنه بالمشاركة في المراكز الصيفية والفعاليات الثقافية الحوثية مقابل حصوله على أسطوانات الغاز المنزلي التي يتحكَّم بها عاقل الحي أو المشرف الحوثي في المنطقة(١).

إجمالًا، تمَّ ربط مصالح اليمنيين في مناطق سيطرة الحوثيين، بمدى استجابتهم وتعاطيهم مع مشروع الحوثي الثقافي والعسكري، وهذا دفع بالكثير من اليمنيين إلى المغادرة والاستقرار في مناطق لا يسيطر عليها الحوثيون، أو خارج اليمن.

الإبادة الثقافية (استهداف هوية ومعتقدات اليمنيين):

أُنشِئت الأمم المتحدة بهدف تعزيز حقوق الإنسان وحماية حرياته الأساسية كاملة والتشجيع على احترامها، دون تمييز بسبب العِرْق أو الجنس أو اللغة أو الدين، ولهذا تتفق المواثيق الدولية على منح كُلّ إنسان أو جماعة الحق في الحماية التي تشمل كافة المكونات المرتبطة بوجوده، وعلى رأسها حماية ثقافته ومعتقداته السلميّة، باعتبار أنَّ الثقافة والمُعتقَد جزء من وجود هذه الجماعات، سواء كانت أقلية أو أغلبية. وبناءً عليه، عندما تسعى فئة أو طرف ما إلى النَّيْل من ثقافة

(١) العاقل: هو المسؤول عن مشكلات سكان الحي وتوفير احتياجاتهم وغالبًا يكون المسؤول عن توزيع أسطوانات الغاز للسكان في كثير من الأحياء.

ومعتقدات فئة أخرى، أو تحاول اجتثاثها بدافع من عدم الاتفاق معها، أو لأيَّة أسباب أو دوافع أخرى، سواء كانت دينية أو عِرْقية أو غير ذلك، فإنَّ مثل هذا الفعل يُعتبَر تعدِّيًا على حقوق هذه الفئة، ومساسًا بوجودها، وهو الأمر الذي يُعَدُّ من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. بل إنَّ مثل هذا الفعل ووفقًا لما وَرَد في المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها والصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٩ ديسمبر/ كانون الأوَّل ١٩٤٨م، يُعتبَر من جرائم الإبادة الجماعية حيث نصَّت المادة على أنَّ التدمير الجزئي أو الكُلِّي للجماعات يُعَدُّ من أعمال الإبادة. ونصَّت الفقرة (ب) منها على أنَّ إلحاق الأذى الجسدي أو الروحي بأعضاء الجماعة يُعتبَر من أعمال الإبادة الجماعية[١]. ومن المعلوم أنَّ تدمير الجماعات يشمل وبشكل أصيل تدمير ثقافتها ومعتقداتها، كما أنَّ إلحاق الأذى الروحي أو المعنوي بأعضاء الجماعة لا يتأتَّى في عموم صوره وأوضحها إلَّا من خلال النَّيْل من معتقدات الأعضاء والمساس بما آمنوا به واعتقدته أرواحهم.

كذلك جاء تعريف الإبادة الجماعية من قِبَل المحاكم الدولية المُتخصّصة، ومنها على سبيل المثال المحكمة الجنائية الدولية الذي نَصَّ نظامها الخاص بأركان الجرائم المُتعمَّدة من قِبَل الجمعية العامة للدول الأطراف في ١٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٢، والتي قالت في المادة (٦/ ب) بأنَّ الإبادة الجماعية تكون بإلحاق أذى بدني أو معنوي، ويمكن التعرُّف عليها من خلال الأركان التالية:

١) أن يُسفِر فِعْل مرتكب الجريمة عن إلحاق أذى بدني أو معنوي جسيم بشخص أو أكثر.
٢) أن يكون الشخص أو الأشخاص منتمين إلى جماعة قومية أو إثنية أو عِرْقية أو دينية مُعيَّنة.
٣) أن ينوي مرتكب الجريمة إهلاك تلك الجماعة القومية أو الإثنية أو العِرْقية أو الدينية، كُليًّا أو جزئيًّا، بصفتها تلك.
٤) أن يصدر هذا السلوك في سياق نمط سلوك مماثل واضح مُوجَّه ضد تلك الجماعة، أو يكون

(١) اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

من شأن السلوك أن يحدث بحَدِّ ذاته ذلك الإهلاك[١].

المادة (٧/ ١/ ح/ ٣) من نظام المحكمة الجنائية اعتبرت الاضطهاد من منطلقات سياسية أو عِرْقية أو وطنية أو إثنية أو ثقافية أو دينية ضد جماعة مُعيَّنة من الجرائم ضد الإنسانية[٢].

ولجريمة الإبادة الجماعية ثلاث صور أساسية يعترف بها القانون الدولي، وهي:

١) الإبادة الجسدية: والمتمثّلة بالقتل والتصفية الجسدية (لجماعة أو شعب)، كما حدث في المجازر التي تعرَّض لها الهنود في أمريكا، والمطرفية وغيرها من الفِرَق والقبائل في اليمن، أو تلك التي حدثت في يوغسلافيا ورواندا.

٢) الإبادة البيولوجية: وهي فَرْض إجراءات تهدف إلى منع الإنجاب داخل (جماعة أو شعب) بهدف القضاء على العنصر البشري، كإجهاض النساء وتعقيم الرجال، كما حصل في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣) الإبادة الثقافية: وهي بحسب أستاذ القانون الدولي العام المشارك الدكتور عامر فاخوري، «التي تتجاوز تلك الهجمات على أجساد الأفراد أو تتجاوز الحدود البيولوجية لتصل إلى إقصاء جماعة مُعيَّنة، وتأخذ عِدَّة صور تتمثّل بتحريم التحدث باللغة المعتادة لجماعة معينة والاعتداء على الثقافة القومية لها، وتدمير أماكن العبادة لتلك الجماعة، هذا بالإضافة إلى تدمير متاحف أو مخطوطات ذات علاقة بتاريخ تلك الجماعة[٣].

بحسب أستاذ القانون فاخوري، قسّمت الأمانة العامة لمشروع اتفاقية الإبادة الجماعية الأفعال التي يمكن أن تندرج تحت مفهوم الإبادة الجماعيَة إلى ثلاثة أقسام في بادئ الأمر. وكان القسم الثالث بعنوان: «تدمير الصفات الخاصة للجماعة» وينقسم إلى خمسة أقسام فرعية على النحو التالي:

---

(١) المحكمة الجنائية الدولية، أركان الجرائم، اعتمدت من قبل جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في دورتها الأولى المنعقدة في نيويورك خلال الفترة من ٣ إلى ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢.

(٢) نفسه.

(٣) الإبادة الثقافية في القانون الدولي العام: دراسة في القضاء الدولي، الدكتور عامر غسان فاخوري.

١) النقل الإجباري للأطفال من جماعة إلى جماعة أخرى.
٢) التهجير المُتعمَّد والمُنظَّم لأفراد يُمثِّلون ثقافة جماعة مُعيَّنة.
٣) منع استخدام لغة وطنية في المدارس.
٤) التدمير المُتعمَّد للكتب المطبوعة بلغة وطنية، أو أعمال دينية، أو مَنْع مطبوعات جديدة.
٥) التدمير المُنظَّم للآثار الدينية والتاريخية، أو تحويلها إلى استخدامات غريبة، تدمير الوثائق أو الأشياء التي لها قيمة فنية أو دينية أو تاريخية(١).

كانت هذه المحاور انعكاسًا لحِرْص أغلب خبراء القانون على تضمين هذا النوع من الجرائم باعتبارها تُعتبَر جزءًا لا يتجزَّأ من مفهوم الإبادة البشرية، لأنَّهُ لا يمكن لأيَّة جماعة عِرْقية أو وطنية أو دينية أن تستمر بالوجود ما لم تتم المحافظة على وحدتها الأخلاقية والروحية(٢).

أقرَّ خبراء القانون الإنساني بأنَّ إبعاد الأطفال عن أُسَرهم يُدمِّرهم جسديًّا وبيولوجيًّا، لكنَّهُم أدركوا أيضًا أنَّ تلقين الأطفال عادات ولغة أو قِيَمًا لا تنتمي لبيئتهم قسرًا يعادل تدمير وإبادة الجماعة التي ينتمي إليها الأطفال، وهذا ما يقوم به الحوثيون في المدارس، حيث يقومون بتلقين الأطفال قِيَمًا ومفاهيم لا يؤمن بها الآباء بل ويرفضونها.

في العام ١٩٩٤م، استخدمت المادة السابعة من مسودة عام ١٩٩٤م، لإعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية عبارة «الإبادة الثقافية»، لكن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت «إعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية» خلال دورتها الثانية والستين في ١٣ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٧م، دون ذِكْر مفهوم «الإبادة الثقافية». وبدلًا عن ذلك وسّعت من النقاط المذكورة في المادة الثامنة من الإعلان لتكون كالتالي:

١) للشعوب الأصلية وأفرادها الحق في عدم التعرض للدمج القسري أو لتدمير ثقافتهم.
٢) على الدول أن تضع آليات فعالة لمنع ما يلي والانتصاف منه:
أ) أي عمل يهدف أو يؤدِّي إلى حرمان الشعوب الأصلية من سلامتها بوصفها شعوبًا متميزة

(١) نفسه.
(٢) نفسه.

أو من قيمها الثقافية أو هوياتها الإثنية.

ب) أي عمل يهدف أو يؤدِّي إلى نزع ملكية أراضيها أو أقاليمها أو مواردها.

ج) أي شكل من أشكال نقل السكان القسري يهدف أو يؤدِّي إلى انتهاك أو تقويض أي حق من حقوقهم.

د) أي شكل من أشكال الاستيعاب أو الإدماج القسري.

ه) أي دعاية مُوجَّهة ضِدَّها تهدف إلى تشجيع التمييز العِرْقي أو الإثنِي أو التحريض عليه(١).

يُعتَبَر هذا الإعلان واحدًا من الأدوات القانونية الدولية التي يمكن من خلالها الحفاظ على وجود وثقافة السكان الأصليين من اعتداءات الجماعات أو السلالات أو الدول التي تدَّعي التميُّز أو التفوُّق العرقي أو الديني أو القومي. فقد أوضح في ديباجته «أنَّ جميع الشعوب تساهم في تنوُّع وثراء الحضارات والثقافات التي تشكّل تراث الإنسانية المُشترَك، وأنَّ جميع المذاهب والسياسات والممارسات التي تستند أو تدعو إلى تفوُّق شعوب أو أفراد على أساس الأصل القومي أو الاختلاف العنصري أو الديني أو العِرْقي أو الثقافي مذاهب وسياسات وممارسات عنصرية وزائفة علميًّا، وباطلة قانونًا، ومُدَانَة أخلاقيًّا، وظالمة اجتماعيًّا، وينبغي للشعوب الأصلية، في ممارستها لحقوقها، أن تتحرَّر من التمييز أيًّا كان نوعه»(٢).

ويستند إعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية، على مجموعة القيم الحاضرة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي أكد في مجمله على أهمية الحفاظ على حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكُلِّ فرد وجماعة دون تمييز جنس أو عِرْق أو دين أو لغة. ولأجل تحقيق هذا الهدف الإنساني السامي، وضعت حزمة من المواثيق الدولية التي تمنح الأشخاص والجماعات الحق في حماية كافة مكوناتها وعلى رأسها الحماية الثقافية والفكرية، والتي تسهم في تشكيل هويتها التي تُميِّزها عن الأخرى.

---

(١) إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦١/ ٢٩٥، المؤرخ في ١٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧.

(٢) نفسه.

ومن الناحية العملية، لا تزال الاعتبارات الثقافية تلعب دورًا مُهِمًّا في مقاضاة مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية بموجب الاتفاقية. وهو ما أشارت إليه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY)، حيث اعتبرت تدمير الصرب للمكتبات والمساجد الإسلامية والهجمات عليها وعلى المثقفين يُؤسِّس لنِيَّة الإبادة الجماعية ضد المسلمين في يوغوسلافيا السابقة[١]. كما أنَّ تدمير المكتبات يعني القضاء على الثقافة التي تمَّ إغناؤها من خلال مشاركة المكونات الوطنية المختلفة للشعب[٢].

يدرك خبراء القانون بأنَّهُ يمكن تدمير جماعة أو شعب من خلال استهداف ثقافته بشكل مُمنهَج، لينتهي الأمر بإنهاء روحه ثم وجوده. «وبالتالي لا يمكن حَصْر الإبادة الجماعية على مظاهرها الجسدية وحسب»[٣]، بل يمكن التأكيد على العلاقة المباشرة بين العنفين الثقافي والجسدي. وفي سياق ذلك اشتُهرت مقولة للشاعر الألماني الشهير هاينريش هاينه ١٨١٢م، وهي: «أينما تحرق الكتب، فسينتهي الأمر بحرق البشر أيضًا»[٤].

وعندما نتحدث عن ثقافة أي مجتمع أو جماعة، فنحن لا نقصد مجرد الأفكار، فالثقافة هنا هي السلوكيات والطباع والوجوه والشخصيات المُميّزة والبارزة، والرموز في الجماعة أو الأمة التي تتميَّز بها عن غيرها، فضلًا عن الآثار والكتب ومنظومة القيم واللغة والمُقدَّسات والمعارف والعادات والتقاليد والرقصات والملبوسات، وحتى القوانين وضوابط ومُحدّدات أيَّة جماعة أو شعب.

وبحسب الإعلان العالمي بشأن التنوُّع الثقافي، فإنَّ الثقافة ينبغي أن «يُنظر إليها بوصفها

---

(١) مقالة لديفيد نرسسيان، إعادة التفكير في الإبادة الجماعية الثقافية بموجب القانون الدولي.

(٢) المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المدعي العام ضد كارادزيتش وملاديتش، القضايا رقم ICTY-IT-95-5-R61، و IT-95-18-R61، إعادة عرض لوائح الاتهام وفقًا للمادة ٦١ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ١١ يوليو ١٩٩٦، الفقرة ٩٤.

(٣) ديفيد نرسسيان، مرجع سابق.

(٤) «هولوكوست الكتب»..عندما أحرقت أعمال أشهر الكتاب الألمان، مارك لوبكه/ ابتسام فوزي، موقع ألمانيا بالعربية (DW عربية)، نشر بتاريخ: ١٠ مايو ٢٠١٣.

مُجْمَل السمات المُميّزة، الروحية والمادية والفكرية والعاطفية، التي يتصف بها مجتمع أو مجموعة اجتماعية، وعلى أنَّها تشمل إلى جانب الفنون والآداب، طرائق الحياة، وأساليب العيش معًا، ونُظُم القيم، والتقاليد، والمعتقدات». وبالتالي، فإنَّ الثقافة بناءً على المادة الأولى في الإعلان المذكور، «تتخذ أشكالًا مُتنوِّعة عبر المكان والزمان. ويتجلى هذا التنوُّع في أصالة وتعدُّد الهويات المُميّزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية. والتنوُّع الثقافي، بوصفه مصدرًا للتبادل والتجديد والإبداع، هو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوُّع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية. وبهذا المعنى يكون التنوُّع الثقافي هو التراث المُشترَك للإنسانية، وينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه لصالح الأجيال الحالية والأجيال القادمة».

إذن، فإنَّ «الدفاع عن التنوُّع الثقافي واجب أخلاقي لا ينفصل عن احترام كرامة الأشخاص. فهو يفترض الالتزام باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وخاصة حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات والمنتمين إلى جماعات السكان الأصليين. ولا يجوز لأحد أن يستند إلى التنوُّع الثقافي لكي ينتهك حقوق الإنسان التي يضمنها القانون الدولي، أو لكي يحدَّ من نطاقها»[١].

وبالعودة إلى مفهوم الإبادة الثقافية، فقد اختلفت التعاريف لهذا المفهوم الذي يشير إلى واحدة من أبشع الجرائم التي تُمارَس ضد العديد من الشعوب اليوم، مثل الشعب الفلسطيني والعراقي واليمني، وهو ما سنوضحه في ثنايا هذا الكتاب.

وقد عرفت موسوعة الدراسات السوداء «Black Studies»[٢] الإبادة الثقافية، بكونها

(١) إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي. اعتمد هذا الإعلان في المؤتمر العام لليونسكو في دورته الحادية والثلاثين 2 نوفمبر/ تشرين الثاني 2001 باريس.

(٢) «موسوعة الدراسات السوداء»: هي المصدر المرجعي الرئيسي للبحث المبتكر حول تجربة السود في أمريكا. تم تطوير مفهوم هذه الموسوعة من مجلة الدراسات السوداء (SAGE) الامريكية وتحتوي على تحليل كامل للقضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتاريخية والأدبية والفلسفية المتعلقة بالأمريكيين من أصل أفريقي. وتعرض الموسوعة أكثر من مجرد سرد للثقافة السوداء أو السود التي بدأت من الاحتجاجات في كلية ولاية سان فرانسيسكو في عام ١٩٦٧ والتي أدت إلى إنشاء قسم خاص يمنح الشهادة الجامعية حول دراسات السود.

إفناء مُتعمَّد ومُمنهَج لثقافة شعبٍ ما، من قِبَل مجموعة أخرى. تتم هذه العملية عبر الإرهاب الجسدي والعنف والتعذيب النفسي والإغواء.

أمَّا أستاذ التاريخ في جامعة ويست تشيستر في بنسلفانيا لورانس ديفيدسون(١) في كتابه (الإبادة الثقافية)، فقد عرَّف المصطلح بأنَّهُ: «تعمُّد مجتمع ما، قاصدًا، إلى إضعاف وتدمير القيم والممارسات الثقافية العائدة لمجموعات لا تنتمي إليه. ويمكن أن يكون هدف الإبادة الثقافية هو إضعاف مجموعة العدو، أو يكون إهلاكًا حاسمًا لثقافة العدو، باعتبار ذلك جزءًا من برنامج نسف المقاومة الفاعلة للاحتلال أو السيطرة»(٢).

وفصَّل الكاتب الأمريكي ديفيد نرسسيان في تعريفه بعض أشكال الإبادة الثقافية، بالقول بأنَّها: «تمتد أكثر من تلك الهجمات على عناصر المجموعة المادية أو البيولوجية لتشمل القضاء على كُلِّ مُؤسَّساتها بنطاق واسع. ويتم ذلك بطُرُق مُتنوِّعة غالبًا ما تتضمَّن إلغاء لغة مجموعة، أو من خلال القيود المفروضة **على ممارساتها لعاداتها التقليدية، ومن خلال تدمير المُؤسَّسات الدينية أو اضطهاد رجال الدين، أو الهجمات على الأكاديميين والمثقفين. إنَّ عناصر الإبادة الثقافية قد تتجلى عندما يتم تقييد الأنشطة الفنية والأدبية، أو من خلال تدمير الكنوز الوطنية، والمكتبات والمحفوظات والمتاحف والقطع الأثرية أو مصادرتها**»(٣).

ولا يمكن توصيف أي فعل بأنَّهُ جريمة إبادة ثقافية إلَّا بتوفير أركان تثبت بيانها القانوني، وتتمثّل بالركن المادي والمعنوي والشرعي، وهي أركان سيتم مناقشتها بشكل أوسع في سياق الحديث عن جريمة الإبادة الثقافية في اليمن لاحقًا.

هل يتعرَّض اليمنيون للإبادة؟

كما يُطوِّر البشر أدوات مواجهة الجرائم والانتهاكات التي تُمارَس ضد المدنيين من خلال سَنِّ القوانين، وإبرام الاتفاقيات بين الدول، والسعي وراء المجرمين لمعاقبتهم، يعمل - في

(١) لورانس ديفيدسون أستاذ متقاعد في التاريخ من جامعة ويست تشيستر، بنسلفانيا.

(٢) الإبادة الثقافية، لورانس ديفيدسون، ترجمة: منار إبراهيم الشهابي، العبيكان للنشر، ص٢٦.

(٣) إعادة التفكير في الإبادة الجماعية الثقافية بموجب القانون الدولي، مرجع سابق.

المقابل - المُنتهِكون على تطوير أدوات وأساليب ارتكاب الجريمة وإخفائها، وتضليل مَن يتتبَّعها، بهدف الإفلات من العقاب.

وكغيرها من الجماعات التي مارست الجرائم، استفادت جماعة الحوثي من التجارب التي مرَّت خلال العقود والعصور الماضية واستطاعت ابتكار أساليب جديدة نجحت إلى حد كبير في تضليل اليمنيين والمجتمع الدولي، في سبيل تحقيق طموحها التاريخي المعروف، المتمثّل بحُكم اليمنيين، وامتلاك رقابهم تحت لافتة «الولاية».

ولأنَّ التمييز العنصري سلوك وثقافة مُجرَّمة دوليًّا في عصرنا الحديث على الأقل نظريًّا، فقد عملت الحوثية على إخفاء المنطلقات العنصرية والسلالية العِرْقية التي تستند عليها في حربها على اليمنيين، فهي لا تقول صراحة بأنَّها تقاتل لأنَّ مَن ينتمون لسلالة الرسول محمد عليه الصلاة والسلام هُم الأحق بحُكم اليمنيين ولو بالقوة، كما كان أجدادهم يقولون ويفعلون، إلَّا في حدود مُعيَّنة وفي الداخل اليمني. لكنَّها تستعير شعارات سياسية ووطنية وقومية ودينية مختلفة، مثل تحرير القدس ومواجهة الاستكبار العالمي ومكافحة الفساد ومحاربة الفقر، وغيرها من المفاهيم التي تستخدمها، والشعارات التي ترفعها، لتُضلّل بها المجتمع اليمني والمتابع الدولي، لتجعلها وسيلتها للسيطرة على الحُكم.

تتردَّد كثير من النُّخَب اليمنية في الإفصاح عن التعريف الدقيق للجذور الفكرية والعقائدية العنصرية لجماعة الحوثي. والقصد هُنا هو التعريف الذي يكشف الجانب العِرْقي المُغلَّف بالطائفية (دوافع عرقطائفية)، ويشير بوضوح للدوافع والمنطلقات التي تجعل هذه الجماعة تمارس جرائمها المختلفة في اليمن.

هذا التردُّد ناتج عن اعتقاد بعض اليمنيين بأنَّ عدم الإشارة للأبعاد السلالية المُغلَّفة بالدين، كفيل بإبقاء الخلاف في إطاره الوطني بما يُعزِّز المواطنة المتساوية، وترسيخ قيم الدولة التي ترعى وتُساوي بين كُلِّ اليمنيين. وبالتأكيد هذا مقصد نبيل، لكنَّ الحقيقة أنَّنا بحاجة إلى فَهْم جذور المشكلة اليمنية بشكل واضح ودقيق، كي ننجح في معالجتها. والمقصود هُنا بالعلاج، هو إقامة دولة المواطنة المتساوية بين كُلِّ اليمنيين، بلا استثناء عِرْق أو مذهب أو دين أو لون.

يمكن المقارنة بين دوافع الحوثيين التي تجعلهم يتركون منازلهم ويرفعون السلاح في وجوه

الشعب اليمني منذ العام ٢٠٠٤م، وبين الدوافع التي جعلت اليمنيين بمختلف طوائفهم ومذاهبهم ومناطقهم وأحزابهم يقفون ضد هذه الجماعة. فاليمنيون لا يواجهون الحوثيين لأنَّهُم يعتقدون بأنَّهُم أفضل من السلالة التي حصرت الحُكم والمال والجاه في جماعة الحوثي، بل لأنَّهُم ينشدون دولة عادلة ليست قائمة على التمييز العنصري بين فئات المجتمع. في المقابل، يقاتل الحوثيون الإرادة اليمنية الجامعة بدافع اعتقادهم بالانتماء لـ «العِرْق المُقدَّس»، ولأنَّهم كذلك، فقد قرَّر مذهبهم وفق معتقد «الولاية» أن يكونوا هُم الحُكام وغيرهم مجرد رعايا وعبيد، وهذا ما يرفضه الناس في اليمن.

وتكثيفًا لما سبق، يمارس الحوثيون جرائمهم ضد اليمنيين من منطلقات عِرْقية مُغلَّفة بالدين، ويواجه اليمنيون هذا الإرهاب ضدهم بالبحث عن المواطنة المتساوية التي تستوعب كُلَّ اليمنيين، دون استثناء عِرْق أو مذهب أو دين. ويمكن للمهتم أن يُفتِّش في أدبيات وكتب ومؤلفات ونظريات جماعة الحوثي، سيجد بأنَّ الفكرة الحوثية قائمة على أساس تمكين سلالة مَن يَدَّعون بأنَّهُم ينتسبون لسلالة الرسول محمد (عليه الصلاة والسلام) من حُكم رقاب وأموال ومصائر اليمنيين. وهذه الدوافع تظهر بجلاء حتى في أهازيجهم «دقت طبول الحرب هاشمية» أو «الرجال الحيدرية» وغيرها.

ومنذ العام ٨٩٧ ميلادية - ٢٨٤ هجرية حتى لحظة كتابة هذا المُؤلَّف، وفي سبيل حُكم اليمن والسيطرة على مُقدِّراته، نفَّذ أدعياء الحق الإلهي في الحُكم عددًا كبيرًا من الجرائم التي تصل لمستوى الإبادة الجسدية الجماعية، كما حدث لجماعة المطرفية المُشار إليها في الفصول السابقة، أو الإبادة الجسدية غير المُنظَّمة، أو الجزئية التي تُنفّذها مليشيات الحوثي ضد اليمنيين الرافضين لنظريتها العنصرية منذ العام ٢٠٠٤م.

هذه الوحشية والقسوة المفرطة في التعامل مع اليمنيين، تؤكد بأن جماعة الحوثي وأسلافها الأئمة لا يشعرون بالانتماء لليمن وإن ادعوا ذلك، بل يتعاملون مع اليمنيين الذين يرفضون قبول حكم «السلالة المقدسة» باعتبارهم أعداء متمردين يجب معاقبتهم بالقتل والتهجير والتجويع والتعذيب. يمكن إدراك هذا الأمر من خلال تأمل جرائمهم المستمرة ضد اليمنيين والتي سبق وأصّلوا لها ونادوا بها في فتاواهم وتشريعاتهم. ومن أبرزها، ما قاله أحد أهم

مراجعهم الدينية عبد الله بن حمزة(١) والذي أصدر واحدة من أبشع الفتاوى في التاريخ. فقد سئل عن الراعي (الحاكم) هل هو مسئول عن رعيته(الشعب)؟ فأجاب: «الراعي مسئول عن رعيته وهي رعاة وهي مسئولة عن إجابته فإذا كانت نافرة فهي صيد وليست برعية وحل له قتلها ورميها وإرسال الكلاب عليها وضرب الحبائل لها والاجتهاد في هلاكها بكل وجه»(٢).

وها هم الحوثيون يتعاملون مع الشعب اليمني باعتبارهم رعية «نافرة» لأنه لم يقبل بحكم السلالة تماما كما فعل أجدادهم، وبالتالي يحل لهم قتل اليمنيين وتجويعهم وتهجيرهم بل رميهم للكلاب وإهلاكهم بأي وسيلة كانت بناء على هذه الفتوى الواضحة. والمقصود هنا بكلاب الصيد هم اللصوص والمجرمين والانتهازيين من ينتمون للعرقية وبعض القبائل اليمنية أو من تم استجلابهم من خارج اليمن خلال مراحل مختلفة.

وخلال الفترة ذاتها، وبالتوازي مع قتل وتهجير اليمنيين، نفَّذت السلالة الرَسِّية عمليات مُمنهَجة في سبيل تحقيق هدف استراتيجي قديم، وهو محو هوية اليمنيين واجتثاث تاريخهم الثقافي، بما يساعدها على تنصيب ثقافة أخرى تضمن لهُم التمكين والحُكم وجباية الأموال والتحكم بالقبائل والسيطرة عليها، لأنَّ هذه الوسيلة ستقلل من مقاومة اليمنيين الذين يرفضون هيمنة السلالة منذ اليوم الأوَّل الذي وصلت فيه إلى اليمن.

إلى جانب الإبادة الجسدية غير المنظمة، يرتكب الحوثيون جريمة الإبادة الثقافية التي يعتبرها كثير من خبراء القانون شكلًا من أشكال الإبادة الجماعية. وقد لجأ كثير من هؤلاء الخبراء إلى التعامل مع المعايير والشروط المُستخدَمة في وصف جريمة الإبادة الجماعية الجسدية، وذلك لتحديد ما إذا كان الذي تعرَّض له أي مجتمع يُعتبَر إبادة ثقافية أمْ لا.

ولكي توصف جرائم الحوثيين بالإبادة الثقافية، يجب أن يتوَّفر عدد من الأركان التي تستخدم غالبًا لتحديد جريمة الإبادة الجماعية الجسدية، وهي:

---

(١) يعتبر «مجموع رسائل الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزه» بجزئيه الأول والثاني من أبرز مراجع الحوثيين، وقد قام بتحقيقه عبد السلام عباس الوجيه والذي عينه الحوثيون –عقب سيطرتهم على العاصمة صنعاء– أمينا عاما لرابطة العلماء التابعين لهم.

(٢) مجموع رسائل الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزه، مرجع سابق، ص١٧٤.

١- الرُّكن المادي: ويتمثّل في القيام بأفعال أو الامتناع عن أفعال تُهدِّد المصالح الجوهرية، لفئة دينية أو عِرْقية أو سياسية مُعيَّنة، على أن يكون القصد من هذه الأعمال القضاء على معتقدات أو ثقافة جماعة أو أقلية مُعيَّنة بشكل جزئي أو كُلِّي، وسواء نجحوا في ذلك أمْ لا، ويجب أن تشكّل هذه الأفعال أثرًا ملموسًا يصيب المعتقدات الثقافية أو الفكرية لهذه الجماعة. ويتوجَّب لقيام جريمة الإبادة الثقافية أن تكون الجريمة مُوجَّهة ضد جماعة لتغيير هويتها وثقافتها.

ومن أمثلة هذه الممارسات التي تُعتبَر جريمة إبادة ثقافية في اليمن: تسخير العملية التعليمية الأساسية والثانوية والجامعية والمهنية لتغيير هوية وثقافة اليمنيين دون رضا أولياء الأمور والطلاب أنفسهم، وتجنيد الأطفال بهدف صياغة أفكارهم ومعتقداتهم بعيدا عن رغبة الآباء، واستغلال كافة وسائل الإعلام والمنابر الدينية والمساجد لنشر فكرهم الذي لا يرتضيه اليمنيون، وما يُسَمَّى بالدورات الثقافية التي تقيمها للموظفين، والتهجير وتفجير المنازل، والتجويع بهدف تركيع المواطنين، وتسريح الموظفين من أعمالهم في المؤسسات العامة وإحلال عناصر من السلالة بدلا عنهم ونهب الممتلكات مقابل تجويع عامة اليمنيين، وحرق وإخفاء المكتبات ومصادرة الكتب، وتغيير أسماء الشوارع والمرافق العامة والقاعات الدراسية، وبيع وتهريب وإتلاف الآثار وتدمير المواقع الأثرية، وتغيير المناهج الدراسية، وغيرها الكثير من الممارسات التي نفذَّتها جماعة الحوثي في هذا السياق.

٢- الركن المعنوي: ويتمثّل في توافر القصد العام، وهو العلم بأركان الجريمة وإرادة ارتكابها، ويتطلب أيضًا إلى جانبه القصد الخاص، وهو النِيَّة الإجرامية البعيدة، غير أنَّهُ لا معني لوجود القصد الخاص دون القصد العام، وعلى هذا الأساس فإنَّ الركن المعنوي لجريمة الإبادة الثقافية، يقوم على القصد الجنائي العام، وهو قصد ارتكاب الجريمة بدافع سياسي أو ديني أو عنصري، والقصد الخاص وهو نِيَّة إلحاق ضرر جسيم بمعتقدات الجماعة الفكرية أو الثقافية أو محوها بصورة نهائية [(١)]. أي نِيّة المتهم في ارتكاب جريمة المحو الثقافي. ويمكن إدراك هذا الركن

(١) دراسة: النظام القانوني الدولي لجريمة الإبادة الثقافية، عطية أحمد عطية السويح، رئيس قسم القانون الدولي في كلية القانون بجامعة الجفرة –ليبيا. نشرت في مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، العدد الرابع – يوليو ٢٠٢٠م. تصدر عن المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية – برلين– ألمانيا.

في إعلان للحوثي نشر ما يصفونه بـ «الهوية الإيمانية»، و «الثقافة القرآنية»، و «الراية الإيمانية» و «المسيرة القرآنية»، وهي مشاريع فكرية هدفها نشر معتقدات الجماعة التي تجعل من حُكم السلالة شرطًا أساسيًّا من شروط الإسلام، ومَن يخالفها فقد كفر، وبالتالي يَحِلُّ دمه وماله وأرضه وعرضه.

وتقوم جماعة الحوثي بتبنِّي خُطط ومشاريع مُعلَنة لنشر هذه الأفكار في الأوساط المجتمعية، وتُسخِّر كامل إمكانياتها لتحقيق ذلك بالترهيب والترغيب، وبالتالي فإنَّ الركن المعنوي مُتوفِّر في جريمة الإبادة الثقافية المُرتكَبة من قِبَل جماعة الحوثي، لأنَّ هذه الجماعة قيادةً وأفرادا لديها القصد في تغيير هوية اليمنيين واجتثاث ثقافتهم، ولديها العلم بجميع مراحل جرائم الإبادة والنتائج المُترتّبة عن هذه الجرائم.

٣ – الركن الشرعي: ويتمثّل في كون الفعل مُجرَّماً في القانون.

محليًّا: لا يمكن معاقبة أي مجرم إلَّا بقانون وفق مبدأ «لا عقوبة ولا جريمة إلَّا بنَص أو بقانون»، لكن الأمر يختلف في القانون الدولي، فمعظم الأفعال المُصنَّفة جريمة إبادة ثقافية، تجد أصلها في الأعراف الدولية[1]. وفي الوضع اليمني، كثير من الجرائم التي يمارسها الحوثيون بغية محو هوية اليمنيين يعاقب عليها القانون المحلي. أمَّا على المستوى الدولي، فقد تعامل القانون الدولي الإنساني مع العديد من هذه الجرائم، ويمكن اعتبار اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ١٩٦٩م، واتفاقية (لاهاي) لحماية الممتلكات الثقافية ١٩٥٤م، كمداخل قانونية للتعامل مع هذا النوع من الجرائم في اليمن.

قد يقول البعض إن الحوثيين يمنيون، لكن ذلك لا ينفي حقيقة أنَّهُم يمارسون الجرائم التي تصل إلى مستوى الإبادة الجسدية والثقافية بدوافع جذورها عِرْقية غلَّفوها بطابع مذهبي ظل هو الآخر –أي المذهب– سببا مرجعيا في إشعال الحروب وقتل المخالفين. ففي رواندا، لم تتعامل المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بها (ICTR) مع قبيلة التوتسي على أنَّها جماعة إثنية مختلفة عن

(١) نفسه.

قبيلة الهوتو، لأنَّ كليهما تشتركان في الثقافة واللغة[١]. وهذا ما عقَّد من مهام المحكمة، فقد وجدوا صعوبة في التفريق بين التوتسي والهوتو، فمن الناحية التاريخية لا يوجد تمييز بين الهوتو والتوتسي على مستوى الجماعات بل كأفراد. بمعنى أنَّ الفوارق بين القبيلتين لم تكُنْ على أسس إثنية أو جينالوجية (وراثية)، وكانت عملية تحديد انتماء الشخص لأي القبيلتين مرنًا ويعتمد على غنى الشخص أو فقره[٢].

وبناءً على ذلك، وضعت المحكمة الجنائية الدولية معيارًا خاصًّا بها ساهم في تحديد انتماء الأشخاص المتورطين في الجرائم من خلال القول بأنَّ: «قبائل التوتسي كانوا يُشكِّلون جماعة إثنية مختلفة في أذهان مرتكبي الجريمة قبيلة الهوتو»[٣] وبهذه الطريقة أكدت بأنَّ الهويات الجماعية، ومنها الإثنية، هي هويات مُتخيَّلة أساسها أفكار سائدة في المخيال الاجتماعي المهيمن في بيئة اجتماعية مُعيَّنة. فالتمييز بين الجماعات يستند بصورة كاملة على مشاعر عَرَضية أو مُؤقَّتة، وليس على وقائع اجتماعية أو طبيعية موجودة وجودًا موضوعيًّا[٤].

يجدر القول بأنَّ حوالي ٨٠٠,٠٠٠ شخص قُتِلوا خلال أعمال الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا بين أبريل/ نيسان ويونيو/ حزيران ١٩٩٤م. وكان أغلب الضحايا من قبائل التوتسي، بالإضافة إلى المعتدلين من أبناء قبائل الهوتو، والذين عارضوا سياسة الإبادة الجماعية التي نفَّذتها قبائلهم ضد أبناء قبائل التوتسي، وهذا يشير إلى أنَّ المحكمة الدولية تعاملت مع الجرائم المُرتكَبة في جمهورية روندا باعتبارها إبادة جماعية نفَّذتها قيادات قبائل الهوتو ضد قبائل التوتسي، بالإضافة إلى شخصيات قبلية وعسكرية من الهوتو نفسها، والتي كانت تعارض سياسة قبائل الهوتو الإجرامية.

---

(١) خلصت المحكمة إلى أن الاستعمار البلجيكي أقر في بداية الثلاثينات من القرن الماضي تقسيمًا دائمًا في رواندا قائمًا على تصنيف السكان إلى مجموعات إثنية ثلاث هي الهوتو والتوتسي والتاواسي. وقد منحت كُلّ شخص بطاقة شخصية مُحدّدا فيها الإنتماء الإثني له ليس له سند دليل جيني أو وراثي.

(٢) جريمة الإبادة الجماعية في القضاء الجنائي الدولي، الدكتور محمد خليل مرسي، ص٦.

(٣) نفسه، ص٧.

(٤) نفسه.

خياران ينتهيان بالفناء:

منذ المراحل الأولى لتمرد الحوثيين، وهم يرتكبون جملة من الإنتهاكات التي ترقى لجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. ولأنَّها تستهدف اليمنيين الرافضين لحُكم السلالة بدلًا من حُكم الشعب، يمكن اعتبار عمليات القتل الناتج عن قصف المدن والإغتيالات والتعذيب حتى الموت بأنَّها إبادة جسدية منظمة.

أسرف الحوثيون في قتل خصومهم، وأفرطوا في استخدام العنف، وهي عملية مدروسة هدفها إظهار القوة والصرامة لإرهاب الناس. على سبيل المثال لا الحصر: فجَّروا منزل آل الحبيشي في صعدة في العام ٢٠١١م، وبداخله ١٦ من النساء والأطفال أمام الأهالي، مِمَّا أسفر عن قتل ١٤ شخصًا، منهم خمس نساء وسبعة أطفال(١)، ومثَّلوا بجثة قائد اللواء ٣١٠ العميد الركن حميد القشيبي بعدما أفرغوا في جسده أكثر من سبعين عيارًا ناريًّا، وقطعوا بعض أطرافه. وبمشهد دموي مشابه، أعدموا عددًا من مشائخ القبائل وشباب الجامعات الذين لم يؤيدوا سيطرتهم على المدن اليمنية، وقنصوا الأطفال، وقصفوا المطارات المدنية وخزانات المياه. وعندما كانت هناك مقاومة جماعية في محافظة تعز وسط اليمن، فرضوا عليها حصارًا مطبقًا منعوا من خلاله دخول الماء والمواد الغذائية والطبية إلى المدينة وأمطروها بالصواريخ. وقد كان ذلك شكلا من أشكال الإبادة الجسدية التي تؤدي بالقصد إلى الإبادة الثقافية في نفس المنطقة ومناطق أخرى كان السكان فيها يتهيئون لمقاومة عنف هذه الجماعة.

أمام العنف الذي يُمارَس ضد اليمنيين منذ العام ٢٠٠٤م وحتى اليوم، يوضع اليمنيون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين أمام خيارين لا ثالث لهما؛ إمَّا أن يرفضوا هذه الهمجية السلالية فيتعرضون للإبادة الجسدية المباشرة، أو يخضعوا ويتعايشوا مع الواقع ليتعرضوا للإبادة الفكرية ومحو الهوية وتنصيب هوية وثقافة أخرى تجعل من عِرْقية لا تمثّل ١٪ من إجمالي الشعب عبارة عن «سادة»، وبقية اليمنيين عبيدًا باسم الحق الإلهي في الحكم. والأمر لا يتوقف لدى

(١) تصريح رئيس منظمة «وثاق» للحقوق والحريات، نجيب السعدي، لصحيفة العربي الجديد اللندنية، تقرير بعنوان: اليمن: تفجير المنازل وسيلة الحوثيين للانتقام، نشر بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١٦م.

السكان عند قبولهم أو تعايشهم مع معتقدات الحوثي بحيث يعيشون في سلام، فما إن يقبلوا ويسلموا للمليشيات الحوثية حتى يتعرضوا لعملية التعبئة والتثقيف القسري الذي يجدون أنفسهم معه وقد أخذوا إلى معارك السلالة ضد مجتمعهم وهويتهم الأصلية، فيكونون قد هربوا من مواجهة هذه الجماعة حرصا على السلامة، وإذا بهم يساقون إلى الموت في حروب هي بالأصل ضدهم وضد مجتمعهم وهويتهم الوطنية الجامعة فضلا عن استخدامهم كأعيرة نارية تطلقها الجماعة في حروبها الوظيفية على دول الإقليم.

كان إمعان الحوثيين في القتل والتفجير والقصف والتجويع بهدف ترهيب المجتمع وإخضاعه للواقع المفروض عليه. وبناءً على ذلك، فإنَّ مَن يريد أن ينقذ نفسه من التصفية الجسدية أو الاختطاف والتعذيب أو التهجير، عليه أن يتقبَّل التصفية الفكرية. وكذلك الأمر بالنسبة لبقية المناطق اليمنية، فتعز[١] التي قاومت الحوثيين، تعرضت لأبشع أشكال الإنتهاكات التي ترقى لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بينما المناطق التي فضَّلت عدم مقاومة الحوثيين تحت مبرر الحفاظ على السلام والوضع الإنساني، بات سكانها يتعرضون بشكل مُمنهَج للإبادة الثقافية التي تتخللها عمليات القتل والإغتيالات والاختطاف والتعذيب، وستنتهي مع الزمن باقتلاع الناس من جذورهم. فاجتثاث ثقافة وهوية اليمنيين، يعني اجتثاثهم وتحويلهم إلى آلات بشرية في أرضهم تابعة لسلالة وافدة.

تواجه المعتقدات الدينية والأعراف والتقاليد الاجتماعية التي يؤمن بها اليمنيون بالإضافة إلى المفاهيم الحقوقية والإنسانية التي رسّخها النظام الجمهوري بعد تحقيق ثورة ٢٦سبتمبر، تهديدًا وجوديًّا كَوْن هذه المفاهيم والقيم – الجمهورية - تؤكد على المساواة بين اليمنيين، وترفض تمييز الطوائف على أساس العِرْق أو اللون أو الدين. وهذا ما جعل الحوثيين اليوم يُنفِّذون سلسلة من المذابح الثقافية التي تهدف إلى اجتثاث هوية اليمنيين الجامعة، واستبدالها

(١) تعز هي محافظة يمنية تقع جنوب العاصمة صنعاء، وتبعد عنها بحوالي (٢٥٦) كيلو متر، وتحتل محافظة تعز المرتبة الأولى من حيث عدد السكان في الجمهورية، إذ يشكل سكانها ما نسبته (١٢,٢٪) من سكان الجمهورية، وعدد مديرياتها ٢٣ مديرية. وتعتبر محافظة تعز من أكثر المحافظات اليمنية التي تضررت من الحرب التي اندلعت بعد سيطرة مليشيات الحوثي المسلحة عليها آواخر مارس/ آذار ٢٠١٥م.

بمعتقد السلالة.

الحشود المقهورة:

في لقاء جمعنا بالسفير الروسي لدى اليمن فلاديمير ديدوشكين ضِمْن فريق صحفي وحقوقي، مطلع ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٩م، استغرب السفير من قدرة الحوثيين على حشد آلاف اليمنيين في المسيرات التي يقيمونها في صنعاء بين الوقت والآخر.

في الحقيقة، هذه ملاحظة يضعها كثير من المتابعين للشأن اليمني لا سِيَّما المتابع الغربي. يشعرون بالحيرة.. كيف يستطيع الحوثيون إخراج آلاف اليمنيين إلى الميادين ليهتفوا بشعاراتهم؟ ألا يعني ذلك أنَّ لهم شعبية كبيرة؟! وأنَّ ما يُقال عن عنصرية الحوثيين وعدم تمثيلهم للشعب اليمني أو حتى جزءًا كبيرًا منه يُعتبَر غير واقعي؟!

استطاع الحوثيون السيطرة على العاصمة صنعاء وبالتالي تحكموا بكُلِّ مؤسسات الدولة في المناطق الخاضعة لسيطرتها. بالمال والأعمال والوظيفة العامة والخاصة والبنك المركزي والمدرسة والجامعة والمسجد والجيش والأمن ووسائل الإعلام، وقد حوَّلت هذه المؤسسات والإمكانيات لأدوات قهر وتطويع اليمنيين في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

سألت الكثير لا سِيَّما مَن يعيشون خارج صنعاء: لماذا تذهبون من محافظاتكم ومناطقكم وتقطعون هذه المسافة كُلّها لتشاركوا في مسيرات الحوثيين وأنا أعرف بأنَّكم ضدهم؟! يجيب رَبُّ الأسرة بأنَّهُ إذا لم يخرج معهم فسوف يُحرَم من أسطوانة الغاز المنزلي والسلة الغذائية (المقدمة من المنظمات)، ويجيب الطالب في المدرسة أو الجامعة بأنَّهُ إذا تغيَّب عن الخروج فسوف يرسب أو يُحرَم من الدرجات، وفي المقابل إذا أظهر التزامه بحضور فعاليات الحوثي فسوف يحصل على درجات أكثر، وسينجح دون أن يجتهد ويتعب في المذاكرة. ويجيب الموظف في المؤسسات الحكومية والخاصة بأنَّهُ سيُحرَم من حقوقه إذا تغيَّب عن حضور هذه المسيرات والفعاليات. وهكذا، ربطوا مصالح الناس واحتياجاتهم الأساسية بالالتزام بفعالياتهم وأنشطتهم التي لا تتوقف طوال العام.

وقد أكد البرلماني عبده بشر في إحدى مداخلاته تحت قبة البرلمان استغلال «نصف المرتب» الذي يُسلِّمه الحوثيون بين الوقت والآخر للموظفين بغية التحكم بهم. «لم يَعُدْ مُرتَّبًا شهريًّا، بل

مرتب لفعالية، متى ما كانت هناك فعالية، أعطوهم نصف مرتب»[١]. وهذه الشهادة تُوضِّح استخدام جماعة الحوثي سياسة التجويع لتحقيق أهداف سياسية وطائفية، فالمقصود هُنا أنَّ الحوثيين لا يُسلِّمون نصف المرتب للموظفين إلَّا عندما تكون لديهم فعاليات ومهرجانات و «دورات ثقافية»، ليدفعوا الموظفين للمشاركة فيها مقابل الحصول على الفتات من حقوقهم.

بعد سنوات من سيطرة الحوثيين على مؤسسات الدولة في صنعاء، يجد كثير من اليمنيين أنفسهم مضطرين لمسايرة الحوثيين كي يحصلوا على أبسط حقوقهم. وهذا كان أحد أهداف الجماعة من وراء تجويع اليمنيين وحرمانهم من مرتباتهم وأعمالهم.

الحشود المقهورة.. هي تلك التي نشاهدها في قنوات الحوثيين واللوبي الإعلامي الإيراني. ثمَّة حوثيون يشاركون في هذه المسيرات عن قناعة وإيمان بالمشروع الإيراني في المنطقة بلا شك، لكن أغلب هؤلاء يدَّعون انتسابهم للعِرْقية الهاشمية التي ينتمي إليها عبد الملك الحوثي، وبالتالي يصطفُّون عِرْقيًّا مع ابن عمهم. أمَّا أغلب اليمنيين الذين شاركوا في هذه الفعاليات فقد خرجوا قسرًا وحرصًا على الرغيف بعد تجويعهم وحرمانهم من حقوقهم.

---

(١) البرلماني عبده بشر يسخر من حملة مكافحة الفساد الحوثية ويستعرض قائمة بفساد الجماعة، نشر في قناة اليمن الجمهوري موقع يوتيوب.

الفصل الثاني

أساليب التجويع

الفصل الثاني

أساليب التجويع

جمع الإيرادات وجباية الإتاوات:

يستند الحوثيون على معتقد خاص بهم يُشَرْعِن لهُم نَهْب أموال اليمنيين ولو بالقوة تحت لافتة الضرائب والزكاة. فقد قال أحد مراجعهم عبد الله بن حمزة: «وأمَّا الضرائب وقبالات الأسواق والجلائب وإكراه أهل الزرائع على أخذ أكثر من الزكاة فيجوز للإمام من ذلك ما يسد به الثغور ويصلح به الجمهور (...) ففي أمر الدين أولى؛ لأنَّ المال يُترك للدين، والدين لا يُترك للمال ولا ينكر ذلك من سِيَر آبائنا - عليهم السلام - إلَّا جاهل، فإنَّ الهادي -عليه السلام- أخذ المعونة من أهل صنعاء (...) وقال السيد المؤيد بالله قدَّس الله روحه: مَن له فَضْلُ مال وجب عليه إخراجه في سبيل الله ويأثم إن لم يفعل، والقاسم - عليه السلام - أخذ المعونة من بلاده التي استقرَّت عليها ولايته غير مَرَّة»[1].

يتفنن الحوثيون في استحداث وتقنين ممارسات نهب مُمنهَجة لأموال اليمنيين، تارة باسم الدين مثل الزكاة وأموال الوقف والخمس، وأخرى باسم الدولة مثل الضرائب والجمارك والرسوم والاتصالات والخدمات التي لم يَعُد المواطن اليمني يراها منذ سيطرة الحوثيين على صنعاء في ٢٠١٤م، وكثيرًا باسم الحرب كما يسمونه «المجهود الحربي» وإلزام عامة الناس والتجار وكذا منظمات الإغاثة بتقديم دعم مالي وعيني للمقاتلين الحوثيين في الجبهات تحت مُسمَّيات مختلفة.

وقد لخَّص تقرير فريق الخبراء الأممي المعني باليمن عملية جباية الحوثيين للأموال كالتالي: «النظام المالي في اليمن منهار. فهناك مصرفان مركزيان متنافسان، أحدهما في الشمال يخضع

---

(١) المهذب في فتاوى الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة، جمع وتهذيب: محمد بن أسعد المرادي، تصحيح ومقابلة: عبد السلام عباس الوجيه، مؤسسة زيد بن علي الثقافية، ص٤٥٥.

لسيطرة الحوثيين، والآخر في الجنوب، ويخضع لسيطرة الحكومة، وكلاهما لا يعملان بكامل طاقتهما، فالحكومة غير قادرة على تحصيل الإيرادات بفعالية، في حين يجمع الحوثيون الضرائب، ويبتزون التجار، ويصادرون الممتلكات باسم المجهود الحربي»[(١)].

وقد نجحت الجماعة بصورة مباشرة في السيطرة على معظم الاقتصاد الوطني في مناطقها بواسطة الوزراء والمديرين الموالين لها (غالبيتهم مِمَّن ينتسبون للسلالة ذاتها المنتشرة في مؤسسات الدولة)، أو بواسطة اللجان الثورية أو النواب الذين يتصرفون بصفتهم مشرفين داخل منظماتهم[(٢)].

على سبيل المثال لا الحصر، نشر موقع «يمن ميديا»، وهو موقع إخباري يمني، مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٠م، وثيقة مالية تؤكد بأنَّ إجمالي ضرائب مبيعات القات التي تحصّلتها جماعة الحوثي خلال شهر أغسطس/ آب ٢٠٢٠م في محافظة الحديدة الخاضعة لسيطرتها بلغت ١,٨٠٠,٩٠٥,٧٩٥ ريال يمني، بزيادة ٢٥ بالمائة عمّا تحصّلته خلال الشهر الذي سبقه[(٣)]. وهذا يعني أنَّ ضرائب القات فقط التي يحصل عليها الحوثيون من محافظة واحدة فقط خلال عام قد تصل إلى ٢٢ مليار ريال يمني. نحن نتحدث هُنا عن محافظة واحدة وسلعة واحدة وخلال عام واحد حوالي ٢٢ مليار ريال، فماذا عن الإيرادات في بقية المناطق والمحافظات الخاضعة لسيطرتها؟!

وفي مثل آخر، أكد البرلماني المؤيد للحوثيين وعضو المجلس السياسي للجماعة سلطان السامعي بأن الحوثيين يحصلون على أكثر من ٢٠٠ مليار ريال سنويا من المناطق الخاضعة لسيطرتهم في محافظة تعز (ست مديريات) فقط، لكنهم يرفضون تخصيص جزء من إيرادات هذه

(١) رسالة مؤرخة ٢٦ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨م موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن والمكلف بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٤٢ (٢٠١٧م)، التقرير النهائي، ص٢.

(٢) فريق الخبراء المعني في اليمن ٢٠١٨م، مرجع سابق، الفقرة ١٢٦، ص٤٤.

(٣) نحو ٢ مليار ريال حصدها الحوثيون من ضرائب القات في الحديدة خلال شهر.. أين مصيرها؟، موقع يمن ميديا الإخباري، ١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٠م.

المديريات لبناء مشاريع مطلوبة مثل بناء مستشفى وشق طرقات[١].

وبحسب تأكيدات متكررة للأمم المتحدة، فقد «تمكَّن الحوثيون من خلال السيطرة على كيانات مُدِرَّة للدخل مملوكة للدولة وتحصيل الضرائب المفروضة على الأشخاص والضرائب المفروضة على الشركات من جمع وحشد بلايين الريالات اليمنية سنويًّا»[٢]، واستهدفوا «بقوة تدفقات إيرادات حكومة اليمن من خلال السيطرة على إدارة الشركات والمؤسسات. وفي عام ٢٠١٩م، زاد الحوثيون من جهودهم بحيث لم يترك لحكومة اليمن سوى إيرادات قليلة جدًّا في إطار الباب الثالث. (...) ومن خلال السيطرة على هذه الشركات، يفرض الحوثيون نفقات تُؤثِّر على أرباح الشركات، تاركين عائدات ضريبية ضئيلة جدًّا لحكومة اليمن»[٣].

ففي العام ٢٠١٨م، حصلوا من ضرائب كبار المكلفين فقط (الشركات والبنوك وكبار التجار والمستوردين مثل شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية والتبغ وغير ذلك) على ما يقارب ٤٠٧ مليار ريال يمني (٦, ١ مليار دولار)[٤]، فضلًا عن ضرائب العقارات والمهن الحرة ورسوم الجمارك على مداخل المدن والمجهود الحربي والزكاة والجبايات الأخرى التي يأخذونها من الناس بالترهيب والقوة ونهب المساعدات التي تُقدَّر بملايين الدولارات. أمَّا في العام ٢٠١٩م، حصلوا على عائدات لا تقل في مجملها عن ٠٣٩, ١ تريليون ريال يمني، أي ما يعادل ٨, ١ بليون دولار (١ دولار أمريكي = ٥٦٨ ريالًا يمنيًّا في عام ٢٠١٩م)، كانت مُوجَّهة أصلًا لملء خزائن حكومة اليمن ودفع الرواتب وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. وقد حوّل الحوثيون هذا المبلغ لتمويل عملياتهم[٥] الحربية أو شراء الولاءات.

(١) من العاصمة... مع الفريق سلطان السامعي حول العرض العسكري وعد الأخرة وزيارته إلى محافظة صعدة، قناة الساحات في موقع يوتيوب، ٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢.

(٢) رسالة مؤرخة ٢٢ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢١م موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن وفقا للفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٢٥١١ (٢٠٢٠م)، الفقرة ٩٠، ص٣٨.

(٣) فريق الخبراء المعني باليمن ٢٠٢١م، مرجع سابق، الفقرة ٩٢، ص٣٨.

(٤) فريق الخبراء المعني باليمن ٢٠١٨م، مرجع سابق، الفقرة ١٢٧، ص٤٤.

(٥) فريق الخبراء المعني في اليمن ٢٠٢١م، مرجع سابق، الفقرة ٩٣، ص٣٨.

وفي مذكرة وجَّهها المُنتحِل لصفة رئيس الوزراء في حكومة الحوثيين، إلى قيادة البنك المركزي في صنعاء، أكدت جماعة الحوثي أنَّها تحصَّلت على أكثر من ٥٦ مليار ريال يمني خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠٢٠م فقط. وهذا يعني أنَّهُم يستطيعون تسليم مرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين في المناطق الخاضعة لسيطرتهم بكُلِّ بساطة، إلَّا أنَّهُم لا يفعلون ذلك بهدف تحقيق الأهداف التي ذكرناها آنفًا[١].

يؤكد موظفون يعملون في مصلحة الواجبات، وهي مؤسسة حكومية تخضع لإشراف وزارة المالية، بأنَّ مخازن فروع الواجبات في المحافظات الخاضعة لسيطرة الحوثيين ولأوَّل مَرَّة، مليئة بالحبوب، مثل الذرة بمختلف أنواعها والدخن والعدس والفول السوداني والبن وغيرها من الثمار. فقد أرسل الحوثيون عناصرهم المسلحة إلى القرى والوديان والمزارع في أيام الحصاد لإجبار المزارعين على تقديم جزء من محاصيلهم بذرائع مختلفة وهو ذات الأسلوب الذي استخدمه الإماميون قديمًا[٢].

فضلًا عن ذلك، تلقَّت مطابع صحيفة الثورة للصحافة الخاضعة لسيطرة الحوثيين في صنعاء طلبًا بداية أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠٢٠م، من مُؤسَّسات مالية إيراديه حكومية بطباعة ثلاثة ملايين دفتر تحصيل مالي، وهي كمية ضخمة جدًّا، ولم تتم طباعة مثل هذا الرقم من دفاتر التحصيل والتي تُستخدَم في حملات جمع الإتاوات والجبايات غير المشروعة.

---

(١) بلغت فاتورة الأجور والرواتب في اليمن، بحسب بيانات العام ٢٠١٤م، حوالى ٧٥ مليار ريال شهريًا (الدولار = ٢٥٠ ريال حينها) منها ٥٠ مليار ريال لموظفي الخدمة المدنية بينما تبلغ معاشات المتقاعدين ٤ , ٥ مليارات ريال شهريًا يستفيد منها ١٢٤ ألف متقاعد.

(٢) مع قرب موسم الحصاد، يرسل عمّال الإمام ما يسمى بـ «المخامنة» أو «الخراصين» إلى القرى لتقدير محاصيل الزراعة من الحبوب من أجل تحديد حجم الزكاة التي تذهب لصالح الإمام وأعوانه. فيتسابق «الخراصون» أو «المخامنة» وهم طائفة معينة من القضاة والفقهاء إلى أبواب الحكومة بالعمائم البيضاء والسِبَح الطويلة والأكمام الواسعة، كُلّ يدعي الأمانة وأنه أحق بهذا العمل من غيره لحرصه على حق بيت المال. لكنَّهُم في نهاية المطاف يسرقون حقوق الفلاحين كما ورد في المنشور السياسي العلني الأوَّل أحمد محمد نعمان في حركة الأحرار اليمنيين المعارضة للحكم الإمامي.

شهدت جماعة الحوثي خلال فترة الحرب طفرة مالية نظرًا للأموال الطائلة التي تتحصَّل عليها من أوعية مالية مختلفة من الداخل والخارج كما أشرنا لبعضها آنفًا، لكنَّها في مقابل ذلك لا تقوم بما عليها من التزامات، فلا تصرف المرتبات، ولا تُقدِّم الخدمات للمواطنين، ولا تقوم بأيَّة عملية تنموية تلتزم بها أيَّة سُلطة أمْر واقع، وتعتمد بشكل مطلق على ما تُقدِّمه المنظمات الدولية من مساعدات ومشاريع تأهيل وتنمية في بعض الأحيان.

في الجهة الأخرى، واجهت الحكومة اليمنية تحديات مالية كبيرة ومتعددة، خلال سنوات الحرب، جعلتها -أحيانا- تتأخر في تسليم المرتبات في المناطق الخاضعة لسيطرتها. مع ذلك، فقد حرصت على صرف رواتب الموظفين الحكوميين في بعض الجهات الحكومية الخاضعة لسيطرة الحوثيين منذ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٩م حتى نهاية العام.

٤٧٢,٣٣٥ هو إجمالي عدد الموظفين الحكوميين المدنيين في اليمن وفق موازنة ٢٠١٤م وقد شرعت الحكومة اليمنية بصرف مرتبات جزء من الموظفين القاطنين في مناطق سيطرة الحوثيين بدءًا من يناير/ كانون الثاني ٢٠١٩م كمرحلة أولى، إلى جانب الموظفين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، ووصل عدد مَن كان يصرف لهُم المرتبات حتى نهاية العام لعدد ٢٩٧,٧١٠ موظف بنسبة تصل إلى ٥١,٣٧ في المائة من إجمالي عدد الموظفين في مختلف المحافظات، بالإضافة لصرف مرتبات جميع المتقاعدين في عموم الجمهورية بمَن فيهم الموجودين في مناطق سيطرة الحوثيين ولعدد (١٢٣,٢٤٨) متقاعد، فيما رفض الحوثيون صرف مرتبات نحو ١٧٤,٦٤٣ موظفا (٣٦,٩٧ في المائة)[١]، رغم أنَّ إيرادات العام الواحد التي تتحصَّلها جماعة الحوثي قادرة على تسليم مرتبات الموظفين المدنيين في كُلِّ المحافظات، وليس في المناطق الخاضعة لسيطرتها فقط، ولعِدَّة أعوام بحسب تقارير اقتصادية.

اعتبر الحوثيون قيام الحكومة بصرف مرتبات بعض القطاعات المدنية في مناطق هيمنتهم مثل الجامعات والقضاء والصحة والمتقاعدين ومؤسسة التأمينات، بمثابة تهديد مباشر لسلطتهم في تلك المناطق. حيث يرون بأن دفع المرتبات يسلب جزءًا من هيبتهم وسطوتهم ويشجّع

(١) تقرير حكومي صادر عن وزارة الخدمة المدنية والتأمينات.

الموظفين على المطالبة بمستحقاتهم. فقام الحوثيون بمنع تداول العُملة النقدية الورقية الجديدة، ما دفع الحكومة في ٣٠ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٩م، إلى إيقاف تحويل المرتبات للموظفين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، نظرا لمنع الجماعة تداول الطبعة الجديدة من العُملة الوطنية المتوفرة لدى الحكومة التي حمَّلت بدورها «الميليشيات الحوثية كامل المسؤولية عن إعاقة عشرات آلاف الموظفين والمتقاعدين من استلام رواتبهم ومعاشاتهم التي انتظمت الحكومة في دفعها منذ أكثر من عام، رغم استمرار الميليشيات في نهب الإيرادات العامة وعدم توريدها للبنك المركزي في عدن»[١].

سرقة المرتبات:

في الأوَّل من يوليو/ تموز ٢٠١٩م، نشر الحوثيون في مواقعهم الإلكترونية ما وصفوها بالمبادرة الاقتصادية لمعالجة مشكلة الرواتب، تضمنت «إنشاء حساب خاص في فرع البنك المركزي اليمني في محافظة الحديدة، وتوريد إيرادات الموانئ الثلاثة (الحديدة، ورأس عيسى، والصليف) إلى هذا الحساب الخاص، حيث يستخدم لصرف المرتبات لكُلِّ اليمنيين»[٢].

تحولت المبادرة الاقتصادية الحوثية إلى مقترح أممي قبلت به الحكومة اليمنية حرصًا منها على صرف المرتبات للموظفين الحكوميين في مناطق سيطرة الحوثيين من إيرادات رسوم استيراد المشتقات النفطية التي وضعت في الحساب الجديد والمحايد الخاص في البنك المركزي (الحديدة) بعد ضمانات قدَّمتها الأمم المتحدة. لكن ما الذي حدث بعدها؟ وهل التزمت جماعة الحوثي بالاتفاق؟ وهل صرفت مرتبات الموظفين؟!

في ١٨ مايو/ آيار في نفس العام، أدانت الحكومة اليمنية، قيام مليشيا الحوثي بنهب مبالغ حساب المرتبات هذا بعد أن وصل إجمالي إيداعاته من إيرادات استيراد المشتقات النفطية إلى أكثر من ٣٥ مليار ريال يمني خصّصت للمرتبات. أي أنَّ المليشيات الحوثية، كعادتها، نكثت

---

(١) بيان صادر عن وزارة المالية، نشر في وكالة الأنباء اليمنية سبأ الحكومية بتاريخ ٣٠ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٩م.

(٢) «الحوثيون» يدعون إلى دفع رواتب الموظفين من إيرادات موانىء الحُديدة، وكالة الأناضول، نشر بتاريخ ٢ يوليو/ تموز ٢٠١٩م.

بالاتفاق المبني على مبادرة اقتصادية قدَّموها هُم، واعتمدتها الأمم المتحدة، وسرقت مرتبات الموظفين في المناطق التي تسيطر عليها، وسخَّرتها للعمليات الحربية وإثراء قياداتها.

استمر الحوثيون في نهب الأموال المُخصَّصة كمرتبات للموظفين وفق التفاهمات الاقتصادية واتفاقية ستوكهولم، رغم الاستنكار الحكومي المستمر. وفي يوليو/ تموز ٢٠٢٠م، اعترفت الأمم المتحدة بسرقة الحوثيين للأموال المُخصَّصة كمرتبات للموظفين وفق اتفاقية ستوكهولم والتفاهمات الاقتصادية، حيث قال المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيثس: «وكان مكتبي قد توسَّط العام الماضي بين الطرفين للاتفاق على مجموعة من الترتيبات المُؤقَّتة لدعمهما في الوفاء بالتزامهما في اتفاقية ستوكهولم لتوجيه الإيرادات المُحصَّلة من ميناء الحديدة إلى البنك المركزي اليمني من خلال فرعه في الحديدة وتخصيصها للمساهمة في سداد رواتب موظفي الخدمة المدنية في الحديدة وفي باقي مناطق اليمن. بموجب الترتيبات المُؤقَّتة، اتفق الطرفان على إنشاء حساب مُؤقَّت في فرع البنك المركزي اليمني في الحديدة تُوْدَع فيه الضرائب والجمارك والإيرادات من سفن الوقود والمشتقات النفطية التي تدخل عبر ميناء الحديدة، ومن ثمَّ صرفها بموجب آلية يتم الاتفاق عليها لسداد رواتب موظفي الخدمة المدنية. للأسف، توقفت تلك الترتيبات في الوقت الحالي بعد قيام أنصار الله بسحب الأموال التي تمَّ جمعها في الحساب الخاص بشكل أحادي الجانب في فترة سابقة من هذا العام»[(١)].

وبحسب فريق الخبراء الأممي المُقدَّم إلى مجلس الأمن، بأنَّ الحوثيين سحبوا «٥٠ بليون (مليار) ريال يمني من البنك المركزي اليمني في الحديدة، وهو ما يُشكِّل انتهاكًا لاتفاق ستوكهولم، الذي نصَّ على أنَّ الإيرادات المُتأتِّية من الموانئ يجب أن تُوْدَع في البنك المركزي اليمني، وأن تُستخدَم لاحقًا لدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية»[(٢)].

ومن خلال ما سبق، كان من الواضح أنَّ عملية حرمان الموظفين في المؤسسات الحكومية من مرتباتهم من قِبَل الحوثيين كانت عملية مُتعمَّدة، بهدف التجويع لتحقيق الأهداف المُشار

---

(١) مخاوف وآمال اليمنيين في صميم خطط الأمم المتحدة لمستقبل أفضل، موقع أخبار الأمم المتحدة، ١٥ يوليو/ تموز ٢٠٢٠م.

(٢) تقرير الخبراء المعني باليمن التابع للأمم المتحدة ٢٠٢١م، مرجع سابق، الفقرة ١٣، ص١١م.

إليها آنفًا، يقابل ذلك حَصْر المنافع والأموال والهبات لمن يعملون معها فقط.

الرغيف مقابل التخلي عن المعتقدات:

استمرت جماعة الحوثي لسنوات طويلة في نهب مرتبات الموظفين على مرأى ومسمع العالم، لكن الاستمرار في هذه الجريمة إلى ما لا نهاية مسألة غير منطقية لاسيما مع استمرار الضغوط الدولية المطالبة بصرف المرتبات للموظفين في مناطق سيطرتهم. لكن السبب الذي قد يجعل الحوثيين يصرفون ولو جزء من مرتبات الموظفين، هي الثورة الشعبية التي اندلعت في إيران عقب مقتل مهسا أميني، خوفا من انتقالها إلى مناطق سيطرة الحوثيين باعتبار الجماعة الحوثية أحد أذرع النظام الخميني في شبه الجزيرة العربية.

ولاستغلال المرتبات لفرض معتقد الحوثيين ونشره في اليمن، أعلنت الجماعة ما وصفته بـ «مدونة السلوك الوظيفي وأخلاقيات العمل في وحدات الخدمة» والتي تضمنت بنود تلزم اليمنيين الذين يعملون في المؤسسات الحكومية بالتخلي عن معتقداتهم الدينية واعتناق مذهبها الديني.

استبدلت المدونة الحوثية الأسس القانونية والدستورية بمحددات طائفية ظاهرها الالتزام بالدين والقواعد الإدارية، لكنها في الأصل فرمان عنصري يفرض معتقد ومذهب الحوثيين ومرجعياتهم الفكرية على بقية اليمنيين، وبشكل قسري وجماعي، من خلال التحكم بمصادر دخلهم واحتياجاتهم الأساسية.

شددت مضامين المدونة الحوثية على التزام الموظف بنظرية «الولاية» العنصرية التي يحصر الحوثيون من خلالها الحكم والجاه والمكانة في عرقيتهم دون بقية اليمنيين، فضلًا عن إلزام الموظفين بالحضور والمشاركة في كل دوراتهم الطائفية وفعالياتهم السياسية والدينية[١].

تعتبر المدونة الحوثية واحدة من أبرز الوسائل التي يستخدمها الحوثيون لتنفيذ «الإبادة الثقافية» في اليمن، وفرض معتقدهم الديني مقابل تجريف بقية المذاهب التي لا تعترف بنظرية

(١) مدونة السلوك – حرب استعباد حوثية جديدة في اليمن باسم الوظيفة، موقع نشوان نيوز، ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢.

«الولاية» السياسية والدينية كونها تحصر الحكم والجاه لعرقية بعينها.

بهذه المدونة يتم حصر الوظيفة العامة داخل الفئة التي تؤمن بمعتقدات الحوثيين الدينية، مقابل معاقبة كل من لا يؤمن بها من خلال حرمانه من الوظائف والأعمال، وهذا يعني التجويع والإفقار، وهو ما قد يدفع كثير من الناس لترك معتقداتهم جراء العوز والحاجة واعتناق معتقد الحوثيين الذي يحولهم إلى عبيد لدى السلالة.

في مقابلة بثتها قناة بلقيس الفضائية، قال الإعلامي الحوثي طالب الحسني، إن المدونة إلزامية، وإن الموظف اليمني الذي لا يلتزم بمبدأ الولاية سيتم فصله من عمله، لأن الولاية هي الإسلام، وهذا يعني بطبيعة الحال أن اليمني الذي لا يؤمن بولاية عبدالملك الحوثي وسلالته يعتبر كافرًا ويجب فصله من عمله وتجويعه(١). أما وزير الإعلام في حكومة الحوثيين ضيف الله الشامي، فقد وصف من يرفضون المدونة بأن لديهم مشكلة مع الله عز وجل وتوجيهاته، وليس مع أنصار الله الحوثيين(٢).

مقابل ذلك، وجد كثير ممن كانوا يؤيدون الحوثيين ويعملون معهم أنفسهم بأنهم غير قادرين على الاستمرار في الدفاع عن ممارسات الجماعة التي تهدف من خلالها إلى تجريف هوية اليمنيين، وفرض معتقدهم العنصري على بقية فئات المجتمع من خلال سياسة التجويع، والتحكم بمصادر دخل الموظفين. كان من هؤلاء محمد المقالح، وأحمد سيف حاشد، وغيرهم، إلا أن أبرزهم كان القيادي الحوثي نايف القانص، المقيم في سوريا، والذي هاجم المدونة بمقال مطول، ومما جاء فيه نقتبس التالي:

« لماذا وبأي حق يتم إخضاع عدد كبير من الموظفين الذين يختلفون سياسيًا وعقائديًا ومذهبيًا لهذه المدونة ذات الهوية الحزبية والعقائدية والمذهبية الخاصة بفئة معينة من الشعب اليمني؟!

---

(١) فضاء حر| مدونة السلوك الحوثية.. من احتكار الوظيفة العامة إلى تطييفها، قناة بلقيس الفضائية في موقع يوتيوب، ١١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢.

(٢) ضيف الله الشامي، تغريدة في صفحته بموقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢.

إن النصوص القرآنية التي امتلأت بها المدونة وتوظيفها في تكريس الولاء والطاعة لفصيل معين لا يتجاوز نسبة ٥٪ من سكان اليمن، وتأكيد المدونة على الإلتزام بمبادئ أساسية ذات صبغة مذهبية واضحة هو تجاوز غير مقبول للدستور والقوانين والأعراف اليمنية، بما فيها العرف القبلي الذي لا يسمح بسيطرة جماعة على حساب الجماعات الأخرى.

وهذا جزء بسيط لا يتجاوز ١٪ مما ورد في المدونة من نصوص تجير الوظيفة العامة لمصلحة فئة واحدة، وتلزم الموظف بالولاء والطاعة، وتفرض عليه أفكارًا ومبادئ مذهبية في الوقت الذي كان هذا الموظف ينتظر مدونة تركز على صرف رواتبه المنقطعة منذ سبع سنوات عجاف بذريعة نقل البنك إلى عدن وسيطرة ما يسمى الشرعية على منابع النفط، وهذه ذريعة واهية لأن من يتذرع بها هو المسؤول عن تسديد رواتب الموظفين العاملين في المناطق الخاضعة لسلطته والذين يسددون له ما عليهم من التزامات في حين يمتنع هو عن إعطائهم استحقاقاتهم المالية وغيرها. إن السلطة مسؤولية ولابد لها من أن توفر للشعب حقوقه تمامًا كما تحرص على أن يقوم بواجباته تجاهها. أما أن يكون على المواطن واجبات فقط وليس له حقوق فهذه بدعة لا يمكن القبول بها لأنها تحرم الناس من الحياة الكريمة عندما تقطع عنهم لقمة العيش أو تجعلها مطلبًا شبه مستحيل»[١].

نهب الاحتياطي وتدهور العُملة الوطنية:

تمكنت جماعة الحوثي من إحكام سيطرتها على كافة المؤسسات المالية بما فيها البنك المركزي اليمني عقب اجتياحها للعاصمة صنعاء في ٢١ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤م، لتبدأ في عملية استنزاف الاحتياطي النقدي للبنك المركزي الذي قُدِّر حينها بـ ٥,٦ مليار دولار وأكثر من ترليون من العُملة المحلية[٢]، رغم مطالبة المؤسسات النقدية الدولية بتحييد الاقتصاد وبقاء البنك المركزي في صنعاء، شريطة عدم التدخل في إدارته أو إجراء تغييرات من اختصاص رئيس الجمهورية، مع السماح بتدفق الإيرادات إليه على أن يتم تسليم رواتب الموظفين الحكوميين في

---

(١) مدونة لا دستورية يرفضها اليمنيون، نايف القانص، موقع رأي اليوم، ١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢.

(٢) التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني للعام ٢٠١٤م.

كافة المحافظات، لكن هذا الأمر قوبل برفض جماعة الحوثي واستمرت في نهب الاحتياطي النقدي من خلال سحب ١٠٠ مليون دولار شهريًّا، كما أوقفت رواتب كُلِّ الموظفين مِمَّن يخالفونهم الرأي في القطاعين المدني والعسكري للدولة(١).

كانت عملية نهب الاحتياطي النقدي أولى الضربات التي تعرضت لها العُملة الوطنية، والاقتصاد اليمني بشكل عام، وأوصلت اليمن إلى مستوى متدهور وانهيار معيشي حاد.

في الوقت ذاته، نشطت عملية المضاربة على العُملة الصعبة كنتيجة طبيعية لتزايد الاستيراد، لا سِيَّما استيراد الوقود، بعد شروع الحوثيين في إنشاء شركات وقود خاصة كان لها دور أساسي في عملية المضاربة وتزايد الإقبال على شراء العملات الأجنبية، وخلال هذه المرحلة بدأ هبوط العُملة الوطنية بشكل متسارع في ظل عدم توفر النقد الأجنبي في البلاد.

وبدلًا من اتخاذ إجراءات اقتصادية تُسهم في إيقاف تدهور العُملة، تعاملت جماعة الحوثي مع انهيار العملة عبر حملات أمنية، مثل ملاحقة أصحاب شركات الصرافة ومصادرة أموال كثير منها، وقد دفعت هذه الخطوات محلات الصرافة للإغلاق احتجاجًا على هذه الإجراءات، ووصفوا إجراءات الحوثيين بـ «التعسُّفية» والتي لا يمكن أن تضع حدًّا لتدهور العُملة الوطنية أمام العُملات الأجنبية، مطالبين البنك المركزي الخاضع لسيطرة الحوثيين باتخاذ إجراءات مالية سليمة. مؤكدين بأنَّ «التدهور المستمر للريال يرجع إلى إحجام البنك المركزي عن تغطية حاجة السوق من النقد الأجنبي، ورفضه تغطية اعتمادات التجار المستوردين من الدولار، مِمَّا أدَّى إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي من السوق المحلية، وبالتالي ارتفاع سعره»(٢).

كانت الجماعة قد فرضت الإقامة الجبرية على محافظ البنك المركزي محمد عوض بن همام، ومنعته من التنقل والسفر، لكنَّهُ استطاع مغادرة صنعاء، في ١٠ أغسطس/ آب ٢٠١٥م، واستقر في مسقط رأسه بمنطقة غيل باوزير، في محافظة حضرموت (شرق اليمن) بعدما وصل إلى طريق

(١) كيف ساهمت مليشيا الحوثي في تدهور قيمة الريال الوطني؟، وفيق صالح، موقع العاصمة أونلاين بتاريخ ١ ابريل/ نيسان ٢٠٢١م.

(٢) إغلاق جماعي لشركات الصرافة في صنعاء احتجاجًا على الحوثيين، صحيفة العربي الجديد، ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٥م.

مسدود مع جماعة الحوثي، وتدهورت العُملة الوطنية في عهدها، بسبب التجاوزات الاقتصادية التي قامت بها، لا سِيَّما تعويم أسعار المشتقات النفطية عَبْرَ ربطها بالبورصة العالمية. وخلال أقل من ثلاثة أشهر، استنجد الحوثيون بمحافظ البنك لمعالجة أزمة انهيار الريال اليمني أمام الدولار الأمريكي، وإنقاذ ما يُمكن إنقاذه، ليعود إلى صنعاء في ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٥م، بتوجيهات من الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي(١).

لكنَّ عودة محافظ البنك المركزي لم تُوقف عبث الحوثيين وتسخيرهم مُقدَّرات الدولة لصالحهم، ما دفع وزارة المالية في عدن للتحذير من نهب الحوثيين للاحتياطي النقدي والسياسات المالية التي تستهدف الاقتصاد الوطني لأكثر من مَرَّة، ولكن دون جدوى.

حول هذا الشأن قال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية عبد الملك المخلافي في ٢٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦م: إنَّ الحكومة «حرصت على تجنيب البنك المركزي والسياسة المالية الصراع، وإنَّ رئيس الجمهورية وجَّه محافظ البنك محمد عوض بن همام بالعودة إلى صنعاء لتفادي انهيار العُملة». وفي لقاء جمعه بالسفير البريطاني لدى اليمن «أدمنتون براون» أوضح المخلافي محاولات الحكومة النأي بالاقتصاد عن الحرب القائمة، أمام تعنُّت الحوثيين الذين نفَّذوا تغييرات واسعة في وزارة المالية، ومارسوا ضغوطًا على القطاع المصرفي، وما زالوا «يُعطِّلون اجتماع مجلس إدارة البنك المركزي الذي أردنا أن ينعقد لوقف التدهور، وإذا انهارت الثقة في العُملة الوطنية فمن الصعب استعادتها، (...) الوضع الاقتصادي لم يعد يحتمل، واللجنة الاقتصادية في الحكومة لديها مؤشرات سلبيه للغاية»(٢)، فقد أصبح البنك المركزي في صنعاء غير قادر على ضخ كتلة نقدية للسوق، لأنَّ الأموال النقدية الموجودة في حوزة الأفراد قد زادت ثمانية أضعاف. وبعدما كانت قيمتها تعادل ١٠٣ ملايين دولار في ٢٠١٤م، وصلت إلى ٨٨٤ مليون دولار في يونيو/ حزيران ٢٠١٦م، وقد أدَّى هذا إلى استنفاد الكتلة النقدية تمامًا في النظام

(١) محافظ البنك المركزي اليمني يعود إلى صنعاء لإنقاذ الريال، صحيفة العربي الجديد، ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأوَّل م٢٠١٥م.

(٢) وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، خبر نشر في ٢٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦م.

المصرفي[١].

وفي ١٨ مايو/ آيار ٢٠١٦م، ألقى رئيس الوزراء الدكتور أحمد عبيد بن دغر كلمة في مؤتمر صحفي، تحدَّث فيها عن كثير من القضايا المتعلقة بتلك المرحلة، ومن ضمنها عبث الحوثيين بالاقتصاد وطباعة أوراق نقدية دون غطاء، ونهبهم للاحتياطي، ومنعهم تسليم المرتبات للموظفين، ما تسبب في انهيار العُملة المحلية. وفي ما يلي الجزء المتعلق بالجانب الاقتصادي من تلك الكلمة:

«أيُّها الإخوة: تعيش البلاد حالة انهيار اقتصادي ونقدي مريع، لقد تصرَّف الحوثيون بثلاثة مليار دولار تقريبًا كانت تمثّل معظم الاحتياطي النقدي في البلاد، اَستخدم هذا الاحتياطي في المجهود الحربي للاستيلاء على الدولة والسُلطة، والانقلاب على الجمهورية والوحدة، وإدارة الحرب، لقد أخلَّ الحوثيون بنُظُم الإدارة المالية والنقدية، ورتَّبوا لطبع المزيد من الأوراق النقدية، فانهار سعر الريال أمام الدولار والعملات الأجنبية الأخرى، واستدعى انهيار العُملة زيادات كبيرة في الأسعار، وفوضى اقتصادية، وقلَّص مداخيل المواطنين، وألْحَقَ بالفقراء ومتوسطي الدخل أضرارًا معيشية كارثية، وبؤسًا ينمو ويكبر يومًا بعد آخر.

لقد التزمنا نحن في الحكومة، بهدنة اقتصادية كان قد اقترحها الأصدقاء منذ بداية الحرب، واحترمنا حيادية البنك المركزي رغم إدراكنا أنَّ المليشيات لا تعرف معنىً للهدنة، ولا تحترم أمْر الحياد. وقُمنا بتوريد كامل الإيرادات العامة الى البنك المركزي في صنعاء من الضرائب والجمارك والرسوم ومن جميع المنافذ والمرافق التي تقع تحت سيطرة الشرعية بما في ذلك إيرادات خارجية، شعورًا مِنَّا بالمسؤولية الوطنية تجاه شعبنا، والتزامًا بما تعهَّدنا به، مُحذِّرين وباستمرار من مخاطر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية المُدمَرَّة التي تبنَّاها الحوثيون خلال الشهور الماضية.

لقد أوقف الحوثيون صرف مرتبات الضباط والجنود والموظفين في المناطق المُحرّرة، بما فيهم أعضاء في مجلس النواب والشورى الذين رفضوا الانصياع والاستسلام لسُلطة الانقلاب، ومنعوا

(١) رسالة مؤرخة في ٢٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٧م، موجهة لمجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن، فقرة ٩٤ز، ص٤٥.

وصول الموازنات التشغيلية للمستشفيات والمرافق العامة، ورفضوا معالجة الجرحى، وتعويض أسر الشهداء، في المناطق المُحرّرة، والمُستعادَة من سُلطتهم، فكان ذلك إخلالًا بما تم الاتفاق عليه. لقد عانى أهلنا في كُلِّ أنحاء اليمن جراء هذه السياسات، وها نحن جميعًا نشهد انهيارًا تامًّا لاقتصاديات بلادنا، ونهبًا لماليتها العامة، يَتحمَّلون هُم دون غيرهم مسئوليته.

لقد بات واضحًا أنَّ تدميرًا مُمنهَجا مقصودًا قد مُورِسَ تجاه شعبنا ومُقدَّراته وثرواته الوطنية، وذلك لإرغامه على القبول بسُلطة الأمر الواقع أو تجويعه، وتدمير كيانه السياسي والاقتصادي والاجتماعي»[١].

بدأ المجتمع الدولي يدرك حجم الورطة الاقتصادية والإنسانية الناتجة عن جرائم الحوثيين الاقتصادية، وهذا ما جعل السفير البريطاني لدى اليمن يقول في لقائه بنائب رئيس الوزراء، بأنَّ «وقف التدهور والانهيار الاقتصادي قد يكون أولوية أكثر من وقف إطلاق النار في ظل المؤشرات الخطيرة للوضع»[٢].

وقد برع الحوثيون في نهب الاحتياطي النقدي وبطرق مختلفة، من ضمنها سحب الأموال باسم مشاريع تنموية لا وجود لها على الواقع بعدما كانوا قد أعلنوا في مارس/ آذار ٢٠١٥م قرار التعبئة العامة لتسخير كافة الموارد وإمكانيات الدولة ومُخصّصاتها المالية بما فيها موازنات وزارتي التعليم والصحة، ودعم الغذاء والإصحاح البيئي لصالح الجماعة وأنشطتها العسكرية.

وأمام هذا الواقع الاقتصادي المتهاوي الناتج عن استمرار الحوثيين في استنزاف موارد البنك المركزي، واستخدام الاحتياطي النقدي في تمويل الحرب، أصدر الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في ١٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٦م، قرارًا جمهوريًّا قضى بنقل المركز الرئيسي للبنك المركزي إلى عدن، وإعادة تشكيل مجلس الإدارة للحفاظ على ما تبقَّى من موارد للدولة، ولتجفيف منابع تمويل الحرب الحوثية على اليمنيين[٣]، لكنَّ الحوثيين تمسَّكوا بما لديهم كبنكٍ

(١) وكالة الأنباء اليمنية سبأ، نُشر بتاريخ ١٨ مايو/ آيار ٢٠١٦م.

(٢) قرار جمهوري بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي اليمني ونقل مقرة الرئيسي، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، ١٨ مايو/ آيار ٢٠١٦م.

(٣) قرار جمهوري رقم (١١٩) للعام ٢٠١٦م بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي اليمني ونقل =

مُوازٍ، ورفضوا توريد عائدات الدولة إليه، ما تسبَّب بحدوث انشطار اقتصادي وأزمات مالية متلاحقة، منها أزمة الرواتب، وتهاوي قيمة العُملة اليمنية.

في حقيقة الأمر، يمكن وصف هذه الخطوة بإنشاء بنك مركزي جديد من الصفر في عدن. فقد ظل البنك المركزي كما هو في صنعاء، كما بقي مخزون اليمن من النقد المحلي والأجنبي في يد الحوثيين واستخدمت مدخرات اليمنيين التي جمعتها الحكومات المتعاقبة خلال العقود الماضية في دعم المجهود الحربي واثراء قيادات الحوثي.

أعضاء مجلس الإدارة وكل كوادر وموظفي البنك المركزي ظلوا في صنعاء، كذلك كل موارد المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون تذهب إلى البنك المركزي الخاضع للحوثيين في صنعاء. وقد خلق البنك المركزي في عدن آلية تواصل خاصة مع البنوك الخارجية، وبقيت آلية تواصل البنك المركزي في صنعاء قائمة، وهو الذي سهّل لبعض المنظمات الدولية من تحويل مخصصاتها عبر صنعاء وليس عدن. عدد كبير من المشاريع نفذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنوك الاتحاد الأوروبي عبر التحويل إلى البنك المركزي في صنعاء.

هناك أمر تميز به البنك المركزي في عدن عن البنك المركزي في صنعاء، وهو السيطرة على طباعة النقود المحلية فقط، ساعد على ذلك اعتراف المجتمع الدولي بالحكومة الشرعية، وبما اتخذته من إجراءات مالية، وهو الأمر الذي فشل الحوثيون في إنجازه رغم محاولاتهم الكثيرة، لكنهم في أكثر من مرة نجحوا في تزوير العملة.

بحسب شهادة تلقيتها من الدكتور أحمد عبيد بن دغر -رئيس الحكومة في تلك الفترة- فإن الحكومة طالبت الحوثيين بتسليم الإيرادات التي يتحصلون عليها وهي بدورها ستصرف مرتبات الموظفين في أنحاء الجمهورية وكذلك الإيفاء بكافة التزامات الدولة الخدمية والتنموية، لكن الحوثيون رفضوا ذلك. وحول هذا قال: «نحن قلنا للحوثيين سلموا الموارد ونحن علينا

= مقرة الرئيس إلى عدن، وإعادة تشكيل مجلس إدارته على النحو التالي: منصر صالح محمد القعيطي محافظًا للبنك، وعباس أحمد عبد الله الباشا نائب محافظ البنك المركزي، الدكتور منصور علي البطاني نائب وزير المالية مُمثّلا عن وزارة المالية، أحمد حسين أبوبكر عضوًا، والدكتور جلال إبراهيم فقيرة عضوًا، وشرف محمد سعيد الفودعي عضوًا، وشكيب سعيد عبد الله حبيشي عضوًا.

كامل التزامات الدولة للمجتمع من مرتبات الموظفين والخدمات والتنمية وغيرها لكنهم لم يقبلوا، ولم يستطع المندوبون الدوليون الثلاثة السابقون الضغط علينا في هذا الأمر لأنهم يعرفون أننا على حق، رغم انحياز بعضهم لمطالب الحوثيين، كما أن الحلفاء وسفراء الدول الخمس كانوا معنا، كلهم كانوا يدركون أن الحوثي يستخدم الموارد العامة للمجهود الحربي. مع ذلك، كنا نصرف مرتبات الأكاديميين في مناطق سيطرة جماعة الحوثي وكذلك الأطباء والممرضين، ومرتبات القضاة واللجنة العليا للانتخابات وبعض المؤسسات الحكومية الأخرى حتى أعاق الحوثيون عملية الصرف.

إن من الأسباب المباشرة والهامة لبناء بنك مركزي في عدن أن الحوثيين منذ بداية العام ٢٠١٦ وعبر البنك المركزي في صنعاء -الذي كان يسيطر على كل موارد البلاد- قد أوقفوا تدريجيًا صرف المرتبات للعاملين في القطاع المدني في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، وأوقفوها نهائيًا عن القطاع العسكري، ثم امتنعوا عن صرف موازنة مؤسسات الخدمات كالصحة والتربية والكهرباء والماء والنظافة، وكان علينا أن نواجه الموقف».

وجدت الحكومة اليمنية نفسها أمام التزامات مختلفة تجاه اليمنيين وموظفي الجهاز الإداري للدولة بعدما قرَّرت إنشاء بنك مركزي في عدن. لكن ما هو مُتاح كان عبارة عن كميات قليلة من العُملة المحلية في البنك، بعدما نهب الحوثيون حوالي ترليون ونصف ريال يمني. وما زاد الوضع تعقيدًا، هو استمرار جماعة الحوثي في تخزين كميات كبيرة من العُملة المحلية (الريال)، ما أحدث أزمة سيولة دفعت الحكومة اليمنية إلى اللجوء لـ «الحل الأخير» بحسب تعبير الخبير الاقتصادي ورئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي مصطفى نصر، والذي أكَّد بأنَّ الحكومة وجدت نفسها أمام خيارين، «إمَّا أن تطبع عُملة جديدة ليست مختلفة عن السابقة بكميات كبيرة، أو تطبع عُملة جديدة مختلفة، أيْ تغيير العُملة»[1].

اتفقت الحكومة اليمنية مع شركة روسية على طباعة أكثر من ترليون و٧٠٠ مليار ريال

(١) تصريح لمصطفى نصر، الموقع بوست، ٢٧ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٦م.

يمني، لاستبدال الأوراق التالفة[١]، ومواجهة النفقات والمصروفات، ودَفْع الرواتب لموظفي القطاع المدني والعسكري. واستمر التعامل بالعُملة الجديدة لحوالي عامين في مختلف أنحاء اليمن، إلى أن نفَّذَت جماعة الحوثي خطوة صادمة كانت لها تداعيات كارثية على الاقتصاد اليمني والوضع الإنساني بشكل عام. إذ بدأت من ٢٨ فبراير/ شباط ٢٠١٨م، بمنع التعامل بالأوراق النقدية الجديدة من فئتي ١٠٠٠ و٥٠٠ ريال، والتي طبعها البنك المركزي اليمني[٢]، ونفَّذت حملات أمينة لمصادرتها من المتاجر والمصارف ومنازل التجار والمواطنين، واتهمت كُلَّ مَن يجمعها أو يتعامل بها بالخيانة والعمالة للخارج.

وكثيرًا ما يُحمِّل الحوثيون الحكومة اليمنية مسؤولية انهيار العُملة، جاعلين عملية طباعة عُملة جديدة بشكل رسمي باعتبارها الحكومة المُعترَف بها، سببًا أساسيًّا في تراجع قيمة العُملة الوطنية أمام النقد الدولي، إلَّا أنَّ هذه المُبرِّرات تبدو غريبة عندما نعرف بأنَّ الحوثيين وبالتعاون مع الحرس الثوري الإيراني طبعوا أوراقًا نقدية يمنية مُزوَّرة بكميات هائلة، وأدخلوها إلى اليمن بحسب وكالة الخزانة الأمريكية.

ففي ٢٠ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٧م، أعلنت وزارة الخزانة الأميركية، عن عقوبات بحق شبكة من الأفراد والكيانات الإيرانية مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني، لتورُّطها في شراء معدات ومواد تُستخدَم في طباعة النقود، وقيامها بطباعة أوراق نقدية يمنية مُزيَّفة، يُحتمَل أن تبلغ قيمتها مئات الملايين من الدولارات.

الشبكة الإيرانية، على رأسها شركة «بردازيش تصوير رايان»، التي يديرها رضا حيدري، استخدمت «إجراءات خادعة» بحسب وصف الخزانة الأميركية للتغلب على قيود الصادرات الأوروبية لشراء معدات ومواد متقدمة لطباعة النقود المُزيَّفة لفيلق الحرس، واعتبرت أنَّ طباعة نقود مُزيَّفة يأتي في إطار خطة الحرس الثوري الإيراني لزعزعة الاستقرار في اليمن ودول

(١) أكد البنك المركزي اليمني في عدن أن النقود التالفة تمثّل ما نسبته ٩٠ بالمائة من حجم النقد المتداول، وأنه يجري الترتيب لاستبدال التالف بنقود جديدة بواسطة شركة جوزناك الروسية.

(٢) الحوثيون يمنعون التعامل بنقود جديدة لحكومة عدن، العربي الجديد، ٢٨ فبراير/ شباط ٢٠١٨م.

الخليج[١].

في ذات السياق، نشر موقع وإذاعة «Radio Farda» الإخباري والناطق باللغة الفارسية والإنجليزية، تسجيلات لقيادات رفيعة في الحرس الثوري الإيراني أشار بعضها لقيام عناصر من الحرس الثوري بالعمل على توفير أموال يمنية مُزوَّرة للحوثيين. وبحسب التسجيلات فإنَّ القيادي في الحرس محمود سيف «محسن سجادي نيا» والذي يعمل في إيران أدار شركة «الماس مبين التجارية» التي قامت بدورها وبالتنسيق مع الحرس الثوري بتوفير وسائل ومعدات تزوير العُملة النقدية ولعبت دورًا كبيرًا في صفقات الأسلحة وتزوير العُملة النقدية المُزوَّرة لتأمين الاحتياجات المالية للمُتمرِّدين الحوثيين في اليمن[٢].

سبق وأعلن محافظ البنك المركزي منصر القعيطي، بأنَّ السُلطات الأمنية ألقت القبض على شاحنة تحمل كمية من الأوراق النقدية المُزيَّفة، فضلًا عن قيام هذه الجماعة بإصدار قسائم (كوبونات) «تحمل قيمًا مالية مختلفة لا تكتسب أيَّة صفة قانونية لإصدارها وتداولها بغرض التحايل على المستحقات المالية للمواطنين وتبديد ثرواتهم»[٣].

وبالعودة للإجراءات الحوثية التي استهدفت العُملة الوطنية بشكل مباشر، فقد أغلق الحوثيون محلّات وشركات صرافة بالعشرات في صنعاء مطلع شهر أبريل/ نيسان ٢٠١٨م، وذلك على خلفية تعاملها بالأوراق النقدية الجديدة، وقامت بمصادرة ملايين الريالات[٤]. ومع ذلك استمر المواطنون بالتعامل بهذه العُملة حتى أصدر البنك المركزي الخاضع لسيطرة الحوثيين في صنعاء قرارًا بالمنع التام لتداول واستخدام الأوراق النقدية الجديدة في نهاية ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٩م.

(١) موقع وزارة الخزانة الأمريكية بتاريخ: ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٧م.

(2) Radio Farda Exposé On IRGC Corruption, Infighting Raises Ire Of Iranian Authorities ،Radio Farda ،February 18, 2022.

(٣) السطات اليمنية تضبط كميات من النقود المُزيَّفة بفئة جديدة.. وتتهم الحوثيين بالتزوير، العربي الجديد، ٢٩ مايو/ أيار ٢٠١٧م.

(٤) الحوثيون يعاقبون صرّافي صنعاء لتعاملهم بالنقود الجديدة، العربي الجديد، ٤ ابريل/ نيسان ٢٠١٨م.

وضعت الجماعة كثيرًا من المُبرِّرات لشرعنة هذا القرار على رأسها الحفاظ على سعر الصرف، غير أنَّ كثيرًا من الاقتصاديين اعتبروها خطوة سياسية أكثر من كونها اقتصادية، وهذه الخطوة تهدف إلى قطع أي ارتباط مجتمعي بالحكومة المُعترَف بها دوليا، والإبقاء على حالة الجوع والفاقة المجتمعية بما يساعد في تطويع الناس.

ولإقناع الناس بتسليم ما بحوزتهم من أموال بالعُملة الوطنية الجديدة، ادَّعى البنك المركزي الخاضع لسيطرة الحوثيين بأَنَّهُ سيُعوِّض المواطنين الذين يُسلِّمون ما لديهم من نقد جديد، بعُملة إلكترونية.

كان لمنع تداول العُملة الوطنية الجديدة في مناطق سيطرة الحوثيين تداعيات سلبية على قيمتها أمام الدولار، حيث تفاوتت أسعار الصرف، وألحقت أضرارًا كبيرة على التداول النقدي والتعاملات المالية، وتسببت بحرمان كثير من التجار والمواطنين العاديين من مدخراتهم النقدية الجديدة بعد حوالي سنتين من التداول.

بطبيعة الحال، كانت هذه الخطوة الحوثية وسيلة جديدة لنهب أموال المواطنين، لا سِيَّما شرائح الموظفين والعمال. فعقب مصادرة هذه الأموال من المواطنين والصرَّافين والتجار بكافة مستوياتهم، يقوم الحوثيون بتصريفها في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية بطُرُق مختلفة.

هذه الإجراءات دفعت الأمم المتحدة للتحذير من مخاطر انهيار العُملة الوطنية في الخامس من أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٨م. وقالت مُنسِّقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن «ليز غراندي» بأنَّ «ملايين اليمنيين من الفقراء والمعدمين باتوا مُهدَّدين بالجوع نتيجة الارتفاع القياسي لأسعار السلع، على خلفية التضخم الناتج عن الانهيار المتسارع في قيمة العُملة المحلية (...) عندما ترتفع أسعار القمح أو زيت الطهي أو الحليب في الأسواق المحلية، حتى ولو بزيادة بسيطة، فسيصبح التأثير كارثيًّا وفوريًّا. كما أنَّ الأسَر التي كانت بالكاد تستطيع شراء ما تحتاج إليه، أصبحت فجأة غير قادرة على ذلك»[١].

---

(١) بيان صادر عن منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن، ليز غراندي في ٥ من أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٨م.

مقابل العبث الاقتصادي الحوثي، طالبت الحكومة اليمنية المجتمع الدولي بإيقاف ما وصفته بـ «سياسة الإفقار والتجويع». حيث دعا وزير الإعلام معمر الإرياني الأمم المتحدة مُمثّلة بمبعوثها الخاص إلى اليمن «مارتن غريفيثس» إلى القيام بمسئوليتها، وممارسة الضغط على جماعة الحوثي «التي تنتهج سياسات إفقار وتجويع أوصلت الأوضاع المعيشية إلى مُعدَّلات مأساوية». مُحذِّرًا «من تبعات مَنْع تداول أو حيازة العُملة الوطنية في مناطق سيطرة جماعة الحوثي وتجريم مَن يتعامل بها، ومساعيها الخطيرة لنَهْب رأس المال الوطني، وسَحْب مُدَّخرات المواطنين عَبْر دعوتها لاستبدال العُملة الوطنية مقابل ما تُسمِّيها النقد الإلكتروني».

وأكدت الحكومة اليمنية بأنَّ هذه الإجراءات تندرج «ضِمْنَ السياسات التدميرية التي انتهجتها المليشيا منذ انقلابها لضَرْب الاقتصاد الوطني والفساد والمُضاربة بالعُملة وتقويض جهود الحكومة وسياساتها النقدية التي نجحت في وَقْف انهيار العُملة والحفاظ على قوتها الشرائية وتحسين سعر الصرف، واستقرار أسعار السلع الغذائية»[1].

الباحث الاقتصادي عبد الواحد العوبلي، لخص التأثيرات الاقتصادية لهذه الإجراءات بقوله إنَّ سَحْب العُملة الجديدة أدَّى إلى المضاربة على سعر العُملة الجديدة مقابل القديمة، لا سِيَّما بعدما قام الحوثيون «عَبْر مشرفيهم والنافذين في الجماعة باستبدال العُملة القديمة بالجديدة فئة ألف ريال مقابل ٩٠٠ أو ٨٠٠ فقط، كما يقومون بسحب المبالغ المالية من المواطنين ويقومون بمصارفتها بعُملة صعبة»، ما أدَّى إلى تزايد الطلب على العملات الأجنبية وارتفاع سعرها أمام العُملة المحلية وساهم في زيادة التضخم، ومن ثم زيادة أخرى في أسعار السلع والخدمات، «وبالتالي تخفيض القيمة الحقيقية للمُدَّخرات والدخل والاستهلاك، وتفاقُم مؤشرات الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، خصوصًا أنَّ اليمن يعتمد على الاستيراد في تغطية جلَّ احتياجاته الغذائية وغيرها»[2].

لاقت هذه الإجراءات استنكارًا مجتمعيًّا واسعًا، حيث اعتبرت شكلًا من أشكال السرقة

---

(١) وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ١٩ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٩م.

(٢) موقع اندبندنت عربية الإخباري، ٢٥ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٩م.

لأموال اليمنيين. وصف رئيس تحرير صحيفة عدن الغد، وهي واحدة من أبرز الصحف اليمنية المستقلة، فتحي بن لزرق، عملية مصادرة العُملة الجديدة في مناطق سيطرة الحوثيين ومَنْح أصحابها عُملة إلكترونية بـ «المغالطات الغبية لعصابة لا دين ولا سلوك لها إلَّا نَهْب الناس»(١). وفي ٣١ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٩م، بدأ التجار اليمنيون في المحافظات الخاضعة لسيطرة الحوثيين إضرابًا مفتوحًا، رفضًا لقرار مَنْع تداول ومصادرة العُملة النقدية الجديدة الصادرة عن البنك المركزي في عدن.

وفي بيان صحفي، طالبت نقابة «التجار اليمنيين»، البنك المركزي الخاضع لهيمنة الحوثيين «بإعادة النظر في القرارات الخاصة بالعُملة المحلية الجديدة، لأنَّها منتشرة في السوق بمبالغ خيالية (...) وأنَّ تغيير العُملة الجديدة بالريال الإلكتروني ليس حَلًّا»(٢).

قوبل هذا الحراك النقابي بقَمْع انتهى بخضوع كافة المؤسسات المالية والتجارية في مناطق سيطرة الحوثيين لهذه القرارات، وهو الأمر الذي أظهر مشكلات مالية مختلفة كنتيجة طبيعية لإيقاف التعامل بالعُملة النقدية الجديدة، لتضاف إلى قائمة الأعباء الكثيرة التي أثقلت كاهل اليمنيين، وتسبَّبت في حرمانهم من كثير من احتياجاتهم اليومية.

فقد دفع هذا الإجراء محلات الصرافة إلى فَرْض نسبة وصلت في بعض المراحل إلى ٤٠ بالمائة على التحويلات المالية من المحافظات والمناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة اليمنية إلى المحافظات والمدن التي تسيطر عليها جماعة الحوثي، بمُبرِّر فارق الصرف بين العُملتين الجديدة والقديمة، وهو ما انعكس بشكل سلبي على المواطنين. على سبيل المثال، مَن كان يعمل في حضرموت ويُحوِّل لأفراد أسرته في صنعاء مبلغ ١٠٠ ألف ريال يمني عَبْرَ شركة صرافة، يُخصم من المبلغ المُحوَّل حوالي ٣٠ أو ٤٠ ألف ريال، فتصل إلى المستلم ٦٠ إلى ٧٠ ألف ريال فقط.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد استمرت الجماعة في تنفيذ إجراءاتها التي أسهمت في القضاء على قيمة العُملة الوطنية عبر قرارات تستهدف البنوك وشركات الصرافة. ولأنَّ المراكز

---

(١) نفسه.

(٢) بيان لنقابة التجار اليمنيين، نشر في العربية نت، ٣١ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٩م.

الرئيسة لغالبية المؤسسات المالية موجودة في صنعاء كونها عاصمة الدولة، فقد استطاعت الجماعة الوصول إلى البيانات والمعلومات التفصيلية للمصارف والبنوك، وفَرْض قبضة أمنية على هذه المؤسسات، ومنعتها من التعامل مع البنك المركزي في عدن والمُعترَّف به من المؤسسات المالية الدولية، حتى وصلت هذه التدخلات إلى درجة منعها من استخدم أموالها المُوْدَعَة كاحتياطي قانوني في البنك المركزي بصنعاء، واقتحام المصارف والبنوك في صنعاء واختطاف مَن يديرونها، وقد أكدت وسائل إعلام بأنَّ الحوثيين اقتحموا حوالي عشرة بنوك ومصارف في صنعاء خلال العام ٢٠٢٠م فقط[١].

يُحدِّد الحوثيون رِبْح كُلِّ بنك دون اعتماد الحسابات الختامية الرسمية الخاصة به، وبناءً على ما يتم تحديده، تفرض على البنوك دَفْع نِسَبٍ من الأرباح، ومَن يرفض الدفع يتم الزج به في السجن وتعذيبه، أو منعه من ممارسة أنشطته ومصادرة هذه المؤسسات. إضافة لذلك، منعوا البنوك من فَتْح اعتمادات مستندية لدى البنك المركزي المُعترَف به في عدن لاستيراد مواد غذائية أساسية بموجب نظام الاستعاضة المعمول به في مقر البنك، وبسبب ذلك سجنوا عددًا من العاملين في بعض البنوك، كان أبرزهم نائب مدير بنك اليمن والبحرين الشامل عباس ناصر[٢].

أوْكَلَ الحوثيون مُهِمَّة اقتحام المصارف إلى تاجر السلاح المُقرَّب من زعيم جماعة الحوثي صالح مسفر الشاعر، بالإضافة إلى مطلق عامر المراني، واللذَين عملا على تشكيل شبكة تتألَّف من أفراد أسرة صالح الشاعر، ومن عناصرهم السلالية الموجودة في المحكمة الجزائية المتخصّصة، والبنك المركزي اليمني في صنعاء، ودوائر التسجيل في وزارة التجارة والصناعة، وبعض المصارف الخاصة الخاضعة لهم، لتقوم بالابتزاز والتخويف والاعتقال غير القانوني لمديري الشركات ومديري المصارف، مع تهديدهم بتوجيه تهمة التعاون والتجسس لصالح العدو (الحكومة). أمَّا مطلق المراني، فكانت مهمته «تدبير عمليات اعتقال المالكين والمديرين والموظفين في المصارف» وتعذيبهم. ومن ضمن الضحايا المعتدى عليهم العاملين في بنك

(١) وفيق صالح، مرجع سابق.

(٢) الحوثيون يفرضون على البنوك دفع ٣٠٪ من أرباحها، موقع العربية نت، نشر بتاريخ ٢٨ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٩م.

التضامن الإسلامي الدولي، وبنك اليمن والكويت، وبنك اليمن الدولي، ووكالات صرافة أخرى(١).

في ٢٢ يونيو/ حزيران ٢٠٢١م، أعلن الحوثيون منع التعامل مع عُملة نقدية جديدة من فئة ١٠٠٠ ريال طبعتها الحكومة اليمنية، واعتبرتها «مزوّرة وغير قانونية»(٢). ولم تمر أيام قليلة إلّا وتراجعوا عن قرار منع التعامل مع هذه العُملة، وسمحوا بنقل مبلغ ١٠٠ ألف ريال لكُلِّ شخص قادم للمناطق الخاضعة لسيطرتها، شريطة تطابق الرقم التسلسلي في الفئة الجديدة مع الفئة المتداولة القديمة(٣).

خلال العام ٢٠٢٠م، برزت بشكل واضح وجلي إحدى النتائج الكارثية لعملية «الفصل القسري» بين مناطق سيطرة الحكومة اليمنية ومناطق سيطرة الحوثيين كما وصفها تقرير صادر عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي. فقد تراجع حجم التجارة بين المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، ومناطق الحكومة المعترف بها دوليًّا، بنسبة ٤٠٪.

واعتبر مركز الدراسات قرار الحوثيين بعدم التعامل مع الفئات النقدية الجديدة من العُملة المحلية، بمثابة «نقطة تحوُّل خطيرة ضاعفت من التحديات التي يواجهها الاقتصاد اليمني، وفاقمت من الأزمة الإنسانية والمعيشية التي تُعَد الأسوأ عالميًّا»(٤). وقد عَلَّق الخبير الاقتصادي مصطفى نصر، على هذا الإجراء الحوثي الكارثي بالقول: «أخطر خطوة لتقسيم اليمن من الناحية الاقتصادية خلال المرحلة الراهنة تمثّلت في قرار جماعة الحوثي عدم التعامل بالفئات النقدية الحديثة من العُملة وما ترتّب عليه من تعامل بعملتين مختلفتي القيمة؛ مهما كانت

(١) رسالة مؤرخة ٢٧ يناير/ كانون الثاني٢٠٢٠م موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن وفقا للفقرة ٦ من القرار ٢٤٥٦ (٢٠١٩م).

(٢) بيان صادر عن البنك المركزي في صنعاء والخاضع لسيطرة الحوثيين، بتاريخ ٢٢ حزيران ٢٠٢١م.

(٣) الفئة النقدية الجديدة تربك الحوثيين في اليمن: ٣ قرارات في أسبوع، العربي الجديد، ٢٨ يونيو/ حزيران ٢٠٢١م.

(٤) تقرير يكشف عن تراجع حجم التجارة في اليمن، موقع العربي٢١، ٢٨ فبراير/ شباط ٢٠٢١م.

المُبرِّرات فإنَّ تداعيات هذه الخطوة كارثية، وتبعاتها أكبر مِمَّا نتصور حاليًا»[١].

ما سبق، غيض من فيض الإجراءات التي نفّذها الحوثيون وكانت سببًا في تدنِّي قيمة العُملة الوطنية لمستويات قياسية أمام العملات الأجنبية الأخرى، عِلاوة على ذلك أسهمت في إيجاد انقسام نقدي ومصرفي حاد في البلاد أدَّى إلى تدهور الوضع المعيشي لليمنيين.

الثبات الزائف:

في إحدى اللقاءات التلفزيونية، قال الناطق الرسمي لجماعة الحوثيين عبد السلام فليتة (محمد عبد السلام) إنَّ سياستهم المالية كانت سببًا في الحفاظ على قيمتها أمام العملات الأجنبية في مناطق سيطرتهم، في واحدة من أبرز أكاذيب الجماعة التي راجت بين عامة الناس خلال سنوات الحرب، لكنَّها لم تنطل على أي مُتخصِّص في الاقتصاد[٢].

في شهر مايو/ أيار ٢٠٢٠م ارتفع سعر الصرف في مناطق سيطرة الحوثيين من ٦٠٠ إلى ٧٠٠ ريال يمني مقابل الدولار الواحد جراء الضغط على العُملة القديمة وعدم تداول العُملة الجديدة، ثم عاد إلى مستواه السابق لأسباب اقتصادية طبيعية منها:

- يجمع الحوثيون إيرادات هائلة، حتى أنَّهُم يتحصلون على أموال خاصة بالدولة كانت كديون عند مؤسسات مالية منذ التسعينيات، لكنَّهُم في المقابل لا يُقدّمون أيَّة خدمات أو مرتبات للمواطنين.. إيرادات هائلة بلا التزامات. في مقابل ذلك، كانت إيرادات الحكومة الشرعية قليلة كما أشارت الأمم المتحدة، لكنَّها تحرص على تسليم ما يمكن من المرتبات رغم المشكلات والتحديات الاقتصادية التي تواجهها، ولهذا فإنَّ صرف ما حصلت عليه من إيرادات على شكل مرتبات وخدمات ومشتقات نفطية تُقدَّم في مختلف المحافظات الخاضعة لسيطرتها يُضعف سعر العُملة. في النهاية هي دولة ومسؤولة عن المجتمع. بينما جماعة الحوثي لا تهتم إلا بأنصارها من السلالة والعناصر التابعة لها، فيما تترك بقية اليمنيين للفاقة والفقر أو ما تُقدِّمه المنظمات الدولية

(١) مصطفى نصر، منشور له على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، بتاريخ ٢٣ مايو/ أيار ٢٠٢١م.

(٢) حوار بث في ١٧ مارس/ آذار ٢٠٢١م مع قناة الجزيرة برنامج بلا حدود مع الإعلامي جلال شهدا.

لهُم بين وقت وآخر.

- تُعتبَر تحويلات المغتربين ومساعدات المنظمات من أهم التدفقات النقدية من العُملة الأجنبية، وغالبًا ما تصل هذه التحويلات إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين بسبب الكثافة السكانية، ولأنَّ المراكز الرئيسية للبنوك والمنظمات موجودة في صنعاء وهذا ما يسهم في الاستقرار النقدي.

- العامل الأهم والذي أدَّى إلى ضعف العُملة الوطنية في مناطق سيطرة الحكومة والثبات الوهمي في مناطق سيطرة الحوثيين، مرَدُّه فتح الاعتمادات المستندية وشراء العُملة الأجنبية وحركة التجار مع العالم الخارجي عَبْرَ القنوات المصرفية المعتمدة في البنك المركزي اليمني المُعترَف به خارجيًّا في عدن. في المقابل، لا توجد تعاملات خارجية تتم عَبْر البنك المركزي في صنعاء الخاضع لسيطرة الحوثيين. وبالتالي، يزداد الطلب على العُملة الصعبة في عدن، ويضعف الريال اليمني أمامها.

وعندما أصف الاستقرار النسبي للعُملة في مناطق سيطرة الحوثيين بـ «الكاذب»، فلأنَّ أسعار السلع والخدمات ترتفع في مناطق سيطرتهم كنتيجة طبيعية لانهيار العُملة في البنك المركزي في عدن والمُعترَف به دوليًّا جراء إجراءات الحوثيين النقدية. وهذا يعني بأنَّ المواطنين لا يستفيدون من بقاء سعر العُملة ثابتًا في مخازن الحوثيين، وهو ثبات شكلي بلا أهمية.

رواتب المتقاعدين:

الراتب التقاعدي هو راتب شهري يُقدَّم لكُلِّ شخص استحق عن خدماته وعمله في مؤسسة ما (حكومية أو خاصة) راتبًا تقاعديًّا أو مبلغًا مقطوعًا. وهذا الراتب أو المبلغ المقطوع أتى كمعالجة تُسهم في مواجهة الفقر وتوفير احتياجات العامل أو الموظف التي انتهت خدماته في المؤسسة بحُكم سِنّه، أو بناءً على سنوات العمل. ويتم جمع أموال المتقاعدين، عَبْر أقساط أو خصومات من راتب الموظف شهريًّا طوال فترة عمله، لتكون بمثابة الدَّين على الحكومة، وتعيدها له على شكل راتب شهري، خلال فترة التقاعد، أو مبلغًا مقطوعًا في نهاية الخدمة.

في اليمن، كانت الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات تُقدِّم مرتبات ١٢٣,٢٤٨ متقاعد تبلغ

التكلفة الشهرية لمعاشاتهم (٦,٦٦٤,٩٦٧,٠٠٠) تقريبًا[١]، حتى دخل الحوثيون صنعاء في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤م، وبدأت مرحلة العبث واستغلال أموال الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لصالح أمراء الحرب.

كان من الواضح أنَّ الجماعة بدأت باستنزاف أموال المتقاعدين، الأمر الذي جعل نائب رئيس الوزراء وزير الخدمة المدنية والتأمينات عبد العزيز جباري في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦م، يُحذِّر من المساس بأموال الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، قائلًا بأنَّ «أموال التأمينات ليست أموالًا عامة، وإنَّما هي خاصة بالمستفيدين من خدمات التأمين الاجتماعي في مؤسسات القطاع العام والخاص والمختلط»، وأنَّ المستفيدين من هذه الأموال «هُم كبار السِّن والأيتام والأرامل ومَن فقدوا مَن يعولونهم من العاملين في تلك القطاعات».

وأضاف جباري بأنَّهُ «بعث مذكرات إلى كُلٍّ من وزير المالية، ومحافظ البنك المركزي اليمني ورئيس الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات، ورئيس المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، حذَّر فيها من أنَّ أي تصرُّف في بأموال التأمينات يعني حرمان هذه الفئة من معاشاتهم التقاعدية، وتعريض النظام التأميني والمصرفي للانهيار». كما شدَّد على «أهمية الحفاظ على أرصدة الهيئة والمؤسسة بعيدًا عن أيَّة تدخلات أو صراعات، وأنَّ الجهات المعنية مسؤولة عمَّا قد تتعرَّض له أموال صناديق التقاعد والتأمين الاجتماعي من مخاطر وأضرار نتيجة التصرُّف في أموالها بالمخالفة لقوانين إنشائها»[٢].

وبالرغم من نقل تعاملات البنك المركزي إلى عدن في مايو/ أيار ٢٠١٦م، إلَّا أنَّ الأموال التابعة للهيئة والمؤسسة كغيرها من المؤسسات قد بقيت في صنعاء، وما تم نقله هو التعاملات الرسمية للبنك المركزي وحَسْب، أمَّا الأموال فقد بقيت تحت سيطرة الحوثيين، كما بقيت الجماعة

(١) نبيل حسن الفقيه (وزير الخدمة المدنية والتأمينات)، الخدمة المدنية.. الخلل والإصلاحات، مدونته الشخصية، ١٩ يونيو/ حزيران ٢٠٢١م.

(٢) جباري يحذر من المساس بأموال التأمينات وتعريض النظام التأميني والمصرفي للانهيار، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)،٤ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦م.

تتحصَّل على إيرادات الدولة الخاضعة لسيطرتها من ضرائب وزكاة وجمارك وإيرادات اتصالات وغيرها، وبالتالي استمر الحوثيون في نهب واستثمار أموال التأمينات في أذون الخزانة ومشاريع أخرى، وأخْذ فوائدها.

وللسيطرة بشكل مطلق على أموال التأمينات، نفَّذت ما تُسَمَّى باللجنة الثورية العُليا الحوثية تغييرات في قيادة مؤسسة التأمينات، وعينت أتباعها مِمَّن ينتمون لسلالتها، كما أصدرت في أواخر يونيو/ حزيران ٢٠١٦م، قرارًا أسمته «قرار إنفاذ قانون التأمينات الاجتماعية» والذي يتيح تدخُّل اللجنة الثورية الحوثية في الاختصاصات التشريعية، في مخالفة جلية للنصوص الدستورية التي حصرت الاختصاص التشريعي لمجلس النواب المُنتخَب في اليمن، وهو القرار الحوثي الذي قوبل برفض النقابات العمالية في صنعاء كما سنوضح لاحقًا [١].

استغلت جماعة الحوثي قرار نقل تعاملات البنك إلى عدن وأوقفت صرف المرتبات الخاصة بالتأمينات مطلع ٢٠١٧م، ليتم تحميل الحكومة اليمنية مسؤولية عدم تسليم المرتبات. ومع مرور الأيام، بدأت الأوساط الإعلامية المحلية والدولية تتحدث عن نهب الحوثيين لأموال المتقاعدين. ففي مطلع فبراير/ شباط ٢٠١٧م، كشفت صحيفة «العربي الجديد» عن قيام جماعة الحوثي «بسحب مبالغ مالية طائلة من أموال التأمينات والمعاشات المودعة لدى البنك المركزي، في إطار تحرُّكاتها لتغطية العجز وصرف رواتب أفرادها وتمويل حروبها الداخلية»، وبحسب معلومات وتصريحات حكومية مسؤولة للصحيفة، فإنَّ العبث بالأموال «لا ينحصر على أموال مؤسسة التأمين المودعة في البنوك الحكومية فحسب، بل يطال ميزانية المؤسسة»، بعدما عيَّنت الجماعة «عددًا كبيرًا من أعضائها في مناصب إدارية مُهِمَّة بالمؤسسة، يمارسون الفساد والعبث بالأموال، حيث قاموا بشراء سيارات، وصَرْف عُهَد لأعمال لم تُنجَز»[٢].

لم يَدُم الأمر طويلًا حتى كشفت لجنة نقابية مكلفة بمتابعة أموال المتقاعدين عن اختفاء

---

(١) نقابات عمالية كبرى بصنعاء ترفض تمرير الحوثيين لمشروع التأمينات (وثيقة)، يمن مونيتور، ١٨ فبراير/ شباط ٢٠١٧م.

(٢) أموال التأمينات في اليمن: ٦ مليارات دولار مهددة بالضياع، صحيفة العربي الجديد، فاروق الكمالي، ١٢ فبراير/ شباط ٢٠١٧م.

٣٠٠ مليار ريال (١,٢ مليار دولار بسعر صرف تلك الفترة) من أموال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للقطاع التجاري والصناعي والخدمي والشركات النفطية والاتصالات والبنوك في عموم البلاد، مطالبة بالكشف عن مصير تلك الأموال التي اختفت في الوقت الذي لا يستلم المتقاعدون معاشاتهم.

وأكدت اللجنة في مؤتمر صحفي في صنعاء، أنَّ «ما يزيد على ١١,٠٩٣ ألف مُؤمَّن عليه (في مناطق سيطرة الحوثيين) لم يحصلوا على رواتبهم التأمينية منذ ثلاثة أشهر على التوالي، الأمر الذي يزيد من الريبة حول مصير الأموال التأمينية المُفترَض وجودها سيولةً في الأرصدة المُخصَّصة لها»[1].

بعد أيام قليلة من المؤتمر الصحفي الذي كشف هذه الحقائق، أعلنت أكبر النقابات العمالية في صنعاء رفضها تمرير مشروع تغيير قانون التأمينات المفروض من الحوثيين والذي أشرنا إليه آنفًا. وكان من أبرز هذه النقابات (نقابات البنوك وشركات الغاز والنفط، ومُمثّلي البريد والاتصالات، واتحاد عمال اليمن، والغرفة التجارية).

مُمثّل نقابات عمال الشركات النفطية صالح أبو حدراء، وصف القرارات والتعيينات الحوثية في قطاع التأمينات الحوثية بـ «غير الدستورية». وأضاف: «هناك مَبالغ إضافية تضاف إلى ٣٠٠ مليار ريال من أموال مؤسسة التأمينات التي تم التصرُّف بها وسحبها من البنك المركزي، وهذه المبالغ تم نهبها من أموال كُلِّ موظف يمني أفنى حياته وهو يُقسِّط من راتبه للتأمينات»[2].

كانت الجماعة قد تمكنت بشكل كامل من الهيمنة على قرارات المؤسسات المعنية بتسليم مرتبات المتقاعدين من خلال عناصرها السلالية التي وضعتها في هذه المؤسسات عقب سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤م، أو عن طريق الضغط وتوجيه القيادات التي تدير هذه المؤسسات. لكنَّها لم تكتفِ بذلك، وعملت على إبعاد أغلب الكوادر في هذه المؤسسات وتعيين عناصرها.

اقتحمت عناصر الحوثي مبنى الهيئة العامة للتأمينات بصنعاء في ٧ أبريل/ نيسان ٢٠١٧م،

---

(١) اختفاء ١,٢ مليار دولار من أموال معاشات اليمن، صحيفة العربي الجديد، فاروق الكمالي، ١٦ فبراير/ شباط ٢٠١٧م.

(٢) نقابات عمالية كبرى بصنعاء ترفض تمرير الحوثيين لمشروع التأمينات، مصدر سابق.

لفرض القيادي الحوثي عبد السلام المحطوري كرئيس لها بقوة السلاح وطردت رئيس الهيئة. في الأثناء، اتهمت الحكومة مُجدّدًا جماعة الحوثي بأنّها سرقت «أكثر من ٧٥٠ مليار ريال يمني (٢,٩٩ مليار دولار بسعر الصرف حينها) من أرصدة الهيئة في البنك المركزي بصنعاء عَبْرَ صرفها من دون إذن الهيئة، فيما تسعى إلى نهب ما تبقّى من رصيد يُقدَّر بحوالي ٢٠٠ مليون دولار، وتسخيرها لمصلحة ما يُسَمَّى المجهود الحربي».

وفي بيان رسمي نُشر في وكالة الأنباء اليمنية سبأ، أكدت الحكومة أنَّ «استيلاء مليشيا الحوثي على الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات عَبْرَ قرار تكليف عبد السلام المحطوري ليس خطرًا على مرتبات المتقاعدين وأرصدة وموارد الهيئة فقط، وإنَّما على ما تم تحصيله خلال الخمسين عامًا الماضية، والذي من خلاله يتم صرف مرتبات أكثر من مليون مواطن يمني من مدنيين وعسكريين»(١).

استمرت الفعاليات المجتمعية الرافضة لمصادرة الحوثيين لحقوق المتقاعدين في اليمن، ففي أغسطس/ آب ٢٠١٧م، طالبت «لجنة متابعة ملف التأمينات الاجتماعية في اليمن» جماعة الحوثي مُجدَّدًا بصرف مرتبات المتقاعدين الشهرية للمحافظات الخاضعة لسيطرتها والبالغة مليارين وسبعمائة مليون ريال شهريًّا من الحساب الجاري للهيئة، كون معاشات المتقاعدين بالمحافظات المُحرَّرة يتم صرفها عَبْر البنك المركزي في عدن(٢). وفي أبريل/ نيسان من نفس العام قامت اللجنة بنشر وثائق تثبت نهب الحوثيين لأموال المتقاعدين (التأمينات)، كما رفضت نقابات البنوك وممثلو البريد والاتصالات وشركات النفط والغاز والغرفة التجارية واتحاد عمال اليمن دعوة الحوثي إلى الجلوس على طاولة الحوار لإيقاف الحراك المجتمعي المُطالِب بتسليم مرتبات المتقاعدين(٣).

---

(١) ميليشيات الحوثي نهبت ٧٥٠ مليون دولار من أرصدة الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات، موقع اليمني الجديد نقلا عن موقع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ٧ ابريل/ نيسان ٢٠١٧م.

(٢) «التأمينات» تطالب مركزي صنعاء بصرف رواتب المتقاعدين أسوة بمركزي عدن، موقع يمن مونيتور، ١٠ أغسطس/ آب ٢٠١٧م.

(٣) ٢٥ وثيقة تثبت سطو الحوثيين على أموال التأمينات، موقع يمن مونيتور، ٢٣ ابريل/ نيسان ٢٠١٧م.

وفي ديسمبر/ كانون الأوّل ٢٠١٧م، أرسل كيان خاضع لسيطرة الحوثيين يُسَمَّى نقابة المتقاعدين في الجمهورية اليمنية، رسالة إلى البنك الدولي ليشكو عدم حصول المتقاعدين على مرتبات منذ بداية ٢٠١٧م، بالرغم من أنَّ اشتراكاتهم مُوْدَعَة لدى البنك المركزي اليمني باسم الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات وبلغت في حدود ٢ ترليون ريال يمني. وأضافت: «ولمّا كان من الثابت أنَّ أموال المتقاعدين هي أموال خاصة وليست أموالًا عامة، والقوانين الخاصة بالمتقاعدين صريحة وواضحة ولا لَبْس فيها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنَّ الدولة مُمثّلة بالهيئة العامة للتأمينات والمعاشات قد قامت بإدراج حقوق المتقاعدين في سندات الدَّين العام دون موافقة أصحاب الحق وهُم المتقاعدون والمتقاعدات، وفي ذلك مخالفة للدستور اليمني وكذا القوانين النافذة تقاعديًّا. ولكون الضرر المعيشي قد لحق بالمتقاعدين وأسرهم بدرجة قاسية، تم اللجوء إلى شخصكم الكريم وإدارة بنككم المُوقَّر للتدخُّل العاجل تجاه القضية الإنسانية التي تخص المتقاعدين اليمنيين بالضغط على البنك المركزي اليمني من قبلكم لصرف حقوقهم التقاعدية، خاصة وأنَّ المتقاعدين قد تم إقحامهم في نزاعات قضائية أمام القضاء اليمني حتى حصلوا على حُكم قضائي بات، ولم يجد طريقه إلى التنفيذ خاصة وأنَّ المتقاعدين قد نالهم الضرر الشديد وأصبحوا يلقون حتفهم من المرض والجوع»[١].

بالعودة إلى الحكومة اليمنية المُعتَرَف بها، وبعد تشكيل حكومة الدكتور أحمد عبيد بن دغر في أبريل/ نيسان ٢٠١٦م ومزاولة أعمالها في العاصمة السياسية المؤقتة عدن[٢]، عملت وزارة الخدمة المدنية والتأمينات مُمثّلة بوزيرها نبيل الفقيه على توفير مرتبات المتقاعدين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية والمناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين رغم شُحِّ الإمكانيات وسيطرة الحوثيين على أموال التأمينات، وبدأت الحكومة فعليًّا بصرف المرتبات في نوفمبر/

(١) مذكرة صادرة عن نقابة المتقاعدين اليمنيين موجهة إلى البنك الدولي والولايات المتحدة، صادرة بتاريخ ١٩ ديسمبر/ كانون الأوّل ٢٠١٧م.

(٢) في ٣ ابريل/ نيسان ٢٠١٦م، صدر قرار جمهوري رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٦م بتعيين الدكتور احمد عبيد بن دغر رئيسًا لمجلس الوزراء، خلفا لحكومة الدكتور خالد بحاح.

تشرين الثاني ٢٠١٨م، واستمرت العملية حتى نهاية العام ٢٠١٩م[١]. لتتوقف عملية الصرف للمتقاعدين في مناطق سيطرة الحوثيين، بعد منع الحوثيين تداول الطبعة الجديدة من العُملة الوطنية، وقيامهم بالاستيلاء على ما تم جمعه من أموال في فرع البنك المركزي بالحديدة وفق «اتفاق ستوكهولم»[٢]، وبهذا حرموا عشرات الآلاف من الأسَر اليمنية من حقهم في الحصول على مرتبات التقاعد.

المجهود الحربي:

كان أجداد الحوثيين (الأئمة) يرسلون جيوشهم للسيطرة على بقية المناطق اليمنية، وهي بلا أموال أو مؤونة، على أن تُجبِر هذه الجيوش أهالي المناطق التي يمُرُّون بها بتقديم المؤونة والأموال لهُم. وكل منطقة كان عليها أن تستقبل الجيوش وتعمل على تزويدهم بما يحتاجونه قسرًا ولو على حساب بطونهم وقوت أطفالهم. وبهذا يجهز الإمام للغزو ويكسب مناطق نفوذ جديدة دون أن يُكلّفه ذلك شيء، فضلًا عن الأموال والأملاك التي استحوذ عليها أمراء الحرب تحت لافتة: قتال الأعداء، أو قتال المعتدين، أو قتال العدوان[٣].

لم يستقر الحكم للأئمة في اليمن، وبقي الكرُّ والفَرُّ بين الأئمة بمساعدة الجيوش التي قَدِمَت من طبرستان لمساندتهم وبين سكان اليمن الأصليين لفترات طويلة، ويُقدَّر عدد الحروب التي اندلعت بين اليمنيين والأئمة منذ مجيء يحيى الرَسِّي إلى اليمن قبل ما يقارب ١٢٠٠ عاما حتى اليوم بأكثر من ٢٠٠٠ حرب. وفي كُلِّ حرب من هذه الحروب تتم سرقة أموال اليمنيين، تارة بذريعة محاربة الظالمين والكفار والمُلحدين والمشركين والسُّكارى والمُتبرِّجين، وأخرى بذريعة

(١) بناء على مذكرة صادرة عن وزير الخدمة المدنية نبيل الفقيه بتاريخ ٢٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨، إلى رئيس الوزراء الدكتور أحمد عبيد بن دغر مطالبا بتوفير مرتبات المتقاعدين في مناطق سيطرة الحوثيين، وجه رئيس الوزراء بصرفها، بناء على توجيهات رئيس الجمهورية الصادرة في ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦ التي قضت بصرف مرتبات المتقاعدين في كل المحافظات اليمنية دون اسثناء (مرفق وثائق للتوجيهات).

(٢) نبيل حسن الفقيه، مرجع سابق.

(٣) كان أئمة اليمن يطلقون أسم «أمراء الحرب» على القادة العسكريين الذين يقودون حروبهم ضد القبائل اليمنية الثائرة ضدهم.

الدفاع عن السيادة أو مواجهة العدوان والفساد والتكفيريين والعملاء والمرتزقة، وغيرها من المُبرِّرات التي يضعونها لقتال اليمنيين وسرقة أموالهم.

ويُشَرْعِن الأئمة نهب الأموال في الحروب باستخدام بعض النصوص الدينية المفتراة أو تلك التي يتم تفسيرها بشكل خاطئ. فعندما سُئل المؤيد بالله محمد بن المنصور بالله القاسم أبو محمد عن أخذ الأموال بالإكراه لدعم الحروب، بدأ إجابته بذِكْر الآية الكريمة: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَىْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾[1]. والآية الكريمة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ﴾[2]. والآية: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[3]. ثم قال: «وغير هذه الآيات تشهد جميعًا أنَّهُ يجب بذل النفوس والأموال في الجهاد والقتال، وأنَّ ذلك فرض من الله تعالى ذى الجلال، وإذا كان ذلك فرضًا، ولم يمكن فعله إلَّا بالإكراه وجب الإكراه عليه. لكن لمَّا كان كثير من الناس لا يمكن إكراههم على الحضور بالنفس، ولا على ما يجب من النيَّة ونحوها، وكثير منهم كما قال الله سبحانه: ﴿لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٧﴾ لَقَدِ ٱبْتَغَوُاْ ٱلْفِتْنَةَ مِن قَبْلُ وَقَلَّبُواْ لَكَ ٱلْأُمُورَ حَتَّىٰ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَهُمْ كَٰرِهُونَ ﴿٤٨﴾ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى وَلَا تَفْتِنِّىٓ ۚ أَلَا فِى ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُواْ ۗ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٤٩﴾ إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ ۖ وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُواْ قَدْ أَخَذْنَآ أَمْرَنَا مِن قَبْلُ وَيَتَوَلَّواْ وَّهُمْ فَرِحُونَ﴾[4]. وأمكن الإكراه على شيء من المال وأحزب نِيَّة الإمام في بعض الأحوال جاز بل وجب؛ لإنَّ الإكراه على الواجب حيث يجب واجب، وفي هذا الذي ذكرناه في كتاب الله

(١) سورة الأنفال، آية رقم ٦٠.

(٢) سورة التوبة، آية رقم ١١١.

(٣) سورة التوبة، آية رقم ٤١.

(٤) سورة التوبة، الآية ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠.

سبحانه وتعالى كفاية»[١].

وقال إمامهم عبد الله بن حمزه، «إنَّ الواجب على المسلمين بأنفسهم وأموالهم أن يحموا رُبَاهم غير راغبين في الجهاد بأنفسهم، ولا بأموالهم، وإكراههم على الجهاد بأنفسهم، ولو أمكن مفسدة؛ لأنَّهُم يجدلون ويجدلون غيرهم. وأمَّا إكراههم بالمال فهو ممكن بلا مفسدة»[٢].

وكما هو ملاحظ، يستدل الأئمة بهذه الآيات الكريمة التي تأتي في سياق حث المسلمين على إعداد العدة والعتاد للقتال دفاعا ضد مَن يعتدي عليهم من غير المسلمين، وليس في هذه الآيات من المعاني والأحكام ما يبرر نهب الأموال تحت التهديد والترهيب لقتال يمنيين مسلمين مسالمين كما يفعل الحوثيون اليوم تمامًا.

لا يدَّخر الحوثيون جهدًا في ابتكار وسائل وحِيَل تُسهِّل لهُم عملية نهب قوت اليمنيين في مناطق نفوذهم تحت اسم «المجهود الحربي» و «دعم الجبهات» لكن أغلب هذه الأموال والتبرعات تذهب لإثراء القيادات الحوثية.

بدأت مطالباتهم بالمجهود الحربي خجولة في بادئ الأمر، واعتمدت على قدرتهم في إقناع الناس بضرورة وأهمية حربهم ضد «أمريكا وإسرائيل وعملائهم داخل اليمن»، حيث لجأوا لبعض الحِيَل لإقناع الناس بالتبرُّع. مثل عرض الأموال والمواد الغذائية والمواشي والحلي والمنتجات الزراعية والعسل وغيرها أمام المواطنين في الشوارع أو عَبْر وسائل الإعلام على أنَّها تبرعات الأهالي، لإيهامهم بأنَّ جميع اليمنيين يبذلون الأموال من أجل رفد الجبهات، وأنَّ مَن يتخلف عن ذلك يخالف الجماعة، وسيُحرَم من أرباح وغنائم النصر وسيتم التعامل معه كخائن. وبعد أن ينتهي هذا الاستعراض، تتم إعادة المعروضات لأصحابها، وغالبًا يكونون من الأسر الرسِّية الغنية. وبهذا الشكل كانوا يخدعون الأهالي ليقنعوهم على تقديم التبرعات وسلب أموالهم ومدخراتهم في بداية الأمر.

---

(١) الغصون المياسة اليانعة بأدلة أحكام السياسة، أحمد بن عبد الله الصنعاني، تقديم وتحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، الآفاق العربية، الغصن السادس والثلاثون، ص١٩٦.

(٢) نفسه، الغصن السابع والثلاثون، ص٢٠١.

في مايو/ أيار ٢٠١٥م، حدث توتُّر بين أهالي مدينة المحويت (غربي اليمن) ومليشيات الحوثي القادمة من خارج المحافظة بعدما حاولت مصادرة أكثر من ١٠ آلاف لتر بنزين من كُلِّ محطة تبيع المشتقات النفطية للمواطنين، من إجمالي ٢٥ ألف لتر، وذلك لصالح ما وصفوه بـ«المجهود الحربي»[1]. جاءت هذه الحادثة بعدما بقي السكان بسياراتهم لأسابيع في طوابير طويلة أمام محطات الوقود في انتظار توفيره.

ولم يقتصر الأمر على نهب وقود المواطنين باسم المجهود الحربي، ففي نفس الشهر، وجَّهت القيادات الحوثية إدارة مستشفى الجمهوري - في المحافظة ذاتها- تقديم مذكرة رسمية إلى شركة النفط اليمنية بطلب ٢٠ ألف لتر من الديزل المشغل للطاقة الكهربائية، ولم يصل من الكمية المذكورة للمشفى سوى ٤ آلاف لتر بعدما سطت المليشيات على ١٦ ألف لتر لصالح المجهود الحربي، لتضطر إدارة المستشفى إلى طلب كمية أخرى تُقدَّر بـ١٠ ألف لتر، إلَّا أنَّ الحوثيين في المحافظة عرفوا وأخذوا جزءًا من الكمية الجديدة «مجهود حربي»، رغم حاجة المستشفى لكُلِّ لتر، لا سِيَّما مع وجود مركز خاص بمرضى الفشل الكلوي والذي يعتمد بشكل كُلِّي على الطاقة الكهربائية. كانت هذه الحوادث التي شهدتُها بنفسي - كَوْني أحد أبناء المحافظة - واحدة من ملامح تلك المرحلة التي أظهرت هواية الحوثيين المُفضَّلة المتمثّلة في سرقة اليمنيين وحرمانهم من أبسط احتياجات العيش الضرورية تحت لافتة الحرب. وما كان يحدث في محافظة المحويت، يحدث في بقية المحافظات الخاضعة لسيطرة الجماعة.

بعد إحكامهم السيطرة على كافة مؤسسات الدولة، أصبحت عملية نهب اليمنيين باسم المجهود الحربي ودعم «المجاهدين» أكثر ضراوة، وبأساليب مختلفة. منها: استقطاع أموال مباشرة من مرتبات أو حقوق الموظفين في المؤسسات الحكومية والمدنية، أو إرسال مظروف لكُلِّ أسرة يُكتب عليه اسم الأسرة ليتم وضع مبلغ مالي وإعادته للمسؤول الحوثي في الحي أو القرية، وبهذا يظهر لها مَن دفع وكم المبلغ الذي ساهم به لدعم الجماعة؟ وفي حال رفض رَبّ

(١) فساد الحوثيين يقلل فرص وصول المساعدات إلى المحتاجين، صحيفة العربي الجديد، نشر بتاريخ ١٧ مايو/ آذار٢٠١٥م.

الأسرة، يتم التركيز عليه وتكثيف الرقابة باعتباره خائنًا وعميلًا وداعشيًّا، وحرمانه من بعض حقوقه واحتياجاته حتى يخضع كبقية السكان. وفي بعض المناطق، يُسلّم المظروف إلى الطالب في المدرسة ليطلب من أسرته التبرع، وعدم تفاعل ولي الأمر مع حملة التبرعات وعدم مشاركته بالمال قد يُعرِّض الطالب للرسوب.

لا يعجز الحوثيون في ابتكار مُبرِّرات ووسائل لابتزاز اليمنيين وسلب مدخراتهم. مَرَّة للجبهات، ومَرَّة لأسر قتلاهم، ومَرَّة لدعم البنك المركزي الذي يسيطرون عليه(١)، أو لدعم التصنيع العسكري والقوة الصاروخية كما يصفونها، وللتبرع لحزب الله في لبنان في الوقت الذي يقول العالم فيه بأنَّ الشعب اليمني يعاني من أكبر ازمة إنسانية في زمننا المعاصر(٢).

وفي كُلِّ مرحلة، يتم مضاعفة المبالغ المطلوب دفعها من المواطنين. هذا الضغط والابتزاز تسبب في كثير من المرات بمواجهات بين الأهالي والحوثيين، لينتهي الأمر باختطاف مَن يعارض أو يرفض، أو الفتك به، بعد وصفه بالداعشي أو المرتزق أو العميل لدول خارجية.

ومن نماذج النهب باسم مجهود الحرب، إجبار مُلّاك المختبرات الطبية على إضافة مبلغ على كُلِّ فحص يُجرونه للمريض مقابل دعم «المجهود الحربي». ففي منتصف العام ٢٠٢٠م، فوجئ بعض الأهالي في صنعاء برفع تكاليف بعض الفحوصات الطبية بتوجيه من جماعة الحوثي، ليتم جمع هذه الأموال من المختبرات الطبية بما فيها الموجودة في المستشفيات وتُسلَّم كمشاركة في دعم «القوافل والمجهود الحربي»(٣).

في المناطق الريفية والزراعية، تفرض عناصر الحوثي على عقال ومشايخ القرى والمناطق، توفير المواشي والمنتجات الزراعية مثل الحبوب والبن والعنب والرمان والخوخ والقات وغيرها،

---

(١) نفذ الحوثيون حملة واسعة لجمع التبرعات للبنك المركزي اليمني الخاضع لسيطرتهم خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٦م، حتى أنَّهُم أجبروا طلاب المدارس بتقديم الدعم.

(٢) الحوثيون يجمعون التبرعات لتمويل حزب الله، موقع ميدل ايست أونلاين، نشر في ٢٥ مايو/ أيار ٢٠١٩م.

(٣) تهديد وابتزاز.. الحوثيون وسرقة أموال الناس باسم المولد النبوي، صحيفة ٤ مايو/ أيار ١٦ أكتوبر ٢٠٢٠م.

بذريعة إرسالها للمقاتلين في الجبهات. ويضطر المزارعون لتسليمها رغم معرفتهم بأنَّ الجزء الأكبر من هذه الأموال والمواد الغذائية والعينية تذهب لصالح المشرفين والقيادات الحوثية، وهذا ما اعترف به زعيم جماعة الحوثي في تسجيل مُصوَّر نُشر من قِبَل الحوثيين في محاولة بائسة لتبرئة زعيم الجماعة من عمليات السطو المُمنهَجة التي ينفذها رجاله، وتجميل صورته أمام اليمنيين بعدما تأكد لهُم بأنَّ هذه الجماعة قائمة على السطو وسلب حقوق اليمنيين. قال الحوثي في الكلمة المتداولة على شبكات التواصل الاجتماعي، إنَّ بعض الأهالي تبرَّعوا بجنبيتهم (الخنجر اليمني الثمين)، وبعضهم بأغنامه، ثم وجدوها تُباع في الأسواق ليتم شراء نبتة القات بثمن تلك المواد التي تم التبرُّع بها[1]. وبدلًا من أن يُبرئ نفسه بهذا الكلام، أثبت بأنَّهُ يتزَّعم مجموعة من اللصوص والقتلة.

ومن الشهادات التي تشير إلى مصير الأموال التي تُنهب تحت لافتة «المجهود الحربي»، ما كشفه العضو السابق في ما يُسَمَّى باللجنة الثورية الحوثية من خلال بعض منشوراته، حيث قال: «أكبر فساد يذهب باسم المجهود الحربي، ورَبّ محمد لا يذهب للمجهود الحربي سوى ٣٠٪ من تلك المبالغ الهائلة تزيد أو تنقص قليلًا»[2]، وفي مناسبة أخرى قال: «مليارات المليارات أخذها الولي باسم المجهود الحربي، ولم يصل للمجهود الحربي سوى ٢٠٪ بل أقل»[3].

يمكن القول بأنَّ الحوثيين لا يتركون فئة يمنية إلَّا ويأخذون منها أموالًا باسم دعم العمليات الحربية، موظفين وتجارا وباعة متجولين ومزارعين وسائقين وطلابا ومغتربين وصحفيين ومشائخ وجنودا، نساء ورجالا وأطفالا ومُسِنِّين.. جميع اليمنيين في مناطق سيطرتهم بلا استثناء.

---

(١) زعيم الحوثيين يعترف: مشرفو الجماعة باعوا «كباش» المجهود الحربي من أجل «التخزينة»، المصدر أونلاين، ١٩ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢١م.

(٢) منشور لعضو ما سُمِّيَ باللجنة الثورية العليا الحوثية محمد المقالح في صفحته بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢١م.

(٣) منشور لعضو ما سُمِّيَ باللجنة الثورية العليا الحوثية محمد المقالح في صفحته بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر» بتاريخ: ٢٩ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٧م.

رفع رسوم الضرائب والزكاة:

يرى الحوثيون أَنَّهُم المعنيون بجمع أموال الضرائب والزكاة وليس الدولة، لأنَّ معتقدهم الديني يجعل سلالتهم الأَوْلى بحُكم اليمنيين وامتلاك رقابهم وأموالهم. وهذا ما شدَّد عليه إمامهم وواحد من أهم مراجعهم الدينية عبد الله بن حمزة في مجموع رسائله، حيث قال بأنَّ «صدقة الحبوب والتمر والزبيب يجب صرفها إلى الإمام، وكذلك واجبات المواشي، وعلم ذلك من دين النبي (صلوات الله عليه وسلامه) ضرورة أنَّ الواجب صرفه إليه (عليه الصلاة والسلام)، وأنَّ ما كان له في أيامه، كان للإمام القائم مقامة من بعده؛ لأنَّ الله تعالى جمع لنبيِّنا الإمامة مع النبوة، ولم يكُنْ ذلك لأكثر الأنبياء، وإنَّما كان لهُم النبوة دون الإمامة، وقد ثبت بأنَّ أكثر هؤلاء المعتقدين لإمامة صاحب بغداد لا يحملون إليه الحقوق، وبعض الناس لا يراه أهلًا لذلك، فإذا لم يُسلِّمها إلينا استحلالًا لتأخيرها، كان كافرًا بذلك، وإنَّما أردنا نُبيِّن لك تأكيد الأدلة وتظاهرها على كُفْر الأكثر من الأمة بالبرهان الجلي، فتأمَّل ذلك بعين الفكرة لتنجو من الحيرة والحسرة، فأكثر الخلق إنَّما أتى من إهمال النظر وجهل الأثر، والاعتراض على الأئمة والعلماء، ودعواهم لأنفسهم مع رفض أصول العلم»(١).

يخاطب عبد الله بن حمزة عامة المسلمين بمَن فيهم السُنَّة الذين يعتقدون بإمامة الخليفة العباسي أحمد المستضيء بالله في بغداد، ويطالبهم بتسليم الزكاة له، ومَن يرفض ذلك يُعتبَر كافرًا. وبناءً على هذا التأصيل، يرى الأئمة ومن بعدهم الحوثيون بأنَّ اليمني الذي لا يُقدِّم الزكاة لهُم يُعتبَر كافرًا، لكنَّهُم اليوم لا يقولون ذلك علنًا، بل يُغلِّفون المسألة بالقانون. فمَن يرفض تسليم الزكاة لهُم يُعتبَر مخالفًا للقانون وخائنًا وعميلًا، وهُم في ذات الوقت لا يمكن أن ينكروا فتوى التكفير الصادرة عن عبد الله بن حمزة.

وقد سُئل ابن حمزة عن جمع الضرائب والزكاة وإكراه الناس على دفع أكثر من المطلوب في الزكاة والضرائب، فقال السائل: «ما الحُجَّة على جواز أخذ الضرائب، والقبالات في الأسواق والجلائب، وأهل التجارات والصناعات، وإكراه أهل الزرايع وسائر الأموال على أخذ أكثر من

(١) مجموع رسائل الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة، الجزء الأول، مصدر سابق، ص١٦٦.

الزكاة عمومًا من سُنَّة النبي أو سِيَر الأئمة؟ قلت: ويبالغ الإمام في ذلك، فالمعترض يقول: الآيات الموجودة محمولة على الزكاة، والزائد مندوب إليه من غير إكراه، وقال المعترض: إنَّ النبي لا لم يُكره أحدًا من الصحابة على أزيد من الزكاة مع شِدَّة الحاجة إلى ذلك، وكثرة أموال بعضهم، وقد روى عنه صلى الله عليه وآله السلف؟».

فيجيب: «إنَّ جواب هذه المسألة على تنوُّعها وتفرُّعها ينبني على أنَّهُ هل يجوز للإمام أن يأخذ من الأموال ما يسد به الثغور، ويصلح به الأمور من أحوال الجمهور أم لا؟ فإن كان ذلك يجوز لم يبق للسؤال وجه، وإن كان لا يجوز فحكمه باقٍ، والسؤال قائم الحكم، وقوله: إنَّ للنبي وللإمام من بعده التصرُّف في أموال المسلمين ونفوسهم بما يؤدِّيه إليه النظر في مصالحهم وعليه الاجتهاد وعلى الله التوفيق، فما أدَّاه اجتهاده إليه جاز له أخذه لمصلحة الدِّين، وما لم ينظر لأخذه صلاح فهو لا يأخذه لارتفاعه عن درجة المتهمين، ومُتَّهِمُهُ في ذلك لا يُكتب في سِجِل الصالحين عند جميع المسلمين.

فنقول وبالله التوفيق: إنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتب الكتاب يوم الخندق لعيينة بن حصن ومَن تابعه من غطفان بثلث تَمْر المدينة من غير مشورة الأوس والخزرج رحمة الله عليهم أجمعين، فوصل إليه السعدان: سعد بن عبادة، وسعد بن معاذ في آخرين، فقالوا: يا رسول الله أأمْرٌ من الله أمرك به فلا يجوز لنا تَرْكه، أم نظر نظرتُه لنا؟ فقال: «بل نظر لكم. فقالوا: يا رسول الله والله لقد كُنَّا على عبادة الأوثان فما طمعوا بتمرة من تمرها إلَّا أن يكون قرى أو شراء، فكيف وقد أعزنا الله بالإسلام وبك يا رسول الله. فأعطاهم الكتاب مزَّقوه. وهذا الخبر لم تختلف الأمة في صحته، وهو دليل واضح على أنَّ لولي الأمر أن يأخذ الأموال بغير مراضاة من أربابها لمصالح الأمة، ووجه الاستدلال بالخبر أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هَمَّ بذلك وأراد إمضاءه إلى أن عرّفه القوم قوتهم ومنعتهم، وكان امتناعه لأجل ذلك لا لأنَّهُ لا يجوز؛ لأنَّهُ صلى الله عليه وآله وسلم لا يهم ولا يريد لعصمته إلَّا بالجائز دون المحظور، فإذا جاز ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو جائز للإمام من بعدئذ، لا أحد فصل حكم الإمام في التصرُّف عن حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلَّا فيما خصَّه الله من النبوة»[1].

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٠٣ - ٢٠٤.

هذه الفتاوى الإمامية تُفسِّر جمع الحوثيين للزكاة والضرائب من سكان بعض القرى والمديريات التي كانوا مهيمنين عليها خلال العقود الماضية في صعدة وقبل سيطرتهم على المدينة في ٢٠١١م بفترة طويلة، كونهم لا يعترفون بالدولة التي في صنعاء، فالرئيس المنتخب ليس من السلالة التي تدعي حقا إلهيا في الحكم، كما إنَّها تُفسِّر مضاعفة الحوثيين لرسوم الضرائب والزكاة والجمارك والخدمات الأخرى وإجبار الناس على تسلميها بالقوة بعدما سطوا على مؤسسات الدولة في عواصم المحافظات.

بعد سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء في ٢٠١٤م، لم يتركوا وعاء من أوعية الدولة الإيرادية إلَّا استحوذوا عليه بالكامل. فقد قالت الأمم المتحدة في أحد تقاريرها، بأنَّ هذه الجماعة استهدفت «بقوة» تدفقات إيرادات الحكومة اليمنية من خلال السيطرة على إدارة الشركات الخاصة والمؤسسات الحكومية.

وفي عام ٢٠١٩م، زاد الحوثيون من جهودهم بحيث لم يترك للحكومة اليمنية المُعترَف بها سوى إيرادات قليلة جدًّا في إطار الباب الثالث. ومن خلال السيطرة على هذه الشركات والمؤسسات، فرض الحوثيون نفقات أثَّرت بشكل مباشر على أرباحها، تاركين عائدات ضريبية ضئيلة جدًّا للحكومة اليمنية في عدن(١).

في الحقيقة، لم يكتفِ الحوثيون بما هو مُتاح من إيرادات كانت تتحصَّلها الدولة في السابق، فقد أقدموا على تنفيذ عدد كبير من الإجراءات الجائرة لمضاعفة الإيرادات التي يحصلون عليها. وبدلًا من أن يستفيد عامة اليمنيين منها، أسهمت في تأزيم وضعهم المعيشي أكثر بعدما ذهبت هذه الأموال لصالح القيادات الحوثية وكانت سببًا في ارتفاع أسعار السلع والخدمات لمستويات قياسية.

في السابق، كانت الإدارة العامة للواجبات الزكوية، تعمل ضمن الهياكل التنظيمية للسلطات المحلية بالمحافظات، بحيث توزع الزكاة لتمويل مشاريع التنمية داخل المحافظات

---

(١) فريق الخبراء المعني في اليمن ٢٠٢١م، مرجع سابق، الفقرة ٩٢(أ)، ص٣٨.

نفسها التي تجمع منها الزكاة[١].

وبعد سيطرة الحوثيين على صنعاء، أصدر منتحل صفة وزير المالية التابع للجماعة صالح شعبان قرارًا يقضي بتوجيه عائدات الزكاة من حسابات السُلطة المحلية إلى حساب خاص في البنك المركزي اليمني الخاضع لهم في صنعاء متجاوزًا قانون السُلطة المحلية. وفي ٨ يونيو/ حزران ٢٠١٧م، أصدروا قرارا برقم (١٤١) بشأن آلية تنظيم تحصيل زكاة كبار المكلفين والذي نَصَّ على أن تتم عملية توريدها إلى الحساب الخاص في البنك المركزي اليمني بعدما كانت تُورَّد لصالح المجالس المحلية في المحافظات[٢]. وبعدما كان سكان المحافظات يستفيدون من إيرادات الزكاة التي تُمثّل نسبة ٨٠ بالمائة من الإيرادات التي تعتمد عليها السلطات المحلية في جميع المحافظات، أصبحت هذه الأموال تذهب لصالح حساب خاص في البنك المركزي تتحكم به قيادات الحوثي الذين يُبدِّدون أغلب ما تم تحصيله في أنشطة وفعاليات طائفية وللمقاتلين والمشرفين الحوثيين.

كذلك الضرائب، فقد حوَّلوا ضرائب السُلطة المحلية إلى سُلطة مركزية تابعة لهُم[٣]، وهذا تسبَّب في حرمان اليمنيين من أغلب الخدمات التي كانت تُقدِّمها السلطات المحلية من خلال توظيف أموال الضرائب المحلية.

بحسب تقارير أممية، شرعت جماعة الحوثي في عامها الأوَّل على تطوير مصادر دخلها، ومن أهمها التالي:

- التعريفات الجمركية من المهربين والمتربحين في السوق السوداء.
- فرض ضريبة تجارية بنسبة ٢٠ في المائة على مبيعات جميع المؤسسات التجارية وجميع مرتبات الخدمة المدنية. وهذا يشمل تجارة القات، التي تُمثّل ١٠ في المائة من الناتج المحلي

---

(١) قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م بشأن السُلطة المحلية، موقع المركز الوطني للمعلومات.

(٢) مشرفون اقتصاديون لجبايتها.. لهذا تنهب مليشيات الحوثي أموال الزكاة، سمير الصنعاني، موقع نيوز يمن، ٢٣ مايو/ أيار ٢٠١٨م.

(٣) رسالة مؤرخة في ٢٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٧م، موجهة لمجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن، مرجع سابق، فقرة ٩٦هـ، ص٤٦.

الإجمالي الوطني.

- تحويل ضرائب السُلطة المحلية إلى سُلطة مركزية تابعة للحوثيين.
- فرض ضرائب قدرها ٤ ريالات يمنية للتر الواحد على جميع المنتجات النفطية، مِمَّا يُدِر مبلغا قدره ٥٩,٣ بليون ريال يمني (٢٣٧ مليون دولار) في السنة.
- استغلال تكنولوجيا الهواتف الخلوية لجمع الأموال، باستخدام رسائل نصية قصيرة كُلَّ أسبوع لالتماس الأموال.
- إنشاء شبكات جديدة ومختلفة من الوكلاء والمنتسبين حول الحوثيين بعد تفكك القديمة[١].

كما عملت على رفع نسب الواجبات الزكوية والضرائب بشكل كبير واستحداث مراكز جمركية في عدد من المحافظات، وفرض ما أسمته الأمم المتحدة بـ«التبرعات الإلزامية»، إلى جانب «الضرائب غير القانونية» التي ألزموا بها كُلَّ التجار والمزارعين وفق مُبرِّرات دينية[٢].

نفَّذت الجماعة عددًا من التغييرات في القوانين واللوائح المتعلقة بمصلحة الضرائب والجمارك والواجبات الزكوية، في محاولة لإضفاء الشرعية على عملية سرقة الأموال، وبما يضمن لها تحقيق أعلى نسبة من الإيرادات.

ففي ١٤ مايو/ أيار ٢٠١٨م، أعلنت جماعة الحوثي إنشاء ما سُمِّيَ بالهيئة العامة للزكاة لتتحوَّل هذه الهيئة إلى واحدة من أبرز أوعية الفساد في البلاد بحسب تقارير مختلفة.

استنكرت الحكومة اليمنية هذا الاجراء، وأكدت بأَنَّهُ يهدف إلى إلغاء صندوق الرعاية الاجتماعية[٣] الذي كان له دور في تخفيف وطأة وشدة الفقر في اليمن قبل سيطرة الحوثيين على

(١) رسالة مؤرخة في ٢٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٧م، موجهة لمجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن، ص٤٦.

(٢) رسالة مؤرخة في ٢٢ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦م، موجهة لمجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن، المنشأ عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤م)، فقرة٩٤، ص٣٨.

(٣) أنشئ صندوق الرعاية الاجتماعية اليمني في عام ١٩٩٦م بناء علي القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٦م ومارس نشاطه بصورة عملية منذ العام ١٩٩٧م، وتزايد نشاطه بشكل كبير علي إثر تزايد الفئات الاجتماعية الواقعة تحت خط الفقر.

صنعاء. واعتبرت بأنَّ هذه الهيئة عبارة عن وسيلة جديدة لجباية الأموال واستخدامها في حربها ضد اليمنيين، و «تُشكّل عبئًا إضافيًّا يثقل على كاهل المواطنين ويزيد من معاناتهم»(١).

وفي موقف حكومي آخر، أوضحت بأنَّ هذا الإجراء غير الشرعي يأتي في ظل «استمرار جماعة الحوثي في نهب الإيرادات العامة، ووقف مرتبات الموظفين منذ أربع سنوات، وتفاقُم الحالة المعيشية والمعاناة الإنسانية للمواطنين بمناطق سيطرتها»(٢).

فرضت الهيئة الحوثية للزكاة زيادة في قيمة الفطرة (زكاة الفطر) على الفرد في المناطق الخاضعة لسيطرتها من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ ريال على الفرد في ٢٠١٨م، وفي ٢٠٢١م وصلت إلى ٥٥٠ ريال يمني وفي ٢٠٢٢م إلى ٧٠٠ ريال رغم الأوضاع المعيشية الصعبة التي يعيشها اليمنيون جراء الحرب وسياسة التجويع. ولم تكتفِ بهذه الخطوة، لكنَّها ألزمت جميع المؤسسات الحكومية وشركات القطاعين العام والمختلط بخصم الزكاة على جميع الموظفين وأسَرهم، وهذا الإجراء لم يكُنْ معمولًا به قبل الحرب، وللفرد الحرية في اختيار طريقة دفع الزكاة ولا تؤخذ قسرًا.

يؤخذ هذا المبلغ بالقوة في الوقت الذي يعيش فيه غالبية موظفي الدولة في مناطق سيطرتهم بلا رواتب منذ أعوام، باستثناء صرف نصف راتب كُلَّ خمسة أو ستة أشهر.

أمَّا الأسر التي ليس لديها مَن يعمل في المؤسسات الحكومية أو الشركات المختلطة، فعليها تقديم الزكاة وفقًا للنسبة الجديدة إلى المشرفين وعقال الحارات والمناطق المعينين من قبل الحوثيين ليتم تسليمها للجهات التابعة لهم. ومَن يمتنعون عن تسليم الأموال، يتم تصنيفهم على أنَّهُم لا يعترفون بحُكم الحوثيين، ويبدأ مسلسل الترهيب والتعبئة والشيطنة والتحريض ضدهم، الأمر الذي دفع آلاف الأسَر إلى اقتراض الأموال لتسليم الزكاة للحوثيين مُتجشِّمين عناء القهر والظلم الذي يحيق بهم.

في ٢٠١٩م، أقرَّت الجماعة تغييرات قانونية في قطاعَي الضرائب والزكاة، تُشَرْعِن لها نهب

---

(١) تصريح لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل نائب رئيس اللجنة العليا للإغاثة الدكتورة ابتهاج الكمال، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، ١ يونيو/ حزيران ٢٠١٨م.

(٢) تغريدة لوزير الإعلام معمر الإرياني في موقع «تويتر»، تم نشرها في صحيفة الشر ق الأوسط، ٣١ مايو/ آيار ٢٠١٩م.

أموال التجار وأصحاب الأنشطة التجارية الصغيرة من خلال إعادة تحديد مبالغ الاستيراد والبيع، بهدف زيادة عدد شريحة كبار المُكلَّفين. في السابق، كان حجم الاستيراد والمبيعات لكبار المُكلَّفين مُحدّدا بـ ٢٠٠ مليون ريال يمني (حوالي ٨٠٠ ألف دولار)، لكنَّهُم خفَّضوه إلى ١٠٠ مليون في قانونهم الجديد، وهو ما يضاعف عدد شريحة كبار المُكلَّفين إلى عشرين ضعفًا.

ووفقًا لهذه التغييرات فقد تم تقسيم التجار إلى ثلاث فئات: كبار المُكلَّفين، ومتوسطي المُكلَّفين الذين تتجاوز رؤوس أموالهم عشرة ملايين ريال يمني ولا تتجاوز الأربعين مليونًا، بالإضافة إلى صغار المُكلَّفين الذين يملكون أقل من عشرة ملايين ريال يمني، وغالبًا يكون هؤلاء من مُلَّاك المتاجر والمشاريع الصغيرة.

أسهم هذا الإجراء في زيادة عدد كبار المُكلَّفين من حوالي ١٣٠٠ مُكلَّف، إلى أكثر من ٢٥ ألف مُكلَّف أغلبهم تجار صغار لم يكونوا مشمولين بالقانون من قبل، وهو ما يعني مزيدًا من الأموال التي تذهب لخزينة الحوثي[(١)]، وفي الوقت ذاته تنعكس هذه الإجراءات سلبًا على المواطنين كونها تتسبَّب في مضاعفة أسعار السلع لا سِيَّما المواد الغذائية والأدوية التي يدفع عنها التجار ضرائب وزكوات مرتفعة للحوثيين.

ولم تترك الهيئة مشروعًا خاصًّا إلَّا وضاعفت الجبايات المفروضة عليه باسم الزكاة رغم احتجاج أصحاب رؤوس الأموال بمختلف مستوياتهم. على سبيل المثال، نفَّذ العشرات من مُلَّاك الكسارات في صنعاء وقفة احتجاجية أمام مبنى الواجبات الزكوية للمطالبة بإيقاف الابتزاز الذي يتعرَّضون له باستمرار[(٢)].

وقال المُحتَّجُون بأنَّهُم يعانون من الاجراءات التي تُفرض عليهم من هيئة الزكاة بعدما طالبتهم بدفع مبالغ مالية إضافية غير المبلغ المُخصَّص للواجبات الزكوية والتي يلتزمون بتسليمها بحسب الشريعة الإسلامية. وأضافوا في بيان لهُم: «نحن نشتري من المواطنين أصحاب

(١) «زكاة الحوثي».. سيف مُصلّت على رقاب اليمنيين، موقع سكاي نيوز بالعربية، نشر في ٩ مايو/ أيار ٢٠١٩م.

(٢) الكسارات عبارة عن مصانع تأخذ حيزًا واسعًا من الأرض لوضع آليات ضخمة تقوم بتكسير الحجارة بعد استخراجها من الجبال ومن ثم يتم بيعها وتصديرها لمصانع إنتاج مواد البناء والمواطنين.

الأرض، ويتم ذلك بعقود رسمية، ونضاعف الدفع على ذلك بالدفع مَرَّة أخرى للواجبات الزكوية، وندفع أيضًا لهيئة مساحة الجيولوجيا لأنَّها خالية من الأحياء السكنية، وكل ذلك أدَّى إلى إنهاك مُلَّاك الكسارات لتتوقف معظمها عن العمل، والبعض ما زالت تعمل بدون مكاسب لها (...) ولم يتبقَّ لمالك الكسارة غير ما يعادل ٢٠٠ ريال يمني فائدة مقابل ١٥٠٠ ريال يمني لهيئة الزكاة والمساحة الجيولوجية، وبعض الأوقات يبيع صاحب الكسارة بخسارة»[١].

وقد أشارت تقارير صادرة عن هيئة الزكاة الحوثية، بأنَّ إيرادات الزكاة لأمانة العاصمة صنعاء فقط خلال العام ٢٠٢٠م، حوالي خمسة مليارات و٢١٤ مليون ريال يمني (نحو ثمانية ملايين و٦٩٠ ألف دولار)، وذلك بزيادة ٧٣ بالمائة مقارنة بالعام ٢٠١٩م. أمَّا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين في محافظة تعز، والتي تحتضن أكبر مُجمَّع صناعي خاص على مستوى اليمن، فقد جمع الحوثيون إيرادات زكوية نقدية خلال العام ٢٠٢٠م حوالي ٨٩٤ مليون ريال يمني (نحو مليون و٤٩٠ ألف دولار)، و٩٠٠ قدح حبوب، أي بزيارة ٢١٤ بالمائة عن العام ٢٠١٩م[٢].

في ١٨ أبريل/ نيسان ٢٠٢١م، أصدرت الغرفة التجارية والصناعية في صنعاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين، بيانًا صحفيا استنكرت فيه ما وصفته بـ «الإجراءات التعسُّفية» ضد القطاع الخاص، من قِبَل جماعة الحوثي مُمثّلة بـ «الهيئة العامة للزكاة» التي نفَّذت حملة ميدانية تضمَّنت «النزول بالأطقم المسلحة والأمن والمخابرات لمطالبة القطاع الخاص بتسليم قاعدة البيانات أو إغلاق محلاتهم».

الحملة هدفت إلى مضاعفة أموال الزكاة المفروضة على مؤسسات القطاع الخاص، بالرغم من التزامها بتسديد ما عليها بحسب بيان الغرفة التجارية الذي اعتبر هذه الإجراءات تعسفية ومخالفة «لأحكام الشريعة الإسلامية الغرَّاء، ومخالفة للقوانين».

---

(١) العشرات من ملاك الكسارات يطالبون بتصحيح إجراءات حكومية تعسفية، المرصد نيوز، ٨ ابريل/ نيسان ٢٠٢١م.

(٢) تنكيل حوثي بتجار اليمن: الاستيلاء على الزكاة يفاقم الأوضاع المعيشية، زكريا الكمالي –صحيفة العربي الجديد، نشر بتاريخ ٢٢ ابريل/ نيسان ٢٠٢١م.

في اليوم التالي لبيان الغرفة التجارية، اقتحم الحوثيون عددًا من الشركات والمؤسسات المالية، كان منها شركة شملان للمياه المعدنية ومول «سيتي ماكس»، وهو واحد من أكبر المولات التجارية في صنعاء، واعتدَت على العاملين فيه ودمَّرت شاشات وكاميرات المراقبة وطردَت المتسوقين، مِمَّن صادف وجودهم فيه، ثم أغلقته ومنعت مالكيه من إعادة فتحه[١].

وبموجب الإجراءات التي نفّذها الحوثيون تحت مُسمَّى «مشروع تحديث بيانات المستفيدين من الزكاة»، مُنِع التجار ورجال الأعمال من التصرُّف في الزكاة التي دأب القطاع الخاص على صرفها بشكل مباشر للفئات الفقيرة في شهر رمضان من كُلِّ عام. خلال سنوات الحرب، تحدثت مع كثير من أصحاب المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وأجمع الجميع على أن الحوثيين لا يطلبون الزكاة فقط، بل يريدون أن يكونوا شركاء في تجارتهم فيقاسمونهم أرباحهم، أو تحويلهم إلى مجرد عمال في مشاريعهم بحيث يأخذون أغلب أرباحهم عنوة باسم الزكاة والضرائب والواجبات والمجهود الحربي وغيرها من مبررات النهب.

نهاية شهر رمضان للعام ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م، قدَّرت بعض المصادر ما جمعته الجماعة من زكاة الأنفس بـ ١١ مليار ريالًا يمنيًّا، فيما قدَّرت ما جمعوه من مورد الزكاة على الأموال والذهب بأكثر من ١٠٠ مليار ريال[٢].

أين تُصْرَف أموال الزكاة؟

قبل الإجابة على هذا السؤال، يجب أن نشير إلى أن جماعة الحوثي سَنَّت تغييرات عنصرية على اللائحة التنفيذية للزكاة في ٨ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠م تقضي بمنح «الهاشميين» ما يُسَمَّى بـ «الخُمُس»، أي ٢٠ بالمئة من كُلِّ الثروات العامة والخاصة في اليمن. واعتمدت في ذلك على ادِّعاء ديني يوجب أخذ خُمس ثروات المسلمين، وأنَّها فريضة واجبة على كُلّ مسلم لَمَن يُسَمُّون أنفسهم بـ«آل البيت» (الهاشميين) لأنَّ الزكاة والصدقات مُحرَّمة عليهم وكما يصفونها «أوساخ الناس».

(١) شهية الحوثي للجباية تغلق أحد أكبر المولات التجارية بالعاصمة، موقع العاصمة أونلاين الإخباري، ٢٠ أبريل/ نيسان ٢٠٢١م.

(٢) ميليشيا الحوثي حرمت الفقراء من ١١ مليار ريال، موقع وكالة ٢ ديسمبر، نشر بتاريخ ٢٧ مايو/ آيار ٢٠٢١م.

لكن، وإلى جانب الاستحواذ على كُلِّ الأوعية الإيرادية في البلاد، فهم يأخذون الخُمس وأموال الزكاة كما سنوضح بالأدلة الدامغة.

في ٢٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠م، نشر موقع «يمن سايت»، الذي يديره الصحفي والكاتب المعروف نبيل سبيع، واحدًا من أهم التقارير التي تشير بوضوح إلى مصير جزء من أموال الزكاة التي يجمعها الحوثيون. وأوضح التقرير بأنَّهُ حصل على ٤٨ كشفًا فيه أسماء تلقَّت أموالًا وعُهَدًا مِمَّا يُطلِق عليه الحوثيون «الهيئة العامة للزكاة» شاملةً أرقام وتواريخ الشيكات المصروفة والجهات والشخصيات المستفيدة خلال النصف الأوَّل من عام ٢٠١٩م فقط.

وبحسب الوثائق فقد صرفت الجماعة ٦٢٠ شيكًا لعدد من القيادات الحوثية البارزة والمعروفة، وغيرها غير معروفة، «تنحدر- بحسب ألقابها الواردة في الكشوفات من عائلات هاشمية كبيرة- وتشير أحجام الشيكات والعُهَد التي استلموها أنَّهُم نافذون داخل الجماعة، فقد حملت لهُم هذه الشيكات مئات الملايين من أموال الزكاة خلال الفترة الوجيزة المذكورة»(١)، وهذه بعض التفاصيل التي تُبيِّن مصير أموال الزكاة التي يجمعها الحوثيون بحسب التقرير المذكور:

- ٣٠ أبريل/ نيسان ٢٠١٩م، استلم رئيس ما يُسَمَّى اللجنة الثورية العُليا محمد علي الحوثي شيكًا بعشرين مليون ريال.

- ١٥يونيو/ حزيران ٢٠١٩م، استلم يوسف المداني، القيادي العسكري الثاني في جماعة الحوثيين بعد زعيم الجماعة «عبد الملك» وزوج ابنة مُؤسِّس الجماعة حسين، شيكًا بـ٥٠ مليون ريال.

- اليوم نفسه ١٥ يونيو/ حزيران ٢٠١٩م، استلم القيادي الحوثي أمين المداني، شيكًا بـ١٠٠ مليون ريال.

- ١٨ يونيو/ حزيران ٢٠١٩م، تم صرف شيك بـ٥٠ مليونًا و٤٠٠ ألف ريال من أموال الزكاة بنظر محمد أحمد العياني.

---

(١) أين تذهب زكاة اليمنيين؟، موقع يمن سايت، ٢٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠م.

– ١٣ مارس/ أذار ٢٠١٩م، صرف شيك بمليونين و١٠ آلاف ريال لـ محمود مقبل الشرفي.

– ٢٢ أبريل/ نيسان ٢٠١٩م، تم صرف شيك بخمسة مليون ريال كـ«مساعدة للعلماء»، دون إشارة لهويتهم. لكن هويتَي الشخصين، اللذَين تم صرف الشيك بطلبهما ونظرهما وهُما حسين أحمد العياني وأحسن محسن شعفل.

– ٢٨ أبريل/ نيسان ٢٠١٩م استلم شمس الدين محمد شرف الدين وهو مفتي الحوثيين شيكًا بـ٣ ملايين ونصف المليون ريال.

– ١٨ يونيو/ حزيران ٢٠١٩م، استلم أحمد سعيد مجلي شيكًا بمليونين و٣٣٠ ألف ريال وهذا المبلغ هو للمستفيد «محمد أحمد مفتاح» وهو أحد القيادات الحوثية المتشددة التي حكم عليها بالسجن ثمان سنوات لتخابره مع إيران في مايو/أيار ٢٠٠٥.

– ١٩ مايو/ أيار ٢٠١٩م استلم محمود مقبل الشرفي شيكًا بـ٦٠٠ ألف ريال بناءً على طلب مقدم من محمد مفتاح.

– ٥ مارس/ أذار ٢٠١٩م، صُرف ٤ ملايين ريال بنظر أحمد محمد الديلمي.

– ٢٨ من الشهر نفسه، استلم أحمد الديلمي شيكًا بـ ٤ مليون ريال.

– ٢٨ من مايو/ أيار ٢٠١٩م، استلم أحمد الديلمي شيكًا بـ ٤ ملايين.

– ١٩ فبراير/ شباط ٢٠١٩م، استلم نايف صالح صالح شيكًا ب ١٥ مليون ريال من أموال الزكاة كـ«مساعدة لمركز مدرسة بدر»، وهو أحد المراكز الحوثية الطائفية المعروفة في صنعاء.

– في اليوم نفسه، أي ١٩ فبراير/ شباط، استلم حمزة عبد الله المرتضى شيكًا بـ٣ ملايين و٣٧٥ ألف ريال باسم «مركز بيت السيد». والمركز هو مركز ديني طائفي معروف في مديرية بني حشيش محافظة صنعاء.

– ٢٠ مارس/ آذار ٢٠١٩م، استلم محمود مقبل الشرفي شيكًا بـ٧ ملايين و٦٠٠ ألف ريال.

– ٢٧ مارس/ آذار ٢٠١٩م، استلم المركز التعليمي التابع للمرجعية الحوثية «أحمد درهم» شيكًا بـ ٤ ملايين ريال بنظر «أحسن محسن صالح شعفل».

– ٢٢ أبريل/ نيسان ٢٠١٩م استلم «نايف صالح صالح» شيكًا بـ٤٠٠ ألف ريال لترميم «مركز الإمام زيد في الجوف»، وهو مركز حوثي طائفي، وقد صُرف الشيك بطلب من «عبد القادر أحمد عبد الله المهرس».

– ٤ مايو/ أيار٢٠١٩م استلم نايف صالح، الذي يُشار إليه كـ«مدير للتجهيزات»، شيكًا بـ ١٠ ملايين ريال لـ«استكمال مركز بدر» المُشار إليه آنفًا.

– ٦ مايو/ أيار ٢٠١٩م استلم حسين أحمد العياني شيكًا بـ ٤ ملايين ريال.

– في اليوم التالي، أي في ٧ مايو/ أيار، استلم العياني نفسه شيكًا بمليوني ريال.

– ٣ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٩م، استلمت «مؤسسة يمن ثبات للتنمية» شيكًا بـ٥٠ مليون ريال.

– ٢٢ أبريل/ نيسان ٢٠١٩م، استلم حسين عبد الوهاب حسين القاضي شيكًا بـ٣٠ مليون ريال.

– ٢٧ أبريل/ نيسان ٢٠١٩م، استلم حسان غانم سالم البدري شيكًا بـ ٥ ملايين ريال باسم «يمن ثبات».

– ١٩ مايو/ أيار، استلم محمود مقبل الشرفي باسم «يمن ثبات» شيكًا بـ٣٧٥ مليون و٩٠٠ ألف ريال، أي أكثر من ثلث مليار.

– بعد حوالى أسبوعين، وتحديدًا في ٢ يونيو/ حزيران، استلم الحسين عبد الله يحيى الوزير شيكًا بـ٢٣٠ مليون ريال، أي قرابة ربع مليار، باسم مؤسسة «يمن ثبات»، وبهذا تكون «مؤسسة يمن ثبات للتنمية» قد استلمت من أموال الزكاة ٦٥٥ مليون ريال، أي أكثر من نصف مليار، خلال ٤ أيام فقط.

– ٨ مايو/ أيار، استلمت منظمة «بنيان» شيكًا بـ١٠٠ مليون ريال.

١١ يونيو/ حزيران استلمت نفس المنظمة شيكًا بـ١٥٠ مليون ريال، وبهذا تكون منظمة بنيان قد استلمت من أموال الزكاة ربع مليار ريال في يومين فقط من أيام النصف الأوَّل من ٢٠١٩م.

- ٥ مايو/ أيار٢٠١٩م استلم محمد يحيى صالح الصوملي شيكًا بمليون وربع المليون ريال باسم إذاعة «آفاق» التي يديرها علي الشرفي.

- ٢٣ مايو/ أيار ٢٠١٩م استلم محمود مقبل الشرفي شيكًا بمليونين ونصف المليون ريال باسم إذاعة وطن التي يديرها المنشد الحوثي عبد العظيم عزالدين.

وبناءً على هذه التفاصيل، يمكن تلخيص ما جاء فيه بالتالي:

١) ما ورد في التقرير الذي نشره موقع «يمن سايت» يُعتبَر عيِّنة مُصغَّرة لآليات الصرف والأشخاص والجهات التي تصرف لها، كما أنَّ هذه البيانات عيِّنة بسيطة من وثائق تُبيِّن صرف أموال الزكاة خلال النصف الأوَّل للعام ٢٠١٩م فقط.

٢) يقول الحوثيون بأنَّ الدين الإسلامي حرَّم على الأسَر الهاشمية أخذ أموال الزكاة، وقد وصفوها بـ «وسخ الناس» ومقابل ذلك فرضوا ما يُسَمَّى «الخُمس»، لكنهم في الحقيقة يأخذون أموال الزكاة ويوزعونها على الأسَر الهاشمية كما جاء في هذا التقرير.

٣) يُقدِّم الحوثيون الأموال الطائلة لرجال الدين الذين يتبعونهم فقط.

٤) كُلُّ الأسماء التي وردت في التقرير كمتلقية للأموال تنتمي للعِرْقية الهاشمية، ولا وجود لليمنيين من الفئات الأخرى إلَّا إذا كانوا وسطاء لمصلحة شخصية أو أشخاص من فئة الهاشميين في اليمن.

٥) يُقدِّم الحوثيون الدعم الكبير من أموال الزكاة التي تؤخذ من اليمنيين بمختلف أطيافهم للمراكز الطائفية الحوثية التي تُستخدَم عادة لحشد المقاتلين وتجنيد الأطفال وتجريف الهوية اليمنية ونشر المعتقدات الإيرانية، وهذا ما يزيد من وتيرة الحرب.

٦) يصرف الحوثيون أموال الزكاة على المساجد التابعة لهُم فقط.

٧) يصرف الحوثيون أموال الزكاة على المنظمات والجمعيات الحوثية، وهي المنظمات نفسها التي تستغل المساعدات لدفع الأسَر الفقيرة إلى تجنيد أفرادها بما فيهم الأطفال، أو لنشر المعتقد الحوثي بين هذه الأسَر.

٨) يصرف الحوثيون أموال الزكاة على وسائل الإعلام التابعة لهم، والتي تقوم بعملية التحشيد

والتعبئة الطائفية ونشر المعتقد الإمامي/الإيراني.

٩) تُوظّف أموال الزكاة لخدمة المشروع الطائفي/ العرقي عسكريًّا وثقافيًّا وسياسيًّا، ويُحْرَم فقراء اليمن غالبا من هذه الأموال الطائلة.

مراكز جمركية جديدة:

استحدث الحوثيون مراكز جمركية جديدة في منافذ تمرُ عَبْرَها سلع قادمة من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية لزيادة حجم الجبايات التي تذهب إلى خزائن الحوثيين.

في ٢٨ مايو/ أيار ٢٠١٦، قام محمد علي الحوثي بتعيين يحيى محمد عبد الله الأسطى وكيلًا لمصلحة الجمارك في صنعاء، ليشرف «على تنفيذ آليات غير قانونية وتحصيل الرسوم الجمركية لصالح كيانات وأفراد يعملون بالإنابة عن عبد الملك الحوثي وتحت سيطرته»[١].

مركز جمركي في حرف سفيان (محافظة عمران)، ومركز في الجوف، ومركز عفار ومركز رداع (محافظة البيضاء)، ومركز جبل راس (محافظة الحديدة)، ومركز ميتم ومركز الحزم (محافظة إب)، ومركز الراهدة ومركز سقم ومركز رأس الرجم (محافظة تعز) ومركز عمران ومركز رقابة ذمار، ومركز ملعب الثورة ومركز ٢٢ مايو ومركز الشعب الجمركي ومركز جمرك شوابة (صنعاء) ومركز جمارك ورقابة محافظة حجة[٢]، وغيرها من المراكز والنقاط الجمركية التي تهدف إلى مضاعفة الإيرادات الجمركية «وفرض رسوم جمركية إضافية على السلع المستوردة والقادمة من المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة اليمنية»[٣].

وقد أوضح تقرير أممي بأنَّ «الحوثيين يُحصِّلون بشكل غير قانوني تعريفات ورسومًا جمركية إضافية من التجار في مراكزهم الجمركية البرية. وقد تبيَّن أنَّ نشاط توريد الوقود إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين مربحة للغاية بالنسبة للكثيرين، ويدفع المستهلكون النهائيون الثمن».

---

(١) فريق الخبراء المعني في اليمن ٢٠١٨م، مرجع سابق، الفقرة ١٣١، ص٤٥.

(٢) تقرير حقوقي بعنوان: «حواجز الخوف وإعلام التدليس» يوثق انتهاكات الحوثيين المتعلقة بالحق في حرية التنقل والحركة، خلال الفترة يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥م حتى ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠٢١م، صادر عن منظمة سام للحقوق والحريات.

(٣) فريق الخبراء المعني في اليمن ٢٠١٨م، مرجع سابق، الفقرة ١٣٠، ص٤٥.

لافتًا إلى أنَّ الحوثيين حصلوا على «إيرادات رسمية من واردات الوقود (أي رسوم الجمارك وغيرها من الضرائب عبر ميناء الحديدة) فاقت ٧٠ بليون ريال يمني» خلال ستة أشهر[١].

كغيرها من إجراءات الحوثيين الاقتصادية، أدَّت سياسة الرفع التدريجي لرسوم الجمارك في ميناء الحديدة واستحداث مراكز جمركية جديدة على مداخل مناطق سيطرة الحوثيين، إلى ارتفاع أسعار كُلِّ السلع والبضائع سواء الضرورية (مثل الأغذية والدواء والمستلزمات الطبية) أو السلع الكمالية وأدوات البناء، وهذا ما يقصده التقرير الأممي بقوله «ويدفع المستهلكون النهائيون الثمن» من وراء إجراءات الحوثيين، وهي إجراءات جعلت بعض التجار يتوقفون عن استيراد بعض السلع الضرورية، ودفعت البعض الآخر إلى نقل رؤوس أموالهم إلى خارج اليمن ومزاولة أعمالهم التجارية في الخارج ما انعكس سلبيًّا على المشهد الاقتصادي في البلاد رغم تحذيرات رجال الأعمال من استمرار تطبيق هذه الإجراءات.

وقد شكا تجار صنعاء كثيرًا من هذه الإجراءات التي وصفها البعض بالقاتلة والتي مهدت الطريق أمام موجة غلاء فاحش فتك بالمواطنين لا سِيَّما الأسر متوسطة الدخل، رافق ذلك هبوط قيمة العُملة المحلية لمستويات قياسية في بلد يعيش سكانه غالبا على السلع المستوردة. وقد عَلَّق التاجر يحيى الأسطى على هذه الإجراءات بقوله: «البضاعة تخرج من المخازن (داخل البلد)، وتنقلها إلى محلاتك في الحديدة أو ذمار.. كلهم يشتوا (يريدون) جمارك. ما ذنب التاجر؟! من أين؟ كُلُّ واحد يشتي جمارك. والمتهبِّشين (النهّابين)، الذين لا علاقة لهُم لا بالجمارك ولا بالدولة، وهُم ناس سرق (لصوص)»[٢].

كذلك رجل الأعمال ونائب رئيس الغرفة التجارية في العاصمة صنعاء محمد صلاح، والذي ناشد الحوثيين بإيقاف هذه الإجراءات لخطورتها على اقتصاد البلاد والمواطن اليمني، قائلًا: «نقول اتقو الله، راجعوا حساباتكم، لا تظلموا التجار، سيتسبب في شُحِّ كُلِّ المواد، سيتوقفون

---

(١) تقرير صادر عن فرق الخبراء المعني باليمن مقدم إلى مجلس الأمن في تاريخ ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٢م، ص٤٣، الفقرة ٨٨-٨٩.

(٢) فلاش صادر عن المرصد الإعلامي اليمني بعنوان «جبايات حوثية تفاقم الفقر»، نشر بتاريخ ٢ فبراير/ شباط ٢٠١٧م.

عن الاستيراد أو يغادرون البلاد. لا يوجد بلد في العالم يسعى إلى تطفيش (تهجير) أو تدمير رأس المال الوطني، إلَّا في هذه الأيام، من قِبَل مصلحة الجمارك»[١].

وفي محاولة فاشلة لإثناء الحوثيين عن هذه القرارات الاقتصادية المُدمِّرَة، أصدرت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء بيانًا قالت فيه بأنَّ ما تقوم به مصلحة الجمارك «ما هو إلَّا ابتزاز وجباية مرفوضة شرعًا وقانونًا، خاصة في ظل هذه الظروف التي تمُر بها بلادنا، وما يتكبده التجار من مشقة ومخاطر لتوفير السلع الضرورية واحتياجات المواطنين، وفي ظل انعدام شِبْه كامل لمتطلبات الأمن والسلامة في أغلب المناطق الحيوية بالجمهورية، فبدلًا من أن تقوم الدولة بمواساة أعضاء القطاع التجاري والصناعي وتشجيعهم على الاستمرار، إذا بمصلحة الجمارك تجازي صمود التجار وصبرهم بإجراءات جنونية وجبايات كبيرة وغير شرعية في كُلِّ مدينة وكل نقطة، ولا تراعي في إجراءاتها الهستيرية أبسط المتطلبات الدستورية والقانونية، بحجة رفد خزينة الدولة بالأموال ولو كان ذلك بوسيلة غير مشروعة (...) إنَّنا نناشد رئيس وأعضاء المجلس السياسي الأعلى، ورئيس مجلس الوزراء (الحوثي) ونعول عليهم إيقاف جنون وعبث مصلحة الجمارك، العواقب ستكون وخيمة على المجتمع بأكمله»[٢].

وعلى المستوى الرسمي، حذرت الحكومة اليمنية من استحداث منافذ جمركية جديدة في مداخل العاصمة صنعاء والبيضاء، ذمار، عمران، وعدد من المحافظات الخاضعة لسيطرتهم. لافتة إلى أنَّ «إقدام مليشيا الحوثي الانقلابية على إجبار آلاف القاطرات والشاحنات وجميع وسائل النقل التجارية والإغاثية على إعادة كافة الإجراءات الجمركية عليها مَرَّة أخرى، من فحص ومعاينة وتثمين، وإلزامها بدفع رسوم جديدة بنسبة ١٠٠ بالمائة يساهم بشكل كبير في مضاعفة أعباء التجار والأهالي في تلك المحافظات، وأنَّ مثل هذه النقاط والمنافذ غير القانونية ستعمل على زيادة تردِّي الوضع الإنساني في تلك المحافظات. والوضع الإنساني لا يحتمل مزيدًا

---

(١) تقرير إخباري في قناة اليمن اليوم عن اجتماع موسع يناقش الصعوبات التي يواجهها رجال الأعمال في اليمن جراء إجراءات الجمارك الحوثية، نشر في يوتيوب بتاريخ ١ مارس/ آذار ٢٠١٧م.

(٢) تعرف على شكوى تجار صنعاء من تعسفات الحوثيين (بيان)، اليمن العربي، ٢٢ فبراير/ شباط ٢٠١٧م.

من المضايقات والتعسفات بحق المواطنين»[١].

وبالرغم من مرور سنوات منذ إقرار هذا الاجراء، إلَّا أنَّ رفض التجار لهذه الإجراءات مستمر لا سِيَّما والمنافذ الجمركية ترفع رسوم الجمارك كُلَّ عام. وقد نشب نزاع بين التجار وسائقي الشاحنات التي تنقل البضائع عبر المدن اليمنية بالموظفين في منافذ الجمارك الحوثية لأكثر من مَرَّة، ونتج عنها مقتل واحتجاز عدد من السائقين على يد الحوثيين.

مطلع فبراير/ شباط ٢٠٢١م، أضرب سائقو شاحنات نقل الإسمنت إلى مناطق سيطرة الحوثيين عن العمل بشكل تام، احتجاجًا على فرض رسوم جمركية إضافية على الإسمنت الذي ينتج محليًّا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية بما يسهم في رفع أسعار الإسمنت في السوق المحلية[٢].

لقد تجاوزت جبايات الحوثيين الجمركية البضائع المستوردة من الخارج، ليتم فرض جمارك على السلع والمنتجات الزراعية المحلية التي يتم نقلها بين المحافظات الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي نفسها، وهذا يجعل التجار يضيفون هذه الرسوم على إجمالي تكاليف إنتاج ونقل السلع والثمار، لينتهي الأمر برفع الأسعار على المواطنين.

وعلى نفس المنوال، فرضوا الجمارك على أثاث أو هدايا خاصة بالمواطنين وليست سلعا تجارية. فكثير من الأسر التي كانت تنتقل للعيش من محافظة إلى أخرى كانت تُجبَر على دفع رسوم مقابل السماح بمرور الشاحنة التي تنقل الأثاث. ولكي أُبَسِّط المسألة أكثر على القارئ الكريم وأبيِّن مدى جشع هذه الجماعة. فقد فرض المركز الجمركي المستحدث في محافظة ذمار، الجمارك على هدايا شخصية من قبيل «حلويات العبد»[٣] كان يحملها اليمنيون العائدون من جمهورية مصر

(١) تصريح لوزير الإدارة المحلية رئيس اللجنة العليا للإغاثة عبد الرقيب فتح، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ١٩ فبراير/ شباط ٢٠١٨م.

(٢) سائقو ناقلات الإسمنت الى مناطق الحوثيين يضربون عن العمل احتجاجاً على استحداث الميليشيا رسومًا جمركيّة، المصدر أونلاين، نشر في تاريخ ٥ ابريل/ شباط ٢٠٢١م.

(٣) حلويات يتم شراؤها من مجموعة محلات «حلواني العبد» في القاهرة ليتم تقديمها كهدايا في اليمن عند عودة المسافرين.

العربية إلى مسكنهم في صنعاء بحسب شهادة زميل صحفي قالها لي شخصيًّا.

وبحسب بيانات نشرها الحوثيون في مواقعهم الرسمية، فإنَّ هذه المراكز وفَّرت للجماعة إيرادات تُقدَّر بمليارات الريالات خلال أشهر قليلة. على سبيل المثال لا الحصر، تجاوزت الإيرادات الجمركية المتحصلة من بعض المستوردين ٧٩ مليار ريال يمني للأعوام ٢٠١٦م - ٢٠١٧م والفترة يناير/ كانون الثاني- يونيو/ حزيران ٢٠١٨م[١]. كما بلغت إيرادات ترسيم المركبات والآليات بجمرك رقابة صنعاء فقط خلال أقل من عام أربعة مليارات و٧١٠ مليون و ٤١٥ ألف ريال يمني[٢]، أما الإيرادات التي حققتها بعض المراكز الجمركية الأخرى خلال الفترة ١ يناير/ كانون الثاني حتى ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠١٧م، فقد بلغت خمسة مليارات و١٢٢ مليون ريال[٣]، وبناءً على هذه الأرقام التي تعكس حجم الأموال التي تَحَصَّلها الحوثيون من إيرادات الجمارك خلال أشهر قليلة، يمكن تقدير حجم الأموال التي تَحَصَّلوا عليها خلال سنوات الحرب دون أن يفوا بالتزاماتهم تجاه اليمنيين أو تسليم مرتبات الموظفين الحكوميين كأقل تقدير، لكنَّهُم استخدموها في العمليات القتالية وإثراء قياداتها[٤].

عربات الباعة المُتجوِّلين

لا يلجأ للعمل على العربات الصغيرة في الأسواق أو الباعة المُتجوِّلون، إلَّا الفئات الأشد فقرًا في اليمن. مع ذلك لم تسلم هذه الفئة من الجبايات وابتزاز الحوثيين، حيث قاموا بعملية ترقيم العربات في بعض أسواق صنعاء مقابل ألف ريال يمني للعربة الواحدة، وحاولوا فرض ضرائب شهرية عليهم، لكن هذه الإجراءات قوبلت برفض شديد جعل الحوثيين يُؤجِّلون هذه

(١) لقاء بالجهاز المركزي للرقابة لمناقشة تقارير نتائج مراجعة إيرادات مصلحة الجمارك، موقع المركز الوطني للمعلومات الخاضع لسيطرة الحوثيين، ٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٩م.

(٢) أكثر من ٤ مليارات و٧١٠ مليون إيرادات ترسيم المركبات بجمرك رقابة صنعاء، موقع الثورة نت الخاضع لسيطرة الحوثيين، ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٧م.

(٣) انعقاد اللقاء التشاوري الأوَّل لقيادة مصلحة الجمارك ومراكز الرقابة الجمركية، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) الخاضعة لسيطرة الحوثيين، ٦ يوليو/ تموز ٢٠١٧م.

(٤) منظمة سام للحقوق والحريات، مرجع سابق.

الخطوة[١].

تشير هذه العملية إلى مدى جشع ونهم هذه الجماعة ورغبتها الجامحة في ابتكار أساليب لامتصاص المجتمع في مثل هذه الظروف الصعبة التي يعيشها اليمن جراء الحرب، وقد استنكر برلمانيون في صنعاء هذه العملية كونها تستهدف واحدة من أضعف وأفقر الفئات المجتمعية[٢].

أزمات الوقود المُفتعَلة.. والسوق السوداء:

بين الفينة والأخرى، كانت تظهر التجارة غير القانونية للوقود (الديزل، والبنزين) في اليمن بمجرد انعدام هذه السلعة من الأسواق، لكنَّها ممارسات آنية، يُنفّذها اشخاص يبحثون عن الربح السريع، أو عصابات صغيرة خارجة عن القانون، حيث تقوم ببيع ما لديها من مخزون الوقود للناس بشكل سِرِّي وبأسعار مرتفعة مقارنة بالسعر الرسمي المفروض من الحكومة. وبمجرد ما تُنفِّذ السلطات حملات للقبض على المتاجرين بالوقود وتقوم بتوفيره بسعره الرسمي، تنتهي هذه الممارسات، وعادة تحدث مثل هذه الممارسات في كثير من الدول.

لكن نحن نتحدث هنا عن سوق سوداء مُمنهَجة ودائمة أنشأتها جماعة الحوثي التي تُعتبَر سُلطة أمر واقع، وتدير شؤون اليمنيين في مناطق سيطرتها كونها تهيمن على مؤسسات الدولة السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية.

تمثّلت أولى خطوات شرعنة السوق السوداء للوقود في البلاد في قرار الحوثيين الصادر عن ما سُمِّيَ باللجنة الثورية العليا[٣] في ٢٨ يوليو/ تموز ٢٠١٥م، والذي قضى بتعويم أسعار المشتقات النفطية، وربط أسعار البيع بسعر البورصة العالمية صعودًا وهبوطًا، والتخلي عن دعم المشتقات

(١) فيديو لأحد الأطفال الذين يعملون على عربة في سوق علي محسن بالعاصمة صنعاء، أكد بأنَّ الحوثيين أخذوا ألف ريال مقابل منحهم رقم للعربة، منشور في قناة اليمن الجمهوري بموقع يوتيوب، ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩م.

(٢) كلمة للبرلماني عبده بشر في قاعة البرلمان، منشور في يوتيوب.

(٣) أسند الحوثيون للجنة الثورية العليا بقيادة محمد علي الحوثي مهمة الإشراف وإدارة شؤون المناطق الخاضعة لسيطرتهم عقب إعلانهم الانقلاب في ٦ فبراير/ شباط ٢٠١٥م.

النفطية، والسماح للقطاع الخاص باستيراد المشتقات النفطية[١].

كانت هذه الخطوة كافية لكشف زيف الحوثيين ودعاياتهم، فمَن اتخذ قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية كُلّيًّا في ٢٠١٥م، هي الجماعة ذاتها التي سطت على العاصمة وبقية المحافظات، بذريعة مكافحة الفساد وتخفيض الأسعار وإنهاء معاناة الشعب الاقتصادية.

قبل قرار «التعويم» الحوثي، كانت عملية استيراد المشتقات النفطية وتوفيرها للسوق المحلية، مقتصرة على الحكومة مُمثّلة بشركة النفط اليمنية[٢]، لكن هذا القرار جاء ليفتح المجال أمام القيادات الحوثية لإنشاء شركات عِدَّة لاستيراد النفط[٣] وتحقيق أرباح خارج مؤسسات الدولة، والتحكم بعملية توزيع المشتقات النفطية في السوق المحلية، إضافة إلى تسهيل عملية وصول النفط الإيراني الذي يتم إرساله كدعم للحوثيين باسم تجار حوثيين ليتم بيعه في السوق السوداء بأسعار مضاعفة، وتحويل العائدات لصالح دعم العمليات القتالية، وشراء الذمم، وإثراء قيادات الحوثيين كما أشرنا في باب دعم إيران للحوثيين.

ويُعتبَر تقرير الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة والذي صدر في العام ٢٠١٩م، من أهم التقارير الدولية التي أشارت إلى هيمنة الحوثيين على سوق الوقود وتحكمهم بعملية التوزيع، فضلًا عن استغلال هذه السلعة الحيوية في دعم العمليات القتالية. ومن ضمن الشركات النفطية التي أنشأها الحوثيون عقب سيطرتهم على صنعاء وذُكرت في تقارير الخبراء، «شركة يمن لايف (Yemen Life)، التي يملكها عبد السلام صلاح فليتة (الناطق الرسمي للحوثيين ورئيس مجلس إدارة شبكة المسيرة التلفزيونية الحوثية)؛ وشركة أويل برايمر (Oil Primer)، التي

(١) الحوثيون يقررون تعويم أسعار مشتقات النفط، الجزيرة نت، نشر في ٢٨ يوليو/ تموز ٢٠١٥م.

(٢) وفقا للائحة التنظيمية لوزارة النفط والمعادن الصادرة بقرار جمهوري رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٠، فإنَّ شركة النفط اليمنية (YPC)، وحدة اقتصادية تعمل لصالح للمؤسسة العامة للنفط والغاز التابعة لوزارة النفط والمعادن في اليمن، وتدير الشركة المزيج التسويقي للمنتجات النفطية بما يضمن تأمين احتياجات السوق المحلية من المشتقات النفطية وتوفيرها للمستهلك بأسعار ثابتة وموحدة.

(٣) رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن، ص٤٠.

يملكها تاجر الممنوعات دغسان محمد دغسان؛ وشركة بلاك غولد (Black Gold)، التي يملكها علي قرشة، واليمن إيلاف (Yemen Elaf)، وأويل بريمر (Oil Premier) وبلاك غولد، فضلًا عن شركتين إضافيتين، وهُما شركة ويلرز (Wheelers) كواجهة لشركة أويل بريميير، وشركة بلد الخيرات (Balad al Khairat) التي تعمل بصفتها وكيلة بيع لبلاك غولد. وتَرِدُ في الشكل الثاني عشر شبكة مرتبطة بهذه الشركات»[١].

تُعتبَر تجارة الوقود من أهم مصادر دعم جماعة الحوثي كما هي كذلك بالنسبة للمليشيات المسلحة في العراق وسوريا. فالوقود سلعة استراتيجية وضرورية، واحتياجها ومُعدَّل دورانها كبير جدًّا، وأرباحها عالية، إضافة لما تحصل عليه المليشيات من وراء المضاربة على العُملة الصعبة لاستيراد الوقود.

حَقَّق الحوثيون مكاسب مالية وسياسية وعسكرية من خلال هذا القرار، عَبْرَ الممارسات التالية:

- إنشاء شركات خاصة بتجارة النفط مملوكة لقيادات في الجماعة على رأسهم ناطق الجماعة عبد السلام فليته (المشهور بمحمد عبد السلام).
- احتكار سوق النفط في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، ما يساعد على التحكم بعملية توزيع المشتقات النفطية في السوق المحلي، واستغلال ذلك ماليًّا وسياسيًّا وعسكريًّا وطائفيا، مثل شراء الولاءات، وحشد المقاتلين مقابل المشتقات النفطية.
- توفير الغطاء لدخول التمويل الإيراني للحوثيين، والذي يأتي جزء منه على شكل نفط يُباع في السوق السوداء لصالح الجماعة[٢].
- المضاربة على العُملة الصعبة لاستيراد الوقود.
- استيراد وقود مجهول المصدر غير مطابق للمواصفات المعمول بها في اليمن وبأسعار زهيدة، وبيعه للمواطنين بأسعار باهظة في السوق السوداء.

---

(١) تقرير الخبراء ٢٠١٩م، مصدر سابق. ص٤٠، ٤١.

(٢) تقرير الخبراء ٢٠١٩م، مصدر سابق. ص٤٠.

يتحكم الحوثيون بسوق الوقود في مناطق سيطرتهم بشكل مطلق، وكُلَّما رأوا بأنَّهُم بحاجة لأموال، يقومون بمنع بيعه في المحطات الرسمية بسعره الرسمي الذي كانوا قد ضاعفوه عَمَّا كان عليه أثناء سيطرتهم على صنعاء. مقابل هذا المنع، يُسمح لتجار السوق السوداء التابعين لهُم بالبيع، ما أسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تفاقم معاناة اليمنيين، حيث ترتفع أسعار المواد الغذائية والخدمات وأجور التنقل داخل المدن وبين المحافظات والطاقة الكهربائية ارتفاعا طرديا، فضلًا عن ذلك فإنَّ هذه الخطوة تستنفد مدخرات اليمنيين من المقتنيات الثمينة والسيولة النقدية بحسب محللين اقتصاديين، منهم محمد راجح الذي قال بأنَّ «السوق السوداء التي أسَّسها وأشرف عليها الحوثيون هي مَن سحبت السيولة النقدية من السوق، وهذا بحد ذاته جريمة حرب وعدوان، والمشكلة أنَّهُم مستمرون في سحب ما تبقَّى من سيولة»(١).

في السادس من سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠م، أغلق الحوثيون مطار صنعاء الدولي أمام الرحلات الأممية والإنسانية التي تُقدِّم المساعدات لليمنيين مُتذرِّعة بعدم توفُّر المشتقات النفطية التي من خلالها يتم تشغيل المطار(٢). كانت هذه الخطوة واحدة مع عدد هائل من الإجراءات الحوثية المُتعمَّدة لتجويع اليمنيين وحرمانهم من احتياجاتهم، وتستخدمها ضمن سياسية الابتزاز السياسي والعسكري(٣). في تلك الفترة تحديدًا، كانت المشتقات النفطية مُتوفِّرة في مخازن وصهاريج ومحطات القيادات والمشرفين الحوثيين بكميات كبيرة، وقد شاهد اليمنيون بأعينهم مخازن الحوثيين وهي تحترق في صنعاء وصعدة وذمار ويريم وغيرها أكثر من مَرَّة في الوقت الذي تقول فيه ميليشيا الحوثي إنَّ النفط غير مُتوفِّر في الأسواق وتمنع وصوله إلى المستشفيات

(١) اليمن.. الحوثيون يشيدون كيانًا موازيًا لصالح تجار الحرب، العربي الجديد، ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٦م.

(٢) بسبب نفاد الوقود.. الحوثيون يقررون إغلاق مطار صنعاء أمام الرحلات الأممية، الجزيرة نت، ٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠م.

(٣) أغلق الحوثيون مطار صنعاء مرة أخرى في منتصف مارس/ آذار ٢٠٢١م مدعين نفاد المشتقات النفطية، في الوقت الذي تمتلئ شوارع المدن الرئيسية بالمشتقات النفطية. (المصدر موقع وكالة الأنباء اليمنية الخاضع لسيطرة الحوثيين).

والمؤسسات التي تقدم خدمات للمواطنين[١].

يدّعي الحوثيون أنَّ المشتقات النفطية غير مُتوفِّرة في مناطق سيطرتهم بين الوقت والآخر، وبسبب ذلك أغلقوا مطار صنعاء أمام المساعدات الإغاثية الضرورية التي يحتاج إليها اليمنيون، وحرموا المستشفيات من مُخصَّصاتها الكافية من الوقود لأكثر من مَرَّة، لكنَّهُم في الوقت نفسه يبيعونه في السوق السوداء بأضعاف سعره الرسمي، ويخوضون حربًا شاملة على اليمنيين للسيطرة على البيضاء ومأرب والجوف، وهذه الحرب - بلا شك - تعتمد بشكل أساس وكبير على المشتقات النفطية.

النائب البرلماني الموجود في صنعاء عبده بشر، أوضح في كلمة ألقاها حينها تحت قبة البرلمان الخاضع لسيطرة الحوثيين، أنَّ جماعة الحوثي تفتعل أزمات المشتقات، وتخنق حياة اليمنيين بحجة «العدوان». قال: «لقد رأيت أمس شركة النفط تعلن أنَّ التحالف يحتجز خمس سفن. يا أخي (يقصد شركة النفط) لديك ثمان سفن، لم تستطع تفريغها في خزانات النفط في الحديدة؛ لأنَّ الخزانات ممتلئة بالنفط»، واصفًا ما تقوم به جماعة الحوثي من افتعال أزمات المشتقات النفطية بـ «العدوان».

وفي جلسة برلمانية أخرى، قال: «الأحواش الموجودة والمحطات الممتلئة بالمشتقات النفطية والغاز المنزلي وهي موجودة في نقطة عمران.. في شارع عمران.. في كذا في كذا. مليانة ويعلمها الأخ الوزير ويعلمها مدير شركة النفط ومدير شركة الغاز (...) ذكر أَنَّهُ لا يوجد أي ريال واحد يفرض رسوم على الغاز.. ثلاثة مليون يا وزير النفط تُفرَض في عفار وسفيان على كُلِّ قاطرة نفط، ومع هذا يتم منعها من الدخول.. وأنا مسؤول عن كلامي ويعرفه التاجر والوزير والشركة»[٢].

ما أشار إليه البرلماني بشر، كشفته تحقيقات صحفية مدعومة بالوثائق، أبرزها ما نشرته

---

(١) في صنعاء: أزمة وقود.. وحرائق أسواق الوقود السوداء (صور وفيديو)، نشر في موقع الساحل الغربي، بتاريخ ١٦ مارس/ آذار ٢٠٢١م.

(٢) عبده بشر يكشف جزءًا من فساد المليشيات ومتاجرتها بالمشتقات النفطية، نشر ضمن تقرير إخباري بث في قناة اليمن اليوم الفضائية ونشر في قناتهم في موقع يوتيوب، ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩م.

صحيفة «العربي الجديد» في مارس/ آذار ٢٠١٧م ضمن سلسلة تحقيقات حول فساد شركة النفط اليمنية الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

التقرير الذي استند على وثيقة صادرة عن شركة «كروجاز يمن المحدودة»، في ١٠ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٦م برقم ١٦١٠٠١، والمُوجَّهة إلى محمود الجنيد، مدير مكتب رئاسة الجمهورية الخاضعة للحوثيين، وصالح الصماد رئيس المجلس السياسي الحوثي، والمدير التنفيذي لشركة النفط اليمنية في صنعاء علي الطائفي، أفاد بأنَّ السفن المُحمَّلة بالمشتقات النفطية المُستورَدَة تظل لأشهر في غاطس موانئ الحديدة والصليف دون أن تقوم شركة النفط الخاضعة للحوثيين بإفراغها في خزانات الشركة».

وأضافت الوثيقة المُوجَّهة من «كروجاز» إلى الحوثيين، بأنَّ الشركة طالبت «بضرورة استلام وتفريغ الشحنات الموجودة في غاطس الحديدة، منذ عام، لكن دون جدوى»، بالمقابل تُباع سفن المشتقات النفطية التابعة لبعض التجار، في السوق السوداء مباشرة بعد تفريغها في خزانات الموانئ اليمنية في الحديدة والصليف ورأس عيسى»[(١)].

المجلس الاقتصادي الأعلى التابع للحكومة اليمنية بدوره فنّد أكاذيب الحوثيين بهذا الشأن لأكثر من مَرَّة ليثبت بأنَّ أزمات المشتقات النفطية «مفتعلة لتعزيز السوق السوداء من قِبَل الحوثيين». وعلى سبيل المثال، فقد نشر المجلس بيانات تدفُّق الوقود إلى اليمن خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى أغسطس/ آب ٢٠٢٠م، بزيادة على العام ٢٠١٩م بنسبة ١٣٪ بإجمالي ٣,٢٦٠,٤٤٣ طِنًّا.

بَيَّن المجلس أنَّ نصيب المناطق الخاضعة للحوثيين نحو ٥٣٪ من كمية الوقود المستورد إلى اليمن، منها ٧٣٪، دخلت عن طريق ميناء الحديدة، و٢٧٪ عبر الطرق البرية، بما يكفي الاحتياج المحلي لمُدّة ١٠ أشهر من دون وقوع أيَّة أزمات.

وخلال الفترة من أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٩م حتى أغسطس ٢٠٢٠م، دخلت إلى ميناء

---

(١) بالوثائق..هكذا توسع الفساد النفطي في اليمن بعد الانقلاب الحوثي، صحيفة العربي الجديد، نشر في ١٧ مارس/ آذار ٢٠١٧م.

الحديدة ٣٦ سفينة وقود، ذهب أكثر من نصف حمولتها إلى المناطق الخاضعة لسيطرة ميليشيا الحوثي التي ظلت طوال تلك الفترة وحتى اليوم تفتعل الأزمات، وتستغل مزاعم الحصار لترفع أسعار الوقود بنسبة ١٥٠٪[١].

وقد أشارت تقارير دولية إلى حرمان اليمنيين من المشتقات النفطية بهدف بيعها في السوق السوداء التابعة للحوثيين في أكثر من موضع. لكن أبرزها ما جاء في تقرير الخبراء الأممي المُقدَّم إلى مجلس الأمن والذي أكد على وجود «نمط تصاعدي» في واردات الوقود في المناطق الخاضعة لسيطرتها عبر ميناء الحديدة منذ يونيو ٢٠٢٠م، في الوقت الذي تحرم جماعة الحوثي من هذه السلعة الحيوية بهدف إجبارهم على الشراء من السوق السوداء، ما ساهم في تفاقم معاناة اليمنيين.

تقول الأمم المتحدة تحت عنوان: «بيع الوقود في السوق السوداء وفرض الرسوم غير القانونية على استيراده»، بأنَّ تغيُّرًا كبيرًا لوحظ في نمط واردات الوقود عبر ميناء الحديدة منذ يونيو ٢٠٢٠م، حيث بلغت كمية الوقود الذي يدخل مناطق الحوثيين عن طريق البر في أبريل/ نيسان ومايو/ أيار ٢٠٢١م، نحو ١٠ آلاف طن يوميًّا، وهو يُمثّل نحو ٦٥٪ من الوقود المستورد إلى اليمن. في المقابل، بلغت إمدادات النفط بين شهري يناير/ كانون الثاني ومارس/ آذار ٢٠٢١م ما يقارب ٦ ألف طن، وهذا «يدل على وجود اتجاه تصاعدي» في واردات الوقود، وهو ما يعني أنَّ الحوثيين «يخلقون ندرة مصطنعة للوقود من أجل إجبار التجار على بيعه في السوق السوداء التي يديرونها، وجَمْع الرسوم غير القانونية المفروضة على المبيعات»[٢][٣].

---

(١) الحوثيون يفتعلون أزمة لتعزيز السوق السوداء.. المجلس الاقتصادي: واردات الوقود التي دخلت اليمن تغطي الاحتياجات حتى نهاية أكتوبر، نشر في موقع المصدر أونلاين، ٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠.

(٢) تقرير فريق الخبراء المعني باليمن ٢٠٢٢م، مصدر سابق، ص٤٣، الفقرة ٨٨.

(٣) بهدف الحد من تهريب النفط الإيراني إلى الحوثيين والذي يباع غالبًا للمواطنين بسعر السوق السوداء، لجأت الحكومة اليمنية في العام ٢٠٢١م إلى تقليل نسبة دخول سفن الوقود عبر ميناء الحديدة والذي وصلت نسبته قبل يونيو/ حزيران ٢٠٢٠م إلى نسبة ٤٨٪، مقابل تكثيف إدخال المشتقات النفطية برًّا عبر المناطق المُحرّرة.

في ١٧ مارس/ آذار ٢٠٢١م، قال ناطق الحوثيين وأبرز القيادات الحوثية المُتاجِرة بالنفط والسوق السوداء، بأنَّ المناطق الخاضعة لسيطرتهم مُحاصَرَة، وأنَّ الشرعية والتحالف العربي يمنعون دخول النفط إلى هذه المناطق لتهييج الشارع اليمني ضدهم(١). جاء هذا التصريح في الوقت الذي تناقل فيه اليمنيون مقاطع فيديو لعناصر حوثية تقوم بسكب مادتي البنزين والديزل واهراقها على الأرض في النقاط التي تفصل بين مناطق تسيطر عليها الحكومة، ومناطق سيطرة جماعة الحوثي التي منعت المواطنين من إدخال المشتقات النفطية من المحافظات اليمنية المُحرَّرة إلى المحافظات اليمنية الخاضعة لسيطرتهم.

في الوقت الذي تقول جماعة الحوثي بأنَّها مُحاصَرَة، وأنَّ هناك مَن يمنع دخول المشتقات النفطية، تقوم بمنع المواطنين من شراء المشتقات النفطية التي تُباع في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية، وتُهدِّد مَن يقوم بإدخال النفط من مناطق الحكومة الشرعية من غير عناصرها بالعقاب وتصفهم بالمُهرِّبين.

نفَّذت الجماعة حملات إعلامية مُكثَّفة، ورفعت لافتات في شوارع صنعاء، لحث المواطنين على عدم شراء المشتقات النفطية من الجوف ومأرب وعدن والساحل الغربي بسعرها الرسمي، لتتمكن من بيع مخزونها بسعر السوق السوداء. ليس هذا وحسب، فقد منعت تزوُّد الأهالي بالمشتقات النفطية من مناطق الشرعية، لكنَّها ترسل عناصرها إلى مناطق الحكومة اليمنية ليشتروا المشتقات النفطية بسعرها الرسمي، ليتم بيعه في مناطق سيطرتها بسعر السوق السوداء.

وعقب تصريح تاجر السوق السوداء محمد عبد السلام، رَدَّ المجلس الاقتصادي الأعلى على أكاذيبه بنشر بيانات تؤكد بأنَّ «كميات الوقود الواردة عَبْرَ جميع الموانئ اليمنية خلال الربع الأوَّل من العام ٢٠٢١م مليون و٥٣ ألف و٣٧٧ طِنًّا متريًّا، ذهب حوالي ٥٩ بالمائة منها إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، وأنَّ أكثر من ٧٠ مليار ريال يمني نُهبت من قِبَل الحوثيين من إيرادات رسوم واردات الوقود، ولم يكُنْ لها أي أثر إنساني أو مدني على حياة المواطنين»(٢).

---

(١) حوار بُث في ١٧ مارس/ آذار ٢٠٢١م مع قناة الجزيرة برنامج بلا حدود مع الإعلامي جلال شهدا.

(٢) الصفحة الرسمية للمجلس الاقتصادي الأعلى في موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، نشر بتاريخ ٢ ابريل/ نيسان ٢٠٢١م.

وما هي إلَّا أيام من توضيحات المجلس الاقتصادي الأعلى رَدًّا على أكاذيب ناطق الحوثيين، حتى تم توفير الوقود في كافة المحطات الرسمية، لكن ليس بسعره الرسمي، وإنَّما بـ ١١٥٠٠ ريال يمني، بعد أن كان السعر في العام ٢٠١٤م بـ ٤٠٠٠ ريال يمني فقط.

ولدفع المواطنين للشراء من السوق السوداء الحوثية، تُنفِّذ الجماعة جملة من الممارسات، أبرزها إجبار مُلَّاك محطات بيع الوقود بتشغيل كُلِّ محطة لـ «مضخة بنزين» واحدة لتزويد المئات من المركبات المنتظرة منذ أيام للحصول على الوقود، بالرغم من أنَّ أصغر محطة تحوي من ٣ – ٦ مضخات على الأقل، بالإضافة إلى تحويل أوقات بيع المحطات إلى ما يشبه نصف الدوام الرسمي، حيث تتوزَّع عملية البيع يوميًّا، وفق شروط الميليشيات، إلى أربع ساعات كفترة صباحية ومثلها للفترة المسائية(١).

أمراء السوق السوداء يغتالون الصحفي محمد العبسي:

اغتال الحوثيون الصحفي الاستقصائي المعروف محمد العبسي بالسم في ٢١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦م بعدما أثبت في أكثر من تحقيق صحفي نشره على مُدوَّنته بشبكة الإنترنت قيام الحوثيين بحصار اليمنيين من الداخل، ومَنْع توزيع الوقود للمواطنين، لتحقيق أهداف مختلفة تأتي في سياق الحرب النفسية والإعلامية.

ولأهمية ما كتبه العبسي وكان سببًا في اغتياله، حرصتُ على نشر مقتطفات من تحقيق نشره في ٢٦يونيو/ حزيران ٢٠١٥م حول هذه الجريمة غير المسبوقة مُعزِّزًا ما ذكره بوثيقة تؤكد معلوماته. يقول: «يبدو أنَّ الحصار المفروض على الشعب اليمني مَحَلِّي أكثر منه خارجي، و«حوثي» أكثر منه «سعودي». إليكم المعطيات الموضوعية التي استندُ إليها لإطلاق هذا الاتهام:

اليمنيون دون مياه منذ ٨٠ يومًا بذريعة انعدام الوقود المُشغِّل لمضخات الماء.

اليمنيون دون كهرباء منذ ٨٠ يومًا بذريعة خروج المحطة الغازية وانعدام الديزل

(١) اتهامات للحوثيين بإخفاء غاز الطهي في إب وتوسيع السوق السوداء بصنعاء، صحيفة الشرق الأوسط، نشر بتاريخ ١٣ يوليو/ تموز ٢٠٢٠م.

والمازوت.

القمامة مُتكدِّسة في شوارع جميع المدن أيضًا بذريعة انعدام المشتقات النفطية التي تحتاجها سيارات النظافة. إذن لا كهرباء، لا مياه، لا غاز، لا نظافة (...) هذه الوثيقة التي بين أيدينا: تكشف بقوائم الحركة الملاحية اليومية الصادرة عن ميناء الحديدة، تُظهر أسماء وأعداد وحمولات السفن التجارية التي وصلت إلى ميناء الحديدة الملاحي، في يوم واحد فقط: ١٦ يونيو. أي قبل تسعة أيام فقط.

بحسب الوثيقة، فقد وصل إلى ميناء الحديدة قبل تسعة أيام، وفي يوم واحد فقط، عدد ٨ بواخر تجارية وإغاثية تنتظر جميعها في الغاطس لإفراغ حمولتها بميناء الحديدة. فضلًا عن توقُّع سلطات ميناء الحديدة وصول ٧ بواخر دولية أخرى، خلال أيام، تحمل سفينتان منها نحو ٣٨ ألف طن من الغذاء -مادة القمح- إلى جانب سفينتين أخريين تحملان حاويات وبضائع مختلفة.

وتشير الوثيقة أيضًا إلى قرب وصول السفن التالية:

١) السفينة CHANG TANG TAN تحمل كمية ٣٧٠٠٠ طن من مادة البترول.

٢) السفينة CASSENRA حاملة على متنها كمية ٣٩١٨٢ طنا من المازوت.

٣) السفينة SEA PHANTOM حاملة على متنها كمية ١١٨٧٤ طنا من مادة الديزل.

أمَّا السفن التي وصلت فعليًّا إلى ميناء الحديدة في تاريخ ١٦ من الشهر الجاري فهي باخرتان تجاريتان تحملان موادًا غذائية (قمح وبقوليات وبازلاء)، إضافة إلى ثلاث سفن تحمل كميات متفاوتة من المشتقات النفطية هي:

١) السفينة RAMA1 حاملة ٦٠٠٠ طن من مادة الديزل.

٢) السفينة cosmic حاملة ٨٠٥٢ طن من مادة الديزل.

٣) السفينة FLOK BEAUTY حاملة ١٢٩٧٧طن من مادة الديزل.

أين تذهب هذه الكميات الكبيرة من الوقود؟

يبيعها الحوثيون وتجار السوق السوداء بأضعاف سعرها لليمنيين، في حين يستحوذون على ما يشاؤون من الكميات بذريعة «المجهود الحربي».

والآن اسألوا محمد المقالح[1] لماذا تُعذِّب جماعته الشعب اليمني، وتدَّعي أنَّ هناك حصارًا بحريًّا، بينما السفن تتقاطر يوميًّا على ميناء الحديدة؟!

محطات صنعاء السِّت الكهربائية لا تنتج حاليًا حتى ٢٠ ميجا، وبمقدورها إنتاج ١٤٦ أي ثلث احتياج العاصمة. يطالب المسئولون بوزارة الكهرباء بتوفير المازوت، فيرُدُّ الحوثيون: نحن في حالة حصار وحرب، بينما كشف الحركة في ميناء الحديدة يقول عكس ذلك!

تستطيع المحطات البخارية الثلاث وحدها إنتاج نحو ٣٠٠ ميجا (المخا- رأس الكثيب- الحسوة) وتوفير الكهرباء لخمس أو ست محافظات. لماذا لا يُوفَّر المازوت لمؤسسة الكهرباء: يرُدُّ الحوثيون: نحن في حالة حصار وحرب، بينما كشف الحركة في ميناء الحديدة يقول عكس ذلك، (...) إنَّ مَن يتاجر بمعاناة واحتياجات اليمنيين من الداخل هو أحقر مِمَّن يقتلهم بالصواريخ من السماء. ومَن يقتلهم بقذائفه ويتاجر باحتياجاته أحقر مَرَّتين. والجماعة التي تعمل على مفاقمة أزمات ومعاناة الناس وتحرص على استمراراها وتقطع الكهرباء عن الناس، لن تنتصر في معركة وستُهزَم وتَذَل ويرينا الله فيها سوء الخاتمة. باختصار: الحصار مَحَلِّي ١٠٠٪ يفرضه الحوثيون لعوامل نفسية وإعلامية»[2].

وبعد ثلاث سنوات من نشر المقال أعلاه، أكدت الأمم المتحدة ما تناقله اليمنيون حول علاقة الحوثيين بالسوق السوداء، وحصارهم لليمنيين، كما أوضح الصحفي المغدور محمد العبسي -رحمه الله- حيث أشار فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة بأنَّ عملية «توزيع الوقود والمنتجات النفطية ما يزال أحد المصادر الرئيسة لإيرادات الحوثيين»، لا سِيَّما بعدما أنهوا «احتكار شركة النفط اليمنية لاستيراد المنتجات النفطية وتوزيعها. ودبّروا لذلك منافسة صورية في القطاع الخاص لتقديم عطاءات للتوزيع، وهو ما أتاح لهُم الآن السيطرة على هذا القطاع، ولا سِيَّما باستخدام مُوزِّعين في سوق سوداء يخضعون لسيطرتهم»، كما «ينتسب جميع مستوردي النفط الحاليين العاملين إلى

(١) محمد المقالح الحكيم عضو اللجنة الثورية العليا الحوثية.

(٢) تحقيق نشره الصحفي محمد عبده العبسي في مدونته على شبكة الإنترنت وصفحته بموقع التواصل «فيسبوك» بعنوان: بالوثائق تحقيق: من هو الذي يفرض حصارًا خانقًا على الشعب اليمني؟، ٢٦يونيو/ حزيران ٢٠١٥م.

الحوثيين»[١][٢].

خنق الرهائن لتحقيق المطالب:

حدد فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة عددًا من الشركات التي توجد داخل اليمن وخارجه، وتعمل كشركات صورية باستخدام وثائق مُزوَّرة لإخفاء الدعم بالوقود لصالح فرد مُدْرَج في قوائم العقوبات الأممية، وبحسب التقرير الصادر في ٢٠١٩م، فقد «استخدمت الإيرادات المتأتية من بيع ذلك الوقود لتمويل المجهود الحربي للحوثيين». كما «خلص الفريق إلى أنَّ الوقود حُمِّلَ من موانئ في جمهورية إيران الإسلامية باستخدام وثائق مُزوَّرة بغية تفادي اكتشافها في إطار عمليات التفتيش التي تقوم بها آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش»[٣][٤].

وعقب نَهْب الحوثيين حوالي ٥٠ مليار ريال يمني من الحساب الخاص في البنك المركزي اليمني (فرع الحديدة)، والمُخصَّص بحسب التفاهمات الاقتصادية واتفاقية ستوكهولم لتغطية مرتبات الموظفين في مناطق سيطرة الحوثيين كما ذكر آنفًا، أخلى المبعوث الأممي مارتن غريفيثس مسؤوليته عن رقابة المُخصَّص للرواتب بحسب الاتفاق[٥]، وبناءً على ذلك قرَّرت الحكومة تحديد شحنات الوقود المسموح بدخولها وتفريغها في ميناء الحديدة، وهي الخاصة بقطاعات الصناعة والكهرباء والإنتاج والشحنات التابعة للمنظمات الدولية، فضلًا عن شحنات يطلب

(١) تقرير الخبراء ٢٠١٨م، مصدر سابق، ص٤٥، ٤٦.

(٢) تقرير الخبراء الأمميين نفسه أشار إلى أن البيانات والوثائق المتاحة للفريق للفترة بين مايو/ أيار٢٠١٦ ويوليو/ تموز ٢٠١٧، (عندما كان سعر الصرف الرسمي ٢٥٠ ريالًا لكُلِّ دولار) أكدت بأن إيرادات الحوثيين من السوق السوداء لبيع المنتجات النفطية التي سُلمت في مينائي الحديدة ورأس عيسى على البحر الأحمر قد تصل إلى ٣١٨ بليون ريال (١,٢٧ بليون دولار).

(٣) تقرير الخبراء ٢٠١٩م، مصدر سابق، موجز التقرير، ص٣.

(٤) في ١٠ يونيو/ حزيران ٢٠٢١م، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية إدراج سعيد أحمد محمد الجمل وأفراد وكيانات آخرى من المنخرطين في شبكة دولية استخدمها لتقديم عشرات الملايين من الدولارات من الأموال إلى الحوثيين بالتعاون مع كبار المسؤولين في إيران الإسلامية بواسطة تقديم النفط الإيراني كدعم.

(٥) بيان صادر عن المكتب الفني الاقتصادي الأعلى، ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٠م.

المبعوث الدولي دخولها بالرغم من عائدات الجمارك والضرائب التي يحصل عليها الحوثيون[١].

إضافة لذلك، قدَّمت الحكومة تسهيلات لاستقبال شحنات الوقود الأخرى المتوقفة أمام ميناء الحديدة وأيَّة شحنات تابعة لتجار في مناطق سيطرة الحوثيين وتفريغها في الموانئ التي تديرها الحكومة وتسهيل نقلها برًّا إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين لتخفيف المعاناة عن المواطنين.

حوَّلت الحكومة عددًا من شحنات الوقود التجارية من ميناء الحديدة إلى ميناءي عدن والمكلا وتفريغها هناك، ليتم ضخ الوقود عبر النقل والشحن البري إلى مناطق سيطرة الحوثيين، لتغطية احتياجات المواطنين في تلك المناطق عبر المنافذ البرية كي تجبرهم على تسليم المرتبات للموظفين، أو على الأقل تُفوِّت فرصة تهريب النفط الإيراني الذي يصل إلى الحوثيين عبر ميناء الحديدة على شكل شحنات تجارية ليقوموا بدورهم ببيعه لليمنيين بسعر السوق السوداء واستخدام عائداته لدعم العمليات القتالية بما يطيل أمد الحرب ومعاناة اليمنيين الناتجة عن ذلك[٢].

وبحسب بيان صادر عن المجلس الاقتصادي الأعلى بأنَّ عملية شحن ونقل المشتقات النفطية من المكلا وعدن إلى مناطق سيطرة الحوثيين كانت تتم بكميات يصل متوسطها إلى ٤٠٠٠ طن يوميًّا.

وكي تضغط جماعة الحوثي على الحكومة اليمنية وتجبرها على إدخال شحنات النفط الخاص بتجارها عبر ميناء الحديدة، كانت تستخدم سياسة «خنق الرهائن». أخفت المشتقات النفطية من الأسواق، ومنعت دخولها إلى مناطق سيطرتها عبر المنافذ البرية بشكل تام ليتفاقم الوضع الإنساني، وهو ما جعل المجتمع الدولي يضغط على الحكومة اليمنية لتسمح بدخول السفن المحملة بالنفط الإيراني. وقد قامت جماعة الحوثي بهذه الخطوات التي تسببت في تفاقم الأزمة الإنسانية نقلًا عن بيان المكتب الفني الاقتصادي الحكومي:

---

(١) نفسه.

(٢) نفسه.

١) إعاقة وصول شحنات الوقود التي تم نقلها إلى مناطق سيطرتهم برًّا، وتأخير و صولها، وفَرْض رسوم وجبايات مختلفة عليها.
٢) إجبار التجار على بيع الشحنات المنقولة برًّا لشركات السوق السوداء التابعة لهُم.
٣) تخزين الوقود في مخازن غير مُخصَّصة تابعة لمشرفيهم ولقياداتهم، الأمر الذي تسبَّب في العديد من حوادث الانفجار والحريق في كُلٍّ من صنعاء وصعدة ومختلف المناطق التي تم إثباتها وتصويرها، وتداولها في وسائل الإعلام المختلفة.
٤) إجبار شركات القطاع الصناعي والإنتاجي والكهرباء لبيع جزء من الكميات المستوردة لهُم لتعزيز نشاطهم التجاري في السوق السوداء.
٥) الاستمرار في النهب من الحساب الخاص بإيداع الإيرادات القانونية لواردات الوقود في فرع البنك المركزي في الحديدة، ومنع المختصين من مكتب المبعوث الدولي من مزاولة دورهم الرقابي والإشرافي على ذلك الحساب بحسب الاتفاق[١].

وعلى القارئ أن يتخيَّل الوضع.. كانت الجماعة تمنع دخول المشتقات النفطية عبر المنافذ البرية والذي يباع بالسعر الرسمي، وتعرَّض اليمنيين في مناطق سيطرتها لمزيد من المعاناة والقهر والحرمان، واستخدام ذلك كوسيلة ضغط على الحكومة لتسمح للشركات التابعة للقيادات الحوثية بإدخال النفط عبر الميناء، والذي يُباع في نهاية المطاف بسعر السوق السوداء.

أنشأ الحوثيون كتيبة مسلحة في محافظة البيضاء معنية بملاحقة المواطنين الذين يحاولون نقل المواد البترولية بين المحافظات، تحت مسمى «مكافحة التهريب». عادة، يتم وضع مثل هذه الوحدات في المناطق الحدودية بين الدول لتمنع التهريب عَبْرها، لكن الحوثيين أنشأوا هذه الوحدة في محافظة البيضاء التي تتوسط اليمن وتحدُّها ثمان محافظات لملاحقة سائقي صهاريج النفط المتنقلة بين المحافظات. يقول سكان المحافظة بأنَّ هذه الوحدة متخصّصة لمنع دخول المشتقات النفطية إلى مناطق سيطرة الحوثيين، لكنَّها تشرف على دخول الممنوعات الأخرى، فتسمح بدخول المخدرات والسلاح والأموال المُزوَّرة والمبيدات الزراعية القاتلة لليمنيين... إلخ.

---

(١) نفسه.

ارتكبت هذه الكتيبة العديد من جرائم القتل والاختطاف والملاحقات وإحراق ناقلات النفط ونهبها بذريعة مواجهة التهريب. في ٣١ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠٢١م قُتل الشاب مازن توفيق قاسم الصانع (٢٦ سنة) وهو من أبناء مديرية رداع التابعة لمحافظة البيضاء، بعدما أوقفته نقطة الطفة الحوثية بذريعة تهريب مادة الديزل من مدينة البيضاء إلى مديرية رداع التابعة أصلا لنفس المحافظة، وهي كُلّها مناطق خاضعة لسيطرة الحوثيين.

كما قتلت العناصر الحوثية المواطن يحيى محمد عبده الجابري وهو يعمل سائق مقطورة تحمل المشتقات النفطية من المكلا إلى مناطق سيطرة الحوثيين في يوم ٣ فبراير/ شباط ٢٠٢٢م، أثناء مرور مقطورته في الطريق الواصل إلى مدينة الحزم مركز محافظة الجوف حيث تتصدى نقاط الحوثيين للمواطنين لمنعهم من إدخال المشتقات النفطية.

في الثاني من مارس/ آذار ٢٠٢٢م، اندلعت مواجهات بين عناصر حوثية وقبائل «بني نوف»، قرب مدينة الحزم مركز محافظة الجوف بعدما احتجزت جماعة الحوثي قاطرة تحمل مادة البترول[١]. علما أن ما ذكرناه آنفًا، ليس إلَّا أمثلة قليلة من عدد كبير من الجرائم التي اُرتُكِبت أثناء منع المواطنين (وأغلبهم مزارعون وسائقو شاحنات) من نقل الوقود من المحافظات الخاضعة لسيطرة الحكومة إلى مناطق سيطرة مليشيات الحوثي.

جريمة منع دخول المشتقات النفطية أثارت الكثير من الجدل حتى بين الشخصيات المحسوبة على الحوثيين. على سبيل المثال، احتدم جدل حواري بين مذيع قناة الساحات الحوثية[٢] عبد الحافظ معجب، وضيفه في البرنامج المتحدث الحوثي باسم شركة النفط في صنعاء أمين الشباطي. وسنضع جزءًا من النقاش الذي دار بين معجب وناطق شركة النفط الحوثية ومن خلال النقاش سيتضح للقارئ الكريم مَن يمنع دخول المشتقات النفطية ويحاصر اليمنيين.

* الإعلامي الحوثي معجب: ٦٠ قاطرة في منفذ الجوف، ١٠٠ قاطرة في عفار البيضاء، ٥٠

(١) الجوف.. اشتباكات بين ميليشيا الحوثي وقبائل «بني نوف» بسبب ناقلة بترول، المصدر أونلاين، ٣ مارس/ أذار ٢٠٢٢م.

(٢) قناة الساحات الحوثية من القنوات الفضائية المدعومة من حزب الله اللبناني ومقرها الرئيسي في الضاحية الجنوبية في لبنان.

قاطرة في منفذ تعز، ٥٠ قاطرة في منفذ الحديدة.. لماذا لم يتم السماح لها بالدخول؟ مَن عرقل دخولها؟!

المتحدث الحوثي باسم شركة النفط، أمين الشباطي: لماذا لا تسأل العدوان وسماسرته عن سبب عدم إطلاق سفن المشتقات النفطية المحتجزة؟

* معجب: ما علاقة العدوان بقاطرة مُحتجَزة دفعت الجمارك والرسوم؟!

الشباطي: اسأل العدوان الذي احتجز سفن المشتقات النفطية في عرض البحر لأكثر من ٨٠ يومًا، بإجمالي ١٥ سفينة نفطية إضافة إلى سفن الغذاء.

* معجب: أنا معك وسوف أسأل العدوان، السؤال لكم الآن في شركة النفط.. لماذا لم يتم السماح للقواطر المُحمَّلة بمشتقات النفط بالدخول إلى العاصمة صنعاء؟!

الشباطي: أوَّلًا، يجب أن تعلم ويعلم المشاهد الكريم بأنَّ القواطر التي تأتي من المحافظات المحتلة بعضها غير مطابق للمواصفات المُعتمَدة، ودخولها بدون فحص يعني تعريض المواطنين للخطر.

* معجب: لماذا لا تفحصون القواطر؟!

الشباطي: دعني أكمل.. ثانيًا، وسائل النقل الموجودة في المنافذ وتحمل المشتقات النفطية، أغلبها ليست مُؤهَّلة لنقل وتحميل البنزين والديزل، وفقًا للمواصفات الفنية المُعتمَدة.

* معجب: نُدبِّر أمورنا بهذه القواطر؟ أو نظل من دون وقود؟!

الشباطي: لماذا لا نتجه جميعًا لفضح العدوان وجرائمه وسماسرته؟

* معجب: العدوان.. العدوان.. نحن مُتَّفِقون على هذا الأمر وانتهينا منه.. الآن أنا أحدثك عن مشتقات نفطية موجودة في الأراضي اليمنية!!

الشباطي: أنت بهذا الطرح ومَن سيتحدث بهذا الطرح، يعني هذا بأنَّنا نُسَلِّم لقيود العدوان!

* معجب: أنا لا أطرح شيئًا.. فقط أسألك.. لماذا لا تسمح شركة النفط لهذه المشتقات بالدخول وتوزيعها على المحطات لكي تنتهي أزمة الوقود؟! هذه ليست مُبرِّرات.. لماذا لا تفحصونها.. (ساخرًا) فيها كورونا مثلًا؟!

الشباطي: هذه المشتقات لن تُنهي الأزمة، بل سوف تضاعفها وتُعرِّض المواطنين للخطر.

* معجب: طلبتم من أصحاب القاطرات تسديد قيمة الجمارك فسدَّدوا، قُلتم تريدون رسومًا فسدَّدوا، قُلتم بأنَّ هذه القاطرات سوف تذهب إلى السوق السوداء، وأنا أضمن لك على الهواء وأمام المشاهدين أنَّ الجهات المعنية ترافق القواطر إلى محطات الوقود.. لماذا لا تسمحون لها بالمرور؟ لماذا سبَّبتُم هذه الأزمة؟!

الشباطي: لا لا.. أنت مخطئ بطرحك للأسف الشديد، نحن لم نُسبِّب الأزمة.. العدوان مَن تسبَّب بأزمة الوقود.

* معجب: لا نرمي كُلَّ تُهمنا على العدوان الله يرضى عليك، ليس كُلُّ شيء على العدوان، نحن نتحمَّل مسؤولية.

الشباطي: لو سمحت.. إذا لم تعترف بأنَّ العدوان يحتجز سفن المشتقات النفطية وتسبَّب في الأزمة، فلتكُن إلى صَفِّ العدوان، ونحن نكون في الصف الوطني.

* معجب: طيِّب.. أنت وطني وأنا عدوان لا توجد مشكلة.. قُلْ لي: لماذا لا تسمحون بدخول هذه المشتقات إلى العاصمة صنعاء؟ منذ ساعة وأنا أسألك هذه السؤال وأنت لم تُجب!

الشباطي: لو سمحت.. دعني أكمل حديثي أو سوف أنهي المكالمة.

* معجب: تفضَّل.. تفضَّل.

الشباطي: طالما وأنت تعتبر نفسك ضمن صَفِّ العدوان فلماذا يتم احتجاز السفن؟ مَن برَّر لكم أن تحتجزوا السفن النفطية؟ التي هي شريان الحياة. مَن الذي سمح لهذا العدوان بأن يحتجز السفن ويمنع دخولها إلى اليمن، في حين أنَّ ملايين السفن تطوف في البحار والمحيطات دون أن يعترضها أحد؟ مَن سمح لكم بأن تُعطِّلوا حياة اليمنيين وتُعطِّلوا المستشفيات والمراكز الصحية وتخنقوهم إلى جانب جائحة كورونا؟ مَن سمح لكم بأن تقتلوا هذا الشعب ليلًا ونهارًا بالصواريخ والمتفجرات وتحاصروهم من البر والبحر والجو؟.

* معجب: يعني الآن أنت مُصدِّق نفسك بأنَّك تتحدث مع عبد الحافظ معجب على قناة الساحات وتخاطبني على أنَّني عدوان؟ ترمون فشلكم على العدوان؟!

الشباطي: يجب أن تتحمَّل مسؤولية حديثك[١].

ومن خلال النقاش أعلاه، يظهر بأن المسؤول في شركة النفط الحوثية حاول مِرارًا أن يهرب من السؤال المُوجَّه إليه، وكان تركيزه على النفط المُستورَد يؤكد بأنَّهُم يحرمون الناس من المشتقات النفطية القادمة من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، ويحتجزون مئات الصهاريج المتنقلة (قاطرات) على المنافذ البرية لمفاقمة الوضع الإنساني، بما يساعدهم على الضغط على الحكومة اليمنية لتسمح بدخول النفط المُستورَد والذي غالبًا ما يكون إيرانيًّا وجاء كدعم للحوثيين إلى جانب الأسلحة.

بلا شك، يدفع المواطن البسيط ثمن هذه العملية اللا إنسانية. تتكرَّر مشاهد طوابير السيارات أمام محطات تعبئة البنزين. تتوقف حركة السير وترتفع تكلفة التصنيع والنقل ثم البيع، وتفسد المواد الغذائية في المخازن لعدم توفُّر الطاقة، ويعجز المزارعون عن سقاية مزارعهم لأنَّهُم يعجزون عن استخراج المياه من باطن الأرض، وتتوقف أعمال المستشفيات والمراكز الصحية نظرًا لعدم توفُّر الطاقة... إلخ.

ما يفعله الحوثيون باليمنيين الموجودين في مناطقهم، لا يختلف كثيرًا عَمَّا تفعله العصابات إذا ما اقتحمت بنكًا أو مركزًا تجاريًّا أو حتى منزلا، وتقوم باحتجاز مَن بداخله من المدنيين كرهائن، وتُهدِّد الحكومة بقتلهم، إمَّا بالحرمان من الطعام والشراب، أو الرصاص في حال لم تُنفِّذ الحكومة مطالبهم، والسماح لهُم بسرقة الأموال أو أيَّة مطالب أخرى.

استمرت عملية «خنق الرهائن» لفترة طويلة، وأمام معاناة المدنيين في مناطق سيطرة الحوثيين لم يكُنْ أمام الحكومة إلَّا السماح بدخولها في الأوَّل من أبريل/ نيسان ٢٠٢٢م بمناسبة شهر رمضان، وحرصًا على عدم تضرُّر المواطنين[٢] ومع ذلك، استمر الحوثيون في بيعه بسعر السوق السوداء، ورفضوا صرف المرتبات، رغم الأموال الطائلة التي يتحصَّلون عليها من وراء

---

(١) حوار الإعلامي عبد الحافظ معجب مع المتحدث باسم شركة النفط الخاضعة لسيطرة الحوثيين أمين الشباطي، نشر الفيديو في صفحتي الكاتب على «فيسبوك» و«تويتر» نقلا عن القناة.

(٢) وزير الخارجية: توجيهات رئاسية للتعاطي بإيجابية بشأن كافة الترتيبات لإطلاق سراح الأسرى وفتح مطار صنعاء وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ١ ابريل/ نيسان ٢٠٢٢م.

تجارة الوقود.

وحول هذه القضية، أوضح الرئيس السابق عبدربه منصور هادي بأنَّ الحكومة اليمنية وافقت على هدنة تتخللها إجراءات تهدف إلى رفع معاناة المدنيين في مناطق سيطرة الحوثي. حيث قال: «صحيح نحن قدَّمنا بعض التنازلات، لكنَّنا نُقدِّم التنازلات من اجل المواطن، نعلم جميعًا أنَّ الشعب اليمني يعرف حقيقة من يحاصره ومن يوقف قاطرات النفط ويصر على تحصيل الإيرادات ويثقل كاهل المواطنين بالأعباء ويمتنع عن تحمُّل مسئولياته في دفع المستحقات للمواطنين، ومَن يصر على حصار أبناء تعز، ومَن يرفض حتى مجرد الإفصاح عن حالة المعتقلين. ولذلك نحن حين نتنازل فإنَّنا نتنازل من أجل ذلك المواطن الذي قرَّرنا مواجهة الانقلاب والتمرُّد بدعم أشقائنا أساسًا من أجله، ومن أجل حماية مكتسباته، والدفاع عن خياراته ومصالحه»(١).

وفي حوار تلفزيوني أجرته الإعلامية اليمنية أسماء راجح عبر قناة العربية الحدث مع السفير الفرنسي في اليمن جان ماري في ٦ أبريل/ نيسان ٢٠٢٢م أي بعد أيام قليلة من السماح بدخول سفن الوقود الخاصة بقيادات الحوثي عبر ميناء الحديدة، وصف السفير الفرنسي اليمنيين الساكنين في مناطق سيطرة الحوثي بالرهائن. وقد قال مُعلِّقًا على الخطوة التي قامت بها الحكومة اليمنية: «الحكومة الشرعية قدَّمت التنازلات اللازمة لتسهيل الأمور (يقصد السلام ورفع المعاناة عن المدنيين)، وهذا مُهم جدًّا. نعرف بأنَّ الشرعية تسهل الأمور. ونعرف أيضًا كيف الوضع في صنعاء؟ الحوثي يحكم بالحديد والنار والشعب رهينة بيد الحوثي وفيه قمع شديد»(٢).

وفي كل مرة يعمد الحوثيون إلى افتعال أزمة في المشتقات النفطية واستخدام اليمنيين في مناطق سيطرتهم كرهائن للضغط على المجتمع الدولي بهدف إدخال النفط الإيراني الخاص بالحوثيين، كانت الحكومة اليمنية تسمح بدخول المشتقات النفطية عبر ميناء الحديدة رغم علمها بأن الحوثيين افتعلوا الأزمة، وذلك حرصا على عدم استمرار معاناة السكان جراء حرمانهم من

---

(١) رئيس الجمهورية يؤكد على التمسك بالمرجعيات والثوابت الوطنية وتوحيد الصف، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ٤ ابريل/ نيسان ٢٠٢٢م.

(٢) مقابلة خاصة للحدث مع السفير الفرنسي في اليمن جان ماري صفا، قناة الحدث على يوتيوب، ٦ ابريل/ نيسان ٢٠٢٢م.

الوقود رغم توفره في مخازن الجماعة.

في ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢، أصدر السفير الأمريكي لدى اليمن ستيفن فاجن بيانا أوضح فيه المتسبب في الأزمة الإنسانية الناتجة عن حرمان الناس في مناطق سيطرة الحوثيين من الوقود. قال فيها: «إننا نرحب بالقرار الشهم والحكيم لفخامة الرئيس رشاد العليمي وذلك لتسهيل دخول سفن المشتقات النفطية إلى ميناء الحديدة إذ أن هذا القرار يبرز الالتزام البالغ لفخامته نحو السلام ورغبته لمنح أولوية قصوى لخير الشعب اليمني. ويتعاطى هذا القرار الهام مع التأخير الناتج عن منع الحوثيين للموردين من اتباع آلية جيدة تم وضعها بالتنسيق مع الأمم المتحدة والتي قد سهلت الدخول السلس لسفن المشتقات النفطية منذ بداية الهدنة في بداية أبريل الماضي. إن تأخير الحوثيين لدخول سفن المشتقات النفطية كانت له نتائج إنسانية سلبية متمثلة برفع أسعار المشتقات النفطية وشحة توفرها في الأسواق للخدمات الأساسية العامة بما في ذلك المستشفيات»[١].

السفير البريطاني لدى اليمن ريتشارد أوبنهايم هو الآخر، وفي نفس اليوم، حمل الحوثيين مسؤولية الأزمة الإنسانية الناتجة عن حرمان المواطنين في مناطق سيطرتهم من المشتقات النفطية[٢]، وفي موقف آخر أصدرت السفارة الفرنسية في اليمن بيانا مقتضبا قالت فيه: «نشيد بالقرار الشجاع والحكيم للرئيس رشاد العليمي بتسهيل دخول ناقلات النفط إلى ميناء الحديدة. إن هذا القرار يدل على أن الرئيس رشاد العليمي على قدر كبير من المسؤولية والتزامه الراسخ بالسلام، ورغبته، مرة أخرى، بوضع مصالح الشعب اليمني في المقام الأول. وقد كان للعرقلة التي قام بها الحوثيون عواقب إنسانية وخيمة، حيث أدى إلى زيادة أسعار البنزين وقلة توفر المشتقات النفطية في الخدمات العامة الأساسية بما في ذلك المستشفيات»[٣].

(١) بيان من سفير الولايات المتحدة الأمريكية في اليمن، صفحة السفارة الأمريكية لدى اليمن في «تويتر»، ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢.

(٢) تغريدة للسفير البريطاني لدى اليمن ريتشارد أوبنهايم على صفحته في «تويتر»، ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢.

(٣) بيان في الصفحة الرسمية للسفارة الفرنسية لدى اليمن «تويتر»، ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢.

الإضرار بالمزارعين:

يلعب القطاع الزراعي في اليمن دورًا أساسيًّا في دعم الأمن الغذائي والحد من تفشِّي الفقر والجوع، فهو يُوفِّر ما نسبته ٢٥ بالمائة من الاستهلاك الغذائي[١]، ويشمل ٤٠,٩ بالمائة من إجمالي الأيدي العاملة في البلاد[٢] سواء بصورة مباشرة من خلال الأنشطة الزراعية المختلفة أو غير المباشرة من خلال الأعمال ذات العلاقة بالخدمات والتجارة أو التصنيع والنقل، كما أنَّ القطاع الزراعي يساهم بحوالي ٢٠بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي[٣]، ويتركز في الريف اليمني حيث يتفشَّى الفقر والعوز[٤].

لكن الحرب التي تصاعدت في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤م، أنتجت أضرارًا بالغة في هذا القطاع الهام والحيوي، حيث تسبَّبت في خسائر كبيرة ودفعت أعدادًا هائلة من المزارعين إلى رصيف البطالة أو إلى جبهات القتال. وبعدما كان كثير من المزارعين اليمنيين يصدرون الخضروات والفواكه والحبوب من مزارعهم إلى مختلف المحافظات اليمنية وإلى خارج اليمن أيضًا، باتوا يعتمدون بشكل مباشر على ما تُقدِّمه المنظمات الدولية من مساعدات بسيطة بين الوقت والآخر.

في يوليو/ تموز ٢٠١٥م، كشفت إحصائية عن تكبُّد القطاع الزراعي خسائر تجاوزت ٦ مليارات دولار خلال الأشهر الأولى من الحرب[٥].

كان لارتفاع أسعار الوقود وإخفائه من الأسواق بين الفينة والأخرى وبشكل مُمنهَج في مناطق سيطرة الحوثيين، الدور الأكبر في الإضرار بقطاع الزراعة وتضرر قطاع كبير من السكان في اليمن. أغلب المزارعين الذين يعتمدون على الوقود لاستخراج المياه من باطن الأرض

---

(١) منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٨م.

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة، ٢٠١٤م.

(٣) نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد ٣٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٨م، نفلا عن الجهاز المركزي للإحصاء، مسودة الحسابات القومية، ٢٠١٧م.

(٤) نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، مصدر سابق.

(٥) الحرب في اليمن تُكبّد الزراعة ٦ مليارات دولار، العربي الجديد، ٥ يوليو/ تموز ٢٠١٥م.

واستخدامها في الري أو نقل الثمار أو تخزينها، توقَّفوا عن العمل وبحثوا عن بدائل مختلفة، كان أبرزها حَمْل السلاح والقتال(١).

أوضح فاروق محمد قاسم وهو مدير عام التسويق بوزارة الزراعة، أنَّ الاضطرابات الأمنية وأزمة الوقود أدَّت لخسائر فادحة للقطاع الزراعي في اليمن، وتوقّف تصدير المنتجات الزراعية إلى الأسواق الخارجية جراء الحرب وانعدام الديزل(٢). في محافظة ذمار وحدها والتي تُعَد من أبرز المحافظات الزراعية شمال اليمن، عدّد مدير الإرشاد الزراعي في مكتب الزراعة بمحافظة ذمار، فؤاد الكواري، الأسباب التي تسبَّبت بأضرار لحقت بالقطاع الزراعي، من أبرزها انعدام الوقود الذي لم يَعُد يتوفَّر إلا في السوق السوداء بأسعار باهظة. وأوضح الكواري بأنَّ نسبة الأضرار التي أصابت القطاع الزراعي في ذمار بنحو ٨٠ بالمائة، فضلًا عن عزوف الأهالي عن الزراعة، وما خلَّفه ذلك من أضرار على الأمن الغذائي في البلاد، وندرة وارتفاع أسعار الحبوب والخضار والفاكهة(٣).

لم يتوقف الأمر عند حرمان المزارعين من المشتقات النفطية، بل قامت جماعة الحوثي بإحراق مزارع المواطنين الرافضين لتواجدها في منطقتي مريس والفاخر التابعتين لمحافظة الضالع جنوبي اليمن. خلال شهر مارس/ أذار ٢٠٢٢م. فقد تعرضت أكثر من ٢٨٥ مزرعة مملوكة لمواطنين في مناطق الزيلة وصولان وحجلان والرفقة ويعيس وغول الحيافي للإحراق بحسب شهادات تلقَّيتُها من سكان المنطقة. كذلك أحرقوا عشرات المزارع في منطقة حجور التابعة لمحافظة حجة وفي مديرية أرحب شمال صنعاء ومزارع في البيضاء وغيرها من المناطق التي دخلها الحوثيين.

ومثل هذه الممارسات - بلا شك - تُذكِّر اليمنيين بممارسات أجداد الحوثيين الذين كانوا يُدمِّرون ويحرقون مزارع اليمنيين، على رأسهم يحيى الرَسِّي الذي كان يقطع الأعناب ويُدمِّر مزارع الرافضين له من القبائل اليمنية مثل آل يعفر وآل طريف وآل الروية وآل الضحاك

---

(١) اليمن – ضريبة الحرب تدفعها الزراعة والغذاء، إذاعة صوت ألمانيا أو دويتشه فيله DW، ١٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٨م.

(٢) العربي الجديد، مصدر سابق.

(٣) إذاعة صوت ألمانيا أو دويتشه فيله DW، مرجع سابق.

وغيرهم من قبائل اليمن[١].

القتال بدلاً عن الزراعة:

ليس لدى اليمنيين أدنى شك حول تعمُّد الحوثيين تجويع المجتمع الذي يسيطرون عليه، وفئة المزارعين تحديدًا لإخضاعهم والدفع بهم إلى جبهات القتال. فهي حقيقة ماثلة أمامهم تُمارَس منذ بداية الحرب، وهو أسلوب استخدمه أجداد الحوثيين خلال فترات هيمنتهم على بعض المناطق لا سِيَّما شمال اليمن.

وكما أشرنا آنفًا، عندما جاء يحيى الرَسِّي ومَن معه من الطبريين إلى اليمن، كان يأمر باقتلاع «الزروع والأعناب وقطع النخيل وتدمير البيوت»[٢]، وكان من الطبيعي أن تؤدِّي هذه السياسةُ بالإضافة إلى الجبايات الكثيرة التي تُفرض على الفلاحين إلى إفقار فئات واسعة منهم، واضطرارهم لبيع أراضيهم أو تركها بلا اهتمام، والالتحاق بالمعارك، والاعتماد على الغنائم كمصدر لكسب العيش.

عُرف الأئمة من (الرسِّي إلى الحوثي) بأنَّهُم يمارسون سياسة «عسكرة اليمنيين» وتحويلهم إلى عناصر لديها استعداد كامل للقتال والإقتتال، ويمكن إدراك هذا التوجُّه من خلال مطالعة أدبيات وملازم وكتب الحوثيين الجديدة والقديمة.

بوسائل مختلفة يقوم الحوثيون بتحويل الفرد من مواطن مسالم يعمل في التجارة أو الإنتاج الحرفي أو الزراعة وفلاحة الأرض أو الصيد، إلى عنصر محارب مهمته إخضاع بقية المناطق وتهديد السلم العام في اليمن والإقليم، تحت لافتات دينية وسياسية مختلفة تتغيَّر في كُلِّ مرحلة. في السابق كانوا يُدمِّرون ويحرقون المزارع، ويردمون الآبار، أمَّا اليوم يكفي أن يحرموا اليمنيين من المشتقات النفطية ليدفعوا المزارعين -الذين يعتمدون على المياه الجوفية للسقاية- وغيرهم إلى رصيف البطالة، فيسهل تجنيدهم تحت الحاجة وإرسالهم إلى جبهات القتال، أو حشدهم في الميادين العامة.

(١) خيوط الظلام.. عصر الإمامة الزيدية في اليمن، مرجع سابق، ص٥٣.

(٢) الهادوية بين النظرية السياسية والعقيدة الإلهية، مصدر سابق، ص٩٨.

ولهذا نجد أغلب المقاتلين مع الحوثي ينتمون إلى المناطق التي لا يعتاش أهلها على الزراعة، أو تكون أراضيهم غير صالحة للزراعة. والفلاح غالبًا قليل الاستجابة للانخراط في الحرب في موسم الأمطار والزراعة، وهذا ما تؤكده إفادة كثير من الأهالي عن ملاحظتهم قلة استجابة سكان الأرياف للتحشيد والقتال بالذات في مواسم الأمطار التي تزدهر فيها محاصيلهم حيث تصبح مثل هذه المواسم الحافلة بالمنتجات الزراعية لدى المواطنين.. تصبح مواسم كساد في سوق الحرب والتحشيد بالنسبة للحوثيين.

نخلص مما سبق، إلى أن المزارع ضعيف الاستجابة لدعوات التحشيد عندما تتوفر ظروف وشروط الإنتاج الزراعي. وبالعكس، «تُمثّل الحرب في نظره مشكلة وعائقًا، لأنَّ اقتصاده مبنيٌّ على أعمدة من الاستقرار والسلام»[(١)].

الإضرار بقطاعي الصيد والنقل:

انخفضت أنشطة قطاع الصيد إلى النصف تقريبًا جراء الحرب الحوثية التي تصاعدت في سبتمبر/أيلول ٢٠١٤م. وبحسب دراسة لمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، فقد تراجعت الصادرات السمكية إلى أقل من ٧٠ ألف طن سنويًّا منذ اندلاع الحرب[(٢)].

وبحسب وزارة الثروة السمكية، يوجد حوالي ٩٠ ألف صياد مُرخَّص في اليمن، جميعهم تقريبًا صيادون تقليديون من الذكور، ويبلغ عدد القوى العاملة في أنشطة الصيد، والأنشطة ذات الصلة بها حوالي ٥٠٠ ألف شخص يعيلون قرابة ١,٧ مليون نسمة.

ثمَّة أسباب مختلفة تسببت في هذا التراجع، منها المواجهات المسلحة في المناطق الساحلية، والتهجير وزراعة الألغام، لكن يُعتبَر حرمان الصيادين من الوقود أو ارتفاع أسعار ه في السوق السوداء، من أهم الأسباب التي تسببت في هذا الانخفاض الحاد في أنشطة القطاع السمكي، وحرمان كثير من الصيادين وأسرهم في مناطق سيطرة الحوثيين من مصدر عيشهم الوحيد.

---

(١) جغرافيا الحرب والزراعة في اليمن، فارع المسلمي، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ٣ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥م.

(٢) تطوير قطاع الأسماك في اليمن، دراسة لمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ٣١ مارس/ آذار ٢٠٢٠م.

تكمن أهمية الوقود كونه المُشغِّل للقوارب أو المولدات التي تُشغِّل البرَّادات المركزية التي تحفظ الأسماك لفترة طويلة. وخلال فترة عملي كصحفي معني بالأوضاع المجتمعية خلال فترة الحرب، فقد كنتُ شاهدًا على تَرْك أعداد كبيرة من الصيادين في الحديدة أعمال الصيد، والالتحاق بأعمال أخرى جراء عدم توفُّر المشتقات النفطية المُشغِّلة لأغلب القوارب والمُهِمَّة لتنفيذ بقية الأنشطة المرتبطة بعملية الصيد مثل التخزين والتعليب والتعبئة والنقل.

كذلك قطاع النقل البري، يعمل عشرات الآلاف من اليمنيين في وسائل النقل، سواء في الخطوط الطويلة بين المحافظات، أو سيارات الأجرة والحافلات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة داخل المدن.

يجد كثير من الشباب اليمني سيارات النقل بمختلف أنواعها فرصة مناسبة لكسب الرزق، ولهذا تزايدت أعداد مَن يمتهنون هذه المهنة في اليمن لا سِيَّما في المدن، لكن الوضع اختلف بعد العام ٢٠١٤م، فقد بدأ كثير مِمَّن كانوا يمتهنون مهنة قيادة سيارات النقل والأجرة، يبيعون مركباتهم ويبحثون عن مصادر دخل أخرى من بينها المشاركة في جبهات القتال.

تسببت الأزمات المُفتعَلة والمُتكرِّرة للوقود خلال سنوات الحرب بتراجع مستوى دخل الأفراد الذين يعملون في قطاع النقل، وهذا ما دفع كثيرًا منهم إلى رصيف البطالة، وسهَّل عملية استغلالهم لصالح جماعة الحوثيين عسكريًّا وسياسيًّا وطائفيًّا.

الغاز.. سوق سوداء واستغلال سياسي وعسكري:

كما هو الحال بالنسبة لسلعتَي البنزين والديزل، قد استخدم الحوثيون غاز الطهي (والذي يستخدم وقود للسيارات أيضا) كوسيلة لنهب اليمنيين وإخضاعهم ونشر معتقدهم الطائفي.

ومع سيطرة الحوثيين على مؤسسات الدولة في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤م، بدأت معاناة اليمنيين جراء الاحتكار المُمنهَج لمادة الغاز، واستخدام الجماعة لسياسة توزيع جديدة تضمن لهُم تحقيق أرباح طائلة، وتساعدهم في إخضاع اليمنيين لرفضهم الانخراط معهم والإعتراف بحكمهم.

بعد مرور شهر من سيطرة عناصر الحوثي على العاصمة صنعاء، وفي ١٩ أكتوبر/ تشرين

الأوَّل ٢٠١٤م تحديدًا، اقتحم حوالي ٥٠ مسلحًا حوثيًّا مقر إدارة شركة صافر، أكبر مُنتِج للغاز والنفط في اليمن، واعتدوا على الحراس بالضرب(١). وفي ١٧ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٤م، اقتحموا مقر إدارة الشركة للمَرَّة الثانية، وقاموا بمنع الموظفين من الدخول والخروج، وأزاحوا مدير عام الشركة أحمد كُليب، ونائبه سيف شريف(٢) وعيَّنوا أحد عناصرهم بدلًا عنهما(٣).

هذه الممارسات كانت الخطوات الأولى لتطويع العاملين في الشركة المعنية بتوفير النفط والغاز لمختلف أنحاء اليمن، ومن ثم السيطرة على الشركة بشكل كامل. وفي الأثناء حرموا اليمنيين القاطنين في مناطقهم من مادة الغاز لفترات طويلة بالرغم من أنَّها تُرسَل من مصفاة مأرب بشكل منتظم.

وكعادتهم، يجد الحوثيون مُبرِّرات لجرائمهم والإجراءات التي يهدفون من خلالها إلى تركيع السكان. فقد ادَّعوا بأنَّ القبائل في مأرب تمنع وصول قاطرات الغاز إلى صنعاء والمحافظات الخاضعة لسيطرتهم. لكن سرعان ما نفى محافظ مأرب، سلطان العرادة، هذه الأكاذيب في تلك الفترة وأوضح بأنَّ شركة صافر في مأرب ترسل احتياج المحافظات بشكل منتظم، إلَّا أنَّ الحوثيين يعيقون وصولها للمواطنين(٤).

في ٣ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٧م، استنكر محافظ محافظة المحويت الخاضعة لسيطرة الحوثيين حينها أحمد علي محسن الأحول، اختفاء حصص المحافظة من الغاز رغم إرسالها من مأرب إلى المحافظة.

---

(١) الحوثيون يقتحمون أكبر شركة تصدير غاز في اليمن، صحيفة العربي الجديد، نشر بتاريخ ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٤م.

(٢) الحوثيون يقتحمون للمرة الثانية أكبر شركة لتصدير الغاز في اليمن، صحيفة العربي الجديد، نشر بتاريخ ٢٠ ١٧ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٤م.

(٣) عيَّن الحوثيون أمين زبارة مديرًا عامًا للشركة، وما هي إلَّا أشهر حتى غادر اليمن إلى خارج البلاد بعد اختفاء حوالى ٤٦ مليون دولار من حساب الشركة في البنك، فضلا عن قيامه بالتبرع بمبلغ ٣٠ مليون دولار لصالح المجهود الحربي لجماعة الحوثيين على حساب رواتب الموظفين بحسب موقع «العربي الجديد» بعنوان: هروب مدير شركة يمنية بعد اختلاس ٤٦ مليون دولار، ١٢ يوليو/ تموز ٢٠١٥م.

(٤) أزمة الغاز المنزلي تفاقم معاناة اليمنيين، صحيفة العربي الجديد، نشر بتاريخ ٠٨ يونيو/ حزيران ٢٠١٥م.

وقال المحافظ في مذكرة رسمية مُوجَّهة إلى وزارة الصناعة الخاضعة لسيطرة الحوثيين في صنعاء، بأنَّ المحافظة تلقَّت كشوفات من الوزارة تؤكد إرسال حصص المحافظة من الغاز خلال شهر ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٦م بعد انقطاع دام لستة أشهر، لمواجهة بيع الغاز في السوق السوداء، إلَّا أنَّ المحافظة فوجئت بأنَّ عدد القاطرات التي وصلت للمحافظة كانت سبع قاطرات فقط لمديرية خميس بني سعد من إجمالي ٣٨ قاطرة مُخصَّصة للمحافظة كانت ستوزع في مديرية شبام (٦) قاطرات، ومديرية الطويلة (٧) قاطرات ومدينة المحويت (٨) قاطرات، ومديرية الخبت (١٠) قاطرات، ومديرية خميس بني سعد (٧) قاطرات. مشيرًا بأنَّ بقية كميات الغاز (٣١) قاطرة تباع في السوق السوداء.

كانت الشركة اليمنية للغاز الموجودة في مأرب والخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية تُزوِّد جميع المحافظات اليمنية بما فيها الخاضعة لسيطرة الحوثيين بالغاز بشكل منتظم، إلَّا أنَّ الحوثيين كانوا يبيعون أغلبه في السوق السوداء ويحرمون المواطنين منه بالسعر الرسمي المُخفَّض، وهذا ما كان واضحًا في المذكرة المرسلة من أحمد علي محسن المحسوب حينها على حزب المؤتمر الشعبي العام.

طوال سنوات الحرب، حرصت السُلطة المحلية في محافظة مأرب على إرسال الغاز إلى المواطنين في مناطق سيطرة الحوثيين، رافضة حرمان السكان الموجودين في تلك المناطق من هذه المادة الحيوية كونها أساسية في كل منزل، رغم مطالبات البعض بحرمان الحوثيين من الموارد التي يستخدمها لصالح عملياته الحربية.

استمرت أزمة الغاز المفتعلة في مناطق سيطرة الحوثيين لفترة طويلة باستثناء بيعها في السوق السوداء التابعة لنافذين حوثيين، حتى لجأ السكان في المدن للاحتطاب وتقطيع أشجار الزينة في الشوارع والحدائق العامة والمؤسسات الحكومية في المدن الرئيسة واستخدامها للطهي في المنازل والمطاعم والمخابز. أمَّا في الأرياف، فقد تضاعفت عملية الاحتطاب ليتم تغطية احتياج الكثافة السكانية في المدن، وقد أُعتبر هذا الاستنزاف للأشجار تهديدًا مباشرًا للغطاء النباتي في اليمن[1].

(١) الاحتطاب المفرط يستنزف الغطاء النباتي في اليمن، موقع SciDev.Net، نشر بتاريخ ٢٢ ابريل/ نيسان ٢٠١٩م. وقد ذكرت إدارة التنوع الحيوي والمحميات الطبيعية في الهيئة التابعة لوزارة المياه والبيئة في صنعاء بأن أكثر من ٨٦٠ ألف شجرة تُقطع في العام الواحد لسد حاجة أفران العاصمة صنعاء فقط، =

وبهدف الحصول على أموال إضافية، فتح الحوثيون المجال للقطاع التجاري الخاص لتوريد مادة الغاز من حقول صافر في مأرب الخاضعة للحكومة بعدما أضعفوا شركة الغاز في صنعاء، وفرضوا رسومًا على ناقلات التجار في النقاط الجمركية التي استحدثوها في وسط البلاد وعلى مشارف المدن، إضافة إلى الإتاوات التي يفرضونها في حواجز التفتيش على امتداد الطرقات، ما تسبب في ارتفاع سعر الغاز المباع للمواطنين.

في السنوات الأولى من الحرب، علَّق القيادي الحوثي السابق والناطق الرسمي للجماعة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، علي البخيتي، على عملية نهب سلعة الغاز بقوله: «يفرض الحوثيون في نقاطهم جمارك عالية على قاطرات الغاز؛ ثم يبتزون تجار الجملة فيصل سعر الأسطوانة إلى أكثر من ٤٥٠٠ ريال وهي لا تزال بمخازنهم؛ ثم يسجنون تاجر التجزئة ليبيعها بـ ٣٠٠٠؛ وبعد دفعه لرشوة يخرج من السجن ويضيف الرشوة إلى التكلفة ويبيعها بأكثر من ٥٥٠٠. وهكذا»[(١)]، إلَّا أنَّ هذا السعر لم يستمر طويلًا، فقد ارتفع بشكل جنوني لاحقًا.

تجني جماعة الحوثيين أموالًا طائلة من تجارة الغاز في السوق السوداء. علاوة على ذلك، فقد أقرَّت آلية توزيع الغاز للمواطنين بسعر منخفض نسبيا مقارنة بسعر السوق السوداء عبر «عقال الحارات»[(٢)] ما مكَّنها من التحكم بغالبية السكان في المناطق الخاضعة لسيطرتها وتوجيههم سياسيًّا واجتماعيًّا إلى جانب نهب أموالهم.

أحيانًا، يتم بيع أسطوانة واحدة كُلَّ ثلاثة أسابيع عبر عقال الحارات، أمَّا الأسر التي تحتاج إلى كميات إضافية، فعلى أحد أفرادها أن يقف في طوابير طويلة أمام المراكز القليلة والنادرة التي تباع فيها أسطوانات الغاز ليظفر بواحدة، أو يقصدوا السوق السوداء أو يضطروا لشراء الأطعمة

= البالغ عددها ٧٢٢ فرنًا، حيث تحرق نحو ١٧ ألفًا وخمسمئة طنٍّ من الحطب سنويًّا.

(١) علي البخيتي، صفحته بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، ٢ مارس/ أذار ٢٠١٨م.

(٢) عاقل الحارة (الحي) وهو المعني بتوفير الخدمات وحل مشاكل سكان الحي، بالإضافة إلى الربط بين المؤسسات الحكومية وسكان الحي. لكنَّهُم عقب الانقلاب تحولوا إلى أعين ترصد تحرّكات المواطنين لصالح الحوثيين، وأصبح أغلب عقال الحارات ينتمون لجماعة الحوثي مِمَّا سهَّل عملية السيطرة على السكان في الأحياء.

من المطاعم والمخابز التي تُوفِّر غاز الطهي بأسعار مضاعفة قد تصل في بعض الأحيان إلى ٢٠ ألف ريال يمني لأسطوانة الغاز سعة ٢٦ كيلوجرام.

وكبقية السلع والخدمات الأساسية، فقد استخدم الحوثيون سلعة الغاز لترويض السكان وإجبارهم على قبول وتبنِّي مواقفهم السياسية والطائفية المعادية بالأساس للمجتمع والسكان. ولهذا فإنَّ عملية بيع الغاز بسعره الرسمي، المُحدَّد من الحوثيين، تخضع لاعتبارات كثيرة. فإذا كان المواطن حوثيًّا، فلن يضطر لشراء الغاز من السوق السوداء أو الوقوف في طوابير طويلة لشرائه، وسوف يحصل عليه مجانًا أو في أسوأ الحالات بسعره الرسمي. أمَّا إذا عُرف عنه بأنَّهُ لا يُؤيِّد الحوثيين، فستكون مُهِمَّة الحصول على أسطوانة الغاز مسألة صعبة. وهذا ما جعل كثير من الأهالي ينخرطون في الأنشطة والفعاليات الحوثية السياسية ويقبلون إخضاع أبنائهم للتعبئة والتثقيف الطائفي رغم عدم إيمانهم به.

وبالرغم أنَّ المنتمين أو المؤيدين لجماعة الحوثي لم يتأثروا بسياسة توزيع الغاز المذكورة أعلاه، إلَّا أنَّ بعض الناشطين والإعلاميين الحوثيين استنكروها بسبب الانعكاسات السلبية التي طالت غالبية اليمنيين، من هؤلاء الإعلامي الحوثي أحمد الكبسي. ففي منشور له نشره على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» أوضح من خلاله طريقة استغلال سلعة الغاز لإخضاع اليمنيين. حيث قال: «لن ننسى لما صفَّقنا لإغلاق طرمبات الغاز (محطات بيع الغاز) المنتشرة في كُلّ حارة لأنَّها كانت تبيع الاسطوانة ٢٠ لتر بمبلغ ٤٧٠٠ ريال، واليوم ورغم الاستيراد المحصور لبعض التجار الحاصلين على الإعفاء لا يمكن الحصول على اسطوانة غاز من أيَّة طرمبة داخل العاصمة»... إلى أن يقول متحدثا عن الشعب: «خلُّوه يعبِّي من المحطات بدل الإذلال والإهانة والطوابير حق مندوبي الغاز وعقال الحارات على اسطوانة كُلّ شهر وأحيانًا شهر ونصف، وعاد فيها شروط كُلّ شهرين يعمل حصر مندوب الغاز لعدد أفراد الأسرة وسكان الحارة ويتأكد هل هناك مجاهدون في الحي أم لا، وإذا لم يشارك هذا الحي في الحشد والوقفات الاحتجاجية، خلُّوه يستاهل هُم مع العدوان، للأسف هذا الذي بيحصل للناس»[1].

---

(١) شروط جديدة تفرضها الميليشيات مقابل الحصول على الغاز المنزلي، يمن ميديا، ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠٢١م.

أمَّا عضو اللجنة الثورية الحوثية محمد المقالح، فقد أكد في تدوينه له بأنَّ «جهاز الأمن والمخابرات» الحوثي يتدخَّل في شاحنات الغاز التي توزع في الأرياف، وأنَّ لكُلِّ واحد من هذه الأجهزة نصيب في هذه الشاحنات(١).

وفي غمار الحديث عن استغلال مادة الغاز لإجبار المواطنين على المشاركة في أنشطة وفعاليات الحوثيين القتالية والطائفية، يقول المحامي اليمني المعروف عبد المجيد صبرة: «صارت الدبة (اسطوانة) الغاز قيمة الشخص.. بالرغم أنَّهُم يبيعون الدبة الغاز بخمسة أضعاف قيمتها لكنَّهُم فوق ذلك يضعون أحيانًا شروطًا تعجيزيةً للحصول عليها، فتارةً يطلب منك العاقل حضور حفل مُعيَّن حسب المناسبة، وأحيانًا يطلب منك حضور دورة ثقافية. ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد، فاليوم كلمت العاقل أين الغاز؟ فقال با تتعسكر (تلتحق بالجبهات)؟ يعني يطلب تقدّم رأسك مقابل الدبة الغاز الذي قد دفعت قيمتها قبل ثلاثة أسابيع، حيث خلص عليَّ الغاز في البيت وعندي ضيوف فاضطررت لأخذ دبة الغاز من جاري وسوِّينا الأكل في بيتي للجميع. صارت الدبة الغاز بالإضافة إلى قيمتها الباهظة وسيلة ابتزاز للتحكم في كثير من شؤون حياتك، بل وصل الأمر لأن يطلب منك الذهاب الى الجبهه مقابل الدبة الغاز»(٢). وعندما كان بعض التجار أو المواطنين يعملون على شراء سلعة الغاز من مأرب بسعرها المُخفَّض بغية إدخالها إلى مناطق سيطرة الحوثيين وبيعها بسعر أقل من السعر الذي فرضه الحوثيون، كانوا يصادرونها ويعتبرونها مُهرَّبة بالرغم أنَّها تدخل من مدينة يمنية إلى مدينة يمنية أخرى(٣).

ولطالما استخدمت الجماعة مادة الغاز لتحريض اليمنيين ضد سكان محافظة مأرب الذين رفضوا وقاوموا سيطرة الحوثيين عليها. ففي كُلِّ مَرَّة يُنفِّذون فيها هجومًا على محافظة مأرب،

(١) تغريده لمحمد المقالح على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، ١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢.

(٢) منشور للمحامي عبد المجيد صبرة في صفحته بموقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، ١٢ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢١م.

(٣) البيضاء.. ضبط مبلغ من العُملة المزيفة وغير القانونية وبُن (مستورد) واسطوانات غاز ومشتقات نفطية وإلكترونيات مهربة، موقع الإعلام الأمني التابع للحوثيين، ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠٢١م.

يقومون في نفس الوقت بمنع توزيع الغاز على السكان في مناطق سيطرتهم، ويطلقون حملة أكاذيب في وسائل إعلامهم المختلفة، وعَبْرَ عقال الحارات والمساجد في المدن والقرى لتحرِّض الأهالي ضد أبناء مأرب والمهجرين الهاربين من جحيم الحوثي إليها، والقول بأن مأرب منعت عنهم الغاز ضمن عملية الحرب الإعلامية والنفسية المنظمة لتبرير إطلاق الصواريخ البالستية على المدنيين في مأرب، والتغرير بالأهالي للدفع بأبنائهم إلى جبهات القتال(١).

وفي مناطق مختلفة خاضعة لسيطرة الحوثيين، كانت عملية توزيع الغاز على المنازل مشروطة بتقديم الدعم للمقاتلين في الجبهات، حيث تم توزيع ظرف لكُلِّ أسرة ليتم وضع المال فيه، ويُقدَّم مع أسطوانة الغاز الفارغة كمساهمة فيما يُسَمَّى «المجهود الحربي»(٢).

قبل سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤م، كان سعر اسطوانة الغاز (سعة ٢٦ كيلوجرام) ١٢٠٠ ريال يمني. وبعد سيطرة الحوثيين ارتفع السعر في مناطق سيطرة الحوثيين إلى ٢٨٠٠ ريال، ثم واصل الارتفاع حتى وصل إلى ٤٥٠٠ ريال منتصف العام ٢٠١٧م، وفي العام ٢٠٢١م وصل سعر الأسطوانة الرسمي الذي يُوزَّع غالبا من قِبَل عقال الحارات إلى ٥٠٠٠ ألف ريال يمني، رغم أنَّ السعر الرسمي المُعتمَد من شركة صافر للغاز في مأرب هو (٢٣٠٠) ريال للأسطوانة الواحدة، ولا يتجاوز سعرها بعد إضافة مصروفات نقلها إلى صنعاء وباقي المحافظات من (٣١٠٠ إلى ٣٥٠٠) ريال كحد أعلى، ليتم نهب فارق السعر من قِبَل الحوثيين(٣).

حاولت الحكومة اليمنية في مأرب مُمثّلة بدائرة صافر للغاز أن تُفنِّد أكاذيب الحوثيين التي

(١) بحسب موقع السلطة المحلية في مأرب، فقد أسفرت الصواريخ البالستية وصواريخ الكاتيوشا التي أطلقتها جماعة الحوثي على مدينة مأرب عن مقتل وإصابة ما لا يقل عن ٦٨٩ مدنيا بينهم ٩٢ طفلا وامرأة منذ مطلع إبريل/نيسان ٢٠١٥ وحتى ١٤ يوليو/ تمُّوز ٢٠٢٠م.

(٢) هكذا يستخدم الحوثيون مادة الغاز للتجنيد والتربح المالي ومعاقبة المواطنين، موقع أوإم أونلاين الإخباري، نشر بتاريخ ٥ مارس/ آذار٢٠٢١م.

(٣) مؤتمر صحفي لمدير دائرة صافر للغاز في مأرب، المهندس محسن وهيط، ووكيل محافظة مأرب الدكتور عبدربه مفتاح، بتاريخ ١ مارس/ آذار ٢٠٢١م.

تتخذها وسيلة لتحشيد المواطنين للقتال على أطراف مأرب، من خلال عمل مؤتمرات صحفية تُحدِّد الكميات التي ترسلها من غاز إلى مناطق سيطرة الحوثيين بشكل دائم. وعلى سبيل المثال، أقامت مؤتمرًا صحفيًّا في الأوَّل من مارس/ أذار ٢٠٢١م، وأعلنت عن كميات الغاز الذي أرسلته إلى مناطق سيطرة الحوثيين خلال العام ٢٠٢٠م والثلث الأوَّل من العام ٢٠٢١م، وهي فترة منعت الجماعة توزيع الغاز على المواطنين في مناطق سيطرتها لتُبرِّر هجومها على مأرب، وبهدف حشد المقاتلين، وجمع الدعم لهُم.

وأمام هذه المعطيات، تزايدت الأصوات التي تطالب بمنع إرسال سلعة الغاز من مأرب إلى مناطق سيطرة الحوثيين لإجبارهم على إيقاف هجومهم المستمر على المدينة وحرمانهم من الأموال الضخمة التي يجنونها من وراء فوارق سلعة الغاز، إلَّا أنَّ الحكومة اليمنية رفضت مثل هذه المقترحات. وقد عَلَّق وكيل محافظة مأرب، الدكتور عبدربه مفتاح، على هذه المطالب بقوله: **«مأرب تُزوِّد جميع المحافظات دون استثناء بالغاز المنزلي يوميًّا، وهذه ثروة اليمنيين ويجب أن يستفيدوا منها وتصل لهُم في كُلِّ مكان، وبالطبع نحن نعرف أنَّ الحوثيين يستغلون الغاز للتربُّح وتعذيب الناس والتحكم بهم من خلال هذه المادة التي يحتاجها كُلُّ بيت يمني.**

للأسف البعض يقول لماذا لا تقطعون الغاز عن مناطق سيطرة الحوثيين وتحرمونهم الأموال التي يجنونها منها، ولكنَّنا نقول بأنَّنا نُقدِّم الغاز للشعب اليمني، ولا يمكن لنا أن نحرمه، لأنَّنا ببساطة دولة، مع قدرتنا على قطع الغاز عن مناطق الانقلابين ولكن المُتضرِّر سيكون الشعب، وإذا كان الحوثيون يربحون بعد الأسطوانة ما يفوق ٤ أو ٦ آلاف ريال يمني وهُم يشترونها من مأرب بسعر رخيص لا يتجاوز ٢٢٠٠ ريال (منذ أواخر ٢٠١٩م حيث كانت قبل ذلك تُباع بـ١٢٠٠ ريال) فكيف سيكون الحال لو استوردوها من الخارج؟ وبكم سيبيعونها؟ بالتأكيد نحن لا نريد أن يربح الحوثي حتى ريالًا واحدًا، ولكن الأمر ليس بيدنا، لأنَّ خيار قطع تزويد السكان الواقعين تحت سيطرته يضرُّهم أكثر منه، ولذلك لا يمكن لنا أن نحرمهم من هذه الخدمة»[1].

---

(١) حوار أجراه موقع أوام أونلاين مع الدكتور عبدربه مفتاح، وكيل محافظة مأرب، بتاريخ ٢٥ أبريل/ نيسان ٢٠٢٠م.

استمر الوضع على هذا الحال لسنوات، ندرة الغاز في نقاط البيع الرسمية، وتوفُّره في السوق السوداء بأسعار باهظة، وبيعه عبر قيادات حوثية لغرض إخضاع الأهالي. في الثلث الأوَّل من العام ٢٠٢٢م، عادت هجمات الحوثيين على مدينة مارب لمحاولة السيطرة عليها بعد توقُّف استمر لشهرين تقريبًا، وبالتزامن مع هذا الهجوم والتحشيد الحوثي امتنع الحوثيون عن توزيع الغاز في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، وتسببوا بأزمة، حتى وصل سعر الأسطوانة إلى ٢٣ ألف ريال يمني. وكالعادة، يُبرِّر الحوثيون هذه الأزمة بقولهم إنَّ الحكومة اليمنية في مأرب ترفض إرسال الغاز إليهم.

في الأثناء، صرَّح المدير التنفيذي للشركة المهندس محسن وهيط الموجود في مأرب نافيًا أكاذيب الحوثيين الذين يهدفون من ورائها إلى تحشيد المواطنين للقتال في مأرب. وقال وهيط بأنَّ الشركة خلال العام ٢٠٢١م زودت نحو ٢٦٦٨٧ مقطورة غاز ووزَّعتها لجميع محافظات الجمهورية بحسب الكثافة السكانية، منها نحو (١٤٧٣٩) مقطورة للمحافظات الواقعة تحت سيطرة الحوثيين أي ما يعادل ٣٢٤٤٤٤٦ أسطوانة، بنسبة تزيد عن ٥٥ بالمائة من إجمالي الإنتاج، فيما توزَّعت بقية الكميات المُنتَجة على جميع المحافظات المُحرَّرة، لافتًا إلى أنَّ هذه الأرقام «تدحض افتراءات الحوثيين وتُكذِّب مزاعمهم بعدم إمداد مناطق سيطرتهم بمادة الغاز، وتكشف حقيقة تلاعبهم بها، واستغلالها لتحقيق الثراء الشخصي لقادتهم وبيعها في السوق السوداء التابعة لهُم بأسعار باهظة»[(١)].

في تلك المرحلة، أكَّد القاضي عبد الوهاب قطران، وهو مِمَّن تعاطفوا مع الحوثيين في بداياتهم، بأنَّ عملية بيع أسطوانة الغاز علنًا في شوارع صنعاء بسعر ٢٣ ألف ريال في سابقة لم تحدث من قبل. قال: «عبارة السوق السوداء، عبارة مُضلِّلة. لا يوجد لدينا أسواق سوداء للوقود والغاز، هي أسواق بيضاء يديرها هوامير السُلطة (يقصد الحوثيين) جهارًا نهارًا بقوة السلاح وحماية السُلطة. أخفوا الوقود من المحطات ومنعوا دخوله من المَمرَّات البرية ومن دخل من

(١) بن وهيط: أكثر من نصف كمية الغاز ذهبت للمحافظات الخاضعة للمليشيا خلال ٢٠٢١م، صحيفة الثورة الحكومية، ١٠ مارس/ أذار ٢٠٢٢م.

المواطنين حاجته الشخصية، شفطوه (سرقوه) عليه وعملوا له محضر ضبط وشفط. احتكروا الأسواق البيضاء لهُم وحدهم.. الغاز متواجد بكميات هائلة في المخازن والشوارع والجولات، ويبيعون اليوم اسطوانة الغاز بـ٢٣ ألف ريال، في الشوارع والجولات علانية جهارًا نهارًا ومثله البترول والديزل»[١].

بعدها بأيام، كشف الصحفي اليمني بسيم جناني عن وصول الباخرة Gaz Energy وعلى متنها ٩٤٨٨ طن من الغاز إلى رصيف ميناء الحديدة للتفريغ في تاريخ ٢ مارس/ آذار ٢٠٢٢م. ومع ذلك، تستمر أزمة الغاز في مناطق الحوثيين. أشار الصحفي الجناني إلى أنَّ ٩٠ بالمائة من هذه الكمية «ستذهب للتخزين في السوق السوداء استعدادًا لإخراجها في شهر رمضان، وبيعها بأسعار خيالية مثل كُلِّ سنة». لافتًا إلى أنَّ ناقلة الغاز التي وصلت الحديدة ولم يتم إنزالها إلى السوق تابعة للقيادي الحوثي عبد الله الوزير، مالك شركة السندباد الملاحية[٢]. وفي ٢٨ من الشهر نفسه وقبل شهر رمضان بأيام قليلة وفي أوج أزمة الغاز وحاجة الناس له، أعلنت الشركة اليمنية للغاز الخاضعة لسيطرة الحوثيين بدء بيع «الغاز التجاري» مستخدمين الذريعة الدائمة وهي الحصار وعدم وصول الغاز من مأرب (وثيقة)، وبهذا رفعوا سعر أسطوانة الغاز الرسمية من ٥ آلاف ريال إلى ٨٣٥٠ ريال.. أي، استقبلوا شهر رمضان المبارك بشرعنة سعر السوق السوداء للغاز..!

بطبيعة الحال، انعكست أزمات الغاز المفتعلة على حركة الشوارع التي كانت تتوقف بين الفينة والأخرى، وتسببت في ارتفاع أجور النقل الداخلي وبين المحافظات من قِبَل مُلَّاك الباصات الصغيرة الذين حوّلوا سياراتهم للعمل بالغاز بدلًا من البنزين بعد ارتفاع أسعار ه، وهذا ما دفع السائقين للإضراب أكثر من مَرَّة[٣].

---

(١) منشور «عبد الوهاب قطران» في صفحته بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، ٩ مارس/ آذار ٢٠٢٢م.

(٢) منشور ووثيقة للصحفي بسيم جناني في صفحته بموقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، ١٣ مارس/ أذار ٢٠٢٢م.

(٣) تشير بيانات رسمية إلى تحويل ما يقرب من ١٥٠ ألف سيارة للعمل بالغاز في اليمن بدلا عن البنزين منها ٧٠ ألفا فقط في صنعاء.

كانت عملية رفع أسعار غاز الطهي وبيعه في السود السوداء، سببًا في زيادة معاناة اليمنيين من خلال انتزاع مدخراتهم وتعريضهم لمخاطر الاحتطاب وصناعة الطعام بالفحم النباتي، إضافة لارتفاع أسعار التنقل والسلع والبضائع والأطعمة التي تباع في المطاعم وغيرها من السلع التي تعتمد على سلعة الغاز لتوفيرها.

سوق سوداء للطاقة الكهربائية:

تمامًا كما المشتقات النفطية، ترتبط الكهرباء بحياة السكان بشكل مباشر، وانقطاعها يتسبب بأضرار بالغة على كافة المستويات. بل لا يمكن تخيُّل تجمُّع بشري اليوم يعيش بلا طاقة كهربائية، لكن ذلك حدث في اليمن ولفترات طويلة، وعلى يد الجماعة التي تجوّع وتقتل اليمنيين ثم تدَّعي أمام العالم تمثيلهم والدفاع عنهم.

قبل سيطرة الحوثيين على صنعاء ومنذ العام ٢٠١١م تحديدًا، عانت أغلب المناطق اليمنية من انقطاع التيار الكهربائي المتكرر بسبب عجز التوليد، أو جراء الاعتداءات المتكررة التي تستهدف خطوط نقل الطاقة الكهربائية القادمة من محطة مأرب الغازية، والتي تغذي صنعاء وبعض المحافظات بالطاقة. كانت الطاقة الكهربائية تنقطع لساعات قليلة ثم تعود.

وبعد سيطرة الحوثيين على صنعاء وتوجههم صوب مأرب للسيطرة عليها، اصطدم الحوثيون بسكان مأرب الذين رفضوا تسليم المحافظة والقبول بحكمهم، وتسببت المواجهات المسلحة في تدمير بعض أبراج نقل الطاقة من مأرب إلى صنعاء وبعض المحافظات الأخرى. وبذلك خسرت نحو ٤٠٠ ميغاوات، رافق ذلك رفض الحوثيين تأمين الوقود (المازوت) المُشغِّل لمولدات الطاقة الكهربائية التابعة لوزارة الكهرباء والطاقة والموجودة في العاصمة والمحافظات الأخرى رغم توفُّره لديها(١).

ولأكثر من مَرَّة، حاولت فرق فنية تابعة للمؤسسة العامة للكهرباء في مأرب إصلاح خطوط نقل الطاقة الكهربائية (مأرب – صنعاء) نهاية العام ٢٠١٥م، وواجهت العديد من الصعوبات

---

(١) تحقيق نشره الصحفي محمد عبده العبسي في مدونته على شبكة الانترنت وصفحته بموقع التواصل «فيسبوك» بتاريخ ٢٦يونيو/ حزيران ٢٠١٥م.

التي أعاقت عملية الإصلاح على رأسها الألغام الفردية المُحرَّمة دوليًّا، والمضادة للمركبات، والتي زرعها الحوثيون بشكل مُكثَّف بالقرب من أعمدة نقل الكهرباء. في ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٥م، أعلن الفريق العسكري المكلف بنزع الألغام في مأرب بأنَّهُم «استخرجوا نحو ٦٠٠ لغم، بالقرب من أبراج نقل الطاقة في منطقة ماس»[١]. وبعد حوالي عشرة أيام من بدء عمليات إصلاح أبراج نقل الطاقة، استهدف الحوثيون، فريق عمل إصلاح أبراج الكهرباء في مأرب بثلاث قذائف مدفعية[٢].

في حوار مع السلطة المحلية في مأرب، أكدت الأخيرة بأنَّ الحوثيين قصفوا أبراج الكهرباء، ومن ثم رفضوا مقترحات قدَّمتها الحكومة لإصلاحها، بل واستهدفوا الفرق الهندسية[٣].

كثيرًا ما أظهرت الحكومة اليمنية حرصها على إصلاح خطوط الطاقة الكهربائية من محطة صافر الغازية إلى أمانة العاصمة وبقية محافظات الجمهورية، وهذا ما جعل نائب رئيس الوزراء وزير الخدمة المدنية عبد العزيز جباري في تلك المرحلة يزور فرق الصيانة الموكل إليها عملية إصلاح الشبكة في منطقة العطيف بمأرب، ووجَّه بصرف حوالي ١٠ مليون ريال يمني لفرق الصيانة لإتمام مهمتها، كي يأتي شهر رمضان في ذلك العام والكهرباء في منازل اليمنيين الموجودين في مناطق سيطرة الحوثيين. وفي الزيارة أكدت الحكومة بأنَّ الحوثيين استهدفوا «خطوط الكهرباء بشكل مُتعمَّد من أجل قطع مصدر الطاقة من وإلى المحافظات، وعملت على العبث بها ومنع عملية إصلاحها»[٤].

وفي مقابلة تلفزيونية أجرتها قناة BBC عربي مع الشيخ سلطان العرادة نائب رئيس مجلس

---

(١) فرق فنية تبدأ في إصلاح خطوط نقل الطاقة شرقي اليمن، تصريح لعضو الفريق العسكري لنزع الألغام، للأناضول، ديسمبر/كانون الأوَّل ٢٠١٥م.

(٢) الحوثيون يستهدفون فريق عمل إصلاح أبراج الكهرباء بمأرب شرقي اليمن، موقع يمن مونيتور، ٩ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦م.

(٣) حوار أجراه موقع أوام أونلاين مع الدكتور عبدربه مفتاح، وكيل محافظة مأرب، بتاريخ ٢٥ أبريل/ نيسان ٢٠٢٠م.

(٤) جباري يتفقد سير العمل في اصلاح خطوط نقل الكهرباء الغازية من مأرب، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، ٢٣ ابريل/ نيسان ٢٠١٧م.

القيادة الرئاسي في اليمن ومحافظ محافظة مأرب، أكد العرادة بأنه بذل جهودا مكثفة خلال الأعوام ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، عبر عدد من الشخصيات اليمنية المحايدة بهدف إيصال الطاقة الكهربائية إلى صنعاء، «ولكن الحوثيين رفضوا». وتابع: «أقول الآن وعلى مرأى ومسمع من العالم أتحدى الحوثي أن يقبل بدخول الكهرباء من مأرب وأنا على أتم الاستعداد أن أوصلها إلى مشارف حدود مأرب الإدارية، بكل وضوح أتحداه أن يقبل بها أن تدخل إلى صنعاء والمناطق الأخرى»[1].

مقابل ذلك، كان من المَفتَرَض أن تقوم جماعة الحوثي بتوفير الوقود المُشغِّل لـ ٢٤ محطة أخرى تنتج نحو ٣٣٣ ميغاوات بالبخار، و٢٦٦,٣ ميغاوات بالديزل وتوليد الكهرباء للمحافظات كحَلٍّ بديل لتعطُّل محطة مأرب الغازية[2]، لكنَّها استمرت في أخذ الوقود المُخصَّص لوزارة الكهرباء وبيعه في السوق السوداء أو استخدامه في العمليات القتالية، وهذا ما أبقى أغلب المحافظات اليمنية في ظلام دامس، ليؤسِّس ذلك مرحلة جديدة تظهر فيها لأوَّل مَرَّة في تاريخ اليمن تجارة الكهرباء غير الحكومية، أبطالها الحوثيون أنفسهم، بالإضافة إلى استخدام الطاقة الشمسية لتشغيل الأدوات الكهربائية.

توقف التيار الكهربائي العمومي كُليًّا في أبريل/ نيسان ٢٠١٥م، وانخفضت انبعاثات الأضواء الليلية من اليمن بمقدار الثُّلثين. فأكبر المدن اليمنية التي يتجاوز عدد سكانها مليوني نسمة، عاشت لسنوات بدون كهرباء، فضلًا عن بقية المدن الأخرى التي لا يمكنها الحصول على الكهرباء العمومية[3].

تفاقمت معاناة اليمنين الناتجة عن عدم توفُّر التيار الكهربائي، وتأثرت مرافق البنية التحتية الحيوية مثل المستشفيات وآبار المياه ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي والأنظمة المصرفية

(١) بلا قيود يستضيف سلطان العرادة نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي في اليمن، BBC عربية في موقع يوتيوب، ٢٤ يوليو/تمّوز ٢٠٢٢.

(٢) الكهرباء في اليمن.. معاناة وصلت ذروتها في عهد الحوثيين، الخليج أونلاين، نشر بتاريخ ٢٦ يوليو/ تموز ٢٠١٦م.

(٣) الموقع الرسمي للبنك الدولي في ٤ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٨م.

وشبكات الهاتف. وفقد الناس مصادر رزقهم، بما في ذلك الزراعة، التي تُشكّل نحو ٨٠٪ من الاقتصاد اليمني[١]. وإضافة إلى منع توزيع المشتقات النفطية، يمكن القول بأنَّ الحياة أصبحت شِبْه مشلولة بالنسبة لعامة المواطنين خلال الأعوام ٢٠١٥م و٢٠١٦م و٢٠١٧م، أمَّا المؤيدون لجماعة الحوثي لا سِيَّما الذين ينتمون لنفس السلالة فوضعهم كان مختلفًا.. كُلُّ شيء مُتوفِّر لهُم. فهُم وأسرهم وفق تعريف جماعة الحوثي «المجاهدون» الذين يجب أن يحصلوا على كافة الخدمات، ولا تتم معاملتهم كعامة اليمنيين الذين عليهم أن يتحملوا هذه السياسة المُمنهَجة، والتي اتخذتها الجماعة لتحقيق أهدافها المالية والسياسية والعسكرية والثقافية أيضًا.

كان الضرر أكثر وضوحًا في المستشفيات والمراكز الصحية التي تعتمد على الكهرباء في كثير من أنشطتها، فقد تسبب هذا الانقطاع في وفاة العديد من المرضى والمُسنِّين والأطفال، لا سِيَّما في المناطق ذات درجة الحرارة المرتفعة غرب اليمن[٢]. وفي الوقت الذي يتساقط فيه المرضى بالفشل الكلوي أمام مراكز غسيل الكلى جراء توقُّف العمل فيها لعدم توفُّر الكهرباء، كانت الطاقة تضيء منازل القيادات والمشرفين الحوثيين وتُشغِّل مقراتهم ومراكزهم. وكثيرًا ما كان الحوثيون يتعاملون مع ضحايا جريمة حرمان المجتمع من الكهرباء كفرصة للاستغلال السياسي، وابتزاز المنظمات الدولية.

باختصار، تسببت هذه الجريمة في إعادة اليمنيين إلى فترة ما قبل ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، وهو ما يردده السكان على الدوام في مجالسهم ولقاءاتهم الخاصة، ما جعلهم يستدعون ذاكرة مأساتهم القديمة المتجددة - دائماً - على يد سلالة الحوثي العنصرية، فراحوا يتداولون في هذا الموقف ما قاله - يوماً - رمزُهم الوطني، وشاعر البلاد الأكبر عبدالله البردوني عن ثنائية المأساة في إضاءة قصور أئمة العنصرية من حريق أكباد اليمنيين، يقول البردوني:

أخـــي صحوُنـــا كلـــه مأتـــمُ وإغـفـاؤنـــا ألَـــمٌ أبكـــمُ

سَـلِ الـدربَ كيـف ٱلتقـت حولَنـا ذئـــابٌ مـــن النـــاس لا ترحـــم

---

(١) نفسه.

(٢) الحديدة: أكثر من ٥٠ حالة وفاة من المسنين والمرضى والأطفال بسبب «الحرّ» وانقطاع الكهرباء، الموقع بوست، ١ يونيو/ حزيران ٢٠١٦م.

وتِهـنا وحُكّامُـنا في المَتـاهِ سبـاعٌ علـى خَطوِنـا حُـوَّمُ
يعيثـون فينـا كـجيشِ المغـولِ وأدنـى، إذا لـوَّح المَغنـمُ
فهـم يقتـنون ألـوفَ الألـوف ويُعطيهـمُ الرّشـوةَ الـمُعدَمُ
ويبنـون دوراً بأنقـاضِ مـا أبـادوا مـن الـشعبِ، أو هَـدَّمُوا
أقامـوا قصـوراً مداميكهـا لحـومُ الجمـاهيرِ والأعظُـمُ
قصـوراً مـن الظـلم جـدرانُها جراحاتُنـا ٱبيَّـضَ فيهـا الـدَّمُ
أخـي إن أضـاءت قصـور الأمـير فقـل: تلـك أكبادُنـا تُضْـرمُ

هذا الوضع الجديد والمأساوي، دفع الأسر اليمنية الفقيرة إلى استخدام وسائل تقليدية لتعويض انقطاع الكهرباء. وعلى سبيل المثال لا الحصر، عمدت ربّات البيوت إلى البحث عن بدائل لحفظ اللحوم والخضار في ظل عدم القدرة على تشغيل الثلاجات من خلال التجفيف أو استخدام الملح. كذلك تبريد المياه والعصائر عن طريق تغطية العلب التي تحفظها بالأقمشة أو ما يسمى في اليمن «الشوال» المبلول بالمياه. كما عاد البعض إلى استخدام أداة «الهاون» أو «المسحقة» لطحن البهارات. وبسبب توقُّف مضخات رفع المياه للشقق الموجودة في الطوابق العُليا، يتم تعبئة أوعية بلاستيكية بالمياه وتخزينها، كما لجأت النساء إلى غسل الملابس باليد بدلًا عن الغسالة الكهربائية. وأمام عجز الأسر الفقيرة عن توفير ثمن الشموع، استخدمت علب صغيرة تعمل بمادة الكيروسين بهدف توفير الضوء في ساعات الليل الطويلة. كما استبدل الرجال القنوات الفضائية والإنترنت، بأجهزة الراديو القديمة والتي تعمل بالبطاريات، والتي تساعدهم على متابعة أخبار العالم[1].

أغلقت أغلب المحلات التجارية وتوقفت الورش والمراكز والمقاهي التي تعتمد في نشاطها على المشتقات النفطية أو التيار الكهربائي، وبسبب ذلك أُضيف عشرات الآلاف من اليمنيين في مناطق سيطرة الحوثيين إلى رصيف البطالة.

---

(١) يمنيّون يحيون بالبدائل، العربي الجديد، ٢٨ ابريل/ نيسان ٢٠١٥م.

من جهة أخرى، فقد أدَّى انهيار منظومة الكهرباء في اليمن إلى خلق معاناة معيشية قاسية لنحو ٢٠ ألف موظف في قطاع الكهرباء جراء عدم تسليم مستحقاتهم من قِبَل الحوثيين منذ أبريل/ نيسان ٢٠١٦م.

وفي إحدى مساءات منتصف يونيو/ حزيران ٢٠١٦م، عادت الكهرباء العمومية جزئيًّا إلى مدينتي صنعاء والحديدة، بعد انقطاع تام دام أكثر من عام ونصف. كان ذلك مفاجئًا للناس وغير مُتوقَّع. فقد أعلن الحوثيون تشغيل محطة «حزيز» لتوليد الكهرباء والبالغ قدرتها الإنتاجية ١٣٠ ميجا واط، لمدة ٥ ساعات يوميًّا، وكذلك تشغيل محطة «الكثيب» في مدينة الحديدة لمدة ٦ ساعات يوميًّا بعدما وجَّه محمد علي الحوثي رئيس ما يُعرف بـ«اللجنة الثورية العليا» التابعة للحوثيين، بتوفير مليوني لتر من مادة المازوت بشكل عاجل لمحطة «حزيز»، لتعود المحطة إلى العمل وتغذية المدينة بالكهرباء(١). فما الذي حدث؟ ولماذا قرَّر الحوثيون فجأة تشغيل الطاقة وهُم منذ أكثر من عام ونصف يتذرَّعون بعدم توفُّر الوقود؟! ولماذا عادت الكهرباء لمدينة صنعاء والحديدة فقط بينما بقية المحافظات الخاضعة لسيطرة الحوثيين بلا كهرباء؟!

بالتأكيد، لم تكُنْ هذه الخطوة المفاجئة بعد عام ونصف من الظلام التام تسعى إلى رفع معاناة اليمنيين، بل حيلة لخداع المواطنين والمؤسسات وتحفيزهم على دفع مديونية مستحقة لمؤسسة الكهرباء، وهي غالبًا رسوم الاشتراكات الشهرية رغم عدم توفُّر الطاقة الكهربائية، وقد بلغت الديون المستحقة للوزارة ٨٤ مليار ريال (٣٣٢,٤ مليون دولار بسعر تلك المرحلة)(٢). وقد عَلَّق الخبير الاقتصادي ورئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي مصطفى نصر، على هذه الخطوة بقوله إنَّ «مؤسسة الكهرباء والجهات الرسمية التي تسيطر عليها جماعة الحوثي، وجَّهت بجباية قيمة فواتير سابقة وبأسعار خيالية لا سِيَّما على أصحاب المحلات والشركات. إنَّ التوفير

---

(١) رئيس اللجنة الثورية يزور محطة حزيز الكهربائية ويوجه بإعادتها الى العمل، موقع الثورة نت التابع للحوثيين، ٧ يونيو/ حزيران ٢٠١٦م.

(٢) الحوثيون يقايضون اليمنيين.. الكهرباء مقابل فواتير فترة الانقطاع، فاروق الكمالي، العربي الجديد، ٢٦ يونيو/ حزيران ٢٠١٦م.

الجزئي للكهرباء في صنعاء والحديدة، يهدف إلى جمع موارد مالية بالدرجة الأولى»[١]. ولم يستمر هذا الأمر طويلًا، فبعد نجاح الحوثيين في أخذ الأموال من المواطنين على أمل الحصول على الطاقة الكهربائية العمومية، توقفت من جديد لتبدأ مرحلة السوق السوداء للتيار الكهربائي.

أدرك اليمنيون في مناطق سيطرة الحوثيين بأنَّ حرمانهم من الطاقة الكهربائية كانت عملية مُتعمَّدة وليست مجرد هروب من المسؤولية كما اعتقد البعض. لأنَّ الحوثيين دشَّنوا في مقابل ذلك مشاريع «الكهرباء التجارية» كما يُسمِّيها السكان في اليمن، بالإضافة إلى ظهور شركات لاستيراد أجهزة وبطاريات توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية، وكُلُّها تابعة للحوثيين بشكل مباشر وغير مباشر. فاذا كان الوقود المُشغِّل لمولدات الكهرباء الحكومية غير مُتوفِّر، فكيف تم توفير الوقود الخاص بمولدات الكهرباء التجارية التي تبيع الكهرباء بأربعة أضعاف سعر الكهرباء العمومية (الحكومية)؟ ومن أين جاءت المولدات التجارية أصلًا؟!

نهب مولدات الكهرباء:

عقب سيطرة جماعة الحوثي على مؤسسات الدولة في المحافظات، تقاسمت القيادات الحوثية المنهوبات التي سرقت من المؤسسات الحكومية ومنازل خصومها، ومن بين هذه المنهوبات مولدات الطاقة الكهربائية التي سرقت من منشآت عامة وخاصة في المحافظات التي سقطت بيد الحوثيين. كان أحد أهم أبطال هذه العملية القيادي الحوثي عبد الحكيم الخيواني (الكرار)، رئيس جهاز الأمن والمخابرات في حكومة الحوثيين غير المُعترَف بها، والذي يحصل على ما يقارب ١٣ مليار وثمانمائة وأربعة مليون ريال يمني كدخل سنوي من وراء نهب مولدات الكهرباء واستثمارها في توليد الطاقة التجارية لسكان العاصمة صنعاء بدلًا عن الكهرباء العمومية[٢].

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد نهب الحوثيون المولدات الكهربائية من دائرة الأشغال العسكرية ومولدات من وزارة الداخلية والأمن المركزي ومن هيئة كهرباء ومياه الريف بمدينة

---

(١) نفسه.

(٢) تفاصيل الإمبراطورية المالية للحوثيين من عائدات الكهرباء التجارية بصنعاء، العاصمة أونلاين، ٢٢ فبراير/ شباط ٢٠١٨م.

الحديدة وشركة صافر وشركة توتال الفرنسية ومبنى السفارة السعودية والسفارة الإماراتية، وشركة أرجوان للتسويق والإعلان، ومن منازل الرئيس السابق علي عبد الله صالح وأولاده، ومقر اللجنة الدائمة في صنعاء، كما نهبوا المولدات الموجودة بمخازن مؤسسة الكهرباء في محافظة إب وسط اليمن وغيرها من المؤسسات العامة والخاصة.

وتُعتبَر غزوة نهب مولدات شركة توتال الفرنسية من أشهر العمليات التي قاموا بها في هذا المجال. فعقب فشلهم في إقناع الحراسة الأمنية في مقر الشركة في صنعاء بتسليم ٥٠ مولدًا كهربائيًا، اشتبكوا مع الحراسة مطلع سبتمبر/ أيلول ٢٠١٦م، واقتحموا الشركة ونهبوا المولدات بتوجيه من عبد الحكيم الخيواني بحسب المحامي محمد المسوري، الذي تولى الدفاع عن ضحايا الحِراسة الأمنية الذين قُتلوا أثناء الدّفاع عن الشركة، وهُم: عبد الرحمن خيران، وعلي السنحاني، ومحمد الزبيدي[1].

بدأت تجارة الكهرباء بالمولدات المنهوبة مطلع العام ٢٠١٦م بشكل محدود في صنعاء، ثم اتسعت بشكل أكبر في ٨٩ حيًّا سكنيًّا وما تزال في توسُّع. ويبلغ عدد المولدات في العاصمة صنعاء وحدها ١٧٤ مولدًا كهربائيًا كُلّها غير مُرخَّصة من وزارة الكهرباء الخاضعة لسيطرة الحوثيين بحسب حصر جزئي نفَّذته الوزارة في العام ٢٠١٧م[2]. وقد استطاع الحوثيون السيطرة على أغلب مصادر إنتاج التيار الكهربائي بعدما أحكموا السيطرة على سوق الوقود.

قبل سيطرة الحوثيين على المدن، كانت وزارة الكهرباء والطاقة تتحصَّل مبلغًا لا يتجاوز ١٧ ريالًا يمنيًّا على الكيلوواط الواحد من الكهرباء، وخلال أقل من ست سنوات قفز ليصل إلى ٣٠٠ و٤٠٠ ريال مقابل الكيلوواط، وفي العام ٢٠٢٢م، تم رفعه إلى ٦٠٠ ريال، والاشتراك الشهري إلى ١٧٠٠ ريال يمني في سابقة لم تحدث من قبل في تاريخ اليمن، ليعكس هذا الإجرام المعاناة التي يتجرَّعها اليمنيون، وحجم الأموال التي يجنيها الحوثيون.

(١) بالوثائق.. نهب قيادات الحوثيين المولدات وتحويلها إلى مشاريع كهرباء تجارية، موقع قناة بلقيس الإخباري، ٢٤ مايو/ أيار ٢٠٢١م.

(٢) موقع قناة بلقيس الإخباري، نفس المصدر السابق.

الحديدة.. الوجع الكبير:

تبقى يوميّات سكان المناطق الساحلية الغربية اليمنية هي الأسوأ والأكثر بؤسًا في زمن الحرب، مقارنة مع بقية المحافظات الأخرى. فقد عاشوا أوضاعًا مأساوية جراء ارتفاع درجات الحرارة، والانقطاع التام للتيار الكهربائي وعدم توفُّر الوقود، ما ساهم في حرمانهم من المياه النظيفة وانتشار الأوبئة على مرأى ومسمع الحوثيين الذين نهبوا الأموال المرصودة لدى المؤسسات الحكومية والمخصصة لمواجهة هذه الأمراض والأوبئة.

من خلال عملي كصحفي مُتخصِّص في الشئون المجتمعية والحقوقية لعقد من الزمان، أستطيع القول بأنَّ سكان المناطق الساحلية الغربية في اليمن الأكثر معاناة من بين كُلّ اليمنيين لاسيما خلال سنوات الحرب. لأسباب كثيرة، أهمها ارتفاع درجة الحرارة في تلك المناطق، وحرمان السكان من المشتقات النفطية والكهرباء. ولأنَّ سكان تلك المناطق الأشد فقرًا في اليمن، فهُم لا يستطيعون الحصول على البدائل التي ينجح سكان بقية المناطق في توفيرها. لا يمكنهم شراء المشتقات النفطية والكهرباء من السوق السوداء، ولا توفير المراوح والمياه النظيفة، ولا الغذاء المناسب، كما أنَّ غالبيتهم محرومون بشكل كُلِّي من الخدمات الصحية والتعليمية المناسبة.

بسبب ارتفاع درجة الحرارة التي تتجاوز ٤٠ درجة مئوية أحيانًا، وانقطاع التيار الكهربائي، أصبحت الحياة أشبه بالجحيم في هذه المناطق. كان الرجال يهربون من الحرارة المرتفعة في المنازل ليلًا إلى الأرصفة وأسطح البيوت، ليظفروا بشيء من الهواء البارد الذي يساعدهم على النوم، رغم المخاطر التي قد تحدث بسبب العيارات النارية الطائشة أو الراجعة من السماء بسبب المواجهات المسلحة القريبة. أمَّا النساء، فكان عليهن البقاء في منازلهن أو أكواخ القش وتحمُّل درجات الحرارة المرتفعة وما يرافقها من أمراض وأوجاع، يرافقها عدم توفُّر المياه الصالحة للشرب أو حتى الاغتسال.

بعض الأسر، أجبرها الحر على النزوح إلى ريف الحديدة حيث تتواجد فيها أشجار الموز والكاذي والمانجو والاستقرار تحتها، فالأجواء هناك أقل حرارة، فكُلَّما ابتعدت عن الساحل، انخفضت درجة الحرارة.

وكنتيجة طبيعية لارتفاع درجة الحرارة وعدم توفُّر المياه النظيفة والغذاء المناسب، انتشرت الأمراض بين الأطفال والنساء وكبار السِّن، منها الملاريا والضنك والكوليرا وأمراض جلدية مختلفة. أمَّا طلاب المدارس، فقد انتشرت صور كثير منهم وهُم في الفصول الدراسية عرايا، لأنَّهُم لا يستطيعون البقاء بملابسهم بسبب الحر الشديد، وفي الجامعات كان الطلاب يجمعون المال من بعضهم لشراء مولدات الكهرباء الصغيرة ليحظوا بإنارة ولو كانت ضعيفة تُمكِّنهم من المذاكرة.

تسبَّب هذا الوضع في وفاة كثير من المواطنين في تلك المناطق. وبالرغم من تكتُّم الحوثيين ومنع وسائل الإعلام من نشر أخبار مُفصَّلة عن هذه الحوادث إلَّا في إطار يُجدِّدونه هُم للاستغلال السياسي والتحريض ضد الحكومة اليمنية وابتزاز المنظمات، إلَّا أنَّ الصحف المحلية والدولية كشفت في بعض تقاريرها عن وفاة أكثر من ١٠٠ شخص في مستشفى الثورة بمحافظة الحديدة خلال الفترة يونيو/ حزيران والنصف الأوَّل من يوليو/ تموز ٢٠١٦م بسبب ارتفاع درجة الحرارة، وعجز المستشفى عن تشغيل المُعدّات الطبية وأجهزة التكييف جراء الانقطاع التام للتيار الكهربائي[١]. ولذات السبب، توفي عشرة أطفال ومُسنان في أحد مستشفيات مدينة الحديدة في يونيو/ حزيران ٢٠١٩م[٢]. لكن هذه الأخبار لا تكشف إلَّا جزءًا يسيرًا من المعاناة، فأعداد هائلة من الأطفال والنساء وكبار السِّن في تلك المناطق كانوا يموتون دون أن يعرف عنهم أحد بسبب ارتفاع درجة الحرارة وعدم توفُّر الكهرباء.

وفي الوقت الذي كان فيه سكان المناطق التهامية يتلظّون بموجة الحر كُلَّ صيف ويُحرَمون فيه من المياه والغذاء والأدوية، كانت العناصر الحوثية السلالية تنعم في قصورها المُبرَّدة بالمكيفات والإضاءة، وتتمتع بأموال الضرائب والزكاة والسوق السوداء والجمارك والمساعدات الدولية. فلا يمكن أن تجد شخصًا ينتمي للسلالة التي تدَّعي الحق الإلهي في مناطق سيطرة الحوثية بشكل عام وتهامة بشكل خاص يعاني من الفقر والجوع ومن عدم توفُّر الكهرباء.

(١) الحرّ في اليمن يقتل العشرات، العربي الجديد، ١١ يوليو/ تموز ٢٠١٦م.

(٢) وفاة ١٠ أطفال واثنين مسنين جراء ارتفاع درجة الحرارة وانقطاع الكهرباء في الحديدة، موقع يافع نيوز، ٢٩ يونيو/ حزيران ٢٠١٩م.

قليلة هي المحاولات التي سعت إلى كشف سياسات التجويع الممارسة من قبل الحوثيين في المناطق التهامية، من أبرزها نشاط الصحفي اليمني المعروف بسيم الجناني والذي ينتمي لمحافظة الحديدة. حيث قدَّم شهادات متكررة عن معاناة سكان هذه المناطق جراء حرمانهم من المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية والمساعدات بشكل مُتعمَّد، وأكد بالوثائق بأنَّ الوقود المخصص لتشغيل مولدات الكهرباء يدخل إلى المدينة لكن الحوثيين يسرقونه.

في ذروة الصيف، وفي الوقت الذي كانت الصحف تكشف عن عشرات الضحايا بسبب الحر، وتحديدًا ١٠ يوليو/ تموز ٢٠١٦م، نشر الجناني في صفحته بموقع «فيسبوك» وثيقة صادرة عن ميناء الحديدة تؤكد دخول شحنات مازوت مُخصَّصة لتشغيل الطاقة الكهربائية، لكن الحوثيين يقومون بسرقتها، حيث قال:

«تخيَّلوا أنَّ بعض الحوثيين لا يزالون للآن يقولون إنَّ الحصار سبب في انقطاع التيار الكهربائي عن محافظة الحديدة، وبعض القطيع من أتباعهم يُردِّدون خلفهم هذا التزييف.

هذه وثيقة تبين حركة ميناء الحديدة لليوم الأحد، شاهِدوا عدد الناقلات الموجودة في الرصيف والغاطس، ومنها عدد كبير من المشتقات النفطية، ولأوَّل مَرَّة منذ بدء الحرب يتواجد هذا العدد من الناقلات، وعلى مدى الشهور الماضية والناقلات تتدفق للميناء دون توقُّف. وللتذكير والتاريخ وصلت في مايو الماضي لميناء الحديدة ناقلة مازوت على متنها ٢٩ ألف طن من المازوت مُخصَّصة لكهرباء الحديدة، ورفضت الميليشيات الانقلابية سداد قيمته وغادرت الناقلة الميناء، وجاءوا بعدها بناقلة لا تتجاوز حمولتها ٦ ألف طن، ثلث هذه الكمية نُقلت لصنعاء بتوجيه من محمد علي الحوثي وباقي الكمية كما تشاهدون نتائجها ساعة أو ساعتين باليوم وأحياء كثيرة لم تصلها الكهرباء. ممارسات مُمنهَجة، وتركيع المواطن ليظل يبحث عن أبسط حقوقه، ويستمرون في إذلاله، في المقابل يستمر شرذمة المتحوِّثين في التضليل والتطبيل، والأقبح منهم المنافقون الذين يتجرَّعون المعاناة في النهار، ويُصفِّقون لهُم في منشوراتهم بالمساء»[1].

وفي تاريخ ١٨ يوليو/ تموز ٢٠١٦م، أي بعد أسبوع من المنشور أعلاه، نشر الصحفي

---

(١) بسيم الجناني، منشور في فيسبوك، ١٠ يوليو/ تموز ٢٠١٦م.

الجناني وثيقة أخرى تؤكد بأنَّ الحوثيين لم يفرغوا ناقلة المازوت المُخصَّصة للكهرباء، حيث قال: «١٢ يوم مضت منذ أن وصلت ناقلة المازوت «ألفا» المُخصَّصة لكهرباء الحديدة إلى غاطس ميناء الحديدة وعلى متنها ٥٨٢٥ طنا، ولا تزال حتى اليوم في الغاطس لم يتم إدخالها وتفريغها. رُبَّما أصبح من الطبيعي أن تسمعوا مثل هذا الخبر، ولم يَعُد صادمًا، وكُلُّ كبير وصغير في محافظة الحديدة يعرف جيِّدًا مَن السبب في معاناته». ويضيف قائلا في ذات المنشور: «ومَن يقول غير ذلك فهو من وجهة نظري منافق عليه أن يواصل ممارسة نفاقه في منشورات الشلة تزلّفًا وتقرُّبًا. ومُرْفق لكم كشف بحركة ميناء الحديدة لليوم الإثنين ويظهر فيها تواجد ناقلة المازوت في غاطس الميناء وتاريخ وصولها في ٦ يوليو ٢٠١٦م»(١).

وفي ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٧م استنكر الصحفي ذاته وصول سفن مُحمَّلة بالمازوت المُخصَّص للكهرباء، لكن مَرَّ أكثر من شهر والكهرباء مطفأة وغير مُتوفِّرة حتى في المستشفيات أو المضخات التي تُوصِّل المياه لمنازل المواطنين(٢).

أمَّا في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٨م، فقد نشر الجناني صورًا لمولدات ومعدات كهربائية قامت جماعة الحوثي بنقلها إلى العاصمة صنعاء على متن شاحنات كبيرة، حيث كانت هذه المولدات تستخدم لتغذية مدينة الحديدة بالطاقة الكهربائية. كما قامت الجماعة بإحراق أحد مخازن معدات مؤسسة الكهرباء في شارع الخمسين ومنها محولات وكابلات وأسلاك(٣).

بين الفينة والأخرى، كان الحوثيون يُنفِّذون حملات إعلامية، ويدفعون الناس للخروج في فعاليات للمطالبة بإدخال سفن الوقود، ويسردون الأضرار والمآسي السكانية الناتجة عن عدم توفُّر الطاقة الكهربائية في المستشفيات لا سِيَّما في المؤسسات الصحية في الحديدة. لكن بمجرد ما تدخل هذه الشحنات يقومون بسرقتها وإرسالها لمحافظات أخرى، أو تُقدَّم لرجال أعمال حوثيين بمُبرِّرات مختلفة. في صيف ٢٠١٩م، نشر الصحفي الجناني منشورًا يستنكر قيام الحوثيين

---

(١) بسيم الجناني، منشور في فيسبوك، ١٨ يوليو/ تموز ٢٠١٦م.

(٢) بسيم الجناني، منشور في فيسبوك، ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٧م.

(٣) بالصور: الحوثيون ينهبون مخازن هيئة كهرباء ومياه الريف بمدينة الحديدة، موقع تهامة إقليم تهامة، ٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٨م.

بسرقة المازوت المُخصَّص لكهرباء الحديدة بذريعة أنَّهُ خاص بمصنع عمران[١].

الجريمة ذاتها يؤكدها الصحفي اليمني المعروف ورئيس تحرير صحيفة المصدر علي الفقيه الذي نشر وثيقة على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» تُوضِّح دخول كميات كبيرة من النفط والمواد الغذائية عبر ميناء الحديدة ليوم ١٠ أغسطس/ آب ٢٠٢١م، لكن سكان المدينة لا يستفيدون منها. وقد قال: «لتدركوا كم أنَّ عبده الحوثي دجَّال، وكم أنَّهُ وعصابته لصوص وقحون، تابعوا الكشف اليومي لحركة السفن الواصلة لميناء الحديدة والمُحمَّلة بالنفط والمواد الغذائية. ورغم كميات النفط المهولة فإنَّ مدينة الحديدة تغرق في الظلام، بينما تنتعش السوق السواء وتتضخَّم أرصدة عصابة (المسيرة اللصوصية)»[٢].

وقد أدَّى تعطيل الكهرباء العمومية (الحكومية)، إلى ازدياد الطلب على الوقود المُشغِّل للمولدات التي تُغذِّي المؤسسات والفنادق والمشاريع الخاصة والكهرباء التجارية، وهذا ما جعل العناصر الحوثية المهيمنة على المناطق التهامية تتاجر بالمازوت المُخصّص لمؤسسة الكهرباء المعنية بتزويد المواطنين بالتيار الكهربائي بأسعاره الرسمية. حيث يتم بيعه للمؤسسات الخاصة، فضلا عن توزيعه للشركات الحوثية التي تقوم ببيع الكهرباء التجاري للمواطنين بأسعار مضاعفة.

إضعاف القطاع الخاص وإنشاء نشاط مالي حوثي/ عرقي:

لا تهدف عملية نهب وحصار القطاع الخاص في اليمن إلى جمع أكبر قدر ممكن من الأموال لصالح جماعة الحوثي وحسب، لكن يمكن التأكيد على وجود سياسة مُمنهَجة لإضعاف الشركات ورجال الأعمال اليمنيين الذين لا ينتمون إلى هذه الجماعة والدفع بهم إلى الإفلاس أو مغادرة اليمن.

برعت الجماعة الحوثية في التضييق على القطاع الخاص وابتزازه ومحاصرته، وهو ما عرّض كثيرًا من المؤسسات التجارية والصناعية والمصرفية للانهيار والإفلاس. في مقابل ذلك برز

---

(١) بسيم الجناني، منشور في فيسبوك، ٢٤ يوليو/ تموز ٢٠١٩م.

(٢) علي الفقيه، منشور في فيسبوك، ١٠ أغسطس/ آب ٢٠٢١م.

التسابق إلى إنشاء شركات ومؤسسات تجارية جديدة تابعة للحوثيين، لتكون بديلة عن المؤسسات المفلسة أو المغادرة، وتديرها قيادات الجماعة بشكل مباشر أو بواسطة شخصيات تابعة لها.

بعد أسابيع قليلة من سيطرتهم على العاصمة صنعاء، شرع الحوثيون في إلغاء تعاملات المؤسسات الحكومية مع عدد من الشركات الخاصة، من ضمنها قيام ما تُسَمَّى باللجنة الثورية العُليا التابعة للحوثيين بإلغاء تعاملات تجارية بين وزارة النفط ومجموعة شركات «هائل سعيد أنعم»[1].

ثم بدأت عمليات الاعتداء المُنهَجة على بقية رجال الأعمال والمؤسسات التابعة لهُم. ففي ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٤م تعرَّض رجل الأعمال توفيق الخامري لاعتداءات متكررة، أبرزها قيام مسلحين باقتحام منزله في صنعاء، والاعتداء عليه، وإطلاق الرصاص على حراسته الخاصة؛ ما أسفر عن مقتل أحدهم وإصابة ثلاثة آخرين، وهو الأمر الذي استنكرته الغرفة التجارية بصنعاء، وقالت في بيان لها إنَّ «الاعتداء على رجل الأعمال يعني اعتداءً على القطاع الخاص، واستهدافًا لاستقراره، وتهديدًا لأمنه. هذه الممارسات تنعكس سلبًا وبشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية، وتُؤثّر على الاستثمارات، كون رجل الأعمال بحاجة إلى بيئة آمنة للاستثمار»[2].

بطبيعة الحال، لم يأت هذا البيان إلَّا بعد سلسلة من الاعتداءات والمضايقات التي تعرَّض لها رجال الأعمال، واستدعاء الحوثيين للعديد منهم، والتحقيق معهم، ورفض إطلاق سراحهم إلَّا بعد إخضاعهم لتوجُّهها وسياستها المالية، والتزامهم بتوفير ما يُطلب منهم.

وفي ٢٧ فبراير/ شباط ٢٠١٥م، قررت اللجنة الثورية العُليا التابعة للحوثيين منع القطاع الخاص من استيراد عدد من السلع الاستهلاكية، وهي خطوة عدَّها سياسيون واقتصاديون عاملًا يتسبب في «تدمير القطاع الخاص» في اليمن[3].

---

(١) الحوثيون شوكة في حلق القطاع الخاص باليمن، العربي الجديد، ٢٥ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٤م.

(٢) السابق.

(٣) اليمن: جماعة الحوثي تمنع استيراد سلع غذائية ومواد بناء، فاروق الكمالي، العربي الجديد، ١ مارس/ أذار ٢٠١٥م.

وبرغم أنَّ القرار في ظاهره تعزيز للاقتصاد الوطني، كونه يمنع الاستيراد ويدعم المنتجات الوطنية بحسب مُبرِّرات الحوثيين، لكنَّهُ في حقيقة الأمر غير قابل للتطبيق؛ لأنَّ الهدف من ورائه محاصرة القطاع الخاص القائم في البلاد، كونه المَعنِي باستيراد المواد الغذائية، والإلكترونيات، ومواد البناء، والسيارات.

تسبب القرار الحوثي بموجة غضب واسعة، فهو يحرم اليمنيين من احتياجاتهم الأساسية، ويضر القطاع الخاص والإقتصاد الوطني بشكل عام. وقد علقت الدكتورة ألفت الدبعي عليه، وهي سياسية وناشطة مجتمعية، بقولها: إنَّ «اللجنة الثورية تريد من وراء هذه القرارات تقويض ما بقي من الدولة، عَبْرَ تدمير القطاع الخاص»، مضيفة أنَّ هذه القرارات «ليست في صالح المواطنين، وتُؤسِّس لمجموعة من المُهرِّبين الجُدُد والتجار الذين سيُقوُّون علاقتهم بهؤلاء المُهرِّبين»[(١)].

أمَّا الاقتصاديون فقد عَدُّوا هذا القرار كارثيًّا، وسيتسبب في «إلغاء عضوية اليمن من منظمة التجارة العالمية، وفرض عقوبات اقتصادية، وغرامات، كما سيؤدِّي إلى خسائر فادحة وكارثية للمستوردين اليمنيين»[(٢)].

على سبيل المثال لا الحصر، فقد حذَّر أستاذ الاقتصاد بجامعة عدن، الدكتور محمد حلبوب، من تحويل صنعاء إلى قرية مع توقُّف الأعمال وحركة التجارة بفعل العزلة الدولية إذا ما استمر الحوثيون في تنفيذ هذا القرار[(٣)].

بعد أقل من عشرة أيام من إعلان القرار الحوثي، أكدت وزارة الصناعة والتجارة في صنعاء أنَّ الحوثيين تراجعوا عن قرار منع استيراد العديد من السلع الذي كان يستهدف رجال الأعمال الذين لا ينتمون لهُم بدرجة أساسية.

وفي ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥م، أقدم الحوثيون على اغتيال رجل الأعمال السبعيني

(١) نفسه.

(٢) نفسه.

(٣) اليمن: الحوثيون يتراجعون عن حظر الاستيراد، فاروق الكمالي، العربي الجديد، ١١ مارس/ أذار ٢٠١٥مم.

عبد السلام الشميري، حيث اقتحمت العناصر الحوثية منزله في محافظة الحديدة، ووصلوا إلى غرفة نومه، وأطلقوا على جسده أكثر من ثلاثين عيارًا ناريًّا، ثم قاموا في نهاية المطاف بسرقة أمواله وعقاراته وأراضيه.

اختبأت الجماعة وراء مُبرِّرات وأكاذيب مختلفة لتجعل من سياسة استهداف القطاع الخاص وإخضاعه عملًا قانونيًّا في نظر عامة الناس. ومع استهداف رجال الأعمال والمؤسسات التجارية الخاصة، كانت تعلن عن قائمة من التُّهَم الباطلة لتبرير جريمة سرقة أو ابتزاز أو تهجير أو قتل رجال الأعمال. ومن أمثلة ذلك، أصدرت النيابة العامة الخاضعة لسيطرة الحوثيين، في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٦م، قرارًا يقضي بحجز ممتلكات رجل الأعمال اليمني وتاجر النفط عمار توفيق عبد الرحيم، بعدما اتهمت شركة النفط إحدى شركاته بتهريب سفينة نفطية من ميناء الحديدة[١]، وهو ما نفته الشركة في حينه، ووصفت التُّهَم بـ «الباطلة، وتُزيِّف الحقاق، وتُضلِّل الرأي العام»[٢].

كانت عمليات استهداف القطاع الخاص المباشرة والسريعة لافتة ومثيرة للجدل، وتكشف عن نوايا الحوثيين في ابتلاع هذا القطاع الهام، ولهذا اتجهت الجماعة نحو عملية الاستهداف التدريجي والبطيء، واستخدموا طرائق مختلفة، مثل: مضاعفة الضرائب، والزكاة، وضرب رسوم جمركية إضافية وفرض إتاوات وجبايات على الشركات والمشاريع الخاصة تحت لافتات مختلفة، فضلًا عن حرمانهم أو مماطلتهم في إصدار التصاريح لمزاولة أنشطتهم، والتقليل من حصصهم في المشتقات النفطية التي تشغل المؤسسات والمصانع والآلات، وغيرها من الإجراءات التي تؤدِّي إلى إضعاف نشاطهم، أو انتهائهم بالإفلاس، أو الدفع بهم إلى تهريب جزء من أموالهم واستثماراتهم إلى خارج اليمن.

وحول ذلك، قال الباحث في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية عبد الغني الإرياني في

(١) اليمن: هل بدأ الحوثيون مرحلة تأميم القطاع الخاص؟، العربي الجديد، ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٦م.

(٢) «أكروجاز يمن المحدودة» تطالب الجهات المعنية في الدولة إلزام شركة النفط بدفع مستحقاتها (وثائق)، موقع التغيير نت، ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٦م.

شهادة قدَّمها بعد زيارته لليمن في العام ٢٠٢١م: «تحدَّثتُ مع الكثير من رجال الأعمال في صنعاء. صغار رجال الأعمال متجهون نحو الإفلاس ويُستبدلون بآخرين لديهم علاقات بسُلطات الحوثيين. كبار رجال الأعمال وضعهم آمن حتى هذه اللحظة رغم دفعهم ضرائب باهظة ورسوم تعسُّفية، ولكن الكثير منهم يعتقدون أَنَّهُم لن يستمروا بمزاولة أعمالهم (في نهاية المطاف). الحوثيون مستمرون بفرض ضرائب جديدة بين الفينة والأخرى»(١).

في المقابل، تقوم الجماعة الحوثية بإعفاء قيادتهم أو تجار محسوبين عليهم من الرسوم المذكورة أعلاه، ومنحهم التصاريح والصلاحيات الكاملة، وإعطائهم كافة التسهيلات الحكومية القانونية وغير القانونية؛ لينجحوا في أنشطتهم التجارية والصناعية ويسيطروا على الأسواق بشكل كامل.

على سبيل المثال لا الحصر ـ وبحسب شهادات من الوسط الصحي ـ فإنَّ وكلاء الأدوية عندما يطلبون تصريحًا بهدف تسجيل أدوية جديدة ليُدخلوها السوق اليمني، يماطل الحوثيون في إصدار التصاريح، وعندما يصدرونها تكون لصنف واحد أو اثنين فقط. لكن عندما يتعلق بالشركات والوكلاء الحوثيين ممن ينتمون للسلالة، فيحصلون على التصاريح لعشرات الأصناف من الأدوية بلا أي تدقيق أو مراجعة، والهدف هو احتكار سوق الأدوية والسيطرة عليه، وقد نجحوا في ذلك.

وقد هيمن الحوثيون على سوق إعلانات الشوارع في المناطق الخاضعة لسيطرتهم في أقل من سنتين من سيطرتهم على العاصمة صنعاء، ووظفوها سياسيًّا وطائفيًّا لصالح الترويج لأفكارهم ومشروعهم المتطرف، وهو ما تسبَّب في توقُّف أغلب الشركات الإعلانية المستقلة؛ نتيجة خسارتها وتسريح العاملين فيها. وفي العام ٢٠١٥م فقط، وصلت خسائر سوق الإعلان حوالي ٣٠ مليون دولار، فضلًا عن خسائر في الأصول والمعدات التي نهبها الحوثيون، إضافة إلى فقدان المالية اليمنية لرسوم سنوية تُقدَّر بـ ٤٠ مليون دولار مقابل تأجير المساحات الإعلانية في العاصمة اليمنية صنعاء وحدها(٢).

---

(١) اليمن: كيف يعيد الحوثيون تشكيل البلد على خطى صعدة.. إليكم عصارة زيارة فاحصة لباحثي مركز صنعاء، موقع يمن فيوتشر، ١١ أغسطس/ آب ٢٠٢١م.

(٢) الحوثيون يحتكرون إعلانات اليمن وخسائر فادحة للشركات، فاروق الكمالي، العربي الجديد، ٢٢ مايو/ آيار ٢٠١٦م.

في منتصف ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٥م، قامت شركة أرجوان للتسويق والإعلان باتهام عناصر حوثية بقيادة إبراهيم يحيى محمد أبو طالب باقتحام مقر الشركة ونهب جميع أصولها، وتُقدَّر قيمتها بـ ٨٠٠ ألف دولار أمريكي، وهو الأمر الذي أدَّى إلى توقُّف عمل الشركة، وألحق الضرر بأكثر من ثلاثين عاملًا فيها يعولون أسرهم[١]. وعادة ما يقوم الحوثيون بهذه العملية ليتم بواسطتها تأسيس شركات تعمل في المجال نفسه.

وفي نهاية ٢٠١٧م، كشف القيادي الحوثي طه المتوكل، وهو وزير الصحة في حكومة الحوثيين، عن توجُّه جماعته الرامي إلى السيطرة على القطاع الخاص تحت لافتة: «إعلان حالة الطوارئ الاقتصادية»، فقال: «في بلدان العالم، في أقل من ظروفنا، تعلن حالة الطوارئ الاقتصادية.. والطوارئ الاقتصادية معناها أنَّ الدولة تقبض بيدها على القطاع الخاص. كُلِّ القطاع الخاص، يصبح مُؤَمَّمًا للدولة. ومن أجل تسيير الشعب ومصالح الشعب، تقبض بيدها على الحثيلي والمفزر والحباري[٢]، وغيرهم من التجار الذين يأكلون أموال الناس»[٣]، وهذا التصريح لا يحتاج إلى تحليل للكشف عن مرامي الجماعة؛ لكونه واضحًا جليًّا وصريحًا.

في مايو/ أيار ٢٠٢١م، سرَّب أحد المواطنين فيديو ظهرت فيه جرَّافة تابعة لمشرف حوثي قامت بتدمير واحد من أكبر المولات التجارية في العاصمة صنعاء بعد اتهام مالكها بارتكاب مخالفات خارجة عن القانون.

بعد ذلك بأيام، قام القيادي المتحوث سلطان السامعي بزيارة «مول العرب» الذي اعتدى عليه المشرفون الحوثيون بالجرَّافة، وعلَّق على الحادثة بقوله: «لم نجد أيَّة مخالفة من قِبَل المُجمَّع كما يدَّعي المشرف، وإنَّما هو ابتزاز وقح، وقد حضر محافظ صنعاء إلى المُجمَّع للاعتذار هذا اليوم،

(١) شركة أرجوان للتسويق تتهم حوثيين بسرقة أصول ومعدات بقيمة «٨٠٠» ألف دولار، التغيير نت، ١٤ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٥م.

(٢) الحثيلي: رجل الأعمال عبد الله الحثيلي. المفزر: رجل الأعمال حمود المفزر. الحباري: رجل الأعمال يحيى الحباري.

(٣) من خطبة ألقاها طه المتوكل (وزير الصحة والسكان في حكومة الحوثيين) في يوم الجمعة الموافق ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٧م في مسجد الحشوش شمال العاصمة صنعاء.

ومعاقبة هؤلاء المجرمين أصبح واجبًا»[١].

وأمام هذه الممارسات، كانت الغرفة التجارية والصناعية قد حذَّرت من الاستهداف المُمنهَج الذي يتعرَّض له رجال الأعمال، وأكدت بأنَّ ذلك يتسبَّب في إفلاس ومغادرة كثير منهم اليمن. وكان أبرز المواقف الرافضة لهذه السياسة بيان صادر عن الغرفة في ١٨ أبريل/ نيسان ٢٠٢١م، استنكرت فيه ما وصفته بـ «الإجراءات التعسُّفية» ضد القطاع الخاص، من قِبَل جماعة الحوثي مُمثّلة بـ «الهيئة العامة للزكاة»، إضافة إلى بيانات ومواقف رجال الأعمال تستنكر استحداث مراكز جمركية في مداخل المدن، ومضاعفة الإتاوات المختلفة.

كانت أغلب الممارسات التي تستهدف القطاع الخاص تُنجز بعيدًا عن التناولات الإعلامية باستثناء بعض القضايا التي ظهرت إلى السطح، وتحوَّلت إلى قضايا رأي عام محلي ودولي، وهو ما دفع الحوثيين إلى احتوائها إعلاميًّا وفق تسويات تُلزم التاجر أو رجل الأعمال بالخضوع لمطالبهم في نهاية المطاف.

وقد صادرت الجماعة أملاك وشركات كثير من رجال الأعمال مُستخدِمة العديد من التُّهَم المُلفَّقة من قبيل «الخيانة والعمالة والإرتزاق للخارج». في ٢٠ يونيو/ حزيران ٢٠٢١م، قرَّر الحوثيون احتجاز أملاك رجل الأعمال اليمني محمد يحيى الحيفي، بعد اتهامه «بالمساس باستقلال الجمهورية اليمنية، وإعانة العدو، والتخابر مع الموساد الصهيوني والاستخبارات الأمريكية»[٢].

وقد ظل محمد الحيفي متواجدًا في اليمن ولم يغادره، لكنه تخفَّى بعد قيام الحوثيين بملاحقته بسبب رفضه القبول بإجراءات سلبه ممتلكاته. وفي تسجيل مُصوَّر نُشر بعد أيام من قرار الحوثيين، قال الحيفي مخاطبًا زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي: «تتمثّل مظلوميتي في قيام مجموعة من أنصار الله (الحوثيين) على رأسهم صالح جبيش، وأمين جسار، وأبو معاذ النبهاني، باقتحام منزلي، وانتهاك حرماته، بدون وجه حق، ولا أي أمر قضائي، وبحجج وافتراءات يفترونها هم.

---

(١) منشور للقيادي وعضو المجلس السياسي الحوثي سلطان السامعي في صفحته بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، بتاريخ ١٠ مايو/ أيار ٢٠٢١م.

(٢) وثيقة صادرة عن النيابة الجزائية المتخصّصة في صنعاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

أوّلها: يقولون إنَّهُ منزل علي محسن الأحمر.

ثانيها: يدَّعون بأنَّهُ كان منزلًا للسفير الأمريكي، وأنَّ الجانب العسكري مسيطر عليه منذ العام ٢٠١٥م، وهذا الكلام كُلُّه كذب وافتراء.

ثالثها: مُؤخَّرًا، اتهموني بأنِّي جاسوس وعميل لأمريكا وإسرائيل، ومع العدوان ضد اليمن. وأنا إنسان أحب وطني، ولا يمكن أن أفرِّط بشبر من هذا الوطن.. وإذا كنت أنا جاسوس أو عميل، فهل سأبقى في اليمن؟! أنا مُشرَّد في بلدي، أولادي مُشرَّدون في كُلِّ مكان. البارحة، قبل يومين، سمعنا ادِّعاءات جديدة، والتي يقولون فيها بأنَّ منزلي مرتع للسفارة الأميركية. هذه التهمة الرابعة، وكم يا تُهَم وافتراءات كاذبة بالشيول (أكاذيب كبيرة). لماذا؟ ليش أعجبهم بيتي يشتوا يشلوه؟ ظلم وبهتان؟ ليش؟ قاموا بتجميد أرصدتي بدون أي وجه حق، وبدون أي أوامر. أنا أطالب بإنصافي.. الآن، آخر تُهمة لفَّقوها، ويدَّعونها، وغرروا بها على الكثير من القيادات والمؤسسات، بأنَّ منزلي مرتع للسفارة الأمريكية، وأنَّ تحت منزلي ثلاثة طوابق تحت الأرض، هي خاصة بالسفارة الأمريكية، ولا يمكن أن يدخلها أحد، وأنَّها على أرقام سرية وأبواب إلكترونية، وأنَّ في هذه الطوابق الثلاثة المخفية تحت الأرض أجهزة ومعدات.. فإذا ثبتت هذه التُّهَم، فأنا موجود في اليمن، ومالي وبيتي وحلالي ورقبتي فداء للوطن.. انصِفوني انصِفوني»[(١)].

ويُعَدُّ الحيفي أحد رجال الأعمال المعروفين في اليمن الذين نمت تجارتهم وتوسَّعت أعمالهم في عصر الدولة، فقد عمل وكيلًا لشركة موبايل، وقبل ذلك وكيل شركة يورب كار العالمية، وصاحب شركة خلدون للمقاولات، ومالك فندق سام السياحي الذي يقع في أحد أبرز وأهم شوارع العاصمة صنعاء، إضافة إلى ذلك يملك واحدًا من أشهر القصور في صنعاء. وقد وجَّه الحوثيون بمصادرة أملاكه؛ لأنَّهُ لم يُؤيِّدهم بحسب شهادة الإعلامي اليمني المعروف فخري العرشي[(٢)].

وبعد انتشار الفيديو الخاص بالحيفي، تحولت مظلوميته إلى قضية رأي عام نشر عنها في وسائل الإعلام المحلية والدولية، رضخ الحوثيون لمطالبه وأعادوا تسليم منزله المنهوب، لكنهم أرادوا الخروج بأقل الخسائر، حيث ضغطوا عليه وأجبروه على كتابة بيان شكر للجماعة

---

(١) فيديو منشور لرجل الأعمال اليمني محمد يحيى الحيفي بموقع يوتيوب، ٢٧ يونيو/ حزيران ٢٠٢١م.

(٢) منشور موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» للإعلامي فخري العرشي، بتاريخ ٢٨ يونيو/ حزيران ٢٠٢١م.

والإشادة باعادتهم للمنزل الذي كان المشكورون أنفسهم قد نهبوه.

وبغض النظر عن تفاصيل الصفقة التي انتهت بتسليم قصر الحيفي، إلَّا أنَّ الحادثة أظهرت كيف يستخدم الحوثيون وسيلة تخوين رجال الأعمال واتهامهم بالخيانة والارتزاق والعمالة لأمريكا وإسرائيل بهدف نهب أموالهم، أو السيطرة على جزء منها، وإخضاعهم لسياستها، وهي الوسيلة نفسها التي يستخدمونها لترهيب وتحليل دماء المخالفين لهُم فكريًّا وسياسيًّا، أي: اتهامهم بالعمالة والخيانة للخارج لتبرير قتلهم، أو سجنهم، أو تهجيرهم ومصادرة أملاكهم.

لم تُستثنَ المؤسسات النقدية من هذا الاستهداف المُمنهَج، يؤكد هذا قيام الحوثيين في ٢٨ يونيو/ حزيران ٢٠٢١م بإصدار توجيه يقضي بالحجز على جميع أموال وأرصدة بنك التضامن الإسلامي في صنعاء وجميع المحافظات الخاضعة لسيطرتهم ضمن سياسة شاملة للاستيلاء عليه إداريًّا، وإعادة هيكلة أهم البنوك في اليمن. ويُعَدُّ بنك التضامن المملوك لمجموعة هائل سعيد أنعم التجارية، واحدًا من أكبر البنوك التجارية الخاصة في البلاد.

وأوضح الخبير الاقتصادي وحيد الفودعي أنَّ الحوثيين انتقلوا «بشكل تدريجي من نهب المال العام والسيطرة على مؤسسات الدولة كُلّها إلى النهب المُنظَّم لرؤوس الأموال الوطنية، وتدمير القطاع الخاص، وتدمير مُمنهَج لمنظومة البنوك التجارية والنظام المصرفي في اليمن، وهي سياسات مُمنهَجة اتخذها الحوثي لسلب ونهب الثروات الوطنية».

وكشف الفودعي عن الأهداف النهائية لهذه السياسة المالية الحوثية، ومنها «غسل جزء كبير من الأموال الضخمة التي سيطر عليها بالترهيب أو الترغيب، وافتتاح العديد من المشاريع في كافة القطاعات الاقتصادية، أهمها قطاع الصيرفة التي أنشأ فيها شركات برؤوس أموال ضخمة، مُهمَّتها دمج وغسل أموال قادة حوثيين، والسيطرة على سوق الصرف كلاعبين أساسيين باستطاعتهم التأثير بشكل جوهري على سعر الصرف، واستخدام ذلك ورقة يساوم بها ضد الخصوم على حساب ملايين من الشعب اليمني»(١).

هذا الأمر أكده سابقًا الخبير الاقتصادي مصطفى نصر؛ إذ أشار إلى أنَّ الحوثيين بدأوا

---

(١) الحوثي حرب اقتصادية.. ابتزاز وثراء غير مشروع، وحيد الفودعي، الأمناء نت، ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠٢١م.

بالاستحواذ على مؤسسات النفط عن طريق تعطيل الشركة الحكومية، وإنشاء شركات تجارية موازية تابعة لنافذين موالين لهم، ثم انتقلوا إلى الاتصالات والبنوك، واصفًا سلسلة الإجراءات والتضييق التي يمارسها الحوثيون على شركات الاتصالات والبنوك، بـ «السياسة المُمنهَجة للاستحواذ على كافة الموارد الاقتصادية، لا سِيَّما القطاعات ذات العائدات المالية الكبيرة»(١).

ويُلاحَظ أنَّ أغلب الاقتصاديين، في بداية الأمر، كانوا يستخدمون عبارات من قبيل: «الحوثيون يعملون على إنشاء شركات تجارية موازية»، أو «اقتصاد موازٍ»، أو «قطاع خاص موازٍ»، لكن الأحداث أكدت بأنَّ الحوثيين كانوا يُدمِّرون الاقتصاد السابق، ويُنشئون اقتصادًا بديلًا، وليس مجرد اقتصاد موازٍ؛ لأنَّهُم سيطروا على المؤسسات الاقتصادية الحكومية والخاصة. ومن بقي من رجال الأعمال فيعمل ضمن سياستهم بشكل كامل، بل إنَّ قيادات الحوثي دخلت في شراكة مباشرة مع التجار ورجال الأعمال، ومن يرفض فمصيره الإفلاس، وإن كان محظوظًا فسوف ينجح في تهريب جزء من أمواله إلى الخارج. وهذا الأسلوب في السيطرة على الاقتصاد العام والخاص ذاته يستخدمه النظام الخميني في إيران.

وصف رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الآن، محمد الحكيمي، هذا الوضع الجديد الذي تشكّل في سنوات ما بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء، بقوله: «هناك المئات من أصحاب الأعمال والتجار اليمنيين أفلسوا وأنهوا تجارتهم نتيجة الحرب، كما غادر آخرون اليمن، وتركوا أعمالهم عرضة لابتزاز الميليشيا، وفي مقابل ذلك صعد التجار الحوثيون من العدم، باستثمارات تتوزع أنشطتها بين شركات صرافة جديدة فُتحت في صنعاء، ومحطات كهرباء خاصة بمولدات عملاقة، ومحطات للغاز تعمل بلا تراخيص»، وأنَّ ظهور هذه الطبقة الجديدة من أثرياء الحرب، تسبَّب في انهيار أهم طبقة اجتماعية ساهمت في الاستقرار الاجتماعي للبلاد، وانهيار الطبقة الوسطى «التي تضم فئة الموظفين والموظفات الذين باتوا فقراء وهُم دون مرتبات»(٢).

---

(١) الحوثيون يواجهون ضائقتهم المالية عبر جيوب المستثمرين وزيادة الضرائب، العربي الجديد، ٥ ابريل/ نيسان ٢٠١٩م.

(٢) اليمن.. الحوثيون يشيدون كيانًا موازيًا لصالح تجار الحرب، العربي الجديد، ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٦م.

ويمكن القول أنَّ الحوثيين كوّنوا جيلًا جديدًا من رجال الأعمال التابعين لهم، مِمَّن جمعوا ثروات طائلة من موارد الدولة وممتلكات خصومهم المنهوبة والاحتياطات النقدية في البنك المركزي، فضلًا عن عائدات الأسواق السوداء التي أنشأوها. وقد قُدِّرت عدد الشركات الجديدة التي أنشأها الحوثيون في أقل من أربع سنوات، بـ١٢٥٠ شركة ومؤسسة تجارية واستثمارية، منها شركات تعمل في الخدمات النفطية، والاستيراد والتصدير، والمقاولات العامة، والصرافة، وتحويل الأموال، ومؤسسات تُقدِّم خدمات التعليم، والصحة، وغيرها، حيث أسندت إدارة هذه الشركات إلى قيادات حوثية أو شخصيات مُقرَّبة منها بهدف التمويه(١).

في ٩ يونيو/حزيران ٢٠٢٢، أصدر مكتب وزارة الصناعة والتجارة في الحديدة، الخاضع لسيطرة جماعة الحوثي تعميمًا يلزم أصحاب محلات تجارة الجملة ووكلاء الشركات المستوردة وكذلك المنتجة للمواد الغذائية محليا، بالكشف عن مخزونهم من القمح، والدقيق، والسكر، والزيوت، والسمن، والبقوليات، إضافة إلى حصر احتياجات المطاعم واستهلاكهم من الدجاج والدقيق والأرز، في سابقة لم تحدث في تاريخ اليمن.

هذه الخطوة التي أقدمت عليها الجماعة السلالية هدفها -بحسب شهادات رجال أعمال وتجار في اليمن- تحقيق هدفين أساسيين، أحدهما: تحديد مخزون ورأس مال كل تاجر بما يساعد الحوثيين على تحديد الأموال والجبايات التي ستفرض على كل واحد منهم، بغض النظر عن ربح أصحاب هذه المشاريع أو خسارتهم. أما الهدف الثاني فيتمثل في توفير المعلومات للتجار ورجال الأعمال المنافسين ممن ينتمون إلى هذه السلالة، وتقديم قاعدة بيانات تساعدهم على ضرب التجار ورجال الأعمال الذين لا ينتمون إلى الحوثيين ودفعهم إلى الخسارة والإفلاس.

هذا الوضع الطارد والمُنهِك كانت نتيجته أنَّ عددًا كبيرًا من رجال الأعمال وجدوا أنفسهم مضطرين إلى الهروب الكُلِّي أو الجزئي برؤوس أموالهم إلى خارج اليمن، أو الدخول في شراكة مع قيادات حوثية، ومنحهم جزءًا من الأرباح مقابل الحماية وتقديم التسهيلات، أو محاولة

(١) تقرير صادر عن مبادرة استعادة الأموال والحقوق المنهوبة (Regain Yemen)، نشر بتاريخ ١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٠م.

التعايش مع ممارسات الحوثيين على أمل عودة الدولة ومؤسساتها.

حِرْصُ الحوثيين على حَصْر التجارة في عرقية بعينها سلوك إمامي قديم، مارسه أجداد الحوثيين بشكل واسع، فقد صادر الإمام يحيى بن حميد الدين تجارة كثير من تجار اليمن، وشاركَ بعضهم تجارتَهم بلا وجه حق، «مُعينًا عليهم عُمَّالًا من ذويه ومن حَاشِيته، يمارسون . بدورهم . نهبًا وسَطوًا لا يقل وحشية عن نهب وسَطوة الإمَام نفسه»(١)

وبيَّنت المؤرخة والكاتبة الروسية إيلينا جولوبوفسكايا، المعاناة التي عاشها تجار اليمن أثناء حكم الإمام أحمد، ومن ذلك ما جاء في كتابها (ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن): «وقاسَى التُّجار اليمنيون - باستثناء مجموعة صغيرة مُقرَّبة من الإمَام - من الظلم الإقطاعي الذي أناخ عليهم، وزُوْحِمَ متوسِّطو وصغار التجار في أكثر الصَّفقات التجارية المُربحة. كما احتكر الإمَامُ والمحيطون به الفروع المربحة في التجارة الخارجيَّة، مع الاحتفاظ التقليدي الاصْطناعي بأشكال الأنماط الاقتصاديَّة. إنَّ كُلّ هَذا قلَّص مجَال نشاط البرجوازية الناشِئة، وكان لغياب الضَّمَانات والحريات الشَّخْصِيَّةِ والممتلكات للتجار أنْ شَدَّد الصُّعوبات، وحال دون نمو التجارة الخارجيَّة، وأدَّى هَذا إلى أنْ يتجه كبار التجار إلى أنْ يضعوا رؤوس أمْوالهم في بنوك الخارج، وإنْ تسرَّبت رسَاميل في بعض الحالات المحصورة في حدود ضَيقة إلى التراكم الداخلي، مِمَّا ضَاعف بشكل أكبر نقص المواد اللازمة لنمو البلد الاقتصَادي؛ إذ أنَّ التجار لم يرسلوا النقود إلى الخارج فقط؛ بل إنَّ أغلبَهم تركوا البلاد، وذهبوا إلى الخارج في هجرات طويلة. وفي المهجر اشتركوا بالنشاط التجاري، ولم يَعُدْ منهم إلى الوَطَنِ إلَّا القليلُ عند الشَّيخُوخة»(٢).

هذه السياسة نفسها يطبقها الحوثيون اليوم مع إجراء عمليات التحديث والإضافة عليها مستفيدين من التطور التقني والإقتصادي. فلديهم رجال أعمال تابعون لهم، يتحكمون بتجارة السلع الأساسية وتوزيعها على اليمنيين، وهي تجارة تدر أموالًا طائلة، مثل: المشتقات النفطية،

(١) الهادوية بين النظرية السياسية والعقيدة الإلهية، مرجع سابق، ص٨٥، نقلا عن كتاب ثورة ١٩٤٨م، الميلاد والمسيرة والمؤثرات، مركز الدراسات والبحوث اليمني، لمجموعة باحثين وكتاب، الطبعة الثانية: ٢٠٠٤م ص٢٥٩.

(٢) نفسه.

والقمح في هذه المرحلة. وكان للإمام أحمد تجار معدودون يعملون لصالحه، أو بالشراكة معه في تجارة أهم السلع في تلك المرحلة، وهي: البن، والقطن، والسكر. ومن أولئك التجار أحمد علي الوجيه، ومحمد الجبلي، والشيخ الزجاجي[١]، فهؤلاء أبرز التجار في البلاد حينها، وينتمون إلى الفئة المجتمعية التي ينتمي إليها الإمام أحمد، أو كما كانت تصفها المؤرخة الروسية إيلينا جولوبوفسكايا بفئة «السادة». وتواصل إيلينا جولوبوفسكايا شهادتها التاريخية بالقول: «ركزت البرجوازية التجارية من طغمة «السادة» في يدها البضائع الأساسية المُخصَّصة للتصدير كالبن والقطن، واستحوذت على القسم الأعظم من تجارة الجملة وأهم تجارة الاستيراد حيث قاموا بتمثيل حقوق شركائهم الجدد من أفراد العائلة المالكة، وقدمت لهُم حكومة الإمام مختلف التسهيلات، وأعفتهم بالذات من دفع الرسوم الجمركية الداخلية. وكقاعدة وفرت جمارك الإمام الالتزامات لكبار التجار أو الموظفين، وسمحت لهُم بجمع الضرائب بحرية كاملة، وبإرسال قسم محدود من الرسوم المجمعة إلى خزينة الإمام. ولم يكُنْ هؤلاء الملتزمون يعملون دون رقابة فقط، بل إنَّهُم أقرُّوا وأخذوا رسومًا من التجار القادمين، واستطاعوا حتى إنزال العقوبات القاسية بهم، والزج بهم في السجون»[٢].

وترى الكاتبة أنَّ هذه السياسة الإمامية أعاقت تطوُّر رأس المال التجاري بشكل عام في اليمن، بصرف النظر عن تقديم أفضليات معينة للتجار من قبل الإمام، «حيث بدا بين أوساط التجار تباين وتمايز مادي واجتماعي. فالبرجوازية الكبيرة التي تنتمي إما إلى الأسر الأرستقراطية من السادة أو حتى الأشخاص الذين لهُم صلات بالأسرة الحاكمة، جمعت في يدها السُلطة الاقتصادية والسياسية، بينما لم يمتلك مثل هذه الامتيازات الاقتصادية والسياسية عدد كبير من متوسطي وصغار التجار»[٣]... أليس هذا ما يحدث في زمن الحوثيين وعلى أيديهم؟!

---

(١) ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن، مصدر سابق، ص١٣٥-١٣٦.

(٢) السابق، ص١٣٥.

(٣) السابق، ص١٤٢.

الحارس القضائي وشرعنة السرقة:

لا يعجز الأئمة ومن بعدهم أحفادهم الحوثيون في إيجاد مُبرِّرات تُشَرْعِن لهُم نهب أموال وأملاك وأراضي اليمنيين، ففي السابق كانوا يصفون اليمنيين المعارضين لحصر الحكم في سلالة بعينها بالكفرة والفُسَّاق والمُشبَّهة[١]، وهذا الأمر يتيح لهُم قتلهم وسرقة أموالهم كما حدث لفرقة المطرفية[٢] وكافة القبائل اليمنية التي ترفض حكمهم[٣]. أمَّا اليوم، فإلى جانب تُهَم الكفر والإلحاد والفسق، ثمَّة تُهَم أخرى يستخدمونها لسرقة الأملاك مثل العمالة للخارج والارتزاق والخيانة، وبناءً عليها يُنفذِّون محاكمات شكلية وهزلية قوبلت حينها برفض وسخرية اليمنيين.

في ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٥م، عقدت المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصّصة في العاصمة صنعاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين، جلستها الأولى لمحاكمة عدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية والعسكرية اليمنية، بمن فيهم الرئيس عبدربه منصور هادي بتهمة الخيانة العظمى وعدد من قيادات الدولة. واستمرت المحاكمات الغيابية خلال ٢٠١٦م والربع الأوَّل من عام ٢٠١٧م، وفي ٢٥ مارس/ آذار ٢٠١٧م، أصدرت المحكمة الحوثية حكمها في القضية رقم (٦٨) وأدانت غالبيتهم بالخيانة العظمى، وحكمت عليهم بالإعدام، وقضت بمصادرة

---

(١) المشبهة: وهو مصطلح يطلقه الأئمة على من يخالفهم في بعض المسائل الدينية (أهل السنة والجماعة) وهم يمثلون غالبية أهل اليمن. وقد أشار إلى ذلك أحد مراجعهم المعاصرين وهو محمد عبد الله عوض في كتابه: نظرات في ملامح المذهب الزيدي وخصائصه، الصادر عن مكتبة آل البيت، ص٩٦. كذلك في كتاب الشافي لعبد الله بن حمزة بن سليمان (ت ٦١٤)، الجزء الأول، مكتبة آل البيت، ص٤٣٧. ولم يكتف أئمة اليمن بشرعنة نهب أموال وأملاك وأراضي اليمنيين المخالفين لهُم فقط من السنة والجماعة وغيرهم، بل شرعنوا قتل رجالهم وسبي ذريتهم ونسائهم وبيعهم في أسواق المسلمين، كما جاء في كتاب مجموع رسائل الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة (القسم الأول) ص١٠٩،١٠٨.

(٢) المطرفية تيار يمني تعرض للإبادة بشكل مُمنهَج خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين في اليمن، إذ اعتُبر فرقة مارقة ومرتدة بسبب آرائها المختلفة على رأسها رفضها حصر الولاية والحكم في البطنين ليتم في نهاية المطاف اجتثاثها من قبل عبد الله بن حمزة ومصادرة كُلّ أموالهم وأراضيهم رغم أنهم أحد فرق المذهب الزيدي.

(٣) المهذب في فتاوى الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة، مرجع سابق، ص٤٥٧.

ممتلكاتهم وأصولهم[١]، وهذا ما تم مع كثير من المعارضين للحوثيين كوسيلة لشرعنة نهب أملاكهم. وقد بيَّن تقرير «فريق خبراء الأمم المتحدة البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن» هذا الأسلوب. ففي تعليقه على حكم الحوثيين بإعدام ١٣٨ برلمانيًّا يمنيًّا رفضوا سيطرة الحوثيين على السُلطة، ووقفوا إلى جانب الحكومة المُعترَف بها دوليًّا، أكد بأنَّ الإدانات الحوثية للبرلمانيين «استخدمت لإضفاء شرعية الاستيلاء على أصول وممتلكات المُدَّعَى عليهم»[٢].

في بداية الأمر، اتسمت عمليات نهب الحوثيين لليمنيين بالعشوائية، فكُلُّ قيادي ومشرف وعنصر حوثي ينهب ما يجده أمامه بمجرد استيلائهم على المدن والقرى. سرقة الأموال والسيارات والمقتنيات الثمينة والبسط على الأراضي والاستيلاء على المنازل وتحويلها لمساكن خاصة بهم وسجون لمعارضيهم. وفي منتصف ٢٠١٧م، أنشأت جماعة الحوثي مُسَمَّى «الحارس القضائي» لإضفاء صبغة قانونية على عمليات نهب وسرقة أموال وممتلكات اليمنيين، وضمان وصولها للقيادات العُليا الحوثية أو استغلالها في شراء الذمم أو نشر المعتقد الحوثي.

في الأصل، تُعتبَر الحراسة القضائية إجراء تحفظيًّا مُؤقَّتًا لوضع المال المُتنازَع عليه تحت يد شخص أمين يحافظ عليه ويديره ومن ثمَّ يُسلِّمه لمَن يثبت أنَّهُ صاحب الحق فيه[٣]. لكن الحوثيين استحدثوا حارسًا قضائيًّا يعمل على مصادرة أملاك مَن يخالفون معتقداتهم السياسية والعقائدية والعرقية بعد توجيه العديد من التهم ضدهم مستغلين سيطرتهم الكاملة على القضاء والنيابات كما بقية مؤسسات الدولة في صنعاء. وبالرغم من أنَّ الحوثيين حاولوا إضفاء الشرعية على نظام الحارس القضائي من خلال إصدار قرارات تعطيه غطاء قانونيا، لكنَّهُ عمل خارج نطاق مؤسسات الدولة الخاضعة لسيطرتهم كأداة موازية استخدمت فقط لنهب الأموال[٤].

---

(١) دراسة بعنوان: أفرض الضرائب وأحكم: الحوثيون وضريبة الخُمس، نحو مأسسة النخبة الهاشمية، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٠م.

(٢) تقرير فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين التابع للأمم المتحدة، ٩ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠م، فقرة رقم ٣٤٣، ص١٠٠.

(٣) قانون رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٢م بشأن المرافعات والتنفيذ المدني.

(٤) مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مصدر سابق.

وتتعرَّض أموال المعارضين للنهب سواء كانوا مِمَّن تم إخفاؤهم في سجونها أو تهجيرهم في محافظات خاضعة لسيطرة الحكومة أو خارج اليمن أو حتى تصفيتهم. في ٢٣ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٧م، وجَّهت الجماعة البنك المركزي اليمني في صنعاء بالحجز على جميع الحسابات المصرفية التي يملكها ٢٢٣١ فردًا مِمَّن رفضوا التعامل مع الحوثيين والاعتراف بسلطتهم، كما أعلنت المحكمة الجزائية المتخصّصة في صنعاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين، في ١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩م، الحجز التحفظي على أموال ٣٥ من أعضاء البرلمان اليمني الذين «لم يسايروا الحوثيين» بحسب وصف الأمم المتحدة التي رأت بأنَّ «الاستيلاء غير القانوني يُشكّل انتهاكًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الواجبَي التطبيق»[١].

فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة كشف عن شبكة حوثية ضالعة في تحويل الأموال المتأتية من الاستيلاء غير القانوني على الأصول التي صادروها من اليمنيين، يديرها المُقرَّب من زعيم جماعة الحوثي وتاجر السلاح صالح مسفر الشاعر[٢] الذي عُيّن في ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨م، رئيسًا لما سُمِّيَ بـ «هيئة الإسناد اللوجيستي» برتبة لواء وحارسًا قضائيًّا على الأموال والأصول المسروقة من معارضين للحوثيين[٣]، والمسؤول المكلّف بنهب ممتلكات اليمنيين قدر بعضها بـ ١٠٠ مليون دولار من خلال استخدام مجموعة مُتنوِّعة من التكتيكات غير القانونية بحسب وزارة الخزانة الأمريكية[٤].

أنشأ الشاعر شبكة تتكون من أفراد أسرته وأعضاء آخرين من محاكم وأجهزة أمنية وبنوك

(١) تقرير الخبراء، رسالة مؤرخة ٢٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٠م، الفقرة ٨٦، ص٣٧.

(٢) صالح مسفر الشاعر، ويكنى بـ أبي ياسر، من مواليد مديرية رازح محافظة صعدة، تاجر أسلحة ومن أبرز القيادات الحوثية والذي يتحكم بالملفات المالية ويدير استثمارات وأنشطة الحوثيين المالية، والمطلوب رقم ٣٥ على قائمة التحالف العربي. وقد فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على الشاعر في ١٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢١م.

(٣) تقرير الخبراء ٢٠٢٠م، الفقرة ٨٧ و٨٨، ص٣٧.

(4) Treasury Sanctions Senior Houthi Military Officer Overseeing Group's Seizure of Opposition Property ،U.S. DEPARTMENT OF THE TREASURY، November 18, 2021.

تجارية ومصارف كُلّها خاضعة لسيطرة الحوثيين. حيث تقوم هذه الشبكة بعملية «الابتزاز والتخويف والاعتقال غير القانوني لمديري الشركات ومديري المصارف، مع تهديدهم بتوجيه تهمة التعاون والتجسس لصالح العدو ما لم يمتثلوا لأوامر الحارس القضائي»(١).

مُنح الحارس القضائي الحوثي صلاحيات واسعة، فهو يوجه ويشرف على عملية اقتحام ونهب ممتلكات السياسيين ووجهاء القبائل والعلماء ورجال الأعمال وغيرهم من المعارضين لهُم سواء كانت أملاكهم عبارة عن منازل أو شركات أو أموال في البنوك أو حتى مقتنيات ثمينة.

وقد استخدم الحوثيون أملاك اليمنيين لا سِيَّما المُؤثِّرين في اليمن من سياسيين ومشايخ قبليين وعلماء دين ورجال أعمال وسيلة للضغط عليهم وإسكاتهم وقمع نشاطهم في مناهضة الحوثيين. والحقيقة أنَّ أغلب النُّخَب اليمنية سواء كانوا في مناطق سيطرة الحوثيين أو خارجها أو خارج اليمن فضَّلوا الصمت وعدم مواجهة جرائم الحوثيين خوفًا على أملاكهم كما على أفراد أسرههم أو أقاربهم في الداخل.

يتتبع الحوثيون كُلَّ مَن ينشط ضدهم سواء كان في الخارج أو الداخل، ويقومون بحصر أملاكه، فإمَّا يقومون بالسيطرة عليها مباشرة أو إرسال عِدَّة رسائل بطرق مختلفة تهدف إلى تركيعه وإخضاعه ليُجبَر على الصمت. وإمَّا أن يراسلوه رسائل تهديد ويطلبوا منه التوقف عن معارضتهم وإلَّا سيقومون بمصادرة أملاكه. أو يقومون بمحاصرة منزله أو شركته أو توجيه الساكنين أو العاملين في منشأته بالخروج وتسليم المنزل بذريعة التعاون مع الحكومة اليمنية، وبهذا الشكل نجحوا في إسكات أغلب المواطنين الذين يؤثرون الصمت للحفاظ على أملاكهم. والحق يقال بأنَّ حملات التخوين وتُهم العمالة للتحالف والحكومة اليمنية، كانت أداة فعَّالة استخدمها الحوثيون لنهب وابتزاز اليمنيين وإرغامهم على التخلي عن قناعاتهم وحقوقهم وحتى ممتلكاتهم لصالح أتباع الجماعة (٢).

يتم تمرير تُهمة الخيانة والعمالة عَبْرَ المحاكم والنيابات المُتخصِّصة الخاضعة لسيطرتهم

---

(١) تقرير الخبراء، نفس المصدر السابق، الفقرة ٨٩، ص٣٨.

(٢) هكذا يحكم الحوثيون قبضتهم على حياة اليمنيين، العربي الجديد، ٣١ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٩م.

بالكامل كغطاء قانوني لعمليات النهب، لكن القانون الذي يستخدمونه كغطاء لنهب أموال اليمنيين، تم تعطيله عندما يرغب المُتضرِّرون باللجوء إليه لاستعادة ما نُهِب. ففي ٢٣ يوليو/ تموز ٢٠١٨م، وجّه صالح الشاعر المحكمة الجزائية المُتخصِّصة، بمنع قبول أيَّة تظلمات يُقدِّمها ضحايا عمليات السطو على الأموال. مع ذلك، يتراجعون عن مصادرة أملاك بعض الشخصيات التي ثبت خضوعهم وولاؤهم والعمل على تقديم الخدمات لهُم. كان من أبرز هؤلاء السياسي في حزب المؤتمر الشعبي العام أبو بكر القربي الذي اجتهد في الدفاع عن الحوثيين مُستغِلًّا علاقاته التي كوَّنها خلال فترة عمله كوزير خارجية مع جهات وأفراد في دول مختلفة، ومقابل تلك الخدمات التي قدمها للحوثيين، قاموا بإلغاء اجراءات مصادرة أملاكه.

يُسلِّم الحوثيون إدارة المؤسسات الاقتصادية التي صادروها لعناصر تابعة لهُم من ذات السلالة وتُعطى لهُم حرية التعامل مع إيراداتها ومحتوياتها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، سلَّم الحوثيون إدارة جامعة العلوم والتكنولوجيا، وهي أكبر جامعة خاصة، لقيادي حوثي يُدْعَى عادل المتوكل قام بدوره بنهب الأثاث الخاص بشؤون الطالبات واستخدامه في منزله، كما وزَّع أثاث الجامعة على موظفي الحراسة القضائية[١].

تقول التقديرات بأنَّ ما نهبه الحوثيون حتى منتصف العام ٢٠٢٠م، تجاوز المليارات من الأموال المحجوزة في حسابات مصرفية مختلفة، بالإضافة إلى ممتلكات خاصة يملكها أو يديرها أكثر من ١٢٥٠ شخصًا في العاصمة صنعاء وحدها، حيث استولت على أكثر من ١٠٠ شركة خاصة[٢].

الخبير الاقتصادي ورئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي مصطفى نصر عَلَّق على مصادرة الأنشطة الاقتصادية التي يملكها المعارضون للحوثيين بقوله إنَّها «خطوات غير قانونية، وتُعَدُّ نوعًا من أنواع النهب المنظم تحت غطاء قانوني لا يستند إلى مُبرِّرات منطقية حقيقية سوى

(١) المدعو عادل المتوكل ينهب أثاث جامعة العلوم والتكنولوجيا، موقع العاصمة أونلاين، ٠٧ يوليو/ تموز ٢٠٢١م.

(٢) صالح الشاعر.. المسؤول الخفي عن «الإمبراطورية المالية» للحوثيين، صحيفة الشرق الأوسط، ١٩ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢١م رقم العدد [١٥٣٩٣].

مصادرة أموال الغير بصورة علنية وواضحة. لهذه الخطوة آثار اقتصادية كبيرة تتعلق بمضاعفة حالة الانكماش الاقتصادي التي يعيشها اليمن، لأَنَّهُ في ظل حالة التغوُّل على الممتلكات الخاصة ومصادرتها يضاعف حالة الانكماش والتردِّي الاقتصادي في البلد. من غير المنطقي أن يحدث نمو اقتصادي واستثماري في ظل هذا الوضع الذي تتم فيه مصادرة الأموال بصورة غير قانونية وغير مُبرَّرة لا تستند إلى دستور أو قانون، مِمَّا يجعل الوضع الاستثماري في حالة انكماش، ناهيك عن أنَّ هذا الإجراء يضاعف من الحالة الاقتصادية المُتردِّية في مسألة ضعف توليد فرص العمل وغيرها من الآثار السلبية التي تؤدِّي إلى خسائر كبيرة سواء كان فيما يتعلق بالقطاع الخاص أو بالعائدات للمؤسسات الحكومية وهو ما ينعكس بشكل مباشر على حياة الناس. هذه إحدى مظاهر الفشل الاقتصادي. وبالتالي يتكون اقتصاد خاص بالجماعة، تديره هذه الجماعة عبر مستثمريها وشركاتها وتعمل على إحلال اقتصاد بديل عن الاقتصاد القائم، وهذا الاقتصاد البديل لا يُغطّي احتياج ثلاثين مليونا من المواطنين اليمنيين وبالتالي يتضرر الشعب بأكمله جراء هذه الممارسات (...) نحن أمام إشكالية حقيقة فيما يتعلق بجماعة الحوثي لأنَّها جماعة لا تعترف بالمواثيق الدولية ومن الصعب الضغط عليها للالتزام بقرارات مُعيَّنة، لكن هذا لا يعني أن يتم السكوت على هذه الممارسات، إذ لا بد على الأقل أن يتم رفع دعاوى وإدانة هذه الجماعة وهذه التصرفات لأنَّها اعتداء على حقوق وملكية الناس تحت مُبرِّرات غير قانونية، وهي ممارسات تضر أوَّلًا بالأشخاص الذين يتعرَّضون لهذه الانتهاكات بشكل مباشر وشركاتهم وأعمالهم في القطاع الخاص، وتضر أيضًا الوضع الاقتصادي ككُل، يتأثر بها المواطن اليمني. الآن أكثر من ٨٥٪ من إجمالي عدد اليمنيين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، وجزء كبير من الشعب يعتمد على المساعدات ويعيش فقرًا شديدًا، وبالتالي هذه كُلّها نتائج لهذه الممارسات التي يومًا عن آخر تزداد وتيرتها في ظل غياب أي وجود قوة رادعة توقفهم عند حَدِّهم»[١].

في ١٤ فبراير/ شباط ٢٠٢٢م، أصدرت منظمة سام للحقوق والحريات تقريرًا يُسلِّط الضوء على نهب الحوثيين للممتلكات الخاصة باليمنيين خلال سبع سنوات مُستخدِمة القوة

(١) مداخلة لمصطفى نصر عبر قناة بلقيس الفضائية في برنامج المساء اليمني، حلقة بعنوان: الحارس القضائي.. آخر أدوات الحوثي لنهب ممتلكات المواطنين، ٢٣ فبراير/ شباط ٢٠٢٠م.

المسلحة وتحت لافتة القضاء.

ووثَّق التقرير الذي صدر بعنوان «إقطاعية الحارس وماكينة التضليل»، استيلاء ما سُمِّيَ بـ«الحارس القضائي» على أكثر من (١,٧) مليار دولار من قيمة واردات الأموال والشركات والمؤسسات والجمعيات، فضلًا عن ما تم الاستيلاء عليه من قيمة الأموال والإيرادات للأصول والعقارات والمنقولات أكثر من ملياري دولار، وهي أموال وإيرادات خاصة بـ (٣٨) شركة كبرى ومُؤسَّسة وجامعة ومستشفى استولى عليها الحوثيون في العاصمة صنعاء فقط.

وقد بيَّن التقرير بأنَّ وجود ارتباط بين التضليل الذي مارسه الحوثيون عبر المنظومة الإعلامية والمخابراتية ضد ضحاياها وبين عمليات نهب ومصادرة الأموال. وبالتالي، فإنَّ نشر أخبار مُضلِّلة وزائفة ضد الشخصيات المعارضة لها، عبارة عن ساتر للأعمال التي تنوي القيام بها أو قامت بها فعلًا ضد هذه الشخصيات(١). مع العلم بأنَّ هذه الإحصائية والأرقام المنهوبة بحسب التقرير تتحدث عن حالات بسيطة كنموذج فقط ولا تُعبِّر عن إجمالي ما نُهب على يد ما يُسَمَّى بالحارس القضائي.

تسعى جماعة الحوثي من وراء عمليات النهب المُمنهَجة التي تستهدف عقارات وأراضي وأموال الشخصيات السياسية والدينية والاجتماعية، وشركات ومؤسسات رجال الأعمال، إلى إنشاء نظام اقتصادي جديد وكبير يحاكي النموذج الخميني المُسمَّى «بنياد مستضعفان»، والذي أسس بناء على نهب أملاك الخصوم والمعارضين حتى أصبحت هذه الإمبراطورية المالية أكبر رأس مال لخامنئي(٢).

سرقة واستغلال أموال وأملاك الأوقاف:

يعرف الوقف في الإسلام، بأنَّهُ «حبس عين المال وتسبيل منفعته؛ طلبًا للأجر من الله

(١) إقطاعية الحارس وماكينة التضليل، تقرير يوثق نهب الممتلكات الخاصة وخطاب التضليل المتزامن معها من قبل الحارس القضائي وجماعة أنصار الله خلال الفترة من سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤م إلى ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠٢١م، منظمة سام للحقوق والحريات، نشر في ١٤ فبراير/ شباط ٢٠٢٢م.

(٢) خامنئي يتحكم في إمبراطورية مالية ضخمة قامت على العقارات المصادرة، وكالة رويترز، ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٣م.

تعالى[١]، ويُقصد بالعين الشيء الذي يُمكن الانتفاع به مع بقاء أصله، مثل البيوت والأراضي وغيرها، ويقصد بتسبيل المنفعة أي تخصيصها لوجه الله تعالى، أمَّا المنفعة فهي ما ينتج عن الأصل كالأجرة والربح وغيرها من المنافع»[٢]. ويتقرَّب الواقفون إلى الله سبحانه وتعالى بتسخير جزء أو كُلِّ أملاكهم لخدمة المجتمع المسلم في مجالاته المختلفة على رأسها الثقافية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها.

لكن كيف تعامل الحوثيون مع الأوقاف؟ كيف استخدموا أموال وأملاك الموقفين لتحقيق مكاسب عسكرية وسياسية واقتصادية وعرقطائفية؟!

تاريخيًّا برع الإماميون في نهب الأوقاف سواءً كانت أراضيَ أو عقاراتٍ أو أموالا. ويُعرف الأئمة بجشعهم في نهب وحيازة أموال الأوقاف وإخراجها عن الوقفية العامة إلى الملكية الخاصة، إضافة إلى النقل والمعاوضة بين الأملاك الخاصة وأملاك الأوقاف في المناطق الخاضعة لهيمنتهم. مثالا على ذلك، ما قام به الإمام المهدي عباس الذي اشترى جزءًا كبيرًا من أوقاف صنعاء كَ «شعوب والصافية وبئر العزب» وغيرها من المناطق، وهو الأمر الذي دفع العلَّامة ابن الأمير ينصحه في رسالة أرسلها له في ذي الحجة ١١٨٠هـ بأنَّ «مال الوقف مُحرَّمٌ لا يجوز نقله ولا اسْتبداله ولا المعاوضَة فيه»، كذلك نصحه أقرب رجاله وزيره القاضي يحيى بن صالح السحولي، وبدلًا من أن يقبل نصيحته، زجَّ به في السجن[٣].

كما استولى المطهر بن شَرف الدين على أوقاف المدرسة العامرية برداع وغيرها من المدارس المنصورية والمجاهدية، وصادر أملاكها لصالحه الشخصي، وهي الموقوفة على المدرسة من أيام الطاهريين والرسُوليين[٤].

وفي عام ١٩٢٨، صادر الإمام يحيى حميد الدين، أوقاف أكبر مدرسة دينية في تلك المرحلة

---

(١) موسوعة الفقه الإسلامي، محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، الجزء الثالث، الطبعة الأولى ٢٠٠٩، ص ٦٨٤.

(٢) «أحكام الوقف»، موقع الإسلام سؤال وجواب، ١٩ مايو/ أيار ٢٠٠١.

(٣) الهادوية بين النظرية السياسية والعقيدة الإلهية، مرجع سابق، ص٩١.

(٤) نفسه، ص٨٢.

في منطقة زبيد تهامة غرب اليمن، والتي عُرفت عند البعض بجامعة الأشاعرة وكانت تدرس مختلف فنون العلم، وتبع ذلك مصادرة العديد من أموال الأوقاف(١).

بطبيعة الحال، كان الأئمة تاريخيًّا يجدون في أموال الأوقاف فرصة لإثراء أنفسهم وبقية أبناء عمومتهم من ذات السلالة، وقد استخدموا حِيَلًا وأساليب مختلفة للالتفاف حول المحاذير الدينية والنصوص القانونية التي تُجرِّم ذلك.

بعد سيطرة جماعة الحوثي على محافظة صعدة بشكل تام في ٢٠١١م، بدأت عمليات نهب أموال الأوقاف في المحافظة، وعندما وصلوا إلى صنعاء، نفَّذوا حملات ميدانية على المنازل التابعة للأوقاف والتي يدفع السكان فيها إيجارات للأوقاف منذ عقود، وأجبروهم تحت إرهاب السلاح على مغادرة بعضها، كما رفعوا إيجارات عقارات الأوقاف (كثير منها محلات تجارية) وصلت في بعض المناطق إلى ما نسبته ٢٠٠٪، كما هدَّدوا المستفيدين بسلبهم العقارات والمحال في حال رفضوا الالتزام بالتسعيرة الجديدة التي فرضوها عليهم(٢).

وقد ظهر بجلاء تزايد الأموال التي يتم جمعها باسم الأوقاف من خلال تقرير صادر عن مكتب الأوقاف في أمانة العاصمة الخاضع للحوثيين، حيث استطاع أن يحقق إيرادات كبيرة خلال العام ٢٠٢٠م مقارنة بالأعوام السابقة.

التقرير أشار إلى أنَّ فرع الأوقاف في أمانة العاصمة - فقط - حقَّق إيرادات تفوق المستويات التي كان عليها المكتب عام ٢٠١٨م وبنسبة ٢١٠ ٪. ووصلت إيرادات الفرع من إيجارات المباني ومأذونيات ورسوم تنازل يد ومقابل إيجارات الأراضي السنوية وإيرادات زراعية وعائدات مالية وغيرها إلى ٣ مليارات و٥٦٨ مليونا و ٦٥٣ ألفا و ٨٥٩ ريالًا، بزيادة عن المقابل من العام ٢٠١٩م مبلغ مليار و٥٣١ مليونًا و٤٢٣ ألفًا و٣١٩ ريالًا(٣). لكن مع ذلك، هذه الأموال الطائلة لم تنعكس بشكل مباشر وإيجابي على حياة اليمنيين، فلم تذهب إلى خزينة

(١) نفسه، ص١٣٦.

(٢) السطو الحوثي على أوقاف اليمن.. استباحة المقابر وطمس الوثائق، موقع الميثاق نيوز.

(٣) أوقاف أمانة العاصمة.. جهود مثمرة ونجاحات نوعية، صحيفة الثورة الرسمية الخاضعة لسيطرة الحوثيين، ١ مارس/ آذار ٢٠٢١م.

الدولة وبالتالي لم تُسهم في حل مشكلة المرتبات والخدمات التي حُرِمَ منها اليمنيون تعمُّدًا، بل ذهبت لصالح عمليات وأنشطة سياسية وطائفية وعسكرية سنشير إلى بعضها لاحقًا.

تضاعفت إيرادات الأوقاف، إلَّا أنَّ الدور النهضوي والخيري تراجع بشكل كبير لصالح إثراء السلالة الطائفية في اليمن ودعم المقاتلين التابعين لها، وتآكلت أصول وممتلكات الأوقاف المادية من العقارات والأراضي جراء النهب المنظم.

وكما هي عادة الحوثيين في استغلال كُلِّ ما تحت أيديهم كوسائل ضغط على اليمنيين وإخضاعهم وتحشيدهم إجباريًّا للإنخراط في فعالياتهم الطائفية، فبلا شك أَنَّهُم استغلوا الأعيان الوقفية لإخضاع آلاف الأسر التي تستأجر منازل تابعة للأوقاف أو تمارس أعمالًا تجارية صغيرة في محال أو عقارات تابعة للأوقاف وتدفع ايجارات مقابل ذلك.. من خلال إلزامها بالتفاعل مع فعاليات الحوثيين، كالخروج في المسيرات السياسية والطائفية، أو المشاركة في التعبئة والتحريض والوشاية بمَن يختلفون معهم، أو حتى جمع المقاتلين مقابل عدم مضاعفة رسوم الإيجار والإبقاء على ما تحت أيديهم من أوقاف.

وبحسب شهادات للأهالي نشرتها وسائل إعلام مختلفة، فإنَّ الحوثيين يمارسون أساليب مختلفة من الابتزاز لأصحاب المحلات التجارية بشكل عام وتلك العائدة تبعيتها للأوقاف بشكل خاص، «لهذا أغلقت الجماعة كثيرًا من المحلات بعد حملات قام بها أتباعها وأخرجوا التجار منها وأعادوا تأجيرها لأشخاص موالين للجماعة أو منتمين إلى سلالة زعيمها»[١].

ويقول مزارع يعيش في منطقة الحاوري بصنعاء إنَّ المشرف الحوثي أبلغه بضرورة تسليم المزرعة التي يستصلحها منذ عشرين عامًا ويدفع رسوم الإيجار للأوقاف، يقول في تصريح لصحيفة «الشرق الأوسط اللندنية»: «جاء طقم وهددني بعدم دخول الأرض وعندما قُلت لهُم وأين أذهب؟ أنا استصلحت الأرض وزرعتها ومن أين سأعول أسرتي؟ فأجابني أحدهم بقوله: «اذهب للقتال معنا في الجبهات»[٢].

(١) نهب حوثي لعقارات الأوقاف اليمنية وعمليات اقتحام وطرد للسكان، الشرق الأوسط، العدد ١٤٨٤٧، ٢٣ يوليو/ تموز ٢٠١٩م.

(٢) نفسه.

ومن خلال دراسة هذا المثال البسيط، يمكن القول بأنَّ مصادرة هذه الأرض وفَّرت للقيادات الحوثية أرضًا زراعية تم استصلاحها على مدى سنوات، وأسهمت في تجويع أسرة ليتم من خلال ذلك الدفع ببعض أفرادها إلى جبهات القتال أو تأييد جماعة الحوثي سياسيًّا وأمنيًّا مقابل حصولهم على سلة غذائية تُقدِّمها المنظمات بعدما كانت الأسرة تعتمد بشكل كامل على محصول الأرض.

حادثة أخرى، فبعد ٢٥ سنة من استئجار مواطن يمني لمنزل من وزارة الأوقاف في منطقة «بير العزب» صنعاء، جاء الحوثيون وحاصروا المنزل بالمسلحين وطالبوه بإخلائه. وعندما رفض هذه الإجراءات أغلقوا الباب بسلاسل ومنعوه وأسرته من الخروج أو الدخول ليتدخل بعض الجيران الذين أمدوهم بالغذاء من النوافذ وعبر سطح المنزل. لكن الأمر انتهى بإخراجهم من المنزل عنوة[١].

ومن ضمن أساليب الحوثيين في استغلال الأوقاف لكسب المؤيدين؛ عملية توزيع الأراضي الوقفية لشخصيات سياسية وعسكرية واجتماعية مقابل تأييد جرائمها إعلاميا أو جمع المقاتلين، وهو الأمر الذي دفع وزارة الأوقاف في الحكومة الشرعية إلى وصف «التوجيهات التي أصدرها رئيس حكومة الحوثيين»، لتمليك أراضي الأوقاف في صنعاء والحديدة، لصالح أشخاص محسوبين على الحوثيين، بـ «الإجراءات الباطلة كبطلان شرعية من أصدرها، ومخالفة للدستور والقوانين النافذة»، واعتبرت «عملية توزيع أراضي وممتلكات الأوقاف على نافذي ومشرفي اللجان التابعة لميليشيا الحوثي الانقلابية، سابقة خطيرة لم تحدث في كُلّ المراحل والظروف الصعبة التي مرت بها البلاد»[٢]، وقد صدر بيان آخر في العام ٢٠١٩م يندد بعملية نهب أموال الأوقاف[٣].

---

(١) لصوص بلا حدود.. أراضي وممتلكات الأوقاف في مرمى نهب الحوثيين، موقع الإصلاح نت، اسامه الليث، ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩م.

(٢) تصريح لـ وزير الأوقاف والإرشاد الدكتور احمد عطية، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ٢١ ابريل/ نيسان ٢٠١٧م.

(٣) وزارة الأوقاف تحذر من المساس بممتلكاتها وأراضيها، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩م.

وزعت مليشيات الحوثي عبر مدراء الأوقاف التابعين لها في المحافظات أراضي على القيادات والمشرفين الذين ينتمي أغلبهم لسلالة زعيمها عبد الملك الحوثي، كما باعت مساحات كبيرة من الأراضي لنافذين وقيادات موالية لها بمبالغ رمزية، واستحوذت على أراضٍ في مناطق حيوية تابعة للأوقاف بذريعة منحها لأسر قتلى التابعين لها (١).

وإضافة إلى كسب الولاء، يبيع الحوثيون أراضي الأوقاف لإثراء عناصرهم من السلالة. ففي محافظة ذمار وسط اليمن، أقدم مشرفون حوثيون على بيع أراضٍ تابعة للأوقاف بمبالغ باهظة بينها سوق العند الواقع وسط المدينة المخصّص لبيع المواشي(٢)، وقد نفذ الأهالي في مدينة ذمار وقفة احتجاجية أمام مكتب الأوقاف والإرشاد بالمحافظة، للمطالبة بأراضٍ تابعة لهُم صادرها حوثيون يعملون في مكتب الأوقاف(٣).

ويمكن أخذ محافظة إب (وسط اليمن) كنموذج لحجم عمليات النهب التي طالت الأوقاف كون إب من أكبر المحافظات اليمنية التي توجد فيها وقفيات.

وبحسب الإعلامي إبراهيم حمود عسقين -وهو أحد أبناء إب الذين تتبعوا عمليات نهب أملاك الأوقاف في المحافظة- فإن مساحة كبيرة من محافظة إب «كانت مُخصَّصة للوقف منذ عهد الملكة أروى بنت أحمد الصليحي، وعلى مدى عصور كانت أراضي إب مُخصَّصة للأوقاف الخاصة (الأسرية) والعامة، وتشير مصادر رسمية في هيئة المساحة والسجل العقاري، ومكتب الأوقاف، إلى أنَّ إجمالي مساحة أراضي الأوقاف في إب تشكّل نحو ثلثي مساحة المحافظة»(٤).

وبمجرد سيطرة الحوثيين على محافظة إب، تسلمت الأسر الموالية للحوثيين في المحافظة

---

(١) السطو الحوثي على أوقاف اليمن.. استباحة المقابر وطمس الوثائق، الميثاق نيوز، ٥ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٩م.

(٢) نفسه.

(٣) ذمار.. وقفه احتجاجية لمواطنين أمام مكتب الأوقاف للمطالبة بأراضيهم المنهوبة، صحيفة أخبار اليوم، ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩م.

(٤) الحوثيون في إب نهب للأوقاف وطمس للهوية، إبراهيم حمود عسقين، مجلة المنبر اليمني، العدد ٢٢، ١٨ مايو/ أيار ٢٠٢٠م.

ملف الأوقاف وتفرغت «لنهب ومصادرة أراضٍ كبيرة باسم الأوقاف، فيما تم توزيع أراضٍ وجبال واسعة لمتنفذين حوثيين تحت مُبرِّرات كثيرة، من بينها ذرائع الاستئجار والاستثمار، وأخرى هدايا وجّهت بها قيادات الحوثي لمشرفين ومسؤولين، بالتزامن مع عمليات نهب واسعة لأموال الأوقاف وصرفها في غير مصارفها، وتحول صندوق الأوقاف في المحافظة إلى صندوق احتياطي لمسؤولي الحوثي في المحافظة والمحافظات الأخرى، يتم تخصيصها لتنفيذ أنشطة طائفية، كتلك المتعلقة بيوم الغدير، والمولد، وذكرى مصرع مؤسس ميليشيا الحوثي لعلمها المسبق بحجم العائدات المالية الكبيرة لأوقاف المحافظة عمدت المليشيا الحوثية إلى تعيين مدير للأوقاف من خارج المحافظة يدين بالولاء لزعيم الحوثيين مباشرة، فعمل منذ توليه المنصب على تبديد أموال الأوقاف، وتحويلها إلى أرصدة لقيادات الحوثي، ودعم جبهات القتال»[(١)].

ولم تسلم الأراضي المُخصَّصة للمقابر في إب من النهب، فقد شهدت المحافظة أكثر من ١٠٠ عملية سطو حوثية على مقابر، تصدَّى الأهالي لعدد منها، فيما تم تمرير معظم تلك العمليات بقوة السلاح[(٢)].

وبعد أربع سنوات من العبث بأراضي وعقارات وأموال الأوقاف وتحديدًا في ٢٢ أغسطس/ آب ٢٠١٨م، شب حريق هائل في مخازن وإرشيف وزارة الأوقاف والإرشاد في صنعاء مُتسبِّبًا في تلف وثائق ومستندات خاصة بالأوقاف ليتضح لاحقًا بأنَّ الجريمة بفعل فاعل[(٣)]. وتعقيبًا على هذه الحادثة، اتهمت الحكومة اليمنية الحوثيين بإحراق مبنى الأوقاف في صنعاء «بعد أن عَمِدت الميليشيا في أوقات سابقة إلى التصرُّف في ممتلكات الأوقاف، ونهبها ونهب كافة الوثائق، في المناطق الخاضعة لسيطرتها». كما وجهت وزارة الأوقاف والإرشاد بإلغاء كُلّ ما تصرفت أو انتفعت به جماعة الحوثي من أموال وأراضي الأوقاف، «سواءً بالبناء أو بأيَّة صورة من صور الانتفاع لجهات أو شركات أو أفراد واعتبرته لاغيًا وباطلًا قانونًا ودستورًا وشرعًا، وأنَّ القرارات المتعلقة بأموال الأوقاف بعد ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م لا يترتّب عليها أثر

(١) مجلة المنبر اليمني، نفس المصدر.

(٢) مجلة المنبر اليمني، نفس المصدر.

(٣) حريق مقصود يلتهم وثائق وزارة الأوقاف في صنعاء، موقع المشهد العربي، ٢٣ أغسطس/ آب ٢٠١٨م.

قانوني في مواجهة إدارتي الأوقاف والهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني»[(١)].

في ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٨م، كشف الرجل الثاني في وزارة الأوقاف والإرشاد الخاضعة لسيطرة الحوثيين عن حجم الفساد الكبير والمنظم لأوقاف وأراضي الجمهورية اليمنية من قبل جماعة الحوثي.

ونشر نائب الوزير الحوثي فؤاد محمد حسين ناجي استقالته في وسائل الإعلام، مُعلّلًا ذلك بما وصفه بالفساد الكبير في نهب أراضي وعقارات الأوقاف والفساد المالي والإداري، والتالي نص الاستقالة:

الموضوع: استقالة من العمل في وزارة الأوقاف والإرشاد.

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه أتقدَّم بهذا الطلب إليكم مُسبِّبًا هذه الاستقالة من عملي نائبًا لوزير الأوقاف والإرشاد معين بقرار من اللجنة الثورية العُليا رقم (٨٦) الصادر بتاريخ ٢٣ فبراير/ ٢٠١٦مم بالآتي:

حجم الفساد الهائل والاختلالات الإدارية والمالية في الوزارة من أعلى الهرم فيها إلى أسفله - إلَّا مَن رحم الله- وقد رفعنا إليكم مِرارًا قضايا فساد كبيرة في أموال الأوقاف وأراضيه بالوثائق والمستندات ولم نجد تفاعلًا أمام هذه القضايا.

أيضًا دور الوزارة في مواجهة العدوان ضعيف نظرًا لسلبية الوزير وأخذه الختم إلى منزله وممارسة العمل من داخله في مخالفة قانونية صريحة، وقد قدَّمنا كثيرًا من الاقتراحات والخطط للنهوض بعمل الوزارة بشكل عام وقطاع التوجيه والإرشاد بشكل خاص ولكن لم نلمس تجاوبًا، وكما قال الإمام علي عليه السلام (لا رأي لمن لا يطاع).

لقد أتيت إلى الوزارة بناءً على تكليف في ظروف صعبة للغاية وقبلنا هذا التكليف بدافع المسئولية، وحاولنا خلال الفترة الماضية إصلاح ما نستطيع إصلاحه وإيقاف ما استطعنا إيقافه من الفساد، ولكن اتسع الخرق على الراقع، وأخشى أن أتحمَّل أمام الله وزر ما يحدث.

ولما سبق، أرجو قبول استقالتي هذه لأعود إلى الميدان الجهادي الذي جئت منه، وليتحمَّل

---

(١) بيان حكومي، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ٢٤ أغسطس/ آب ٢٠١٨م.

مسئولية الفساد والاختلالات في الوزارة من يستطيع السكوت على الباطل والقبول به.

هذا والله المُوفِّق والهادي إلى سبيل الرشاد.

أخوكم فؤاد محمد حسين ناجي

بعد أشهر قليلة من نشر هذه الاستقالة، ظهرت قضية نهب أوقاف مسجد الفردوس وهو ثاني أكبر مسجد في صنعاء، وتحويلها إلى محال تجارية ومساكن للمشرفين الحوثيين الذين ينتمون لنفس السلالة التي تدعي الحق والاصطفاء الإلهي في اليمن. وكالعادة، سأحرص على وضع شهادة حول هذه القضية من شخص لطالما دافع عن الحوثيين إعلاميا. في ١٩ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠٢٠م، نشر الناشط في مواقع التواصل محمد المسمري فيديو يكشف تفاصيل نهب أوقاف مسجد الفردوس في صنعاء وأسماء القيادات الحوثية المتورطة في هذه العملية. قال فيه: «سجَّلنا قبل سنة.. قبل سنة من اليوم، على مسجد الفردوس، ولا من سمع. اسجل لكم والعبرة ماسكتني هانا (هنا) والشاهد الله أنَّ العبرة ماسكتني هانا (يشير إلى الحلق). مسجد الفردوس ثاني أكبر مسجد في الجمهورية، يسع لأكثر من ٢٥ ألف مصلٍّ. مُخطَّطه مجمع كامل.. مستشفى، ومؤسسة خيرية ومختبر ومراكز تحفيظ ومراكز علمية إلخ... قبل سنة قلنا لكم أصحابكم بسطوا عليه (نهبوه).. قبل سنة قلنا لكم أغلقوا مسجد النساء في الدور الثالث والدور الأرضي، أغلقوا مسجد النساء وطردوهن إلى الشارع. فهد العياني وأحمد مطهر الشامي أغلقوا مركز التحفيظ الخاص بالنساء وأخرجوا النساء إلى الشارع ولا أحد سمع ولا أحد أوحى (لم تفعلوا شيئًا). مؤسسة أنهار الفردوس التنموية الخيرية مع المختبر حوَّلها المشرف إبراهيم الشرفي إلى سكن خاص له ولأخته، ولا من سمع ولا من دري (ولم تفعلوا شيئًا). لا تقولوا عنَّا كذَّابين.. زوروا المكان، يا حسين العزي، يا محمد علي[1]، يا خبرة أنا با اطرح لكم بالأدلة بمقاطع (سأضع لكم مقاطع فيديو كدليل)، قبل وبعد.. إبراهيم الشرفي حوّل مؤسسة أنهار الفردوس الخيرية والتنموية مع المختبر الخيري الذي كان يفحص الناس ببلاش (يقدم فحوصات مخبرية للسكان

(١) حسين العزي، قيادي حوثي، وعينه الحوثيون نائبا لوزير خارجيتهم. ومحمد علي الحوثي، قيادي حوثي، رئيس ما يسمى باللجنة الثورية الحوثية.

مجانًا) لسكن خاص له وأخته. تحاكينا (تكلمنا وشكونا)، ولاحد تكلم.. انتحلوا صفة المؤسسة واسمها ولاحد تكلم، بسطوا على أرض المسجد ولا أحد تحاكى (ولم يعترض أحد مشيرا إلى الحوثيين)، زوَّر وانتحل أحمد مطهر الشامي وفهد العياني اسم المؤسسة الخيرية، وأجروا الأرض لصدام اليتيم لمدة ثلاثين سنة بخمسين مليون رشوة قدَّمها صدام اليتيم، ولا من سمع ولا من تحاكى ولا من دري. (...) مِمَّن يستمد هؤلاء المشرفون البغاة قوتهم أن يسطوا على مساجد الله (...) شفتوا المسجد وكيف كن النساء يصلين؟ تخيَّل هذه الأرض كاملة بسط عليها صدام اليتيم، بإشراف مَن؟ بإشراف فهد العياني، بضغط وتوقيع مِمَّن؟ المشرف أحمد مطهر الشامي. (...) كيف يا عباد الله؟ عاد شيء إسلام؟ عاد شيء دين؟ (هل هناك إسلام؟) أين المسيرة؟ أين عبد الملك؟ أين الخبرة (الحوثيون)؟ أيش قرأتم في الملازم (ملازم الحوثيين)؟ تعبنا شحبنا والموضوع له هذا سنة (تعبنا مناشدات). ومَن الحارس الذي يحمي عمال البناء الذين يتبعون صدام اليتيم؟ إبراهيم المحطوري، مدير قسم شرطة الوحدة في سعوان. واحد جاهل (طفل) كان صايع ضايع»[1].

الجدير بالذِّكر في هذه الحادثة، أنَّها نموذج مُصغَّر لجريمة كبيرة تؤكد البُعد العِرْقي في عمليات النهب المُنهَجة التي يتعرَّض لها اليمنيون. فكُلُّ أبطال هذه الحادثة (العياني واليتيم والشرفي والشامي والمحطوري) وإن كانوا من عائلات مختلفة، لكنَّهُم ينتمون لذات السلالة التي تسيطر على عدد من المحافظات اليمنية مدعية بأنَّها الأحق بحكم اليمنيين وامتلاك رقابهم وأموالهم بالقوة وباسم الدين[2].

ولم يتوقف الأمر عند نهب الحوثيين لأملاك الأوقاف، لكنَّهُم عمدوا إلى نهب أراضي

(١) تسجيل فيديو في موقع يوتيوب بعنوان: «مشرف حوثي في صنعاء يحول مسجد إلى منزل خاص له وصديقة باع صرح المسجد»، نشر بتاريخ: ١٩ ديسمبر/ كانون الأول.

(٢) تكررت مثل هذه الممارسات على أراضي ومساجد أوقفها أصحابها لتكون مساجد ومقابر. ففي محافظة ذمار على سبيل المثال، أفتى مفتي الحوثيين بجواز بناء مشاريع تجارية على أرض تقع على طريق صنعاء/ تعز أوقفها صاحبها عبد الله بن محمد العمودي – وهو من أبناء محافظة حضرموت عاش وتوفي في مدينة ذمار– لتكون مقابر لسكان المدينة، وهذه مخالفة شرعية وهي ضد إرادة الشخص الذي أوقف الأرض.

المواطنين بعد الادعاء أنَّها وقفية، وبواسطة مكاتب الأوقاف في المحافظات الخاضعة لسيطرتهم وبيعها أو تأجيرها لأتباعهم. وعلى سبيل المثال لا الحصر، في مارس/ آيار ٢٠١٩م، شكا المواطن عبد الرحمن عبد الرحيم من قيام مكتب الأوقاف في محافظة إب (وسط اليمن) الخاضع للحوثيين بتأجير أرضيته في «جبل المورم بخط الثلاثين غرب مدينة إب» لقيادات أمنية عليا في الجماعة، بالرغم أنَّ القضاء أثبت أنَّ الأرض مملوكة له[١].

كما استولت جماعة الحوثي على أرض شاسعة ومنزل من ضمن أملاك آل الصباحي وسط مدينة إب عاصمة المحافظة مدعية أنَّها أملاك وقفية، في واحدة من أكبر عمليات النهب التي تشهدها المحافظة. تقع تلك الأملاك المصادرة وسط المدينة وتتجاوز قيمتها خمسة مليار ريال يمني[٢].

وأمام ضخامة الأموال المتأتية من هذه العملية، لجأ الحوثيون إلى إنشاء هيئة خاصة بالأوقاف لتنظم عمليات نهب أراضي وأموال الأوقاف ومن ثم استثمارها اقتصاديا وطائفيا. فعلى غرار ما يُسَمَّى الهيئة العامة للزكاة، أنشأت الجماعة «الهيئة العامة للأوقاف في ٣٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢١م[٣]_وعيَّنت عبد المجيد الحوثي رئيسا لها[٤]، وهي خطوة اعتبرتها الحكومة اليمنية وسيلة جديدة لنهب اليمنيين «وامتدادًا لسلسلة من القرارات تهدف إلى حصر أوقاف وأراضي الدولة بيد أسرة الحوثي تمهيدا لنهبها وتسخيرها لخدمة مصالحها»، بالإضافة إلى أنَّ إنشاء مثل هذه الكيانات تسعى إلى «فرض مزيد من الجبايات على المواطنين ونهب مقدرات وموارد الدولة،

---

(١) إب: الأوقاف تقوم بتأجير أراضي مواطنين لقيادات حوثية تحت حماية الأمن (وثائق)، موقع يمن شباب نت، ٧ مارس/ أذار ٢٠١٩م.

(٢) مسيرة النهب مستمرة.. مليشيا الحوثي في إب تستحوذ على أرضية تابعة لبيت «الصباحي» تزيد قيمتها عن ٥ مليار ريال، المصدر أونلاين، ٩ مارس/ آذار ٢٠٢٢م.

(٣) موقع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) الخاضع لسيطرة جماعة الحوثي.

(٤) عبد المجيد عبد الرحمن حسن الحوثي، وهو أحد أقارب زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي، ولد في ضحيان محافظة صعدة في ٢١جمادى الآخرة ١٣٩٣هـ، لم يتلق التعليم في المدارس، بل أخذ التعاليم الدينية على يد والده بالإضافة إلى الخضوع لدورات في الحوزات الشيعية في العراق.

وتسخيرها لتمويل المجهود الحربي وتصعيد حربها على اليمنيين»[١].

ثمَّة سبب آخر ومهم دفع الحوثيين إلى إنشاء ما يُسَمَّى بالهيئة العامة للأوقاف، فقد واجهوا عوائق مختلفة تقلل من قدرتهم على العبث بأموال وأراضي الأوقاف واستغلالها لصالح حربها ضد اليمنيين. كانت وزارة الأوقاف والإرشاد ما تزال عامرة بموظفي الدولة والذين ينتمون إلى فئات ومكونات مختلفة لا يؤيدون الحوثيين، ولهذا السبب كان أي إجراء لنهب الأموال وتوزيع الأراضي على أتباع جماعة الحوثي مكشوفا ومحل استنكار وإدانة الموظفين، وسببا في نشر هذه الممارسات والسرقات عبر وسائل الإعلام، ولهذا لجأوا لإنشاء كيان جديد وظفوا فيه أنصارهم الثقات وغالبيتهم مِمَّن ينتسبون لسلالة عبد الملك الحوثي ليمارسوا عمليات السطو وتوجيه واستخدام الأموال دون رقابة أو معوقات.

ويولي الحوثيون أهمية كبيرة لهيئة الأوقاف لما تُدِّره من أموال طائلة وفرص هائلة تمكنهم من التحكم بعدد كبير من الأسر اليمنية، ما جعل زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي يُخصِّص محاضرة يدعو فيها السكان للتعاون مع هيئة الأوقاف التي أنشأوها، داعيًا فيها إلى ما وصفه بـ «الاستشعار للمسؤولية أمام الله»، و «أن يكونوا جادين في تخليص ذمتهم والخلاص من هذه المظالم، وأن يتعاملوا بجدية في إخراج حق الوقف وحصة الوقف مِمَّا لديهم وتحت ولايته». وأضاف: «البعض من الناس لا يدفعون إلَّا بشِق الأنفس، وبمطالبة شديدة، وبضغط عليهم مستمر، وكأنها ستزهق أرواحهم، كأن المُتحصِّل أو المحاسب سينزع أرواحهم من أجسادهم، بشق الأنفس يخرجونها، بضغط شديد، وملاحقة شديدة، فإذا وجدوا ألَّا مناص، أخرجوا، وقد يكونون قد تحيَّلوا وأخذوا البعض بدون وجه حق»[٢].

ولا تملك أي جهة رسمية إحصائية دقيقة للأموال والأراضي التي استطاعت جماعة الحوثي مصادرتها منذ العام ٢٠١٤م. لكن وسائل إعلام مختلفة أشارت إلى نحو(١٦٧٠) لبنة في أمانة

(١) وزير الإعلام والثقافة والسياحة معمر الارياني، موقع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ٢ فبراير/ شباط ٢٠٢١م.

(٢) عبد الملك الحوثي يدعو المجتمع ومؤسسات الدولة للتعاون مع هيئة الأوقاف، محاضرة رمضانية نشر خبر عنها في الموقع الرسمي للحوثيين، ١١ مايو/ أيار ٢٠٢١م.

العاصمة فقط استحوذ عليها الحوثيون بواسطة القيادي الحوثي الذي تم تعيينه مديرًا لمكتب هيئة الأوقاف بأمانة العاصمة عبدالله عامر، منذ منتصف العام ٢٠١٩م وحتى يونيو/ حزيران ٢٠٢١م، تتنوع بين أراض خاصة بمواطنين وتجار، وأخرى مملوكة للدولة وغيرها وقفية بعقود تأجير قانونية، بالإضافة للاستيلاء على ٤ فنادق و٢٣ محلًا تجاريًّا ومنشأة أعمال و٧ أبراج ومباني أعمال[١].

وصَكَّ الحوثي عبد الله عامر خلال الفترة نفسها ٦٦٣ عقد تأجير للأراضي والمرافق المنهوبة وأخرى جرى تأجيرها، رغم أنَّها مرافق حكومية تحتلها الجماعة، لتبلغ مساحة ما جرى تأجيره خلال عامين ونصف ما يتجاوز (٢,٥ مليون لبنة عشارية)، وتجني المليشيات من هذه العملية ما يتجاوز (٤,٢ مليار ريال يمني)[٢].

ويطمح الحوثيون إلى السيطرة على ما يصل إلى ٧٠٪ من أراضي صنعاء، فبين الفينة والأخرى، يؤكدون بأنَّ أراضي الأوقاف في صنعاء تصل إلى هذه النسبة وأنَّهُم يعملون على إحكام السيطرة عليها[٣]. وبغض النظر عن مدى دقة هذا النسبة، إلَّا أنَّها تُشير إلى رغبتهم في السيطرة والتحكم بالسكان الذين يستفيدون من هذه الأوقاف.

وبالرغم من أنَّ الجهات المعنية بالتعامل مع أملاك الأوقاف غير معنية بضبط أو احتجاز المواطنين، إلَّا أنَّ الحوثيين خوَّلوا القيادات المعنية بمتابعة أموال الأوقاف ومعاقبة أي شخص يختلف معهم حول مشروعية الإجراءات التي يقومون بها. ولعل من أبرز اعتداءات مكتب الأوقاف التي ظهرت عبر وسائل الإعلام، هي اعتداءات الحوثي عبد الله عامر على تاجر الحديد المعروف عبد الله القص مطلع يونيو/ حزيران ٢٠٢١م في صنعاء حيث قام دون أي إشعار مسبق بهدم سور إحدى الأراضي والبناء عليها، بالرغم من أنَّ رجل الأعمال استأجرها بعقود

(١) لص الأوقاف المجرم «عبد الله عامر».. اليد الطولى لأسرة الحوثي لنهب وتجريف أراضي وعقارات العاصمة صنعاء، العاصمة أونلاين، ١٧ يونيو/ حزيران ٢٠٢١م.

(٢) نفسه.

(٣) ٧٠٪ من أراضي العاصمة صنعاء تابعة للأوقاف والنهب والتزوير طال مساحات شاسعة، صحيفة الثورة الخاضعة لسيطرة الحوثيين، ١٣ مارس/ آذار ٢٠٢٠م.

رسمية لفترة طويلة.

وفي تسجيل مُصوَّر، ظهر عبد الله القص وهو يخاطب جموع من المواطنين شاكيًا ما تعرَّض له من الحوثيين، مؤكدًا بأنَّهُ حاول التفاهم مع عبد الله عامر، لكنه فوجئ بأن تم الزَّج به وبأقربائه إلى السجن دون أي مبرر وبطريقة تعسُّفية مهينة، ولولا تدخُّل عدد من الشخصيات والمشايخ لبقي في سجن الأوقاف دون مُبرِّر أو ذنب ارتكبه. وأضاف: «أنا أرضي ودمي وحقي في (ذمة) عبد الله عامر هذا الرجل المتكبر، والمتعجرف والنهّاب، والذي يظلم الناس. يظلم الصغير والكبير.. الكبير قادر يدافع عن حقه، عاد الواحد بحق ومال ومن قبيلة. لكني أناشدكم بالله، وبعظمة الله، أن تسعوا إلى قلع (إبعاده) هذا الرجل من أجل الفقراء والمساكين والضعفاء»(١).

وبناءً على ما سبق، يمكن اختصار الممارسات الإجرائية التي نفَّذتها جماعة الحوثي بعد سيطرتها على وزارة الأوقاف ومكاتبها في المحافظات الخاضعة لسيطرتها، بالتالي:

- رفع إيجارات الأوقاف سواء كانت منازل أو أراضي أو منشآت خاصة أو حكومية أو محلات تجارية صغيرة أو كبيرة.

- استغلال أملاك الأوقاف التي في يد المواطنين بشكل رسمي كوسيلة للضغط عليهم وتحشيدهم إلى الجبهات أو إلى الساحات، أو تحويلهم إلى أدوات لخدمتها داخل المدن والقرى.

- توزيع أراضي وعقارات الأوقاف على القيادات الحوثية لا سِيَّما التي تنتمي لنفس سلالة عبد الملك الحوثي.

- بيع أراضي وعقارات الأوقاف بأسعار زهيدة للقيادات الحوثية لا سِيَّما التي تنتمي لنفس سلالة عبد الملك الحوثي من خلال الوصول للوثائق الخاصة التي تثبت ملكيتها للأوقاف وإتلافها.

- مساومة المستأجرين للأراضي والعقارات غير الهامة والتي يستأجرها يمنيون لا يؤيدون

---

(١) فيديو في موقع يوتيوب بعنوان: رجل الأعمال عبد الله محمد القص يشتكي مِمَّا تعرَّض له من عبد الله عامر مدير هيئه الأوقاف صنعاء، ١٠ يونيو/ حزيران ٢٠٢١م.

الحوثي، وإجبارهم على دفع مبالغ خيالية مقابل إتلاف الوثائق التي تثبت تبعيتها للأوقاف، أو تهديدهم بإلغاء عقود الإيجار القديمة وإنجاز عقود جديدة برسوم إيجار مرتفعة.

- استيلاء قيادات حوثية على أراضي وعقارات تابعة للأوقاف ومُؤجَّرة لمواطنين، ورفع رسوم الإيجار الذي يذهب لصالح هذه القيادات.

- نهب أراضي وعقارات المواطنين بعد الادعاء أنَّها أراضي الأوقاف ومن ثم بيعها أو تأجيرها لشخصيات تابعة لهم.

- تأجير أراضي تابعة للأوقاف لقيادات حوثية بمبالغ زهيدة ليقوموا باستخدامها كمشاريع استثمارية لصالحهم.

- استغلال أملاك الأوقاف للتغيير الديموغرافي على أساس سلالي طائفي، حيث يتم نقل سكان يحملون فكر الحوثي/الطائفي إلى مناطق لا يؤمن سكانها بهذا الفكر.

- استثمار أموال الأوقاف التي تم تحصيلها بالتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار لصالح قيادات الجماعة[1].

وعلى ذات المنوال، يكسب الحوثيون أموالًا طائلة أسهمت بشكل كبير في إطالة أمد الحرب وتفاقم المعاناة الإنسانية، لتخلق في ذات الوقت شبكة واسعة من المصالح القائمة على الترابط العرقي بدرجة أساسية. وبهذا يكون المستفيدون من هذه الأموال من سلالة واحدة وهي التي ينتمي إليها عبدالملك الحوثي.

وبلا أدنى خجل كالعادة، يقول الحوثيون على لسان عبد المجيد الحوثي، بأنَّ أموال الأوقاف تُصرف «لعمارة بيوت الله، ولطلبة العلم، وللعلماء والمتعلمين وللضعفاء والمساكين وفي كُلِّ أبواب الخير حتى ينالوا رضا الله سبحانه وتعالى وحتى ينتفع الناس بهذا الوقف وينال الواقف الأجر والثواب من الله سبحانه وتعالى.. فكيف نقوم اليوم بالبسط على هذه الأموال وأكلها

(١) مناقشة أوجه التعاون بين هيئتي الاستثمار والأوقاف (لقاء مُمثّل هيئة الأوقاف مع نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار الحوثي خالد شرف الدين)، وكالة الأنباء اليمنية سبأ التابعة للحوثيين، ١٦ مارس/ ٢٠٢١م.

حرام؟»[١].

لكن الحقيقة التي يراها اليمنيون بكل وضوح، أن أغلب ما تجمعه جماعة الحوثي من أموال الأوقاف يذهب لصالح إثراء العناصر الحوثية السلالية أوَّلًا، ثم لتمويل حروبها إضافة إلى دعم ورعاية أنشطة الإبادة الثقافية واستهداف الهوية اليمنية تحت غطاء ما يُسَمَّى بـ «الهوية الإيمانية»[٢].

علَّق الكاتب والباحث مصطفي الجبزي على هذا الواقع الكارثي بقوله: «تضع الجماعة الحوثية يدها على الوقف وتنفذ سياسة تأميم صامتة على العقار في المناطق الخاضعة لسلطتها. سيمتص الحوثة أموال الناس بكل الطرق بغية إفقارهم ويعيدون توزيع الثروة لصالح فئة من الناس دون غيرهم. قريبًا ستكون صنعاء مقسمة بين غيتو أغنياء سلاليين محدودي العدد، وفقراء كُثر»[٣].

نهب أراضي الدولة والمواطنين

عرف عن الأسَر الإمامية نهمها لحيازة ونهب أراضي اليمنيين بوسائل مختلفة منذ أن جاء مؤسس السلالة الهادوية يحيى الرَسِّي بن طباطبا إلى اليمن.

فبعد كُلِّ حرب يشنونها على اليمنيين الذين يرفضون حكمهم العِرْقي، يقوم هؤلاء السلاليون بنهب أراضيهم وأملاكهم وأموالهم بعد قتلهم أو تشريدهم وتهجيرهم لتتحول هذه الأموال والأراضي مع الأيام إلى إرث خاص بهذه الأسر في سجلات مكتوبة كحق للناهب الأوَّل ولذُرِّيته من بعده[٤].

---

(١) عبد المجيد عبد الرحمن الحوثي، رئيس الهيئة العامة للأوقاف، فيديو منشور في حساب «الهيئة العامة للأوقاف – اليمن» التابع للحوثيين على صفحة تويتر، ١٥ يوليو/ تموز ٢٠٢١م.

(٢) يمكن العودة إلى الأخبار التي ينشرها الحوثيون في مواقعهم الرسمية عن مساهمات الهيئة العامة للأوقاف ودعمها للأنشطة المذكورة.

(٣) منشور في صفحة الكاتب والباحث مصطفى ناجي الجبزي بموقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، ٤ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٢م.

(٤) كيف خدع التنظيم السري الإمامي الدولة للتعويض في أكبر عملية عقارية عام ٢٠٠٨؟، الباحث والكاتب توفيق السامعي، موقع الإصلاح نت، ٤ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠٢٠م.

وكما فعلت جماعة الحوثي عندما شرعنت نهبها لأملاك اليمنيين الذين رفضوا سيطرتها على المدن اليمنية بقوة السلاح، حيث وصفتهم بالعملاء والمرتزقة والخونة وعيَّنت ما يُسَمَّى بالحارس القضائي لنهب أملاكهم، كان الأئمة يوجدون تشريعات ومسوغات لعمليات النهب، أبرزها تكفير اليمنيين ووصفهم بـ «المجبرة» و «المشبهة»[(١)] وكفار التأويل، وأن حربهم وقتلهم وسلب أموالهم مشروع بذريعة الجهاد في سبيل الله. فقد أجاب الإمَام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم بن محمد على من سأله عن مشروعية نهب أموال سكان «اليمن الأسفل»: إنَّ «مَذهَبَ أهْل العدل. زاد الله فيهم. أن المجبرةَ والمشبِّهةَ كفارٌ، وإنَّ الكفارَ إذا استولوا على أرض ملكوها، ولو كانت من أراضي المسلمين وأهل العدل، وإنَّه يدخل في حكمهم مَن والاهم واعتزى إليهم، ولو كان مُعتقده يخالف مُعتقدهم. وإنَّ البلدَ الذي تظهر فيه كلمةُ الكفرِ بغير (تصيرُ) جوار كفريَّة، ولو سَكنها مَن لا يعتقد الكفرَ ولا يقول بمقالة أهْله. هَذِه أصُولٌ معلومةٌ عندنا بأدلتها القطعيَّة، ومُدوَّنةٌ في كتب أئمتنا، وسَلفِنا، لا ينكرُ ذلك عنهم أحدٌ مِمَّن له أدنى بصيرةٍ ومعرفةٍ بمصَنفاتهم كالأزهار وغيره»، إلى أن قال: «فإذا استفتح الإمام شيئًا من البلاد التي تحت أيديهم، فله أن يضع عليها ما شاء، سواء كان أهلها مِمَّن هو باق على ذلك المذهب أم لا[(٢)].

وقد استحوذ الإمام المهدي عباس على غيلين شهيرين في صنعاء وهُما الغيل الأسود وغيل البرمكي، بإصلاحها وإعادة استخراجِها، ثم ادَّعى أنَّ نفقة هذا الاستصلاح من حسابه الخاص، وليس من المال العام، ما تسبَّب في إثارة جدل واسع في حينها، حيث عارض ذلك بشدة المسؤول عن استخراج هذين الغيلين علي بن عبد الله العمري، ما دفع الإمام إلى أن زج به في السجن، وصادر منزله وأملاكه الخاصة، وقد بقي في سجنه حتى مات سنة ١١٨٣هـ[(٣)].

وكانت عملية نهب الأراضي تحديدًا، أو شراء أراضي عامة الناس بعد إفقارهم وتجويعهم

---

(١) «المجبرة» وهو مصطلح يطلقه الأئمة على من يخالفهم في بعض المسائل الدينية (أهل السنة والجماعة) وهم يمثلون غالبية أهل اليمن. وقد أشار إلى ذلك أحد مراجعهم المعاصرين وهو محمد عبد الله عوض في كتابه: نظرات في ملامح المذهب الزيدي وخصائصه، الصادر عن مكتبة آل البيت، ص٩٦.

(٢) تاريخ طبق الحلوى وصحاف المن والسلوى، مصدر سابق، ص١٢١.

(٣) الهادوية بين النظرية السياسية والعقيدة الإلهية، مصدر سابق، ص٩١.

تُواجَه باستنكار واسع من قِبَل شريحة كبيرة من اليمنيين حتى مِمَّن يعملون مع الأئمة، بل كانوا في كثير من الأحيان مُتضرِّرين منها. تقول الباحثة الروسية إيلينا جولوبوفسكايا في كتابها ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن: «وكان الإقطاعيون المتوسطون والصغار ممثلي الجهاز الإداري لدولة الإمامة في المناطق. ويؤدون وظيفة موظفي الدولة التي تكمن في جمع الضرائب من القرى والعِزب، ولم يمتلك الإقطاعيون المتوسطون والصغار الامتيازات الاقتصادية التي وجدت لدى كبار الإقطاعيين (فئة السادة)، وقد جعل الظلم المطلق من قبل الإمام وطغمة السادة هاتين الفئتين من طبقة الإقطاع تشعر بعدم الرضا. وحدث أن استولى الإمام أحمد على أراض مزروعة مملوكة لمُلَّاك (كانت قطع الأراضي المستولى عليها تعود لكبار المُلَّاك أو صغارهم) وأراض جماعية.. وقد روى مشائخ الحميقاني والنوافي في مقابلة مع مراسل جريدة الأهرام، أنَّ الإمام أحمد أخذ ثلثي مساحة الأراضي المزروعة لهذه القبيلة التي يبلغ عددها خمسة آلاف نسمة، ولم يدفع قيمتها، فهي من وجهة نظر الإمام ملكه»[(١)].

وفي موضع آخر، تشير المؤرخة الروسية إلى نهب العائلات الإمامية لأراضي اليمنيين بقولها: «ومن حيث العلاقات الاجتماعية كان الكثير من الأشخاص الذين يدخلون ضمن طغمة السادة حتى قيام الثورة من كبار الاقطاعيين مُلّاك الأراضي وكبار مُمثّلي البرجوازية التجارية والمرابين، وكان الكثير منهم في السنوات الأولى لقيام المملكة المتوكلية اليمنية لا يملكون الثروات التي امتلكوها خلال الأربعين سنة التي حكموا فيها البلاد. كان الإمام يحيى نفسه حتى بداية حُكمه لا يملك الكثير من الضِّياع، غير أنَّهُ أثناء حكم أسرة حميد الدين التي أصبح أعضاؤها من كبار مُلَّاك الأراضي، وتنطبق نفس الحالة على الكثيرين من الأشخاص الذين حصلوا على مناصب في الدولة، الجبلي، وهادي هيج، وآخرين كثيرين»[(٢)].

استمر الوضع على هذا الحال لفترات طويلة، حتى أصبحت ذرية يحيى الرَسِّي من أكثر العائلات التي تملك أراضي وفي أهم المواقع في اليمن بعدما جاؤوا اليمن وهُم لا يملكون شيئًا.

---

(١) ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن، مصدر سابق، ص١٢٦.

(٢) ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن، مصدر سابق، ص١٤٧-١٤٨.

وعندما قامت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وأسقط الحكم الإمامي الذي كان يُمثّله في ذلك الحين مَن وصفوه بـ «الحاكم بأمر الله» أحمد بن يحيى حميد الدّين، أعاد النظام الجمهوري مساحات كبيرة من أراضي وممتلكات اليمنيين المنهوبة لصالح الدولة وعامة الشعب، حتى عاد الإماميون بحلتهم الحوثية الجديدة لتعود معهم جرائم نهب الأراضي بشكل مُمنهَج وواسع.

بعد سيطرة الحوثيين على المدن اليمنية وتمكن العائلات الرَسِّية إحكام هيمنتها على المؤسسات الأمنية والعسكرية والمدنية في العاصمة صنعاء، عادت كثير من هذه العائلات (فئة السادة بحسب جولوبوفسكايا) للسطو على الأراضي التي كان قد استعادها الجمهوريون لصالح الدولة وعامة اليمنيين بعد ثورة ٢٦ سبتمبر. مُدَّعية بأنَّ هذه الأراضي الشاسعة مِلكًا خاصًّا بأجدادها، فضلًا عن ادِّعاء كثير من هذه الأسر ملكيتها لأراضي خاصة في يد أَسَر أخرى، لا سِيَّما بعدما بسطت جماعة الحوثي على مساحات شاسعة منها، وبدأت بالتصرُّف بها ليفتحوا الباب أمام تزايد النزاعات بين السكان بسبب الأراضي(١).

كما أنَّ بقاء عدد من المسؤولين والموظفين السابقين (المعينين خلال فترة الرئيسين هادي وصالح) في مناصبهم خلال السنتين التي تلت سيطرة جماعة الحوثي على مؤسسات الدولة قبل تغييرهم، أسهم بشكل أو بآخر في ظهور معارضة لعمليات النهب الواسعة التي مارستها الجماعة. فقد نشرت صحيفة الثورة الخاضعة لسيطرة الحوثيين في ١٢ فبراير/ شباط ٢٠١٦م تحقيقًا صحفيًّا مدعمًا بالوثائق الرسمية يسلط الضوء على عمليات نهب وجرائم تفريط وتغاض في الأراضي المملوكة للدولة في محافظة الحديدة. ولأهمية التقرير سأورد أبرز النقاط التي تطرَّق إليها:

– منذ سبعينيات القرن الماضي، لم يُسجِّل كُلٌّ من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والهيئة الوطنية العُليا لمكافحة الفساد، ونيابة الأموال العامة والهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط، جرائم فساد وتفريط وتغاضٍ في أراضي وأملاك الدولة، كما حدث في العام ٢٠١٥م،

(١) نزاعات الأراضي في اليمن تشعل صراعًا قبليًا وتطرد الاستثمارات، صحيفة العربي الجديد، ٩سبتمبر/ أيلول ٢٠١٦م.

لا سِيَّما الشهرين الأخيرين من العام ذاته، والذي تم خلالهما توقيع وتسجيل عقود التعويضات وتسجيل عقود بالسِّجِل العقاري بأسماء شخصيات وهي في الأصل ملك للدولة.

- أبرز التجاوزات تكمن في تعويضات مخالفة للقوانين النافذة (الاستملاك، الأراضي، التخطيط) ومخالفة للإجراءات المُتَّبَعة في فحص الملكيات وإقرار الاستحقاق والتثمين والتعويض، وتقدير مبالغ تعويضات خيالية والتعويض عنها عينًا من قِبَل فرع هيئة الأرضي والمساحة والتخطيط العمراني دون وجه حق أو اختصاص بالتعويض.

- أصدر مكتب أراضي الحديدة في ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٥م عقد تعويض بمبلغ (مليار و٤٧٠ مليون ريال يمني) كتعويض لأحد الأشخاص عن أرض مساحتها (٦٥٣٤٠) م٢. وسبقها إصدار عقد تعويض من قبل المكتب ذاته في ٦ سبتمبر/ ايلول ٢٠١٥م بمبلغ (٦٥٢٩١٢٠٠٠) ريال يمني، كما أصدر أربعة عقود كتعويض عيني جزئية لاحقة كتعويض عن جزء من أرض مساحتها (٨٤٨٤) م٢. وأصدر المكتب في ٨ يونيو/ حزيران ٢٠١٥م عقد تعويض عيني بمساحة (٨٧١٢٠) م٢ في مواقع متفرقة بمدينة الحديدة تقدر قيمتها بأكثر من (٧٠٠) مليون ريال يمني.

- تم تسجيل أراض مملوكة للدولة بمساحة تزيد عن٢ مليون م٢ وتتجاوز قيمتها ملياري ريال بأسماء أشخاص ومؤسسات تجارية.. وكانوا يعملون في تلك المرحلة على تمرير معاملتي تسجيل أرض للملك العام كملكية خاصة يبلغ مساحتهما (٨٧٥٥٥٦) م٢ يتجاوز ثمنها المليار ريال.

- يتم تمرير إجراءات تسجيل مساحات شاسعة من أراضي الدولة في منطقة الدريهمي ومنطقة العنترية وحرم مطار الحديدة بعدد ثلاث حالات باسم المعتدين عليها وتقدر قيمتها بالمليارات.

- التفريط بأرض «المنطقة الصناعية» المحجوزة منذ ٢٠٠٢ عبر تسجيل مساحة (٦٥٣٤٠٠)م٢ تتجاوز قيمتها ٤٥٠ مليونًا لصالح مؤسسة تجارية خاصة، رغم اعتراض وزارة الصناعة على الاعتداء خلال ٢٠١٤م.

- حذَّر الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط

العمراني وفروعها بعموم محافظات الجمهورية من التسيب والتساهل في أراضي وأملاك الدولة، وعدم التقيد والتصرف وفقا للوائح والقوانين، وشدَّد على وقف إجراءات التصرُّف في عقارات الدولة وتسجيلها باسم الغير في السجل العقاري.

- وجَّه الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة مذكرة رسمية تحمل رقم ١٣٠٧ وبتاريخ ١٣ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٥م للهيئة ومكاتبها بالمحافظات حملها المسؤولية القانونية في أيَة أضرار لحقت أو ستلحق بمصالح الدولة وممتلكاتها، وجاء في نصِّها بأنَّ «إصدار عدد من عقود التعويضات العينية بمساحات كبيرة بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥م بشأن أراضي وعقارات الدولة ولائحته التنفيذية والقانون رقم ١ لسنة ١٩٩٥م بشأن الاستملاك للمنفعة العامة».

- أصدرت الهيئة الوطنية العُليا لمكافحة الفساد قرارًا في تاريخ ١٠ مايو/ آيار ٢٠١٥م، قضى باستعادة أراضي الدولة المستولى عليها في ميناء «رأس عيسى» من قِبَل متنفذين وبتساهل من قيادة مكتب أراضي الحديدة ولصالح شخصيات ورجال أعمال.. إلَّا أنَّ ذلك القرار لم يلق أيَّة استجابة من قِبَل الهيئة العامة للأراضي والمساحة، حسب تأكيدات مسئولين في هيئة مكافحة الفساد.

- أكد رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني الدكتور عبد الله الفضلي، وجود قضايا مخالفة في حق أملاك الدولة بالحديدة وأشار بأنَّهُ سيتم إحالتها إلى النيابات المتخصّصة «لينال المعتدون والمتساهلون معهم العقاب القانوني.. لافتا إلى أنَّهُ لن يسمح – كرجل أول بالهيئة – بأيَّة إضرار بأراضي وعقارات الدولة»[1].

وعلى ما يبدو، أنَّ رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني الدكتور عبد الله الفضلي المعين من قبل الرئيس عبدربه منصور هادي هو مَن قام بتسريب هذه الوثائق بعدما عجز عن إيقاف عمليات نهب الأراضي التي حدثت منذ سيطرة الحوثيين. إذ أنَّ التوجيهات الصادرة عن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وهيئة مكافحة الفساد تصل في الأصل إلى رئيس

(١) تحقيق بعنوان: نافذون يستغلون ظروف العدوان على اليمن بالبسط على ممتلكات الدولة، الصحفي وائل شرحة، صحيفة الثورة الخاضعة لسيطرة الحوثيين، ١٢ فبراير/ شباط ٢٠١٦م.

الهيئة ليقوم بمعالجة هذه الاختلالات. ولأنَّهُ فشل في ردع هذه الممارسات اضطر للاستعانة بوسائل الإعلام لتتحول إلى قضية رأي عام ويُشكِّل ضغطًا مجتمعيًّا على مَن يشرفون على عمليات نهب الأراضي. لكن حدث عقب نشر هذا التحقيق ما كان مُتوقَّعًا، وأكد أنَّ قيادات الحوثي هي مَن تقوم بعمليات النهب المُمنهَج لأراضي الدولة.

بعد حوالي ثلاثة أشهر من نشر هذا التحقيق، وفي ١٥ مايو/ آيار ٢٠١٦م تحديدًا، اقتحمت عناصر تابعة لجماعة الحوثي بقيادة معين المتوكل وأحمد مفتاح مقر الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني في صنعاء، وأجبرت رئيس الهيئة عبد الله الفضلي على ترك وتسليم منصبه بقوة السلاح وتسليم المقر للوكيل التابع للحوثيين أحمد مفتاح لتبدأ عملية نهب أراضي الدولة بشكل مُمنهَج[(١)][(٢)].

منتصف العام ٢٠١٦م، بدأت جماعة الحوثي إجراءات بيع مساحات واسعة من الأراضي المملوكة للدولة في المناطق الخاضعة لسيطرتها عبر إعلان مزاد علني، وكانت ذريعة النهب جاهزة كما كُلّ مَرَّة، حيث ادَّعوا بأنَّ بيع الأراضي بهدف إنشاء مدن سكنية وأراض استثمارية، وتوريد ٧٠ بالمائة من عائدات البيع للخزينة العامة، و٣٠ بالمائة لصالح تمويل أنشطة الهيئة العامة لأراضي الدولة الخاضعة لسيطرتهم[(٣)].

وقد عَلَّق الباحث والكاتب اليمني ياسين التميمي بأنَّ هذه الإجراءات ليس لها «أيَّة علاقة بحل أزمة الإسكان، ولا يوجد مناخ لتسويق مشاريع استثمارية في ظل بيئة خطرة، والدافع الأساس هو الحصول على المال بأيَّة طريقة كانت (...) بيع الحوثيين لأملاك الدولة يأتي في سياق المتاجرة بكُلِّ ما وقع تحت أيديهم من ثروات، ضِمْن سوق سوداء كبيرة أنشأوها منذ سيطروا على صنعاء في ٢١ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤م، وهي سوق لا تخدم المواطنين، بل ترهقهم وتقضي

---

(١) الحوثيون يقتحمون مكتب رئيس الهيئة ويعينون بديلا عنه بقوة السلاح، موقع اليمن برس الإخباري، ١٥ مايو/ آيار ٢٠١٦م.

(٢) أحمد مفتاح قيادي حوثي وهو شقيق محمد مفتاح عضو ما يسمى بـ «اللجنة الثورية العليا» الحوثية.

(٣) الحوثيون يبيعون أملاك الدولة بالمزاد العلني (وثائق)، صحيفة العربي الجديد، ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٦م.

على مدخراتهم، وتُعزِّز من القدرات المالية للمليشيات وتمويل حربها على اليمنيين»[١]، كما حذَّر رئيس الوزراء اليمني أحمد بن دغر، في تصريحات صحافية، جماعة الحوثي من العبث بأراضي الدولة في المناطق التي يسيطرون عليها، مؤكدًا أنَّ جميع الإجراءات التي تُتخذ من قِبَلهم ليس لها أثر قانوني، ويتحملون تبعاتها[٢].

والمثير للسخرية، أنَّ عملية البيع العلني للأراضي تتم في زمن الحرب، وفي الوقت الذي لا يجد ملايين اليمنيين ما يأكلونه، لكن الهدف من هذه العملية ليس فقط جمع الأموال لقيادات جماعة الحوثي، بل تمليك أراضي الدولة للشخصيات التابعة عرقيًّا لجماعة الحوثي، فإعلان الحوثيين لبيع أراضي الدولة لم يجد إقبالًا من التجار والمستثمرين، وانحصر الشراء في النافذين والتجار الموالين للجماعة كما أشار مراقبون يمنيون[٣].

وفي يونيو/ حزيران ٢٠١٦م، كشفت وسائل إعلامية مختلفة عن وثيقة سرية تشير إلى نهب الحوثيين مساحات شاسعة من أراضي الدولة، وتمليكها لعناصرها. تحمل الوثيقة رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٦م عطفًا على مذكرة رقم (١٦/ ١٤/ ٧٤) بتاريخ ١٣/ ٤/ ٢٠١٦م، ومُقدَّمة باسم القائم بأعمال أمين مجلس الوزراء المعين من قِبَل الحوثيين. وتضمنت القرارات الواردة فيها، الموافقة على توزيع مساحات كبيرة من الأراضي الواقعة في العاصمة ومحيطها (محافظة صنعاء) وعمران وريمة، لأعضاء الجماعة ومقاتليها[٤].

الأراضي المنهوبة بحسب الوثيقة مُوزَّعة على أربع محافظات كالتالي:

- أراضي في أمانة العاصمة موزعة على عشرة مواقع، وتُقدَّر مساحتها الإجمالية بـ(١٤٣ ,٦٣٧) لبنة عشارية والتي تساوي (٤٤ ,٤٤ مترًا مربعًا)، ما يعني أنَّ إجمالي ما تم تمليكه من أمانة العاصمة بحسب الوثيقة فقط تصل مساحتها إلى (٦٣٥ ,٣١٤ ,٢٨) مترًا مربعًا.

---

(١) نفسه.

(٢) نفسه.

(٣) نفسه.

(٤) بالوثائق..كيف «جرفت» مليشيات الحوثي أراضي الدولة واستباحتها لأعضائها؟، يمن شباب نت، ١١ يونيو/ حزيران ٢٠١٦م.

– موقعين في محافظة صنعاء، مساحتهما الإجمالية تُقدَّر بـ (٢٥ , ٠٠٠) لبنة عشارية، وتساوي (١ , ١١١ , ٠٠٠) مترًا مربعًا.

– موقع في محافظة عمران، مساحته (١٥ , ١٤٨) لبنة عشارية، وتساوي (٦٧٣ , ١٧٧) مترًا مربعًا.

– موقع في محافظة وريمة، مساحته (١٧ , ٦٠٠) لبنة عشارية، وتساوي (٧٨٢ , ١٤٤) مترًا مربعًا[١].

ومن ضِمْن القرارات التي كشفت عنها الوثيقة، توجيه القائمين الحوثيين على كلّ من محافظة صعدة وحجة وعمران والمحويت وتعز وريمة وإب والبيضاء والحديدة وذمار بالإشراف على أعمال تحديد المساحات والمواقع من أملاك الدولة لتسليمها إلى مكاتب ومُمثّلي مؤسسة الشهيد الحوثية في هذه المحافظات.

الصحفي والباحث في الشؤون الإيرانية عدنان هاشم أوضح بأنَّ عملية نهب الأراضي بذريعة توزيعها لأسر المقاتلين تأتي في سياق حرص جماعة الحوثي على نهب أملاك الدولة التي تدَّعي بأنَّها ملك خاص بها. وأوضح بأنَّ هذه الإجراءات ليست وليدة اللحظة، «فعندما اجتاح الحوثيون محافظة عمران في العام ٢٠١٤م، قالوا إنَّ دار الحجر الأثري[٢] هو ملك لعائلتهم (حميد الدين) آخر عائلة إمامية حكمت البلاد»[٣].

ما ذُكِر أعلاه نموذج مُصغَّر لعمليات النهب التي تُنفّذها الجماعة بشكل مُمنهَج مُستخدِمة مؤسسات الدولة كغطاء، إلى جانب عمليات النهب الفردية بالبسط عليها أو الابتزاز وإجبار الأهالي على بيعها تحت الضغط والترهيب والإفقار.

وإذا ما تحدَّثنا عن حجم النهب الذي تعرَّضت له أراضي الدولة التابعة لمحافظة الحديدة وحدها وخلال الأعوام ٢٠١٤م حتى ٢٠١٧م فقط، سنجد بأنَّ الحوثيين استولوا على ٧٠

---

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) دار الحجر: أحد المباني التاريخية في صنعاء بمنطقة وادي ظهر، وقد بني خلال القرن الثامن عشر الميلادي على يد علي بن صالح العماري وسمي بهذه التسمية نسبة إلى الصخرة الغرانيتية التي شيد عليها هذا الدار.

(٣) يمن شباب نت، مصدر سابق.

بالمائة من الأراضي التي تملكها الدولة «واستحدثوا فيها منشآت بنائية جديدة لقيادات في جماعة الحوثي» وذلك بحسب شهادة مُقدَّمة من أحد القضاة في مديرية باجل التابعة للحديدة عبر موقع «يمن مونيتور» الإخباري المستقل.

استند الموقع الإخباري في تقريره عن نهب الأراضي على شهادة أحد القضاة بالإضافة إلى وثيقة مُقدَّمة إلى رئيس محكمة الاستئناف في الحديدة، تُشير بشكل واضح إلى ضلوع «أنصار الله (الحوثيين)» في نهب أراضي تابعة لمؤسسات حكومية بمساعدة محكمة باجل، وعدم قدرة الجهات المعنية إيقاف عمليات السطو على أراضي الدولة[١].

خلال السنوات التي تلت سيطرة الحوثيين على صنعاء، ورغم تكميم الأفواه ومحاصرة وسائل الإعلام والتضييق عليها، امتلأت وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية بالأخبار والمنشورات ومقاطع الفيديو والتسجيلات الصوتية المسربة التي تحكي أعدادًا هائلة من عمليات نهب أراضي الدولة والمواطنين في المناطق الخاضعة لسيطرة العائلات الحوثية واستعانة الناهبين بمؤسسات الدولة الخاضعة لهيمنتهم والقضاة الذين يتتمون للسلالة ليقوموا بعملية كتابة وثائق ملكية مُزوَّرة[٢]. وما خفي ولم يتم النشر عنه كان أعظم وأوسع وأخطر.

كان من الصعب إخفاء جرائم نهب الأراضي الخاصة والعامة والتي منها تابعة لمدارس وحدائق عامة وملاعب رياضية ومعسكرات وأسواق وأراضٍ تابعة لمؤسسات حكومية أخرى في مختلف المحافظات الخاضعة لسيطرتها[٣]، الأمر الذي دفع لجنة الخدمات في البرلمان الموجود في صنعاء وخاضع لسيطرة الحوثيين إلى إصدار تقرير أشار فيه إلى تجاهل الحوثيين توصيات ومذكرات البرلمان التي تطالب بوقف عمليات نهب الأراضي، واستحداث مبان سكنية على

---

(١) الحوثيون ينهبون ٧٠٪ من أراضي الدولة بالحديدة غربي اليمن (وثيقة)، يمن مونيتور، ٢١ ابريل/ نيسان ٢٠١٧م.

(٢) الحوثيون ونهب الأراضي.. خطة المليشيات لإذلال وإفقار السكان، موقع المشهد العربي، ٦ أغسطس/ آب ٢٠٢٠م.

(٣) موجة حوثية جديدة لنهب العقارات، صحيفة الشرق الأوسط، ١٤ ابريل/ نيسان ٢٠٢٠م.

الأراضي المُخصَّصة للمرافق الخدمية العامة، ومعاقبة المتورطين في ذلك[(١)].. لكن دون جدوى.

ومع تزايد عمليات النهب وأعداد الناهبين، بدأت الخلافات التي عادة ما تظهر بين عناصر العصابة الواحدة بعد تنفيذ عملية السرقة. فقد نشبت الخلافات بين العائلات والأجنحة المؤيدة للحوثيين، كان من ضمنها الخلافات التي ظهرت على خلفية نهب الأراضي المملوكة لحزب المؤتمر الشعبي العام والتي تسبَّبت في حدوث اشتباكات مسلحة بين المجاميع الحوثية[(٢)]، والخلافات التي نشبت بين القيادي الحوثي أحمد الوشاح قائد ما يعرف بلواء غمدان، و القيادي الحوثي محمد الغماري الذي استلم ملف حصر أكبر مساحة ممكنة من أراضي الدولة بذريعة استخدامها في مشاريع استثمارية[(٣)].

وشكَّلت الجماعة فريقًا تحت مُسَمَّى «لجنة استثمار أراضي القوات المسلحة» تحت إشراف القيادي الحوثي محمد الغماري والقيادي أبو حيدر جحاف، لتقوم بمهمة حصر وتسوير وحجز مساحات واسعة من الأراضي المملوكة لمؤسسات حكومية وجمعيات سكنية ونقابية ومواطنين وأعضاء مجلس نواب وسياسيين نزحوا من المحافظات جراء الحرب أو تم تهجيرهم[(٤)].

دشَّنت اللجنة الحوثية المشكلة عمليات الاستيلاء على أراضٍ واسعة في «نقم وسعوان وصرف وشملان وعطان وحدة والعشاش وعصر والخمسين وبيت بوس وبيت سبطان وحزيز وعمد والأجام وريمة حميد وهمدان». كما استولت على أراضٍ زراعية تابعة لوزارة الزراعة والري بمنطقة بني حشيش تُقدَّر مساحتها بنحو ١٥٠٠ لبنة وكانت مؤجرة لمزارعين لصالح الوزارة قبل أن يتم الاستيلاء عليها وبيعها لتجار الأراضي. كما فرضت الحجز على أراضٍ

(١) مجلس النواب يستمع إلى تقرير لجنة الخدمات بشأن أراضي الدولة والأوقاف، وكالة الأنباء اليمنية سبأ الخاضعة لسيطرة الحوثيين، ١٥ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠٢٠م.

(٢) نذر حرب شوارع في صنعاء بين أجنحة الانقلابيين، صحيفة الشرق الأوسط، ١٢ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠م، رقم العدد ١٥١٧٢.

(٣) أراضي الدولة والجمعيات السكنية بصنعاء.. نهب وتجريف حوثي، موقع العاصمة أونلاين، ١٩ أغسطس/ آب ٢٠٢٠م.

(٤) نفس المصدر.

واسعة، ومنعت مُلَّاكها والمستفيدين منها من البناء أو فرضت مبالغ عليهم بمزاعم ملكية القوات المسلحة لها بالرغم أنَّ لدى مالكيها عقود تمليك على رأسها المنطقة الخاصة بجمعية ضباط الجوية[١]، التي شهدت مواجهات مسلحة بين الحوثيين وعائلات رفضت تسليم أراضيها، كان أبرزها معارك حدثت بين الحوثيين وأسرة فضل الصايدي في ٣١ أغسطس/ آب ٢٠٢١م.

سبق وحاول المُتضرِّرون من هذه العمليات الاحتجاج بطرق مختلفة، مثل تنفيذ الأهالي وقفة احتجاجية في خط الخمسين الغربي فوق منطقة السنينة بتاريخ ١٢ أغسطس/ آب ٢٠٢٠م[٢]. وفي ١٢ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠، نفَّذ أهالي مدينة الرئاسة السكنية في منطقة سعوان شمال صنعاء وقفة احتجاجية لرفض اعتداءات اللجنة على أراضيهم[٣]. أمَّا في ١٥ أغسطس/ آب ٢٠٢١م، نفَّذ سكان حي الفوارس التابع لمديرية شعوب في صنعاء وقفة احتجاجية أمام مكتب رئاسة الجمهورية الخاضع للحوثيين رفضًا لما تقوم بهم اللجنة مُمثّلة بالقيادي الحوثي أبي حيدر عبد الله جحاف والذي يمنع المواطنين من التصرُّف في منازلهم وأراضيهم ومنع البناء والتشطيب وتنفيذ حملات مداهمة للأراضي والمنازل وإتلاف البناء ونهب معدات البناء وسجن المالكين منذ خمس سنوات[٤].

لم يتوقف الأمر عند عمليات النهب العشوائية والمنظمة للأراضي، لكن الجماعة نفذت حملات ميدانية تستهدف الأمناء الشرعيين المعنيين بتحرير عقود بيع وشراء الأراضي والعقارات بغية استبدالهم بعناصر تابعة لها أو كما يقول اليمنيون: «حوثنة الأمناء الشرعيين» بما يضمن لها السيطرة على عمليات بيع وشراء الأراضي والتحكم بعقود التمليك ويُسهِّل لها التزوير وتسجيل

---

(١) نفس المصدر.

(٢) لجنة حوثية تسطو على أراضي ومزارع المواطنين بالعاصمة وضواحيها، موقع قناة اليمن اليوم، ١٤ أغسطس/ آب ٢٠٢٠م.

(٣) خبر في صفحة المنار الإخبارية في فيس بوك، ١٢ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠م.

(٤) خبر ومقطع فيديو في موقع يوتيوب بعنوان «مظاهره في العاصمة صنعاء ضد عبد الله جحاف المكنى أبو حيدر جحاف» أظهر الوقفة الاحتجاجية واللافتات، ١٥ أغسطس/ آب ٢٠٢١م.

أراضي الدولة بأسماء عناصرها فضلًا عن التلاعب بأراضي المواطنين.

وكالعادة، ساقت الجماعة العديد من التهم التي استخدمتها كمُبرِّرات لاختطاف وإخفاء المئات من الأمناء الشرعيين بعد اتهامهم بالفساد والإخلاء بوظائفهم وخيانة مهنتهم وخدمة «العدوان الخارجي»..!

بدأت هذه العملية بإشراف مباشر من محمد علي الحوثي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٠م واستمرت لأشهر طويلة أخفوا فيها العديد من الأمناء وعيَّنوا بدلًا عنهم من الموالين لهُم سُلاليًّا، وأطلقوا سراح بعضهم بعد إرغامهم على دفع أموال لا تقل عن ثلاثة ملايين ريال يمني مقابل الشخص الواحد[1] والالتزام بالتعاون مع المشرفين الحوثيين في كُلِّ منطقة والرجوع إليهم قبل أيَّة عملية بيع أو شراء أو توثيق، فضلًا عن مصادرة وثائق وسجلات القيد والبيع والشراء والتمليك[2].

يمكن القول، بأنَّ الحوثيين بهذه الخطوة أحكموا السيطرة على عمليات البيع والشراء للأراضي والعقارات الخاصة، ووضعوا قيودًا مُحكمة على نشاط مكاتب العقارات، فلا يمكن البيع والشراء إلَّا بعد إبلاغ المشرفين الحوثيين، ناهيك عن فرض نسبة من عمليات البيع والشراء وتسهيل عملية السطو على الأراضي.

في مايو/أيار ٢٠٢٢، نفذت عناصر الحوثي حملة عسكرية للبسط على أراضٍ تابعة لمدينة الحمدي المجاورة للسفارة الأمريكية في صنعاء وقد اشتبكوا مع سكان المدينة لأن الأراضي هي عبارة عن جزر خضراء عامة وتابعة للمدينة. عملية النهب قوبلت باستنكار واسع في مواقع التواصل الاجتماعي، ما دفع بعض المؤيدين للحوثي لاستنكار عملية البسط على الأراضي منهم الإعلامية منى صفوان والتي كتبت في صفحتها المنشور التالي:

«ما فيش (لا يوجد) دولة تسرق نفسها.. ما فيش دولة تبني في الليل زي السرق (مثل

(١) تطويق العقارات وعوائدها.. الحوثيون اعتقلوا مئات الأمناء الشرعيين وصادروا وثائقهم، وكالة ٢ ديسمبر، ٧ يونيو/ حزيران ٢٠٢١م.

(٢) ما وراء حملة مليشيا الحوثي على الأمناء الشرعيين في صنعاء ومصادرة وثائقهم؟، موقع العاصمة أونلاين، ٩ يونيو/ حزيران ٢٠٢١م.

اللصوص)، حامي الأرض لا يسرقها. وما فيش دولة تحترم شعبها تطلق نار وتعتقل سكان وشباب المنطقة فقط لأنهم رفضوا..!

هذا ما يحدث الآن في هذه الساعة من الليل في مدينة الحمدي في صنعاء، من سلطات الحوثيين، ممن يقولون إنهم يحررون اليمن وهم أول من يسطون وينهبون المال العام.

مدينة الحمدي رحمه الله، وضعت بمخطط معروف من بنك الإنشاء والتعمير، لم تجرؤ أي حكومة أو سلطة على تغييره أو السطو على مواقف السيارات ومساحاته الخضراء، إلا سلطة الحوثيين». إلى أن قالت «قبل أن تُحرِر اليمن من العدوان حررها من أطماعك، ما أحد يبني في الليل إلا السرق (لا أحد يبني في الليل إلا اللصوص) كما يحدث في هذه الساعات في المدينة التي أسسها الحمدي وحملت اسمه وافتتحت بعهد علي عبد الله صالح كنموذج للمدن السكينة لموظفي الدولة.

كان المفترض أن تبني عشرات المدن المماثلة، لا أن تحولها إلى مناطق عشوائية وتسطو عليها. حالة الغضب والحنق كبيرة، برغم اعتراض البنك المالك لهذه الأرض.. إنه كمن يحفر قبره، حتى من كانوا مع سلطة الحوثيين أصبحوا ضده

الأمر نفذ بالقوة وهناك حالات اعتقال للشباب وإطلاق نار.

هذا نموذج من حالات سطو كثيرة على المال العام في المدارس.. كالمدرسة الأهلية في شارع الزراعة، والتي تأسست قبل أربعة عقود في الثمانينيات، كأول مدرسة خاصة أو تعاونية بين مال خاص ومال حكومي، وتواصل معي من مؤسسيها ومالكيها ممن ينتمون سياسيًا لسلطة الحوثي، يشكون أنه يتم السطو على المدرسة منذ ثلاث سنوات بأمر غير قانوني أصدره الوزير يحيى الحوثي.

إلى جانب البيوت الوقف والمتنزهات من المدرسة الأهلية، لبيوت الوقف، وحتى الأراضي.. ومدرسة آزال الحديثة التي كانت تتبع جامعة صنعاء والآن أصبحت قطاع خاص، وأيضًا نادي كلية الشرطه ونادي ضباط الجيش، وفي القريب مستشفي الثوره..!!

فكيف تدعي تحرير اليمن وأنت أول من ينهبها!؟

يقول ابن خلدون بداية انهيار الدول يبدأ بالجباية، وهذا السطو دليل انهيار.. إنهم كمن

يعمل ليغادر لا ليبقى»[١].

ورغم الاستنكار الواسع لعمليات السطو المنظمة على الأراضي، استمرت الجماعة في ممارسة الجريمة بوتيرة عالية.

في أغسطس/آب ٢٠٢٢، استخدمت الجماعة القوة المفرطة ضد سكان قرية العرة الواقعة في مديرية همدان شمال العاصمة صنعاء، بعدما نفذ أهالي القرية اعتصامًا سلميًا لرفض نهب أراضيهم بهدف توزيعها على أنصار الحوثيين.

تناول المركز الأمريكي للعدالة (منظمة مجتمع مدني) هذه الجريمة مؤكدًا أن جماعة الحوثي استمرت لأكثر من أسبوعين في ارتكاب عدد من الانتهاكات ضد سكان القرية الذين يرفضون السطو على أراضيهم، وقد شملت الاعتداء على المعتصمين وإطلاق النار عليهم ما تسبب بإصابة ستة منهم، إضافة إلى قيام الحوثيين بحملات اعتقالات تعسفيه للعشرات من منازلهم وأعمالهم، فضلا عن حصار وإغلاق الطرقات ومطاردة الأهالي وإجبارهم على المكوث في منازلهم.

وأضاف المركز في بيان له أن جماعة الحوثي صادرت قطعة أرض تزيد مساحتها على ٦٦ ألف متر مربع تقع في منطقة «المخلابة»، قبل أن يحصل الأهالي على حكم قضائي يؤكد أحقيتهم بهذه الأرض، وبطلان سيطرة الحوثيين عليها إلا أن الجماعة استمرت في إجراءات المصادرة[٢].

وخلال أقل من نصف شهر، اختطف الحوثيون عددًا كبيرًا من سكان القرية، منهم الشيخ عبدالحميد كثير، والشيخ محمود دغيش، والشيخ يحيى ياسين، والشيخ أحمد مصلح، والعاقل بكيل كثير، والشيخ علي سعد الخقر، والشيخ صدام عايض الخقر، والشيخ محسن علي قايد، والعاقل عبدالله محمد ثابت الخقر، ومحمد ناجي مقبل كثير، وعبد الكريم علي محمد كثير، وهمدان عبدالله علي كثير، وعبدالعزيز مهدي ثابت كثير، وحامد محمد أحمد كثير، أحمد منصور

(١) منشور للصحفية المؤيدة للحوثيين منى صفوان على صفحتها بموقع التواصل «فيسبوك»، ٢٢ مايو/أيار ٢٠٢٢.

(٢) المركز الأمريكي للعدالة (ACJ) يدين إجراءات جماعة الحوثي ضد أهالي قرية العرة، ويطالب بحمايتهم من انتهاكات سلطة جماعة الحوثي، ١٥ أغسطس/آب ٢٠٢٢.

البدوي، والعاقل حمود محمد أحسن عبدالله، وقحطان عايض أحسن مظفر، وراشد على راشد مظفر، ومحمد شايف نايف سريع، والشيخ فارس صالح أحمد عوضه، وعصام محسن هزاع، ومحمد محمد عبده، ومحمود محسن ياسين، والشيخ أحمد مصلح جعره، وعلي احمد مصلح جعره، وصالح ثابت صالح جعره، وسام صالح ثابت جعره، ورجل كفيف اسمه علي حسين حيدر، وجبران أحمد مصلح جعرة، ومحسن محمد علي قايد الأدور، بشير أحمد ثابت الكثيري[١].

بعد هذه العملية بأيام قليلة، اقتحم الحوثيون مناطق في مديرية بني مطر التابعة لمحافظة صنعاء (غرب العاصمة)، وبدأوا ببناء سور على أرض زراعية بهدف نهبها ما تسبب بحدوث مواجهات بين العناصر الحوثية والأهالي، وهو ما دفع البرلماني محمد علي أحمد سوار إلى استنكار الجريمة في إحدى جلسات البرلمان الخاضع لسيطرة الحوثيين، حيث قال: «ما يحدث الآن من نهب للأراضي في مديرية بني مطر من قبل المدعو أبو حيدر جحاف (قيادي حوثي)، وخروج معدات ومواد وأكثر من ١٠٠ عامل لتسوير الأراضي. الأراضي التي يتم تسويرها الآن ٢٠ ألف على ٢٠ ألف، أراضي زراعية، يمتلكها أهالي قرية بيت المعقلي، وقوبة، وبيت عبيد، وقرية شعبان البروية، وبيت ردم. هؤلاء المواطنين يزرعون هذه الأراضي، أبا عن جد، من قبل مئات السنوات. الأراضي زراعية، وهي مزروعة الآن، وقاموا بالحجز عليها من دون وجه حق. أطالب المجلس بإلحاح إنصاف المواطنين في مديرية بني مطر، من التعسف والاعتداء على أراضيهم»[٢].

وفي نفس المرحلة، نفذ الحوثيون واحدة من أوسع عمليات السطو على الأراضي في محافظة الحديدة غرب اليمن. حيث اقتحمت حوالي ٣٠ عربة محملة بالمسلحين الحوثيين و٨ جرافات قرى منطقة القصرة الساحلية بمديرية بيت الفقيه، جنوبي محافظة الحديدة، وقامت العناصر الحوثية بجرف أراض تابعة للمواطنين أغلبها زراعية وسط إطلاق نار كثيف لتفريق الأهالي المحتجين ما أدى إلى وقوع ضحايا واختطاف عشرات السكان.

---

(١) نشرها القاضي عبدالوهاب قطران في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، ويعتبر قطران من سكان منطقة همدان التي تقع فيها قرية العرة.

(٢) كلمة للبرلماني محمد سوار في إحدى جلسات البرلمان المنعقدة في صنعاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين بتاريخ ٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢.

صادر الحوثيون أرض تبلغ مساحتها أكثر من ١٠ كيلو متر من المزارع ومساقي الري وأراضي الرعي التي يستفيد منها أكثر من ٥٠٠٠ مواطن منذ مئات السنيين في تلك المنطقة[١].

وقد اعتبر شيخ قبيلة الزرانيق -التي تسكن في تلك المنطقة- يحيى منصر، هذه الممارسات من ضمن الخطوات العنصرية التي يمارسها الحوثيون تجاه أبناء قبيلته، وأن مصادرة أراضي المواطنين الموجودة على الشريط الساحلي بهدف تحويلها إلى مواقع استثمارية لصالح الجماعة عقب انتهاء الحرب[٢].

كذلك علق عضو مجلس الشورى الدكتور عصام شريم على هذه الجرائم بإشارة واضحة إلى البعد العنصري في عملية السطو على الأراضي بقوله: «ما يحدث في القصره مديرية بيت الفقية لأبناء تهامة من الزرانيق من ظلم وتجاوز ونهب وتعدي على ممتلكاتهم تحت مسميات أراضي الإمام هؤلاء أحفاده (والحوثيين أحفاده) حينا، ووقف الله وهم أبناء نبيه». ثم يتساءل شريم كونه ينتمي إلى منطقة تهامة: «طيب وأبناء تهامة؟ أرضهم وأرض أجدادهم وقبائلهم ومسقط رؤوسهم وزراعتهم وحياتهم يرجعوا مستأجرين من صاحب صعدة (الحوثي)؟».

وفي تدوينة أخرى يقول: «الجماعة تمّوا همدان (جماعة الحوثي أكملت نهب أراضي قبيلة همدان في صنعاء) ونقلوا لمقصره ودواليك. يبدو أنها معركة تصفية حسابات مع كل ماهو غير هاشمي أو كل ما يمكن أن يمت بصلة إلى عهد الإمامة»[٣].

وبرغم الاحتجاجات الرافضة لما تقوم به جماعة الحوثي من عمليات نهب في الحديدة، واستنكار الأمم المتحدة لهذه الممارسات حينها[٤]، إلا أن الجماعة ظلت توسع دائرة نهبها كل يوم،

(١) اختطفت نحو ٧٠ من الأهالي.. ميليشيا الحوثي تقتحم قرى في ساحل الزرانيق جنوبي الحديدة وتصادر أراضي ومنازل السكان، المصدر أونلاين، ١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢.

(٢) نفسه.

(٣) منشور على صفحة عضو مجلس الشورى الدكتور عصام شريم في موقع التواصل «تويتر»، ١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢.

(٤) تقارير مقلقة عن مصادرة أراضي المدنيين في المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصارالله في الحديدة، موقع أخبار الأمم المتحدة الرسمي، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢.

وتزداد وتيرتها، ففي نهاية سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢، نفذ الحوثيون حملات بسط على أراضي واسعة في قرى القباصية، والمواهيب، والمشاهير، الواقعة غرب مدينة بيت الفقيه، التابعة للحديدة؛ ورافق ذلك جريمة اختطاف عشرات الأفراد من أهالي هذه القرى. وامتدت عمليات السطو في صنعاء إلى عزلة صرف التابعة لمديرية بني حشيش شمال صنعاء، حيث أقدمت الجماعة على نهب عشرات الآلاف من «اللبن»[١] بحسب البرلماني يحيى القاضي الذي استنكر عملية سطو الحوثيين على أراضي المواطنين في عزلة صرف، وكشف عن ذلك في جلسة البرلمان الخاضع لسطيرة الحوثيين فقال: «لا أحد أوقفها (حملات نهب الأراضي)، ولا أحد سيوقف وزارة الداخلية (الحوثية) التي تقوم بالتعسفات والتكبّر على المواطنين.. وتمارس النهب وهتك الأعراض. أريد من الأخ رئيس المجلس مخاطبة الداخلية بإيقاف الحملة، وتشكيل لجنة تنظر إلى مظلومية أهالي صرف. لا يقولون إنهم قتلوا العسكر.. لأنهم ينهبون الأراضي في كل مكان بآلاف اللبن، بعشرات آلاف اللبن. وهم ينتهكون أعراضهم حتى اليوم»[٢].

يلخص عضو اللجنة الثورية الحوثية محمد المقالح -الذي أصبح من المعارضين لسياسة الحوثيين من داخل الجماعة- هذا الوضع بقوله: «إنها مرحلة تجميع بصائر وأصول أملاك الناس، إنها سلطة شمولية لا تكتفي بالسيطرة على مؤسسات الدولة ومفاصلها، بل وعلى مفاصل المجتمع وقواعد العلاقة بين أبنائه، ومصادر عيشه، وأصول أملاكه، وحقوقه»[٣].

حرمان المواطنين من الخدمات:

في فبراير/شباط ٢٠١٥م، أي بعد حوالي أربعة أشهر من سيطرة الحوثيين على مؤسسات الدولة في صنعاء، حذر مستشار مدير عام هيئة مستشفى الثورة العام في صنعاء ورئيس نقابة

(١) اللبنة هي وحدة قياس المساحة المستخدمة في كثير من المناطق اليمنية، وتختلف مساحة اللبنة باختلاف المناطق فتساوي في صنعاء ٤٤,٤٤ متر مربع.

(٢) البرلماني يحيى القاضي يتحدث في البرلمان صنعاء عن انتهاكات الحوثي بحق أبناء صرف، موقع يوتيوب، ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٢.

(٣) منشور لعضو اللجنة الثورية محمد المقالح في صفحته بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢.

العاملين فيها علي الحاشدي، من انهيار المستشفى وعدم قدرته على تقديم الخدمات للمرضى بسبب عوامل مختلفة، أهمها عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته وسداد مديونيته التي تصل إلى مليار ريال يمني (أكثر من خمسة ملايين دولار بحساب تلك المرحلة).

تعتبر مؤسسة مستشفى الثورة العام في صنعاء هي الأكبر والأهم على مستوى الجمهورية[1]، وكان مثل هذا الخبر صادمًا لليمنيين، فكيف تعاني أكبر وأهم مؤسسة تُقدِّم الخدمات الصحية للمواطنين من مشاكل مالية وفنية مختلفة قد تُؤدِّي إلى عدم قدرتها على توفير الأدوية والأغذية للمرضى؟ قال الحاشدي يومها في تصريح لصحيفة «العربي الجديد»: «إدارة المستشفى تفكر في عِدَّة حلول، على رأسها تحميل المواطنين تكاليف العلاج كاملة، وهذا أمر صعب على المواطن. حوالي ٩٠ في المائة من الأجهزة الطبية في المستشفى بما فيها جهاز الرنين المغناطيسي معطلة وتحتاج إلى إصلاح (...) هيئة مستشفى الثورة العام بصنعاء في مرحلة خطرة، وقد تُفلس ولا تستطيع تقديم الدواء للمرضى خلال الأشهر القليلة المقبلة» مُرجِعًا أسباب ذلك إلى عدم استقلالية الموارد الخاصة بالمركز، بالإضافة إلى عدم كفاية الاعتمادات الخاصة بالأدوية والمحاليل[2].

قبل ذلك، كان مدير عام المستشفى الدكتور عبد الكريم الخولاني، قد قدّم استقالته في نهاية يناير/ كانون الثاني من نفس العام لعدم وفاء وزارة المالية -التي بات الحوثيون يسيطرون عليها- بتقديم الدعم لها، بالإضافة إلى التجاوزات التي ارتكبتها عناصر جماعة الحوثي بعد سيطرتهم على المستشفى[3].

وفي منتصف مارس/ آذار ٢٠١٥م أي قبل حوالي عشرة أيام من بدء عمليات التحالف

---

(١) تعتبر هيئة مستشفى الثورة العام أكبر مستشفى حكومي في اليمن، إذ يقصدها آلاف المرضى اليمنيين يوميًّا من مختلف أنحاء الجمهورية. في العام ٢٠١٥م، قدر عدد حالات الرقود في المستشفى من ١٢٠ إلى ١٣٠ يوميًا، ويصل عدد الحالات المرضية التي تصل قسم الطوارئ في المستشفى، من ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ حالة يوميًّا على مدار الساعة.

(٢) تحذيرات من انهيار أكبر مستشفى حكومي في اليمن، صحيفة العربي الجديد، ٢٣ فبراير/ شباط ٢٠١٥م.

(٣) نفس المصدر.

العربي، ناشدت الهيئات العامة للمستشفيات الحكومية في صنعاء والحديدة وحجة ومأرب والأمانة، وزارة المالية الحوثية بتوفير مُخصَّصات الهيئات المالية أولًا بأوَّل كُلِّ ربع، وفقًا لما جرت عليه العادة دون تأخير حتى تتمكن الهيئات من تقديم خدماتها الطبية لليمنيين.

جاءت هذه المناشدة في اجتماع موسع جمع مُمثّلي الهيئات الخمس، وعقد هيئة مستشفى الثورة العام في الحديدة برئاسة رئيس هيئة مستشفى الثورة في الحديدة الدكتور خالد سهيل، وأكد الاجتماع على ضرورة «إلزام البنك المركزي بعدم تأخير صرف التعزيزات أو تجزئتها ومعالجة مديونية الهيئات للغير مقابل الأدوية الطبية والمستلزمات المرفوعة لوزارة المالية»(١).

كان من الواضح امتناع الحوثيين توفير الدعم للمؤسسات الصحية بشكل عام ما داموا يرفضون توفيره لأهم وأكبر المستشفيات الحكومية في اليمن، بالرغم من تحصيلهم إيرادات الدولة. لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الأمر، فقد أقدم الحوثيون على شرعنة حرمان المؤسسات الخدمية من اعتماداتها المالية بقرار «التعبئة العامة» الذي أشرنا إليه من قبل.

أتخذ هذا القرار في ٢١ مارس/ آذار ٢٠١٥م وبموجبه سخروا كافة الموارد وإمكانيات الدولة ومُخصَّصاتها المالية بما فيها موازنات وزارتي التعليم والصحة ودعم الغذاء والإصحاح البيئي لصالح العمليات الحربية (في البيضاء وتعز وعدن) وشراء الولاءات وإثراء قيادات السلالة.

بعد هذا الإعلان بثلاثة أيام، أي في ٢٤ مارس/ آذار أي قبل بدء عمليات التحالف العربي بيومين، تلقَّت وزارة الصحة العامة والسكان اليمنية في صنعاء بلاغًا من الحوثيين يفرض توقيف دعم أيَّة أنشطة تُنفّذها وزارة الصحة بقطاعاتها الأربعة (التخطيط والتنمية، الرعاية الصحية الأولية، الطب العلاجي، السكان)، باستثناء تسليم الرواتب الشهرية كما بقية المؤسسات الخدمية، ما يجعل وزارة الصحة عاجزة عن تقديم خدماتها إلى أكثر من ثمانية ملايين مواطن يمني، مِمَّن هُم بحاجة إلى الرعاية الصحية(٢).

---

(١) تحذيرات من كارثة صحية بمستشفيات حكومية في ٥ محافظات، نشر في موقع نيوز يمن نقلا عن وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ١٤ مارس/ آذار ٢٠١٥م.

(٢) الحوثيون يوقفون «الدعم الصحي» دعمًا للحرب، صحيفة العربي الجديد، ٢٤ مارس/ آذار ٢٠١٥م.

وبناءً على ذلك، فإنَّ الحوثيين لم يحرموا الموظفين من المرتبات فقط خلال سنوات الحرب، وإنَّما كانوا يتحصَّلون على إيرادات الدولة ويضاعفون الجبايات على المواطنين، لكنَّهُم في مقابل ذلك لا يلتزمون بتقديم الخدمات بشكل متكامل للمواطنين. كانوا يرفضون القيام بواجبهم كسُلطة أمر واقع، فلا يهمهم المريض الذي يموت ولا ينتسب لهم، فموته في النهاية وسيلة للاستغلال السياسي، ومن خلاله تتم إدانة وتحميل الحكومة اليمنية والعالم مسؤولية ذلك، لأنَّ الأطراف المحلية والإقليمية والدولية لم تعترف بسلطتهم. كان هذا بمثابة عقاب لليمنيين لأنَّهُم لا يُؤيِّدونهم. كانوا يشاهدون المصابين بالفشل الكلوي يموتون أمام مراكز غسيل الكلى جراء عدم توفُّر «الديزل» المُشغِّل للطاقة الكهربائية، رغم توفُّره في مخازنهم بكميات كبيرة، واستخدامهم له في تشغيل آليات الحرب وسياراتهم الفارهة، أو إنارة منازلهم. والسؤال الذي يضع نفسه هُنا: كيف استمرَّت المؤسسات الصحية في أداء أعمالها خلال سنوات الحرب ولو في الحد الأدنى؟!

اعتمدت جماعة الحوثي بشكل كبير على المنظمات الدولية في توفير جزء من موازنات واحتياجات الخدمات الصحية والتعليمية والإصحاح البيئي وتوفير الغذاء (السلال الغذائية) وحتى شق الطرقات وخدمات النقل وترميم وبناء بعض المرافق وغيرها من الخدمات والأعمال التي يجب أن تقوم بها أيَّة سُطلة أمر واقع، مقابل تحصيل الضرائب والزكاة وإيرادات الاتصالات ورسوم المشتقات النفطية المستوردة.

قدَّمت المنظمات المعنية بالجانب الصحي على رأسها منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، جزءًا من مرتبات الأطباء والصحيين (حافز)، والمشتقات النفطية المشغلة للطاقة في المستشفيات والمراكز الصحية، وأدوية الأمراض المزمنة والمستلزمات الطبية واللقاحات وسيارات الإسعاف وغيرها من المتطلبات.

لكن هذا الدعم المنظماتي لم يمنع الحوثيين من رفع أسعار الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين. على سبيل المثال، أقدم مدير عام الهيئة المعين من قِبَل الحوثيين محمد المنصور، على فرض أسعار جديدة - تصل لنحو ثلاثة أضعاف - لمعظم الخدمات الصحية (الطوارئ والعمليات المجانية والأدوية والتحاليل وغيرها) التي يُقدِّمها المشفى، وهو ما أسهم في مفاقمة

معاناة المرضى وأسَرهم[١].

رفض العاملون في الهيئة التسعيرة الجديدة كَوْنها مخالفة للقوانين، فمثل هذه الخطوة لا تتم إلَّا بقرار مجلس الإدارة وليس شخصًا مُعيَّنًا من قِبَل الحوثيين. وبناء على ذلك جمع العاملون في قسم الطوارئ التوقيعات مستنكرين التسعيرة الجديدة مؤكدين بأنَّها ستُحوِّل المستشفى من حكومي تُقدِّم خدمات مجانية أو رمزية إلى خاص، وستحرم المواطنين الفقراء من الخدمات الصحية لا سِيَّما والعناصر الحوثية تحصل على كافة الخدمات مجانًا وبتنسيق مباشر من مندوبهم في المستشفى حينها[٢].

ما حدث في مستشفى الثورة العام، انطبق على كُلِّ المستشفيات الحكومية الموجودة في مناطق سيطرة الحوثيين، فقد تم مضاعفة رسوم الخدمات الصحية بالرغم من تكفل المنظمات الدولية بأغلب نفقات المستشفيات التشغيلية. في مقابل ذلك، انحصرت المرتبات والمكافآت بين قيادات المؤسسات الصحية الحكومية التابعة للحوثيين وترك الأطباء والصحيين وبقية الموظفين الإداريين للفاقة والعوز[٣].

الأمر ذاته حدث في منظومة المياه والإصحاح البيئي والنظافة. فبدلًا من أن تُوفِّر سُلطة الأمر الواقع الحوثية اعتمادات وموازنات أعمال النظافة والإصحاح البيئي كَوْنها تتحصَّل مبالغ مهولة من إيرادات الدولة كما أشرنا في الأبواب السابقة، اعتمدت هذه الجماعة بشكل كبير على هِبَات المنظمات الدولية. فقد «تمكنت الاستجابة الإنسانية المشتركة من إعادة تأهيل الآلاف من شبكات المياه المُتضرِّرة، وشيَّدت شبكات كهرباء ضخمة تعمل بالطاقة الشمسية لمعالجة نقص الوقود لمضخات المياه، وتزويد ما يصل إلى ١٢,٦ مليون شخص بالمياه النظيفة بشكل

(١) مستشفى الثورة العام بصنعاء.. ساحة أخرى من التعسفات والانتهاكات التي تمارسها المليشيا، الموقع بوست، ٢٨ مارس/ آذار ٢٠١٧م.

(٢) نفس المصدر.

(٣) أرقام فساد مفزعة وموظفون على رصيف التسول.. ما تيسّر من فساد «جحاف» بمستشفى الثورة في صنعاء، العاصمة أونلاين، ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢١م.

يومي»[١].

تُوفِّر المنظمات الدولية المشتقات النفطية المشغلة لعربات النظافة التي تجوب الشوارع بشكل يومي، ومضخات المياه التي تُوصِّلها إلى المنازل. مع ذلك، تمتلئ الشوارع بالنفايات بين الوقت والآخر، وتنقطع المياه لفترات طويلة في المدن، ثم يقابل الحوثيون هذا الوضع بفرض رسوم باهظة مقابل المياه والخدمات المرافقة التي لم يحصلوا عليها في الأصل. وإن وُجِدَت، فبنسبة قليلة، حيث يعتمد غالبية اليمنيين على شراء المياه التي تُباع في صهاريج مُتنقِّلة، أمَّا الأسَر الفقيرة فتعتمد على المبادرات المجتمعية أو مساعدات فاعلي الخير.

خلال الأعوام ٢٠١٩م و٢٠٢٠م و٢٠٢١م، نفَّذت المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي الخاضعة لسيطرة الحوثيين حملات ميدانية لإجبار السكان على تسديد فواتير المياه بالرغم من عدم توفُّرها. ومَن يرفض السداد، يتم سد وإغلاق منافذ التصريف الخاصة بشبكة مجاري المنزل[٢]، أو يُزَجُّ به في السجن، كما حدث في محافظة ذمار التي خصّصت فيها جماعة الحوثي سجنًا خاصًّا بمَن يرفض تسديد فواتير المياه سُمِّيَ بـ «سجن المياه»[٣].

أكدت الشهادات المجتمعية بأنَّ الحوثيين لم يطالبوا برسوم الاشتراك الشهري وحسب، بل بتسديد فواتير المياه بمبالغ كبيرة تصل في بعض الأحيان إلى ٣٠٠ ألف ريال يمني[٤]، بعدما

(١) رسالة مشتركة من الجهات العاملة في مجال المياه والإصحاح البيئي في اليمن، موقع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في اليمن، ١٦ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠م. مع الأخذ بالاعتبار أن الإحصائية المذكورة تشير إلى تزويد المياه لما يزيد يصل إلى ١٢,٦ مليون في أنحاء اليمن وليس مناطق سيطرة الحوثيين فقط، لكن أغلب هذا الدعم يذهب إلى مناطق سيطرة الحوثيين بسبب عدد السكان الكبير.

(٢) الحوثيون يفرضون على السكان تسديد فواتير المياه رغم انقطاعها الدائم، الموقع بوست، ٤ يوليو/ تموز ٢٠١٩م.

(٣) الحوثيون يفتتحون «سجن المياه» لأبناء ذمار المتخلفين عن دفع الفواتير، المشهد اليمني، ٢٤ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠٢٠م.

(٤) مليشيا الحوثي تطالب سكان العاصمة بدفع فواتير عشرين سنة لخدمة المياه، العاصمة أونلاين، ١ أغسطس/ آب ٢٠٢١م.

رفعت سعر الوحدة إلى ٤٣٠ ريال يمني، بزيادة تصل إلى ٣٠٠ بالمائة[١].

أتت حملات الجباية هذه بالتزامن مع قيام منظمات دولية بتحمل تكاليف إعادة مشروع المياه لصنعاء منذ بداية العام ٢٠١٩م، حيث وفَّرت المنظمات مضخات المياه والأجور ومنظومة الطاقة الشمسية المشغلة لضمان وصول المياه للسكان[٢]. أي، بدلًا من أن يُوزَّع الماء مجانًا على السكان أو على الأقل برسوم رمزية لا سِيَّما وأنَّ الموظفين الحكوميين بلا مرتبات منذ سنوات، قامت الجماعة بمضاعفة سعر المياه، وأجبروا السكان على دفع فواتير لسنوات لم يحصلوا فيها على ماء.

ساهمت المنظمات الدولية بالإضافة إلى المبادرات المجتمعية ومساعدات المغتربين، في توفير الدعم الكامل لشق وإصلاح الطرقات الطويلة[٣] وبين القرى وترميم المقرات الحكومية والمدارس وحفر الآبار وتوفير مضخات المياه في الأرياف وغيرها الكثير من الأعمال التي كان على الحوثيين القيام بها كونهم يتحصلون على مليارات الدولارات سنويا بحسب تقارير دولية.. لكن الأسوأ، أنَّ الحوثيين فرضوا على فاعلي الخير من التجار والمغتربين نسبة من التبرعات التي تُقدَّم من أجل إنجاز هذه المشاريع، وأوقفوا إنجاز بعضها بعد رفض الأهالي تسليم هذه النسبة، كما فرضوا نسبة من أيَّة شحنة مساعدات إغاثية تصل عبر مطار صنعاء، تحت لافتة «مصاريف تشغيلية لمطار صنعاء»، بالرغم أنَّ التبرعات والمساعدات في كُلِّ مكان في العالم، معفية من الضرائب.

---

(١) المدينة بلا خدمات منذ سنوات.. الحوثيون يجبرون سكان إب على دفع فواتير المياه والكهرباء، موقع نافذة اليمن، ١٤ يوليو/ تموز ٢٠٢١م.

(٢) منظمات دولية أعادت المشروع مجانًا.. حملة حوثية إجبارية لتحصيل فواتير المياه بصنعاء، نيوز يمن، ١٦ يوليو/ تموز ٢٠١٩م.

(٣) على سبيل المثال لا الحصر، في ٢٠٢٢م، موّل فاعلو الخير والمغتربين من أبناء منطقة بعدان – الشعر التابعة لمحافظة إب عملية رصف وسفلتة طريق بيت الصايدي الرضائى بطول ٨ كيلو متر وبتكلفة مليون و ٦٠٠ ألف دولار، كما تكفل أهالي منطقة وادي الشناسي ببناء جسر وبتكلفة ٣٦٠ ألف دولار لتجنب مجاري السيول أثناء هطول الأمطار.

هذا السلوك الريعي الذي يأخذ ولا يعطي، يُذكّر بما كان يحدث أثناء حكم الأئمة. كانوا يتفننون في جباية الأموال والضرائب والمحاصيل الزراعية، لكنَّهُم لا يقومون بدورهم في خدمة المجتمع، لا تعليم ولا صحة ولا مساعدات غذائية للفقراء. كانوا ينامون على كنوز من الذهب والفضة ويتحكمون بمخازن الحبوب، لكنَّهُم لا يُوزِّعون منها إلَّا في حدود ما يخدم معاركهم وسيطرتهم. وقد ذكر الشاعر مطهر الإرياني في ملحمة المجد والألم أنَّ اليمنيين كانوا يموتون في الطرقات جوعًا وبالأوبئة في عهد الإمام يحيى، في منتصف أربعينيات القرن العشرين، فيما تمتلئ مخازن الإمام بمختلف أنواع الحبوب والثمار التي كان يختصها لنفسه ولحاشيته فقط [١].

كان الحسن ابن الإمام يحيى حميد الدين يرسل الأموال إلى خارج اليمن لحسابه الشخصي من كثرتها. وحين تقدَّم إلى الإمام يحيى أحد الوجهاء بمذكرة شرح له فيها حالة النَّاس التي بلغت بهم حدَّ الموت من الجوع، أجاب: مَن عاش فهو عتيق، ومن مات فهو شهيد[٢].

مخصصات التعليم:

تخشى الإمامة قديمًا وحاضرًا من التعليم، كون معتقدات السلالة قائمة على قاعدة كبيرة من الأكاذيب التاريخية والمعاصرة، والتعليم بطبيعة الحال يتكفل بتبديد هذه الأكاذيب والخرافات الكهنوتية. هذه حقيقة يعرفها اليمنيون جيِّدًا، وتلك الخشية والكراهية للتعليم، هي ما تدفع الإمامة بشكلها الجديد (الحوثية) إلى خوض مواجهة غير مُعلَنة ضد التعليم والمتعلمين، كما فعل أجدادهم الذين حصروا العلم في العائلات المنتمية لهم فقط وجهلوا بقية اليمنيين.

كان أجداد الحوثيين يحرصون على تضييق الخناق على اليمنيين ووضع العقبات أمام مَن يريد التعلم. وقد وصل الحال إلى أنَّ وزير وزارة المعارف وهو إسماعيل نجل الإمام يحيى، لا يجرؤ على إلحاق شخص في المدارس رغم قِلَّتها إلَّا باذن الإمام شخصيًّا[٣].

---

(١) المجد والألم ملحمة شعرية، نظمها الشاعر اليمني الكبير مطهر الإرياني رحمه الله عام ١٩٦٧م، في مرحلة الصراع الجمهوري الإمامي والذي كان على أشده يومها.

(٢) سيكولوجيا النظرية الهادوية في اليمن.. قراءة للبنية النفسية للنظرية، ثابت الأحمدي، مركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام، ص٤٧.

(٣) عبد الله البردوني، قضايا يمنية، ص ٣٠١.

يقول الدكتور المصري مصطفى الشكعة وهو مفكر وأستاذ جامعي وخبير مُطَّلِع على شئون التعليم وقتها، أَنَّهُ في نهاية حكم الإمام يحيى لم يكُنْ يوجد في اليمن كُلّها حافظ واحد للقرآن الكريم، كما لم يكُنْ الطلاب يدرسون اللغة الإنجليزية أبدًا في المدارس الموجودة[١]. أمَّا عدد المدارس حينها، فخمس مدارس يقال بأَنَّها ابتدائية لكن التعليم فيها لا يصل لمستوى رياض الأطفال، وتتواجد هذه المدارس في صنعاء والحديدة وتعز وزبيد وذمار. وثلاث مدارس في مستوى الإعدادية تجوُّزًا تُدعى بالثانوية، لأنَّ مستوى التعليم الفعلي فيها لا يتعدَّى المدارس الابتدائية في مصر[٢].

أمَّا في بقية المحافظات والقرى اليمنية، فلم تكُنْ هناك مدارس، وعادة ما كانت العائلة التي تحرص على تعليم أبنائها تعتمد على نفسها ولا تنتظر دعم حكومة الإمام وتدعم ما يُسَمَّى بـ«المِعلاَمة» أو الكتاتيب التي يتعلم فيها الأطفال القرآن والخط والإملاء وعلوم الدين. وبعد إنشاء دار المعلمين، أصبحت تدعم هذه الكتاتيب لتقديم علوم الدين فقط مجانًا[٣]. وقد اقتصر التعليم في عهد الإمامة على علوم الدين غالبًا، لأنَّ الأئمة كانوا وما يزالون حتى اليوم يحرصون على ثقافة دينية خاصة بهم، قائمة على تمجيد سلالتهم ليحكموا سيطرتهم على الحكم كما يفعل الحوثيون اليوم.

وقد أشار الدكتور عبد العزيز المقالح إلى أنَّ عدد الملتحقين بالتعليم في اليمن كُلّه أثناء قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ستة آلاف طالب فقط، في الوقت الذي وصل عددهم منتصف الثمانينيات وآخرها إلى ما يقرب من مليون طالب[٤]. وفي حقيقة الأمر كانت الإمامة في السابق

---

(١) أشار الكاتب مصطفى الشكعة في كتابه إلى أن سيف الإِسْلام الحسن وفي تصريح للصحافة المصرية حين سألوه عن نسبة التعليم في اليمن، قال بكل جرأة وبغير خجل: إنَّها مئة في المئة. وإن هذه الكذبة كانت مثار السخرية والضحك في الصحف المصرية في تلك المرحلة.

(٢) مغامرات مصري في مجاهل اليمن، مصدر سابق، ص١٠٥.

(٣) رحلتي إلى اليمن، أحمد وصفي زكريا، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٦، ص١٥٧.

(٤) الهادوية بين النظرية السياسية والعقيدة الإلهية، مصدر سابق، ص١٣٤.

والحاضر (الحوثيين) يجدون في جهل فئة كبيرة من اليمنيين بيئة خصبة لنشر أكاذيبهم ومن ثم استخدامهم والدفع بهم إلى الحروب، أي أنَّ الجهل من أحد أهم العوامل التي يستمدون من خلالها قُوَّتهم ولهذا يقومون بنشر الجهل بين عامة الناس بأساليب مختلفة، لكن أغلبها اليوم غير ظاهرة كما كانت في السابق.

وقبل الولوج إلى الممارسات الحوثية التي استهدفت المؤسسات التعليمية، تجب الإشارة إلى النقلة النوعية للتعليم عقب ثورة السادس والعشرين من سبتمبر/ أيلول ١٩٦٢م، التي أنهت حكم الأئمة قبل أن يعودوا بحلَّتهم الجديدة في ٢٠١٤م.

فمن أهم إنجازات ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، بناء آلاف المدارس خلال فترة وجيزة، وتجويد العملية التعليمية بهدف تحقيق الهدف الثالث من أهداف الثورة اليمنية وهو «رفع مستوى الشعب اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًاً وثقافيًاً»، بعد أن كان عدد المدارس في اليمن الشمالي لا يتجاوز عدد الأصابع، ومستوى التعليم أشبه بالتعليم في العصور الوسطى. ولم يتوقف الأمر هُنا، بل أسهمت الجمهورية في كسر احتكار التعليم على طبقات عِرْقية واقتصادية، وحرمان عامة الشعب ضِمْن جهود اليمنيين لتحقيق الهدف الأوَّل من أهداف ثورة ٢٦ سبتمبر «التحرُر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتها، وإقامة حُكم جمهوري عادل، وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات»، بعد أن كان تعليم أبناء عامة اليمنيين صعبًا ومُكلفًا، فإرسال الأبناء إلى أماكن التعليم القليلة يعني تحمُّل أولياء الأمور مصاريف معيشة وتعليم، زِدْ على ذلك خسارة الأسرة لأحد أفرادها الذين قد يساهمون في الزراعة والعمل[١].

مع بداية الحكم الجمهوري، بدأ عهد التعليم المجاني لكافة شرائح وفئات المجتمع[٢]، وهو ما أسهم في الصعود الاجتماعي الأبرز لأبناء القبائل والمزارعين وغيرهم من طبقات كانت محرومة من التعليم بحسب تعبير الكاتبة اليمنية ميساء شجاع الدين. «فمن خلال التعليم لم تَعُد

(١) ميساء شجاع الدين، عن مجانية التعليم وتشكيل الطبقة الوسطى في اليمن، مقالة في العربي الجديد، ٩ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠٢٠م.

(٢) نصت المادة رقم (٨) من «القانون العام للتربية والتعليم» اليمني: التعليم مجاني في كُلّ مراحله تكفله الدولة وتحقق الدولة هذا المبدأ تدريجيًا وفق خطه يقرها مجلس الوزراء، موقع المركز الوطني للمعلومات.

مِهَن أفراد هذه الأسر محصورة بالزراعة، أو غيرها من نشاطات اقتصادية محدودة الدخل والأفق، بل لديها أطباء وموظفون ومهندسون وغيرهم مِمَّن أسهموا بشكل كبير في رفع وعيها وتطلعاتها»[١].

عندما سيطر الحوثيون على صنعاء، قاموا بتعيين شقيق زعيم الجماعة يحيى بدر الدين الحوثي وزيرًا للتربية والتعليم في حكومتهم غير المُعترَف بها، بالرغم من عدم دخوله المدرسة قَط، وعدم حصوله على أيَّة شهادة لأي مستوى تعليمي يُذكر، والمُؤهَّل الوحيد لديه هو حصوله على إجازة في العلوم الشرعية من والده بدر الدين الحوثي، في سابقة لم تحدث من قبل، وتشير إلى حرص هذه الجماعة على إحكام سيطرتها على المؤسسات التعليمية لتحقيق أهداف مختلفة، لكن يبقى أبرزها هو تحويل المدارس إلى مصائد للأطفال وتحويلهم إلى جنود، ونشر فكرها الطائفي الذي يُقدِّس سلالة الحوثيين، ويجتث تاريخ وهوية اليمنيين ضمن ما يسمى بالإبادة الثقافية، وحرمان ما يمكن من الطلاب من التعليم ليسهل في نهاية المطاف استغلالهم وتوجيههم.

تتعدَّد الوسائل التي يستخدمها الحوثيون لتحقيق الأهداف الثلاثة المذكورة آنفًا، لكني في هذا المقام سأتحدث فقط عن وسيلة نهب مُخصَّصات المؤسسات التعليمية والعاملين فيها، فضلًا عن رفع رسوم التعليم في المدارس الخاصة والحكومية.

كان كثير من المعلمين يعتقدون بأنَّ تعيين يحيى بدر الدين الحوثي وزيرًا للتعليم في حكومة الحوثيين سيسهم في توفير احتياجات العاملين في وزارة التربية والتعليم، فالوزير شقيق مُؤسِّس الحوثية وزعيمها في ذات الوقت، وكُلُّ ما سيطلبه من أجل وزارته والعاملين فيها سيكون مُجابًا ومُتوفِّرًا لمكانة الرجل وسُلطته. لكن ما حدث كان مختلفا، فقد تم تجويع المعلمين وحرمان المؤسسات التعليمية من موازناتها واعتماداتها تمامًا كبقية المؤسسات الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

حرم الحوثيون حوالي ١٦٠٠٠٠ مُعلّمًا وموظفا في المدارس من مرتباتهم منذ العام ٢٠١٦م[٢]، رغم تحصيلهم لإيرادات الدولة وقدرتهم على صرف المرتبات كما أشرنا في الأبواب

(١) ميساء شجاع الدين، نفسه.

(٢) بيان مشترك صادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» ومنظمة التربية والثقافة والعلوم الأممية «يونيسكو»، بمناسبة اليوم العالمي للمعلمين، موقع منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف – اليمن»، =

السابقة.

هذا الإجراء المُتعمَّد والتجويع المقصود، قوبل بنداءات متكررة للمطالبة بتسليم مرتبات الموظفين، كان أبرزها بيان مشترك صادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف» ومنظمة التربية والثقافة والعلوم الأممية «يونيسكو»، قالوا فيه: «إنَّ المعلمين والموظفين في المدرسة يلعبون دورًا بغاية الأهمية في تقديم خدمات التعليم والتعلم بشكل مستمر لكُلِّ طفل في اليمن. ومن المُرجَّح أن يؤدِّي المزيد من التأخير في دفع رواتب المعلمين إلى الانهيار التام لقطاع التعليم والتأثير على ملايين الأطفال اليمنيين، وخاصة الفئات الأكثر تهميشًا، كما الفتيات. إنَّ تَرْك هؤلاء الأطفال خارج المدرسة يُعرِّضهم لخطر كبير بسبب لجوئهم إلى خيارات مواجهة مُسيئة، مثل عمالة الأطفال والتجنيد في الجماعات والقوات المسلحة وزواج القاصرات والاتجار وغير ذلك من أشكال الاستغلال والإساءة»[١]. أمَّا المجلس النرويجي للاجئين فقد أكد بأنَّ عدم صرف مرتبات العاملين في التعليم يؤثر على ما يقارب ١٠,٠٠٠ مدرسة ونحو ٤ ملايين طالبًا[٢].

أصيبت العملية التعليمية بما يشبه الشلل، ونفَّذ المعلمون إضرابات ووقفات احتجاجية مُتكرِّرة، إلَّا أنَّها باءت بالفشل ووُجِهَت بقسوة مفرطة، واتُّهِمَ المعلمون بالعمالة والارتزاق للخارج[٣]، وانصرف آلاف منهم للبحث عن أعمال أخرى، ليجد الطلاب أنفسهم بلا معلمين ما يجعلهم صيدا سهلا لتحشيدهم إلى جبهات القتال. أمَّا الحوثيون، فإضافة إلى حصولهم على مقاتلين جُدُد، فقد استغلوا عدم وجود المعلمين الذين عجزوا عن الحضور إلى المدارس نظرًا

= ٥ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠٢٠م.

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) معلمو اليمن: سنوات البؤس والشقاء لم تنته بعد، يمن مونيتور، ٦ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٩م.

(٣) في الثامن من أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٧م، خرجت المئات من المعلمات في تظاهرة أمام مبنى أمانة العاصمة بصنعاء لمطالبة الحوثيين بمرتباتهن، ورفعن شعارات «نشتي راتب، نشتي راتب،»، إلَّا أنَّ وكيل أمانة العاصمة المعين من قبل الحوثيين علي السقاف، رد على المحتجات بمكبر الصوت: «التي تريد راتب تذهب إلى سلمان». في إشارة إلى العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز. (يوجد فيديو منشور في موقع يوتيوب).

لعدم توفُّر مرتباتهم بل أجرة المواصلات في كثير من الأحيان، واستبدلوهم بعناصر حوثية تعمل على نشر فكرهم العنصري عَبْرَ المدارس. كان هذا في السنوات الأولى للانقلاب، أمَّا بعد أن أحكموا سيطرتهم على المؤسسات الحكومية بعد اغتيال الرئيس السابق علي عبد الله صالح نهاية ٢٠١٧م، فقد أخضعوا العاملين في قطاع التعليم بشكل كامل.

صمد غالبية المعلمين لفترة طويلة في مدارسهم رغم ظروفهم المعيشية الصعبة، وحول هذا الأمر قال المسؤول الإعلامي لنقابة المعلمين يحيى اليناعي: «دعونا المعلمين في الفترات السابقة إلى الحرص على الذهاب إلى المدارس بالرغم من أنَّهُم لا يتقاضون مرتباتهم بهدف حماية ملايين الأطفال وحقهم في التعليم، وكي لا يأتي بدلًا عن المعلمين عناصر من مليشيا الحوثي، لتقوم بتعبئة هؤلاء الأطفال وفق ما تريده جماعة الحوثي. لكن للأسف الشديد طالت المُدَّة، والمعلمون لم يتقاضوا أيَّة مرتبات. الحكومة والمجتمع الدولي لم يدركوا آثار انقطاع المرتبات بشكل فجائي وكامل على أهم وأكبر شريحة عاملة ومُؤثِّرة في حاضر ومستقبل أجيال اليمن. لم يتم استيعاب مسألة أنَّ ضمان قدرة المعلمين على أداء وظائفهم وتوفير مرتباهم بصورة منتظمة، هو ما يساعد الطلبة على اختيار الالتحاق بالتعليم بدلًا عن الانضمام لمليشيات الحوثي المسلحة.. لم يتم استيعاب أنَّ من شأن تدهور الفرص التعليمية أن يُحفِّز الكثير من الطلبة في مناطق سيطرة الحوثيين للانخراط في صفوف مليشيات الحوثي»[(١)].

هذا الوضع البائس وبحسب منظمة أنقذوا الطفولة البريطانية دفع «أكثر من نصف المعلمين والعاملين في مجال التعليم في اليمن، أو حوالي ١٩٠ ألف شخص» للعمل في مهن أخرى تضمن لهُم توفير بعض احتياجاتهم وأسَرهم بما في ذلك العمل في الشوارع[(٢)]، وقد انتشرت صور كثيرة لمعلمين يعملون في حمل الأحجار أو يبيعون على الأرصفة.

ولطالما تعذَّر الحوثيون بنقل الحكومة الشرعية للبنك المركزي، لكن هذه المُبرِّرات تنهار

---

(١) يحيى اليناعي، المسؤول الإعلامي لنقابة المعلمين، مداخلة في قناة بلقيس برنامج زوايا الحدث بعنوان «تسريح للمعلمين وتحريف للمناهج.. المليشيا تعيد تشكيل هوية المجتمع»، ٢٢ أغسطس/ آب ٢٠٢١م.

(٢) ١٩٠ ألف معلم يمني دفعهم الحوثيون إلى مهن أخرى لإطعام ذويهم، الشرق الأوسط، ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢١م.

أمام أي نقاش موضوعي، فما تم نقله هي المعاملات البنكية وليست الأموال، فإيرادات الدولة تتحصَّلها جماعة الحوثي كما أشرنا آنفًا، وقد أكدت التقارير الأممية أنَّ الحكومة اليمنية غير قادرة على تحصيل الإيرادات بفعالية، في حين يجمع الحوثيون الضرائب، ويبتزون التجار، ويصادرون الممتلكات باسم المجهود الحربي، وبالتالي فهُم مُلزَمون بتسليم المرتبات كونهم يُمثِّلون سُلطة الأمر الواقع، ولأنَّهُم قادرون على فِعْل ذلك، لا سِيَّما وقد منعوا تداول العُملة النقدية الجديدة التي كانت تصرفها الحكومة اليمنية في مناطق سيطرتها كمرتبات للموظفين.

في ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٨م أعلنت الأمم المتحدة تقديم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة منحة مالية بمبلغ ٧٠ مليون دولار أمريكي للمعلمين والمعلمات اليمنيين الذين توقفت مرتباتهم في مناطق سيطرة الحوثيين لحل مشكلة إضراب المعلمين المتكرر ولضمان استمرار التعليم[١]، بحيث يقدم هذا الدعم كحوافز شهرية للمعلمين بالتنسيق مع الحكومة اليمنية وتعاون منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ليستفيد منها ١٣٠ ألف معلم يسهم في تقديم الخدمات التعليمية لـ ٣,٧ ملايين طفل يمني داخل اليمن[٢].

وكغيرها من المنح والمساعدات، أسهمت محاولات الحوثي في الاستيلاء على هذه المنح والمساعدات في تأخير صرفها للمدرسين. فقد اشترط الحوثيون على اليونيسف صرف الحوافز حسب كشوف حديثة أضيفت إليها أسماء عناصر تابعة لهم، فضلًا عن توريد المنحة المالية بالعُملة الصعبة إلى حساب البنك المركزي في صنعاء، ومن ثم إلى حساب الوزارة التي يديرها يحيى الحوثي، ليتم توزيعها على المعلمين بالريال اليمني، بعد استقطاع فارق سعر الصرف لصالحهم، وهذا ما كانت الحكومة اليمنية ومنظمة الأمم المتحدة ترفضه حرصًا على عدم نهب حقوق المعلمين[٣].

---

(١) بيان صادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، موقع المنظمة، ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٨م.

(٢) مُمثِّل منظمة اليونيسف لدول الخليج العربية الطيب آدم، وكالة الأنباء السعودية (واس)، ١٥ مايو/ أيار ٢٠١٩م.

(٣) شروط الحوثي تعرقل صرف رواتب المعلمين في اليمن، العربي الجديد، ٢ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٩م.

ولأنَّ الحوثيين تعاملوا مع المدرسين كرهائن، فإمَّا أن يتم تسليم مرتبات لعناصرها المُعيَّنين في المؤسسات التعليمية بعد سيطرتهم عليها، وإلَّا سيتم حرمان جميع المعلمين من الحوافز، وجدت الحكومة نفسها مضطرة لتمكين اليونيسف من مُهِمَّة صرف الحوافز للمعلمين وفق الكشوف الجديدة التي فرضها الحوثيون. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد استقطع الحوثيون جزءًا من حوافز عشرات الآلاف من المعلمين.

في منتصف مايو/ أيار ٢٠١٩م، اكتظت مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية اليمنية بمنشورات وأخبار المعلمين الذين يحتجون ضد الاستقطاعات التي نفَّذتها منظمة اليونيسف بضغط من جماعة الحوثي. ووفق شهادات مُقدَّمة من معلمين نشرتها صحيفة «العربي الجديد» إلى جانب شكوى خَطِّية من مدرسين في إحدى المدارس مُوجَّهة إلى مكتب التربية بأمانة العاصمة، فإنَّ المعلمين تفاجأوا، يوم الأحد ١٢ مايو/أيار، باستقطاع مبالغ مالية من حوافزهم النقدية.

وجاء في إحدى الشهادات بأَنَّهُ كان من المُقرَّر صرف حوافز شهرين متأخرين لكُلِّ معلم والمُقدَّرة بـ٦١٨٠٠ ريال يمني (١٢٤ دولارًا في تلك الفترة)، إلَّا أنَّ أغلب المعلمين استلموا مبلغ ١٠ آلاف ريال يمني (٢٠ دولارًا)، والبقية من ٢٧ ألفا أو ٣٤ ألف ريال يمني (٥٤ – ٦٨ دولارًا)[(١)].

بسبب هذه الاستقطاعات وحرمان المعلمين من حقوقهم، توقفت الدول المانحة عن تقديم الدعم لهذا المجال، وبدأت مكاتب التربية والتعليم الخاضعة لسيطرة الحوثيين بفرض رسوم على أولياء الأمور مقابل تعليم أبنائهم. مع ذلك، استمر التعليم شكليًّا ومَن يذهب إلى المدارس الحكومية لا يتلقَّى التعليم المناسب، ويقضي ساعات النهار بين اللعب داخل الفصل أو باحة المدرسة، أو تلقِّي دروس الحوثيين الطائفية، ما دفع كثيرًا من الأَسَر إلى إلحاق أبنائهم بالمدارس الخاصة التي تزايد أعدادها بشكل كبير بعد سيطرة الحوثيين على حساب التعليم الحكومي

(١) معلمون يمنيون يشكون استقطاع منظمة اليونيسف من حوافزهم النقدية، العربي الجديد، ١٤ مايو/ أيار ٢٠١٩م.

المجاني وفي سبيل التعليم، اضطرت كثير من الأسَر إلى بيع مقتنياتها الثمينة لتعليم أبنائها[١].

وبالعودة إلى فرض الرسوم على أولياء الأمور مقابل إلحاق أبنائهم في المدارس الحكومية، فقد تفاوتت قيمة هذه الرسوم من مدرسة إلى أخرى، لكن يبقى سكان الأرياف أكثر مَن تضرَّر مِن هذه السياسية، كونهم الأكثر فقرًا، ما دفع كثيرًا من أولياء الأمور إلى إخراج أبنائهم من المدارس نظرًا لعدم قدرتهم على توفير الرسوم المفروضة[٢]، فضلًا عن قيام بعض المدارس بطرد الطلاب أو حرمانهم من دخول قاعات الامتحانات لعدم قدرتهم على توفير الرسوم الجديدة[٣] ليعود الوضع كما كان قبل ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م.

لم يتوقَّف الأمر عند إلزام أولياء الأمور بدفع رسوم دراسية بذريعة دفع مرتبات المعلمين، لكن أغلب المدارس فرضت على الأسر تقديم مستلزمات عينية مثل القرطاسية أو توفير كراسي أو مقابل إصلاحات الأثاث المدرسي أو أدوات النظافة وغيرها من المتطلبات، نظرًا لامتناع وزارة التربية والتعليم الخاضعة للحوثيين عن توفير احتياجات المدارس، ولهذا تم تحميلها على الطلاب وأسَرهم.

وعندما كانت وزارة التربية والتعليم الخاضعة لسيطرة يحيى الحوثي تتلقَّى دعمًا من المنظمات الدولية ليُقدّم كحوافز أو مصروفات تشغيلية للمدارس، كانت الجماعة تنسب هذه المساعدات لنفسها، وتظهر بأنَّها قدَّمت هذه الأموال من موازنة الدولة، لكن في الحقيقة هي دعم خارجي

---

(١) بسبب عدم الاهتمام بالتعليم في المدارس الحكومية، تصدر طلاب المدارس الخاصة قائمة الأوائل في نتائج امتحانات التعليم الأساسي (تاسع) في صنعاء والمحافظات المجاورة لها في العام الدراسي ٢٠٢٠م – ٢٠٢١م، وهو ما دفع أستاذ المناهج وطرائق التدريس المشارك في كلية التربية (جامعة صنعاء) سعاد السبع، إلى القول بأن تراجع المدارس الحكومية من قائمة الأوائل في نتائج اختبارات الشهادة الأساسية، يدل على أن «التعليم الذي كان مجانيًا لأبناء المواطنين عامة لم يعد موجودًا».

(٢) من نهب رواتب المدرسين إلى فرض الإتاوات على الطلاب، الإصلاح نت، ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٩م

(٣) رسوم إجبارية للحوثيين تُهدِّد بحرمان آلاف الطلاب من الامتحانات، الموقع بوست، ١٣ ابريل/ نيسان ٢٠١٨م.

مقدم من المنظمات والدول، أمَّا هُم فمستمرون منذ بداية الحرب في نهب المال العام والمساعدات الدولية، دون تقديم أي خدمة مستحقة للمواطنين.

في أغسطس/ آب ٢٠٢١م، احتفت وسائل الإعلام الحوثية بتصريح يحيى بدر الدين الحوثي الذي أشار إلى توجُّه وزارته بصرف حافز شهري بمبلغ ٣٠ ألف ريال يمني للمعلمين والمعلمات والعاملين في المدارس ابتداءً من سبتمبر/ أيلول من نفس العام، دون الإشارة إلى أنَّ هذه الحوافز مُقدَّمة من منظمات دولية[١]. وما هي إلَّا أيام حتى أعلنت وزارة يحيى الحوثي عدم قدرتها على صرف هذه الحوافز بعدما اختلفت مع منظمة اليونيسف[٢].

وبالتزامن مع ذلك، رفع الحوثيون الإتاوات والرسوم المفروضة على المدارس الخاصة في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وقد عمدت في كثير من المناطق إلى فرض مبالغ مالية على كُلِّ طالب، فضلًا عن الجبايات الأخرى التي تفرضها الجماعة بين الفينة والأخرى بذرائع مختلفة ولتغطية مناسبات حوثية عديدة، وهذه الجبايات تتحوَّل إلى رسوم إضافية تثقل أولياء الأمور بلا شك، ودفعت الكثير منهم إلى إخراج أبنائهم من المدارس الخاصة وإلحاقهم بالمدارس الحكومية التي باتت شِبْه مُعطَّلة، ولا تُقدِّم الخدمات التعليمية كما يجب[٣].

ونعود للكاتبة ميساء شجاع الدين التي لخَّصت هذا الوضع في مقالها المُشار إليه آنفًا بالآتي: «مع صعود الحوثيين إلى السُلطة، بدأ التعليم اليمني يواجه تحدّيات كبيرة، من انقطاع مرتبات المعلمين وأدلجة التعليم، ولكن التحدّي الأبرز كان بداية خصخصة التعليم بشكل رسمي، فيما سمَّاها الحوثيون «المساهمة المجتمعية». وككُلِّ العبارات الحوثية المُضلِّلة، تبدو المساهمة المجتمعية كلمة مخاتلة، يُقصد بها العكس، فهي تعني الخصخصة، بينما يحاول الحوثيون تقديمها بصفتها

---

(١) وزارة التربية تعتمد حافزًا شهريًا للمعلمين بمبلغ ٣٠ ألف ريال ابتداءً من سبتمبر المقبل، الثورة نت الخاضعة لسيطرة الحوثيين، ١٤ أغسطس/ آب ٢٠٢١م.

(٢) يونيسف ترفض صرف حوافز للمعلمين بصنعاء وعدة محافظات للعام الجاري، المشهد اليمني، ٢٥ أغسطس/ آب ٢٠٢١م.

(٣) الحوثيون يفرضون جبايات خيالية على المدارس الخاصة و٥ آلاف ريال على كُلِّ طالب فيها، نيوز يمن، ١٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٨م.

إسهامًا مجتمعيًّا في تقديم مرتبات للمعلمين، وكأنَّ مسؤولية المجتمع القيام بمهام الدولة التي يسيطرون عليها.

رغبة الحوثيين في تجهيل المجتمع ليست قضية افتراضية، أو استنتاجية لخصومهم، لأنَّهُم يحشدون بشكل مُكثَّف الأطفال والمراهقين إلى الجبهات، وبالتالي تُعتبَر المدارس عائقًا في عملية التحشيد، بل أيضًا هي حقيقة تتجّلى في أدبياتهم التي تتمثّل في خُطب مُؤسِّسهم، حسين الحوثي، الذي يعتبر أي كتاب غير القرآن الكريم بلا قيمة، بما فيها الكتب عن الإسلام والشريعة، مثل أصول الفقه وغيرها. وهُنا، لا يبالغ أحد في وصفه جماعة الحوثي بأنَّها جماعة الجهل المُقدَّس، فهذا توصيفٌ ينطبق عليهم بوضوح، فهُم عندما كانوا يتحدّثون عن نموذجهم في حُكم صعدة لم يتحدّثوا يومًا عن التعليم أو الصحة، بل كان الأمن دائمًا إنجازهم الأبرز، حسب دعايتهم»[1].

مبادرات مجتمعية لإنقاذ ما يمكن:

وأمام هذا الواقع الصعب، تداعى المغتربون خارج اليمن والميسورون في الداخل إلى المساهمة في التقليل من معاناة السكان في مناطق سيطرة الحوثيين بعدما حُرم الناس من احتياجاتهم الأساسية. فظهرت مبادرات مجتمعية مختلفة لتوفير الغذاء للأسَر الفقيرة، ومبادرات عنيت بشق الطرقات لتسهيل التنقلات، وركزت بعض المبادرات على التعليم، فبنت المدارس ورممتتها ووفرت مرتبات المعلمين لا سِيَّما في المناطق الريفية لضمان استمرارية التعليم بعدما رفض الحوثيون صرف مرتباتهم.

وأطلق مواطنون ومغتربون يمنيون بدول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربية مبادرات لدعم العملية التعليمية من خلال جمع التبرعات لكن هذه المبادرات لم تسلم من ممارسات وعبث الحوثيين وابتزاز القائمين عليها، أو إعاقة تنفيذها، أو نهب مخصصاتها.

ففي محافظة المحويت - على سبيل المثال لا الحصر- أوضح تقرير فرعي صادر عن اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، أن مكتب التربية والتعليم في المحافظة والخاضع لسيطرة الحوثيين، منع تنفيذ مشروع صب أسقف أربعة فصول دراسية كان أهالي قرى

(١) ميساء شجاع الدين، مصدر سابق.

بيت الصليحي والسفاينة وبيت الكردي قد تبرعوا لبنائها في مدرسة ٢٦ سبتمبر الأساسية والثانوية الموجودة في منطقة بيت الصليحي.

وقد لجأ الأهالي إلى تمويل وبناء هذه الفصول بشكل طوعي نظرًا لتكدس الطلاب في الفصول الصغيرة والقليلة في المدرسة. وعندما وصل العمل إلى مرحلة سقف الفصول منتصف العام ٢٠٢٠، عجز الأهالي عن تمول باقي عمليات البناء، فلجأوا إلى المنظمات الدولية طالبين المساعدة، واستجابت لهم اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، فقامت بدورها بواسطة جمعية الهلال الأحمر اليمني بعمل مناقصة لإنجاز سقف الفصول الدراسية في مدرسة ٢٦ سبتمبر، وبناء دورة مياه لمدرسة الصالح للبنات الموجودة في منطقة السفاينة. وعقب إنجاز المناقصة وبدء التنفيذ، أوقفت وزارة التربية والتعليم في صنعاء الخاضعة لسيطرة يحيى الحوثي استكمال المشروع بذريعة أن أي مشاريع من هذا النوع يجب أن يتم تحديدها من صنعاء، ما تسبب في حرمان سكان تلك المناطق من هذه المشاريع وبقيت الفصول بلا أسقف أو دروات مياه[(١)].

مطلع العام الدراسي ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣، أوقف الحوثيون ما يقارب ٢٣ مبادرة طوعية تقودها مجموعات شبابية وجمعيات خيرية تهدف إلى تزويد الطلاب المعسرين بالمستلزمات الدراسية في كل من صنعاء القديمة، ومديريات معين، وبني الحارث، وشعوب التابعة لأمانة العاصمة، ومديريات صعفان ومناخة وجحانة وأرحب التابعة لمحافظة صنعاء، وقامت بنهب تلك المستلزمات[(٢)].

وتهدف هذه الممارسات المتعمدة إلى حرمان أكبر عدد ممكن من أبناء الأسر التي لا تنتمي إليها من حقهم في التعليم بما يساعدها على نشر فكرها وتحويل الأطفال إلى مقاتلين، لاسيما والحوثيون يسخرون كافة إمكانياتهم وقدراتهم لتنفيذ مراكز صيفية مغلقة للأطفال لنشر معتقداتهم وتجنيدهم،

---

(١) تقرير عن عمل الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الإنسان ونشاط اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان ضمن النطاق الجغرافي لمحافظة المحويت خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٢ (وثائق).

(٢) الانقلابيون يمنعون ٢٣ مبادرة يمنية توفر لوازم مدرسية، الشرق الأوسط، ٢٢ أغسطس ٢٠٢٢، العدد [١٥٩٧٣].

وتوفير كافة متطلبات هذه المراكز من قرطاسية وتغذية ومطبوعات وملابس.

ابتزاز المغتربين:

في الوقت الذي كان الموظفون في القطاع الحكومي بلا مرتبات، كانت تحويلات المغتربين اليمنيين، الذين يعيشون ويعملون في أنحاء مختلفة من العالم، تساهم في التخفيف من قساوة الأوضاع المعيشية التي باتت تعيشها غالبية الأسر اليمنية جراء الحرب، فضلا عن مساعدتها في الحفاظ على شيء من التوازن الاقتصادي في البلاد[1].

اعتبرت قيادات الحوثي فئة المغتربين في الخارج وأسَرهم في الداخل فرصة إضافية للنهب والابتزاز بوسائل مختلفة. وبحسب شهادات مختلفة تلقَّيتُها من مغتربين يمنيين يعيشون في الولايات المتحدة ودول الخليج، فإنَّ قيادات ومشرفين حوثيين مارسوا عليهم الابتزاز والتهديد والسرقة، ولم يكُنْ أمام أغلبهم إلَّا الخضوع والتسليم.

بطبيعة الحال، كانت عمليات الابتزاز تتم بشكل غير مباشر خوفًا من أن تنشر وسائل الإعلام بأنَّ الحوثيين يُلزمون المغتربين بدفعها. ويُطلب من المغترب أو أفراد أسرته بالمساهمة في دفع الأموال لاستخدامها في رعاية أسَر قتلى الجماعة أو علاج جرحاهم، أو توفير السلاح والغذاء للمقاتلين، أو التكفُّل بتجهيز مقاتل تحت لافتة «المجهود الحربي»، لكنَّ هذه الأموال تذهب في الغالب لصالح القيادات والمشرفين الحوثيين، إذ لا توجد آلية ومُحدّدات تُنظِّم عملية تحصيلها، وإنَّما خاضعة لتقديرات ومزاجية كُلِّ قيادي ومشرف في كل منطقة، وبالتالي لا تخضع للرقابة ويستولي عليها المشرفون.

ومَن يرفض توفير مطالب الحوثيين، تبدأ سلسلة المضايقات ضدهم ووسائل الضغط عليهم، بدءًا من التحريض بالقول أنَّهُم عملاء ومرتزقة وخونة لصالح دول أجنبية، أو دواعش وتكفيريون وغيرها من الأقاويل. ثم تهديد الأبناء في الداخل، أو محاولة أخذ أبناء المغترب إلى

---

(١) بحسب تقرير صادر عن البنك الدولي في مايو/ أيار من عام ٢٠١٨م، فإنَّ حجم تحويلات المغتربين من العملات الصعبة إلى اليمن لعام ٢٠١٧م بلغ ٣,٤ مليارات دولار أميركي، أي ما يساوي ١٣,١ في المائة من الناتج المحلي. المصدر: العربي الجديد، المغتربون ينقذون اليمن، ٢٧ فبراير/ شباط ٢٠١٩م.

الجبهات، أو إشعار المغترب بأنَّ عليه دفع ضرائب أو مصروفات لقاء خدمات، منها الحماية للعقارات التي يملكها المغترب في اليمن، أو اقتحام منازلهم بذريعة تفتيشها والبحث عن مطلوبين يختبئون فيها(١).

يدفع كثير من المغتربين في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج تحديدًا أموالًا طائلة بين الوقت والآخر، ويضطر أغلبهم إلى الصمت خوفًا على أملاكهم أو أقاربهم في اليمن. شخصيا التقيت بالعديد من المغتربين اليمنيين في الولايات المتحدة الأمريكية، وأكدوا لي مِرارًا بأنَّ المشرفين الحوثيين -في محافظة إب- يبتزونهم بين الوقت والآخر، وفي كُلِّ مَرَّة بمُسَمًّى ومُبرِّر مختلف، وليس أماهم إلَّا الاستجابة كي لا تُنهب منازلهم وأملاكهم، أو لا يصيب أفراد أسَرهم أي ضرر، أو يُمنع المغترب من زيارة موطنه في أخف الحالات.

ولا ينجح الحوثيون في ابتزاز بعض المغتربين ماليًّا وحسب، بل إنَّ أغلب المغتربين اليمنيين يُفضِّلون الصمت وعدم التطرُّق لجرائم الحوثيين وانتهاكاتهم - في مواقع التواصل الاجتماعي أو أيَّة وسيلة إعلامية أو حقوقية - لذات الأسباب التي ذكرناها آنفًا. وبهذا ينجح الحوثيون في سرقة وإسكات اليمنيين المقيمين في الداخل، وكثير من المغتربين في الخارج.

مطلع العام ٢٠٢١م، نفذَّت جماعة الحوثي حملة واسعة لحصر بيانات ومعلومات المغتربين وأسرهم في محافظة إب، كونها المحافظة التي ينحدر منها كثير من المغتربين، لا سِيَّما في الولايات المتحدة الأمريكية.

اللجان الحوثية التي نفذَّت الحملة طلبت من المواطنين تسجيل بيانات شاملة عنهم من قبيل: أسماء المغتربين الرباعية، وصورهم الشخصية وصور جوازاتهم، وحساباتهم المالية والدول التي يستقرون فيها وأرقام هواتفهم، وأسماء أفراد أسرهم ومدة وأسباب اغترابهم، ومتوسط التحويلات الشهرية لأسرهم(٢).

---

(١) ممتلكات المغتربين.. ضحية سطو المليشيا الحوثية وإدمان نهبها، موقع الوطن الإخباري، ١ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩م.

(٢) إب.. حملة حوثية لجمع بيانات المواطنين المغتربين لأغراض أمنية، موقع يمن شباب، ٣ مارس/ آذار ٢٠٢١م.

وكما هي العادة، استخدمت الجماعة هذه البيانات لأهداف أمنية ومالية، وهو ما أكده كثير من المغتربين لاحقًا.

أمَّا الخطوة الثانية في هذا السياق والتي عمل الحوثيون على تنفذيها، فهي عملية جمع بيانات ورفع تكاليف معاملات الراغبين في الاغتراب والعمل خارج اليمن. فقد فرضت وزارة شؤون المغتربين الخاضعة لسيطرة الحوثيين في ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠٢٠م، شروطًا جديدة للموافقة على حصول أي مواطن على تصريح لإجراء معاملته، التي تتطلبها تأشيرة العمل في المملكة العربية السعودية. ومن ضِمْن هذه الشروط توفير معلومات عن حامل جواز السفر، وبيانات خمسة أقارب في اليمن، وبيانات الأقارب في السعودية، بيانات الكفيل» وغيرها. بعدها يمكن الحصول على ورقة للجهات المعنية لاستكمال الإجراءات[١].

وإلى جانب هذه الشروط، فرضت على من يرغب في السفر دفع مبالغ خيالية سواء بطُرُق مباشرة أو عَبْر سماسرة وزَّعتهم على أماكن المعاملات، إلى جانب التعقيدات والشروط الأخرى للموافقة على استكمال إجراءات الفيزا من فحوصات وإجراءات أمنية ومكاتب سفر، وهي معاملات تجعل المواطن الراغب في الاغتراب ينتظر من ثلاثة إلى خمسة أشهر حتى منحه تأشيرة السفر، مقارنة بأسبوعين قبل سيطرة الميليشيات على العاصمة صنعاء[٢]، وبعدما يتم السماح لليمني بالاغتراب، يبدأ الجزء الثاني من الابتزاز والذي أشرنا إلى بعض ملامحه آنفًا.

وتُمارَس عملية الابتزاز والترهيب ضد المغتربين بمجرد أن يسيطر الحوثيون على مناطقهم أو المناطق التي تسكن أسَرهم فيها. مع ذلك، لم تُغطِّ وسائل الإعلام هذا النوع من الانتهاكات بشكل كافٍ بسبب خوف الضحايا من انتقام الحوثيين، ولأنَّ عملية النهب تتم غالبًا بشكل غير مباشر، فالحوثيون يُغلِّفون أغلب عملياتهم بمُبرِّرات ظاهرها قانونية، مثل الضرائب والواجبات والخدمات وغيرها. لكنَّ هذا لا يعني عدم وجود عمليات نهب مباشرة تعرَّض لها مغتربون يمنيون في مناطق سيطرة الحوثيين. وعلى سبيل المثال لا الحصر، في نوفمبر/ تشرين الثاني

(١) جمع بيانات ورفع تكاليف المعاملات.. هكذا ضاعفت ميليشيا الحوثي معاناة اليمنيين المتوجهين إلى بلدان الاغتراب، موقع المصدر أونلاين، ١٠ يونيو/ حزيران ٢٠٢١.

(٢) نفس المصدر السابق.

٢٠١٩م، نهب مسلحون حوثيون في مدينة ذمار محتويات منزل المغترب فضل عكروت، وسرقوا سيارته من أمام المنزل الكائن في حي الجمارك بمدينة ذمار، إضافة إلى نهب منازل أخرى في المدينة[١].

هذا النوع من النهب والسرقة لم يكُنْ جديدًا على اليمنيين، فقد مارسه أجداد الحوثيين ضد الذين كانوا يعملون خارج اليمن ويعودون إلى موطنهم. وقد أوضح الدكتور مصطفى محمد الشكعة هذا الأمر في كتابه (مغامرات مصري في مجاهل اليمن)، حيث قال:

«إذا كنت يمنيًّا وكرهت الحُكَّام في وطنك فرحلت أو هربت إلى بلدة أخرى واشتغلت بالتجارة والأعمال الحُرَّة فأنت لا شك مُوفَّق، وستقتني ثروات طائلة، ذلك لأنَّ اليمني ذكي بطبعه، أمين، حَسَن التصرُّف، فكثير من اليمنيين هاجروا إلى السودان وأرتيريا بل وإنجلترا واقتنوا ثروات طائلة، وربحوا أموالًا وفيرة.

واليمني رغم سوء الأحوال وفساد أداة الحُكم في بلاده، لا يلبث أن يحنَّ إلى وطنه الحبيب، فيعود حاملًا ثروته كُلّها إلى أهله وبيته، ويقتني الضِّياع والبساتين، ويبني لنفسه بيتًا كبيرًا، تمامًا كما يفعل المهاجرون اللبنانيون حينما يجمعون ثرواتهم في المهجر ثم يعودون إلى بلادهم للاستقرار.

غير أنَّ الفرق شنيع بين حالة اللبناني العائد إلى وطنه وزميله اليمني العائد إلى بلده. إنَّ اللبناني يعيش آمنًا مُطمئنًّا يقضي شيخوخته في راحة ويسار، وقد يزاول بعض النشاط الذي يضيف ربحًا جديدًا إلى ثروته. أمَّا اليمني فعلى العكس تمامًا، لا يكاد يعود إلى وطنه وينشد الاستقرار ولا يكاد ينعم بثمرة كفاحه الطويل حتى يُفاجأ باستدعاء الإمام له وطلبه أن يتنازل للدولة (والدولة هي الإمام والسيوف) عن نصف أملاكه، والويل له إذا رفض، فيضطر المسكين إلى إجابة الإمام إلى طلبه، وفي العام التالي يُفاجأ بنفس الاستدعاء من جلالة الإمام، حيث يطلب منه في قسوة أن يتنازل له عن النصف الباقي وإلَّا صُودر الجزء الباقي من أملاكه وأودع السجن.

(١) الحوثيون ينهبون منازل مغتربين يمنيين في الدول الخليجية، صحيفة الأيام، ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩م.

فيرضي الرجل بأهون الضررين وأخف الشَّرَّين ويتنازل بغير وثيقة، ويظل الأمر كذلك عامًا بعد عام حتى يصبح المكافح المسكين فقيرًا معدمًا، شأنه في ذلك شأن الشعب، وإنِّي أعرف أسماء بعينها من هؤلاء المنكوبين، وإنَّما يمنعني من ذِكْر أسمائهم ما قد يلحقهم من أذى أو ضرر.

ولذلك، فإنَّ اليمني المهاجر يحن إلى وطنه ويتحرَّق إليه شوقًا، ولكنَّهُ يخشى العبث بأقدس حرياته ومصادرة أملاكه ونهب أمواله التي عاش طول حياته يكافح من أجل الحصول عليها، فيظل في مهجره سعيدًا بماله، بائسًا لخوفه من العودة إلى وطنه الحبيب»[(١)].

الفساد:

ثمَّة مَن يقول إنَّ الفقر يدفع البعض إلى ممارسة الفساد، وهذا ليس على إطلاقه؛ لأن المسألة نسبية هُنا؛ إذ أغلب مَن يمارسون الفساد ليسوا فقراء، يضاف إلى ذلك أنَّ الفساد الذي يمارسه الفقير المضطر لا يقضي على الفقر والجوع في أي مجتمع.

بلا أدنى شك، يتسبَّب الفساد في تفشِّي الفقر أكثر وأكثر. فالفساد أكبر العقبات أمام جهود الحد من الفقر بحسب البنك الدولي. أمَّا منظمة الشفافية الدولية فتقول، بأنَّ الفساد ضريبة يدفعها الفقراء، حيث تُسرق الموارد من الأسَر التي تعاني بالفعل من ضغوط مالية شديدة، لصالح مَن لا يعاني من أيَّة ضغوط مالية[(٢)].

وينعكس الفساد بشكل سلبي على المجتمع لا سِيَّما الفئات الأشد فقرًا، فهو يزيد من التكاليف ويُقلِّل من فُرَص الحصول على الخدمات الصحية والتعليمة والقضائية. وعندما يُمارَس الفساد من قِبَل التجار ومؤسسات الدولة على سبيل المثال، فهذا يعني ارتفاع أسعار السلع بشكل عام. المواد الغذائية والأدوية والمعدات الطبية واللقاحات وكُلّ ما يحتاجه الإنسان ليتحمَّل الفقراء تبعات الفساد المشترك والمتداخل. وبناء على ذلك، فإنَّ كُلَّ دولار أو يورو أو ريال مسروق يسلب الفقراء فرصة متكافئة في الحياة، فضلًا عن ذلك، أظهرت العديد من

---

(١) مغامرات مصري في مجاهل اليمن، مصدر سابق، ص٩٤.

(٢) الفقر والفساد، ورقة عمل معدة من قبل البرنامج العالمي عن الفقر التابع للأمانة العامة لمنظمة الشفافية الدولية.

الدراسات بأنَّ الفقراء يدفعون أعلى نسبة من دخلهم في شكل رشاوي ليحصلوا على الخدمات الضرورية والمُستحقَّة(١).

جهود مكافحة الفساد في اليمن:

عملتُ لسنوات مع المجموعة اليمنية للشفافية والنزاهة، وهي منظمة يمنية أُنْشِئَتْ لتكون الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية(٢) في اليمن. وكنتُ -إلى جانب عملي كمسؤول الوحدة الإعلامية- مُنسِّقًا ومسؤولًا عن بعض المشاريع التي تُنجزها المنظمة، على رأسها مشروع استرداد الأموال المنهوبة في اليمن، والذي كانت منظمة الشفافية الدولية تُنفِّذه في عدد من الدول العربية.

عقب سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء، قرَّرت الشفافية الدولية تقليص أنشطتها في اليمن حتى توقَّفت بشكل كامل، كَوْنها منظمة لا تعمل في بيئات غير دستورية، وبطبيعة الحال فإنَّ جماعة الحوثي جماعة عِرْقية/طائفية مسلحة غير مُعترَف بها، سطت على السُلطة عَبْرَ العنف وإقصاء بقية المُكوِّنات الوطنية.

كان من الضروري سرد هذه المُقدِّمة كمدخل لموضوع الفساد في اليمن، كَوْني عملتُ كمُتخصِّص في مجال مكافحة الفساد في فرع وطني لأهم منظمة دولية معنية بمكافحة الفساد. كنتُ شاهدًا على الكثير من الأنشطة والإنجازات في هذا المجال.

اليمن كغيرها من دول العالم لا سِيَّما الدول النامية أو المستنمية عانت من الفساد المالي والإداري والسياسي في مجالات مختلفة وبمستويات متفاوتة. لكن في مقابل ذلك كان هذا الفساد يسير على استحياء ويحدث في الظلام غالبًا، لأنَّ الفاسدين كانوا يعلمون بأنَّهُم مُلاحَقون، وأنَّ هناك عددًا هائلًا من أفراد المجتمع ينشط من أجل اصطياد الفاسدين من خلال الكثير من

---

(1) Combating Corruption ،The World Bank ،Symposium on Data Analytics for Anticorruption in Public Administration ،October 25-28, 2021.

(٢) الشفافية الدولية: وهي منظمة دولية غير حكومية معنية بمكافحة الفساد الإداري والمالي والسياسي في دول العالم. وتشتهر عالمياً بتقريرها السنوي «مؤشر مدركات الفساد»، وهي عبارة عن قائمة مقارنة بين الدول من حيث انتشار الفساد. مقر المنظمة الرئيسي يقع في برلين، ألمانيا ولها فروع في عدد كبير من دول العالم.

الأنشطة، لا سِيَّما بعد ظهور مواقع التواصل الاجتماعي وسرعة انتقال المعلومة عبر الفيديو والصوت والصورة والكلمة.

كان هناك ما يشبه التنافس بين وسائل الإعلام المستقلة والحزبية في تصيُّد قضايا الفساد والنشر عنها، بما يُعزِّز شيئًا من الرقابة المجتمعية، لا سِيَّما بعدما صادقت اليمن على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وعملت بعدها على مواءمة القوانين اليمنية مع الاتفاقية بدءًا بالقانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٥[١].

عَقْب تلك المرحلة، بدأت اليمن بسَنِّ حزمة من القوانين والتشريعات وإنشاء العديد من الوحدات والهيئات بهدف الوصول إلى صيغ في التشريعات والقوانين اليمنية لتواكب وتُسهِّل عملية مكافحة الفساد وتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة. ومن أبرزها الهيئة الوطنية العُليا لمكافحة الفساد، والهيئة العُليا للرقابة على المناقصات والمزايدات، واللجنة العُليا للمناقصات والمزايدات، والنيابة المُتخصِّصة بمكافحة الفساد، ووحدات مكافحة الفساد في رئاسة الوزراء ومكتب رئاسة الجمهورية، ووحدة غسل الأموال في البنك المركزي اليمني، وغيرها من الجهات المعنية بمكافحة الفساد[٢].

بدأت هيئة مكافحة الفساد بتنفيذ قانون إنشائها، وفرضت على المسؤولين في الدولة تقديم إقراراتهم بالذمة المالية، وهذه كانت واحدة من أهم الخطوات العملية في مكافحة الفساد، وهي بمثابة اللبنة الأساسية التي سيتم البناء عليها في معركة اليمنيين ضد الفساد.

في يوليو/ تموز ٢٠١٢، أي قبل سيطرة الحوثيين على العاصمة بسنتين، صادق الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي على قانون بشأن حق الحصول على المعلومات، وبعدها وفي ٦ مايو/ أيار ٢٠١٣م، أصدر قرارًا بتعيين المهندس سمير أمين نعمان مفوضًا عامًا للمعلومات وهي خطوات عملية تساعد على تعزيز مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد في البلاد، بعد جدل

(١) وقَّعت الجمهورية اليمنية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ٩ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠٠٣م.

(٢) الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، ورقة بعنوان: مواءمة القوانين اليمنية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الدكتور محمد حمود المطري، عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد - رئيس قطاع الذمة المالية في الفترة من ٢٠٠٧- ٢٠١٣.

ومطالبات مجتمعية وحقوقية كثيرة بتنفيذها(١).

في الوقت ذاته، كانت منظمات المجتمع المدني تخوض معركة أخرى لدفع الحكومة بإقرار قوانين ولوائح تُسهِّل عملية مكافحة الفساد، مثل قانون أو لوائح استرداد الأموال المنهوبة، وقانون حماية المُبلِّغين عن قضايا الفساد، ونشر ضوابط ومفاهيم حول مُدوَّنة أخلاقيات الوظيفة العامة، وقواعد سلوك الموظف العام.

إجمالًا، يمكن القول بأنَّ اليمن كان عبارة عن ورشة عمل كبيرة تناقش وتعمل من أجل تأسيس مرحلة جديدة قائمة على مواجهة الفساد المستشري منذ فترة طويلة بطريقة علمية ومُنظَّمة وإن كانت بطيئة. وبطبيعة الحال، يعلم أي مُتخصِّص في هذا المجال بأنَّ مواجهة ظاهرة الفساد المنتشرة كثقافة ليست بالمسألة السهلة، وتحتاج إلى وقت، وإن كان الانفتاح الإعلامي وتعدُّد الآراء أفسح المجال للحديث عن الفساد، وكَشْف العديد من أشكاله والمُتورِّطين فيه، لكن كان الوضع العام لا يساعد على محاسبة «الحيتان الكبيرة» أو «الفاسدين الكبار» نظرًا لضعف المنظومة التشريعية، ولهذا ظهر حراك مجتمعي يعمل على تصحيحه، كخطوة أساسية تسبق عملية المواجهة الشاملة.

الحوثيون والفساد:

ضِمْنَ عِدَّة شعارات سياسية ودينية، رفع الحوثيون شعار «مكافحة الفساد» كمُبرِّر لاقتحامهم العاصمة صنعاء والسيطرة والسطو على مؤسسات الدولة، مُستغلِّين بذلك الرغبة المجتمعية الجامحة في مواجهة الفساد، والاستعداد النفسي المجتمعي لخوض معركة ضد الفاسدين، لا سِيَّما بعدما رفعت الحكومة اليمنية الدعم – جزئيًّا – عن المشتقات النفطية، ما أدَّى إلى ارتفاع في أسعار بعض المواد الغذائية والخدمات.

كان الهدف من حصار الحوثيين للعاصمة صنعاء في أغسطس/ آب ٢٠١٤م، هو السيطرة على الحُكم، بناءً على اعتقاد ديني يمنحهم الحق المُطلق في السيطرة على الحُكم وثروات ورقاب

(١) قرار رئيس الجمهورية بتعيين المهندس سمير أمين نعمان مفوضًا عامًا للمعلومات، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، ٦ مايو/ أيار ٢٠١٣.

اليمنيين، وِفْقَ ما يُسَمَّى بنظرية «الولاية» المشار إليها آنفا. لكن بالعودة إلى العناصر الفاعلة في هذه الجماعة، سنجد أغلبهم مُتورِّطين بقضايا فساد وجرائم جنائية خلال العقود الماضية. من قيادات الجماعة الأولى التي عُرفت بأنَّها تعمل في التهريب وتجارة الممنوعات، مرورًا بالشخصيات الانتهازية والفاسدة والتي انضمَّت للحوثيين بعد سيطرتهم على العاصمة، وانتهاءً باللصوص وقُطَّاع الطُرُق وأصحاب السوابق في الأحياء والقرى، حتى أنَّ الحوثيين قاموا بإطلاق سراح العديد من السجناء المحبوسين على ذِمَّة قضايا جنائية.

تطرَّقَتْ بعض وسائل الإعلام لعملية إطلاق سراح السجناء وإلحاقهم بالجماعة، سواء في الجبهات، أو تحويلهم إلى مشرفين في مناطقهم. فقد أوضحت وثيقة رسمية صادرة عن وكيل النيابة العامة بمديرية المخادر بمحافظة إب، وسط اليمن، أنَّ الحوثيين أفرجوا عن متهمين بالسرقة بالقوة. حيث قال وكيل نيابة مديرية المخادر فؤاد الحميري، في مذكرته الصادرة في ٢٩ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٤م والمُوجَّهة إلى المحامي العام رئيس النيابة، إنَّ مسلحين يتبعون الحوثيين أفرجوا عن متهمين بالسرقة بالقوّة، بعدما رفضت النيابة الإفراج عنهم(١).

وفي يونيو/ حزيران ٢٠١٦م، نشرت قناة بلقيس الفضائية وثائق تؤكد إفراج جماعة الحوثي عن ٨٢ سجينًا جنائيًّا من السجن المركزي في صنعاء مُتورِّطين بقضايا جنائية مختلفة تتنوَّع بين الإتجار بالمخدرات وسرقة المنازل والقتل والحرابة والاختطاف وتفجير القنابل وأنابيب النفط، بموجب توجيهات من القيادي في الجماعة، يحيى بدر الدين الحوثي(٢).

كانت هذه العملية تتكرَّر في مختلف المحافظات التي يسيطر عليها الحوثيون، أبرزها عمران وإب وصنعاء وصعدة وحجة. وقد عَلَّق مستشار وزير الإعلام اليمني فهد طالب الشرفي وهو أحد أبناء محافظة صعدة (معقل الحوثيين) على السلوك الحوثي بالقول: إنَّ إطلاق سراح السجناء، «خاصة المتهمين في قضايا الاتجار بالمخدرات، هي عملية اعتيادية تمارسها جماعة الحوثي بهدف تمويل عملياتها العسكرية وإقلاق دول الجوار، منذ أن كانت في مدينة صعدة وقبل

(١) الحوثيون يطلقون سراح المجرمين في اليمن، العربي الجديد، ٣١ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٤م.

(٢) الحوثيون يفرجون عن ٨٢ سجينا في صنعاء بينهم تجار مخدرات وسلاح، يمن مونيتور، ١٩ يونيو/ حزيران ٢٠١٦م.

سيطرتها على العاصمة وبقية المحافظات اليمنية. هذه الجماعة تحرص على بناء علاقات واسعة مع تجار المخدرات بدلًا من معاقبتهم، وقد استقطبت تجار المخدرات ليصبحوا قيادات في الجماعة، كما إنَّها تطلق سراح مُتورِّطين في قضايا جنائية، بهدف الدفع بهم إلى جبهات القتال في مناطق مختلفة»[١].

وفي هذا السياق، من المهم أن نعرف بأنَّ عبد الملك الحوثي وأخاه يحيى لم يحصلا قَط على شهادة علمية، وإنَّما تعلَّما دروسًا مذهبية مُتطرِّفة على يد والدهما. وأنَّ القيادي الحوثي أبو علي الحاكم سُجِنَ في صعدة على ذِمَّة قضايا جنائية قبل هروبه منه في ٢٠٠٤م[٢] وأنَّ القيادي الحوثي فارس مناع تاجر سلاح[٣]، وأنَّ الناطق باسم جماعة الحوثي عبد السلام فليتة، تاجر سوق سوداء للغاز والنفط، وأنَّ دغسان أحمد دغسان مُهرِّب مبيدات زراعية مُحرَّمة دوليًّا، وأنَّ معظم قيادات هذه الجماعة كانوا ولا يزالون يُهرِّبون القات والحشيش لدول الجوار، وأنَّ أغلب اللصوص

(١) الحوثيون يطلقون سراح متهمين بتجارة المخدرات والسلاح، العربي الجديد، ١٩ يونيو/ حزيران ٢٠١٦م.

(٢) عبد الله يحيى الحكيم (المعروف بأبو علي الحاكم)، ويعتبر من أهم القيادات الحوثية. أدرجه مجلس الأمن الدولي في القائمة السوداء للعقوبات في ٧ نوفمبر ٢٠١٤م، بموجب القرار ٢٢١٦ الصادر تحت الفصل السابع، بتهم منها «الضلوع في أعمال تُهدِّد السلام والأمن والاستقرار في اليمن». كما وضعته الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي وشقيقه عبد الخالق على قائمة «الإرهابيين الدوليين».

(٣) فارس محمد مناع هو تاجر سلاح يمني. أدرجته الأمم المتحدة في قائمة الجزاءات في ١٢ ابريل/ نيسان ٢٠١٠م، عملا بالفقرة ٨ من القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨) بعدما شارك بصورة مباشرة أو غير مباشرة في توريد أو بيع أو نقل أسلحة إلى الصومال، في انتهاكٍ للحظر المفروض على توريد الأسلحة. وكانت الحكومة اليمنية قد نشرت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩م، قائمة سوداء بأسماء تجار الأسلحة يتصدرها منّاع. ووفقا لتقرير نشر بتاريخ حزيران/ يونيه ٢٠٠٩ أعدّه صحفي أمريكي متخصّص في الشؤون اليمنية، فإنَّ «فارس مناع هو أحد كبار تجار الأسلحة، وهذا أمر معروف جيدًا». كما أشار إليه مقال نشرته صحيفة «Yemen Times» في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧م، بوصفه «الشيخ فارس محمد مناع، تاجر أسلحة». كذلك أشار إليه تقرير نشرته الصحيفة ذاتها في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨م، بوصفه «الشيخ فارس مناع، وهو تاجر أسلحة». المصدر: موقع الأمم المتحدة.

وأصحاب السوابق في الأحياء والقرى اليمنية بل والمحكوم عليهم في قضايا جنائية يعملون لصالح الحوثيين، وتعتمد عليهم بدرجة أساسية كما أشرنا سابقًا.

منتصف سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠م، بثَّت وسائل إعلامية تابعة للقوات المشتركة في الساحل الغربي اليمني، اعترافات خلية حوثية تعمل ضِمْن شبكة تهريب الأسلحة الإيرانية التابعة للحرس الثوري الإيراني وهُم: (علي الحلحلي وعلوان فتيني غياث، ومحمد عبده جنيد). يومها كشف العقيد يحيى أبو حاتم وهو مستشار بوزارة الدفاع عَبْرَ صفحته بموقع التواصل «تويتر»، بأنَّ عناصر هذه الخلية كانوا مطلوبين للأجهزة الأمنية، قبيل الحرب، في قضايا تهريب ممنوعات عن طريق مناطق المخا وغليفقة والجاح وخبت البقر، وصولًا إلى حيس والجراحي غرب اليمن، مؤكدًا بأنَّهُ سبق وألقى القبض عليهم تاريخ ١٤يوليو/ تموز٢٠١٠م، أثناء عمله قائدًا للانتشار الأمني في الساحل الغربي وضابط أمن الخوخة، وتم تسليمهم لإدارة أمن الحديدة في حينها.

ونظرا لأن معتقد الحوثيين قائم على استحلال حقوق الآخرين، فهم لا يجدون أي حرج من استخدام وتمكين اللصوص والمجرمين والانتهازيين بناءً على فتاوى صادرة عن مراجعهم ابتداء من مؤسس الجماعة يحيى الرَسِّي الذي قال في كتاب «الأحكام.. في الحلال والحرام»: «لا بأس بأن يُستعان بالمخالفين الفاسقين على الفجرة الكافرين إذا جرت عليهم أحكام المُحقِّين، وأقيمت عليهم حدود رب العالمين، وكانوا في ذلك غير ممتنعين، وكان مع الإمام طائفة من المُحقِّين، الذين يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، ويخيفون مَن خالف ذلك مَن كان في العسكر. ولو لم يجز ذلك لما كان نصر الحق والمُحقِّين رضا من رب العالمين على الفَسَقة المخالفين، والجهاد فهو أفضل فروض رب العالمين، ولو سقط فرض الجهاد عن الفاسقين مع الأئمة الهادين لسقط عنهم ما هو دونه من أعمال العاملين الصلاة والصيام وغير ذلك من أفعال الأنام؛ بل فرائض الرحمن واجبة على كُلِّ إنسان في حال الفسوق والإحسان، وأحكام الله قائمة جارية في ذلك كُلِّه عليهم، وعلى الإمام حثُّهم وأمرهم بجميع طاعة ربهم، والجهاد فأفضل فرائضه سبحانه، فعليه أن يأمرهم به، ويحضُّهم عليه وإن كانوا للحق مخالفين، وعن طريق الرشد حائدين، إذا جرت عليهم

الأحكام، وعلا على باطلهم نور الإسلام»(١).

ويعمد الحوثيون إلى تدعيم كيانهم بعناصر من المجرمين واللصوص والفاسدين والانتهازيين لأنَّ هذه الجماعة في الأساس بلا غطاء مجتمعي، ولا تملك أي تأييد من خارج إطار السلالة التي جاءت منها، ولهذا تلجأ لهذه الفئة المنحرفة لتساعدهم في إخضاع المجتمع، وقد نجحوا في تحقيق ذلك إلى حَدٍّ كبير.

إذن، اعتبر شعار «مكافحة الفساد» الذي كان الحوثيون يرفعونه في كُلِّ مناسبة، وسيلتهم للسيطرة على الحُكم، ومن ثمَّ ممارسة الفساد بكافة أشكاله، بل والشرعنة له. كانت نتائج سيطرة الحوثيين على المدن اليمنية كارثية من الناحية الإدارية والمالية، وساهمت في انتشار الجريمة بشكل كبير، لا سِيَّما الفساد المالي والإداري بعدما تحوَّل الفاسدون واللصوص والقتلة وقُطَّاع الطُرُق وتجار الممنوعات والانتهازيون إلى «ثوار» و«مجاهدين» و«مؤمنين» «وأنصار الله» و«أولياء الله» بحسب الأوصاف التي يطلقها الحوثيون على أنفسهم.

عقب سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤م، تصاعد الفساد بشكل مخيف. فبعد أن كان يُمارَس في الظلام وعلى خجل، خرج في زمن الحوثيين إلى العلن، وأصبح لدَيْنا «فساد وقح» «وفساد مسلح»، واستبيحت مُقدَّرات البلاد تحت لافتة «المسيرة القرآنية».

بشكل غير مسبوق، انتشر الفساد الصغير (Minor Corruption) أو كما يُسَمَّى فساد الدرجات الوظيفية الدنيا، والذي يُمارَس من قِبَل فرد أو أكثر، وأبرز مظاهره الرشوة. وتضاعف الفساد الكبير (Gross Corruption) والذي يمارسه كبار المسؤولين والموظفين في المؤسسات، والذين عيَّنهم الحوثيون أو كانوا في النظام السابق وانضمُّوا إلى الحوثيين لاحقًا، وهُم غالبًا من السلالة التي تدَّعي أحقيتها السماوية في حُكم اليمنيين بالقوة.

رشوة، ونهب مال عام، ومحاباة، ومحسوبية، وساطة، استغلال المكانة للابتزاز، تزوير، فساد المناقصات والمشتريات والأراضي... إلخ. يكفي أن نعرف بأنَّ الحوثيين قاموا بنهب احتياطي النقد الأجنبي في البنك المركزي، ما تسبَّب في أزمة اقتصادية كلَّفت الاقتصاد اليمني الكثير.

---

(١) الأحكام.. في الحلال والحرام، مرجع سابق، ص٣٤٧.

سأل الصحفي نجيب العدوفي الدكتورة «بلقيس أبو إصبع» نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد سابقًا في حوار صحفي، عن الفساد بعد عام من سيطرة جماعة الحوثي على مؤسسات الدولة في العاصمة صنعاء، والتي باتت تتخذ القرارات بدلًا عن الحكومة؟ فأجابت: «خلال الفترة الأخيرة ونتيجة الاختلالات التي يعانيها البلد، زاد ذلك من رقعة الفساد، وتعدَّدت قنوات ووسائل وأساليب ممارسة الفساد»[١]. ومقابل اتساع رقعة الفساد، ضاق هامش الحريات، وأغلقت وسائل الإعلام المستقلة والحزبية والمنظمات المجتمعية التي كانت تتبنَّى نشر ومتابعة قضايا الفساد، وتعمل على تهيئة البيئة القانونية والمجتمعة لمواجهته والحد منه.

أمَّا الكاتب الصحفي اليمني المعروف محمود ياسين، فقد أكد بأنَّ الفساد بعد سيطرة الحوثيين لا مثيل له في تاريخ السلطات. يقول الكاتب: «يتخطى ما عُرف عن الفساد إلى حالة لا تجد مثيلًا لها في تاريخ سُلطات أمر واقع أو انقلاب أو حتى أنظمة مَلَكية. لا يوجد حساب في بنك صنعاء المركزي لرصيد وحساب الضرائب والجمارك والزكاة وبقية تفاصيل (الفيد)، حسابات خاصة فقط. هذا وفقًا لتصريح يحيى الحوثي في مجلس النواب، هكذا يحدث أن ينتقل الأمر لمرحلة أن يتبقَّى من المجموعة واحد فقط يوَدُّ لو يستحوذون كدولة وليس كعصابة في طريقها للهرب. مداميك وأسس أمنية وعسكرية، هذا تعريفكم لبناء الدولة، معتمدين على علاقة الخوف، وليس الثقة بينكم وبين المواطن.

لو أمسى قاطع طريق عدل قرية كان ليتقمَّص الدور، ويسعى لتكريس أسباب بقائه بالمسؤولية ودفع الناس لنسيان صورة الماضي، ويستميت في كسب ثقتهم، حتى إيران لم تأخذوا منها غير الصراخ بشأن ولاية الفقيه، بينما هي رغم القمع والقبضة الحديدية تحاول الالتزام بكل وظائف الدولة اقتصاديًّا، ولا تكفُّ تعمل على استمالة الإيرانيين.

واحدة من أكثر تجارب (الفيد) في تاريخ البشرية، وأكثرها استخفافًا وكلفة، وبمزاج مجموعة غامضة تجمع ما تطال يدها، وبلجج وتسرُّع مَن يُلاحقه الوقت قبل أن ينهب كُلَّ شيء

(١) بلقيس أبو أصبع: سيطرة المسلحين على اليمن زادت رقعة الفساد، حوار مع جريدة العربي الجديد، ٨ يوليو/ تموز ٢٠١٥م.

ويمضي»[١].

وخلال أقل من سنتين فقط، تراجع موقع اليمن في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، من الدرجة ١٩ من ١٠٠ في العام ٢٠١٤م، إلى الدرجة ١٤ كانت في العام ٢٠١٦م، بمعنى أنَّ موقع اليمن تراجع بواقع خمس درجات خلال عامين من سيطرة الحوثيين، وهذا نزول حاد في وقت قياسي، ليكون اليمن في زمن الحوثي من أكثر دول العالم فسادًا.

ما يحدث أنَّ الحوثيين في اليمن قاموا بمضاعفة الضرائب والواجبات ورسوم الخدمات والجمارك والزكاة، ويعملون على تحصيلها بالقوة، لكنَّهُم في مقابل ذلك لا يُسلِّمون مرتبات الموظفين الحكوميين، ولا يُقدِّمون أيَّة خدمات للمواطنين. ضاعفوا تكاليف الكهرباء والمياه والغاز، مع ذلك لا يلتزمون بتقديم ما تُقدِّمه أيَّة سُلطة أمْر واقع في العالم، ويعتمدون على المنظمات الدولية في تقديم المساعدات الغذائية والخدمات الصحية والإصحاح البيئي وصيانة الطرقات وإنجاز غالبية المشاريع التعليمية والصحية تحديدًا. فهل يمكن وصف هذا الوضع بـ «الفساد»؟ أمْ أنَّ هذا الوصف أقل من أن يعكس الواقع الكارثي الذي صنعه الحوثيون؟

بينما كنتُ أكتب هذا النص، تواصلتُ مع خبراء في مجال مكافحة الفساد عملنا معًا في مراحل سابقة، وناقشتُهم حول واقع الفساد في اليمن خلال هذه المرحلة، فوجدتُ الغالبية يُجمِعون بأنَّ ما يحدث هو سطو مُمنهَج لمُقدَّرات البلاد وليس مُجرَّد فساد. وأنَّ مصطلح فساد لا يمكن أن يكون الوصف المناسب والدقيق لما يحدث من تجريف للأموال والأملاك.

فقرٌ مُدْقِعٌ وغِنًى فاحشٌ:

ورغم حالة الفقر والجوع الشديدة الناتجة عن سياسة الحوثيين الكارثية، إلَّا أنَّ سوق العقارات والأراضي في المناطق الخاضعة لسيطرتهم انتعشت، حيث ارتفعت أسعار العقارات والأراضي بشكل كبير، وشهدت تلك المناطق تنافساً محموماً بين القيادات الحوثية لتشييد المباني

(١) منشور في صفحة الكاتب الصحفي محمود ياسين على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، ١١ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠٢١م.

والمشاريع التجارية الضخمة، ليعكس ذلك حجم ثرائهم الفاحش بعدما كانوا أشخاصًا عاديِّين.

يقول الباحث عبد الغني الإرياني مُعلِّقًا على الثراء الفاحش الناتج عن ممارسات الفساد بقوله: «يعكس الارتفاع الجنوني في أسعار العقارات، في ظل الظروف الاقتصادية المزرية حاليًّا، الفساد الكبير الذي يمارسه حوثيون مُتنفِّذون. الأسعار ارتفعت بنسبة ٢٠٠ بالمائة و٣٠٠ بالمائة، ويعود ذلك بشكل كبير إلى جمع الضرائب وتراكم ثروات هائلة لدى كبار الشخصيات من جماعة الحوثيين»[(١)].

شرعنة السرقة:

وكما شرعنوا استخدام اللصوص والمجرمين والفاسدين وتسليم المؤسسات لهُم لإخضاع اليمنيين، شرعنوا عملية نهب المواطنين لتمكين هؤلاء المنحرفين من القيام بمهامهم دون عوائق، من خلال استخدام المؤسسات الحكومية التي يسيطرون عليها وسَنِّهم لوائح وقوانين جديدة تشرعن لهُم سرقة الأموال بناءً على نصوص دينية خاصة بهم. فهُم يجيزون القتال مع الفاسق وإقامة ولايته بذريعة عدم تمكين الأفسق[(٢)]، ثم يُبرِّرون قيام «الفاسق» - الذي استخدموه - بسرقة أموال الناس كما جاء في كتابهم المشهور «الغصون المياسة اليانعة بأدلة أحكام السياسة». حيث قال المؤلف: «وقال العلماء- رحمهم الله - في تعدادهم لمسائل الحاجيات المراعاة للمصالح، أنَّهُ إذا خشى على أموال المسلمين من البغاة ونحوهم أي خشية، فإنَّهُ يجوز لمَن له الولاية أخذ نصف مال المسلم لدفع مَن يأخذه كُلّه، وهو صريح في الفصول وغيره»[(٣)].

---

(١) اليمن: كيف يعيد الحوثيون تشكيل البلد على خطى صعدة.. إليكم عصارة زيارة فاحصة لباحثي مركز صنعاء، موقع يمن فيوتشر، ١١ أغسطس/ آب ٢٠٢١م.

(٢) الغصون المياسة اليانعة بأدلة أحكام السياسة، أحمد بن عبد الله الصنعاني، تقديم وتحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، الآفاق العربية، الغصن الأول، ص٣٩. يعتبر هذا الكتاب من أهم الكتب التي يعتمد عليه الأئمة في تفصيل وتوضيح بعض المسائل الخلافية المتعلقة بالحكم، وقد ركز كثيرا على المسائل المتعلقة بأخذ وجباية أموال المسلمين الموالين لهُم والمخالفين.

(٣) نفس المرجع السابق، ص٤٠. وعندما يقول «صريح في الفصول» فالقصد بأنَّهُ جاء في كتاب «الفصول المنتخبة والطرازات المذهبة» لأحد مراجعهم محمد عبد الله الوزير.

في الكتاب ذاته، يقول المؤلف نقلًا عن عبد العزيز الحموي: «وعرف المتأخرون من الأئمة أَنَّهُ لا يُنصَر الدين، ولا تُنفَّذ أحكام رب العالمين إلَّا بمال يتألف به مَن لابُدَّ من معونته ونصرته، أو يسدُّ به خلّة من أحوج إلى سَدِّ الخلّة (...) فاستحسن المتأخرون من الأئمة أن سلكوا مسالك، وإن كانت ظاهرة، اتباع أئمة الجور في القوانين المعروفة والفرق والضيافات، ونحوها مِمَّا ضاهوا فيه سيرة الظلمة، وما ذاك إلَّا لتحصيل ما يتألف به الأجناد، أو يسدُّون به خلّتهم، أو يتألفهم لدفع المفسدة التي تولد من خذلانهم، (...) إنَّ هذه الأفعال وإن كان ظاهرها أنَّها مفسدة، وأنَّها لا وجه لها ظاهرًا من كتاب الله، ولا سُنَّة نبيِّه، لكنَّها مفسدة خفيفة مقصود بها دفع مفسدة أو مفاسد أهم وأعظم»[1]. ويعني هذا الكلام، أَنَّهُ يجوز للإمام (وهو اليوم عبد الملك الحوثي في نظر أتباعه)، أن يعطي المال أو المنافع أيًّا كانت لِمَن يخشى أن يكونا سببًا في انهيار حُكمه في حال منع عليهم هذه المنافع، وإن كان هذا الأمر مخالفًا للدين الإسلامي.

ومن الواضح أنَّ علاقة الفكر الحوثي بالفساد علاقة ترابطية وتكاملية كما كان أسلافهم الأئمة.. ففكرهم الديني، الذي يحصر السُلطة المطلقة في عِرْقية بعينها ولا يخضعها لأيَّة رقابة، يشرع مسألة قبول الحاكم الفاسد، والتحالف والتعامل مع الفاسدين عبر نصوص وفتاوى دينية بما يساعد على تكريسها كثقافة، فهُم يحرصون على توفُّر شرط الولاء والطاعة المُطلقة في أعوانهم والعاملين معهم في المؤسسات وإن كانوا فاسدين ولصوص.

سبق وأن وصف محمد المقالح عضو ما يُسَمَّى باللجنة الثورية العُليا الحوثية، مَن يحكم صنعاء من الحوثيين بـ «لوبي الفساد والمافيا»، مُبدِيًا عدم استغرابه «من تعيين كبار الفاسدين في مناصب وزراء ومحافظين ومدراء» من قِبَل جماعة الحوثي التي ينتمي إليها[2].

الحوثيون بلا شعبية في الأوساط اليمنية، ولا يمكن لهُم أن يكونوا قوة وينجحوا في إخضاع المجتمع الذي يرفضهم إلَّا باستخدام طرق غير مشروعة من بينها استقطاب «فئة المنحرفين» (عناصر السلالة المؤيدة لخرافة التميُّز العِرْقي والانتهازيين واللصوص والفاسدين وقطاع

---

(١) الغصون المياسة اليانعة بأدلة أحكام السياسة، الغصن الثلاثون، ص١٦٩.

(٢) عضو باللجنة الثورية الحوثية يتحدث عن فساد غير مسبوق يمارسه الحوثيون في صنعاء، يمن برس، ٢٤ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٧م.

الطرق والمُهرِّبين وأصحاب السوابق) فضلًا عن استغلالهم لكثير من الضحايا والأبرياء والبسطاء نتيجة الجهل والفقر. وعندما ينجحون في السيطرة على الحُكم، تتحول العناصر المنحرفة في المجتمع إلى قيادات ومسؤولين في المؤسسات والمناطق، ما يعني انتشار الجريمة، وتفشَّى الفساد المالي والإداري على أيديهم. وحتى لو افترضنا أنَّ أيَّة قيادات حوثية حاولت مواجهة هذا الفساد الفاضح حفاظا على صورة الجماعة أمام المجتمع اليمني والمتابع غير اليمني، ستجد نفسها مضطرة للدخول في مواجهة مع مكوناتها وجيشها من المنحرفين واللصوص الذين كانوا سببًا في سيطرتها على الحُكم، وهذا يعني حتمية انهيارها وسقوطها. ولهذا أصَّلت الإمامة منذ البداية - كما أشرنا آنفًا- لجواز التعايش مع الفاسدين والفاسقين -بحسب وصف أئمتهم- وإعطائهم أدوارا وظيفية في الحكم وتوزيع المال والأراضي والعطايا والمصالح لهُم وغض الطرف عن فسادهم، مستخدمين مُبرِّرات ولافتات مختلفة على رأسها دَرْء المفاسد الأعظم والأخطر، وهذا واضح في قولهم: «وما ذاك إلَّا لتحصيل ما يتألف به الأجناد، أو يسدُّون به خلّتهم، أو يتألفهم لدفع المفسدة التي تولد من خذلانهم»، وهذا الطرح يتطابق مع مُبرِّرات بعض قيادات الحوثي التي يضعونها عندما يطالبهم عامة الناس بمكافحة الفساد اليوم، فمواجهة الفساد تعني مواجهة أنفسهم، ولهذا يقولون لأنصارهم بأنَّ محاكمة الفاسدين «ستتسبَّب بشرخ في الجبهة الداخلية» بحسب محمد المقالح عضو اللجنة الثورية العُليا التابعة للحوثيين، والذي استنكر في أكثر من مناسبة فساد الحوثيين، وسخر مِمَّن يقول بأنَّ مكافحة الفساد ستتسبَّب في فتنة داخل الجماعة[1]. وهذا أمر مفهوم، لأنَّ جماعة الحوثي قائمة على الفساد والفاسدين، وإن سقطوا، سقطت معهم. وفي اعتقادي أن شاعر اليمن الكبير عبدالله البردوني كان يدرك هذه الحقيقة عندما وصف حكم السلالة الإمامية لليمن قبل ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م بأنه كان قائما على مجموعة من اللصوص والمجرمين، فقال:

وتظلم شعباً على علمه

---

(١) مقابلة لمحمد المقالح مع قناة المسيرة نشر نصها في موقع يمنات الإخباري، ٣١ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦م.

ويُغضبها أنّه يعلم

وهل تختفي عنه وهي التي

بأكباد أمّته تولِم؟

وأشرف أشرافِها سارق

وأفضلهم قاتل مجرم

الفساد وحُكم السلالة المُقدَّسة:

لا علاقة لنوعية نظام الحُكم سواء كان جمهوريًّا أو ملكيًّا بانتشار الفساد، فهناك دول أوربية جمهورية وملكية ومستويات الفساد فيها منخفضة جدًّا. في الواقع، نجاح أو فشل أو تأخُّر الأنظمة في مواجهة الفساد، متعلق بالإرادة السياسية. لكن المشكلة، في أن يكون الفساد جزءًا من هويتك وتكوينك، وأسلوب من أساليب الحُكم كما هو الحال في نظام الحكم الإمامي، والذي يُعتبَر الحوثيون نسخة أكثر رداءة ولصوصية منه.

لكن لماذا الحُكم الإمامي في اليمن يُعتبَر بيئة خصبة لانتشار الفساد؟

إضافة لقيام الحوثيين باحتواء الانتهازيين والمجرمين واللصوص وقُطَّاع الطُرُق والمُهرِّبين لزيادة سوادهم وتسريع عملية إخضاع الناس، فقد ساندهم كثير مِمَّن ينتمون إلى السلالة التي قَدِمَت إلى اليمن قديمًا وادَّعت بأنَّها الأحقُّ بحُكم اليمنيين، سواء كانت هذه الأسَر تسكن في الشمال أو الجنوب أو الشرق أو الغرب، زيدية أو شافعية أو صوفية أو لادينية.

الحكم الإمامي قائم على سلالة ترى بأنها مُميَّزة بناء على نظرية دينية خاصة بها (الولاية)، وبناء على ذلك فان على اليمنيين أن يُقدِّسوها، ولن ينالوا رضا الله عَزَّ وجَلَّ إلَّا إذا أحبُّوا أفراد هذه السلالة وأطاعوها وفضَّلوها على كُلِّ شيء حولهم. فالسلطة لها بشكل مُطلق، ولها خمس ثروات اليمنيين ومداخيلهم، كما على اليمنيين أن يتبرَّكوا بها ويُميِّزوها في المجالس واللقاءات، ولا يُسْمَح لِمَن لا ينتمي إليها بالزواج منها.

يختلف الحكم الإمامي عن النظام الملكي. ذلك لأنَّ الأوَّل حكم ثيوقراطي كهنوتي يستعبد اليمنيين باسم الدين وأكذوبة الحق الإلهي أوَّلًا. ثانيًا لأنَّ الإمامة قائمة على حُكم السلالة

العرقية وليس الأسرة. في دول مختلفة، تحكم أسَر ملكية مُعَيَّنة وأعداد مَن ينتمون إليها قليل جدًّا ضِمْن نظام ملكي يُعطي مناصب محدودة للغاية لَمَن ينتسب للأسرة المالكة، فيما عدا ذلك يشترك كافة أفراد المجتمع ومُكوِّناته في إدارة وتسيير مؤسسات البلاد. لكن الإمامة في اليمن يعني حُكم الأقلية السلالية بالمُطلق.

بناءً على نظرية البطنين الإمامية في اليمن، فإنَّ كُلَّ فرد من أفراد هذه السلالة هو ملك وحاكم ورئيس وقائد ومدير وصاحب المال والجاه والسلطة في المكان الذي يتواجد فيه وفق معتقدها الديني العنصري. وإذا كان عدد سكان هذه السلالة ٢٠٠ ألف شخص مثلًا، فكُلُّ فرد منهم يعتبر ملكًا على المنطقة التي يعيش فيها أو المؤسسة التي يعمل بها على أساس إقصاء بقية اليمنيين ليبقوا مجرد تابعين بلا حيلة أو أي تأثير.

ولتبسيط المسألة أكثر.. قبل سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء، كانت هذه السلالة مثلها مثل بقية اليمنيين متواجدة في كُلِّ مؤسسات الدولة. وزراء ووكلاء ومدراء إدارات وقيادات عسكرية وصحفيين وتجار ورجال أعمال وأطباء وقيادات حزبية. لم تتعرض للإقصاء، بل رُبَّما كانت أوفر حظًّا في الحصول على المناصب بسبب التعليم العالي الذي حصلت عليه في المراحل السابقة. لكن وبمجرد ما سيطرت على صنعاء عسكريا، قامت بتسريح مَن لا ينتمي لسلالتها من المناصب المدنية والعسكرية العُليا والمتوسطة، وعملت على استهداف مُمنهَج لرجال الأعمال وإنشاء قطاع خاص بها كما أشرنا في الأبواب السابقة، بل استهدفت المؤسسات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني المحلية التي لا ينتمي أصحابها إلى نفس السلالة في واحدة من أبشع صور الفصل العنصري في الوقت الحاضر.

فمنصب الرئيس والوزير والوكيل والمدير العام ورئيس القسم وقادة الجيش والألوية والكتائب والسرايا وكل المناصب القيادية العسكرية والمدنية والتجارية والثقافية يجب أن تكون أوَّلًا للسلالة، ومَن جاء من خارجها تربطه علاقة مصاهرة أو ولاء مُطلق ليستخدم كغطاء لتمكينها لا أكثر.

تجد مَن ينتمون للسلالة ويسكنون في عواصم المدن أو في جبال المحويت الشاهقة، أو وديان

تهامة أو هضاب إب أو تعز أو أقصى الجوف النائية هُم أصحاب المكانة والجاه والسُلطة والأموال والأراضي والمناصب والتجارة، ويتحكمون بكُلِّ صغيرة وكبيرة، مقابل أغلبية اليمنيين الذين ليس لهُم حول ولا قوة، ويعيشون على فتات ما يُرْمَى لهُم، وهذا الأمر لا يمكن أن تراه في أيَّة دولة ملكية. فعدد الأسرة الحاكمة في الدول الملكية قليل جدًّا، وتُعطَى لهُم مهام ووظائف محدودة جدًّا، وتترك باقي مناصب الدولة لبقية مكونات الشعب.

ولأنَّ السُلطة الممنوحة لهذه السلالة تُعتبَر إلهية ومستمدة من الدين بحسب اعتقاد الحوثيين، فإنَّ أتباع هذه الجماعة لا يخضعون لأيَّة عملية رقابية، ولا يقبلون مبدأ الشفافية، ولا يُسْمَح بمحاسبتهم، بالرغم من حديثها المُتكرِّر عن مكافحة الفساد والرقابة والمُحاسَبة. ومَن ينتقدها يُعتبَر عميلًا ومُرتزِقًا وخائنًا وطابورًا خامسًا. وبسبب إضفاء هالة من القداسة على بعض الأشخاص ممن بيدهم مقاليد الأمور، تصبح عملية مكافحة فسادهم كفرا وضلالا بل ومواجهة مع الله تعالى و«ارتهان للشيطان» في نظر أتباعهم.

هذا الواقع الذي يتكرَّر منذ أن جاء يحيى الرَسِّي مع جيش الطبريين إلى اليمن حتى اليوم، وكان من أهم الأسباب التي أدَّت إلى عدم استقرار الفترات التي حكم فيها الأئمة بطبيعة الحال. رُبَّما يتحمّل المواطن فساد النخبة السياسية والحكومات إلى حين، لكنَّهُ لا يستطيع التعايش مع فساد ولصوصية عِرْقية بأكملها تستمر إلى ما لا نهاية تحت تهديد السلاح واستغلال الدين. فالموظف الحكومي يشاهد بأنَّ الوزراء والوكلاء ومدراء العموم ورؤساء الأقسام والوحدات ينتمون لسلالة واحدة.. والجندي يشاهد الوزير والرتب العسكرية والاستخباراتية والأمنية والمواقع القيادية الكبيرة والصغيرة كُلّها تذهب لصالح أفراد من ذات السلالة.. والمواطن في الحي والقرية يشاهد عاقل الحي وشيخ الحارة والأمين الشرعي ومدير قسم الشرطة والمباحث والمسؤول عن توزيع سلعة غاز الطهي وفواتير الكهرباء ينتمون لنفس السلالة أو المقربين منها. والتاجر ورجل الأعمال الذي يشاهد الاستهداف المُمنهَج لهُم من قبل هذه الجماعة لدفعهم للإفلاس أو مغادرة اليمن أو الدخول معهم في شراكة غير عادلة، وفي المقابل مُنِحَ التجار ورجال الأعمال الذين ينتمون للسلالة كُلَّ الامتيازات والتسهيلات والدعم والقروض من أجل تنمية أنشطتهم التجارية المتناسلة. كذلك الحقوقي والإعلامي يشاهد هذه السُلطة السلالية وهي

تغلق منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام التي يرأسها يمنيون لا ينتمون لها، ويُنشئون منظمات ووسائل إعلام خاصة بهم.

تاريخيًّا، كانت هذه الممارسات العنصرية وعمليات السطو على مُقدَّرات اليمنيين أحد أسباب الغضب الشعبي المُتكرِّر والذي كان يتحوَّل إلى ثورات مُستمِرَّة ضد الحكم الإمامي، ولهذا لم تستقر اليمن منذ فترة طويلة. وقد أشارت المؤرخة الروسية إيلينا جولوبوفسكايا لهذه المسألة باقتضاب شديد في سياق حديثها عن دوافع الشعب اليمني لإنجاز ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، ضد نظام الحكم الإمامي العنصري بقولها: «وكان أحد الأسباب التي أدَّت إلى الثورة في البلاد، تطلُّع طبقات المجتمع اليمني المختلفة إلى اجتثاث سُلطة الأئمة الأوتوقراطية الإقطاعية، وطغمة السادة التي أعاقت تطوُّر الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والتي أبقت البلاد في مستوى البلدان الأكثر تخلُّفًا، والدول العتيقة في العالم»(١).

فساد بيت حميد الدين:

خلال نصف قرن، أخفقت الآلة الدعائية الإمامية في تحميل النظام الجمهوري مسؤولية تفشِّي الفساد داخل مؤسسات الدولة في اليمن، وكانت مثل هذه الأطروحة رائجة بين الأسر الإمامية التي تتعامل مع النظام الجمهوري كعدو حل بدلًا عن النظام الثيوقراطي العرقي الطائفي.

يدرك العارف بتاريخ اليمن أنَّ الفساد إحدى التركات السيئة التي ورَّثهَا الإماميون وجعلوها ثقافة سائدة في البلاد بحسب شهادات كثير من الكُتَّاب العرب والغربيين الذين زاروا اليمن أثناء حكم بيت حميد الدين، لتستمر هذه الثقافة حتى بعد سقوط حكمهم.

على سبيل المثال لا الحصر، شكا اليمنيون كثيرًا من فساد أجهزة ومؤسسات القضاء والعدل، وتأخير البت في قضايا المواطنين. وعند النظر إلى وضع القضاء في عهد بيت حميد الدين، سنجد أنَّ الفساد كان مهيمناً على القضاء. تقول جولوبوفسكايا في كتابها الذي وثَّق جوانب من تلك المرحلة: «وكان الشائع أن يماطل القاضي بالنظر في قضية ما، وخاصة فيما يتعلق

(١) ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن، مصدر سابق، ص ١٥٠.

بمسائل قسمة الممتلكات وحق السقي بالمياه... إلخ، وكانت تصل المماطلة بالنظر في القضايا أحيانًا إلى عِدَّة سنوات، وكانت الأطراف المتنازعة أو مُمثّلوها تضطر إلى المكوث في المدينة طيلة هذه الفترة، يستعطفون الحُكام أو يرشونهم للإسراع بالنظر في قضاياهم»[١].

وحول استخدام القضاء لإثراء القضاة والعاملين في هذا المجال، تقول المؤرخة: «ولم تُمارَس الأوامر غير القانونية في المناطق المعزولة عن المراكز فقط، بل وفي العاصمة أيضًا، فقد وسَّع مثلًا رئيس محكمة الاستئناف في صنعاء مساحة عقاراته بشكل ملحوظ، وتكون هذه التصرفات ممكنة فقط بعد إصدار الأحكام غير الصحيحة، والمتعلقة بقطع أراضي الملّاكين الصغار والمتوسطين»[٢].

وعن استغلال النفوذ وانتشار السوق السوداء وتمكين الفاسدين في المجتمع من مصالح المواطنين لتسهيل ابتزازهم وسرقتهم وبالتالي ضمان ولاء الفاسدين للإمام، تذكر المؤرخة الروسية مثالا آخر وهو «أنَّ الشاص رئيس أسرة أرستقراطية مشهورة وموظف كبير، قد حصل على آلاف الجوازات من الإمام على شكل هِبَة، وباع هذه الجوازات إلى اليمنيين الذين ينوون السفر إلى الخارج بقصد العمل بقيمة تتراوح بين ٦٠ إلى ١٠٠ ريال للجواز الواحد، مع إنَّ السعر الرسمي للجواز يعادل ١٧ بقشه»[٣]، وهذا يعني أنَّهُم يبيعون جواز السفر الواحد للمواطن بأكثر من ١٨٠ ضعفا لسعره الرسمي. ولا أعتقد بأنَّ هناك سُلطة في العالم تمارس مثل هذا النوع من الفساد. فالإمام كان يشتري ولاء الشخصيات المؤثرة في المجتمع من خلال منحهم فرص لممارسة الفساد وتمكينهم من نهب المجتمع، وهذا ما يمارسه الحوثيون تمامًا.

كذلك النفوذ للإثراء والكسب غير المشروع، تقول جولوبوفسكايا في شهادتها: «حصل كبار موظفي الدولة على مرتبات عالية تتراوح بين ١٠٠ إلى١٢٠ ريالًا، ولم تكُنْ مع ذلك رواتبهم هذه مصدرًا لثرائهم، إذ كان المهم للأمراء إعطاؤهم سُلطة غير محدودة من قِبَل الإمام في النواحي الاقتصادية والسياسية والإدارية في مناطقهم. ومثالًا على ذلك يصح أن يكون الشخص المُعيَّن بمنصب عامل قضاء أو ناحية، حيث يصبح حاكمًا إقطاعيًّا في منطقته، وتُجمع

(١) نفسه، ص١٤٨.

(٢) نفسه، ص١٤٩.

(٣) نفسه.

تحت قيادته جميع الوظائف الاقتصادية (جمع الضرائب، صرفيات خزينة الدولة، التجارة إلخ...)، والإدارية (تعيين الأشخاص في الوظائف في منطقته)، وممارسة القضاء (حل المشاكل الاجتماعية المختلفة، وأحيانًا مشاكل السكان الخاصة). وكان نظام الحكم الإقطاعي في اليمن بالذات يُعتبَر مصدرًا لإثراء الكثير من الأشخاص الذين استخدموا جميع وسائل الإكراه غير الاقتصادية طيلة فترة بقائهم في هذه المناصب الحكومية أو تلك. أي بمختلف الأشكال والوسائل التي تُنفَّذ. فمثلًا، لقد فرض هادي هيج في حدود (٨٥٠) بقشة، أي أكثر من ٢١ ريالًا، على كُلِّ عقد قران في المنطقة التي كان عاملًا عليها. وكان غالبًا ما يعطي أوامره باعتقال الأشخاص (المذنبين) ويرميهم في السجن أو يُقيَّدون بالقيود ويوضعون في العراء حيث تلفحهم الشمس المحرقة. ومن أجل تجنُّب هذا العقاب كان (المذنب) مُستعِدًّا لأن يفتدي نفسه بأيَّة وسيلة»[(١)][(٢)].

أمَّا الرشوة في ذلك العهد، فحدِّث ولا حرج، وقد سجَّل الكاتب المصري الدكتور مصطفى محمد الشكعة شهادته حول هذا النوع من الفساد في مرحلة حكم بيت حميد الدين. يقول: «وأمَّا الرشوة في اليمن، فإنَّها لكثرة ما تفشَّت نتيجة فساد الحُكم، تكاد تكون دستورًا مُعترَفًا به، والموظف اليمني مضطر أن يرتشي لكي يعيش، لأنَّ أكبر مرتب في اليمن لا يزيد على ما قيمته عشرة جنيهات مصرية، وأمَّا بقية صغار الموظفين فلا يكاد يتجاوز مرتب الواحد منهم جنيهًا مصريًّا واحدًا في الشهر، وهو مضطر أن يُطعم عائلة لا تقل في المتوسط عن سِتَّة أفراد، الأمر الذي يدعوه إلى احتراف الرشوة. ولذلك، فإنَّ أي أمر من أمورك أو أيَّة ورقة في ديوان لا تنتقل من موظف إلى آخر

(١) نفسه ص١٤٨.

(٢) في حقيقة الأمر، لا يمكن مقارنة الحكم الإمامي بأي نظام حُكم، كونه قائما على آليات تقليدية لم تكُنْ تستخدم إلَّا في القرون الغابرة ولا تختلف كثيرا عن أسلوب تنظيمي داعش والقاعدة في إدارة شؤون المناطق التي يسيطرون عليها، إلَّا أنَّ الحوثيين يزيدون على بقية الجماعات التقليدية المتطرفة، أن ممارسة الفساد جزء من هويتهم في الوقت الذي يقولون فيه إَنهُم نصبوا أنفسهم حُكامًا لإقامة الحق والحد من الفساد بين الناس.

إلَّا بضريبة معلومة، وهكذا تتكرَّر قصة إضاءة مدينة بكين المشهورة»[١].

هذا ما أكدته جولوبوفسكايا، التي أوضحت بأنَّ جميع الموظفين الكبار والمتوسطين والصغار يُعتبَرون مُمَثّلين لسُلطة الإمام ويقومون بدور الوسيط بين الإمام وعامة الناس، ولا يتم ذلك إلَّا عَبْرَ الرشوة. تقول: «بدون أوامر الموظفين لا يمكن حل مسألة واحدة. وحتى في الوقت الذي يحصل فيه مُقدِّم الطلب على موافقة الإمام على طلبه، يجب عليه جمع التواقيع الإضافية من الشخصيات الرسمية، حيث كان القيام بهذا العمل عسيرًا بدون إعطاء الرشوات للمسؤولين، ومن الطبيعي على هذا الأساس أن تستاء جماهير الشعب الواسعة من انحلال وفساد موظفي مختلف أجهزة الدولة»[٢].

كانت الرشوة ثقافة مجتمعية في زمن الأئمة حتى أنَّها سُمِّيَت في زمن حُكم الإمام يحيى حميد الدين في العام ١٩٢٦م، «حق ابن هادي» بحسب شهادة الشاعر اليمني الكبير عبد الله البردوني[٣]، وبعد اندلاع ثورة ٢٦ سبتمبر، وجد النظام الجمهوري صعوبة في معالجة هذه الظاهرة المتفشية، إلَّا أنَّ الوضع تغيَّر إلى حَدٍّ ما بعد عقود. بقيت الرشوة موجودة في اليمن مثلها مثل أي قُطْر عربي، لكنَّها كانت مُجرَّمة ولم تكُنْ عُرْفًا مقبولًا بين الناس كما كان الوضع أثناء الحُكم الإمامي. كانت تُمارَس في الظلام وليس علنًا لوجود جهود واسعة لمحاصرتها. ومع بدايات ظهور الهواتف المُزوَّدة بكاميرات التصوير، تدافع الناس لتوثيق عمليات الرشوة بالتصوير، ومن ثمَّ نشرها كوسيلة من وسائل الرفض والمكافحة. تصوير رجل المرور إذا أخذ رشوة، والموظف الحكومي المدني، وحالات كثيرة من هذا النوع، ذلك لأنَّ المجتمع كان يرفضها، كما بادرت منظمات المجتمع المدني لتنفيذ أنشطة لمواجهتها، حتى جاء الحوثيون وأعادوا وتيرة الرشوة في المؤسسات كما كان الوضع عليه أيام الحُكم الإمامي.

---

(١) مغامرات مصري في مجاهل اليمن، مصدر سابق، ص٩٥.

(٢) ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن، مصدر سابق، ص١٥٠.

(٣) قصّة تغيّر اسم الرشوة في اليمن إلى «حق ابن هادي».. من أمسية للشاعر اليمني الكبير عبد الله البردوني في نادي الجسرة الثقافي بالدوحة عام ١٩٩٣م، موقع يوتيوب.

فساد بلا حدود:

جرائم الفساد المالي والإداري الذي يمارسه الحوثيون أوسع من أن ترصد وتوثّق بشكل متكامل ودقيق، فما يحدث في هذا المجال يفوق الوصف والقدرة على التتبُّع والإلمام.

جمع الإيرادات وعدم تسليم المرتبات نهب بل يُعتبر أكبر من مُسمى فساد، وكذلك تبديد الاحتياطي النقدي، ومضاعفة رسوم الضرائب والزكاة والجمارك والواجبات على المواطنين دون تقديم أيَّة خدمات مستحقة لهُم، وسرقة المساعدات، ورفع رسوم الخدمات الصحية والتعليمية، وتعيين أفراد ينتسبون لعِرْقية واحدة وتمكينهم من المؤسسات واقصاء بقية اليمنيين، وحرمان اليمنيين من الغاز والكهرباء والنفط وبيعه في السوق السوداء بأسعار مرتفعة، ونهب أراضي المواطنين والدولة ونهب أملاك الأوقاف، وجبايات الخمس، وابتزاز أسر المختطفين، وابتزاز المنظمات الدولية، ونهب المغتربين، والنهب باسم الفعاليات الدينية والسياسية، ومصادرة أموال وأملاك المخالفين، والنهب باسم المجهود الحربي والحارس القضائي... إلخ من الممارسات الحوثية، كُلّها تُعتبَر فسادًا، وكما أشرتُ سابقًا، ما يحدث هو نهب وتجويع مُمنهَج لليمنيين لصالح عِرْقية، وليس مُجرَّد فساد مالي وإداري وسياسي.

عقب سيطرة الحوثيين على صنعاء في ٢٠١٤م، فرضوا مندوبين لما يُسَمَّى باللجنة الثورية الحوثية في مؤسسات الدولة، وجعلوا سلطتهم هي الأعلى في تلك المؤسسات، لكنهم لم يفعلوا شيئًا سوى إزاحة قيادات المؤسسات السابقة وتعيين شخصيات بديلة موالية لها مارست أبشع أشكال الفساد في تاريخ اليمن.

وفي واحدة من أشكال النهب الواسعة التي وثَّقتها التقارير الدولية، ما أثبته فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة في أحد تقاريره، حيث حصل على وثائق تُبيِّن تحويل أموال عامة لفائدة قيادات حوثية من خلال إبرام عقود توريد زائفة. وجاء في التقرير: «لدى الفريق وثائق تُبيِّن أنَّ البنك المركزي اليمني في صنعاء (الخاضع للحوثيين) قام، في منتصف عام ٢٠١٦م، بتحويل أكثر من ٤,٨ بلايين ريال يمني (٢٢ مليون دولار) إلى حساب في مصرف خاص في صنعاء تملكه شركة تُدْعَى «ليفانت فيجن» لتوريد الدقيق للجنة الثورية. ولا تظهر التدفقات النقدية

لشركة ليفانت فيجن أيَّة مدفوعات لشراء سلع ولكنها تظهر تحويلات نقدية مُوجَّهة إلى ثلاثة أفراد، لا يُعْرَف أنَّهُم تجار. وتشير التدفقات النقدية أيضًا إلى أنَّهُ في غضون أسبوع أو أسبوعين من تاريخ التحويل من البنك المركزي اليمني إلى بنك اليمن والكويت، سُحِبَ مبلغ نقدي قدره ٤ ٥٥٩ ٠٠٠ ٠٠٠ ريال يمني: ٣٧٠ ١٠٠ ٠٠٠ ريال يمني من جانب عبد الله عباس عبد الله جحاف، و ٢ ٠٩٨ ٩٠٠ ٠٠٠ ريال يمني من جانب علي قاسم محسن الأمير، و ٢٠٩٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ريال يمني من جانب محمد عبد الله محمد حسن المؤيد[١].

ما أشار له التقرير الأممي نموذج واحد ومُصغَّر لحجم النهب الذي مارسه الحوثيون لسنوات توسَّع فيها الفساد بشكل غير مسبوق في تاريخ اليمن، وهو الأمر الذي دفع الرئيس السابق علي عبد الله صالح إلى القول، قبل مقتله بساعات على يد جماعة الحوثي، بأنَّ الظلم والنهب والفساد الذي مارسه الحوثيون خلال فترة قصيرة يفوق حجم الفساد في الفترة التي حكم فيها يحيى وأحمد حميد الدين مجتمعين. ومما قاله: «لقد ظلم الحوثيون خلال الثلاث السنوات، أكثر من عهد الإمام يحيى والإمام أحمد. نهبوا المؤسسات، أفرغوا الخزينة العامة، وذهبوا بها إلى خزائنهم الخاصة، ويشترون ضمائر الضعفاء والمساكين وأصحاب الحاجة، والذين يبحثون عن جاه ومال ويصرفون لهُم أموال الدولة. الجيش بلا رواتب، والخدمة المدنية بلا رواتب، والتربية والتعليم بلا رواتب، ووزارة الصحة بدون أدوية، وكُلُّ شيء جفاف من هذه السُلطة السلطوية غير المسؤولة، التي يهمها أن تحكم الشعب اليمني بالحديد والنار»[٢].

في ليلة وضحاها، تحوَّلت ممتلكات الدولة من أراضٍ وأموال ومعدات ومنشآت، إلى أملاك خاصة بمؤسسات تجارية وجهات وأفراد حوثيين. من أمثلة ذلك، ما تعرَّضت له المؤسسة الاقتصادية اليمنية من سطو ونهب، فقد استولت قيادات حوثية على أسطول النقل التابع للمؤسسة، والمكوَّن من مئات الشاحنات والقاطرات والناقلات والسيارات الصغيرة، وقامت

(١) تقرير الخبراء، رسالة مؤرخة ٢٧ يناير/ كانون الثاني٢٠٢٠م، الفقرة ٨٦، ص٣٦.

(٢) كلمة لرئيس السابق علي عبد الله صالح في موقع يوتيوب باسم «كلمة مسجلة للشهيد الزعيم علي عبد الله صالح قبيل استشهاده»، ٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١م.

بتأجير بعضها لصالح نافذين فيها[١]، وهذه الخطوة تمَّت في كُلِّ مؤسسات الدولة ومنها المتعلقة بالنظافة والمؤسسات الزراعية، حيث تم نهب كافة العربات والمُخصَّصة لدعم العمليات الزراعية والاصحاح البيئي، ليتم بعد ذلك مطالبة المنظمات الدولية بتقديم بدائل عمَّا تم نهبه.

وقد نشرت وسائل الإعلام اليمنية والإقليمية والدولية عددًا هائلًا من وقائع الفساد اليومية التي مارستها جماعة الحوثي، فضلًا عَمَّا يُنشر بشكل يومي في مواقع التواصل الاجتماعي، حتى دفعت بعض الشخصيات الحوثية، مثل عبد الرحمن المؤيد وصالح هبرة وغيرهم، لتوجيه انتقادات لاذعة لجماعتهم بسبب تفشِّي الفساد والنهب والسطو على الممتلكات الخاصة والعامة بشكل غير مسبوق في تاريخ اليمن، كما أنَّ كثيرًا من الشخصيات السياسية التي تعاطفت مع الحوثيين في مرحلة من المراحل سجَّلت موقفًا مبكرًا ضد فساد الجماعة، منهم القاضي عبد الوهاب قطران، والبرلماني عبده بشر، والبرلماني أحمد سيف حاشد والناشط محمد المقالح، ليدفع هذا الوضع البائس زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي للاعتراف بفساد جماعته في محاولة فاشلة لتبرئة نفسه مِمَّا يحصل دون جدوى[٢].

وكان عبده بشر من أجرأ البرلمانيين الذين كشفوا جانبًا من فساد الحوثيين رغم وجوده في صنعاء. ففي إحدى جلسات البرلمان الخاضع لسيطرة الحوثيين بصنعاء، قال بشر مُعلِّقًا على ممارسات النهب والتجويع المُتعمَّد: «هناك إيرادات مهدورة، وإيرادات لا تصل إلى الخزينة العامة رغم استلامها من المواطنين، وفي النقاط وغيرها، لماذا تسمح الحكومة ووزارة المالية بتزوير سندات رسمية واستلام مبالغ دون وجه حق؟.. ما هو مُبرِّرهم؟! أين تذهب إيرادات المشتقات النفطية وفوارقها وإيرادات الجهات الإيرادية منها الكهرباء ومنها مؤسسة الاسمنت؟ أين إيرادات هيئة الأراضي والمساحة والتخطيط الحضري، ونحن خلال هذه السنوات

(١) اقتصاد الحرب.. وسيلة انتهازية أتقنها الحوثيون بجدارة، بلال الشقاقي، مدونة الجزيرة، ٢٨ يوليو/ تموز٢٠١٩م.

(٢) أشار عبد الملك الحوثي إلى أن رجاله يأخذون الدعم من الناس لرفد جبهات الحرب، لكنَّهُم يقومون ببيع واستخدام هذه التبرعات بشكل شخصي وفي شراء القات وغيره. شاهد.. عبد الملك الحوثي يعترف بفساد جماعته وسرقة أموال الشعب، موقع يوتيوب، ١٩ يناير/ كانون الثاني٢٠٢١م.

العجاف، ننام ونصحو على إنشاءات ومبانٍ وعمائر وغيرها.. أين تذهب هذه الرسوم التي لا تُعَدُّ ولا تُحصى؟ أين إيرادات الاتصالات؟ أين إيرادات استثمارات الأوقاف التي كانت تمتلك قرابة ٣٦٠ مليار كاستثمار؟ الأوقاف التي نسمع كُلَّ يوم أنَّ المُتهبِّشين (اللصوص في الأوقاف) كُلَّ يوم يعتدون على شخص أو حارة أو أرضية أو أرض مملوكة لجمعية سكنية للموظفين والعساكر وأصحاب الدخل المحدود، دون أي مسوغ قانوني، ولا تعترف بالقضاء أو أيَّة قضية منظورة في القضاء.. ويتم الإعداد إلى تحويلها إلى هيئة.. الأخ الرئيس: أين إيرادات شركة كمران التي كانت تُورِّد ٣٦ مليارًا للخزينة العامة للدولة؟ أين هي؟ أين إيرادات مؤسسة الإسمنت؟ لماذا لم يتم تشغيل مصنع باجل وهو جاهز ولا توجد أيَّة مشكلة فيه؟ والنفط والغاز ونقاط الرقابة الجمركية والإتاوات والجبايات التي تُجبى على مرأى ومسمع الجميع؟ وقُلناها لأكثر من مَرَّة، ما هو للمجاهدين والجبهات ولصرف مرتبات الموظفين، نحن معه، غيره لا. هل ما أوردناه لكُمْ منطقي؟ أليس ما يُعتبَر فسادًا وإفسادًا ظاهرًا وعبثًا ويستحق مُحاسَبة ومحاكمة مَن يقومون به ومَن يدعمهم؟ أليس علينا تخفيف الأعباء على مَن انقطعت بهم السُّبُل وهُم الموظفون وأبناء الشعب اليمني؟ هل مطلوب السكوت في ظل هذه المخالفات؟»[(١)].

وبعد حوالي عام من طرح هذه التساؤلات، نشر بشر منشورًا في صفحته بموقع التواصل «فيسبوك» استنكر فيه استمرار الفساد والنهب والصمت، وكان هذا نَصُّه: «استبشرنا خيرًا بصندوق دعم المعلم والتعليم وصرف ٣٠ ألف ريال شهريًّا للمدرسين والقطاع التربوي، وطرحنا في حينها أنَّ هذا المبلغ لا يُسمن ولا يغني من جوع ومع ذلك تمخَّض الجبل فولد فأرًا، ويتم التلاعب بهذا الفتات التآمر واضح على المعلم والتعليم بشكل عام.

طرحنا أنَّنا مُستعِدُّون لصرف المرتبات من الإيرادات النفطية والغاز المنزلي وفوارق أسعارها لكن السُلطة فضلت ملأ بطونها وجيوبها وجيوب تجار الحروب وفاسديها على توفير أبسط مقومات الحياة للمعلم والموظف وأبناء الشعب اليمني.

---

(١) البرلماني عبده بشر، يفضح جماعة الحوثي في مداخلته خلال جلسة مجلس النواب بصنعاء، قناة اليمن الجمهوري في موقع يوتيوب، بتاريخ ٢٧ يوليو/ تمّوز ٢٠٢٠م. في هذه الكلمة المطولة، كشف البرلماني عبده بشر العديد من أوجه الفساد الذي يمارسه الحوثيون في مناطق سيطرتهم.

طرحنا موضوع ارتفاع الأسعار بشكل جنوني ولم تقُم السُلطة بأيَّة معالجات أو توضيح عن هوامير الفساد ومَن يقتاتون على معيشة وحياة المواطن، بل وعلى العكس قامت بتثبيت الأسعار دون أيَّة دراسة أو مُبرِّر يُذكر سوى أنَّ حاميها حراميها وأنَّ السرق إخوة، والآن موجة من ارتفاع الأسعار جديدة تُضاف إلى سابقاتها، والسُلطة تقف موقف المتفرج أو المشارك في قطع ما تبقَّى من شريان الحياة لدى المواطن.

نعم، كان يقال زمان إذا امتلأت البطن استحى الوجه، فكيف عندما تمتلئ البطن والرصيد والعماير (البنايات) الفارهة وهذه حقيقة تجسَّدت من خلال الواقع. نحن اليوم كمَن ينقذ الجرحى والمصابين من المعركة ويقوم بمعالجتهم، ومن ثمَّ يقوم بإعدامهم، ما يحصل اليوم لا تفسير له سوى التلذُّذ والاستمرار في إذلال وانتهاك كرامة وتجويع وحصار الشعب اليمني المجاهد الصابر. قيل لنا إنَّهُ لا يُجمع بين عُسرين وفي بلدنا اجتمعت جميع الأعسار.

البعض يرى أنَّ الكرامة والحرية هُما في نهب الأموال العامة والخاصة واستعباد الناس. ومَن طلب الخراج دون عمارة يُهلك البلاد والعباد، ولا يستقيم حُكمهم إلَّا قليلًا كما قال أمير المؤمنين رضي الله عنه وأرضاه.. ويتفنَّنون في زيادة الأعباء والرسوم والإتاوات، ولو بالحق أوبالباطل، ويُثقلون على كاهل المواطن دون أن يعيروا معاناة المواطن من الفقر والمرض والجوع وعدم صرف المرتبات أي اهتمام.. المهم تشبع الزمرة الحاكمة ومَن على شاكلتهم، ومَن سار على هواهم»[(١)].

كذلك، هاجم البرلماني أحمد سيف حاشد -والذي كان مُؤيِّدًا للحوثيين في بدايات ظهور الحركة- فساد الجماعة لأكثر من مَرَّة، ومنها قوله: «يا ما حكمونا سرق وفاسدون وظَلَمة قبلكم.. ولكن مثل ظلمكم وظالميكم وفاسديكم ولصوصكم لم نرَ ولم نسمع، ولن يأتي ظَلَمة وفاسدون ولصوص بعدكم مثلكم حتى آخر الزمان إن كان للزمان آخر. لهذا أقول أفسد وأسرق أهل الشرق والغرب هو أنتم.. ونقول أنتم أسرق وأفسد أهل الأرض قاطبة»[(٢)].

(١) منشور للبرلماني عبده بشر في صفحته بموقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، ١٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢١.

(٢) منشور للبرلماني أحمد سيف حاشد في صفحته بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، ٣١ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٢م.

وبين الوقت والآخر وبهدف امتصاص غضب اليمنيين، أعلن الحوثيون عن إجراءات تهدف إلى الحد من الفساد ومعاقبة المفسدين، إلَّا أنَّها باتت تُواجَه بموجة من السخرية، نظرًا لمعرفة اليمنيين بأنَّ الفساد جزء أصيل في تكوين الحوثيين. وقد عَلَّق البرلماني عبده بشر على إعلان رئيس بما يُسَمَّى المجلس السياسي الأعلى التابع للحوثيين مهدي المشاط بتوجُّه جماعته نحو مواجهة الفساد بقوله: «لديَّ ملاحظة حول اجتماع رئيس المجلس السياسي الأعلى مهدي المشاط، قال بأَنَّهُ يُنشئ هيئة أو وحدة لمكافحة الفساد ولمكافحة الرشوة.. يا أخي العزيز، هنالك قرارات أصدرها رئيس المجلس السياسي لفاسدين. هناك حماية من مؤسسة الرئاسة لفاسدين، لا عاد تدوري لي بعد هؤلاء. ويفتح قال، أي مواطن لديه شكوى أَنَّهُ هنالك فساد، يُبلغ مدري مَن.. أليس مجلس النواب هو المعني بمراقبة السُلطة التنفيذية وهيئاتها ومؤسساتها؟ أليس لدينا جهاز مركزي للرقابة والمحاسبة؟ أليس لدينا هيئة اسمها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد؟ أنتم مَن تحدُّون من سُلطة هذه السُلطات وتطلبون من المواطن أن يُقدِّم لكم واحدًا تحاسبوه. أنا أعتقد بأنَّ فاقد الشي لا يعطيه.. طالما ونحن نُعيِّن واحدًا فاسدًا، ونقول للمواطنين اشتكوا أنَّ هناك فساد.. هذا لا يصح (...) لدينا قضايا مثلًا، من ضِمْنها ٢٧ مليار فوارق أسعار النفط لدى النائب العام وإلى اليوم لم تُحرِّك ساكنًا في هذا الموضوع. لدينا الذي رفعه الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أسماء قال بأنَّ هؤلاء فاسدون وغطس (أخفي) الموضوع إلى الآن بدل ما نقول لهُم ارفعوا لنا قضايا فساد»[(١)].

البرلماني وعضو مجلس الحوثيين السياسي سلطان السامعي هو أيضًا سلَّط الضوء مِرارًا على جرائم النهب والفساد التي يمارسها الحوثيون في مختلف الأصعدة والمجالات.

في مداخلة تلفزيونية مع قناة الساحات الحوثية والتي تُبَثُّ من لبنان، قال السامعي: «طفح الكيل.. زاد الفساد عن حَدِّه إلى أبعد مِمَّا يتصور المواطن وفي ظل هذا الظرف. هناك مجموعة في السُلطة، أنا أسمِّيهم من الانغماسيين مَن يخدمون الأعداء، سيطروا على مفاصل الدولة ولم يتركوا

(١) البرلماني عبده بشر يسخر من حملة مكافحة الفساد الحوثية ويستعرض قائمة بفساد الجماعة، نشر في قناة اليمن الجمهوري موقع يوتيوب.

الدولة تعمل. أوقفوا الصناديق.. الصناديق القانونية مثل صندوق المعاقين صندوق الشباب والنشء وصندوق الزراعة وصندوق السياحة. طبعًا، يرأس هذا هذه المجموعة أحمد حامد الذي أصبح معه اليوم أكثر من ٧٠ منصب بالإضافة إلى منصب مدير مكتب رئاسة الجمهورية، يتدخل في مجلس الشورى، وهو مَن أوقف مجلس الشورى أربعة أشهر نتيجة لفَرْض مَن يريد.. هو مَن أوقف الآن هيئة الفساد (الهيئة الوطنية العُليا لمكافحة الفساد) لأنَّهُ فرض ناس غير مرغوب بهم. هو مَن أوقف عمل الدولة، هو مَن يتصرَّف مع مجموعة من الفاسدين وكأنَّ الدولة بقالة ملك خاص بهم»[1]. وفي منشور له بصفحته الرسمية بموقع «تويتر»، عن شراء أحد الحوثيين الذين يدَّعون مكافحة الفساد - بحسب تعبيره - عقارات بقيمة سِتَّة مليون ومئتي ألف دولار، متسائلًا عن مصدر هذه الأموال بعدما كان هذا الشخص «حافي القدمين»؟!.

حظي بشر والسامعي ببعض الحماية لمكانتهما رغم التهديدات التي تعرَّضوا لها، لكنَّ هذه الحصانة التي حظي بها البرلمانيان المذكوران، لم يحظَ بها الناشط الحوثي عبد الرحمن المؤيد الذي أُخْفِيَ وعُذِّبَ مِرارًا جراء كتابته ونشره عن قضايا الفساد في صفحته بموقع التواصل، وعَبْرَ فيديوهات مُصوَّرة انتقد فيها زعيم جماعة الحوثي واتهمه بأنَّهُ يحمي الفاسدين.. وفي أحد التسجيلات المُصوَّرة له قال الآتي:

- عبد الملك الحوثي حَثَّ الناس على كشف قضايا الفساد، لكنَّهُ عندما فعل ذلك وانتقد الفاسدين المُعيَّنين من عبد الملك الحوثي تعرَّض للتنكيل والاستهداف ولم يحمِه أحد.

- رفع تقارير مُوثَّقة عن فساد قيادات الحوثي، لكن هذه التقارير كانت تُرْسَل للمفسدين أنفسهم، فيقومون بالانتقام منه.

- كشف فساد واستغلال ورشاوي الحوثيين في وزارة المياه والري بقيادة أحمد حامد وعبد الغني المداني، وأرسلها إلى مكتب عبد الملك الحوثي شخصيًّا، لكن مع ذلك يزداد الفاسدون تمكينًا وفسادًا.

---

(١) مداخلة تلفزيونية مع قناة الساحات نُشرت في قناة اليمن الجمهوري في «يوتيوب» بعنوان: «سلطان السامعي مجددا يهاجم الحوثيين ويكشف عن جانب من فسادهم»، مايو/ أذار ٢٠١٩م.

- الحوثيون يتهمون كُلَّ مَن يواجه الفساد بأنَّهُ عميل «لأمريكا وإسرائيل» و«العدوان» (التحالف العربي الداعم للحكومة اليمنية الشرعية).

- بسبب نشره وثائق تُدِين قيادات الحوثي بالفساد، قامت الأمنيات الحوثية باختطافه وإخفائه وإخبار أهله بأنَّهُ في دورة ثقافية تابعة لهُم، في الوقت الذي سُجن فيه وتم تعذيبه بأساليب مختلفة.

- أراد الحوثيون كلمة السِّر الخاصة بهاتفه ليتم أخذ الصور الخاصة بعائلته ليتم إذلاله بعد إخراجه من السجن، وإجباره على السكوت وعدم الكتابة عن الفساد.

- المسؤولون الحوثيون الفاسدون عيَّنهم عبد الملك الحوثي.. وعندما كانوا يقومون بكشف قضايا فسادهم، كانوا يقولون لهُم بأنَّ عبد الملك الحوثي هو الذي قام بتزكية هذه الشخصيات.

- يتم تشجيع كُلَّ مَن ينشر أو ينتقد فساد أيَّة شخصية لا تنتمي للحوثيين (أنصار الله)، وفي المقابل يتم التنكيل بمَن يتحدث عن فساد قيادات الحوثي ونهبهم لأموال اليمنيين.

- يمارس أحمد حامد وعبد المحسن طاووس وعبد الغني المداني الفساد مستندين على حصانة شخصية من عبد الملك الحوثي.

- ما يفعله الحوثيون «عنصرية، وتمييز، وفساد مركب ولا يرضى به الله ولا رسوله. والفساد هو فساد، لا تشرعنوا فساد أصحابنا وتخلطوه بالجهاد، اتقوا الله».

- تساءل: هل المسيرة الحوثية، مسيرة قرآنية كما يُقال؟ أمْ مسيرة تحصين الفاسدين؟

- قال: «كُلُّ فساد ممنوع محاربته وفقًا لتعليمات السيد (عبد الملك الحوثي). أيَّة مُحارَبة للفساد سينال صاحبها الويل والثبور ويتوعَّد بتجديد الاعتقال والإخفاء القسري، وإنَّ كُلَّ فسادٍ السيِّد يعلمه ولا دخل لكم بمحاربته، وإنَّ كُلَّ فاسدٍ السيِّد من يحميه، بل وأكثر من هذا، السيِّد مَن يحارب كُلَّ مَن يحارب الفساد ويكشف عن وقائعه».

- دائمًا تتم مطالبة الناس بالحديث عن أي ظلم وفساد، لكن كُلَّ هذا مجرد كلام إعلامي، لأنَّهُ لا تتم مكافحة الفساد ولا إنصاف المظلومين.

- أنهى كلامه مُخاطِبًا زعيم جماعة الحوثي بالقول: «أنا صدَّقتُك أنت في محاربة الفساد.. كان

الرد عليه بالاعتقال والتهديد وقطع الأرزاق لأنَّهُ لا ظهر لي ولا سند، وكنت معتمدًا على صدق توجُّهك في محاربة الفساد، وأنَّك ظهر وسند لَمَن لا سند له.. وأنّا (لكنَّي) أرى أنَّ أكبر عملية نصب واحتيال حصلت في التاريخ، خدعتمونا باسم الله وآل البيت وخزيتم بِنا أمام الناس (أخجلتمونا وأدخلتمونا في خصومة مع اليمنيين) باسم آل البيت (...) أرجوك خلِّي لآل البيت حالهم.. ادخلوا باسم غير آل البيت، والله ما شُفنا منكم غير خطابات بَسْ.. تحذير، وأي شيء يحدث لي ولأولادي، أنا أحَمِّلك أنت يا سيِّدي»[١].

الخلاصة التي وصل إليها المؤيد -وهو القيادي الحوثي المعروف- المُتمثّلة في أنَّ فساد الحوثيين مَحْمِيٌّ من مُؤسِّس الجماعة، هي ذاتها التي وصل إليها الكثير مِمَّن شاركوا في التسويق للمشروع الحوثي، أمثال محمد المقالح الذي قال: «عندما يخرج كبار القوم للدفاع عن فاسد، يكون الرأس هو الفاسد لا الجسد»[٢].

التعيينات السلالية:

قبل سيطرة الحوثيين على صنعاء، كانت بعض الأسَر الهاشمية في اليمن تدَّعي بأنَّها غير مُمثّلة في مفاصل الدولة، ومن المعلوم أنَّ أغلب هذه العائلات تتقلَّد مناصب كبيرة وحساسة، فمنهم الوزراء، والمحافظون، والقادة العسكريون والأمنيون، والوكلاء، والمدراء، والقضاة، والصحفيون، وغير ذلك، ولا يوجد مجال أو تخصُّص أو حزب سياسي في اليمن، إلَّا وهُم قيادات فيه، بل إنَّ حظهم في المناصب أكثر بكثير من غيرهم من اليمنيين، كَوْنهم أبناء قيادات في النظام الإمامي الذي سبق الحكم الجمهوري، وقد حظوا بفُرَص تعليمية أفضل من غيرهم، ولهذا تبوأوا مناصب عُليا في كُلِّ مؤسسات الدولة.

لكن مع ذلك، يقول بعض نخبتهم بأنَّهُم يشعرون بـ«الغبن»، بحسب وصف الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل، وزير الصناعة والتجارة السابق في مقال له بصحيفة الثورة الرسمية الأولى في

(١) قناة القيادي الحوثي عبد الرحمن المؤيد في «يوتيوب» بعنوان: رسالة إلى قائد الثورة أبو جبريل (القصة كاملة من الألف إلى الياء) - فيديو٦»، ٣٠ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠٢١م.

(٢) منشور لعضو اللجنة الثورية محمد المقالح في صفحته بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، ٢١ يوليو/ تموز ٢٠٢١م.

البلاد[١] ليُبرِّر تمرُّد جماعة الحوثي في صعدة خلال تلك المرحلة.

تبوَّأ يحيى المتوكل مناصب مُتعدِّدة في أعلى هرم مؤسسات الدولة، لكنَّهُ مع ذلك يرى بأنَّ السلالة التي ينتمي إليها تشعر بالغبن وبحاجة إلى إشراكها في القرار. وعندما تعود إلى معتقدات السلالة تفهم جيِّدًا بأنَّها تجد نفسها مظلومة في حال لم تكُنْ مسيطرة على الحُكم بالكامل، باعتبار ذلك جزءًا من الدِّين، أو ما يُسَمَّى بنظرية «الولاية»، وبالإمكان العودة إلى الأبواب السابقة لتبيين هذه المسألة أكثر.

في أكثر من مناسبة وخطاب، قال زعيم الحوثيين بأنَّهُ وجماعته ليسوا طلاب سُلطة، وأنَّهُم لا يسعون من وراء تمرُّدهم إلى الحصول على مناصب في مؤسسات الدولة، وأكد مِرارًا بأنَّ جماعته لا تريد إلَّا الإصلاح، ولن تشارك في أيَّة حكومة، وفي أحد خطاباته قال: «نحن نذرنا أنفسنا لله في خدمة شعبنا وفي قضايا شعبنا العادلة وفي هموم شعبنا، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نحيد عنه.. نحن ليست لدينا أطماع، وأنا قُلت للوفد الحكومي إنَّنا لن نكون أبدًا جزءًا من أيَّة تشكيلة وزارية في أيَّة حكومة قادمة.. لا نريد وزاراتكم»[٢] لكن ما إن دخلوا إلى العاصمة صنعاء، حتى قاموا بعمليات واسعة لتسريح الموظفين، وتعيين أتباعهم العقائديين، وغالبيتهم من عِرْقية واحدة.

تنقسم جماعة الحوثي إلى جزأين.. الأوَّل: عناصر الجماعة التي تعيش في الأرياف، وعلى رأسها من يعيشون في محافظة صعدة وعمران وحجة وذمار، وهؤلاء هُم الجناح المُسلَّح في الجماعة، ومَن يقومون باقتحام المناطق وتصفية المعارضين لهُم. أمَّا الثاني، فهو الجناح المدني الذي يعيش أغلبه في صنعاء وعواصم المحافظات الكبيرة، وأغلب هؤلاء يعملون في المؤسسات الحكومية (العسكرية والمدنية) والخاصة التجارية ومقرَّات السفارات ومكاتب المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والأحزاب السياسية. وكانت مُهِمَّة هذا الجناح هو توفير الغطاء السياسي والمدني والمعلوماتي للجناح الأوَّل الذي يقود جماعة الحوثي، وبعد السيطرة على المدن،

(١) نُشر المقال في صحيفة الثورة الرسمية الأولى في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢.

(٢) كلمة لعبدالملك بدر الدين الحوثي قبل اقتحام صنعاء، ٢٦ أغسطس/آب ٢٠١٤م.

كانت مُهِمَّة الجناح المدني هو أن يرثوا مؤسسات الدولة ويعملوا على إدارتها إلى جانب هيمنة كاملة للعناصر المسلحة.

ما يهم الإشارة إليه هُنا، أنَّ جماعة الحوثي كانت ممثلة في مؤسسات الدولة، أي ضِمْن الجسد الإداري والعسكري للدولة، ولم يكونوا خارجه. وعندما سيطر الحوثيون على العاصمة، قاموا بترقية أتباعهم وتمكينهم من المناصب العُليا، وتوظيف أعداد أخرى في هذه المؤسسات بعد تطهيرها مِمَّن لا ينتمون لها، وأضافوا إلى ذلك قيادات عُليا ومتوسطة وموظفين من الجناح المسلح القادم من صعدة وعمران وغيرها.

ومع ذلك، وفي كُلِّ مرحلة في العام ٢٠١٤م والربع الأوَّل من ٢٠١٥م حرص الحوثيون على ربط أيَّة تفاهمات مع الحكومة اليمنية والأحزاب السياسية، بما سُمِّيَ في تلك المرحلة «استيعاب أنصار الله في مؤسسات الدولة» مقابل إخلاء وجودهم العسكري في صنعاء[١].

بعد اقتحام الحوثيين صنعاء بيومين ووضع الرئيس اليمني وحكومته تحت الإقامة الجبرية، أصدر الرئيس قرارًا جمهوريًّا بتعيين القيادي الحوثي صالح علي الصماد مستشارًا لرئيس الجمهورية[٢] وبدأت مرحلة تعيين حوثيين من الجناح العسكري القادم من الأرياف إلى جانب ترقية وتعيين الحوثيين الذين كانوا يعملون في المؤسسات المدنية والعسكرية عبر ما سُمِّيَ بـ «اللجنة الثورية العليا».

لم يكتفوا بذلك، بل طالبوا الرئيس هادي أثناء محاصرتهم دار الرئاسة في صنعاء بمنحهم مناصب سيادية في كافة مؤسسات الدولة أبرزها بحسب ما نُشر في موقع «الجزيرة نت»:

- نيابة كُلٍّ من رئيس الدولة ورئيس الوزراء، ووزراء الحكومة والأمانة العامة لمجلس النواب وقطاع الرقابة والمالية في أغلب الوزارات.. أي منصب نائب الرئيس ونائب رئيس الوزراء ورئاسة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ونائب مدير مكتب الرئيس ورئيس أو نائب

(١) الحوثيون يشترطون استيعابهم في مؤسسات الدولة لإخلاء وجودهم العسكري في صنعاء، صحيفة الأنباء الكويتية، ٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥م.

(٢) قرار رئيس الجمهورية رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٤م، نشر في موقع المركز الوطني للمعلومات التابع لرئاسة الجمهورية، ٢٤ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤م.

رئيس جهاز الأمن السياسي.

- مناصب وكيل أو نائب وكيل جهاز الأمن القومي ورئيس أو نائب رئيس مجلس الشورى ورئيس لجنة الحدود واللجان الرقابية، وجميع إدارات الرقابة والتفتيش في جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات.

- مناصب نائب محافظ البنك المركزي، ونواب في بقية البنوك الحكومية، ونائب الأمين العام لمجلس الوزراء.

- منصب الأمين العام لمجلس النواب، ورؤساء دوائر الشؤون المالية والإدارية، مع إمكانية إضافة مجلس الشورى.

- منصب نائب وزير في أغلب الوزارات، إضافة إلى رؤساء دائرتي المالية والرقابة عن كُلِّ وزارة، ورئاسة هيئة التأمينات والمعاشات والخطوط الجوية اليمنية، والهيئة العامة للصناعات الدوائية[1].

قدَّم الحوثيون قوائم بأسماء المناصب والمواقع التي يجب إصدار قرارات لصالح حوثيين لشغلها، وقد نُشرت هذه القوائم في مواقع التواصل حينها بعدما سلَّمها الرئيس نفسه لبعض المستشارين له، ليضطر الرئيس المُحاصَر في منزله نهاية المطاف لتقديم استقالته في محاولة للهروب من الضغوط الحوثية، إلَّا أنَّ البرلمان اليمني قابلها بالرفض[2].

وبعد حوالي أسبوعين، اضطر وزير الدفاع اليمني حينها محمود الصبيحي لتعيين قيادات عسكرية في الجيش اليمني لكنَّها موالية للحوثيين، كَوْنها تنتمي لذات السلالة، في مواقع حسَّاسة ومُهِمَّة في وزارة الدفاع، ومن أبرز هؤلاء العميد الركن فؤاد عبد الله العماد قائدًا للواء الثالث حماية رئاسية، وعبد الله عبد الملك عباس قائدًا للواء ٣١٤ مُدرَّع، والعميد علي محمد الكحلاني رئيسًا لهيئة الإسناد اللوجستي، والعقيد الركن محمد علي هاشم العوَّامي مديرًا لدائرة الإمداد

(١) الحوثيون طالبوا هادي بمناصب سيادية أثناء حصاره، الجزيرة نت، ٢٦ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥م.

(٢) استقالة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي والبرلمان يرفض، موقع فرانس ٢٤، ٢٢ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥م.

والتموين[١].

استمرت التعيينات تحت ضغوط الحوثيين حتى أفلت الرئيس هادي من حصارهم على منزله في صنعاء ووصل إلى عدن، ثم بدأت عمليات التحالف العربي لاستعادة الشرعية في اليمن، لينتقل الحوثيون إلى مرحلة جديدة من مراحل السطو على الوظائف في المؤسسات الحكومية.

تربَّع عبد الملك الحوثي على رأس هرم الدولة، كقائد لحركة الحوثيين، وهو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. ثم جاء بعده محمد علي الحوثي كرئيس للجنة الثورية العُليا التابعة للحوثيين، وهي أهم جهة معنية بإدارة المناطق الخاضعة لهُم، بالإضافة إلى كونه عضوًا للمجلس السياسي الأعلى، ورئيس المنظومة العدلية، وهي التي تدير المحكمة العُليا ووزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة والمحاكم الجزائية المُتخصِّصة، أي أنَّ مكانته أهم من وزير العدل ورئيس مجلس القضاء ورئيس المحكمة العُليا والنائب العام أيضًا. أعطي منصب وزير الداخلية لعبد الكريم الحوثي ليكون المعني بقمع أيَّة احتجاجات داخل المدن اليمنية ضد الجماعة. ويحيى الحوثي أعطيت له مُهِمَّة التغيير الثقافي وحوثنة المجتمع عبر المؤسسات التعليمية من خلال تعيينه وزيرًا للتربية والتعليم. أمَّا الهيئة العامة للأوقاف وهي المتحكمة بجميع إيرادات وأراضي ومباني الأوقاف ودخلها مليارات الريالات، فسُلِّمَتْ لعبد المجيد الحوثي، كما منحت علي حسين الحوثي رتبة لواء رغم عدم تجاوزه العشرينات وعيَّنته قائدًا لشرطة النجدة.

تحت لافتة «مواجهة العدوان الخارجي» سيطر الحوثيون بشكل شِبْه كامل على المناصب العُليا والوسطى والدنيا في مؤسسات الدولة، مع مشاركة شكلية لحزب المؤتمر الشعبي العام. في منتصف العام ٢٠١٦، نشر وزير الثقافة الأسبق والشخصية المعروفة في اليمن خالد الرويشان منشورا أدان فيه عملية السطو على الوظيفة العامة، وقال:

البرامكة الجدد.. تعيينات الحوثيين!

---

(١) الحوثيون يعينون موالين لهُم بمناصب مهمة بالجيش، الجزيرة نت، ١٩ فبراير/ شباط ٢٠١٥م.

الشعب يموت وهم يصدرون قرارات التوظيف لأشياعهم كل يوم وكل ساعة.

والله لو مستعمر (لو كان الحوثيون مستعمرين) لأشفق على البلد... البلد بلا دخل وهناك عجز عن صرف المرتبات.. وهم يصدرون قرارات التوظيف.

لا أستغرب من الحوثيين قراراتهم.. بل أستغرب من سعي المعينين وتهافتهم على هذه الوظائف.

قانونيا.. لا شرعية لأي تعيين

ما حدث ويحدث أن مَن لا يملك حق التعيين يعطي من لا يستحق..

سيتساءل أحدهم: ولماذا لا يستحق؟

وأجيبه: لا يستحق لأنه سعى لدى مَن لا يملك.

مَن يحترم نفسه لا يقبل ذلك ولا يسعى إليه.. عيييييب!

إذا لم يكن لموقف.. فلأجل أحوال الشعب المقهور.

البرامكة الجدد يطبقون على الوظائف، وينسون أن الشعب يرى ويراقب»[١].

وبعد اغتيالهم للرئيس الأسبق علي عبد الله صالح في ٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧، يمكن التأكيد على بدء مرحلة جديدة عنوانها السُلطة المطلقة للسلالة وقليل جدا من المواليين لها من خارجها بسبب الاعتقاد الديني أو من تربطهم علاقة المصاهرة بهم، حيث سيطروا على كافة المجالات، السياسية والاقتصادية والعسكرية والمجتمعية. وقد دشَّن الحوثيون سياسة الإحلال الشاملة، والقائمة على الانتساب العِرْقي وبعض الأتباع الهامشيين لها في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨م بسلسلة من تعيينات هي الأوسع، شملت إقالة وتعيين داخل المؤسسات المدنية والعسكرية[٢].

القيادات الحوثية الجديدة في المؤسسات الحكومية، بدأت أعمالها بفصل اليمنيين الذين تم

(١) منشور لوزير الثقافة الأسبق خالد الرويشان على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، ٢٨ مايو/أيار ٢٠١٦.

(٢) جماعة الحوثي تجري أوسع حملة تعيينات لوزراء ومحافظين ومناصب مختلفة، العربي الجديد، ١ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨م.

تهجيرهم من أعمالهم، وقاموا بإحلال عناصر حوثية بدلًا عنهم. وسواء كانوا يعملون في المؤسسات المدنية بما فيهم المعلمين والأكاديميين[١] والقضاة[٢] وأعضاء مجلس الشورى، أو من يعملون في المؤسسات العسكرية والأجهزة الأمنية والاستخباراتية [٣].

في يونيو/ حزيران ٢٠١٨م، أعلن وزير الخدمة المدنية والتأمينات لدى الحوثيين طلال عقلان، إسقاط ٢٥ ألف حالة من كشف رواتب موظفي الدولة في القطاع المدني. وفي الشهر نفسه، قال وكيل قطاع المعلومات لدى وزارة الخدمة المدنية الخاضعة للحوثيين حسن المؤيد إنَّ المرحلة الثانية ستستهدف ٥٠ ألف حالة سيتم إسقاطها، مُبرِّرا هذه الخطوة بأنَّ المُستهدَفين منقطعون عن العمل ومتعاونين مع الحكومة اليمنية والتحالف العربي[٤].

ثم أصدرت وزارة الخدمة المدنية والتأمينات الخاضعة لسيطرة الحوثيين، في ١٢ أغسطس/ آب ٢٠١٨م، تعميمًا برقم (٢٨) للمؤسسات الحكومية توجهها بتوفير أسماء الموظفين المنقطعين والذين أغلبهم تم تهجيرهم من قِبَل الحوثيين تمهيدًا لفصلهم بشكل كامل[٥]. وفي أكتوبر/ تشرين الأول، أصدرت الوزارة ذاتها بلاغًا صحفيًّا نشرته وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» بنسختها الحوثية، ومُوجَّها إلى الوزراء ومحافظي المحافظات ورؤساء القطاعات الحكومية الخاضعة لسيطرتهم، تطالبهم فيه بموافاتها بأسماء وبيانات الموظفين المنقطعين والمشاركين مع «العدوان» عن العمل ضِمْن ما يُسَمَّى بـ «مشروع تنظيف كشف الراتب لكافة وحدات الخدمة العامة»[٦].

(١) الحوثيون يفصلون ٥١ من أعضاء هيئة التدريس في جامعة ذمار، الموقع بوست، ٢٨ مايو/ أيار ٢٠١٨م.

(٢) الحوثيون يحكمون قبضتهم على القضاء بتعيين ١٠٦ قاضٍ جزئي، ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٧م.

(٣) «حوثنة» متواصلة لمجلس الشورى، اليوم الثامن، ١١ يونيو/ حزيران ٢٠١٨م.

(٤) الحوثيون يقررون فصل الموظفين الحكوميين المنقطعين في مناطق سيطرتهم باليمن، موقع ديبريفر، ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٨م.

(٥) الخدمة المدنية تكشف اختلالات الدفعة الثانية من مشروع تنظيف كشف الراتب، وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» الخاضعة لسيطرة الحوثيين، ٢١ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٨م.

(٦) الخدمة المدنية تهيب بسرعة موافاتها بكشوفات المنقطعين والمشاركين مع العدوان، وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» الخاضعة لسيطرة الحوثيين، ٢١ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٨م.

في مقابل ذلك، وعقب فصل وتسريح دفع من الموظفين المدنيين والعسكريين، يتم تعيين وترقية آخرين موالين لها. في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩م، منحت الجماعة ترقية لعدد ٦٥ ألف و٦٠٥ جنديٍّ وصَفِّ ضباط من منتسبي وزارة الداخلية التابعين لها دفعة واحدة(١).

وقد وصف الصحفي والباحث والمُتخصِّص في الشئون الإيرانية عدنان هاشم، ما يقوم به الحوثيون بـ «الإحلال المُنظَّم في الوظائف.. من رئاسة الجمهورية وحتى عامل النظافة وحارس المُنشأة ليضمن لهُم السيطرة المستقبلية عمليًّا على كُلِّ المؤسسات العسكرية والأمنية، وهي تشبه تمامًا طريقة إدارة الجمهورية الإيرانية بمؤسساتها الموازية»(٢).

التطهير السياسي العرقي والطائفي:

استمرت عملية الفصل والإحلال بشكل تدريجي وفي كل مرة يتم استخدام مبررات مختلفة. ففي يوليو/تموز ٢٠٢١، أعلنت وزارة الخدمة المدنية الخاضعة لسيطرة الحوثيين عن رغبتها في تسريح عشرات الآلاف من موظفي الدولة، حيث طالبت المؤسسات الحكومية بتوفير بيانات عن بالغي أحد الأجلين للتقاعد في خطوة ووجهت برفض شديد من قبل «اتحاد نقابات موظفي الجهاز الإداري للدولة في صنعاء»، والذي رفض توجه الخدمة المدنية الحوثية ووصفوه بـ «الخالي من المسؤولية القانونية والعدالة والإنسانية»، لما له من «تداعيات وأضرار خطيرة وكارثية عبر زيادة واتساع دائرة الفقر والعوز والاحتياج بين أفراد الشعب»(٣).

واعتبرت منظمة سام للحقوق والحريات اعتزام الحوثيين القيام بهذه الخطوة يكشف «عن السلوك الانتقامي والإقصائي لجماعة الحوثي ضد الخصوم، وعدم شعورها بالوضع الإنساني الذي ستزيد من تفاقمه مثل هذه الممارسات»، وقالت في بيانها الهام: «ننظر بخطورة بالغة لقرار

(١) قرار بترقية ٦٥ ألف و٦٠٥ من منتسبي وزارة الداخلية، موقع الإعلام الأمني التابع للحوثيين، ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩م.

(٢) بالوثائق..كيف «جرفت» مليشيات الحوثي أراضِي الدولة واستباحتها لأعضائها؟، موقع يمن شباب نت، ١١ يونيو/ حزيران ٢٠١٦م.

(٣) خطة حوثية لتسريح ١٦٠ ألف موظف يمني واستبدالهم بموالين لها، موقع العربية نت، ٨ يوليو/تموز ٢٠٢١.

مجلس النواب التابع لجماعة الحوثي بصنعاء القاضي بتعيين آلاف الحوثيين بدلاً عن الموظفين المُعينين منذ سنوات، الأمر الذي سيعني منح رئيس مجلس حكم جماعة الحوثي الصلاحية في توظيف بدلاء عن هؤلاء الذين لا يتسلمون رواتبهم للعام الخامس على التوالي (...) والهدف الحقيقي من هذه القرارات هو الانتقام من الخصوم واستغلال غياب الرقابة القانونية الحقيقية على أعمال الجهات التنفيذية التابعة لجماعة الحوثي، لتصفية الحسابات السياسية على حساب حقوق الأفراد الأساسية، ومنها الحق في تقلد الوظائف العامة والمستحقات المالية والأمان الوظيفي»[(١)].

في الجانب العسكري، أقر ما سمي بالمجلس الأعلى للشرطة التابع للجماعة استكمال إجراءات فصل ٩٠٤ ضابطًا من منتسبي وزارة الداخلية، كما كلف المجلس لجنة أخرى لاستكمال حصر أسماء من تبقى من الضباط والأفراد ليتم فصلهم[(٢)].

وكما هي العادة، تأتي المبررات ذاتها التي يستخدمها الحوثيون في ممارسة التطهير العرقي والسياسي والطائفي والفصل العنصري داخل المؤسسات الحكومية، فقد قال نائب وزير الداخلية الحوثي عبد المجيد المرتضى، إن القرارات التي اتخذوها «تأتي ترجمة لتوجيهات عبد الملك بدر الدين الحوثي، بتطهير مؤسسات الدولة ممن وصفهم بالمندسين والخونة»[(٣)]. فكل من لا ينتمي لعرقيتهم ويرفض العمل وفق نظرية «الحق الإلهي بالحكم»، ومن يرفض معتقدهم وجرائمهم، يعتبر خائنا ومندسا وعميلا وداعشيا وتكفيريا وغيرها من الأوصاف التي يستخدمونها مبررا للقتل والتهجير والنهب والفصل العنصري.

جاءت هذه الخطوة في وزارة الداخلية، بعد توجيهات مباشرة من زعيم الجماعة عبدالملك الحوثي في كلمة ألقاها على أنصاره بمناسبة ذكرى الهجرة النبوية ١٤٤٣هـ، قال فيها: «في السياق

---

(١) «حوثنة الوظائف».. مخطط حوثي لاستبدال ١٦٠ ألف موظف يمني، مرصد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الإعلامي، ٨ يوليو/تموز ٢٠٢١.

(٢) اليمن.. الحوثيون يقررون فصل أكثر من ٩٠٠ ضابط في وزارة الداخلية بتهمة الخيانة، ١١ أغسطس/آب ٢٠٢١.

(٣) نفسه.

نفسه، فيما يتعلق بمؤسسات الدولة، يجب أن تستمر عملية التطهير لمؤسسات الدولة، وإنقاذ مؤسسات الدولة من كل المدسوسين فيها الذين يعملون لصالح الأعداء ويسعون إلى إعاقة كل جهد حقيقي لخدمة الشعب وللأعمال المهمة في التصدي للعدوان. وفي ذات السياق، نشيد بالموقف الحر والموقف المهم للبرلمان في صنعاء، وموقف الأحرار فيه، وإجرائهم الأخير بتطهيرهم البرلمان من الخونة الذين التحقوا بصف العدوان. هذه خطوة مهمة وخطوة شجاعة ويجب الاستمرار في كل مؤسسات الدولة في تطهير مؤسسات الدولة من كل الخونة والعملاء»[١]. وقد علق عضو اللجنة الثورية العليا الحوثية محمد المقالح على توجيهات زعيم الحركة في اليوم التالي بالقول: «سيتم ترجمة الخطاب بإخراج من تبقى من النزهاء باعتبارهم منافقين ومرجفين ومشوشين وأحجار عثرة على طريق الهوية الإيمانية»[٢].

وبالرغم من علم الحوثيين بأن كثيرًا من الموظفين الحكوميين غادروا مناطقهم جراء حرمانهم من مرتباتهم منذ سنوات وليبحثوا عن أعمال أخرى، إلا أنهم يتعمدون فصلهم وإحلال عناصرهم بدلا عنهم. على سبيل المثال لا الحصر، أكدت منظمة رعاية الطفولة البريطانية أن أكثر من نصف المعلمين والعاملين في مجال التعليم في اليمن، أو حوالي ١٩٠ ألف شخص لجأوا للعمل في مهن أخرى تضمن لهم توفير بعض احتياجاتهم وأسرهم بما في ذلك العمل في الشوارع[٣]، وقد انتشرت صور كثيرة لمعلمين يعملون في حمل الأحجار والبضائع أو يبيعون على الأرصفة. هذا الوضع البائس دفع كثيرًا منهم إلى مغادرة مناطق سيطرة الحوثيين ليحصلوا على مرتبات في مناطق سيطرة الشرعية أو للبحث عن العمل. لكن الحوثيين وجدوها فرصة لفصلهم وتوظيف أنصارهم بدلا عنهم.

وقد أقدمت الجماعة على فصل نحو ٨ آلاف معلم وتربوي دون مبرر قانوني، وهو ما

(١) خطاب ألقاه عبدالملك الحوثي على أنصاره بمناسبة ذكرى الهجرة النبوية ١٤٤٣هـ، ٩ أغسطس/آب ٢٠٢١.

(٢) منشور لمحمد المقالح على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، ١٠ أغسطس/آب ٢٠٢١.

(3) Teachers in Yemen take to street work with more than half without regular pay ،OCHA services website ،Nov 2021 10.

اعتبرته منظمة سام للحقوق والحريات «انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان، وسيخلف تبعات اجتماعية وإنسانية غير معلومة النتائج».

وأفادت المنظمة في بيان لها أن «قرار الفصل التعسفي التمييزي شمل خمسة آلاف معلم في العاصمة صنعاء، وثلاثة آلاف آخرين في المحافظات الأخرى، في إطار الخطة التي أقرّها ما يسمى المكتب التربوي التابع لجماعة الحوثي، بهدف إحكام السيطرة على قطاع التعليم. وإن عملية الفصل استهدفت المعلمين الذين هاجروا للبحث عن فرصة عمل بعد قطع رواتبهم، واستبدالهم بعناصر من الجنسين ينتمون ويوالون جماعة الحوثي لتغطية العجز القائم في المدارس كخطوة أولى لتثبيتهم (...) هذا الإجراء جاء بعد نحو أسبوع من حديث زعيم المليشيا عبدالملك الحوثي عن تطهير مؤسسات الدولة من الموالين للحكومة الشرعية. وقد عمدت جماعة الحوثي خلال السنوات الثلاث الماضية إلى إحداث تغييرات كبيرة في الجهاز الإداري للتربية والتعليم، فاستبعدت الكثير من القيادات التربوية ذات الكفاءة، ممن لا يدينون لها بالولاء، خاصة ممن أُجبروا على ترك منازلهم خشية الاعتقال، وعينت عوضًا عنهم، عناصر تابعة لها، الأمر الذي أدى إلى تدني المستوى التعليمي لدى العدد الأكبر من الطلبة»(١).

وفي مقابل سياسة التطهير العرقي والطائفي والسياسي و «المذابح الوظيفية» التي تعرض لها موظفو الدولة، عمل الحوثيون على غرس أنصارهم في هذه المؤسسات حتى حولوا أنفسهم تباعًا من طرف مشارك في حكم اليمن كبقية المكونات، إلى متفرد به بشكل مطلق.

كان اليمنيون ينشرون بشكل شبه يومي في مواقع التواصل الاجتماعي التعيينات الحوثية التي تمكن هذه العائلات من مفاصل الدولة بعد إقصاء بقية المكونات سواء الحزبية أو الاجتماعية، حتى قيل بأنه لم يعد هناك حوثيًا إلا بات مسؤولًا أو قائدًا أو تاجرًا، أو يدير منظمة مجتمع مدني، أو صاحب قرار في مكتب لمنظمة دولية، حتى صغار السن والأميين أصبحوا مسؤولين في المؤسسات المدنية، ومشرفين في الأحياء والقرى، وقادة عسكريين في الجيش التابع للحوثيين. وكان من اللافت أن ينشر الحوثيون أخبارًا عن فعالياتهم اليومية في مواقعهم

---

(١) بيان لمنظمة سام للحقوق والحريات منشور في موقع المنظمة، ٢٦ أغسطس/آب ٢٠٢١.

الرسمية، ويذكرون أسماء الحضور ليلاحظ الناس بأن كل قيادات المؤسسات المذكورة في هذه الأخبار من هذه السلالة دون غيرها، وهذا ما أثار جدلًا كبيرًا في مواقع التواصل ووسائل الإعلام بشكل عام، باعتبار ذلك دليلا على عنصرية هذه الجماعة وإقصائها لعامة اليمنيين. وعلى سبيل المثال لا الحصر.. في ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢، نشر الحوثيون في موقع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) التابع لهم خبرا بعنوان: «وزير الصحة يتفقد أحوال الأطفال المرضى بمركز اللوكيميا بمستشفى الكويت»، وهو خبر يتحدث زيارة مسؤولين حوثيين في وزارة الصحة لمستشفى الكويت في صنعاء، عقب كارثة الموت الجماعي لأطفال مرضى السرطان، وما كان لافتًا كبقية الأخبار المنشورة في وسائل الإعلام التابعة للحوثيين، هو انتماء الشخصيات التي عينها الحوثيون لشغل المناصب الحكومية لسلالة واحدة. ففي هذا الخبر وردت أسماء، طه المتوكل وزير الصحة، وعلي جحاف وكيل الوزارة لقطاع الطب العلاجي، ومحمد المنصور وكيل قطاع الرعاية، وعلي المضواحي مستشار الوزارة، ومطهر المروني مدير مكتب الصحة بأمانة العاصمة، وأمين الجنيد مدير مستشفى الكويت الجامعي، وأسامة الشرفي مدير قسم الطوارئ، وعلى المفتي مدير الخدمات[١]. كل هؤلاء ينتمون لنفس السلالة وتم ذكرهم في خبر واحد. وعقب هذا الخبر انتشرت في مواقع التواصل الاجتماعي قائمة لأسماء التعيينات الحوثية في وزارة الصحة والتي تؤكد البعد العنصري في تعيينات الحوثيين.

وقد وصل الأمر أن الحوثيين أصدروا قرارا لشاب حدث يدعى هاشم أحمد الحيفي الذي لم يتجاوز ١٩ عاما بتعيينه مستشارا في مكتب رئاسة الجمهورية لمجرد انتسابه للسلالة المذكورة، وهو ما أثار سخرية اليمنيين في مواقع التواصل الاجتماعي حينها، كما منحوا قيادية حوثية تنتمي لنفس السلالة رتبة عميد في وزارة الداخلية بعدما كانت تعمل في جامعة صنعاء مدرسة للغة العربية. وهذه مجرد نماذج بسيطة تبين حجم العبث الذي مارسته الجماعة في مؤسسات الدولة بدوافع عنصرية[٢]. وفي الحديدة أصدروا قرار تعيين بندر المهدي مديراً لصندوق النظافة

(١) وزير الصحة يتفقد أحوال الأطفال المرضى بمركز اللوكيميا بمستشفى الكويت، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) التابعة للحوثيين، ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢.

(٢) القيادية الحوثية إبتسام المتوكل، شاعرة واكاديمية في جامعة صنعاء، وبعد سيطرة جماعة الحوثي على =

والتحسين في المحافظة، وشقيقه مديراً للورشة المركزية للصندوق، في سابقة لم تحدث في تاريخ اليمن الجمهوري، حيث تم تعيين أخوين بدرجة مدير عام في يوم واحد ومؤسسة واحدة[١]، وهذا لأنهم ينتمون للعرقية التي تدعي بأن الله فضلها على بقية اليمنيين وأنها الأولى بحكمهم وامتلاك رقابهم.

تجد الأب وكيل وزارة، والابن قائد معسكر، وأخاه مدير إدارة في مؤسسة ثالثة والأخت رئيسة منظمة، وعمه رئيس محكمة، وخاله رجل أعمال وتاجر، وابن عمه مدير مدرسة.. وهكذا. في مقابل ذلك، بالكاد يحصل بقية اليمنيين على وظائف دنيا ومناصب هامشية ليس لها أي تأثير في الواقع، والغالبية يتجهون للأعمال الحرفية والتجارية الصغيرة أو مقاتلين في الجبهات أو يهاجرون إلى خارج البلاد من أجل كسب الرزق أو اللجوء في الدول المستقرة.

وبحسب ما نشرته وسائل الإعلام في تلك المرحلة، فقد عينت الجماعة ثمانية أشخاص من أسرة المتوكل في محافظة إب (وسط اليمن)، وهم: أشرف المتوكل وكيلا لمحافظة إب، ومروان المتوكل مديرا لمستشفى ناصر، وعمار المتوكل نائبًا لمدير عام مكتب الصحة في المحافظة، ومحمد المتوكل نائبًا لمدير عام التربية والتعليم في المحافظة، وأنور المتوكل مديرًا عامًا مصلحة الهجرة والجوازات في المحافظة، ومحمد المتوكل وكيلا لنيابة البحث الجنائي في المحافظة، وحميد المتوكل مديرا لمديرية الظهار، ومحمد المتوكل مديرا لمكتب التربية والتعليم بمديرية جبلة[٢]. هذا ما ظهر، لأن بقية أفراد هذه الأسرة سيكونون في مناصب هامة أخرى لكن لم يتم حصرها أو كشفها في وسائل الإعلام. وهكذا مع بقية عائلات السلالة، وبهذا يتحكمون بكل صغيرة وكبيرة في المحافظة.

خلال الفترة التي سيطر فيها الحوثيون على مؤسسات الدولة، أصدروا آلاف القرارات

= صنعاء قامت بتشكيل ما سمي بـ«الجبهة الثقافية» واصطفت إلى جانب الحوثيين كونها تنتسب لنفس السلالة ليتم منحها في نهاية الأمر رتبة عميد في وزارة الداخلية.

(١) منشور للصحفي اليمني المعروف بسيم جناني على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر» بتاريخ ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١، ولم تقم المؤسسة المذكورة بنفي هذا الخبر.

(٢) ٨ مسؤولين محليين في محافظة إب من أسرة حوثية واحدة، موقع اليمن الجمهوري، ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧.

لتعيين أنصارهم في مواقع عليا ووسطى ودنيا. أما المناصب العليا والوسطى فكانت قرارات التعيين تصدر من المجلس السياسي واللجنة الثورية الحوثية، أما النوع الآخر من القرارات فهي تلك التي صدرت لتعيين عناصرها في المواقع الدنيا مثل مدراء العموم ورؤساء الأقسام وبعض المواقع العسكرية والأمنية وعقال الحارات والمشرفين وغيرها من المناصب والمواقع التي يمكن من خلالها فرض الهيمنة على المجتمع بشكل مباشر.

خلال فحص سجلات القرارات الصادرة عن ما يسمى المجلس السياسي واللجنة الثورية، والتي صدرت خلال الأعوام من ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٩، ومحتوى هذه السجلات لم يقتصر على القرارات المتعلقة بالشق الأمني والعسكري فقط، بل شمل تعيينات وتغييرات وترقيات في كافة مؤسسات الدولة التي سيطرت عليها الجماعة بلا استثناء.

ومن أول وهلة سيتوجه ذهن وانتباه المطلع على نوعية وخصوصية الأسماء والألقاب التي كان لها النصيب الأكبر من التعيينات والمناصب ونوعية هذه المناصب والوظائف سواء القيادية أو الإشرافية أو الرقابية، وهو ما يعطي تلخيص للهدف من هذه التعيينات والترقيات والتحسين في وضع هذه الأسماء ماديا ومعنويا، إضافة إلى الهدف الاستراتيجي المتمثل بسيطرة واستحواذ السلالة التي تصف نفسها بفئة «السادة» على الحكم والقيادة لفترة طويلة.

المتأمل للقرارات وتواريخ إصدارها وكثافتها بشكل سنوي وشهري وأسبوعي سيجد أن الجماعة لم تشغلها الحرب والتوسع في النفوذ عن الاستحواذ على الحكم وصبغ مؤسسات الدولة بالصبغة السلالية والتحكم بمواقع القرار السياسي والعسكري والإداري والتعليمي والخدمي وصناعته عبر منتمين للجماعة عرقيا وتطبيق طموحها القديم/الجديد والمتمثل بالهيمنة على اليمن عبر إقصاء اليمنيين.

ومن خلال قراءة محتوى القرارات الصادرة خلال الفترة المذكورة، يمكن وضع الملاحظات التالية:

١- كثافة القرارات الصادرة بشان التعيينات والإحلال لشخصيات من المنتمين للعرقية المذكورة دون غيرها خلال فترة قصير جدا. فمثلا فقط في يوليو/تموز ٢٠١٦ صدر ما يزيد عن

١٩٠ قرار ترقية وتعيين في وزارت مختلفة تتقدمها الداخلية والعدل والدفاع والصحة والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي والخارجية، وبعض هذه القرارات تشمل أعدادا كبيرة من الأشخاص في القرار الواحد خصوصا تعيين وترقية القضاة وتعيين أشخاص في السلك العسكري برتب عالية مثل قرار رئيس المجلس السياسي الحوثي رقم ٣٢ بتعيين عدد ٤٧٤ خريجي كلية الطيران والدفاع الجوي برتبة ملازم ثان أغلبهم ينتمون للأسر الهاشمية، وقرار المجلس السياسي رقم ٦٨ لسنة ٢٠١٧ بتعيين ٤٦٧ شخص في الداخلية وترقيتهم لملازم ثاني أولهم: أحمد مطهر المروني وآخرهم قاسم علي المداني حيث نجد أن قرابة ٧٠٪ من الواردة أسماؤهم من ذات السلالة يحملون ألقابا مثل الديلمي والمحطوري والمؤيد وشرف المهدي والموشكي والكثير غيرها، يقابل ذلك ندرة في الأشخاص غير المنتمين للسلالة، وهو ما يؤكد بأن الجماعة في سباق مع الزمن لفرض الهيمنة الكاملة على المؤسسات الحكومية وخلق واقع جديد قائم على هيمنة السلالة الواحدة.

٢- شمولية القرارات لتعم كافة الوزارات وتنوعها مثلا تعيين وكيلين بوزارة المالية رقم ٨٣ لسنة ٢٠١٧م هما عبدالسلام يحيى المحطوري وأكرم الموشكي، وقرار رئيس مجلس الوزراء الحوثي رقم ٢ لسنة ٢٠١٦م بتعيين ١٦ شخص مدراء إدارات في الشئون القانونية وإدارت أخرى أغلبهم يحملون ألقاب سلالية منهم: الوادعي والمداني والشامي والمتوكل والوزير والوريث والعزي، وتعيين رئيس دائرة المراسيم والتشريفات بالأمانة العامة لرئاسة الجمهورية بدرجة وزير عامل من آل الشامي.

٣- شملت الترقيات حتى الأموات المنتمين للجماعة، حيث تم تعيين المتوفي عبد الكريم الخيواني بدرجة وزير ويحال للتقاعد وفقا لقرار رئيس اللجنة الثورية العليا رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٦ الصادر بتاريخ ٦ ابريل/نيسان ٢٠١٦م.

٤ - حرصت الجماعة أن تكون كافة قيادة وزارة الدفاع والألوية العسكرية بيد أشخاص منتمين للسلالة وتطعيم بسيط بأشخاص موالين لها من القبائل اليمنية. مثل: القرار الجمهوري رقم (٥٨) للعام ٢٠١٧ بتعيين وترقية ٢١ شخصا لرتبة عميد أغلبهم من السلالة ذاتها منهم من آل الخيواني، والمرتضى، والديلمي، والمؤيد، والمتوكل، وجحاف، والمحطوري وغيرهم.

أكثر التعيينات التي استحدثت كان هدفها وضع عناصر من السلالة المذكورة في مؤسستي الدفاع والأمن، حيث تم توزيعها على هياكل ومحافظات ومديريات مختلفة مثلا: قرار المجلس السياسي الحوثي بتعيين ٤٨ شخصية في الداخلية برتبة رائد دون توضيح خلفياتهم العلمية وأغلبهم يحملون ألقاب المهدي وشرف الدين والمرتضى والمتوكل والشامي والعماد والقاسمي وغيرها.

٥- لاستغلال القضاء وشرعنة مصادرة ممتلكات المخالفين للجماعة وإحكام السيطرة على هذه المؤسسة الهامة، أصدر رئيس اللجنة الثورية الحوثية قرارًا برقم ١٢٣ للعام ٢٠١٦ بتعيين نائب عام من السلالة هو عبد العزيز ضياء الدين محمد البغدادي، وآخر أصدره رئيس المجلس السياسي الحوثي رقم ٨١ لسنة ٢٠١٧ بتعيين أحمد يحيى محمد المتوكل رئيسًا لمجلس القضاء الأعلى ثم توالت بقية التعيينات في المواقع الأخرى لمن ينتمون للسلالة.

٧- الاعتماد على عناصر سلالية في إعادة كتابة المنهج التعليمي ليكون متوافقا مع سياسة ومنهج الجماعة في تكريس نظرية «التمييز العرقي» أو «السلالة المقدسة» دينيا وثقافيا كونه المدخل العاطفي في ترويض العامة على القبول بحكمهم وهيمنتهم والاستسلام والخضوع للتمييز والتعايش مع العنصرية. على سبيل المثال، قرار رئيس اللجنة الثورية الحوثية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٦ بتعيين محمد لطف السقاف وكيلًا لوزارة التربية لقطاع المناهج والتوجيه، ورضوان العزي مديرًا عامًا للإدارة العامة للخارطة المدرسية، وأحمد عبدالقادر شرف الدين وكيلًا لوزارة التربية لقطاع التدريب والتأهيل، وفؤاد الشامي وكيلًا مساعد للوزارة وإسماعيل علي المؤيد مستشارًا للوزارة بدرجة وكيل (قرار رئيس اللجنة الثورية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١٦).

تعتبر هذه ملاحظات عابرة على عدد قليل جدا من القرارات التي أصدرتها الجماعة خلال الفترة المذكورة آنفا، وتوضح حقيقة السياسة العنصرية التي اتبعتها الجماعة تجاه الوظيفة العامة وتجريفها لصالح السلالة وتمكين أفرادهم وإحلالهم محل الآخرين، وعدم احترامهم لأدني معايير حقوق الإنسان والمواطنة المتساوية.

وقد قام منتدى معد كرب بإحصاء جزء بسيط من أسماء الشخصيات التي تنتمي للسلالة وباتت تسيطر على أبرز وأهم المناصب في البلاد بعد إقصاء بقية اليمنيين منها في واحدة من أبشع

صور العنصرية في عصرنا الحديث حيث أشار المنتدى إلى أن حوالي ١٠٠٣ شخص ممن ينتسبون لهذه السلالة باتوا يسيطرون على أهم وأبرز المواقع المدنية والعسكرية[١].

ليس هذا وحسب، بل وضعت هذه الجماعة عددا هائلا من «المشرفين» ممن ينتسبون لسلالتها ليكونوا هم الآمرين الناهيين في كل منطقة ومؤسسة. وقد وصل عددهم في أمانة العاصمة فقط إلى ٨٦٩ مشرفًا[٢].

وبناء على هذه المعطيات، يجد كثير من العاملين في المجال الحقوقي والإنساني، بأن عمليات الإقصاء والإحلال الحوثية التي تنفذها هذه الجماعة منذ سنوات، تعتبر شكلا من أشكال الفصل العنصري وفق ما جاء في الاتفاقية الدولية لمواجهة جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها[٣]، كون من يتم إبعادهم هم المخالفون للجماعة سياسيا والمختلفين عنها عرقيا وهذا ما ينعكس على حياتهم سلبيا ويخلق ظروفا صعبة تحول دون النماء التام لهذه الفئة.

نهج إقطاعي معتّق:

تأخذ جماعة الحوثي من كل أنظمة الحكم السيئة أسوأ ما فيها، فعلى سبيل المثال، تأخذ من «الأوليغارشية» أو حُكم الأقلية[٤]، حصر السلطة والمصلحة والمنافع بيد قلة وتتجاهل بقية أفراد المجتمع. لكن الأخطر من ذلك، أن هذه الأقلية السلالية في اليمن، تزيد في سوؤها على

(١) موقع منتدى معد كرب.

(٢) أكثر من ٨٥٠ مشرفًا هاشميًا يديرون أحياء أمانة العاصمة، إحصائية أولية نشرها موقع منتدى معد كرب، ٢٢ مايو/آيار ٢٠٢٢.

(٣) تنطبق عبارة «جريمة الفصل العنصري» في الاتفاقية الدولية المذكورة، التي تشمل سياسات وممارسات العزل والتمييز العنصريين المشابهة لتلك التي تمارس في الجنوب الإفريقي، من بينها: إخضاع فئة أو فئات، عمدا، لظروف معيشية يقصد منها أن تفضي بها إلي الهلاك الجسدي، كليا أو جزئيا. واتخاذ أية تدابير، تشريعية وغير تشريعية، يقصد بها منع فئة أو فئات عنصرية من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد، وتعمُّد خلق ظروف تحول دون النماء التام لهذه الفئة أو الفئات، وخاصة بحرمان أعضاء فئة أو فئات عنصرية من حريات الإنسان وحقوقه الأساسية، بما في ذلك الحق في العمل.

(٤) «الأوليغارشية» هي حكم القلة، أو الحكومة والدولة التي تقوم السلطة الفعلية فيها على أيدي قلة من المجتمع. المصدر: موسوعة السياسة، الدكتور عبدالوهاب الكيالي وآخرون، ص٤١٥.

الأوليغارشية التقليدية بأنها أقلية سلالية مغلقة ووفق ذلك فهي تقدم نفسها كسلالة مقدسة لها حق إلهي في الاستحواذ والسيطرة.

سلوك الحوثيين –هذا– المتمثل في اقصاء كل من لا ينتسب إلى السلالة، وحصر المناصب والمصالح التجارية والاجتماعية لأتباعها، لم يكن جديدا على اليمنيين، ويعتبر امتدادًا لممارسات الأئمة الذين كانوا ينتهجون نفس النهج خلال القرون الماضية.

أشارت المؤرخة الروسية إيلينا جولوبوفسكايا في كتابها المهم (ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن) إلى هذه المسألة، بالقول: «لقد راعى الإمام أحمد هذا الوضع عام ١٩٦٠م، في مرسومه القاضي بفتح المدرسة العسكرية من جديد في صنعاء (درّس فيها معلمون من البلدان الصديقة) لتعليم الدفعة الرابعة من كوادر الضباط اليمنيين. وقد اختير المنتسبون إلى هذه المدرسة من بين طلاب المدارس الدينية العُليا (دار العلوم) بصنعاء وصادق الإمام نفسه على كُلِّ مَن تقدَّم للترشيح إليها. واختلف التركيب الاجتماعي لهؤلاء عن المجموعات الثلاث السابقة. وبصرف النظر عن كَوْن أغلبيتهم لم ينتموا إلى الأسَر الإقطاعية أو كبار التجار، إلَّا أنَّهُم جميعًا انتسبوا إلى فئة السادة، وهذا يُبيِّن أنَّ الإمام وطغمة السادة حاولوا قبل الثورة جعل الجيش تحت رقابتهم. وقد كانت فئة المثقفين قبل الثورة حجر الأساس في حركة المعارضة اليمنية ضد النظام الإمامي الاستبدادي وطغمة السادة»[1].

وفي باب «الإمام وحكم طغمة السادة» من نفس الكتاب، تُوضِّح سيطرة فئة «السادة» الهاشميين من قيادة المحافظات، تقول: «ترأَّس كُلَّ لواء محافظ (أمير) امتلك الناحية الشكلية، السلطات الإدارية والقانونية والعسكرية، وإن كان في الحقيقة يرجع باستمرار إلى الإمام للحصول على التوجيهات التي تُحَلُّ بموجبها مشاكل المحافظة. وكان الأمراء الأوَّلون عادةً إخوة الإمام، أو أشخاصًا مُقرَّبين من الأسرة المالكة، وعيَّن الإمام في المحافظات نواب المحافظ، الذين يقومون بأعمال الأمراء أثناء غيابهم، وكان العامل على رأس قيادة القضاء أو الناحية، وكانت وظيفته الأساسية جباية الضرائب وحفظ النظام في منطقته. وكان يُعيَّن العامل من قِبَل

(١) ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن، مصدرسابق، ص١٤٥-١٤٦.

الإمام ويخضع من الناحية الشكلية للأمير، غير أنَّهُ في الحقيقة كان على اتصال دائم بالإمام، يتلقَّى منه التوجيهات بواسطة التلغراف. وكان هؤلاء العمال عادة من السادة الزيود.

ومنذ عام ١٩١٨م، وحتى قيام الثورة كان الإمام يُشكِّل الحكومة من أقربائه وأنصاره المُقرَّبين، ولقد جاء المؤرخ اليمني الجرافي بمعلومات عن وزارة 1949م، تتلخص في التالي: الأمير الحسن رئيس الوزراء ووزير الداخلية، الأمير عبد الله وزير الخارجية، الأمير القاسم وزير الإعلام، الأمير إسماعيل وزير التعليم، الأمير يحيى وزير الصحة، الأمير محمد البدر القائد العام للقوات المسلحة. وبهذا الشكل تكوَّنت وزارة عام ١٩٤٩م، بالأساس من أعضاء أسرة حميد الدين»[١].

وتضيف الكاتبة: «فئة كبار الإقطاعيين (السادة الزيود في الغالب) هُم مُمثّلو القمة الأوتقراطية للنظام والوسيط بين الغالبية العظمى من السكان اليمنيين في الكثير من مسائل الحياة الاجتماعية. وكانت هذه الفئة تستغل عمل الفلاحين الصغار وتستخدم أساليب الاستغلال نصف الإقطاعي. ولم يستول كبار الإقطاعيين على فائض المحصول الذي أنتجه الفلاح فقط، بل وعلى قسم من منتوجه الضروري. وقد حصل هؤلاء الإقطاعيون على الأرباح الواسعة من استغلال أراضيهم. وفي نفس الوقت كان كبار الإقطاعيين تجارًا كبارًا أو مرابين وموظفين. وكانوا يعيشون عادة في المدن حيث يملكون أيضًا مصادر مختلفة للدخل يمكن أن تكون عمليات التصدير والاستيراد والاشتراك في شركات مساهمة في مجالات الخدمات والمرافق غير الإنتاجية.

وغالبًا ما كان الإمام يعين مسؤولي الألوية والقضاة من كبار الإقطاعيين. وكان من ضمن واجباتهم الرقابة على جمع وتحصيل الضرائب لخزينة الدولة. ولم تكُنْ في أيادي الإقطاعيين المراكز الاقتصادية فقط بل وحياة البلاد السياسية وهم حاملو أكثر الأفكار رجعية وجحودًا دينيًّا. وكانوا معارضين لقيام أية إصلاحات في الحياة اليمنية، وجعلهم وضعهم المتميز هذا المدافعين

(١) نفسه، ص١٤٦-١٤٧.

عن قواعد القرون الوسطى طيلة فترة الحكم الأوتوقراطي في اليمن»[١].

الكاتب والباحث والرحالة السوري أحمد وصفي زكريا هو أيضًا بيّن هيمنة فئة من يطلقون على أنفسهم وصف «السادة» على كُلِّ مفاصل الدولة الإدارية والعسكرية والبُعد العنصري في علاقاتهم الاجتماعية في كتابه «رحلتي إلى اليمن» بقوله: «وكُلّ الإمارات والعمالات الرفيعة والمقامات والوظائف الإدارية في اليمن هي للسادة بادئ ذي بدء مهما قلّت معرفتهم وكفاءتهم، وكُلّ صدقات الفطر والهدايا والنذور الدينية في الأعياد والمواسم وغيرها من الأوقات تُجبَى لهُم مهما كثر مالهم وسعد حالهم.

فتأمَّل بعد هذه الوجاهة والسيطرة الروحيتين الفائقتين كم يُؤثِّر هؤلاء السادة في إنهاض الشعب اليماني البائس الذي ركبوا منكبيه منذ أحد عشر قرنًا، لو تهيَّأت لهُم شروط ذلك الإنهاض من علم نافع وشعور قوي أو وطني. والقاعدة عند السادة أن يصاهر بعضهم بعضًا. فالسيد لا يرغب في زواج ابنته إلَّا من سيد. ولا يصبو ابن السيد للاقتران إلَّا من (شريفة) وهو لقب بنات السادة، وقد يقترن السيد ببنت غير شريفة ويكون ولده منها سيدًا، ولكن الشريفة إذا اقترنت بغير سيد لا يكون ولدها منه سيدًا»[٢].

النهب باسم الفعاليات الدينية والسياسية:

في الوقت الذي تمتنع فيه جماعة الحوثي عن تسليم مرتبات الموظفين في المؤسسات الحكومية، وتُكثِّف جهودها لجباية الأموال والدعم من السكان الموجودين في المناطق الخاضعة لسيطرتها، تعمل على تنظيم العديد من الفعاليات والندوات والأنشطة السياسية والدينية لكن على نفقة المواطنين ومن أموال الدولة والتي يجب أن تستخدم في تقديم الخدمات لعامة الناس والمرتبات للموظفين.

تتجاهل جماعة الحوثي معاناة السكان الناتجة عن ممارساتها المدمرة للاقتصاد، وتحملهم أعباء إضافية من بينها فرض رسوم ومساهمات من المواطنين والتجار فضلًا عن إيرادات الدولة

(١) نفسه، ص١٢٥.

(٢) رحلتي إلى اليمن، مصدر سابق، ص١٢٣.

المنهوبة لدعم فعاليات دينية وسياسية أغلبها خاصة بها هي كجماعة عِرْقية، ومن أبرز هذه الفعاليات التالي:

الرقم	المناسبة	التاريخ بالهجري
١	ذكرى الهجرة النبوية	١ محرم
٢	ذكرى استشهاد الحسين رضي الله عنه (عاشوراء)	١٠ محرم
٣	ذكرى استشهاد زيد بن علي	٢٥ محرم
٤	قدوم يحيى الرَسِّي إلى اليمن	٦ صفر
٥	المولد النبوي الشريف	١٢ ربيع أول
٦	الذكرى السنوية للشهيد	١٣ – ١٩ جماد أول
٧	مولد ابنة الرسول عليه الصلاة والسلام فاطمة الزهراء رضي الله عنها	٢٠ جماد ثاني
٨	جمعة رجب	أول جمعة من شهر رجب
٩	ذكرى مقتل حسين الحوثي مؤسس الجماعة	٢٧ رجب
١٠	ذكرى غزوة بدر الكبرى	١٩ رمضان
١١	ذكرى استشهاد الخليفة علي بن أبي رضي الله عنه	٢١ رمضان
١٢	يوم القدس العالمي	آخر جمعة من رمضان
١٣	ذكرى الصرخة	آخر جمعة من شوال
١٤	ذكرى اقتحامهم العاصمة صنعاء	٢١ سبتمبر
١٥	ذكرى يوم الولاية (الغدير)	١٨ ذي الحجة
١٦	يوم الصمود	٢٦ مارس
١٧	ذكرى استشهاد القيادي في تنظيم الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني	٣ يناير

أغلب هذه الفعاليات والمفاهيم التي يتم تكريسها في هذه المناسبات استوردتها من إيران

ودخيلة على اليمنيين، وتُسْهِم في اذكاء الخلاف الطائفي والمناطقي وتشعل شرارات العنف في أوساط المجتمع اليمني.

ولعل «ذكرى المولد النبوي الشريف» تُعتبَر أبرز فعالية يستثمرها الحوثيون ويحولونها لموسم للجباية ونهب الأموال والترويج لنظرية الاصطفاء العِرْقي وحشد المقاتلين إلى الجبهات مستغلين حب اليمنيين للنبي عليه الصلاة والسلام.

كان كثير من اليمنيين يحتفلون بالمناسبة عَبْرَ إقامة مجالس الذِّكر في المساجد وأحيانًا في المنازل، في أجواء روحانية تُذكِّرهم بعظمة النبي وأخلاقه وإنسانيته، بعيدًا عن السياسة، وأسوة بالاحتفالات التي تُقام في العديد من الدول العربية والإسلامية، حيث يتم توزيع الحلوى والهدايا للأطفال بما يساعد على تعزيز ونشر قيم التعايش والمَحبَّة. وبعد مجيء الحوثيين، جاءت معهم الشعائر والطقوس والمفاهيم الإيرانية الدخيلة على اليمنيين، وعملت على تضخيم وتوسيع الاحتفاء بالمناسبة، ليس تقديرًا واحترامًا للرسول الكريم عليه الصلاة والسلام، لكنَّ الجماعة سخَّرت كُلَّ تفاصيل هذه الفعالية لنهب الأموال، وتمجيد وتقديس وتأليه السلالة التي ينتمي إليها زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي، تحت مزاعم أنَّ الأخير هو ومن معه يمتد نسبهم إلى بيت النبوة، وهو ما تسبَّب في حدوث هذه الحرب التي بدأت في العام ٢٠٠٤م.

ويمكن تلخيص أهداف الحوثيين من التركيز على الفعاليات الطائفية بشكل عام، والمبالغة في الاحتفاء بذكرى المولد النبوي الشريف بشكل خاص لكونها الفعالية الأبرز والتي يتم تحويلها إلى موسم للنهب، بما يلي:

- نهب أكبر قَدْر مُمْكِن من الأموال من المواطنين والتجار لصالح القيادات والمشرفين في الجماعة الذين يتعاملون مع هذه المناسبات كموسم خصيب يدر الأموال والعطايا.

- مصدر دخل لكثير من العناصر المتحوِّثة [1]. فمن خلال العمل في الترتيبات لهذه الفعاليات، يحصل المُتحوِّثون على جزء من الأموال التي يتم جبايتها من المواطنين والتجار أو

---

(١) يطلق اليمنيون لقب «متحوث» على العنصر الذي لا ينتمي للسلالة ويؤيد الحوثيين من أجل مصالحه وتوفير احتياجاته الحياتية وليس إيمانًا بالعقيدة الحوثية.

تخصيصها من المؤسسات الحكومية، وبالتالي تتحوَّل هذه الفعاليات وسيلة لضمان بقاء كثير من أنصارهم تابعين لهم، بعد الحصول على احتياجاتهم مع مناسباتهم الطائفية والسلالية.

- سلب أكبر قَدْر مُمْكِن من مُدَّخرات المواطنين بما يساعد على إبقائهم في حالة فاقة وفقر واحتياج، وهو ما يضمن انقياد كثير من الفقراء لهُم، ويساعد على نشر فكرهم العنصري بين الناس مقابل سد الرمق.

- تعبئة الناس عاطفيًّا لإقناعهم بالمشاركة في الحرب والذهاب للجبهات، بعد تصوير ذلك جزءًا من الدِّين، وتكليف من الرسول عليه الصلاة والسلام لليمنيين.

- أداة قياس مُستمِرَّة لولاء الناس لهُم، فالحضور والمشاركة عبارة عن تجديد للولاء والطاعة، ومَن يمتنع عن تقديم الدعم لهذه الفعاليات أو يرفض الحضور والمشاركة، يتم تصنيفه كعدو.

- تضليل المجتمع الدولي من خلال استعراض الحشود التي في غالبيتهم لا يخرجون إيمانًا بمعتقدات الحوثي، وإنَّما حرصًا على مصالحهم واحتياجاتهم التي يسيطر عليها الحوثي.

- التعبئة ضد كُلّ المخالفين للجماعة، وإبقاء أنصارها في حالة دائمة من الكراهية ضد معتنقي المعتقدات السياسية والدينية الأخرى في الداخل والخارج.

- الترويج ونشر مفاهيمها ومعتقداتها الطائفية والسياسية في الأوساط المجتمعية، مقابل تحجيم الاحتفال بالمناسبات الوطنية المعروفة في اليمن وهي ذكرى ثورتي ٢٦ سبتمبر، و١٤ أكتوبر.

- الغاية الأهم من احتفالية الحوثيين بالمولد النبوي، هو تقديس زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي وتقديمه على أنَّهُ وريث النبي عليه الصلاة والسلام، ويقوم بمقامه كونه ينتسب إلى ذُرِّيته كما يدَّعون، فمَن يُطِع عبد الملك من اليمنيين فقد أطاع الله ورسوله ودخل الجنة، ومَن عارضه فقد كفر واستحق التنكيل والتجويع والتهجير والسجن في الدنيا والعذاب في الآخرة.

- فَرْض هوية جديدة قائمة على تمجيد وتقديس سُلالة ومعتقدات وافدة من خارج اليمن، وإلغاء هوية اليمنيين وإرثهم التاريخي والحضاري المعروف.

ما يهمُّنا هُنا، هو تسليط الضوء على نهب الأموال والتسبُّب في معاناة اليمنيين، فالحوثيون يقيمون فعاليات بين الوقت والآخر قائمة على الابتزاز وجباية الأموال من الناس والتجار الصغار والكبار، أو تبديد أموال المؤسسات الحكومية على حساب المرتبات والخدمات التي يُفترَض تقديمها للمواطنين.

ينفق الحوثيون على فعالياتهم مبالغ مالية كبيرة، في وقت يمُر اليمن بأسوأ مراحله الاقتصادية والمعيشية، وبحسب منظمات دولية يعاني أكثر من ثلثي السكان من مجاعة وفقر ويعيشون بلا خدمات صحية أو تعليمية.

يُجبرون كُلَّ وزارة ومُؤسَّسة والفروع التابعة لها في المحافظات إضافة للمدارس والجامعات بعمل فعاليات واسعة احتفالًا بمناسباتهم الطائفية/ السلالية، وكُلُّ جهة تنفق الملايين مقابل الأطعمة واللافتات والملصقات والشعارات والأقمشة التي ترفع صور عبد الملك وحسين ووالدهما بدر الدين الحوثي، وعبارات من ملازمهم وخطاباتهم، ليس لها علاقة بالشخصيات التي يتم الاحتفال باسمها.

في كُلِّ مناسبة، يتم طباعة أعداد هائلة من المطبوعات الطائفية واللافتات الدعائية العنصرية، ونشرها في شوارع المدن والقرى النائية والمؤسسات، وكذا توزيع عدد كبير من الأعلام والأقمشة الخضراء التي يتخذها الحوثيون كلون خاص بهم، ومقابل ذلك تُصرف مليارات الريالات في كُلِّ مَرَّة. وما إن تنتهي فعالية حتى يبدأ الترتيب لفعالية جديدة، وكُلُّ فعالية تحتاج إلى ذات الملايين التي تتم سرقتها من أفواه الجياع والفقراء في اليمن، لكي ترفع بها صور قيادات الحوثي وصور قادة الحرس الثوري الإيراني وشعاراتهم الطائفية، فضلًا عن تكاليف الفعاليات والندوات في عموم المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

وتتنوَّع أساليب جباية الأموال من المواطنين والتجار، لكن تبقى وسيلة الترهيب والتهديد بالحرمان من الاحتياجات الأساسية والتنكيل بالأهالي من أبرزها:

قبيل الفعاليات الحوثية الكبيرة، تبدأ عناصر الجماعة بمخاطبة الشركات والمستشفيات والمدارس الخاصة والبنوك ومحال الصرافة ومنظمات المجتمع المدني والمحال التجارية سواء الصغيرة أو الكبيرة أو المتوسطة وباعة الأرصفة، بدفع أموال لدعم الفعالية، ومن ثم دفع أموال

لدعم القوافل التي ستُقدَّم إلى الجبهات باسم هذه الفعالية. زِدْ على ذلك، إلزامها بطلاء أبواب المحلات والمؤسسات بنوعية مُخصَّصة من الطلاء الأخضر، وتغيير الإنارة لتكون خضراء، وتعليق الأقمشة الخضراء. ومَن يتأخر عن ذلك، غالبا يتعرَّض لمضايقات من قبيل حرمانه من أسطوانة الغاز التي تُباع عَبْرَ عاقل الحي الذي يسكن فيه. أمَّا صاحب المحل التجاري الذي يتأخر عن تقديم الدعم أو طلاء واجهة محلة أو تعليق الأقمشة الخضراء، فتتم مضايقته بعد انتهاء الفعالية عبر مكاتب الضرائب والواجبات والصحة وغيرها من وسائل الضغط والابتزاز بحسب العديد من الشهادات التي نُشرت في تقارير صحفية خلال السنوات الماضية.

وتُوزِّع الجماعة ظروف وقسائم تحمل شعارات المناسبة، بحيث يتم تقديم الدعم من المال فيه. ولا يتوقف الدعم فقط على الأموال، بل يتم استغلال هذه المناسبات لا سِيَّما المولد النبوي لجمع الأغذية بمختلف أنواعها، وبكميات هائلة، فضلًا عن المواشي والعسل اليمني والأثاث وغيره، باسم دعم المقاتلين الحوثيين، في حين أنَّ أغلبها يذهب لصالح القيادات والمشرفين الحوثيين بحسب عضو اللجنة الثورية الحوثية محمد المقالح، الذي قال: «أكبر فساد يذهب باسم المجهود الحربي، ورَبِّ محمد لا يذهب للمجهود الحربي سوى ٣٠٪ من تلك المبالغ الهائلة تزيد أو تنقص قليلًا»[١] وفي مناسبة أخرى قال: «مليارات المليارات أخذها الولي باسم المجهود الحربي، ولم يصل للمجهود الحربي سوى ٢٠٪ بل أقل»[٢]. يتم كُلُّ هذا في الوقت الذي تؤكد فيه المنظمات الدولية بأنَّ الأزمة الإنسانية في اليمن هي الأسوأ في العالم[٣].

وقد استنكر كثير من الكتاب والمثقفين جرائم السطو على أموال اليمنيين، منهم سفير اليمن في اليونسكو الدكتور محمد جميح والذي قال: «الحوثي يسرق اليمنيين باسم رسول الله، حتى

---

(١) منشور لعضو ما سُمِّيَ باللجنة الثورية العليا الحوثية محمد المقالح في صفحته بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢١م.

(٢) منشور لمحمد المقالح، «تويتر»، ٢٩ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٧م.

(٣) يمكن العودة لمواقع قنوات الحوثيين مثل موقع «المسيرة نت» ومتابعة التقارير التي يتم فيها بث مشاهد مصورة لكميات هائلة من الأموال والأغذية والمستلزمات التي تجمع في المناسبات الحوثية بالترغيب والترهيب وتحت لافتة «المجهود الحربي».

سندات استلام السُّحت مكتوب عليها الآية ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡ﴾، تكملة الآية ﴿وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡ﴾، لكنَّهُم لم يكملوها، ليستحوذوا وحدهم على السرقة، ما أقبح من يُعطِّي سرقته بآية.. يُذكِّرنا ذلك بفعل كهنة قال الله عنهم: ﴿ٱشۡتَرَوۡاْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنٗا قَلِيلٗا﴾[1].

كما بيَّن الكاتب والصحفي سلمان الحميدي جانبًا من ممارسات الحوثيين في هذه الفعاليات في إحدى مقالاته بقوله: «منذ انتفاشة مليشيا الحوثي وقيادتها لمسيرة الدمار الهائل، اتخذت اللون الأخضر شعارًا لها، وفي كُلِّ مناسبة دينية تُجبر مَن يقيمون تحت سيطرتها على دفع إتاوات، تسلب تجارًا وتنهب آخرين، تصرف مِمَّا استلبته من خزينة الدولة، تجمع حلِيًّا وأقراطا وخواتم كتبرعات من النساء المُتصدِّقات باعَتَه المليشيا، كُلُّ ذلك في سبيل تزيين الشوارع المُدمَّرَة بالأقمشة الخضراء المُقطَّعة، ومسح الجدران بالطلاء الأخضر، ومحاولة طمس الأقفاص الصدرية لجموع الجياع العُراة بالاخضرار الكاذب، وفي زمن الحوثي ظهرت الإبل في شوارع العاصمة مزدانة بهوادج مُغطَّاة بستائر خضراء، لتهرول بالزمن إلى بادية قريش بسرعة الجمال الهائجة. وعقب أيَّة مناسبة دينية، تظهر عمارة عالية، سيارات فارهة، ومشاريع تكَسُّب لقيادات الحوثي»[2].

أمَّا الصحفي اليساري نبيل سبيع، فقد كتب نصًّا قصيرًا يُعبِّر عَمَّا يتعرَّض له اليمنيون جراء هذه السياسة المُمنهَجة التي تزيد من سوء الوضع الإنساني، فقد قال: «يستخدم الحوثيون المولد النبوي كمناسبة للجباية، جباية أموال الناس وأرزاقهم.

يُجبرون كُلَّ التجار ورجال الأعمال وأصحاب المحال كبيرها وصغيرها على دفع أموال باسم المولد النبوي، كما يُجبرونهم على تحمُّل نفقات لافتات احتفالية وتعليقها فوق محالهم وفي الشوارع!

بل إنَّهُم أجبروا حتى المنظمات المدنية على الاحتفال بالمناسبة. لقد حوَّلوا المولد النبوي إلى احتفال إجباري.. بل لقد حوَّلوه إلى ما هو أسوأ؛ إلى هراوة غليظة فوق رؤوس اليمنيين،

---

(١) منشور لسفير اليمن في اليونسكو الدكتور محمد جميح بموقع «تويتر»، ١ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩م.

(٢) مقال للكاتب سلمان الحميدي بعنوان: لماذا الأخضر؟، نشر في موقع يمن شباب نت، ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٨م.

ومناسبة لجباية أموالهم. كُلَّما اقترب المولد النبوي تحسَّس اليمنيون رؤوسهم وجيوبهم.. وحزنوا لما أصابهم.

لكنَّهُم يحزنون أكثر لما يصيب النبي ﷺ من الحوثيين في كُلِّ مولد نبوي وكُلِّ يوم: إنَّهُم يستخدمون اسمه لسفك دماء اليمنيين وسرقة أموالهم وتفجير منازلهم وارتكاب أشنع الجرائم ضدهم!

باسم النبي، يحكمون اليمنيين... وباسم النبي، يقتلونهم ويعتقلونهم ويسرقونهم وينتهكون حرماتهم. ارحموا النبي قليلًا يا من تدَّعون أنَّكُم أحفاده.

ارحموه قليلًا من دماء الناس وأموالهم التي تسفكونها وتنهبونها باسمه بدون رحمة ولا وازع.

تضامُنُنا مع كُلِّ يمني ويمنية يعيش في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين.

ولكنّ تضامُنَنا الأكبر مع النبي صلوات الله عليه أمام كُلِّ أنواع الإساءات والأذى التي تناله وتنال اسمه من الحوثيين ومَن على شاكلتهم في عموم المنطقة»[(١)].

جبايات الخمس العنصرية:

في الوقت الذي تثور فيه الشعوب للحد من الممارسات العنصرية، أعلنت جماعة الحوثي عن لائحة لجباية الأموال تقوم أساسًا على التمييز العنصري ضد اليمنيين، حيث منحت من يصفونهم في اليمن بـ «بني هاشم» ٢٠ في المئة من ثروات البلاد سواء كانت في البر أو البحر، الخاصة والعامة، وفق منطلقات طائفية وعرقية.

قام الحوثيون بعمل تغييرات في اللائحة التنفيذية لقانون الزكاة الصادر عام ١٩٩٩م، وفرضوا عَبْر هذه التغييرات ضريبة بنسبة ٢٠٪ على العديد من الثروات على رأسها الركاز والمعادن المستخرجة من باطن الأرض أو البحر أيًا كانت حالتها الطبيعية سائلة أو جامدة كالذهب، الفضة، النحاس، الماس، العقيق، الزمرد، الفيروز، النفط، الغاز، القير، الماء، الملح، الزئبق، الأحجار، الكري، النيس، الرخام، وكل ما كان له قيمة من المعادن الأخرى»، زِدْ على

---

(١) منشور للكاتب والصحفي نبيل سبيع، نشر في موقع نيوز يمن نقلا عن صفحة الكاتب في فيسبوك، ١ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩م.

ذلك، كُلَّ ما استخرج من البحر كالسمك واللؤلؤ والعنبر وغيره، ويجب الخمس أيضًا في العسل إذا غنم من الشجر أو الكهوف، وتخصيصها لصالح الأسَر الهاشمية تحت مُسَمَّى الخمس.

وبحسب التغييرات الحوثية في لائحة قانون الزكاة، فالسهم الأوَّل هو لله عز وجل، ويقصد بذلك أن يُنفق في المصلحة العامة، وبطبيعة الحال فإنَّ مَن يتحكم بهذه المسألة هُم قيادات الحوثي الهاشميون. والثاني للرسول عليه الصلاة والسلام، ويذهب إلى ولي الأمر أو الحاكم، وهو في هذه الحالة وبحسب الحوثيين زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي الذي يملك صلاحيات كاملة بالتصرف بأموال وثروات اليمن بشكل عام وليس الخمس فقط. أمَّا السهم الثالث (ذوو القربى) والرابع (يتامى المسلمين) والخامس (مساكين المسلمين) والسادس (ابن السبيل). وفي كل سهم، تعطي الأولوية لفئة الهاشميين التي لا تتجاوز نسبتهم في اليمن ١٪ من إجمالي عدد السكان[١] في واحدة من أبشع الإجراءات العنصرية في التاريخ الحديث.

يقول مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية بأنَّ الحوثيين استنسخوا نظام الخمس المعمول به في إيران من بعض النواحي. فقد كان الخُمس مصدر دخل أساس لرجال الدين الإيرانيين في السابق، وفي أعقاب الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، أُعطي الولي الفقيه المسؤولية المُطلقة عن الشؤون الدينية والسياسية، وتحوَّل الخُمس إلى مورد يتركز في يد المرشد الأعلى. وفي اليمن، بدأ الاقتصاد السياسي للطائفية في الظهور تدريجيًّا لتثبيت الهاشميين كفاعلين مهيمنين في البلد منذ استيلاء الحوثيين على صنعاء[٢].

أثار هذا القرار العنصري موجة غضب واسعة بين اليمنيين، وتوالت ردود الفعل والمواقف الرافضة الرسمية والشعبية ضد هذه الخطوة. كانت البداية من وزارة حقوق الإنسان، التي أصدرت بيانًا وصفت فيه القانون الحوثي بـ «أخطر وثيقة عنصرية في العصر الحديث»، كونه «يفرز المجتمع طبقيًّا إلى مستغِلِّين ومستغَلين، وسيكون له نتائج كارثية على مستقبل الحقوق

(١) النسبة حددها محمد عزان وهو أحد مؤسسي تنظيم «الشباب المؤمن» والذي كان اللبنة الأولى لنشوء جماعة الحوثي، صحيفة القدس العربي، ١٢ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠م.

(٢) أفرض الضرائب وأحكم: الحوثيون وضريبة الخُمس، نحو مأسسة النخبة الهاشمية، دراسة لمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ٨ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠٢٠م.

والاستقرار في اليمن بشكل عام». مشيرة إلى أنَّ «القانون الصادر عنهم يشكل سابقة خطيرة في تاريخ اليمن والإسلام، كما يُشكِّل انتهاكًا صارخا لحقوق الإنسان، والشرائع السماوية، والقيم الكونية المعاصرة (...) فقد قسّم المجتمع إلى هاشميين ويمنيين وأجاز للهاشمين أن يأخذوا ٢٠٪ من ثروات وممتلكات اليمنيين وما يكسبونه بعَرَق جبينهم، علاوة لـ ٢٠٪ من الثروات السيادية بالإضافة إلى تخصيصه ٢٥٪ من مصارف الزكاة لبند «في سبيل الله»، أي لتمويل أنشطة الجماعة العسكرية والأمنية المُوجَّهة ضد اليمنيين»[١].

ثم تتالت الإدانات والتحذيرات من خطورة هذه الخطوة العنصرية، منها:

رئيس الوزراء اليمني الدكتور معين عبد الملك:

«نَشْر الحوثيين لما أطلقوا عليه قانون الزكاة القائم على التمييز السلالي والعنصري لا يكشف فقط عمق إيغال هذه الجماعة في تمزيق نسيج المجتمع ورفضها لقيم المواطنة المتساوية، بل يُوضِّح أيضًا مدى استخفافها بالشعب وبالعالم وبكل فُرَص ودعوات السلام»[٢].

رئيس مجلس الشوري اليمني الدكتور أحمد عبيد بن دغر:

«قانون الخمس تعبير أكثر وضوحًا عن عنصرية سلالية مقيتة، لست أدري كيف سيستقبل دُعاة الحقوق والحريات من اليمنيين والغربيين الذين يدافعون باستماتة عن الحوثيين هذا القانون، إن لم يكُنْ هذا القانون عنصريًّا فماذا تكون العنصرية؟»[٣].

وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني:

«لم تكتفِ بنهب الخزينة والاحتياطي النقدي والإيرادات العامة، فذهبوا لسَنِّ قوانين فصل عنصرية تشرعن نهب وتقاسُم ثروات البلد وممتلكات المواطنين تحت مُسَمَّى «الخمس» في

---

(١) حقوق الإنسان تدعو البرلمان والمؤسسات والقطاعات الشعبية التصدي لقانون الميليشيات الجديد بشأن الزكاة، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ٩ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠م.

(٢) منشور لرئيس الوزراء الدكتور معين عبد الملك في حسابه الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، ٨ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠م.

(٣) منشور لرئيس مجلس الشورى الدكتور أحمد بن دغر في حسابه الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، ٨ يونيو/ حزيران٢٠٢٠م.

استهداف خطير للهوية الوطنية والسلم الأهلي وإثارة النعرات العِرْقية بين مُكوِّنات المجتمع اليمني»(١). وفي موقف آخر، قال بأنَّ «تحديد قانون الزكاة «العنصري» الذي أصدرته المليشيا الحوثية مُؤخَّرًا في باب (مصارف ما يجب في الركاز والمعادن) السهم الأوَّل (لمصالح المسلمين وتحصين ثغورهم جندًا وسلاحًا ومؤونة) دون حصرها في اليمن، يعني توجيه موارد وثروات البلد وممتلكات اليمنيين لتمويل الحروب والطموحات التوسُّعية الإيرانية في المنطقة والعالم»(٢)، وهي إشارة إضافية إلى أنَّ توسيع دائرة المستحقين لإيرادات «الخُمس» تشمل جميع الهاشميين دون تخصيص لفرع منهم أو لمنطقة أو دولة، قد يكون بهدف استقطاب أكبر عدد من العائلات الهاشمية في اليمن وخارجها بمختلف انتماءاتهم ومناطقهم.

وقد استنكر مجلس النواب اليمني هذه الخطوة، بقوله «إنَّ ما أقدمت عليه مليشيات الحوثي الانقلابية بإعلان قواعد وإجراءات غير مسبوقة تبيح لها باستقطاع ٢٠ بالمائة من جميع عوائد الشعب اليمني وثرواته الطبيعية تحت مُسَمَّى (الخُمس) لصالح مَن أسمتهم بني هاشم، يُعَدُّ سلوكًا عنصريًّا مُمنهَجا، وامتهانًا للشعب اليمني، وخرقًا فاضحًا لكُلِّ المواثيق الدولية وقيم المساواة والعدالة الاجتماعية، وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العرقي»(٣).

هيئة علماء اليمن (أكبر كيان يضم علماء ودعاة في اليمن) أصدرت بيانًا مُطوَّلًا كان أهم ما فيه التالي:

- ما صدر عن جماعة الحوثيين من لائحة تنفيذية لقانون الزكاة تحت مُسَمَّى «الخمس» باطل شرعًا وقانونًا، ويُعَدُّ استباحة لأموال اليمنيين.

---

(١) الإرياني: قانون الخمس «الحوثي» النموذج الأسوأ للتمييز العنصري في العصر الحديث، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ٨ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠م.

(٢) وزير الإعلام: مشروع الخمس الحوثي يمكن إيران من ثروات وموارد اليمن، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ١٣ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠م.

(٣) هيئة رئاسة مجلس النواب: مسمى (الخُمس) يُعد سلوكًا عنصريًا مُمنهَجا وخرقًا للمواثيق الدولية، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ١٣ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠م.

- اللائحة الحوثية «لا مستند لها من كتاب الله ولا من سُنَّة رسوله ﷺ، فضلًا عن مصادمتها نصوص الدستور اليمني النافذ، والقوانين اليمنية المنبثقة عن المُؤسَّسات الدستورية».
- جماعة الحوثي جعلت تلك اللائحة «ذريعة لنهب أموال الشعب اليمني بنسبة ٢٠ ٪ من الركاز والمعادن وموارد الدولة اليمنية، وغيرها تحت مُسَمَّى «الخُمس».
- اللائحة تشرعن «أكل أموال الناس بالباطل المُحرَّم شرعًا، وتهدف لتمكين سلالة من الاستئثار بالثروة العامة للشعب اليمني، ومعلوم أنَّ ما بُنيَ على باطل فهو باطل»(١).

أمَّا التحالف الوطني للأحزاب والقوى السياسية اليمنية (وهو تحالف يجمع أبرز الأحزاب السياسية اليمنية)(٢)، فقد أصدر بيانًا مُطوَّلًا رافضًا إجراءات العنصرية، كان أهم ما جاء فيه:

- إنَّ ما تقوم به الميليشيات الحوثية الانقلابية من خطوات مُمنهَجة نحو فرض مشروعها السلالي العنصري يُمثِّل إعلانًا صارخًا للتمييز العنصري ضد اليمنيين، ولصالح سلالة الحوثي، والهادف لإعادة نظام الإمامة وتاريخها التدميري البغيض.

- اعتبر فرض تلك الجبايات جريمة أخرى تُضاف إلى سِجِلِّ الجرائم التي ترتكبها الميليشيات الحوثية بحق الشعب اليمني ومكتسباته الوطنية، فإنَّهُ يؤكد أنَّ تلك المليشيات ما كان لها أنْ تُقْدِم على خطوة كهذه لولا التغاضي الدولي عن جرائمها اليومية وسلوكها التدميري، ناهيك عن تجاهُل البعد الثقافي والفكري لتلك الميليشيات في حربها على اليمنيين، والقائم على مفاهيم الاصطفاء المزعوم والتمايز السلالي، والتي تمنح نفسها بموجبه أحقية الحُكم حصرًا من

---

(١) «علماء اليمن»: الحوثي يستبيح الأموال تحت مُسَمَّى «الخُمس»، موقع عربي ٢١، ١٢ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠م.

(٢) التحالف الوطني للقوى السياسية اليمنية يجمع أبرز الأحزاب اليمنية والمكونات الجديدة، وهي المؤتمر الشعبي العام وحزب التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الناصري، والحراك الجنوبي السلمي، والعدالة والبناء، واتحاد الرشاد اليمني، وحركة النهضة للتغيير السلمي، حزب التضامن الوطني، واتحاد القوى الشعبية، والتجمع الوحدوي اليمني، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب السلم والتنمية، والحزب الجمهوري، وحزب الشعب الديمقراطي، وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي.

دون اليمنيين.

- عمدت الميليشيات طيلة سنوات عمرها الانقلابي إلى إحياء هذه المفاهيم العنصرية المتخلفة على مختلف الأصعدة، وصولًا إلى إصدار قرارات لتنفيذها مستغلة انشغالات اليمنيين في مواجهة أزماتهم الإنسانية التي نشأت بسبب الحرب التي فرضتها عليه منذ ستة أعوام(١).

وأصدر مجموعة من المثقفين والأدباء اليمنيين بيانًا أدانوا فيه هذه الخطوة، وبالرغم اللغة المخففة التي صدر بها البيان كون الموقعين عليه يعيشون داخل مناطق سيطرة الحوثيين، إلا أنهم ذهبوا كغيرهم إلى إدانة جباية الخمس كما في بيانهم التالي:

«لم تشهد منطقتنا العربية والإسلامية حركة إصلاح ديني تلامس الجوهر وتقيم علاقة مصالحة بين قيم العدالة وبين النصوص التي يجري تعسُّفها لمصلحة فكر يُعلي من شأن المجموعة العِرْقية على حساب المجتمع، ويُعلي من شأن الطائفة على حساب العدالة وقيم المساواة، وفي هذا السياق يأتي الجدل الدائر في هذه المساحة الزرقاء حول مزعوم قانون للزكاة فشل في الحصول على إقرار مجلس النواب، وذهبوا لفرضه من خلال منطق الغلبة على حساب المساواة.. مشروع قانون للزكاة يمنح خمس الركاز حصريًّا لتصنيف عِرْقي مُحدَّد، وهو الأمر الذي يمنح لهذا النظام الذي نعيشه في صنعاء صفة العنصرية بامتياز، ويتناقض مع قيم المساوة والعدالة ويضرب بالنصوص الدستورية التي تضع باطن الأرض والثروات ملكًا حصريًّا للشعب عرض الحائط.. والغريب أنْ تمرَّ كُلَّ هذه الممارسات العنصرية دون أن تجد مَن يعترض عليها في متن المنظومة الحاكمة، بما يعني أنَّنا نعيش وضعًا هو الأسوأ من نوعه في تاريخ اليمن، وعليه فإنَّنا إذ ندين وبشِدَّة كُلَّ توجُّه يحاول أنْ ينتقص من قيم العدالة، وندعو عقلاء الحوثيين إلى المبادرة إلى مراجعة المنظومة القانونية التي تنتقص من قيم العدالة والمساواة، وتعمل على الضد من الدستور والمكتسبات الإنسانية في هذا السياق، وعلى رأسها المواثيق الدولية المتصلة بحقوق الإنسان»(٢).

---

(١) الأحزاب والقوى السياسية تستنكر فرض الحوثيين ما يسمى (الخُمس) وتعده تكريسا لنهجها السلالي العنصري، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ١١ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠م.

(٢) بيان المثقفين حول الجدل الدائر حول ما يسمى بقانون الزكاة والخمس، موقع يمنات الإخباري، ١١ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠م.

كما أصدر البرلمان العربي بيانًا أدان فيه وثيقة الخُمس، ووصف ما أقدمت عليه جماعة الحوثي بـ «السلوك العنصري المُمنهَج والمرفوض» كونه يمتهن كرامة وإنسانية الشعب اليمني، وخرقًا فاضحًا للدستور والمواثيق الدولية وقيم المساواة والعدالة الاجتماعية(١).

وقد اعتبرت المحامية الأمريكية والناشطة في مجال حقوق الإنسان إيرينا تسوكرمان، فرض ضريبة الخُمس، «خطوة أولى نحو تنظيم حيازة الأراضي والممتلكات والموارد الطبيعية لدعم الأجندة الجيوسياسية لإيران». مشيرة إلى أنَّ بُعْدًا سياسيًّا آخر من وراء هذه الخطوة، فهي تهدف إلى «إحياء مفهوم الأصل الهاشمي للحُكام والسلطات الدينية، في محاولة لإزاحة الحكومات العربية التي تقف في طريق هيمنة الجمهورية الإسلامية وسيطرتها على الجائزة النهائية: مكة والمدينة»(٢).

في حقيقة الأمر، لم يكُنْ هذا الحراك الواسع والرافض لهذا القرار العنصري مبعثه رفض اليمنيين للنسبة المُقدَّرة بـ ٢٠٪، لأنَّ الحوثيين بطبيعة الحال قد أخذوا كُلَّ شيء ولم يبقوا لليمنيين أي نسبة، وقانون الخمس الحوثي هدفه إيجاد مُبرِّر جديد للنهب. لكن مثار انتقاد هذا القرار هو الرفض للبُعد العنصري فيه، فهو يستدعي الطبقية والعنصرية في المجتمع، والتي كان اليمنيون قد تخلصوا منها قبل أكثر من نصف قرن. القرار عمليًّا يقسم المواطنين إلى «سادة» يملكون المكانة الاجتماعية الرفيعة والثروات الطائلة، و«عبيد» بالكاد يستطيعون توفير أبسط احتياجاتهم من خلال خدمة طبقة «السادة الهاشميين». وهذا جوهر الفكر الحوثي القائم على تمييز عِرْقية الهاشميين في اليمن بناءً على نصوص دينية مفتراة، يتبع هذا التمييز استحقاق إضافي سياسي واقتصادي واجتماعي لعِرْقية مُعيَّنة، وهو ما يتعارض كُليًّا مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، ويصطدم بما توصَّلت إليه البشرية من قيم، على رأسها المساواة والحرية والعدالة، في سبيل مواجهة التمييز والعنصرية بكافة أشكالها، باعتبار البشر متساوين في الحقوق والواجبات.

(١) البرلمان العربي يدين وثيقة «الخُمس» الصادرة عن المليشيا الحوثية، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ٢٥ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠م.

(٢) ضريبة الحوثي في مركز الاستراتيجية الجيوسياسية الإيرانية، إيرينا تسوكرمان، مركز الناطور للدراسات والأبحاث، ٢٠ يوليو/ تموز ٢٠٢٠م.

وأمام حالة الرفض الشديدة لهذا القرار الحوثي، اضطر الحوثيون لتبرير هذه الخطوة باستخدام بعض النصوص الدينية التي فسَّروها بالطريقة التي تجعل من الدين الإسلامي دينًا عنصريًّا ميَّز وقدَّس سُلالة بعينها دون بقية البشر.

في مقابلة عَبْرَ قناة «بي بي سي»، رَدَّ محمد علي الحوثي رئيس ما يُسَمَّى بـ «المجلس السياسي الأعلى» التابع للحوثيين على مُنتقِدي قرار الخمس، بقوله: «الخُمْس موضوع فقهي وله علاقة بالجانب الفقهي والإسلامي. ما أقرّ هو أقرّ نفس قانون ١٩٩٩م، ولم يُقِرّ غيره، وهو موجود لدى الجمهورية اليمنية ولدى الدول العربية والإسلامية، وإذا كان الخُمْس الذي ذكره الله في القرآن عنصري، فأنتم تنتقدون القرآن الكريم، وتنتقدون التعاليم الإسلامية الحنيفة، وأنا لا أنصح البي بي سي أن تكون مظلة لمثل هذه الانتقادات»(١).

كذلك مفتي الحوثيين شمس الدين شرف الدين، فقد شبَّه الأُسَر التي تدَّعي بأنَّها هاشمية في اليمن بـ «ناقة صالح»، التي قال فضلها وخصَّص لها شرب يوم مقابل يوم معلوم لقوم صالح»، مُعتبِرًا ذلك ابتلاءً من الله لليمنيين، وليس من باب العنصرية، مُدَّعِيًا بأنَّ تسليم هذه الثروات تحت لافتة «الخمس» للهاشميين دون غيرهم في اليمن هو «تسليم بأمر الله، وابتلاء وليس عنصرية»، وأنَّ معارضة الخمس من زلَّات القدم، وعدم توفيق من الله(٢).

ولا يخلو كلام الحوثي وشرف الدين من تكفير اليمنيين الذين رفضوا هذا الاستخدام العنصري للدين لتبرير نهب جماعة عرقية لثروات اليمنيين. وهو الذي دفع كثيرًا من اليمنيين للرَدِّ على هذه الادعاءات بدءًا من بيان هيئة علماء اليمن أكد بأنَّ لائحة الحوثية باطلة شرعًا وقانونًا، ولا مُستنَد لها من القرآن الكريم، ولا من سُنَّة رسوله ﷺ، فضلًا عن مصادمتها لنصوص الدستور اليمني والقوانين اليمنية.

---

(١) «بلا قيود» مع محمد علي الحوثي القيادي في حركة أنصار الله الحوثية، BBC News عربي، ١٤ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠م.

(٢) خطبة الجمعة في جامع الشوكاني لمفتي الحوثيين شمس الدين شرف الدين عن قانون الخمس واعتباره من حق الهاشميين في اليمن بثت في قناة المسيرة الناطقة باسم الحوثيين، قناة موقع نشوان نيوز الإخباري، ١٥ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠م.

يكذب الحوثيون بقولهم إنَّ قانون الزكاة اليمني لعام ١٩٩٩م، نَصَّ على أنَّ الخُمس خاص بهم، بل ذكر الخمس في القرآن الكريم، وكما عمل به أيام حُكم الخلفاء الراشدين من بعد رسول الله عليه الصلاة والسلام حيث يذهب لصالح الدولة، وليس كما فَسَّرهُ الحوثيون في هذه اللائحة، عندما جعلوا هذا الجزء من الثروات يذهب إلى الهاشميين، وهذا ادعاء بأنَّ هذه العائلات تُمثّل الله ورسوله، وهذا افتراء على الدين الإسلامي ويُسيء إليه.

ولو كان تفسير الخمس في القانون اليمني ١٩٩٩م هو ما يقوله الحوثيون اليوم ويحاولون فرضه على اليمنيين، فلماذا قاموا بهذه التغييرات في اللائحة؟ إن كان هذا قانونًا سابقًا، كانوا سيتركونه دون أن يُغيِّروا فيه شيئًا.

كانت هذه الخطوة الحوثية صادمة لكثير من اليمنيين، إذ كان من المخجل وغير المنطقي ادعاء سلالة في هذا العصر أنَّ لها حقًّا ونسبة في ثروات اليمنيين المختلفة، بناء على تفسيرات قائمة على عقيدتهم واجتهادات أسلافهم، والتي اختلف معها جمهور علماء الأمة لأنَّها تُميِّز سلالة عِرْقية بعينها، وتصطدم بقيم الدين الإسلامي الحنيف الذي جاء ليساوي بين المسلمين قاطبة وليس العكس.

ومن الناحية الاقتصادية، فالحديث عن تخصيص نسبة من ثروات البلاد لفئة معينة من الناس وفق جيناتهم ونسبهم، رؤية غير منطقية وغير معقولة لنتائجها الاقتصادية السيئة فضلًا عن النتائج الكارثية على المستوى الثقافي والاجتماعي والسياسي أيضًا.

جوهر الزكاة في الإسلام والضرائب بشكل عام، عمل توازن اقتصادي واجتماعي في الدولة، بحيث تتم إعادة توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء، والتفسير الحوثي للخمس ينسف مبدأ عدالة توزيع الثروة، والتي تُعتبَر - وفق دستور الجمهورية اليمنية النافذ- مِلكًا للدولة أي للشعب، وبالتالي يجب توزيعها بالتساوي بين جميع اليمنيين بلا استثناء بما يحقق العدالة[١].

---

(١) تقول المادة (٨) من دستور الجمهورية اليمنية: «الثروات الطبيعية بجميع أنواعها ومصادر الطاقة الموجودة في باطن الأرض أو فوقها أو في المياه الإقليمية أو الامتداد القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة ملك للدولة، وهي التي تكفل استغلالها للمصلحة العامة. موقع المركز الوطني للمعلومات التابع لرئيس الجمهورية.

وبالرغم من المعارضة الشديدة لهذه الخطوة، إلَّا أنَّ جماعة الحوثي مضت في جباية «الخمس» واقعًا من العديد من التجار والمؤسسات الخاصة دون الإعلان عن ذلك، إلى جانب الضرائب والإتاوات المفروضة عليهم. وعلى سبيل المثال لا الحصر، تفاجأ مُلاك كسارات الصخور وإنتاج «النيس والكري»[١] بالإضافة إلى مُلاك مضخات المياه وشركات المياه المعدنية ومزارع الدجاج، بفرض مبالغ مالية عليهم مقابل ما ينتجونه في مصانعهم ومزارعهم، وهو الأمر الذي انعكس مباشرة على أسعار هذه المنتجات، حيث تسبَّبت في ارتفاع أسعارها بشكل جنوني[٢].

وبحسب ما نُشر في موقع المصدر أونلاين، وهو من المواقع اليمنية الإخبارية المعروفة، فإنَّ الحوثيين وضعوا عناصر تابعة لهُم داخل المصانع الكبيرة لتُحدِّد إجمالي إنتاجها، وتحديد نسبة الخمس المفروض عليها. قابل ذلك، صرف مبلغ ٢٠٠ ألف ريال يمني لكُلِّ فرد صغيرًا كان أو كبيرًا مِمَّن ينتمون للأسر الهاشمية المؤيدة لهُم خلال شهر رمضان، وأشار الموقع نقلًا عن مصادره بأنَّ هذه المبالغ جزء من الخُمس الذي ورد في اللائحة التي أصدرها الحوثيون، وفرضوها عَبْرَ مجلس النواب الخاضع لسيطرتهم[٣].

مطلع العام ٢٠٢٢م، أضرب مُلاك كسارات الصخور في منطقة بني جرموز بمديرية بني الحارث الواقعة شمال صنعاء، عن العمل لعدة أيام في مقاطع الأحجار و«النيس» (الرمل)، بعد مطالبات الحوثيين المُستمِرَّة بتسليم الخُمس من دَخْل الكسارات[٤]. واستمرت عملية الابتزاز، وتعرضت لها كثير من المؤسسات والمشاريع الخاصة، من بينها حمامات البخار في صنعاء التي فُرض عليها تسليم الخُمس من دخلها نهاية كُلَّ عام[٥] وهو أمر غريب لم يحصل حتى جاءت هذه

(١) النيس والكري عبارة رمل مُتدرّج الحبيبات (مواد أولية) تستخدم في البناء.

(٢) الحوثيون فرضوا الخمس واقعًا في مناطق سيطرتهم على مالكي الكسارات ومصانع المياه وحتى مناجم الأحجار ومزارع الدجاج، المصدر أونلاين، ١٢ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠.

(٣) نفسه.

(٤) صنعاء.. ملاك الكسارات يضربون عن العمل احتجاجًا على جبايات ميليشيا الحوثي، المصدر أونلاين، ١٥ يناير/ كانون الأوَّل ٢٠٢٢م.

(٥) مليشيا الحوثي تفرض الخُمس على حمامات صنعاء، المشهد اليمني، ٤ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢١م.

الجماعة.

وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢، انتشر فيديو للبرلماني يحيى القاضي وهو يقدم احتجاجًا في جلسة البرلمان الخاضع لسيطرة الحوثيين ضد نهب الحوثيين أموال المواطنين باسم الخُمس في مديرية بني حشيش شمال صنعاء؛ وقد قال يومها: «الهيئة العامة للزكاة تفرض الخمس ركاز على قلّابات (شاحنات) النيسة، والكسّارات (...)، والمفتي يفتي بما يريدون (يقصد مفتي الحوثيين).. ليس لديه ذمة. على القاطرة (الشاحنة) ١٢٥٠٠ ريال، وهناك ألف قاطرة.. يعني يريدون ٢٥ أو ٣٠ مليون ريال في اليوم؛ وهذه ترتفع على المواطن. النيس والكرّي، والحجارة، وغدا المياه، وبعد غد المشتقات النفطية.. وهكذا»[١].

وفي محافظة ذمار التي تبعد عن العاصمة صنعاء بحوالي (١٠٠) كيلو متر باتجاه الجنوب، ابتكر الحوثيون أكثر من طريقة لأخذ الخمس من المزارعين، وأصبح ذلك ظاهرة منتشرة ومعروفة، واختصر الصحفي والإعلامي عبدالله السنامي معاناة سكان قريته جراء جباية الخمس الحوثية بقوله: «في خضم التوحش الحوثي لملك رقاب اليمنيين، بدءًا بالأملاك، وانتهاءً بالفكر، هناك استمراء حوثي ممنهج لأخذ الخُمس من محصول الناس، عبر ابتداع مسميات، منها ٥٪ بدلًا عن الخُمس. في قريتنا السنام التي تعتاش على إنتاج وادي سربة المدرار بالماء، انقطع ذلك تدريجيًا منذ ٢٠١١ فلجأ الناس إلى حفر آبار يدوية لاستخراج الماء من أجل سقي مزروعاتهم، بالرغم من التكاليف الباهضة نفسيًا وماديًا، وشحة المياه التي لا تفي بالحاجة، إلا أنهم تفاجؤوا أول أمس بالأطقم الحوثية -وبلا مقدمات- تطوف القرية، وتختطف ٢٠ مواطنًا بدون أي تهمة، وتقتادهم إلى السجون؛ وهناك في السجن خيّروهم بين الخروج مقابل الالتزام بالدفع، ٥٪ من محصول ما تم سقيه من هذه الحُفَر، أو المكوث في السجن. يعتبر الحوثيون أن الماء في باطن الأرض ملكهم، تريد تسقي ادفع الخمس، في وقت يستحضرك المنطق لثنيهم عن ذلك، تتذكر أنهم يعتبرون الدين حقهم، وهم وكلاء السماء، حينها تتذكر أنها حماقة، وهي التي

---

(١) البرلماني يحيى القاضي يتحدث في البرلمان صنعاء عن انتهاكات الحوثي بحق أبناء صرف، موقع يوتيوب، ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٢.

أعيت من يداويها. أي تعامل مع الحوثيين على أنهم بشر، أو يمكن يصلحوا، فهو كمثل من يقّلب صخرة كبيرة من أسفل الجبل إلى أعلاه»(١).

وقد أدانت -وقتها- منظمة «الشبكة اليمنية للحقوق والحريات» حملة الاختطاف الجماعية التي نفذها الحوثيون بحق سكان قرية السنام التابعة لمديرية جهران لإجبارهم على دفع جباية الخمس على محاصيلهم الزراعية مقابل سقي مزارعهم من الآبار اليدوية الخاصة بهم(٢).

وكما هو واضح، فإنَّ جباية الخُمس الحوثية لا تُستقطع من ثروات اليمنيين وحسب، لكنَّها تسهم في رفع أسعار المنتجات كنتيجة لإجبار مُلاك المصانع على دفع الخمس للهاشميين، لتكون هذه الخطوة واحدة من أسباب تفاقم الوضع الإنساني في اليمن.

الجبايات العشوائية:

مقابل عمليات النهب المُمنهَجة والمنظمة من قِبَل الحوثيين، ثمَّة نهب عشوائي تُمارسه العناصر المسلحة التابعة للحوثيين مستغلة أجهزة الدولة الأمنية والقضائية والنفوذ والقوة والمكانة التي يتمتع بها كُلُّ مَن يُعرف بانتمائه لهذه الجماعة.

يعتمد هذا النوع من النهب على مزاجية وسطوة العناصر الحوثية النافذة ومدى وعي الضحايا وقدرتهم على الدفاع عن حقوقهم وممتلكاتهم وحمايتها، أو الحد من سرقتها في حال لجأوا لمراكز قوى قبلية، أو كان لديهم علاقات بشخصيات حوثية. وتتنوع أشكال وأساليب هذا النهب ويختلف ضحاياه، ومن أمثلة ذلك، نهب الأراضي في المناطق النائية لصالح عناصر حوثية مسلحة، وفرض الجبايات المُتنوِّعة أو سلب جزء من البضائع بسبب وبدون سبب من أصحاب المحلات الصغيرة والمتوسطة وبلا مُبرِّر ولكن بالقوة والغلبة، وفرض الأموال في نقاط التفتيش لا سِيَّما في الطرق الطويلة بين المحافظات، فضلًا عن نهب أثاث منازل المعارضين ومقتنياتهم الثمينة وممتلكات الشركات والمؤسسات الخاصة والعامة، وفرض العناصر والمشرفين الحوثيين

(١) منشور للصحفي عبدالله السنامي في صفحته بموقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢.

(٢) منشور لمنظمة «الشبكة اليمنية للحقوق والحريات» على صفحتها بموقع «تويتر»، ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢.

مبالغ على المواطنين الذين يُشيِّدون منازلهم الخاصة، إضافة لما يدفعونه بشكل رسمي للمؤسسات الحكومية الخاضعة للحوثيين مقابل الحصول على تصاريح البناء والتي ضاعفها الحوثيون بنسبة ٥٠٠٪.

أبلغني سائق شاحنة تنقل صخور البناء و «النيس» و «الكري» و «الإسمنت» أو الأثاث أحيانًا من محافظة إلى أخرى، إنَّهُم باتوا يدفعون جبايات غير رسمية لكُلِّ نقطة مسلّحة تابعة للحوثيين على امتداد الطرقات التي يمُرُّون بها بالرغم أنَّها خالية من أيَّة خدمات وشِبْه مُدمَّرَة، حتى أصبحوا يؤمنون بأنَّ السير في الطرقات العامة أصبح مقابل مال يجب أن يدفعوه لعناصر الحوثي، وهذا ما لم يحدث في تاريخ اليمن.

وما يتعرَّض له هذا السائق من ابتزاز، ينطبق على بقية سائقي الشاحنات التي تنقل البضائع والمنتجات الزراعية من محافظة إلى أخرى، وهذا ما ينعكس سلبًا على أسعار هذه البضائع والمنتجات. فكُلُّ ما يُؤخذ من التجار والسائقين، يتحول إلى مصروفات تشغيلية تضاف على الأسعار، وهذا ما أسهم في تفاقم الوضع الإنساني في اليمن خلال سنوات الحرب.

عمليات النهب العشوائية هذه تتم تحت نظر القيادات الحوثية، فهُم يعتبرون هذه الممارسات من وسائل «فَرْض هيبة» الجماعة الحاكمة والقبضة الحديدية، كما أنَّهُ يخفف عنهم عبء توفير احتياجات ومتطلبات عناصرهم المنتشرة في كُلِّ مكان.

وكبقية أساليب النهب الحوثية، يمكن أن نلحظ وجودها في كتب التاريخ التي دوَّنت جزءًا من معاناة اليمنيين أثناء فترة حكم الأئمة أجداد الحوثيين. وقَدْ تناول جانبا منها الشاعر والمؤرخ اليمني عبد الله البردوني بقوله: «كان الإمَام يحيى لا ينقطعُ عن قريةٍ أو منطقةٍ إلَّا مدة قَصيرة، فقد كان مأموروه وجنودُه يمسحونَ البلاد طُولًا وعَرضًا، يتحسَّسُون ما يجري، ويتحصَّلون ثمرة ما ينبتُ وما يتحرّك، يأتي المُخمّنُ عند بزوغ الثَّمَرة، يليه القبَّاضُ عند حَصادها، يليه الكاشِفُ على القبَّاض، يَليه العَسكريُّ لتحصيلِ البَواقي، يتبعُه عَدَّادُ المواشي، ثم «مثمّر» الخضر والفواكه، فَيدوم اتصالُ الإمَامِ بالشَّعبِ على طِيلة العَام عن طَرِيْقِ المأمورين والعَساكر، ويزيد

اتصَاله أعنف إذا نجمتْ أحداثٌ واحتدمَ شِجار»[١].

وقد وصف أسلوب الإمامة في جمع الجبايات من اليمنيين بأنه من أشْرس أنواع التعسُّف والاضْطهاد للفلاحين، «ليس فقط بسبب التقدير المُسْبَق للمحصولِ قبل حَصاده، أو لضرورة تحمُّل نفقاتِ أعْضَاء البعثة، وإنَّما . أيضًا . تعرُّضهم للقهر النفسي، والقهر الجسَدي أحيانًا من قِبَل جُنود الإمَام. فلقد كان مجرد سَماع وصُول هَذِه البعثةِ إلى أيَّة مَنطقة يُثيرُ لدى سُكانها الرعبَ والهَلع»[٢].

(١) عبد الله البردوني، قضايا يمنية، ص ٦٤.

(٢) الشرائح الاجتِمَاعيَّة التقليدية في المُجتَمع اليمني، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، ص٢١٨. نقلا عن كتاب الهادوية بين النظرية السياسية والعقيدة الإلهية للمؤلف والباحث ثابت الأحمدي.

الفصل الثالث

جريمة التهجير ومعاناة النزوح

الفصل الثالث

جريمة التهجير ومعاناة النزوح

هناك معلومات خاطئة تتناقلها كثير من الوكالات الإعلامية والمنظمات الدولية حول الحرب في اليمن. من أبرزها، الادعاء بأنَّ الحرب بدأت في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤م مع سيطرة الحوثيين على صنعاء، أو في مارس/ أذار ٢٠١٥م بعد تدخُّل التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية. وهذه معلومات مجافية للحقيقة، فالحرب بدأت فعليًّا ١٨ يونيو/ حزيران ٢٠٠٤ م، بعدما قتل الحوثيون ثلاثة جنود[1] في مواجهات بين سُلطات الإدارة المحلية في محافظة صعدة وأنصار «منتدى الشباب المؤمن» الذي يترأسه حسين بدر الدين الحوثي[2].

وبسبب هذه المواجهات، بدأت سلسلة النزوح والتهجير للسكان المحليين من أبناء مديريات حيدان وساقين في المحافظة خوفًا من القصف والإصابات الناجمة عن المواجهات، أو جراء الأعمال الانتقامية التي مارستها جماعة الحوثي ضد القبائل والشخصيات التي رفضت تأييدهم والوقوف إلى جانبهم في هذه المواجهات.

وعند الحديث عن حرب اليمن، لا بُدَّ من الإشارة إلى عملية التهجير المُمنهَج والقسري ضد اليمنيين بدوافع عِرْقطائفية، وغالبًا ضحايا هذه الجريمة مِمَّن رفضوا الخضوع للحوثيين سياسيًّا وثقافيًّا، ولهذا يتم تهجيرهم بشكل مباشر وغير مباشر، وليس شرطًا أن يكونوا قد هُجِّرُوا لأنَّهُم قد قاتلوا ضد جماعة الحوثي، بل الغالبية مدنيون تم تهجيرهم بسبب معتقداتهم الدينية وآرائهم

---

(١) قبل سيطرة الحوثيين على صنعاء، كانت الجماعة تتعامل مع الجيش اليمني على أنَّهُ يعمل مع نظام عميل وخائن لصالح أمريكا وإسرائيل، وبسبب التحريض المستمر في خطاب الجماعة ضد الجنود اليمنيين، بدأ الاحتكاك بعناصر الجيش في نقاط أمنية في صعدة ووقعت أولى الضحايا التي أشعلت حرب استمرت لسنوات طويلة.

(٢) حروب الحوثيين الست.. رؤية تاريخية، الجزيرة نت، ٢١ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠٠٩.

الرافضة للفكر العنصري الحوثي[١]، وهو -بلا شك- يختلف عن النزوح الاضطراري كانتقال أو هجرة المدنيين بسبب نشوب حرب أو نزاع بين قوتين لا يكون السكان فيها هدفا، أو في حال وقوع كوارث.

عادة ما يغيب مصطلح «التهجير القسري» في وسائل الإعلام والمنظمات الدولية، بالرغم أنَّ غالبية مَن غادروا مناطقهم تم تهجيرهم بشكل مباشر، أي عن طريق ترحيل السكان من مناطق سكنهم بالقوة، أو غير مباشر، عن طريق دفع الناس إلى الرحيل والهجرة، باستخدام وسائل الضغط والترهيب والاضطهاد والحرمان من الحقوق وهؤلاء يمثلون الأغلبية.

كانت موجة النزوح وعمليات التهجير محدودة في الحرب الأولى والثانية والثالثة، ثم انتقل الحوثيون إلى منطقتي مطرة ونقعة الحدوديتين مع المملكة العربية السعودية، وهي مناطق قفر خالية من السكان، ومُحصَّنة بسلسلة من الجبال، وتتوفَّر فيها المياه، حيث تمركز الحوثيون فيها لفترة، واتخذوها معسكرات لتدريب عناصرهم المسلحة، وعندما عادوا إلى المناطق المأهولة بالسكان، اضطرت كثير من العائلات إلى مغادرة مناطق سيطرة الحوثيين بعد تعرُّض مَن رفضوا تأييدهم في الحروب السابقة للتصفيات والإغتيالات والاختطافات والإخفاء القسري، فضلًا عن فرض الحوثيين الجبايات والزكاة على سكان المناطق التي يتواجدون فيها، من بينها رازح وغمر ومران ومنطقة فوط ومجز، ومن بين مَن تم تصفيتهم في تلك الفترة سالم درهم وعبد الله علي قاسم (الشهير بالمعلم) ومحمد شائع قاسم، وفائز علي ظافر هادي ومواطنون من آل قشاقش، وآل حماطي في منطقة زور فلاه، ويحيى قروش الذي أبيد هو وأفراد أسرته في منطقة ربوع الحدود، كذلك اغتيال العديد من أفراد قبائل ولد عامر التي يتزعمها الشيخ علي ظافر، وتهجير جماعي للقبيلة بعد محاصرتهم بالحديد والنار وشن الحرب عليهم عِدَّة أشهر، بحسب

(١) يعرّف التهجير القسرى بأنَّهُ «ممارسة مُمنهَجة تنفذها حكومات أو قوى شبه عسكرية أو مجموعات متعصبة تجاه مجموعات عرقية أو دينية أو مذهبية بهدف إخلاء أراض معينة وإحلال مجاميع سكانية أخرى بدلا عنها»، ويكون التهجير القسري إما مباشرا أي ترحيل السكان من مناطق سكناهم بالقوة، أو غير مباشر، عن طريق دفع الناس إلى الرحيل والهجرة، باستخدام وسائل الضغط والترهيب والاضطهاد. وهو يندرج ضمن جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. المصدر: الجزيرة نت.

شهادات حُصِّلت من بعض أبناء محافظة صعدة المُهجَّرين.

خلال هذه الفترة تم تهجير كثير من العائلات من القرى والمديريات التي يتواجد فيها الحوثيون في صعدة، إلى مركز محافظة صعدة (المدينة) وما حولها، والتي كانت الحكومة اليمنية تسيطر عليها في تلك الفترة. وبعد سيطرة جماعة الحوثيين على مركز المحافظة في ١٩ مارس/ أذار ٢٠١١، نكَّلوا بكُلِّ العائلات التي عُرف عنها عدم تأييدها لفكر الجماعة، وفجَّرت ٤٣ منزلًا في المدينة، على رأسها منزل آل الحبيشي في صعدة، وبداخله ١٦ من النساء والأطفال، ما أسفر عن قتل ١٤ شخصًا، منهم خمس نساء وسبعة أطفال[١]، لتدفع هذه الجرائم كثيرًا من العائلات لمغادرة صعدة خوفًا من الاستهداف أو فَرْض معتقد الحوثيين عليها بقوة السلاح. وهذا ما تعرض له السكان في بعض المناطق التابعة لمحافظات عمران والجوف وحجة التي دخلها الحوثيون في تلك الفترة.

وعندما وصل المُهجَّرون من أبناء صعدة وما جاورها من محافظات إلى العاصمة صنعاء، بدأوا بتنفيذ فعاليات مطالبين فيها بعودة مؤسسات الدولة في صعدة ونزع السلاح من الحوثيين كي يتمكنوا من العودة إلى مناطقهم التي كان الحوثي قد استولى على منازلهم فيها أو فجَّرها. وقد أصدروا بيانات عديدة بعضها شدَّد على ضرورة «معالجة أوضاع النازحين والمهجرين من أبناء محافظة صعدة وحرف سفيان وبخاصة المواطنين الذين يتعرضون لتعسفات إجرائية ولا تسمح الأوضاع بعودتهم نتيجة مواقفهم المبدئية والوطنية»[٢].

عاش المُهجَّرون من المناطق المذكورة آنفًا، والذين استقروا في حجة والعاصمة صنعاء أوضاعا معيشية ونفسية صعبة في ظل تقاعس الدولة عن القيام بواجباتها تجاههم. لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الأمر، فقد بدأت جماعة الحوثي تُنفِّذ عمليات اغتيال للشخصيات القبلية والإعلامية والحقوقية البارزة من أبناء صعدة في صنعاء التي عُرفت بمقارعة الحوثيين في وسائل الإعلام والمؤسسات الحقوقية. فقد اغتالت عبد الرحمن ثابت، وحاولت اغتيال كُلًّا من غائب

(١) اليمن: تفجير المنازل وسيلة الحوثيين للانتقام، العربي الجديد، ٢١ فبراير/ شباط ٢٠١٦م.

(٢) بيان صادر عن وقفة احتجاجية أمام مبنى رئاسة الوزراء في صنعاء نفذها أبناء محافظة صعدة وما جاورها من مناطق ومديريات عمران والجوف.

حواس وشائق المراني.

وبحسب دراسة صادرة عن الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين في اليمن، فإنَّ عملية النزوح والتهجير ارتبطت بسيطرة الحوثيين على مناطق في صعدة وحجة وعمران ثم صنعاء وصولًا إلى عدن في مارس/ أذار ٢٠١٥م[١]. أي أنَّ ما حدث في صعدة وما جاورها، حدث في كافة المحافظات التي مَرَّ بها الحوثيون، وكُلَّما مَرَّ الحوثيون بمنطقة، تسببوا بنزوح وتهجير مئات الآلاف.

في ٢١ مارس/ أذار ٢٠١٥م أعلن الحوثيون ما سُمِّيَ بـ «التعبئة العامة» وبالتالي تسخير كُلِّ أموال الدولة لصالح العمليات الحربية في تعز والجنوب. وفي ٢٦ مارس/ تدخَّل التحالف العربي وتوسَّعت المواجهات في سبيل تحرير عاصمة البلاد من سيطرة الحوثيين، وتزايد أعداد النازحين والمُهجَّرين كنتيجة طبيعة لتوسُّع دائرة الحرب، حتى وصل الرقم إلى ٤,٢ مليون شخص بحسب الأمم المتحدة [٢]، حيث اعتبرت اليمن رابع أكبر بلد يشهد نزوحًا في العالم خلال ٢٠٢١م، فقد احتلت جمهورية الكونغو الأوَّل، ثم سوريا ثانيًا وأثيوبيا ثالثًا[٣].

هجَّر الحوثيون سلفيي مدينة دماج في صعدة، وهجَّروا غالبية قيادات ونشطاء حزب التجمع اليمني للإصلاح، وكذلك غالبية قيادات ونشطاء حزب المؤتمر الشعبي العام والتنظيم الوحدوي الناصري والحزب الاشتراكي اليمني، وغيرها من قيادات الأحزاب اليمنية والمستقلين على مدى سبع سنوات من الحرب، فضلًا عن تهجير ونفي اليهود والبهائيين ونهب ممتلكاتهم.

وتعتبر عملية تفجير منازل الخصوم من أبرز وسائل التهجير التي مورست من قبل جماعة

(١) دراسة متعددة القطاعات عن النازحين في اليمن (دراسة أساسية)، الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين في اليمن، ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠٢١م.

(٢) منشور لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في اليمن (أوتشا) في حسابهم الرسمي بموقع «تويتر»، ٢ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٢م.

(3) Number of IDPs in the world reaches record high of 55m ،AL JAZEERA ،20 May 2021.

الحوثي ضد اليمنيين. يفرض الحوثيون على من تم تفجير منازلهم مغادرة موطنهم، فضلا عن ذلك فان تفجير منزل بعض الشخصيات في المنطقة، يرهب بقية السكان ويدفع كثير منهم إلى مغادرة مناطقهم خوفا من أن يلقوا ذات المصير. وبحسب التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان (تحالف رصد)، فان عدد المنازل والمنشآت التي تم تفجيرها منذ العام ٢٠١٤ فقط، يتجاوز ٩٢٢ منزلا ومنشأة في عدد من المحافظات اليمنية، وعلى رأسها محافظة تعز، ثم البيضاء وإب[١] ومن بينها منازل قيادات قبلية وسياسية وعسكرية وصحفيين وناشطين حقوقيين، لكن هذه الإحصائية لا تتضمن ما تم تفجيره قبل الفترة ما بين ٢٠٠٧ و٢٠١٤ والتي تم خلالها تفجير مئات المنازل.

ومن المهم ملاحظة أنَّ مَن ينزح باتجاه مناطق سيطرة الحوثيين هروبا من مناطق الاشتباكات التي يطالها القصف، يكون بإمكانهم العودة إلى منازلهم الواقعة في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية، وقد عاد كثير منهم خلال فترات الهدنة أو عندما توقفت المواجهات، لأنَّ نزوح هؤلاء كان إراديًّا ناتجًا عن الخوف من الاشتباكات والقصف لما عرف عن الحوثيين من تمترسهم في المناطق المأهولة بالسكان. أمَّا أغلب مَن غادروا منازلهم الموجودة في مناطق سيطرة الحوثيين إلى مناطق سيطرة الحكومة اليمنية وإلى خارج اليمن، فهُم مُهجَّرون لأنَّ مَن أجبرهم على مغادرة بلادهم ليس الكوارث الطبيعية أو الصواريخ أو حتى المواجهات المسلحة، بل لوجود جماعة عِرْقطائفية تعمل على فرض فكرها العنصري بقوة السلاح، وتمارس من أجل ذلك التجويع والملاحقات والإخفاء القسري والتعذيب والتحريض وغيرها من الوسائل. وهذا يُفسِّر لماذا أغلب مَن يهربون من منازلهم في صعدة منذ بداية الحرب في ٢٠٠٤م، حتى كتابة هذا النص، يستقرون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وليس مناطق سيطرة الحوثيين رغم أن رقعة الاشتباكات والحرب قد تجاوزت محافظة صعدة.

وما يؤكد ذلك، أنَّ الكثير من الأسَر المُهجَّرة اضطرت للنزوح لأكثر من مَرَّة، ففي حروب صعدة انتقلوا من قراهم إلى مدينة صعدة، وبعد سيطرة الحوثيين عليها انتقلوا إلى محافظة عمران

(١) نسف الحوثيين منازل الخصوم... جريمة من عمر الانقلاب، العربي الجديد، ٢٩ يوليو/تمّوز ٢٠٢١.

وحجة، ولم يستمر ذلك طويلًا حتى انتقلوا إلى صنعاء بعد زحف الحوثيين إلى هذه المحافظات، ثم غادروا صنعاء إلى مأرب أو عدن وهكذا، هربًا من بطش الحوثيين. وفي كُلِّ مَرَّة يهجرون فيها منازلهم، يخسرون ممتلكاتهم ويضطرون لبيع مقتنياتهم الثمينة ليوفروا احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والمواد الصحية[١].

ويقع أكبر تمركز للنازحين والمهجرين داخل اليمن من حيث عدد النازحين والمُهجَّرين في محافظة مأرب (شرق اليمن)، تليها محافظة تعز (وسط) ثم محافظة الحديدة (غرب)، وكُلُّها مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا. أمَّا النازحون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، فلا توجد إحصائيات منشورة دقيقة تُبيِّن الأعداد الحقيقية، وعند الاستفسار عن أسباب حجب هذه المعلومات، بيّنت لي مصادر تعمل في منظمات أممية بأنَّ الحوثيين يُضخِّمون من أعداد النازحين لديهم بغرض زيادة المساعدات التي يحصلون عليها. ولأنَّ مكاتب المنظمات في صنعاء بحُكم الرهائن، فهي لا تستطيع التأكد من الإحصائيات التي تُقدَّم لها ميدانيًّا، تمامًا كعجزها عن التأكد من مصير المساعدات التي تُقدِّمها للمؤسسات الحكومية الخاضعة لسيطرة الحوثيين، وهذا ما بيَّناه في باب أعمال المنظمات الدولية.

وعلى سبيل المثال، قدَّم الحوثيون إحصائية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) تفيد بأنَّ عدد النازحين الذين ينتمون لمحافظة مأرب الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية، ونزحوا إلى مناطق سيطرة الحوثيين يصلون إلى ١,٠٢٦,٧٣٢ نسمة، وهذا الرقم لا يمكن أن يكون منطقيًّا، فقد قُدِّر عدد سكان محافظة مأرب الأصليين بنحو ٣٧٦,٠٨٦ نسمة، فكيف يكون عدد النازحين منها أكثر من مليون نسمة؟ كذلك اعتمدت (OCHA) بيانات قدَّمتها جماعة الحوثي تفيد بأنَّ عدد المغادرين من مديريات دار سعد والبريقة والمخا على التوالي (٢٦,١٥٧)، (٣٦,١٨٠)، (٢٨,٠٤٩) وهذه أرقام غير واقعية وليست صحيحة. وبحسب الإحصائية الحوثية المعتمدة من (OCHA) فإنَّ النازحين من مناطق الحكومة اليمنية إلى مناطق سيطرة الحوثي بلغ ٢,٧١٢,٧٧٠ نسمة، وهذا رقم لا يمكن أن يكون صحيحًا ويضعه

(١) نزوح لا ينتهي في اليمن، صحيفة العربي الجديد، ١٧ يوليو/ تموز ٢٠٢٠م.

الحوثيون بشكل مستمر لزيادة الدعم المُقدَّم من المنظمات إليهم باسم النازحين، وقد قدَّمت الحكومة اليمنية احتجاجًا رسميًّا على هذه المعلومات المغلوطة، وأكدت بأنَّ البيانات التي تُقدِّمها مُثبَتة بوجود مخيمات النازحين، بعكس جماعة الحوثي التي لا تستطيع إثبات البيانات التي تُقدِّمها[١].

ولإظهار المعاناة الناتجة عن النزوح والتهجير القسري، سأتعامل في هذا الكتاب مع النازحين في مدينة مأرب كنموذج لتوفُّر البيانات والإحصائيات والمعلومات التي يمكن استخدامها.

تُبيِّن إحدى الوثائق الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء في محافظة مأرب والصادرة بتاريخ ٢١ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠٢١م، بأنَّ عدد المُهجَّرين إلى المحافظة ٢,٢١٢,٩٩٢ فرد كما أشارت الوثيقة إلى أنَّ حوالي ٣٥٠,٠٠٠ شخص نزحوا إلى المحافظة بسبب أوضاعهم الاقتصادية وليس قسرًا، فضلًا عن ٣٥ ألف شخص من المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول أفريقية، وهذه أرقام كبيرة جدًّا مقارنة بإمكانيات وقدرات المحافظة.

في الأصل، كانت البنية التحتية في محافظة مأرب (الكهرباء والماء والطرقات والمؤسسات الصحية والتعليمة وغيرها) ضعيفة للغاية قبل الحرب، ولا تُلبِّي احتياجات نصف السكان الأصليين، ومع تدفُّق النازحين والمُهجَّرين، زادت أعباء المحافظة بشكل كبير جدا، وتسبب ذلك بحرمان كثير من النازحين والمُهجَّرين من أغلب احتياجاتهم الأساسية.

تواصلتُ شخصيًّا مع مسؤول المخيمات في مأرب خالد الشجني، وأكد لي بأنَّ المُهجَّرين الذين يتجاوز عددهم مليونَي شخص، جميعهم تم تهجيرهم بسبب ملاحقات الحوثيين لهُم، أو تهديدهم أو التحريض ضدهم، وبعضهم كانوا مَخفيِّين قسريًّا، أو أحد أفراد الأسرة على الأقل، أو غادروا منازلهم في مناطق سيطرة الحوثيين لأنَّهُم يرفضون تلقِّي الفكر الذي يعمل الحوثيون على نشره بالقوة. أمَّا النازحون أو المهاجرون بسبب الوضع الاقتصادي، فهُم لا يتجاوزون ٣٥٠ ألف نسمة.

(١) وثيقة حكومية رسمية.

يبلغ عدد مخيمات النازحين والمُهجَّرين في مأرب ١٨٣ مخيمًا. أمَّا نسبة المتواجدين في هذه المخيمات ١١٪ من إجمالي النزوح داخل المحافظة، وهذا يعني أنَّ حوالي ٨٩٪ من النازحين منتشرون في المجتمع المضيف في الأحياء والحارات والمزارع والأرياف.

ولأنَّ البنية التحتية في مأرب لا تستطيع استيعاب هذه الأرقام المهولة كما أشرت آنفًا، استمرت معاناة النازحين والمهجرين تتفاقم لا سِيَّما مع استمرار ازديادهم جراء محاولات الحوثيين المُستمِرَّة في السيطرة على مدينة مأرب، والهجوم المستمر على مديرياتها المحاذية للمحافظات الأخرى.

ولنا أن نتخيل، تكدس هذه الأعداد الهائلة من المُهجَّرين والنازحين في محافظة كان حوالي نصف سكانها الأصليين قبل الحرب يعانون من عدم توفُّر إمَّا المدارس أو الكهرباء أو المياه الصالحة للشرب أو الصحة أو الإصحاح البيئي، وغيرها من الاحتياجات الضرورية. بالتأكيد، معاناة بلا حدود.

تُوفِّر المنظمات الدولية جزءًا يسيرًا من الاحتياجات الأساسية للنازحين والمُهجَّرين في المخيمات فقط، وتتجاهل النسبة الأعظم في مأرب. ولهذا حُرم مئات الآلاف من المُهجَّرين والنازحين من احتياجاتهم الغذائية المتكاملة، ومن الصحة، كما بقي آلاف الأطفال خارج المدارس، وتعرَّض كثير من هؤلاء لأضرار كثيرة نظرًا للكوارث الناتجة عن سيول الأمطار الموسمية، ومن موجات البرد القارس في ظل عدم توفُّر ما يساعدهم لتوفير الدفء مِمَّا تسبَّب في وفاة العديد من الأطفال المُهجَّرين.

وفقًا لبلاغات وتقارير مكتب الصحة العامة والسكان وإدارة الحماية بالوحدة التنفيذية في محافظة مأرب تم رصد عدد من الوفيات وبعض الآثار الصحية الناتجة عن البرد القارس وعدم توفُّر أدوات مواجهته لدى النازحين خلال شهري نوفمبر/ تشرين الثاني والنصف الأوَّل من ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠٢١م، وهي ثلاث وفيات بين الأطفال و١٢,٦٠٢ مصابين بأمراض ناتجة عن البرد[1].

---

(١) تقرير بعنوان: البرد سبب الموت.. الموت بردا في مخيمات النازحين.. والأطفال ضحايا الكارثة، صادر عن الوحدة التنفيذية لمخيمات النازحين في محافظة مأرب، ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠٢١م.

وبالذهاب غربًا، تتشابه ظروف وأسباب ودوافع نزوح وتهجير اليمنيين الذين قرَّروا البقاء بعيدًا عن مناطق الحوثيين وفي المناطق المُحرّرة على رأسها المخا والدريهمي، إلَّا أنَّ أسباب المعاناة والتحديات قد تختلف قليلًا.

فإذا كان النازحون والمُهجَّرون في مأرب يعانون بسبب البرد القارس إضافة إلى عدم توفُّر الغذاء والصحة والتعليم، ففي الحديدة يعيش النازحون والمُهجَّرون نفس الفاقة والاحتياج للغذاء وبقية الخدمات الضرورية، إلَّا أنَّ درجة الحرارة المرتفعة هي التي كانت تفتك بالأطفال والنساء وكبار السِّن الذين يعيشون في العُشش والخيام والعراء في تلك المناطق.

وكما يتسبَّب البرد القارس بانتشار الأمراض خاصة بين هذه الفئات الضعيفة، تتسبَّب درجة الحرارة المرتفعة بأمراض مختلفة منها ما هو جلدي، فضلًا عن الإغماء الحراري، وغيرها من الأمراض.

وقد تسبَّبت ظروف مخيمات النزوح في تلك المناطق والتي تفتقر لأبسط أدوات السلامة، لحوادث حريق متعددة قضت على كثير من خيام وعشش النازحين[(١)].

منذ تصاعد الحرب في ٢٠١٥م، هُجِّرَتْ آلاف الأسر من مناطق مختلفة على امتداد الساحل الغربي من حجة شمالًا، إلى المخا جنوبًا، كان آخرها في مارس/ أذار ٢٠٢٢م، حيث قالت منظمة ميون لحقوق الإنسان بأنَّها تلقت شكاوى من سكان محليين في مديرية الجراحي، الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي جنوب الحديدة، تؤكد وقوع حالات تهجير قسري لأهالي قرى الغشوة وبني شعيب والعكدة وبني الخلوف والخبت، وأكدت بأنَّ «هذه الانتهاكات ستضيف معاناة جديدة للعائلات المهجرة من مساكنها ومضاعفة الأعباء على المجتمعات المضيفة والمنظمات الإنسانية العاملة في الحديدة، والتي تعاني أصلًا من نقص التمويل»[(٢)].

---

(١) اندلاع حريق بمخيم للنازحين في مدينة «الخوخة» بالحديدة غربي اليمن، يمن مونيتور، ٨ أبريل/ نيسان ٢٠٢١م.

(٢) ميون: تهجير حوثي للمدنيين قسريًا من قرى الجراحي جنوب الحديدة، موقع الساحل الغربي، ١٥ مارس/ آذار ٢٠٢٢م.

تهجير إلى خارج البلاد:

عملية التهجير التي مارسها الحوثيون بشكل مُمنهَج خلال سنوات الحرب التي أشعلوها، دفعت مئات الآلاف إلى الاستقرار في محافظات مختلفة مثل مأرب وتعز وعدن وحضرموت والمهرة وشبوة وأبين والضالع، كما أجبرت أعدادًا هائلة أخرى من اليمنيين لمغادرة اليمن، وقد استقروا في العديد من الدول العربية والإسلامية والغربية، على رأسها المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وسلطنة عمان والأردن وقطر والإمارات وتركيا والصومال وإثيوبيا ودول أوربية مختلفة والولايات المتحدة الأمريكية.

ولم تكُنْ عملية الترهيب والتحريض والملاحقات والاستهداف وفرض الأفكار هي الأسباب الوحيدة التي دفعت ملايين اليمنيين للهروب من مناطق سيطرة الحوثي، لكن عملية التجويع المُتعمَّد وعدم تسليم المرتبات وامتهان كرامة الإنسان اليمني أيضًا دفعت الكثير للمخاطرة بحياتهم للوصول إلى دول أوروبا بهدف العيش بكرامة.

وقد وثَّقت وسائل الإعلام أحداثًا مؤلمة كشفت من خلالها جانبًا من معاناة في رحلة شباب اليمن عبر البحر والبر للوصول إلى دول أوروبا -من بينها هولندا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا والسويد- بعضها انتهت بالموت غرقًا في مياه المحيط الأطلسي، أو بسبب الصقيع في الحدود البولندية البيلاروسية، أو وقعوا ضحية عصابات تنتشر في صحاري ليبيا.

ويمكن النظر إلى قضية البطل الأولمبي اليمني الكابتن هلال الحاج - رحمه الله – باعتباره نموذجًا صارخًا لسياسة التجويع التي مارستها جماعة الحوثي ضد اليمنيين للدفع بهم إلى جبهات القتال أو لنشر فكرها بين أفراد المجتمع.

يُعتبَر هلال الحاج لاعب المنتخب الوطني اليمني للكونغ فو منذ العام ٢٠١٠م، وبطل الجمهورية على التوالي حتى ٢٠١٧م، وكذلك بطل العرب من ٢٠١٢م، حتى ٢٠١٨م، وبطل آسيا في عدد من بطولات آسيوية وأولمبية.

وبحسب شهادة أدلى بها لي شخصيًّا أخوه سعيد الحاج المقيم في فرنسا، عاد هلال إلى اليمن بعد حصوله على ميدالية برونزية في بطولة التضامن الإسلامي في أذربيجان، وتواصل معه

القيادي الحوثي حسن زيد الذي كان في منصب وزير الشباب والرياضة في حكومة الحوثيين(١) وطلب منه أن يحضر إلى مقر وزارة الشباب والرياضة للحصول على مستحقاته وتكريمه كبطل دولي، لكنه وصل إلى الوزارة ولم يلقَ أي تكريم ولم يحصل على أيَّة مستحقات، وعندما التقى بحسن زيد، طالب بمستحقاته المالية التي تساعده على مواصلة مشواره الرياضي مُمثّلًا لبلاده اليمن، فرفض القيادي حسن زيد تسليم هذه المستحقات وهدَّد بأخذه إلى جبهات القتال.

بعد هذا اللقاء، وجد هلال الحاج نفسه بلا حيلة، ولا مستقبل له في اليمن إلَّا إذا كان مواليًا للحوثيين أو شارك في القتال معهم، وعندما حصل على فرصة للمشاركة في بطولة بإندونيسيا، وأثناء عودته بقي في جمهورية مصر العربية لفترة وجيزة، ثم شارك في بطولة أخرى بالجزائر، ومن هناك قرَّر السفر إلى أوروبا عن طريق البحر مرورًا بدولة المغرب، ليغرق أمام سواحل مليلة الإسبانية في ١٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٩م.

ما تعرَّض له البطل الدولي هلال الحاج، تعرَّض له ملايين اليمنيين خلال سنوات الحرب، فقد تم إغلاق معظم أبواب الرزق أمام الشباب بشكل مُمنهَج لا علاقة له بتداعيات الحرب، وفتح باب الالتحاق بجبهات القتال أو قبول عمليات الإبادة الثقافية مقابل نشر فكر الحوثيين. وهذا ما دفع الكثير إلى مغادرة مناطقهم.

أمَّا مَن بقي، فقد فضلوا عدم الخوض في القضايا الخلافية سواء كانت سياسية أو دينية للحفاظ على حياتهم والحد الأدنى من احتياجاتهم المعيشية، من خلال التعايش مع الواقع رغم صعوبته وقسوته. وهؤلاء يدفعون الضريبة بطُرُق مختلفة ومتعددة، يبقى أقلها إرسال أبنائهم إلى المدارس لتلقي معتقدات الحوثيين قسرًا، وحرمانهم من حقهم في الاعتقاد، وبالتالي يتعرَّضون لما وصفناه سابقا بـ «الإبادة الثقافية».

وتُعتبَر عمليات النفي والتهجير من ضِمْن سِمَات الحُكم الإمامي في اليمن، حيث عُرف

---

(١) سبق ودعا القيادي الحوثي حسن محمد زيد علنا إلى إغلاق المدارس وتجنيد الأطفال وإرسالهم إلى جبهات القتال لحسم المعركة، وهو الأمر الذي اعتبرته الأمم المتحدة مؤشرا على استمرار الحوثيين في تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع. كما اعتبر فريق الخبراء الأممي هذا النوع من التحريض يشكل تهديدا للسلام والأمن والاستقرار في اليمن. فريق الخبراء المعني في اليمن ٢٠١٨م، مرجع سابق، الفقرة ١٢٦، ص٣٥٠.

الأئمة بالتنكيل باليمنيين الرافضين لحُكمهم ونفيهم إلى خارج اليمن، أو دفعهم للمغادرة (تهجيرهم بشكل غير مباشر)، وهذا ما تعرَّضت له أعداد هائلة من اليمنيين تاريخيًّا على يد هذه السلالة التي كانت تستقوي بالطبريين والديلم من خارج اليمن لإخماد أيَّة ثورات يمنية.

في العام ١١٠١هـ - ١٦٩٠م، عمد الإمام محمد بن أحمد أو ما كان يُعرف بـ«صاحب المواهب» إلى التنكيل بقبيلة همدان الصغرى، بعد أن رفض شيخها جابر بن علي خليل، المثول بين يديه، وحين زاد التضييق عليهم من قِبَل قوات ذات الإمام أعلنوها ثورة، وعاضدتهم قبيلتا بني الحارث، وبني حشيش، انتهت بهزيمة الشيخ جابر وإعدامه وعدد من مشايخ المنطقة، ونفي جزءٍ من قبيلة همدان إلى الهند بعدما نهب أموالهم وأملاكهم. وقد قال محسن بن الحسن القاسم والملقب بأبو طالب[١] واصفًا ما حدث: «وساق الإمام إلى حربهم الأجناد، وملأ بالكتائب البقاع والوهاد، وباستحلال دمائهم أقام الحجة»، وأضاف: «وكان الإمام بعد الاستيلاء، والفوز بالقدح المعلّى، أجلى همدان عن بلادهم، وأركبهم البحر، فبلغوا إلى الهند والصين، وأمر أنْ يُصاح بإهدار دمائهم، وخراب كُلِّ حصن لهُم حصين»[٢].

تجارة المُختطَفين:

يمكن وصف هذه العملية باختطاف الرهائن المدنيين من أجل الحصول على الفدية وهي جرائم تحدث في كثير من دول العالم، لكنَّها في اليمن تمارس بشكل أكثر قبحًا وتعقيدًا، فهي تتم تحت لافتات وأغطية سياسية وطائفية وعِرْقية أيضًا، كما يدِّعي أصحابها أنَّ مثل هذه الجرائم ضد اليمنيين تتم في سبيل «تحرير القدس» ومحاربة «أمريكا وإسرائيل» بل و «مكافحة الفساد» ونشر «الهوية الإيمانية» وغيرها من الشعارات..!

تكتفي بعض الأنظمة الدكتاتورية في أنحاء العالم بإخفاء المعارضين لها ورُبَّما تعذيبهم، لكن ما يتعرَّض له المخفيون قسرًا والمُختطَفون في سجون الحوثي منذ ظهور الجماعة في صعدة، هو

(١) محسن بن الحسن القاسم (أبو طالب) وهو مؤرخ إمامي ينتمي لنفس السلالة وهو بذلك يؤكد ارتكاب هذه الجريمة التاريخية في حق جزء من قبيلة همدان اليمنية وقد جاءت في سياق التفاخر بما ارتكبه الإمام محمد بن أحمد (صاحب المواهب).

(٢) عن نفي بعض همدان: التاريخ يعيد نفسه، بلال الطيب، موقع نشوان نيوز، ١ أغسطس/ آب ٢٠٢٠م.

إخفاء قسري وتعذيب وابتزاز مستمر لأسَر الضحايا.

تعاني أسَر المُختطَفين والمخفيين قسرًا في اليمن كبقية اليمنيين من وضع معيشي صعب كنتيجة طبيعية للحرب وممارسات التجويع، وما يزيد كارثية أوضاع أغلب هذه الأسَر أنّها فقدت عائلها المخفي قسرًا الذي كان يتولى مسئولية توفير متطلبات الأسرة الأساسية من غذاء ودواء وملبس وغيرها من الاحتياجات. وبالرغم من هذا الوضع المعيشي والنفسي الصعب، تتعرَّض هذه الأسَر لفقر مُضاعَف وابتزاز مستمر، بعدما حوَّلت جماعة الحوثي ذويها إلى رهائن تجني من وراء إخفائهم أموالًا طائلة، إلى جانب تحقيق أهداف سياسية وعسكرية واجتماعية أخرى.

عُرفت جماعة الحوثي باختطاف السياسيين وأصحاب الرأي كرهائن لابتزاز أسرهم، أو إجبار خصومهم السياسيين على مبادلتهم بعناصر تم أسرها في المعارك. لكنَّها وبعد سيطرتها على صنعاء تحديدًا، بدأت باختطاف أشخاص ينتمون لأسَر ثرية وصاحبة أملاك أو تجارة دون أسباب تُذكر سوى أنَّ هذه الأسَر ستكون على استعداد لدفع أيَّة أموال للإفراج عن ذويها، ليُعتبَر هذا الأسلوب أحد أساليب إثراء فئة من قيادات الجماعة الميدانية، أو وسيلة لكسب المال بشكل يومي بالنسبة للعناصر الدنيا.

وبحسب شهادات مُختطَفين أُفرج عنهم في أوقات مختلفة أثناء الحرب، فإن الحوثيين قاموا باختطافهم من المنزل أو من مقر العمل أو الشارع، وإخفاؤهم في سجون ومعتقلات غالبًا تكون غير معلومة في بداية الأمر، لتقضي أسرة الضحية فترة قد تصل إلى الشهرين تبحث عن المخفي قسرًا دون أن يفصح المختطفون عن مكانه. وخلال هذه الفترة يدفع أفراد أسرته أموالًا كثيرة لسماسرة حوثيين مقابل معرفة المكان الذي يوجد فيه ابنهم.

خلال هذه الفترة، تبحث العناصر الحوثية عَمّا يمكن أن يساعدها في إيجاد مُبرِّر لاختطاف الضحية، لتضعه أمام الوسطاء الذين يأتون للبحث والمطالبة بالإفراج عنه، كتعليق مُعارِض للجماعة في موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» أو «تويتر» أو صورة في الهاتف، أو اتصال بشخص ما، أو حديث ضد سياسة الحوثيين في لقاء عام، وهي لا تعجز عن إيجاد المُبرِّرات.

بعد مرور فترة لا تقل عن شهرين، وفي الفترة التي يشعر فيها أفراد الأسرة بالقلق والخوف

من مصير ذويهم المجهول، تسرب الجماعة خبر وجود المُختطَف في السجن أو المُعتقَل الفلاني، لتبدأ بعدها عملية المساومة على الفدية، أو سلسلة الابتزاز المستمر تحت مُسمَّيات مختلفة، أو أخْذ الأموال من عائلة المُختطَف كي يُسمح لهُم بمحادثته هاتفيًّا، والتأكد بأنَّهُ على قيد الحياة..!

تستغل المليشيا لهفة وقلق أفراد الأسرة ورغبتهم في إطلاق سراح أبنائهم من المُعتقَلات، لإجبارهم على دفع أموال طائلة للإفراج عنهم، أو حتى سماع أصواتهم بواسطة الهاتف.

تتم المساومة عَبْرَ قيادات ومشرفين حوثيين، حيث يشترط الإفراج عنهم مقابل مبالغ مالية تختلف بناءً على أهمية الشخص المُختطَف ووَضْع عائلته المالي.

الأمر لا يتوقف عند أخذ فدية مقابل إطلاق سراح المختطف في سجون الحوثي، لكن طوال فترة الاختطاف يتم استخدام وسائل مختلفة لابتزاز عائلة المُختطَف. وبحسب شهادة العديد منهم بالإضافة إلى إفادة قدَّمتها لنا رابطة أمهات المختطفين يمكن تلخيص أساليب ابتزاز المختطفين بالآتي:

- الابتزاز المالي يبدأ من أوَّل أيام الاختطاف، عندما تبدأ الأسرة بالبحث عن مختطفها يتم ابتزازها والطلب منها دفع مبلغ مالي لمعرفة مكان المُختطَف فقط.

- يتم إشعار الأهالي بأنَّ ابنهم في خطر، إمَّا بأنَّ الجماعة ستضعهم أهدافًا للقصف الجوي، أو تُنفِّذ إجراءات قضائية قاسية ضدهم، بما يدفع الأهالي إلى تقديم الأموال على أمل إنقاذ أبنائهم أو على الأقل التخفيف عنهم.

- يقوم سماسرة حوثيون يَدَّعون قدرتهم على الإفراج عن المُختطَفين بأخذ أموال من الأهالي، لكنَّهُم لا يفون بوعودهم ولا يُعيدون الأموال.

- يأخذ سماسرة حوثيون أموالًا مقابل السماح بمحادثة المُختطَف للاطمئنان عليه.

- بالرغم أنَّ الطعام الخاص بالسجناء مُقدَّم بالكامل من المنظمات الدولية، لكن الحوثيين في السجن يُقدِّمون طعامًا سيِّئًا للمُختطَفين بهدف إجبار الأهالي على تقديم أموال مقابل توفير غذاء مقبول لهُم.

- الابتزاز المالي في حال تم منع الزيارات عن المُختطَف.

- ظروف السجن السيئة تسبَّبت في إصابة أغلب المُختطَفين بأمراض مختلفة، وعندما يُقدِّم الأهالي أموالًا لكي تساعد ذويهم على توفير الأدوية والعلاج، يتم أخذها من قِبَل الحوثيين في السجن.

- مع كُلِّ فرصة يمكن من خلالها إطلاق سراح مُختطَفين لأيَّة أسباب بعضها سياسية، يدفعون مبالغ مالية لكي يكون ذويهم ضِمْن المُفرَج عنهم.

- من صور الابتزاز تدخُّل وساطات محلية للعمل من أجل الإفراج عن المُختطَف مقابل مال تدفعه الأسرة.

كثيرة هي الشهادات التي حصلتُ عليها شخصيًّا من مُختطَفين خرجوا من معتقلات الحوثيين مقابل فدية، والتالي أبرزها:

المُختطَف السابق الصحفي عصام بلغيث:

«بداية عملية الابتزاز في مرحلة الإخفاء، حيث تم إخفائي ولم تعلم عائلتي أين أنا لفترة طويلة، ولم تتم معرفة مكان وجودي إلَّا عن طريق مشرفين حوثيين، ولم تحصل أسرتي على هذه المعلومة إلَّا بمبلغ دُفع للمشرفين. لأنَّهُم يُسرِّبون معلومات عن مكان المُختطَف غالبًا مقابل المال. وقد اضطرت أسرتي لدفع مبلغ ٢٠٠٠ ريال سعودي مقابل أن يزوروني في قسم الثورة في صنعاء فقط.

وعندما أخذونا إلى البحث الجنائي، كان المشرفون الحوثيون في السجن يرفضون السماح لأسرتي بتسليم أموال لي (مصاريف) يدًا بيد، وكانت أسرتي تضطر إلى تسلميها لهُم، لكنَّها لم تصل إليَّ مُطلقًا. قالت لي اسرتي أنَّها دفعت أموالًا بين الوقت والآخر لكن لم يصلني منها شيء.. وهذا الأمر تكرَّر في بعض السجون الأخرى التي انتقلنا إليها.

وطوال فترة اختطافي، كان هناك أشخاص كثر يتواصلون مع أسرتي هاتفيًّا، ويقولون لهُم معاتبين: إنَّهُم رَمُوا بابنهم داخل السجن ولا يبذلون أي جهد للبحث عنه وأنَّهُم قُساة القلب...إلخ. ليتضح في نهاية الأمر أنَّهُم يعرضون على أسرتي متابعة قضيتي والعمل على إطلاق سراحي مقابل دفع المال لهُم، ولأنَّ أسرتي لا تملك المال الكافي لم تستطِع الدفع، لكن أسَر بعض

الزملاء الصحفيين وغير الصحفيين المُختطَفين معي كانت تدفع مالًا لهذه النماذج، لكن في نهاية المطاف لم يفعلوا شيئًا، وكان كُلُّ ما يفعلونه بهدف الابتزاز وحسب.

كانوا يقولون بأنَّهُم يريدون المال من أجل تقديمها للمشرفين.. كُلَّما كان المشرف بمنصب كبير، كان المبلغ المطلوب أكبر.. يمكن التأكيد بأنَّ الكثير مِمَّن تم اختطافهم - وليس كلهم من أجل الانصاف - لم يخرجوا إلَّا بمبالغ مالية متفاوتة.

أمَّا موضوع الاستثمار داخل السجن.. أهالينا يأتون لزيارتنا إلى داخل السجن، ويضعون لنا المال.. والمال داخل السجن لا يُسلَّم إلى أيدينا نقدًا.. يأخذ المشرفون على السجن المال وبعضه لا يصل إلينا مُطلقًا، والذي يصل لنا، كانوا يعطوننا كروتا (بطائق) بدلًا عن المال نفسه فئة ١٠٠٠ وفئة ٥٠٠ ريال، بحيث تساعدنا هذه الكروت على شراء أبسط احتياجاتنا بثلاثة أو أربعة أضعاف سعرها الرسمي الذي يُباع خارج السجن، بالرغم أنَّ المنظمات الدولية هي مَن تُوفِّر ميزانية الأغذية للسجون ولكنَّها لا تصل إلينا. وهكذا، يحصل الحوثيون في السجن على أموال طائلة فقط من السجناء. والأموال التي يعطيها لنا الأهالي كي نُوفِّر لنا احتياجاتنا الأساسية، تذهب إلى جيوب المشرفين.

وكان المشرفون الحوثيون في السجن يُركِّزون بشكل كبير على أي سجين يُعرف بأنَّهُ صاحب مال أو من أسرة ثرية. كانوا يستهدفون أصحاب شركات الصرافة بشكل مُمنهَج وجنوني عندما كُنَّا في السجن، ويبتزُّونهم بشكل كبير، ولا يخرج هذا الصراف إلَّا بمبلغ مالي كبير، وهذا المبلغ يذهب إلى جيب مَن يختطفه. وهذا ما جعل الجهات الأمنية الكثيرة والمتعددة الخاضعة لسيطرة الحوثي مثل الأمن القومي والأمن الوقائي وغيره، تتسابق على اختطاف الصرافين والتجار بهدف الابتزاز، حتى وإن لم يكونوا مذنبين وليس لهُم أيَّة علاقة بالسياسة أو الحرب، والجهة التي قامت باعتقاله تحصل على أمواله. حتى الأموال التي أخذوها من مقر عمله أو سكنه أو سيارته أو أيَّة ممتلكات له (يُسمُّونها المضبوطات)، لا تعود له أبدًا عند إطلاق سراحه.. باب من أبواب التجارة، نادرًا ما يتم إرجاع بعض الأشياء.

بل إنَّنا قد سمعنا المشرفين في السجن وهُم يتقاسمون الزنزانات. يقولون لبعضهم: هذا العنبر لي، وهذا السجين لي. وعندما يقوم المشرف بإدخال الأكل للمُختطَف صاحب شركة

الصرافة أو التاجر، بمقابل خمسين ألف ريال أو أكثر، ويأتي بعض الشوش الذين يعملون في السجن ويبتزُّونهم ليضطروا لكتابة رسالة مُوجَّهة لمكتب الصرافة الخاص به مفادها تسليم مبلغ ١٠٠ ألف.. أعطوا فلان ٥٠ ألف.. أعطوا فلان ٢٠٠ ألف... والله العظيم. وليس هكذا فقط، أحيانًا الإدارة تسمح بالاتصال، يأتي الشاوش الحوثي ويعطيه التلفون ليتصل مقابل مبلغ مالي».

المُختطَف السابق الصحفي أكرم القدمي:

«تعرَّضتُ للاختطاف من أمام منزلي في العام ٢٠١٥م، ومكثت قرابة العام في سجن هبرة بصنعاء الذي احتُجِز فيه الكثير من الصحفيين والسياسيين ومئات المظلومين الذين ليس لهُم أيَّة علاقة بالعمل السياسي، أو ارتباط بالأحداث المُستجَدَّة في البلد.

حاولت أسرتي إطلاق سراحي من خلال استصدار العديد من التوجيهات والوساطات القبلية والمدنية لشخصيات نافذة في السُلطة، لكن هذه المحاولات فشلت، ومنها أوامر النيابة والسُلطة المحلية وشرطة الأمانة. للأسف تعرَّضنا للابتزاز المُتكرِّر.. أُخذوا من أسرتي حوالي أربعة مليون ريال، كما قدَّمت أسرتي ذهب العائلة كمقابل الإفراج عَنِّي في إحدى المحاولات.

في نفس الزنزانة التي كنتُ مسجونًا فيها، تم فيها إحضار الأخ محسن الشدادي، وهو تاجر وصرَّاف ليس له أي نشاط سياسي أو مُعادٍ للحوثيين، وكان الهدف دفع فدية في بداية الأمر ١٢ مليون، وتمت المساومة ورفع سقف الفدية إلى ٢٠ مليون ريال، إن لم تخُنِّي الذاكرة، عندما رفض في البدء وإبداء استعداده لتسليم نصف المبلغ، قاموا بإحضار والده والذي كان يبكي في السجن لأنَّ عمره يتجاوز الثمانين عامًا حتى أجبروا الابن على دفع المبلغ كاملًا.

ومن ضِمْن المُختطَفين الأخ سمير الحجاجي الذي طلبوا منه مبلغ ٤٠٠ ألف ريال مقابل التعاون في إجراء الإفراج، وكذلك الوالد عبد الخبير الصالحي فرضوا عليه قرابة ٤ مليون ريال، ومصادرة مقتنيات تحفَّظوا عليها أثناء الاختطاف.

كذلك المُختطَف عبد القادر القاضي، صاحب شركة القاضي للصرافة حتى اللحظة لا يزال مُحتجَزًا للسنة الثالثة بسبب رفضه دفع مبالغ مالية. وقد اختطفوه من قبل ودفع ما طُلب منه وأطلقوا سراحه، ثم أعادوا اختطافه، وعندما رفض الدفع لفَّقوا له تُهمًا كيدية.

كانت تلك للأسف صفقات لكي يتم الإفراج عن بعض المُختطَفين وأغلبهم ليس لديهم أيَّة ارتباطات لا سياسية أو عسكرية، ورُبَّما مارس بعضهم نشاطًا سياسيًّا ضد الحوثيين بصورة سلمية من خلال الرأي والتعبير فقط».

المُختطَف السابق الصحفي هيثم الشهاب:

«في كثير من الأحيان، كان المفتشون القضائيون يطلبون من أَسَر المُختطَفين قبل أو بعد صدور الحُكم، مليونين أو ثلاثة، وإذا كان المُختطَف تاجرًا أو صرافًا، يطلبون أكثر. هناك قضاة أصبحت لديهم أراضٍ شاسعة في حي المطار بصنعاء بعد اتفاق مع أَسَر المُختطَفين لدفع أموال طائلة.

عادة هذا النوع من النهب يكون عشوائيًّا، وكُل بحسب موقعه وصلاحياته. هناك مَن يقف أمام بوابة الأمن السياسي بالملابس الأنيقة ليظهروا بأَنَّهُم أصحاب الشأن والتأثير في هذا الجهاز الأمني. ولأنَّ أهالي السجين يبحثون عن أيَّة فرصة لإطلاق سراح ابنهم، يتعاملون مع أي شخص ويدفعون لهُم أموالًا.. ٢٠٠ ألف ٥٠٠ ألف. وفي النهاية لا يُطلقون سراح أحد.

كان هناك شخص مسجون في الأمن السياسي اسمه وليد اليافعي، أخفاه مدير السجن أبو عقيل لمدة سنة وشهور، وتفاجأ يوم خروجه بزيارة من أهله، فسألهم كيف سمحوا لكم بزيارتي؟ قالت زوجته بأَنَّهُم دفعوا لمدير السجن ١٠ آلاف ريال سعودي. وعندما قام وليد بالاحتجاج والصراخ لأَنَّهُ مسجون في بدروم ولا يعطونه طعامًا، فأعاده مدير السجن إلى السجن الانفرادي وعامله بشكل سيء للغاية.

ويستغل المشرفون على السجن مرض السجناء. كان هناك مرضى وحالاتهم حرجة، ولا يقبلون إخراجهم للكشف عليهم أو علاجهم إلَّا بعدما يدفعون مقابل ذلك. على سبيل المثال، المُختطَف رافع الدعوس كان على وشك فقدان نظره بسبب السجن الانفرادي في الظلام والتعذيب. وقد بقي لسنتين يطالب بعلاجه، ولم يُخرجوه للعلاج وإجراء عملية إلَّا بعدما دفع حوالي مليون ريال مقابل عملية، ومرافقَين كما قالوا.

كانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تدفع تكاليف العلاج لكثير من السجناء لكنَّهُم ينكرون ذلك ويقولون بأنَّها لم تقبل علاجهم».

المُختطَف السابق الصحفي هشام طرموم:

أكد الصحفي هشام طرموم بأنَّ أسرته دفعت أموالًا طائلة للحوثيين طوال فترة إخفائه مقابل إطلاق سراحه أو توفير احتياجاته. فقد دفعت أسرته لمشرف حوثي في بداية الأمر وبعد أقل من شهر من اختطافه مبلغ ١٠٠ ألف ريال لمشرف حوثي من محافظة حجة. وبعد مرور أقل من عام دفع ١٠٠ ألف ريال يمني لمشرف آخر من صنعاء. وبعد مرور عام ونصف دفعت أسرته لمشرف آخر من حجة مبلغ ١٥٠ ألف مقابل إخراجه من السجن، ثم مبلغ ١٥٠ ألف لمشرفين حوثيين في صنعاء مقابل ضمانة إطلاق سراحه. أمَّا بعد إصدار المحكمة الحوثية حُكمًا يقضي بإخراجه من السجن وبقائه تحت الإقامة الجبرية، دفعت أسرته مبلغ ٥٠٠ ألف ريال مقابل ضمانة تجارية لمشرفين حوثيين.

المُختطَف السابق الصحفي هشام اليوسفي:

يقول هشام اليوسفي بأنَّ عمله الصحفي دفع عناصر حوثية إلى اختطافه فجر الثلاثاء ٩ يونيو/ حزيران ٢٠١٥م، وتم الإفراج عنه وفق صفقة برعاية الأمم المتحدة بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي في ١٥ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠٢٠م.

دفعت أسرة الصحفي اليوسفي الأموال لأكثر من مَرَّة مقابل الإفراج عنه، لكن في نهاية المطاف لم يتم إطلاق سراحه إلَّا وفق صفقة تمَّت برعاية الأمم المتحدة ومقابل إطلاق سراح أسرى حرب حوثيين كان الجيش اليمني قد أسرهم أثناء القتال[١].

وبناءً على ما سبق، يمكن تخيُّل قَدْر الأموال التي نُهبت من أَسَر المُختطَفين الذين يُقدَّر عددهم بعشرات الآلاف منذ ظهور الحوثيين في ٢٠٠٤ حتى اليوم، وهذا ما أسهم في زيادة معاناة أَسَرهم بعدما اضطر كثير منهم لبيع مقتنياتهم الثمينة (مثل السيارات والمجوهرات

(١) أكدت منظمة رايتس رادار لحقوق الإنسان ومقرها في هولندا، بأن جماعة الحوثي تصدرت قائمة الجهات المسؤولة عن انتهاك المؤسسات الصحافية والإعلامية بارتكاب ٢١١ واقعة، طالت ٢٠ مؤسسة صحافية وإعلامية و٢٧ قناة فضائية و٢٦ صحيفة ورقية و٩٣ موقع إخباري إلكتروني و٣٥ محطة إذاعية، كما تتحمل مسؤولية قتل ٤٠ صحفيا في اليمن.

والجنابي والأراضي وغيرها) من أجل توفير الفدية المطلوبة لتخليص أبنائهم[١].

هذه الجرائم فاقت المعقول والمنطق، كونها باتت عملًا مُمنهَجًا، حتى ظهر بعض السياسيين المؤيدين للحوثي لاستنكارها ومحاولة التبرُّؤ منها، كان أحدهم عضو اللجنة الثورية العُليا التابعة للحوثيين سلطان السامعي، والذي قال في إحدى الفعاليات العامة: «تحوَّل الكثير منهم إلى قُطَّاع طُرُق، وتحوَّل بعضهم إلى بيَّاعين للأراضي، وإلى نهب حقوق الآخرين، وفرض إتاوات في نقاط عديدة. نرفض مثل هذه التصرفات الحمقاء، ولن يستمر مثل هؤلاء إلَّا إذا كانوا مدسوسين من قِبَل جهة معتدية والغرض منه إسقاط ما تبقَّى من تعز، هذا شيء آخر. أنا أقول بعض المسؤولين الأمنيين، الذين يسجنون المواطنين بدون أيَّة قضية. أحيانًا، وصل فيهم الغباء أو الغرور إلى حد أنَّهُ يتهمك يتهمك.. يا أخي ما فيش قضية، إذا كان هناك قضية على الشخص المعني، حوِّله إلى الجهات القضائية.. يقول لك أيش من قضاء، هو فوق القضاء، هو فوق الدولة، هو فوق الجميع.. فوق المجلس السياسي كمان. هؤلاء يجب أن يُحاسَبوا، وإذا لم يُحاسَبوا اليوم سيُحاسَبون غدًا وسترون. يُحبَس المواطن.. يعطيه في نقطة التفتيش بطاقته، يقول له: جيب معرّف.. معرّف أيش؟ أنا يمني. ينزل المواطن من صنعاء إلى تعز، يُحبَس أكثر من شهرين.. لماذا؟ لأنَّهُ من سنحان.. طيب يا أخي من سنحان أو من صعدة أو المهرة.. من حقه التنقل دستوريًّا في أيَّة بقعة. يتدخل بعض هؤلاء الأغبياء المتخلفين بالقضاء. تقول له هذا القضاء قد حكم وكذا.. يقول لك: أيش عرفه القاضي؟ يعني هو الذي يعرف مش القاضي. ويحبس الناس ويمنعهم من أعمالهم (...) وعندما نتدخل، لإخراج بعض المساجين، هذا يعجبهم، لأنَّهُم يبتزون بعض المساجين.. نعم ابتزاز.. تقول له فلان.. يقولون لك: لا، هذا عليه جريمة كبيرة.. هذا يرصد، هذا كذا. وبعد يومين يخرج من السجن. كيف هذا الذي يرصد وهذا الذي مع العدو يخرج؟ لأنَّهُ دفع مالًا كثيرًا»[٢].

(١) منظمة التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، وثقت اعتقال واختطاف ١٦٥٦٥ بينهم ٣٦٨ طفلًا و ٩٨ امرأة ٣٨٥ مسنًا خلال الفترة من سبتمبر/ أيلول ٢١٠٤ م، وحتى ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٨م فقط.

(٢) فيديو في يوتيوب بعنوان: سلطان السامعي يخرج عن صمته ويصف المشرفين الحوثيين بقطاع الطرق، ٢٧ أغسطس/ آب ٢٠١٨م.

كذلك عضو اللجنة الثورية التابعة للحوثيين محمد المقالح، أكد دوافع الحوثيين في اختطاف ضحاياهم بقوله: «هناك من يُعتقل وتُركَّب له تهمة أبو أسد (يُتَّهم بارتكاب جريمة كبيرة بالباطل) فقط من أجل تعيين واحد من عيال العم (أقرباء مَن قام بعملية الاختطاف) في موقعه أو من أجل نهب أمواله. لا تنكر.. حصل هذا كثيرًا والمسالة أنَّ أصحابكم قد اعجبتهم المهرة (أعجبتهم ممارسة هذه الجريمة وتكرارها) بعدما فتحتم شهيتهم على كُلِّ شيء»[1].

هذا النوع من النهب الذي تعرَّضت له آلاف الأسَر اليمنية طوال سنوات الحرب خضع لتحقيق فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، وقد قالت في تقريرها الصادر ٢٦ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨م، حول هذه الانتهاكات الآتي:

«واشتملت هذه الانتهاكات التي ارتكبها أفراد جهاز الأمن السياسي الكائن مقرُّه في صنعاء ومكتب الأمن القومي الكائن مقرُّه في صنعاء والسلطات التابعة للحوثيين المعنية الأخرى على ما يلي:

الاعتقال التعسُّفي والحرمان من الحرية؛ والتعذيب (بما في ذلك تعذيب طفل)؛ والحرمان من المساعدة الطبية في الوقت المطلوب؛ والاختفاء القسري لفترات طويلة؛ وعدم مراعاة الأصول القانونية؛ ووفاة ثلاث حالات أثناء الاحتجاز. وعلى امتداد السنة الماضية لاحظ الفريق أنَّ بعض الأفراد في سلطات الاحتجاز أصبحوا الآن يتكسَّبون من حالات الاحتجاز. فقد تبيَّن للفريق أنَّ أحد المُحتجَزين أُفرج عنه بعد أن دفعت أسرته مبلغ ١ ٠٠٠ ٠٠٠ ريال (٤٠٠٠ دولار بسعر الصرف في تلك الفترة) إلى مسؤولين في جهاز الأمن السياسي الكائن مقرُّه في صنعاء.

وحقَّق الفريق في احتجاز أفراد في كلية ذمار، وهي مكان احتجاز غير رسمي، وأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار احتجاز أفراد في هذا السجن هو عجز قادة قوات الحوثيين وقادة قوات «المقاومة» عن الاتفاق على تبادل السجناء المحليين. وأبلغ بعض المُحتجَزين بأنَّهُم سيُفرَج عنهم إمَّا: (أ) بعد دفع فدية؛ أو (ب) أثناء عملية تبادل. إنَّ أي احتجاز للمدنيين، من حيث كونه

(١) منشور لعضو اللجنة الثورية الحوثية محمد المقالح على صفحته في موقع «تويتر»، ٤ فبراير/ شباط ٢٠٢٢م.

وسيلة لغرض وحيد وهو تبادل الأسرى في المستقبل، هو بمثابة أخذ رهائن، وذلك أمر محظور بموجب القانون الدولي الإنساني»(١).

ابتزاز المهاجرين الأفارقة:

المهاجر الاقتصادي هو الذي يهاجر من منطقة إلى أخرى، بما في ذلك عبور الحدود الدولية، سعيًا لتحسين مستوى حياته المعيشية لعدم توفُّر فرص العمل المناسب في موطنه، وغالبًا هذه هي دوافع آلاف المهاجرين من دول إفريقية مثل أثيوبيا والصومال وغيرها من الدول إلى المملكة العربية السعودية مرورًا باليمن.

يقطع آلاف المهاجرين الاقتصاديين مسافات طويلة من بلدانهم في إفريقيا نحو اليمن، عَبْر قوارب متهالكة تقذف ببعضهم إلى البحار فيلقون حتفهم. أمَّا مَن يصل إلى سواحل اليمن، فقد بدأ مرحلة جديدة مليئة بالصعوبات والتحديات لكن أسوأها الوصول إلى مناطق سيطرة الحوثيين حيث يتم الدفع بكثير منهم إلى جبهات القتال بالترهيب والترغيب، أو يتعرَّضون للنهب والتعذيب.

ففي واحدة من أبشع الجرائم التي ارتكبت خلال سنوات الحرب في اليمن، أطلق الحوثيون قذائف تسبَّبت في احتراق عشرات المهاجرين أغلبهم أثيوبيون من القومية الأورومية، ومن جمهورية الصومال، كانوا في مركز احتجاز رسمي تابع لمصلحة الهجرة والجوازات والجنسية،

---

(١) فريق الخبراء المعني في اليمن ٢٠١٨م، مرجع سابق، الفقرة ١٢٦، ص٥٩، الفقرات (١٧٤-١٧٥-١٧٦). تؤكد المادة رقم (٣٤) في اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢آب/ أغسطس ١٩٤٩ بأن «أخذ الرهائن محظور». كما أكدت المادة (١٧٥) الفقرة ٢/ ج في الملحق (البروتوكول) الأوَّل الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، ١٩٧٧، على حظر أخذ الرهائن في أي زمان ومكان سواء ارتكبها معتمدون مدنيون أم عسكريون. وبحسب المادة (٣) المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، فقد حظرت الأفعال المتعلقة بالأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال. وهذه الأفعال هي الاعتداء علي الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب، وأخذ الرهائن، والاعتداء علي الكرامة الشخصية.

بعدما رفض الكثير منهم الالتحاق بجبهات الحرب، أو دفع فدية مقابل إطلاق سراحهم.

اتّهمت منظمة هيومن رايتش ووتش جماعة الحوثي بإطلاق «مقذوفات مجهولة» على مركز احتجاز لمهاجرين أفارقة في صنعاء خلال تظاهرة للمطالبة بتحسين ظروف إقامتهم، ما تسبَّب في وفاة عشرات منهم(١).

وبحسب شهادة الإعلامي والحقوقي الاثيوبي جمدا سوتي رئيس شبكة مستقبل أوروميا للأخبار، فإنَّ جماعة الحوثي استغلت معاناة الأورميين وقامت باعتقالهم، وهؤلاء المعتقلون أغلبهم يعيشون في اليمن منذ عشرات السنوات. وقد قال لوسيلة إعلامية عقب الحادثة: «لديَّ تواصُل مع بعضهم منذ ثلاثة أسابيع تقريبًا قبل هذه الحادثة. وأبلغوني بأنَّهُ تم اعتقالهم من بين عوائلهم، من مساكنهم ومكان عملهم. ومنهم مَن وصلت فترة سجنه إلى ستة أو سبعة شهور، وهناك يتعرضون للمساومات ليتم تجنيدهم في جبهات القتال. ومَن رفضوا ذلك، تعرضوا لمساومة أخرى وهي أن يدفعوا مبالغ مالية. فمَن قُبض عليه خارج صنعاء، يدفع حوالي ١٥٠ ألف ريال ويُطلق سراحه، ومَن يُقبض عليه داخل صنعاء، يدفع حوالي ٧٠ ألف ريال أو ما شابه ذلك. لكن الرهائن.. نحن نُسمِّيهم رهائن، رفضوا المساومتين، وهذا ما جعلهم يتعرضون للضرب»(٢).

المحامية ورئيسة المنظمة الأورومية لحقوق الإنسان عرفات جبريل هي أيضًا أكدت تحويل المهاجرين الأفارقة في اليمن إلى رهائن وإجبارهم على المشاركة في القتال ضد الحكومة اليمنية أو دفع فدية تتفاوت بين الوقت والآخر. وقد قالت جبريل في شهادة لي شخصيا بأنَّ الحوثيين منذ بداية الحرب يختطفون المهاجرين ويشترطون عليهم دفع الأموال مقابل إطلاق سراحهم، أو يتم إرسالهم إلى الجبهات، ومَن يرفض يبقى في السجن ويُعامَل معاملة سيئة.

---

(١) رايتس ووتش تتهم متمردي اليمن بالتسبب بوفاة عشرات المهاجرين في حريق، الوحدة الدولية التابعة لهيئة الإذاعة والتلفزيون السويسرية (SBC)، ١٦ مارس/ آذار ٢٠٢١م.

(٢) تصريح للإعلامي والحقوقي الاثيوبي جمدا سوتي رئيس شبكة مستقبل أوروميا للأخبار، تقرير إخباري في قناة يمن شباب بعنوان: ماذا حدث للاجئين الأفارقة الذين أحرقهم الحوثي بصنعاء.. صحفي إثيوبي يروي القصة؟، ١٠ مارس/ أذار ٢٠٢١م.

عملت عرفات جبريل كمحامية للسجناء في منظمات دولية مُتخصِّصة برعاية اللاجئين في صنعاء حتى غادرت اليمن مارس/ أذار ٢٠٢٠م، وكانت شاهدة على ممارسات الحوثيين غير الإنسانية ضد المهاجرين القادمين من إفريقيا. تقول: «كان الحوثيون يجبرون المهاجرين القادمين من إفريقيا على التواصل مع عائلاتهم خارج اليمن مثل السعودية والإمارات وغيرها، ليتم توفير المبالغ المطلوبة وتسليمها للحوثيين مقابل إطلاق سراحهم».

هذه الشهادات أكدتها منظمة مواطنة لحقوق الإنسان والمُقرَّبة من الحوثيين، حيث قالت:

«وأوضح أحد المهاجرين الذين تم احتجازهم في المنشأة أنَّ جماعة أنصار الله (الحوثيين)، بالإضافة إلى احتجاز المهاجرين في ظروف مروعة، كانت تبتزهم أيضًا، وتطالب برسوم مقابل الإفراج عنهم». كما أضافت على لسان أحد المهاجرين: «دفع بعضهم أموالًا وتم إطلاق سراحهم بالفعل، لكن معظمنا لم يكُنْ لديه أيَّة نقود لدفعها. مكثت ١٥ شهرًا في مركز الاحتجاز هذا حتى اندلع الحريق»[١].

---

(١) جماعة أنصار الله (الحوثيون) تتسبب في مقتل وجرح العشرات من المهاجرين الأفارقة في صنعاء، منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، ٩مارس/ آذار ٢٠٢١م.

تعز والحصار المميت

خلال حروبهم التوسّعية، المتواصلة منذ نحو عقدين، عمد الحوثيون إلى حصار العديد من المناطق اليمنية بهدف إخضاع سكانها والسيطرة عليها ما أدَّى إلى تفاقم المعاناة الإنسانية، كان أبرز هذه المناطق قبيلة ولد عامر في مديرية غمر محافظة صعدة (شمال صنعاء)، يليها حصار مدينة دماج لأكثر من مرة في نفس المحافظة، ومديرية العبدية في مأرب (شرق صنعاء)، وحجور في حجة (غرب صنعاء) ومنطقة القدم في عتمة التابعة لمدينة ذمار (وسط) وغيرها من المناطق اليمنية التي انتهى حصارها بسيطرة الحوثيين عليها والتنكيل بساكنيها وتهجيرهم ونهب وتدمير منازلهم وممتلكاتهم.

ويبقى حصار مدينة تعز هو الأسوأ والأخطر من حيث حجم الانتهاكات ونوعها ويعد الأطول أمدا لامتداده كحصار مطبق على المدينة من مارس/ آذار ٢٠١٥م إلى أغسطس/ آب ٢٠١٦م ثم حصار شبه كامل ما يزال قائمًا إلى اللحظة نتيجة صمود سكان هذه المدينة ورفضهم سيطرة جماعة الحوثيين عليها. وسنتناول بعض تفاصيل هذا الحصار وأوجهه البشعة مستشهدين بشهادات من مواطنين أو تقارير حقوقية وإخبارية محلية ودولية سلطت الضوء على هذه الجريمة.

تبعد محافظة تعز عن العاصمة صنعاء ٢٥٦ كم جنوبًا، وهي تحتل المرتبة الأولى بين المحافظات اليمنية من حيث عدد السكان. ولأنَّها مدينة تكثر فيها المصانع والمؤسسات الاقتصادية وبسبب كثافة عدد السكان، كانت تربطها ببقية مناطق اليمن شبكة طرق فعالة ونشطة، إلَّا أنَّها - منذ تفاقم الحرب بعدما أعلن الحوثيون التعبئة العسكرية العامة - مقطعة الأوصال، ويفرض الحوثيون عليها حصارًا خانقًا حرم الأهالي في المدينة من الغذاء والدواء ومن حقهم في التنقل ليتجاوز هذا الحصار من ناحية المدة الزمنية حصار لينينغراد الشهير كما يصفه اليمنيون[1].

---

(١) في ٢٦سبتمبر/ ايلول٢٠١٨م، عرض في مجلس حقوق الإنسان بالعاصمة السويسرية جنيف، فيلما وثائقيا يحمل اسم «أطول من لينينغراد»، يرصد جانبا من معاناة سكان مدينة تعز جراء الحصار. الفيلم من إنتاج وتنفيذ الإعلامي اليمني عبد الله إسماعيل، واستوحى فكرة العنوان من الحصار النازي لمدينة لينينغراد =

بعد إعلان الحوثيين ما يُسَمَّى بـ «التعبئة العامة» في ٢١ مارس/ آذار ٢٠١٥م والذي قضى بتسخير كافة امكانيات وأموال الدولة لصالح الحرب في وسط وجنوب اليمن بذريعتهم المعروفة والسخيفة «قتال داعش والقاعدة»، وهو ما أكد عليه زعيم الجماعة في خطابه التحريضي الذي بث في اليوم التالي من الإعلان وقبل بدء عمليات التحالف العربي بأيام(١)، توجَّه المقاتلون الحوثيون إلى مدينة تعز، حينها كانت تجمعات طلابية ومجتمعية مدنية تنفذ احتجاجات سلمية ودعوات مدنية لمنع القتال والمطالبة بإخلاء مؤسسات الدولة من الجماعات المسلحة، إلَّا أنَّ الحوثيين أطلقوا النار على المحتجين لتفريقهم ما أدَّى لقتل متظاهر وإصابة خمسة آخرين، وفي ٢٤ مارس/ أذار، قتل الحوثيون خمسة متظاهرين وأصيب ٨٠ آخرين، وفي مدينة التربة التابعة للمحافظة (٨٠ كم جنوب غرب تعز)، قتل ثلاثة متظاهرين وأصيب ١٢ أخرين(٢).

عقب سقوط الضحايا من المدنيين المحتجين ضد سيطرة الحوثيين على المدينة، تحوَّلت الاحتجاجات السلمية إلى ما يشبه المقاومة المجتمعية، ثم ساندتها بعض التشكيلات العسكرية، لتُكثِّف جماعة الحوثي من تواجدها العسكري وقصفها على المدينة وتفرض على المدينة حصارا خانقا مطلع شهر أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٥م.

أحاطوا المدينة بشكل شِبْه كامل حيث أقاموا أكثر من ٢٦ حاجزًا، وحرموا الأهالي من حقهم في التنقل، ومنعوا دخول الطعام والشراب والدواء.

محافظة تعز جغرافيًا تحدُّها إب من الشمال الشرقي، والحديدة من الشمال الغربي، وتحدُّها لحج من الجنوب، ومن الغرب البحر الأحمر (المخا وذو باب وباب المندب). أمَّا المدينة فهي تكتُّل سكاني كبير على واد أو مستندة بين جنبات سلسلة جبلية، ولها منفذان رئيسيان هما:

المنفذ الرئيس الأوَّل: «الحوبان» ويقع باتجاه شمال شرق المدينة، ويتفرع إلى فرعين: باتجاه

= الذي استمر لتسع مائة يوم بينما تجاوز حصار تعز هذا الرقم فضلا عن آلاف الجرائم.

(١) نص كلمة عبد الملك بدرالدين الحوثي لتدشين التعبئة العامة ٢٢ مارس/ آذار ٢٠١٥م، موقع هدي القرآن.

(٢) تقرير صادر عن مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان(hritc) بعنوان: تعز ألف ومائة يوم من الحصار والقتل المستمر.

الجنوب (لحج) وهو الطريق الذي يربط تعز بعدن. والآخر، باتجاه إب ذمار صنعاء.. وهذا المنفذ بيد الحوثيين كاملًا.

المنفذ الرئيس الثاني: باتجاه الغرب، وهو الذي يربطها بالحديدة والمخا، ويسيطر عليه الحوثيون أيضا.

إلى جانب المنافذ الرئيسة أعلاه والتي تستوعب تنقل الشاحنات والناقلات، هناك طرق فرعية باتجاه الشمال باتجاه منقطة شرعب السلام ومخلاف، وكلها بيد الحوثين أيضًا. وفي جنوب المدينة، يقع جبل صبر وما بعده من مناطق.. أجزاء من الجبل بيد الحكومة اليمنية وبعضه تحت سيطرة الحوثيين، وليس فيه طريق رئيس، لكن تتفرع منه طرق وعرة كانت تُهرَّب منها الأدوية والأغذية على الحمير والجمال بعيدا عن نقاط التفتيش الحوثية، حيث تمُر بتلك الجبال وتصل نزولًا إلى ما بعد منطقة الضباب وهو الطريق الجنوب غربي الذي يُعتبَر الشريان الوحيد الذي ساعد سكان المدينة على الصمود طوال سنوات الحرب.

طوَّقت جماعة الحوثي المدينة من منافذها الرئيسة حيث تنتشر تشكيلاتها المسلّحة في ظل نشوب مقاومة مجتمعية محاصرة داخل المدينة كان طريق الضباب حينها بيد الحوثيين كاملًا، وبسبب ذلك عاش سكان المدينة معاناة لفترة طويلة قبل سيطرة القوات الحكومية على هذا المنفذ ليصبح المُتنفَّس الوحيد ويستميت الحوثيون في السيطرة عليه من خلال السيطرة على جبل هان من أجل قطع هذا الخط الذي يتعرض للقصف بين الوقت والآخر، وهو خط يتجه نحو التربة وهيجة العبد وطور الباحة باتجاه عدن.

حوَّلت جماعة الحوثي منفذ الحوبان الواقع شمال شرق المدينة على الطريق الرئيس الذي يربط محافظة تعز بالعاصمة صنعاء، إلى موقع عسكري وبالتالي منعت مرور الأهالي عَبْرَه.

كذلك معبر الدحي الذي يقع في الجهة الجنوبية من المدينة والذي عُرف بين أهالي تعز بمنفذ الموت. قبل تحريره، كان السكان لا يستطيعون المرور عَبْرَه نتيجة نيران قنَّاصة الحوثيين الذين استهدفوا وقتلوا حتى الأطفال والمواشي التي تمُر عَبْرَه.

يفرض الحوثيون حصارًا مطبقًا على المدينة من خلال سيطرتهم على الطرق والمداخل الشمالية والشرقية والغربية، والتي تربطها ببقية المحافظات اليمنية. ولاختزال تداعيات الحصار

على مدينة تعز وإدراك بشاعته، لنا أن نعرف بأن مَن يريد المرور من منطقة الحوبان شرق تعز، إلى وسط المدينة يحتاج إلى ما يقارب ثمان ساعات، بعدما كان الوقت المستغرق عبر الطريق العادية لا يتجاوز ١٥ دقيقة فقط.

في نقاط التفتيش، يمنع الحوثيون تنقلات الناس، وإن سمحوا لبعضهم بالمرور، فلا يُسمح بإدخال احتياجات المواطنين الأساسية مثل المياه والأطعمة وأنابيب غاز الطهي والأدوية وغيرها من الاحتياجات(١). هذا الإغلاق، تسبب بارتفاع شديد في أسعار المواد الغذائية والمشتقات النفطية، قابل ذلك عدم قدرة السلطات تسليم المرتبات للموظفين الحكوميين.

في يونيو/ حزيران ٢٠١٥م، أعلنت أكثر من ٥٠ منظمة إغاثية تعز محافظة «منكوبة» جراء الحصار المفروض عليها(٢)، وبعد حوالي شهر من هذا الإعلان، منع الحوثيون دخول عشرين قاطرة محملة بالأغذية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي للمناطق المنكوبة في تعز(٣)، تلا ذلك موقف حكومي رسمي أعلن المدينة منكوبة(٤).

وفي ١٩ يوليو/ تموز، قصف الحوثيون خزانات الوقود السائل وغاز الطهي، غرب المدينة، ما أدَّى إلى تدمير ٦٥ ألف أنبوبة من الغاز المنزلي وحرمان سكان المدينة من هذه السلعة الحيوية(٥). وفي منتصف أغسطس/ آب توقفت المؤسسة المحلية للمياه عن ضخ الماء للسكان تمامًا بعدما عجزت عن توفير الوقود جراء الحصار المطبق على المدينة ليحرم ٣٠٠ ألف مواطن

---

(١) نفسه.

(٢) أكثر من ٥٠ منظمة إغاثية تعلن تعز محافظة «منكوبة»، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ٩ يونيو/ حزيران ٢٠١٥م.

(٣) مليشيات الحوثي وصالح تحتجز ٢٠ قاطرة محملة بالمواد الغذائية بالمخاء محافظة تعز، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ٦ يوليو/ تموز٢٠١٥م.

(٤) الحكومة تعلن تعز مدينة منكوبة وتدعو المجتمع الدولي لوقف مجازر الحوثيين، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ٢٤ أغسطس/ آب ٢٠٢٥.

(٥) اليمن: الحوثيون يدمّرون مخزون غاز الطهي في تعز، العربي الجديد، ١٩ يوليو/ تموز ٢٠١٥م.

من مياه الشرب [١]. ولم يتوقف الأمر هنا، لكن الحوثيين منعوا دخول صهاريج المياه المتنقلة إلى المدينة.

أكد أحد أبناء محافظة تعز بأنَّ الحوثيين في إحدى نقاط التفتيش في منطقة الضباب لم يكُونوا يسمحون للأهالي المارين باصطحاب أكثر من وجبة يومية أو زاد يوم ويصادرون ما دون ذلك. أمَّا منظمة مواطنة لحقوق الإنسان والمُقرَّبة من الحوثيين، فقد نقلت شهادة أحد ضحايا حصار تعز في تقرير لها والذي أكد فيها بأنَّ الحوثيين أوقفوا شاحنة مياه شرب في نقطة تفتيش تابعة لهُم في منطقة بير باشا (نقطة عبور جنوب غرب المدينة) وقاموا بإفراغ كمية الماء إلى الأرض بعد أن صعد أحد المسلحين وتبول داخل خزان الماء على متن الشاحنة[٢].

في الأصل، تعاني مدينة تعز من أزمة مياه مزمنة منذ فترة طويلة، إلَّا أنَّ الحوثيين يرفضون التعاون مع مؤسسة المياه والصرف الصحي الحكومية ورفضوا تزويد الأهالي الساكنين في المناطق غير الخاضعة لسيطرتهم بالمياه، كون معظم الآبار التي تغذي المدينة خارج سيطرة مؤسسة المياه، وتقع في مناطق الحوبان والحيمة وحبير والحوجلة والضباب وهي خاضعة لسيطرتهم، وهذا ما جعل المواطنين يبحثون عن بدائل أخرى لجلب المياه لكن بطرق صعبة وبتكلفة عالية جدًا.

وصف الناشط في المجال الإنساني ياسين القباطي وضع المدنيين في تلك المرحلة بقوله: «تعز مُحاصَرَة، لا وقود يشغل محطات الضخ من آبارها ولا يُسمح بدخول ناقلات الماء إلى المدينة، النساء تبكي عندما تشاهد تسلل سيارات نقل المياه إلى الأحياء والأطفال يتسابقون للحصول على قليل من الماء».

كان القباطي ينشط في مجال تزويد السكان المنكوبين بمياه الشرب ضمن أعمال إغاثية تطوعية، وقد قال في شهادته لإحدى الصحف الدولية: «اليوم أوقف حوثيون في بير باشا،

---

(١) الحوثيون يحاصرون تعز.. ويمنعون عنها الماء والسلع، العربي الجديد، أغسطس/ آب ٢٠١٥م.

(٢) اسم الشاهد «هارون مرشد»، وحدثت في ٧ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٥م، نقلا عن تقرير منظمة مواطنة لحقوق الإنسان بعنوان «الحصار يُجهز على رمق الحياة الأخير في تعز»، نشر بتاريخ: ١٥ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٥م.

مدخل تعز الغربي سيارتين تنقلان المياه تابعتين لمنظمتنا الإنسانية المحايدة، وقاموا بإفراغ المياه من السيارتين، وسكبها على الأرض وقفز أحدهم (يقصد عناصر الحوثي) إلى سطح السيارة، وحلف يمينًا أنَّهُ لن تدخل قطرة ماء للدواعش سكان تعز»[١].

هذه الممارسات دفعت جمعية الهلال الأحمر اليمني في تعز إلى إيقاف أعمالها بشكل تام، بعد أن تعرضت مقرات الجمعية في حوض الأشراف وحي ثعبات للنهب وحرق المباني، فضلًا عن سرقة ست سيارات تابعة للجمعية، تحمل جميعها شارة الهلال الأحمر، وإطلاق النار على سيارتي إسعاف، مِمَّا أدَّى إلى مقتل جريح ومرافقه، وخروج السيارات من الخدمة[٢]. في الأثناء دعا رئيس البعثة الفرعية للجنة الدولية للصليب الأحمر في تعز، أوليفييه شاسو، الأطراف المتحاربة، «إلى السماح بالمرور الآمِن لسيارات الإسعاف، وللعاملين في المجال الطبي وفي الإغاثة، كي يتسنّى إنقاذ أرواح الناس، وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة»[٣].

بطبيعة الحال، كانت المنظمات الدولية والمؤسسات الإغاثية تحرص على عدم تسمية الحوثيين في بياناتها وتصريحاتها الإعلامية كي لا يتعرض العاملون معها لاستهداف وانتقام الحوثيين، لكن الجميع كان يدرك بأن الجماعة قررت في تلك المرحلة فرض حصار على تعز ومنع مرور الغذاء والماء والدواء لتركيع السكان ولهذا أعاقوا العمليات الإغاثية التابعة للمنظمات الدولية والمحلية.

اشتد الحصار على المدينة في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥، وأوقفت منظمتا أطباء بلا حدود ولجنة الصليب الأحمر الدولية أنشطتهما في المدينة لفترة في تلك المرحلة جراء استمرار المواجهات، ومنع دخول المواد الإغاثية إلى المدينة المحاصرة[٤]. وقد أوضح الناشط الحقوقي

---

(١) الحوثيون يحاصرون تعز.. ويمنعون عنها الماء والسلع، مصدر سابق.

(٢) بيان لجمعية الهلال الأحمر نشر في العربي الجديد بعنوان «الهلال الأحمر يوقف خدماته في تعز والصليب الأحمر قلق، ٢٩ أغسطس/ آب.

(٣) نفسه.

(٤) حصار تعز يوقف «أطباء بلا حدود» و«الصليب الأحمر»، العربي الجديد»، ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٥م.

والمصور الصحفي محمد اليمني[١] شهادته عن معاناة الأهالي وقتها بقوله: «أوضاع المدنيين تزداد سوءًا مع استمرار حصار تعز من كُلّ الجهات. بعض التجار يلجأون إلى تهريب بعض المواد الغذائية الضرورية إلى داخل المدينة على الرغم من المخاطر، وقد قُتل أحد المواطنين على مداخل المدينة بعدما حاول إدخال شحنة من الدجاج للأهالي. أغلب أصناف المواد الغذائية وكثير من الأدوية غير متوفرة في الأسواق، وإن وجدت فتُباع بأسعار مرتفعة، يعجز أغلب السكان عن شرائها، بعد توقف دفع المرتبات وإغلاق محلات الصرافة والتحويلات المالية والبنوك منذ خمسة أشهر، أما بالنسبة لمياه الشرب، فالسكان يقومون بتفعيل بعض الآبار القديمة بالإضافة إلى توريدها من جبل صبر داخل المدينة»[٢].

خلال فترة الحصار، كانت هناك العديد من المبادرات الإنسانية التي تهدف إلى كسر الحصار عن المدينة، لكن أبرزها كانت في أكتوبر/ تشرين الأوَّل نفسه، حيث دعا الصحفي والكاتب الصحفي محمود ياسين لمسيرة بمعية نشطاء وصحفيين آخرين عُرفت حينها بـ «مسيرة الماء». وكان هدفها الأساس إدخال المياه إلى المدينة المحاصرة، حيث كتب الروائي والصحفي ياسين على صفحته على فيسبوك: «هي فقط محاولة للاحتفاظ بإنسانيتنا والتحدث بلهجة الماء بدلًا من الدم»[٣].

اتفق مجموعة من الصحفيين والناشطين اليمنيين بقيادة ياسين على أن تنطلق مسيرة المياه من محافظة إب المجاورة لمدينة تعز، لكن الحوثيين سبقوهم بخطوة وباغتوا الاجتماع التحضيري لمسيرة الناشطين واختطفوا حوالي ٣٠ شخصًا كانوا قد قرَّروا السفر إلى تعز بهدف إدخال المياه إلى أهلها المُحاصَرين، لتفرج عن المختطفين خلال فترات لاحقة، كان آخرهم الناشط أمين الشَفَق الذي أطلق سراحه في فبراير/ شباط ٢٠١٧م، ضمن صفقة تبادل أسرى مع الحكومة

---

(١) محمد غالب المجيدي المشهور بـ «محمد اليمني»، مصور صحفي وناشط حقوقي معروف في اليمن، قتل برصاصات قناص حوثي في ٢١ من مارس/ آذار ٢٠١٦م أثناء ما كان يقوم بعمله الصحفي في منطقة الضباب بمحافظة تعز.

(٢) حصار تعز يوقف «أطباء بلا حدود» و«الصليب الأحمر»، مصدر سابق.

(٣) محنة الصحافيين اليمنيين: الإخفاء والتعذيب، المصدر أونلاين، ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٥م.

اليمنية[١][٢].

كان الحوثيون يبررون هذا الحصار المطبق على المدينة بوصفهم لسكان تعز الذين عُرف عنهم بالثقافة وانتشار التعليم بين صفوف سكانها بشكل كبير ومحدودية انتشار السلاح قبل الحرب مقارنة ببقية المناطق اليمنية بـ «الدواعش» في واحدة من أسخف أكاذيب الحوثيين التي استخدمت لتبرير حصار المدينة بهدف السيطرة عليها. بل كان هذا الخطاب متناقضًا مع تصريحات لشخصيات محسوبة على هذه الجماعة تستخف بسكان المحافظة وسلميتهم من خلال القول أنَّهُ يمكن الاستيلاء على المحافظة بطقم عسكري واحد او بالعصي وليس بالسلاح[٣].

في ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٥م، أكدت منظمة «أطباء بلا حدود» بأنَّها فشلت في إيصال الإمدادات الطبية إلى مستشفيات تقع في المنطقة المحاصرة بعد منع نقاط التفتيش التابعة للحوثيين ذلك، «رغم أسابيع من المفاوضات القائمة مع مسؤولي أنصار الله/ الحوثيين»[٤].

وبعد أيام من بيان المنظمة، أطلق مدير المستشفى الميداني وأمين عام نقابة الأطباء بمحافظة تعز، الدكتور صادق الشجاع، نداء استغاثة للمنظمات الدولية والمحلية، مطالبًا بسرعة إنقاذ الوضع الصحي بعدما منعت جماعة الحوثي دخول الأدوية والمستلزمات الطبية وأسطوانات الأوكسجين.

أوضح الشجاع في مذكرة خطية بأنَّ المرضى في مستشفيات الثورة والجمهوري والروضة

---

(١) تاريخ مبادرات «فتح المنافذ» في تعز خلال ٤ سنوات من الحصار، الجند بوست، ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩م.

(٢) عُرف عن الحوثيين أنَّهُم كانوا يختطفون المواطنين المدنيين سواء كانوا (سياسيين أو رجال دين أو صحفيين وناشطين أو مثقفين أو أقارب لشخصيات سياسية وعسكرية غير موالية لهم) من منازلهم أو مقرات أعمالهم أو الطرقات، ليقوموا بمبادلتهم بعناصر حوثية مقاتلة أسرتهم الحكومة اليمنية في جبهات القتال.

(٣) قال القيادي الحوثي صادق أبو شوارب في أحد تصريحاته بأن جماعته تستطيع دخول تعز والسيطرة عليها بسهولة، كون سكانها مدنيين وأنهم سينهزمون بالعصا ولا يحتاجون للسلاح للانتصار عليهم.

(٤) بيان صحفي صادر عن منظمة «أطباء بلا حدود»، الوقع الرسمي للمنظمة، ٢٥ اكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٥م.

والصفوة وغيرها «مُهدَّدون بالموت بسبب هذا الإجراء المخالف لكُلِّ القوانين والأعراف الدولية»[١].

منع الحوثيون المتعهد بتوفير الأوكسجين من إدخال الأنابيب التي تحتاجها المستشفيات لإنقاذ المرضى، بل قاموا باختطاف بعض المواطنين من نقاط التفتيش بعدما حاولوا إدخال بعض الأدوية، مِمَّا دفع المستشفيات إلى تهريب الأدوية وأنابيب الأوكسجين عبر الجمال أو أكتاف المواطنين عبر طرق ترابية فرعية وعرة لكن بكميات قليلة جدًّا[٢][٣].

وقد بثَّت قناة الجزيرة مباشر رحلة تهريب أنابيب الأوكسجين وأدوية مقدمة من اللجنة الدولية الصليب الأحمر لمستشفيات تعز المحاصرة بعدما رفض الحوثيون السماح بإدخالها. كان المواطنون يحملون الأدوية وأنابيب الأوكسجين على أكتافهم لمسافات طويلة ويقطعون طرق جبيلة وعرة للغاية، ويمكن العودة لهذا البث في قناة «الجزيرة مباشرة» في موقع «يوتيوب»[٤].

رغم محاولات الأهالي المتكررة في كسر الحصار عبر التهريب، إلَّا أنَّ الوضع كان يزداد سوءًا، فعدم توفُّر الأدوية والمستلزمات الطبية من بينها الأوكسجين، تسبَّب في وقوع العديد من الوفيات[٥]، من بينهم أطفال خدج. خلال النصف الأوَّل من شهر يناير/ كانون الثاني، توفي ٢٢ من أبناء تعز بينهم ستة أطفال خدَّج نتيجة انعدام أسطوانات الأكسجين والأدوية في

(١) اليمن: مليشيا الحوثي تمنع الأوكسجين عن مستشفيات تعز، العربي الجديد، ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٥م.

(٢) ناشطون يهربون الأوكسجين إلى تعز المحاصرة، العربي الجديد، ١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥م.

(٣) بحسب شهادة مدير مستشفى تعز الميداني الدكتور صادق الشجاع لصحيفة «العربي الجديد»، فإنَّ الحوثيين قاموا بسجن متعهد الأوكسجين الخاص بمستشفى الروضة أكثر من مرة في مدينة الصالح بتعز بعدما حاول إدخال الأوكسجين إلى المحافظة»، حيث يتهمونه بأنَّهُ يدخل الأوكسجين «للدواعش».

(٤) الفيديو بعنوان: «الجزيرة مباشر ترافق نشطاء يمنيين في عملية إدخال أنابيب الأوكسجين إلى مستشفيات تعز، AlJazeera Channel قناة الجزيرة، ١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥م.

(٥) خمس ضحايا بسبب انعدام الأوكسجين بمستشفى الثورة في تعز، العربي الجديد، ٢٩ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٥م.

المستشفيات وإغلاق ٣٧ من أصل ٤٠ مستشفى ومنشأة صحية[١]، وقد استمر عدد الوفيات في التزايد جراء عدم توفُّر الأوكسجين حتى وصل مطلع مارس/ أذار ٢٠١٦م إلى ٣١ شخصًا وهذا ما تم توثيقه من قبل منظمة واحدة فقط -في تلك الفترة- وهي منظمة «شهود» للدفاع عن الحقوق والحريات[٢].

بداية العام ٢٠١٦م، خرجت منظمة الصحة العالمية عن صمتها ببيان خجول يطالب الحوثيين بفك الحصار عن تعز بعدما منعوا دخول خمس شاحنات تحمل أدوية ومستلزمات طبية وخمسمئة أسطوانة أوكسجين من دخول المدينة منذ أواخر العام ٢٠١٥م، حيث عبَّرت عن بالغ قلقها جراء الوضع الصحي المتدهور في المدينة المحاصرة التي يعيش فيها أكثر من ربع مليون شخص[٣].

في ٣١ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦م، أصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش تقريرًا هامًّا عن حصار تعز بعنوان «الحوثيون يمنعون دخول سلع حيوية إلى تعز». وكان أهم ما فيه:

- القوات الحوثية قيَّدت على مدار شهور دخول الإمدادات الغذائية والطبية إلى المدنيين في تعز.

- يمنع الحوثيون السلع الأساسية للسكان المدنيين ويمنعون دخول المساعدات الإنسانية وهي انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي.

- الحوثيون ينهبون أنابيب الأوكسجين المنقذ للحياة وعلب خاصة بغسيل الكلى.

- قال نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جو ستورك: بأنَّ الحوثيين يمنعون «مواد ضرورية عن سكان تعز لمجرد أنَّهُم يعيشون في مناطق تخضع لسيطرة قوات المعارضة. مصادرة الممتلكات من المدنيين أمر غير قانوني، لكن أخذ طعامهم وإمداداتهم الطبية قسوة بالغة».

---

(١) الأطفال الخدَّج ضحايا حصار تعز، الجزيرة نت، ١٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦م.

(٢) وفاة ٣١ شخصا بسبب انعدام الأكسجين في تعز، عربي ٢١، ٤ مارس/ أذار ٢٠١٦م.

(٣) منظمة الصحة تطالب برفع حصار تعز فورا، الجزيرة نت، ٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦م.

- كان تعداد سكان مدينة تعز قبل الحرب نحو ٦٠٠ ألف نسمة، لكن القتال البري العنيف خلال النزاع المسلح الذي بدأ في مارس/ آذار ٢٠١٥م أدَّى لفرار ثلثي السكان.

- تحاصر القوات الحوثية تعز وتدير حواجز أمنية عند المدخلين الرئيسيين للمدينة.

- منذ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥م على الأقل صادر حراس حوثيون عند الحواجز الأمنية المياه والغذاء وغاز الطهي الذي حاول سكان تعز إدخاله إلى الأحياء السكنية.

- واجهت منظمات دولية وإنسانية أيضًا صعوبات في جلب الغذاء والدواء للسكان المدنيين في تعز.

- في أكتوبر/ تشرين الأوَّل صادر الحوثيون عقاقير طبية كانت مُرسلة على متن ٣ شاحنات من «منظمة الصحة العالمية» للمستشفيات في وسط تعز.

- الحوثيون لم يسمحوا لمسؤولي وزارة الصحة في صنعاء وتعز الإذن بإمداد المستشفيات والعيادات الطبية في المناطق غير الخاضعة للحوثيين بإمدادات طبية.

- في ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ذكرت «اللجنة الدولية للصليب الأحمر» أنَّ نحو نصف مستشفيات تعز كفَّت عن العمل بسبب نقص الإمدادات أو الوقود أو جراء تضرر المرافق أثناء القتال.

- في ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأوَّل قال المنسق الإنساني بالأمم المتحدة إنَّ قدْرًا لا يُذكر من السلع التجارية أو السلع المرسلة من منظمات الإغاثة دخلت وسط المدينة، ما يعني أنَّ الحوثيين صادروا المساعدات أو منعوا دخول أغلبها.

- الحوثيون صادروا شحنات الموردين للأوكسجين المنقذ للحياة على الحواجز الأمنية، وأجبروهم بالالتزام بألَّا يجلبوا المزيد من الأوكسجين إلى المدينة المحاصرة.

- توفي مواليد خُدَّج لأنَّ المستشفى لم يكُنْ به أوكسجين أو وقود لتشغيل مولد الكهرباء من أجل تشغيل الحضَّانات.

- بسبب صعوبة الدخول إلى مدينة تعز نتيجة للوضع الأمني، أصبح من الصعب تحديد مدى اتساع ممارسات مصادرة الحوثيين للغذاء والدواء المُرسلَين إلى السكان المدنيين.

- قال «مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان» بالأمم المتحدة في بيان بتاريخ ٥ يناير/ كانون الثاني إنَّ السيطرة المشددة على جميع نقاط الدخول إلى المدينة أدت إلى نقص في كميات الغذاء والمواد الضرورية الأخرى الواردة، مع زيادة صعوبة الوضع على السكان بشكل ملحوظ.

- تدهور الوضع الصحي في تعز، مع اضطرار مستشفى الروضة إلى عدم استقبال المرضى بسبب العجز في الإمدادات الطبية.

- في ٢٤ يناير/ كانون الثاني قال المنسق الإنساني للأمم المتحدة جامي مكغولدريك إنَّ تعز تعاني من «ندرة المواد الغذائية والسلع الأساسية الأخرى المطلوبة لبقاء السكان على قيد الحياة. الخدمات الأساسية نادرة الوجود، ومنها المياه والوقود».

أورد التقرير الدولي العديد من الشهادات المجتمعية والتي توضح حجم الانتهاكات التي تعرض لها سكان المدينة في تلك المرحلة، ومن المهم وضع هذه الشهادات كوثيقة تاريخية لتوثيق واحدة من أبشع الجرائم في عصرنا الحديث:

- مرّت هبة أحمد سعيد (٢٣ عامًا) بحاجز الدّحي الأمني إلى الجزء الذي يسيطر عليه الحوثيون من تعز في ١٣ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥، برفقة أمها وأخويها الصغيرين. قالت لـ هيومن رايتس ووتش أَنَّهُم بلغوا الحاجز الأمني سيرًا على الأقدام لأنَّ الحوثيون لا يسمحون للحافلات بالعبور.

سِرْنا نحو ١٠ دقائق إلى الحاجز الأمني، وكان يحرسه ١١ رجلًا مسلحًا على الأقل يرتدون ثيابًا مدنية، وبعضهم يرتدون سترات الجيش. كان شعار أنصار الله ملصقًا على بنادقهم. كان ٥ منهم لا تقل أعمارهم عن ٢٥ عامًا، لكن البقية وبكُل وضوح تحت ١٨ عامًا. دفع أحد الصغار السيدة الواقفة عند الحاجز الأمني، وكانت تحمل أسطوانة غاز طهي خاوية تأمل في تعبئتها والعودة بها. صوَّب بندقيته إليها وقال: «إذا عُدْتِ بهذه الأسطوانة فسوف أضربها بالرصاص».

رأيت حارسًا آخر، وهو يختطف كيس ثياب من رجل مُسِن كان على الجانب الآخر من الحاجز الأمني، وراح يرجوه أن يرحمه. صوَّب سلاحه إلى الرجل وصاح: «ليس مسموحًا لك بأخذ الكيس معك، وإذا حاولت العودة غدًا فلن ندعك تمُر. هيًّا عُد وإلَّا قسَمًا بالله أطلقت عليك النار».

قالت هبة إنَّها حاولت المرور بحاجز القصر الأمني الذي يديره الحوثيون إلى المنطقة التي لا يسيطرون عليها بعد ٤ أيام، حوالي الساعة ١٠ صباحًا. قالت إنَّ حارسًا صادر كيسين بلاستيكيين ممتلئين بالخُضار والفاكهة تحصان سيدة كانت تقف إلى جوارها. اتهم الحارس السيدة بأنَّها تدعم داعش وأنَّها تحمل حزامًا ناسفًا. قالت هبة إنَّها رأت الحارس يأخذ الكيسين إلى شاحنة ويُسلِّمهما إلى حراس آخرين يرتدون مزيجًا من الزي المدني والعسكري. فيما كانت تنتظر العبور برفقة نحو ١٠٠ شخص آخرين، على حَدِّ قولها، رش الحراس – ٤ مرات على الأقل – الماء على النساء والرجال المُسنِّين بشكل مُهين ووخزوا الحشد بعصا رفيعة، وكأنَّهم قطيع أغنام، حسبما ذكرت.

– أحمد الشجاع (٣٢ عامًا)، يعمل محاسبًا في منشأة طبية حكومية في تعز، قال لـ هيومن رايتس ووتش إنَّ في ٢٤ ديسمبر/ كانون الأوَّل كان يمُر بحاجز الدحي الأمني الساعة ١٠:٣٠ صباحًا مع نحو ١٥٠ شخصًا آخرين. كان ١٠ من الحوثيين المسلحين يقفون عند الحاجز الأمني. رأى حارسًا يقترب من سيدة وينتزع منها كيسين بلاستيكيين مليئين بالخضراوات سقطا على الأرض. ثم دفعها من كتفها وهو يقول: «قُلنا لك ممنوع». قال الشجاع إنَّ السيدة جمعت الخضراوات من على الأرض وغادرت الطابور. وقال أيضًا إنَّ في ٣١ ديسمبر/ كانون الأوَّل رأى حُرَّاسًا يفعلون المثل بصبي عمره ١٠ أعوام، انفجر باكيًا عند تعنيفه.

قال الشجاع: «دائمًا ما أمُرُّ بالحواجز الأمنية خالي الوفاض لأتجنب المشكلات ولأحتفظ بكرامتي دون إهانة. لكن الناس مستمرون في محاولة جلب الطعام لأنَّ الأسعار داخل المدينة تصل إلى ٣ أو ٥ أضعاف أحيانًا».

– قالت سيدة طلبت عدم ذِكْر اسمها إنَّها رأت في ٩ يناير/ كانون الثاني حوالي الساعة ١٠:٣٠ صباحًا ٣ حراس عند حاجز الدحي الأمني يصادرون أسطوانة غاز طهي من رجل مُسِن.

منع وصول الإمدادات الطبية المدنية:

– إيلان عبد الحق، مديرة مكتب وزارة الصحة اليمنية في مديرية المظفر في تعز، قالت لـ هيومن رايتس ووتش إنَّه في أواسط ديسمبر/ كانون الأوَّل حاول موظفان إدخال ٦٠٠ جرعة

لتحصين شلل الأطفال والحصبة. وجد أحد الحراس الحوثيين هذه الجرعات عند حاجز أمني لدى تفتيشه للزميلتين. عندما أوضحا ما تحتويه العبوات، رماها على الأرض ومنع الموظفين من جمعها وأمرهما بالمغادرة.

قالت إيلان عبد الحق إنَّ العديد من الأطفال والبالغين كانوا يعانون من سوء التغذية. ورُبَّما كان الأكثر تضرُّرًا هُم المرضى الذين يحتاجون للغسيل الكلوي ومرضى السُكَّري، على حَدِّ قولها، لا سِيَّما أثناء الفترات التي أغلق فيها الحوثيون نقاط الدخول إلى المدينة لمدد ناهزت ٤ أيام. قالت أيضًا إنَّ الحكومة عادة ما تُوزِّع الأنسولين على مراكز الرعاية الصحية على مستوى الدولة، وفي محافظة تعز تبلغ الاحتياجات الشهرية ٤٨٠٠ عبوة. قالت إنَّه حتى ٢٣ يناير/ كانون الثاني (٢٠١٦م) لم يُسلّم أي أنسولين لمركز التوزيع الرئيسي في تعز، بمستشفى المظفر، وذلك منذ ديسمبر/ كانون الأوَّل.

- نديم الحكيمي – المُنسِّق الميداني للهلال الأحمر القطري المتواجد في تعز – قال إنَّه في سبتمبر/ أيلول رتبت وزارة الصحة اليمنية لتسليم ١٥٠٠ عبوة للغسيل الكلوي لمحافظة تعز. أوقف الحراس الحوثيون لدى حاجز الحوبان الشاحنة لتفتيشها. قال الحكيمي إنَّهُ أمضى أكثر من ١٢ ساعة يتفاوض مع عدد من القادة للإفراج عن الشحنة. بعد ٣ أيام سمح الحوثيون بدخول ٥٠٠ عبوة فحسب. قال أحد القادة للحكيمي إنَّ باقي العبوات أرسلت إلى صعدة وذمار، وهي مناطق في شمال اليمن تخضع لسيطرة الحوثيين. قال الحكيمي إنَّ طبيبًا يعرفه في ذمار أكد له تلقيه بعض العبوات في مركزه الصحي.

- نشوان الحسامي – نائب مدير القسم الجراحي في مستشفى الثورة في تعز – قال لـ هيومن رايتس ووتش إنَّ آخر مَرَّة دخلت فيها المستشفى أسطوانات أوكسجين كانت في الأسبوع الأوَّل من نوفمبر/ تشرين الثاني. قال إنَّه في الظروف العادية تستخدم المستشفى نحو ٤٠ أسطوانة أوكسجين يوميًّا. وأن الحراس الحوثيين عند دوار القصر ضايقوا سائق توصيل أسطوانات الأكسجين وصادروا ٤٠ أسطوانة منه في منتصف ديسمبر/ كانون الأول. جعلوه يلتزم بأنَّهُ لن يُدخل للمستشفى أيَّة شحنات أخرى.

- د. فارس عبد الغني العبسي، رئيس اللجنة الطبية العُليا في تعز، وهي هيئة مُشكَّلة بدعم

من الحكومة اليمنية من قبل القوات المعارضة للحوثيين في المدينة. قال: قبل الحرب كانت المستشفيات في تعز تستهلك ما بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ أسطوانة أوكسجين في اليوم. كانت المستشفيات تدفع ٧ إلى ٩ دولارات ثمنًا للأسطوانة، لكن بسبب ندرتها ومشقة طرق التهريب، أصبح السعر ٦٠ دولارًا.

- إشراق المقطري، ناشطة حقوقية من تعز، قالت إنَّهُ من أجل تفادي مصادرة الحوثيين للغذاء والدواء، يُدخل المهربون وآخرون الإمدادات عبر الطريق الجبلية. قالت إنَّها ومعها ١٠ أشخاص خرجوا في رحلة ١٠ ساعات إلى عدن في ٤ يناير/ كانون الثاني، بما في ذلك ٣ ساعات سيرًا على الأقدام عبر جبال يبلغ ارتفاعها ٢٠٠٠ متر، لجلب الغذاء وأسطوانات الأوكسجين.

- قال رجل يعمل في شركة عقاقير طبية تورد الأدوية ومستلزمات المستشفيات في تعز، إنَّهُ منذ مايو/ أيار منع الحراس الحوثيون عند الحواجز الأمنية شاحنات شركته من جلب أيَّة إمدادات جديدة. منذ ذلك الحين اضطر السائقون لتغيير الطريق كُلّ عدة شهور. قال إنَّ الطريق يستغرق حاليًا ١٠ إلى ١٢ ساعة من عدن، بما في ذلك مرحلة يحملون فيها الإمدادات ويسيرون وسط الجبال[١].

في فبراير/ شباط، قال مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، إنَّ استمرار حصار الحوثيين لمدينة تعز لا يساعد على المضي قدمًا في مسار مشاورات السلام[٢]. انهالت الانتقادات المجتمعية والسياسية والدولية ضد الحوثيين للضغط وفك الحصار عن المدينة، دون جدوى، حتى نجحت القوات الحكومية في كسر الحصار جزئيًّا في أغسطس/ آب ٢٠١٦م، من الجهة الجنوبية الغربية، بعد معركة واسعة لتأمين بعض الطرق التي تربط تعز بالمحافظات الجنوبية، بما فيها العاصمة السياسية المؤقتة عدن.

وعلى الرغم من فتح المنفذ الجنوبي/ الغربي للمحافظة، إلَّا أنَّ إغلاق بقية المنافذ الأخرى

---

(١) تقرير صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش بعنوان: «اليمن. الحوثيون يمنعون دخول سلع حيوية إلى تعز»، موقع المنظمة، ٣١ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦م.

(٢) ولد الشيخ: حصار تعز يعرقل استئناف مشاورات السلام، صحيفة الأنباء الكويتية، ٩ فبراير/ شباط ٢٠١٦م.

استمر مُسبِّبًا أشكالًا مختلفة من المعاناة، أبرزها الناتجة عن إغلاق المنفذ الحيوي الأكبر الواقع في الجهة الشرقية، والذي يربط المدينة بمنطقة الحوبان التي تتركز فيها المصانع والمؤسسات التجارية، وهذا المنفذ يصل مدينة تعز بالمحافظات الشمالية بما في ذلك العاصمة صنعاء.

وأصدر مركز تعز الحقوقي تقريرًا مقتضبًا، وثّق فيه بعض حالات منع الحوثيين من دخول المساعدات إلى تعز منذ بداية الحصار حتى العام ٢٠١٨م، وأجدني حريصًا على وضعها كوثيقة تاريخية تثبت ارتكاب جرائم حرب، بحسب القانون الدولي، لا يجب أن تسقط بالتقادم:

التاريخ	المنفذ الذي صودرت فيه المساعدات	الحدث
٢ ديسمبر ٢٠١٥م	المنفذ الشرقي لمدينة تعز	صادرت جماعة الحوثي شحنة أدوية كبيرة مقدمة من منظمة الصحة العالمية لإغاثة المرضى المصابين بأمراض مزمنة في المدينة لا سِيَّما مرضى الفشل الكلوي
١٠ ديسمبر ٢٠١٥م	مدينة الدمنة مركز مديرية خدير	صادرت عدد (٣١) شاحنة محملة بالمواد الغذائية والإنسانية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي لأبناء تعز عبر ميناء الحديدة.
٤ يناير ٢٠١٦م	عبر المنفذ الشمالي الغربي	صادر الحوثيون أكثر من (١٢) ألف سلة غذائية مقدمة من المنظمات الإغاثية للمحاصرين في مدينة تعز. بحسب مسؤولين في ائتلاف الإغاثة فقد تم ابلاغهم بأن (١٢,٥٠٠) سلة غذائية ستدخل إلى المدينة، ليتفاجؤوا صباح اليوم التالي بدخول (٤٠٠) سلة فقط.
١٩ يناير ٢٠١٦م		اتهم مُمثّل برنامج الغذاء العالمي في اليمن

التاريخ	المنفذ الذي صودرت فيه المساعدات	الحدث
		جماعة الحوثي بمصادرة (٢٨٦) شاحنة محملة بالمواد الغذائية كان يفترض أن تدخل محافظة تعز.
١٥ نوفمبر ٢٠١٦م	منطقتا الحوبان وبير باشا	أكد وزير الإدارة المحلية، ورئيس اللجنة العُليا للإغاثة، عبد الرقيب فتح، خلال مؤتمر صحفي قيام جماعة الحوثي باحتجاز (١٠٠) قاطرة سيرها برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الهجرة الدولية لإغاثة سكان مدينة تعز.
٢ ديسمبر ٢٠١٦م	منطقتا الربيعي و«الوازعية غربي تعز	اتهم وزير الإدارة المحلية، ورئيس اللجنة العُليا للإغاثة، عبد الرقيب فتح مليشيا الانقلاب بمنع عدد (٦٤) شاحنة محملة بمواد إغاثية من الدخول إلى المدينة. تحرّكت الشاحنات المحتجزة مطلع نوفمبر ٢٠١٦م من ميناء الحديدة صوب محافظة تعز وتحمل مساعدات إغاثية لمديريات (شرعب، جبل حبشي، مقبنة، خدير)، في محيط مدينة تعز، غير أنَّ أمين حميدان أحد القيادات الحوثية احتجز القاطرات مع سائقيها ورفض الإفراج عنهما.
٣ فبراير ٢٠١٧م	نقطة البرح	أكد وزير الإدارة المحلية عبد الرقيب فتح عن قيام الحوثيين باحتجاز (١٣) ألف سلة إغاثية

التاريخ	المنفذ الذي صودرت فيه المساعدات	الحدث
		كانت قادمة من ميناء الحديدة مُخصَّصة لمديريتي «جبل حبشي» و«المواسط».
١٦ فبراير ٢٠١٧م	منطقة الحوبان	احتجز الحوثيون (٢١٥٩) سلة غذائية مُخصَّصة لمديرية مشرعة وحدنان في صبر. هذه المساعدات الغذائية كانت تكفي لإطعام أكثر من (١٤٥) ألف شخص لمدة شهر.
٢٠ أبريل ٢٠١٧م	صودرت في الحديدة	أكد مجلس تنسيق منظمات المجتمع المدني قيام الحوثيين باحتجاز قافلة مساعدات مُخصَّصة لمحافظة تعز. القافلة مكونة من (٢٠٠) شاحنة تحمل مواد مُخصَّصة لعدد (١٢) مديرية في المحافظة.
٢٣ أبريل ٢٠١٧م	صودرت في صنعاء	صادر الحوثيون في العاصمة صنعاء شحنة أدوية ومستلزمات طبية خاصة بمستشفى الثورة في مدينة تعز والتي تحوي (١٨٠٠) قربة محلول غسيل و(٢٠٠) كيس بيكربونات صوديوم و(٢٠٠) فلتر خاص بتعقيم أجهزة الغسيل لمرضى الفشل الكلوي.
١٦ يونيو ٢٠١٧م		صادر الحوثيون معونات طبية مقدمة من منظمات دولية لمدينة تعز وباعتها

الحدث	المنفذ الذي صودرت فيه المساعدات	التاريخ
للصيدليات في العاصمة صنعاء ومنها أدوية خاصة بمرضى «الكوليرا» الذي انتشر بشكل كبير في تعز خلال تلك المرحلة.		
أكد وزير الإدارة المحلية في اليمن، عبد الرقيب فتح احتجاز الحوثيين عدد (١٠) شاحنات محملة بمساعدات إغاثية كانت قادمة من ميناء الحديدة غربي البلاد، باتجاه محافظة تعز.	صودرت في الحديدة	١٠ أكتوبر ٢٠١٧م
منعت جماعة الحوثي وفد برنامج الأغذية العالمي من دخول المحافظة للاطلاع على الأوضاع الإنسانية في المدينة.		٢٣ ديسمبر ٢٠١٨م

لم تعط جريمة حصار تعز حقها من المتابعة والتغطية والتوثيق. فالتقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني والتغطيات الإعلامية لم تكن قادرة على تتبع وتوثيق كُلّ الانتهاكات المرافقة لعملية الحصار جراء الاستهداف المُمنهَج الذي تعرض له الناشطون الحقوقيون والصحفيون في فترة الحصار، إذ لم يكُنْ هناك حصار مفروض على المدينة وحسب، بل واستهداف مُمنهَج لكُلِّ مَن يحاول إبراز صور الحصار وإبراز المعاناة. خلال الأعوام ٢٠١٥م-٢٠١٨م، قتل وأصيب العديد من الصحفيين والحقوقيين الذين كانوا يحاولون إظهار معاناة سكان تعز جراء الحصار على يد جماعة الحوثي.

الصحفيون والحقوقيون: هدفًا مباشرًا للقتل:

أسماء الصحفيين والحقوقيين الذين اغتالهم الحوثيون بالقنص أو بالقصف أثناء ممارسة أعمالهم في تغطية الوضع الإنساني الناتج عن الحرب والحصار أو رصد وتوثيق الانتهاكات:

الاسم	الصفة	تاريخ الاستهداف
أحمد الشيباني	مصور تلفزيوني	فبراير ٢٠١٦م
محمد اليمني	إعلامي ومصور صحفي	مارس ٢٠١٦م
أواب طارق الزبيري	إعلامي ومصور شبكة تعز الإخبارية	نوفمبر ٢٠١٦م
تقي الدين الحذيفي	مصور قناة الإخبارية السعودية	مايو ٢٠١٧م
وائل العبسي	مصور تلفزيوني ومراسل قناة اليمن	مايو ٢٠١٧م
سعد النظاري	مصور صحفي خاص	مايو ٢٠١٧م
محمد غالب القدسي	مصور تلفزيوني ومراسل قناة بلقيس	يناير ٢٠١٨م
رهام البدر	ناشطة حقوقية	فبراير ٢٠١٨م
أسامة سلام	إعلامي وناشط حقوقي	فبراير ٢٠١٨م

أسماء الصحفيين والحقوقيين الذين جرحوا (بالقنص أو شظايا القصف) أثناء ممارسة أعمالهم في تغطية الوضع الإنساني الناتج عن الحرب والحصار أو رصد وتوثيق الانتهاكات

الاسم	الصفة	تاريخ الإصابة
نايف الوافي	مصور قناة الجزيرة	مايو ٢٠١٥م
طه صالح	مصور صحفي ومراسل قناة بلقيس	يوليو ٢٠١٥م
بسام السياني	مصور صحفي	سبتمبر ٢٠١٥م
أبو بكر اليوسفي	مصور قناة يمن شباب	سبتمبر ٢٠١٥م
وليد الحميري	ناشط في المجال الإنساني	أكتوبر ٢٠١٥م
محمد الحذيفي	مراسل قناة الإخبارية السعودية	يناير ٢٠١٦م

الاسم	الصفة	تاريخ الإصابة
هيكل العريقي	مصور قناة الإخبارية السعودية	مارس ٢٠١٦م
عبد القوي العزاني	مراسل قناة وموقع يمن شباب	مارس ٢٠١٦م
أكرم الراسني	مصور صحفي	مارس ٢٠١٦م
محمد طاهر	مصور صحفي ومراسل قناة الشارقة	أبريل ٢٠١٦م
محمد يوسف	مصور صحفي ومراسل قناة سهيل	أغسطس ٢٠١٦م
وليد القدسي	مصور صحفي	مايو ٢٠١٧م
عبد العزيز الذبحاني	مراسل قناة وموقع يمن شباب	مايو ٢٠١٧م
بشير عقلان	مصور صحفي ومراسل روسيا اليوم	يناير ٢٠١٨م

تعز المنسية أمَمِيًّا:

استمر الحصار، واستمرت الفعاليات المجتمعية والسياسية المطالبة بفك الحصار، إلَّا أنَّ الحوثيين تجاهلوا كُلّ المناشدات والوساطات المحلية والدولية المطالبة بفتح المعابر والمنافذ التي يسيطرون عليها لتخفيف المعاناة عن المواطنين.

في ١٣ ديسمبر ٢٠١٨م، عقد اتفاق في ستوكهولم، عاصمة مملكة السويد، بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي برعاية الأمم المتحدة، على أن يتم بموجبه وقف كامل لإطلاق النار وانسحاب عسكري لكافة الأطراف من محافظة الحديدة، وإطلاق سراح المختطفين والأسرى وفك الحصار عن تعز.. لكن شيئًا من هذا لم يحدث. فالحوثيون لم ينسحبوا من الحديدة، واستمرت محاولاتهم في التوسع، ولم يطلقوا سراح المختطفين بل ضاعفوا من عمليات اختطاف وإخفاء المدنيين، كما أنَّهُم لم يفكوا الحصار عن تعز.

وفي أبريل/ نيسان ٢٠٢١م، بعثت الأحزاب السياسية في محافظة تعز، خطابًا إلى المبعوث الأممي لليمن مارتن غريفيثس، طالبت فيه بالعمل على فك الحصار عن تعز، واعتبرت تجاهل الأمم المتحدة لمعاناة سكان تعز، «تماهيًا وتشجيعًا لمليشيا الإرهاب الحوثية للتمادي في جرائمها ضد المدنيين وحصارهم»، كما أكدت بأنَّ مطلب فك الحصار إنساني ملح يجب أن يسبق أي

جلوس على طاولة أي تفاوض[١].

مقابل هذه المناشدات، اكتفى المبعوثون الأمميون بمواساة سكان تعز عبر تصريحات عابرة لم تغير من الأمر شيئًا. ففي إحدى إحاطات المبعوث الأممي مارتن غريفيثس، قال فيها: «تعز تعاني منذ ٦ سنوات من الحرب. رأينا تقارير صحفية شجاعة تنقل الصورة من قصف متكرر لديارهم وألغام أرضية تعيق وصولهم للمدارس وأماكن العبادة والعمل. لا يجب أن يعيش أي أحد بتلك الطريقة. من المُخزي لنا جميعًا أن تفاهم تعز المتفق عليه في ستوكهولم لم يؤدِّ لأي نتائج»[٢].

أمَّا المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبيرغ، والذي جاء عقب انتهاء فترة مارتن غريفيثس، فقد استطاع زيارة محافظة تعز من منفّذها الجنوبي نهاية ٢٠٢١م وهي أول زيارة لمبعوث أممي إلى المدينة المحاصرة. قال فيها: «لقد مررنا في الطريق إلى مدينة تعز وعشت المعاناة وشاهدنا كذلك أشكالًا مختلفة تعبر عن المعاناة الكبيرة التي تواجه التنقل ووصول الخدمات والحصول على السلع وبشكل أكبر مِمَّا نراه في كُلّ اليمن»(٣). لكن هذه الزيارة كفعاليات الأمم المتحدة السابقة، لم تغير شيئًا من الواقع الصعب الذي يعيشه سكان المدينة جراء إغلاق الحوثيين عددًا من المنافذ الحيوية للمدينة.

حصار متعدد الأوجه:

لم تُفوِّت الجماعة الحوثية أيَّة فُرصة لتضييق الحصار على محافظة ومدينة تعز.

حاول الحوثيون مرارا قطع الطريق الوحيد الذي يربط المحافظة والمدينة تعز بعدن جنوبًا من خلال استهداف متكرر[٤] لطريق هيجة العبد، وإطلاق قذائف أو صواريخ أو إطلاق نار من مواقع تمركز الميليشيات قرب هذا الممر الجبلي الضيق. على الرغم من كونه الممر الوحيد إلى

---

(١) أحزاب تعز تطالب غريفيث برفع الحصار وتشغيل ميناء المخا، تعز تايم، ٣ ابريل/ نيسان ٢٠٢١م.

(٢) إحاطة للمبعوث الأممي مارتن غريفيثس أمام مجلس الأمن، الصفحة الرسمية للمبعوث في توتير، ١٥ يونيو/ حزيران ٢٠٢١م.

(٣) غروندبيرغ: معاناة تعز أكبر مِمَّا نراه في كُلّ اليمن، يمن شباب نت، ٠٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢١م.

(٤) مليشيا الحوثي تفشل في استهداف طريق «تعز – عدن» بصاروخ لم ينفجر، العين الإخبارية، ٢ أغسطس/ آب ٢٠١٨م.

اللحظة، إلَّا أنَّهُ لا يسمح في كُلِّ الأحوال بمرور شاحنات كبيرة أو وصول سلع تكافئ الاحتياج الحقيقي إذ يضطر الناقلون إلى استخدام ناقلات توصيل أصغر قادرة على صعوده دون أن تنقلب.

أمَّا الطريق الذي يربط المحافظة بأكبر موانئ البلاد وهو ميناء الحديدة، فبالإضافة لكون الميناء خاضعا لسيطرة الحوثيين، فإنَّ الطريق الواصلة إليه تقع في ميدان مواجهات عسكرية في الغرب التهامي، وتنتشر فيه حقول الألغام الحوثية التي زرعت بلا خرائط ولهذا أصبحت هذه الطريق غير صالحة لمرور الشاحنات التي تحمل السلع، واستعيض عنها بطرق ملتوية أكثر وعورة وخطورة عبر الجبال الشرقية لمدينة تعز تتمركز عليها نقاط التفتيش المتعددة للحوثيين، وهذا ما يرفع من كلفة المواد والسلع. حيث أنَّ السلع في مدينة تعز أعلى سعرًا قياسًا بمناطق خاضعة لسُلطة الحكومة الشرعية(١)، بسبب التكاليف المُتنوِّعة وصعوبة إيصالها كما كان في السابق.

كما أن الجماعة الحوثية قصفت ميناء المخا في سبتمبر/ أيلول ٢٠٢١م وهو ميناء المحافظة بعد فترة من توقفه وإعادة تأهيله(٢)، وقد استهدف القصف مخازن إغاثة إنسانية وتسبب في تدمير بنى تحتية في الميناء لتُحرم بذلك المحافظة من مينائها القريب، ومنفذ جديد إلى جانب المنفذ البري الجنوبي اليتيم.

حرمان المدنيين من المياه:

كنتيجة طبيعية للحرب، تتضرر العديد من المؤسسات والمشاريع الحيوية والتي توفر للسكان احتياجاتهم الأساسية. لكن الأمر بالنسبة للحوثيين مختلف، فهم يقومون باستهداف هذه المصالح بشكل متعمد لتجويع السكان الذين يرفضون قبول معتقدهم السياسي والعقائدي.

---

(١) مؤشرات الاقتصاد في اليمن، سبتمبر/ أيلول ٢٠١٨م، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي.

(٢) الحوثيون يستهدفون ميناء المخا غربي اليمن، وكالة الأنباء الصينية الرسميَّة لجمهورية الصين الشعبية (شينخوا)، ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢١م.

على سبيل المثال، ومنذ العام ٢٠١٥م حتى كتابة هذا النص في العام ٢٠٢٢م، تصر جماعة الحوثي على حرمان سكان مدينة تعز من الانتفاع بمياه الشرب الموجودة في «الآبار» التابعة لمؤسسة المياه الحكومية الواقعة ضمن سيطرة الجماعة والتي ترفض السماح بتشغيلها أو نقل المياه منها إلى السكان في المدينة ما فاقم من أزمة المياه داخل المدينة والمناطق الريفية في محافظة تعز والتي تعاني من شح المياه من قبل الحرب.

وتترك جماعة الحوثي بصماتها واضحة على كثير من المصالح الحيوية، مثل خزانات المياه أو عبّارات المياه أو الجسور التي لم تسلم -هي الأخرى- من التفجير المتعمد في العديد من المناطق التي كانت تسيطر عليها. وتلجأ الجماعة لتفجير خزانات المياه قبل انسحابها كإجراء انتقامي من سكان المناطق الذين إما وقفوا ضدها، أو لم يقاتلوا معها.

في إحدى المعارك التي دارت في محافظة حجة (شمال غرب اليمن)، وقعت كاميرا تصوير خاصة بالإعلام الحربي الخاص بالمقاتلين الحوثيين، احتوت على فيديو عبارة عن نقاش بين المقاتلين الحوثيين في حجة وهم يتحدثون عن تفجير خزانات مياه ومدارس.

يظهر خبير متفجرات حوثي يدعى «أبو حسين»، أثناء محاولته تفجير عبوة ناسفة عن بُعد، كما يظهر مسلح آخر وهو يعترف، متفاخرًا، بتفجير مدارس وخزانات مياه عبر جهاز لاسلكي، وينهي كلامه بتقديم النصائح للمقاتلين حوله باتباع خطواته الجديدة لتفجير المنشآت المستهدفة(١).

ومن الصعب حصر عدد خزانات المياه التي فجَّرها الحوثيون خلال فترة الحرب، لكن ثمَّة بعض الحالات نُشر حولها في وسائل الإعلام، أبرزها:

- فجَّر الحوثيون خزانات مياه تابعة لمشروع المياه الوحيد، في مديرية حيس، بمحافظة الحديدة، في عملية انتقامية من أهالي المدينة(٢).

---

(١) فيديو منشور في قناة «المركز الإعلامي للمنطقة العسكرية الخامسة» على موقع يوتيوب بعنوان: شاهد عناصر المليشيات تقوم بعملية تفجير مدرسة عن بعد وتقف خلف تفجير المدارس وخزانات المياه، ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩م.

(٢) الحوثيون يفجرون خزانات المياه في مدينة حيس بالحديدة، عدن الغد، ٢٣ مايو/ أيار ٢٠١٨م.

- فجَّر الحوثيون خزان المياه المركزي الذي يغذي مدينة التحيتا، في محافظة الحديدة بعدما هزمت في المعركة(١).

- فجَّر الحوثيون خزان المياه الإرتوازي الأساس الواقع غرب مدينة الدريهمي والذي يغذي عددًا من الأحياء السكنية بمياه الشرب(٢).

- فجَّر الحوثيون ظهر يوم الأحد ٢٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١٩م، بئرًا إرتوازيًّا، يعتمد عليه سكان ثلاث قرى أي قرابة ٦٠٠٠ نسمة في مديرية الدريهمي بمحافظة الحديدة، وقتلت مواطنًا حاول منعهم بحسب شهود عيان لموقع «نيوز يمن» الإخباري. وبحسب شهادات أهالي قرى «المنقم الأعلى ومحيط وادي نبع»، فإنَّ الحوثيين حاولوا يقنعونهم بمغادرة مساكنهم مِرارًا منذ أسبوعين قبل تفجير البئر بذريعة أن «الدواعش» سيستهدفون منازلهم وعرضوا عليهم نقلهم بالباصات الكبيرة إلى منطقة بيت الفقيه، وعندما عجزوا عن إقناعهم بالرحيل، فجَّروا البئر، واغتالوا المواطن صالح حسن جاحي بعدما اتهموه بأنَّهُ يحرض القبائل على عدم الرحيل(٣).

- ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٠م، بثت قناة اليمن الرسمية تقريرا حول قيام الحوثيين بتفجير خزانات مياه الشرب في عدد من القرى الموجودة شمال محافظة حجة عقب انسحابها منها، مِمَّا أدَّى إلى تفاقم معاناة السكان في هذه المنطقة(٤).

وقد تعالت أصوات كثيرة مناشدة بإيقاف هذا النوع من الجرائم باعتبارها سلاحًا يستخدمه الحوثيون ضد الأهالي، كان منها رئيس مركز حقي لدعم الحقوق والحريات الناشط الحقوقي هاني الأسودي، والذي أكد في ندوة أقيمت في أروقة مجلس حقوق الإنسان التابع لحقوق

(١) المليشيا تفجر خزان مياه في التحيتا، موقع نبض الشارع، ٩ يوليو/ تموز ٢٠١٨م.

(٢) ميليشيا الحوثي تفجّر خزان مياه الدريهمي، موقع اليوم الثاني، ٦ أغسطس/ آب ٢٠١٨م.

(٣) أعدمت مواطنًا احتج على الجريمة.. ميليشيا الحوثي تفجر خزان مياه لـ ٣ قرى في الدريهمي، نيو يمن، ٢٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٩م.

(٤) تقرير إخباري في قناة اليمن بعنوان: حجة... أزمة مياه بفعل تفجير الحوثيين لمشاريع وخزانات المياه، يوتيوب، ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٠م.

الإنسان بجنيف[١]، أنَّ حصار الحوثيين للمدن من أهم عوامل تفاقم أزمة المياه في اليمن لا سِيَّما في محافظة تعز، حيث استخدمت كسلاح في الحرب ما اضطر السكان إلى نقل المياه على ظهور الحيوانات. فضلًا عن قصف الحوثيين وتفجيرهم لخزانات المياه الإرتوازية في عدد من مديريات الحديدة كوسيلة انتقام من الأهالي الذين لم يقفوا معهم ضد القوات الحكومية [٢]

لم يكن الوضع أفضل من غيره في جميع المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، فقد مارست الجماعة العديد من التعسفات التي تسببت بحرمان الأهالي في تلك المناطق من مياه الشرب.

بحسب تقرير فرعي صادر عن اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، فان جماعة الحوثي منعت منظمة الصليب الأحمر الدنماركي من تنفيذ مشروع مياه مدينة المحويت عبر تقنية منظومة الطاقة الشمسية.

تقع مدينة المحويت شمال غرب العاصمة صنعاء على بعد ١١١ كم، ويعاني سكانها منذ فترات طويلة من شح المياه لعدم توفر مادة الديزل التي من خلالها يتم تشغيل المضخات الموجودة في منطقة (الهجره) ليتم إيصال المياه لسكان المدينة المعلقة في قمم الجبال، وكان مشروع ضخ المياه بواسطة توليد الطاقة بتقنية الألواح الشمسية فرصة حقيقية تسهم بشكل كبير في إنهاء معاناة أهالي المدينة لفترات طويلة. في مارس/أذار أبلغ الحوثيون الصليب الأحمر الدنماركي بإيقاف المشروع بشكل كامل بذريعة ضرورة تسليم أموال المشروع إلى المجلس الأعلى للشؤون الإنسانية الخاضع لهم ليقوم بإنجاز المشروع وهو ما رفضه الصليب الأحمر الدنماركي لإدراكهم بأن مصير الأموال ستنتهي -مثل سابقاتها- في جيوب قيادات الحوثي.

سبق ومنع الحوثيون عددا من المشاريع المتعلقة بالمياه والتي كانت ستسهم في التخفيف من معاناة سكان المحويت بحسب تقارير إعلامية وحقوقية مختلفة، وما حدث في هذه المحافظة، مورس أيضا في بقية المحافظات الخاضعة لسيطرة الجماعة.

---

(١) الندوة حول الحق في المياه في حالات الطوارئ الإنسانية، وأقامتها منظمة التحالف اليمني لرصد حقوق الإنسان في جنيف على هامش أعمال الدورة الـ٣٩ لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

(٢) الحوثي يستخدم تفجير الآبار وخزانات المياه سلاح حرب، موقع الوطن الإخباري، ١٩ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٨م.

سرقة المساعدات الإغاثية.. حرب أخرى موازية:

بعد ست جولات من الحرب بين الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين في صعدة وبعض مناطق عمران والتي اندلعت شرارتها الأولى في ٢٠٠٤ وتسببت بمعاناة سكان تلك المناطق؛ أعلن الحوثيون في فبراير/ شباط ٢٠١٠م، موافقتهم على الشروط الستة التي وضعتها الحكومة اليمنية لإيقاف الحرب السادسة(١). وبعدها بفترة وجيزة، دشنت الأمم المتحدة في صنعاء أعمال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (الأوتشا)، وأكدت حينها على تدهور الوضع الإنساني في اليمن ووصوله إلى مستويات عالية وبشكل متسارع جراء الحرب الناتجة عن تمرد الحوثيين في صعدة، وعدم قدرة المنظمات الإنسانية والإغاثية العاملة في اليمن على تنسيق أعمالها فضلًا عن احتياجها لأنشطة مناصرة تساعد على حشد التمويلات الكافية.

وكعادتهم في النكث بالمعاهدات والاتفاقيات، لم يُنفّذ الحوثيون الشروط الستة المتفق عليها، واستمروا في اعتداءاتهم على الجيش اليمني والمواطنين والمرافق العامة والخاصة حتى سيطروا على مدينة صعدة في مارس/ أذار ٢٠١١م لتبدأ مرحلة جديدة من المعاناة الإنسانية الناتجة عن الحروب الجديدة التي دشنتها الجماعة في مناطق كتاف ودماج في صعدة، وكشر وحجور في حجة (شمال غرب) وبعض مناطق الجوف (شرق) والتي تسببت بتهجير ونزوح آلاف الأسَر.

تفاقمت معاناة اليمنيين مع استمرار المواجهات بالتوسع في أكثر من منطقة جراء ضعف المؤسسات الحكومية في عواصم المدن كنتيجة طبيعية للخلافات السياسية التي تفاقمت في ٢٠١١م في العاصمة صنعاء. رافق ذلك تدفق مكثف للأسلحة الإيرانية إلى اليمن. ففي يناير/ كانون الثاني ٢٠١٣، أعلنت الحكومة اليمنية ضبط سفن إيرانية محملة بأسلحة ومتفجرات وصواريخ مضادة للطائرات كانت في طريقها للحوثيين(٢)، وهو ما يشير إلى أنَّ السنوات التالية

---

(١) وضعت الحكومة ستة شروط لإيقاف الحرب وهي: الالتزام بوقف إطلاق النار وفتح الطرقات وإزالة الألغام وإنهاء التمترس في المواقع والطرق والمرتفعات، والانسحاب من المديريات والمقرات الحكومية وعدم التدخل في شئون السلطة المحلية، وإعادة المنهوبات من المعدات المدنية والعسكرية.

(٢) سبق وضبطت الحكومة اليمنية في العام ٢٠٠٩ سفينة إيرانية محملة بالأسلحة التي كانت في طريقها للحوثيين. المصدر: الموسوعة الحرة (ويكيبيديا). وفي ٢٠١٣ ضبطت قوات خفر السواحل اليمنية شحنة=

ستكون أكثر سوءًا بالنسبة للمواطن اليمني البسيط المتضرر الأكبر من توسُّع المواجهات.

وفي الوقت الذي كانت جماعة الحوثي تخوض حربًا شرسة ضد قبائل أرحب بهدف السيطرة على المدخل الشمالي للعاصمة صنعاء مطلع العام ٢٠١٤م، أعلنت الأمم المتحدة مُمثّلة بمنسق الشؤون الإنسانية ومُمثّل المفوضية العُليا لشؤون اللاجئين في اليمن جوهانس فان دير كلاو، بأن حوالي ١٤,٧ مليون من سكان اليمن (نصف السكان) بحاجة إلى مساعدات، وأوضحت بأنَّ الأزمة في اليمن كبيرة «وتحتاج لتضافر الجهود لحلها»[(١)]. وقد كرَّر هذه التحذيرات في مايو/ ايار ٢٠١٤م، حيث قال: «لدينا أكثر من خمسة وعشرين مليون يمني، منهم نحو أربعة عشر مليونًا بحاجة إلى أي نوع من أنواع المساعدة الإنسانية، ويُمثِّل هذا العدد أكثر من نصف السكان. ومن بين هؤلاء هناك ما يقارب من سبعة ملايين شخصا تم تحديدهم على أنَّهُم الأكثر إلحاحًا للمساعدة»[(٢)].

كانت هذه التصريحات المُتكرِّرة تهدف إلى استجلاب الدعم للأعمال الإنسانية التي تُنفّذها المنظمات الأممية والدولية في اليمن، وقد نجحت الأمم المتحدة في حشد الدعم المتصاعد بالتزامن مع تصاعد المواجهات وتوسع نطاقها وزيادة المتضررين بسببها.

العام	المبلغ بالمليار
٢٠١٢	٠,٤ أربعمائة مليون دولار أمريكي
٢٠١٣	٠,٥ خمسمائة مليون دولار أمريكي
٢٠١٤م	٠,٤ أربعمائة مليون دولار أمريكي

= أسلحة متطورة على متن سفينة إيرانية تدعى «جيهان ١»، وبلغت حمولة السفينة نحو (٤٠) طنًا من الأسلحة المختلفة. ثم تتالت عمليات تهريب السلاح والتقنية العسكرية الإيرانية ولم تتوقف.

(١) من كلمة ألقاها منسق الشؤون الإنسانية ومُمثّل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في اليمن جوهانس فان دير كلاو في اجتماع استعراض خطة الاستجابة الإنسانية لليمن للعام ٢٠١٤م، موقع صعدة برس، ١٨ مارس/ آذار ٢٠١٤م.

(٢) موقع أخبار الأمم المتحدة، ١٥ مايو/ أيار ٢٠١٤م.

العام	المبلغ بالمليار
٢٠١٥م	١,٨ مليار، وثمانمائة مليون دولار أمريكي
٢٠١٦م	١,٨ مليار، وثمانمائة مليون دولار أمريكي
٢٠١٧م	٢,٤ ملياران، وأربعمائة مليون دولار أمريكي
٢٠١٨م	٥,٢ خمسة مليارت، ومائتا مليون دولار أمريكي
٢٠١٩م	٤,١ أربعة مليارت، ومائة مليون دولار أمريكي
٢٠٢٠م	٢,٢ ملياران، ومائتا مليون دولار أمريكي
٢٠٢١م	ثلاثة مليار دولار أمريكي

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (الأوتشا)

دأبت الوكالات والمؤسسات الدولية على وصف الوضع الإنساني في اليمن بـ «الأسوأ في العالم»[1]، وهذا جعل الدعم المقدم من الدول المانحة للمنظمات الأممية والدولية بهدف تقديم المساعدات لليمنيين هو الأعلى في تاريخ العمل الإنساني. فمنذ العام ٢٠١٥م، ومكتب برنامج الأغذية العالمي في اليمن يحصل على الميزانية الأعلى من بين فروع المنظمة في دول العالم التي تعاني جراء الحروب أو الكوارث الطبيعية. كذلك الأمر بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، فمكتبها في اليمن استمر -ولسنوات- يحصل على الموازنة الأعلى من بين فروع المنظمة في أنحاء العالم.

الحوثيون والمساعدات الإغاثية:

ساهمت المنظمات الدولية والأممية بشكل أو بآخر في تخفيف آثار الحرب على اليمنيين من خلال تقديم المساعدات الإغاثية رغم ضعف الأثر والملاحظات والتجاوزات الكثيرة التي رافقت أعمالها ما جعلها عرضة للانتقادات الواسعة عبر وسائل الإعلام المحلية والدولية نظرًا لعدم شفافية العمل الإغاثي. لكن الأسوأ، هو إعاقة وصول المساعدات وسرقتها واستغلالها

(١) موقع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

لصالح أنشطة عسكرية وطائفية بما ساهم - بشكل مباشر وغير مباشر- في إطالة أمد الحرب ومعاناة اليمنيين، وهو ما يهمنا في هذا التناول.

وبالرغم أنَّ عملية نهب وإعاقة وصول المساعدات حدثت في كُلّ المناطق اليمنية بما فيها المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية أو المجلس الإنتقالي، إلا أنها هنا قليلة جدًّا مقارنة بسياسة نهب واستغلال المساعدات التي ينفّذها الحوثيون بشكل مُمنهَج، كما أنَّ تواصُل الأمم المتحدة مع الحكومة اليمنية ينتهي بمعالجة المعوقات التي تطرأ أمام أنشطة المنظمات الإغاثية بحسب شهادة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ديفيد بيزلي، خلال كلمته أمام مجلس الأمن في يونيو/ حزيران ٢٠١٩م[١].

في أبريل/ نيسان ٢٠٢٠م، أصدرت الأمم المتحدة تقريرها السنوي عن حالة الوصول الإنساني في اليمن خلال العام ٢٠١٩م، أكدت فيه بأنَّ عمليات ومشاريع الإغاثة الإنسانية التي تنفّذها الوكالات الأممية والمنظمات الدولية والمحلية في اليمن تعرضت لما يفوق ٢٣٨٠ حادثة نهب وعرقلة واعتداء من قبل أطراف الصراع في اليمن، وأن ٩٣ بالمائة من حالات النهب والاعتداء حدثت في مناطق سيطرة الحوثي[٢]. وقد عَلَّق الناشط الحقوقي اليمني سيف الحدي على هذه المعلومات بقوله إن هذه التفاصيل تجعل «المواطن يستغرب كيف يتباكى الحوثيون على الشعب اليمني وفي نفس الوقت ينهبون المساعدات الغذائية والدوائية المقدمة له؟ لم يكتفِ الحوثي بنهب الرواتب والزكاة والخزينة العامة، ولكنه أيضًا لا يتورع عن نهب المساعدات الدولية التي من المفترض أن تصل للجياع والمحتاجين»[٣].

يدرك اليمنيون وكذلك العاملون الدوليون في المجال الإنساني بأنَّ الحوثيين تسببوا بشكل أساس ومقصود ومُمنهَج في تفاقم الوضع الإنساني لتحقيق أهداف مختلفة. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل واستغلوا المساعدات الإغاثية -التي تدفقت بسبب الوضع المأساوي الناتج عن

---

(١) موقع برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، ١٧ يونيو/ حزيران ٢٠١٩م.

(2) Humanitarian Access Snapshot،OCHA ،2019 Yearly Overview.

(٣) ٢٣٨٠ حادثة نهب واعتداء للإغاثة الإنسانية، ٩٣٪ منها ارتكبها الحوثي، مدونة شخصية للناشط الحقوقي سيف الحدي، ١٩ مايو/ آيار ٢٠٢٠م.

حروبهم التوسعية- استغلالًا سياسيًّا وعسكريًّا وطائفيًّا فضلًا عن نهب المساعدات لمصلحة قيادات الجماعة.

كيف تتم عملية السطو على المساعدات؟

كثفت جماعة الحوثي عمليات السطو على المساعدات المقدمة من المنظمات الدولية عقب سيطرتها على المؤسسات الحكومية في مدينة صعدة في ٢٠١١م. في بداية الأمر، كانت عملية النهب مباشرة، حيث يتم رصد المساعدات وأخذ نسب منها من قبل المشرفين أو النقاط الحوثية بالقوة وفقا لمُبرِّرات مختلفة وقد سجلت العديد من الحالات من هذا النوع ونشرت العديد من وسائل الإعلام عن هذه الممارسات.

كانت هذه العملية تتسم بالعشوائية، وعدم قدرة القيادات الحوثية العُليا على فرض الرقابة الشاملة على حجم المساعدات التي يتم سلبها من المنظمات لصالح المشرفين والقيادات الفرعية المتوزعة في أنحاء المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعة، فضلًا عن أنَّ عملية النهب المباشرة تعرضهم للنقد والتقريع عبر وسائل الإعلام. وهذا ما جعل الجماعة تُنفِّذ خطوات مختلفة بغية شرعنة وتنظيم عملية النهب.

إغلاق مؤسسات مدنية وتدشين أخرى موالية:

بعد أشهر قليلة من سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء، كشفت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقرير لها عن قيام الحوثيين باقتحام ٣٣ منظمة في صنعاء وإغلاقها ومصادرة الأصول والأثاث الخاص بها. وفي التقرير، قال جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط في المنظمة: «يأتي إغلاق الحوثيين للمنظمات في خضم حملة احتجاز واختفاء قسري للنشطاء، ورموز المُعارضة السياسية والصحفيين. هذا نهج قمعي إضافي يستخدمه الحوثيون للتضييق على مساحة الديمقراطية في المناطق التي يسيطرون عليها»[1].

استمرت الجماعة في الإغلاق والاستحواذ على العديد من المنظمات والجمعيات والمؤسسات

---

(١) تقرير بعنوان: اليمن. الحوثيون يغلقون المنظمات ويحتجزون النشطاء، منظمة هيومن رايتس ووتش، ١٣ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٥م.

المدنية الخيرية والحقوقية، حتى وصل عددها بحسب تقرير صادر عن «برنامج التواصل مع علماء اليمن» إلى ١٢٨ منظمة وجمعية خيرية.

التقرير الذي صدر في ٢٠١٧م، أكد أنَّ خسائر المنظمات والجمعيات الخيرية التي تعرضت للاستهداف من قِبَل جماعة الحوثي تجاوزت مليار ونصف مليار دولار خلال الفترة من شهر ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٤م حتى ديسمبر/ كانون الثاني ٢٠١٥م فقط. وأضاف التقرير بأنَّ «مؤسسة اليتيم الخيرية في صنعاء، وحدها قُدّرت خسائرها بـ ١٠٠ مليون دولار، فيما لا يمكن تقدير قيمة الأضرار التي تعرض لها المدنيون (المستفيدون من المؤسسة). كما أنَّ إغلاق المؤسسات الخيرية من قِبَل المليشيا الانقلابية (الحوثية) تسبب بمعاناة ملايين اليمنيين الذين يعتمدون على ما تقدمه تلك المؤسسات من مساعدات، باعتبارها مصدرهم الأساس للإعاشة والتعلم»[(١)].

ولتوضيح فداحة وتأثير إغلاق هذه الجمعيات، فقد أدَّى إغلاق ومصادرة مؤسسة اليتيم الخيرية، إلى حرمان قرابة ٣٥ ألف يتيم في أنحاء اليمن من المساعدات، فضلًا عن عشرات الآلاف مِن الآخرين الذين كانوا يستفيدون من أعمالها التعليمية[(٢)].

وخلال الفترة ٢٠١٨م – ٢٠٢٠م، أغلقت الجماعة العديد من الجمعيات المجتمعية والخيرية ومصادرة أملاكها منها جمعية الصالح الخيرية، وجمعية كنعان وجمعية سنحان وغيرها من المنظمات التي كانت تُمثّل كافة المكونات والمناطق اليمنية.

في مقابل ذلك، أنشأت جماعة الحوثي جيلًا جديدًا من المنظمات والجمعيات التابعة لها لتكون الوسيط بينها وبين المنظمات الدولية وغطاءً لعمليات النهب التي يمارسونها، ويغلب على هذه الجمعيات والمنظمات المحلية الطابع الطائفي والعِرْقي، ويمكن إدراك ذلك من خلال مسميات بعضها وأسماء مَن يديرونها والأهم من ذلك من خلال توجيه العمل الإغاثي.

---

(١) تقرير: ١,٥ مليار دولار خسائر جمعيات خيرية «انتهكها الحوثيون»، وكالة الأناضول، ١ ابريل/ نيسان ٢٠١٧م.

(٢) نفسه.

ومنها على سبيل المثل لا الحصر، جمعية المسيرة الاجتماعية الخيرية، وجمعية الزهراء النسوية، ومؤسسة سيدة نساء العالمين، وجمعية البنيان، وجمعية زينب، ومؤسسة الشهداء، مؤسسة الإكرام التنموية الخيرية، ومؤسسة شهيد المنبر «المرتضى المحطوري»، مؤسسة التكافل الاجتماعي التنموية الخيرية، ومؤسسة عناية للخدمات الصحية، ومؤسسة الإمام الهادي، ومؤسسة مودة التنموية الخيرية، ومؤسسة نون، ومؤسسة أماننا، وجمعية تنمية بلا حدود، ومؤسسة حيدرة للسلام والتنمية الإنسانية، ومؤسسة بنان التنموية الخيرية، مؤسسة يمن ثبات التنموية، ومنظمة الكثبان للتنمية الاجتماعية... إلخ من المنظمات والمؤسسات والجمعيات والمبادرات الشبابية التي تم إنشاؤها تحت مظلة الحوثيين لتنفيذ العديد من الأنشطة من بينها نهب وتوجيه المساعدات[١].

وتتنوَّع مهام كثير من المنظمات والجمعيات التي أنشأها الحوثيون مؤخراً بين المُتخصِّصة بتوزيع المساعدات المُقدَّمة من المنظمات الدولية على القيادات والمقاتلين الحوثيين وأسَرهم، ومنظمات أخرى تقوم بتوظيف هذه المساعدات لتحويث المجتمع اليمني لا سِيَّما الأسَر الفقيرة التي تقبع تحت سيطرتهم خصوصا في المناطق النائية، إضافة لأنشطتهم العسكرية والأمنية وتشغيل خلاياهم التي ترصد وتترصد حركة المجتمع باستمرار[٢].

ترفض جماعة الحوثي التي تسيطر على إمكانيات الدولة تسليم مرتبات الموظفين الحكوميين، وتغلق أغلب أبواب الرزق وترفع أسعار السلع والخدمات، لتجعل اليمنيين يعتمدون بشكل كبير على المساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية عبر منظمات ومؤسسات محلية منشأة حديثًا من قِبَل الحوثيين، لينتهي مصير جزء ليس يسيرًا من هذه المساعدات عند المستفيدين الذين حددتهم منظمات الحوثي المحلية الوسيطة لجمع المحتاجين للقوت الضروري وحشدهم للمشاركة في الفعاليات السياسية والطائفية والعسكرية الحوثية.

تستخدم المنظمات والمؤسسات الحوثية المساعدات الإغاثية لنشر أفكارها الطائفية بين

(١) في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٩م، نشر موقع «العين الإخبارية» تقريرا موسعا حول إنشاء قرابة ٤٦ مؤسسة ومنظمة تعمل ضمن الدائرة الاجتماعية لمنظومة الحوثي في المجتمع المدني، وتتخذ من العمل الإنساني والتنموي مظلة لسرقة المساعدات الإغاثية.

(٢) كيف يسيطر الحوثيون على عمل المنظمات الدولية؟، المصدر أونلاين، ٦ مايو/ أيار ٢٠٢١.

اليمنيين فضلا عن حشد المقاتلين للجبهات، من خلال الدفع بالمُستفيدين إلى الالتحاق بما يُسَمَّى «الدورات الثقافية»، أو إرسال أبنائهم إلى مراكز طائفية والتي بدورها يهيئ الأطفال لمرحلة التجنيد والقتال رغم صغر سِنِّهم(١). غالبًا ما تشترط المنظمات ذات المُسمَّيات الطائفية على المواطنين حضور دروس ومحاضرات ذات صبغة طائفية، مقابل إدراج أسمائهم ضمن كشوفات المساعدات(٢). وفي حقيقة الأمر، تضطر كثير من الأسَر الفقيرة لا سِيَّما التي تعيش في الأرياف والمناطق النائية للاستجابة للحوثيين من أجل حصولها على القوت الضروري الذي أصبح بيد الجماعة.

عناصر الحوثي في مكاتب المنظمات:

تتواجد سلالة الحوثي في اليمن تواجدا نوعيا على شكل عائلات وأسر صغيرة ومحدودة متناثرة في القرى والمدن. حيث كان هذا التوزيع الشبكي لهذه الأسر أحد آليات ووسائل الحكم الإمامي ونفوذه وإحكام سيطرته على المجتمع اليمني قبل ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، التي جاءت بالنظام الجمهوري الذي ألغى التمييز اللاهوتي العنصري الإمامي، وساوى بين جميع مكونات الشعب اليمني في الحقوق والواجبات، بعدما كان هؤلاء السلاليون يضعون لأنفسهم امتيازات مختلفة تسبَّبت في تخلف اليمن اقتصاديًّا وثقافيًّا، وحرمان اليمنيين من حقوقهم المختلفة. وبناءً على ذلك، كان لهذه السلالة حضور كبير في المؤسسات الحكومية اليمنية كافة كغيرهم من اليمنيين، بل كان لهُم بعض الاستثناءات إثر تسويات سياسية سابقة بعد حروب ما بعد الثورة. وهذا ما جعل حظوظهم في التعليم النوعي وتولِّي الوظائف العُليا أفضل بكثير من غيرهم.

ثمة ظروف وعوامل عدة أسهمت في صعود الحركة الحوثية، من بينها أن هذه الحركة تملك جناحًا مدنيًّا متغلغلًا في مختلف مُؤسَّسات الدولة، ويعمل هذا الجناح كنسق متقدم لجناحها العسكري القادم من صعدة. فمع ظهور التمرُّد الحوثي في صعدة منذ ٢٠٠٤م، أيَّدت كثير من الأسَر الهاشمية -التي يعمل أفرادها في المؤسسات المختلفة- الحركة الحوثية ومؤسسها حسين

(١) نفسه.

(٢) نفسه.

الحوثي ومن بعده عبدالملك، ووقفت إلى جانبه باعتباره إمامها الديني والسياسي لهذا الزمان، والذي جاء ليعيد لها الحُكم مُجدّدًا بعد أكثر من ٥٠ عامًا من الثورة التي أطاحت بحُكمهم المتمثل بآل حميد الدين في تلك المرحلة. وبمجرد المبايعة والتأييد السِرِّي للجماعة، عمل أفراد هذه الأسَر من مواقعهم المدنية والعسكرية في الدولة لخدمة جماعة الحوثي المسلحة حتى أوصلوها إلى صنعاء.

هذا الوجود الكبير كان أحد العوامل التي ساعدت الحوثيين في إسقاط الدولة اليمنية عسكريًّا في يد جماعة لا تحظى بأي تأييد شعبي بعدما عملت عناصر الحوثي المتسبة إلى الجيش والأمن والمخابرات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني على تسليم العاصمة صنعاء وبقية المدن لميليشياتهم المسلحة، من خلال منظومة من الأنشطة والإجراءات والخيانات التي بدأت مع ظهور الجماعة في ٢٠٠٤م في محافظة صعدة.

وكما توجد العناصر الحوثية في المؤسسات الحكومية والمدنية في اليمن، فهي توجد في مكاتب المنظمات الأممية والدولية الأخرى، وفي السفارات والوكالات الدولية المختلفة.

هذه العناصر وإن اختلفت في ألقابها الفرعية وانتماءاتها السياسية ومناطق تواجدها في اليمن، لكنَّها في نهاية المطاف تنتمي إلى السلالة نفسها التي ينتمي إليها زعيم جماعة الحوثيين عبد الملك الحوثي، والتي تعتقد بأنَّ الله اختارها لحُكم اليمنيين، وأنَّ قتالها في سبيل الوصول للحُكم والثروة فرض ديني واجب، بل هو عندها أصل من أصول الدين.

كان الموظفون الحوثيون قِلَّة في مكاتب المنظمات بصنعاء، وباستحواذ الجماعة على تلابيب السُلطة ضغطت الجماعة على المنظمات، من أجل توظيف أو ترفيع الحوثيين العاملين لديها سواء كانوا من السلالة ذاتها أو من الموالين المُقرَّبين لها ليصبحوا في أعلى المراتب الوظيفية في مكاتب المنظمات الدولية ويشاركوا في صناعة قراراتها. وبذلك يعمل هؤلاء الموظفون على توجيه أنشطة تلك المنظمات، ويُزوِّدون قادتها بمعلومات إنسانية أو أمنية مُضلِّلة للتأثير على بياناتها الصحافية وتقاريرها الرسمية، التي يقومون من خلالها بتضليل المجتمع الدولي ورفع معلومات خاطئة عن الوضع في اليمن. ويكون مصير المنظمة التي ترفض إملاءات الجماعة تعقيد عملياتها الإنسانية، ومن ذلك احتجاز أو منع حركة موظفيها، أو إغاثاتها إلى المناطق التي تحتاج إلى الإغاثة وهذا ما

تؤكده المنظمات الدولية نفسها وسنوضحه لاحقا.

منذ اليوم الأوَّل والموظفون الحوثيون داخل هذه المنظمات على تنسيق مستمر مع قيادات الجماعة، بحيث ينقلون لهُم المعلومات التي يتلقونها عن المنظمات، وخطط عملها لإغاثة المدنيين في مناطق سيطرة الحكومة. كما أنَّ لهذه العناصر دورًا حقيقيًا في إرهاب الموظفين الأمميين في كثير من المراحل، وإقناعهم بعدم الدخول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية على رأسها محافظة تعز المحاصرة ومدينة مأرب التي تمطرها جماعة الحوثي بالصواريخ البالستية منذ بداية الحرب. ولعل أحد أهم التجاوزات لهذه المنظمات عدم محاسبة أولئك الموظفين الذين يقومون بنقل أسماء وبيانات المهجرين والنازحين المستفيدين من إغاثة تلك المنظمات إلى جماعة الحوثي، وهذا ما عرَّض كثيرًا منهم للخطر.

استخدمت جماعة الحوثي الكثير من الوسائل لإجبار مكاتب المنظمات الدولية - سواء كانت الإغاثية أو الحقوقية - على تنفيذ مطالبها على رأسها تعيين عناصر حوثية في مكاتب هذه المنظمات أو توجيه المساعدات. من بين هذه الأساليب اختطاف الموظفين اليمنيين الذين يعملون مع المنظمات أو استدعائهم، أو منع الموظفين الدوليين من الدخول إلى صنعاء أو منعهم من مزاولة أعمالهم.

ابتزاز واستغلال المنظمات الدولية:

ضِمْن وثائق حصلتُ عليها من مصادر أممية، فإنَّ الحوثيين استدعوا العديد من الموظفين في منظمتَي الصحة العالمية ومنظمة الغذاء العالمي لأكثر من مَرَّة، وكان الهدف من هذه الممارسات ابتزاز المنظمات وإرغامها على تنفيذ طلباتها المختلفة.

وثيقة أخرى أشارت إلى أن الحوثيين الذين كانوا يسيطرون على وزارة الصحة، عينَّوا مسؤولًا عن قسم الوارد في المخازن التابعة لمنظمة الصحة العالمية لتسهيل عملية السطو على الأدوية والمستلزمات الطبية الخاصة بالمنظمة.

وإذا أخذنا ابتزاز الحوثيين لمكتب منظمة الصحة العالمية كمثال، سنجد بأنَّ هيمنة الحوثيين على هذه المنظمة الحيوية تزايدت وأصبحت أكثر كارثية بعد أن عيّنت الجماعة طه المتوكل وزيرًا للصحة والسكان في ١٢ مايو/ ايار ٢٠١٨م. يُعَدُّ المتوكل من المرجعيات الدينية لجماعة الحوثي،

فهو خطيب وإمام جامع «الحشوش» في حي «الجراف» شمالي العاصمة صنعاء.

بعد تعيين المتوكل وزيرًا للصحة في حكومة الحوثيين، نشر موقع «الجزيرة نت» تقريرًا مُوسَّعًا تحت عنوان: «القطاع الصحي بصنعاء.. دجاجة تبيض ذهبًا للحوثي»، ليجيب على سؤال هام لطالما رَدَّده اليمنيون في تلك المرحلة: لماذا يتم تعيين هذا الرجل العقائدي المُتشدِّد والمُقرَّب جدًّا من قيادة الجماعة في هذا المكان بالرغم من أنَّ هذه الوزارة «استهلاكية» وليست إيرادية كما أنَّ الوزارة ليست من ضِمْن المُؤسَّسات السيادية؟! عدَّد التقرير كثيرًا من الأسباب، على رأسها أنَّ الوزارة التي كانت مُصنَّفة ضِمْن الوزارات الاستهلاكية، تحوَّلت إلى «دجاجة تبيض ذهبًا بالنسبة للحوثيين»، كونها باتت تتلقَّى أموالًا مهولة مُقدَّمة من المنظمات الدولية دعمًا للقطاع الصحي[1] الذي تضرَّر بشكل بالغ بسبب الحرب وإجراءات الحوثيين.

ومن الممارسات التي فُرضت على مكتب منظمة الصحة من قِبَل الحوثيين في الوزارة المذكورة، الآتي:

- فَرْض موظفين حوثيين في مكتب منظمة الصحة العالمية في اليمن مقابل أيَّة تسهيلات للمنظمة، وفي حال الرفض تتم مضايقة المنظمة في التصاريح والملاحقات للموظفين التابعين لها.

- ترفيع وترقية الموظفين المؤيدين للحوثيين في مكتب المنظمة.

- إرغام المنظمة على فصل موظفين يعملون لديها بذريعة أنَّ هؤلاء يعملون مع وزارة الصحة[2].

- يُقدِّم الحوثيون طلبات مُستمِرَّة للمنظمة مفادها تأثيث مكاتب بعض قيادات الوزارة أو بعض الأقسام فيها.

- تحديد المنظمات والمؤسسات المحلية التي يجب أن تتعامل معها المنظمة سواء التي تُقدِّم

---

(١) القطاع الصحي بصنعاء.. دجاجة تبيض ذهبًا للحوثي، الجزيرة نت، ٢٥ مايو/ ايار ٢٠١٨م.

(٢) بسبب عدم تسليم الحوثيين للمرتبات منذ سنوات، اضطر العديد من الصحيين والأطباء والموظفين للعمل ضمن أنشطة منظمة الصحة العالمية في اليمن، وبمجرد تعيين طه المتوكل، قام بإجبار المنظمة على التخلي عنهم.

الخدمات الصحية، أو التي تُوفِّر الاحتياجات الطبية والأدوية، وغيرها.

غالبًا، لا تستطيع المنظمة تقديم الخدمات للمواطن اليمني إلَّا عَبْرَ وسيط.. منظمة، أو مؤسسة، أو شركة تجارية.. وغيرها. وغالبًا ما تكون هذه المؤسسات الوسطية حوثية، ولهذا لا تسطيع منظمة الصحة العالمية، معرفة مصير هذه المساعدات سواء كانت أموالًا أو أدوية أو مستلزمات طبية أو مشتقات نفطية لتشغيل المستشفيات والمراكز الصحية. لا تعرف منظمة الصحة العالمية لمصلحة مَن تعمل سيارات الإسعاف.. هل لنقل المرضى والجرحى؟ أمْ لنقل المقاتلين والقيادات الحوثية؟!

في مارس/ أذار ٢٠٢١م، أثار ناشطون يمنيون في مواقع التواصل الاجتماعي كثيرًا من التساؤلات حول مصير سيارات الإسعاف التي تُقدِّمها منظمة الصحة الدولية لوزارة الصحة الخاضعة لسيطرة الحوثيين، لا سِيَّما بعدما ظهرت عناصر حوثية مسلحة على متنها(١)، ليَرُدَّ المكتب القُطري للصحة العالمية أنَّ «المنظمة لا تمتلك أيَّة سيارات إسعاف في اليمن، حيث يقتصر دورها على تسهيل توريد هذه السيارات لفائدة المنشآت الصحية كجزء من دعمها المتواصل لقطاع الصحة في اليمن»، وأنَّها «ليست مسؤولة عن كيفية استعمال هذه السيارات بعد تسليمها للجهات المَعنِيَّة»(٢).

ما تعرَّضت له منظمة الصحة العالمية، لاقته كافة المنظمات الدولية والأممية والإغاثية على رأسها منظمتَا الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) التي استمرت لسنوات عاجزة عن التأكد من المصير النهائي لمساعدات تُقدَّر بملايين الدولارات في العام الواحد.

---

(١) في فبراير/ شباط ٢٠٢٠م، أعلن المتحدث باسم وزارة الصحة الخاضعة لسيطرة الحوثيين، أن منظمة الصحة العالمية قدمت ما يقارب ١٠٠ سيارة إسعاف للوزارة، وأنه سيتم توزيعها على المستشفيات في المحافظات الخاضعة لسيطرة الجماعة، وعقب المنحة الأممية بأشهر ظهر مسلحون حوثيون على متن تلك السيارات.

(٢) بعد ظهور حوثيين على متنها.. الصحة العالمية تقول إنَّها ليست مسؤولة عن كيفية استخدام سيارات الإسعاف التي قدمتها، المصدر أونلاين، ٣١ مارس/ أذار ٢٠٢١م.

هيئة لشرعنة سرقة المساعدات واستغلالها:

بعد تزايد انتقادات المؤسسات الدولية لعمليات النهب العشوائي للمساعدات الإغاثية من المنافذ ونقاط التفتيش والمخازن، عمل الحوثيون على إنشاء جهات لتنظيم عمليات النهب والاستغلال للمساعدات الإنسانية وابتزاز المنظمات الدولية.

في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٧م، أنشأ الحوثيون ما سُمِّيَ وقتها بـ «الهيئة الوطنية لإدارة وتنسيق الشئون الإنسانية ومواجهة الكوارث» واختصارها (نمشا)[١] لتقوم بمهمة التواصل والترتيب مع المنظمات الدولية العاملة في المجال الإغاثي والتنموي. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩م، ألغوا الهيئة السابقة، وأنشأوا ما سُمِّيَ بـ «المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي» (سكامشا)[٢] بحيث أصبح القيادي الحوثي المُقرَّب من عبد الملك الحوثي «أحمد حامد» رئيس مجلس إدارة المجلس إضافة إلى أعماله الأخرى، كما أصبح القيادي الحوثي عبد المحسن الطاووس أمينًا عاما للمجلس.

القرار ذاته، ألغى قطاع التعاون الدولي بوزارة التخطيط والتعاون الدولي الذي كان مَعْنِيًّا بالتواصل والتنسيق مع المنظمات الدولية، وينقل القطاع ومهامه واختصاصاته إلى المجلس الأعلى المذكور.. لكن لماذا تم إلغاء قطاع التعاون الدولي في وزارة التخطيط؟ وما حاجة الحوثيين لإنشاء كيان مستحدث ومنفصل عن الوزارة المعنية بهذه الأنشطة؟!

والإجابة هي أن الحوثيين وجدوا صعوبة في تنفيذ سياستهم الجديدة بالطاقم الوظيفي القديم، فالغالبية العظمى من العاملين في هذا القطاع لا يُؤيِّدون الجماعة شأنهم شأن بقية الموظفين في مؤسسات الدولة التي يسيطر عليها الحوثيون. ولهذا قاموا بتعطيل هذا القطاع الهام، وإنشاء هيئة ينتمي الموظفون فيها لجماعة الحوثي بشكل مُطلق، وبما يساعدهم على استغلال المساعدات بسهولة وسرية تامة، كما قامت بتعيين عناصر ومُمثّلين لها في كافة المديريات وفي عدد

---

(١) موقع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) الخاضع لسيطرة جماعة الحوثي، ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٧م.

(٢) موقع المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي، ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩م.

من القرى الكبيرة المنتشرة في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، وتتلخَّص أعمال وأنشطة المجلس في التالي:

- تحديد المناطق والفئات المُستهدَفة والأسماء المُستحِقَّة للمساعدات بحيث يتم التركيز على الأتباع، فضلًا عن وضع الأسماء الوهمية.

- تحديد أسماء المنظمات المحلية الحوثية التي تعمل كوسيط بين المنظمات الدولية والمواطنين، وبهذا الشكل تنجح في توجيه المساعدات كما تريد ولمن تريد.

- إصدار تصاريح أو تجديد تصاريح عمل المنظمات الدولية والمحلية التي تقبل التعامل معهم.

- تحديد المشاريع والأنشطة التي يجب على المنظمات تنفيذها.

- إصدار تصاريح عمل الموظفين الأجانب الجُدُد لدى المنظمات.

- إصدار تصاريح التحرّك داخل البلاد للموظفين في المنظمات بمَن فيهم المحليين.

- تحديد المناطق التي يتم استبعادها من المساعدات.

- فرض موظفين تابعين لها داخل مكاتب المنظمات أو المشاريع التابعة لها.

- حظر عملية المسح الميداني على كافة المنظمات المحلية والدولية، وحصرها على المجلس، ليتم الاعتماد على ما يُحدِّده الحوثيون من احتياجات، وكذا قوائم المستفيدين التي يحددونها.

في الوضع الطبيعي، تقوم الحكومات المُعترَف بها ببعض هذه الإجراءات بالشراكة والتنسيق مع المنظمات لترتيب الأعمال الإنسانية والتنموية بما يضمن تحقيق مصالح الفئات المُستهدَفة من هذه المساعدات، إلَّا أنَّ المشكلة هُنا بأنَّ الحوثيين أنشأوا هذا المجلس بهدف تحقيق أهداف سياسية وعسكرية وعِرْقطائفية.

ربط الحوثيون المجلس بجهاز الأمن والمخابرات الخاص بهم الذي أسسوه على أنقاض الأجهزة الأمنية التابعة للدولة قبل السطو على المُؤسَّسات، وهذا ما ساعدهم على فَرْض موظفين تابعين للمجلس في المنظمات الدولية والمحلية، فضلًا عن تسخير النقاط الأمنية والعسكرية في الطرق والمحافظات والقرى، ليكونوا على اطلاع تام بتحرُّك المساعدات، وإيقاف أي تحرُّك

إنساني غير خاضع لهم(١). وقد أشارت ليز جراندي والتي عملت لسنوات مُنسِّقًا للشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن لهذه الحقيقة في شهادة تاريخية أدلت بها أمام اللجنة الفرعيّة للعلاقات الخارجيّة بمجلس الشيوخ حول الشرق الأدنى وجنوب آسيا وآسيا الوسطى ومكافحة الإرهاب، حيث قالت: «فرضتْ جماعة أنصار الله فعليًّا مئات القيود على المساعدات الإنسانيّة؛ سعيًا إلى التحكُّم في نوعيّة جميع أشكال المساعدة الإنسانيّة وتدفُّقها بل واستهدافها. كذلك تواصل جماعة أنصار الله تهديد العاملين في المجال الإنسانيّ والتنمُّر عليهم وترهيبهم واحتجازهم»(٢)(٣).

تَحكَّم المجلس بكُلِّ صغيرة وكبيرة متعلقة بالمنظمات الدولية، حتى على مستوى شركات النقل التي فرضوا على المنظمات التعامل معها، فقد أنشأ الحوثيون شركات نقل للتعامل مع المنظمات الدولية والمحلية والمؤسسات الحكومية التي تتلقى دعمًا من المنظمات، أهمّها شركتا «جولدن كار» التابعة للقيادي الحوثي عبد الله نور أحد أقارب عبد المحسن الطاووس، و«الرحلة السعيدة» التابعة لأحد المقربين من القيادي الحوثي أحمد حامد. وتجني هذه الشركات أموالًا طائلة تُدْفَع ضِمْن المساعدات المقدمة لليمنيين(٤).

ويحصل العاملون في «سكامشا»، على أجور ومرتبات عالية جدًّا مقارنة بما تقدمه المؤسسات الحكومية والخاصة في اليمن، فضلًا عن حصول العاملين في المجلس الحوثي على منح دراسية في مجال اللغات والدراسات العُليا في الداخل أو الخارج، كما أن أثاث المجلس وفروعه من أشهر

(١) المصدر أونلاين، مصدر سابق، ٦ مايو/ أيار ٢٠٢١.

(2) The Crisis in Yemen ،Testimony before the Senate Foreign Relations Subcommittee on Near East, South Asia, Central Asia, and Counterterrorism ، Lise Grande ،United States Institute of Peace ،21 April 2021.

(٣) هذه الشهادة هي خلاصة خبرة طويلة ناتجة عن عمل استمر لسنوات في صنعاء وتجارب واسعة في التعامل مع الحوثيين. بعد انتهاء فترة عملها كمنسقة للشؤون الإنسانية في اليمن، عملت رئيسا لمعهد الولايات المتّحدة للسلام وهي مؤسسة أسسها الكونغرس الأمريكي في ١٩٨٤.

(٤) الحوثي والمنظمات الدولية.. ابتزاز «يخنق» جهود الإغاثة، موقع العين الإخبارية، ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٠م.

الماركات العالمية بحسب تقارير إعلامية مختلفة[1]. وبطبيعة الحال، هذه الأموال التي يتم تبديدها على العاملين في المجلس مخصومة من أموال المساعدات المُقدَّمة للجياع الذين جاءت هذه المساعدات باسمهم ولإنقاذهم.

كثيرة هي التقارير الإعلامية المحلية والدولية التي سلطت الضوء على جوانب من فساد وعبث الحوثيين بالمساعدات الدولية، وأبرزها تقارير أعدتها الصحفية المصرية المعروفة «ماغي مايكل»، ونشرتها وكالة الأنباء «أسوشيتد برس» وهي من أهم وكالات الأنباء في العالم.

أشار التحقيق الاستقصائي الأول للصحفية «ماغي مايكل» الذي نُشر بعنوان «سرقة المساعدات الغذائية ومعاناة الجوع في اليمن»، إلى بعض الحالات التي نهبت فيها المساعدات في محافظة تعز جراء الانفلات الأمني في مرحلة ما بعد تحرير المدينة من هيمنة الحوثيين، لكنَّهُ في ذات الوقت أكد بأنَّ عمليات نهب المساعدات منتشرة بشكل أوسع وأكبر في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثي وعلى يد الحوثيين أنفسهم. ولأهمية مثل هذه التحقيقات والتقارير الدولية لما تحتويه من شهادات هي بمثابة توثيق لفترة هامة وعصيبة من تاريخ اليمن، سأضع أبرز ما جاء فيها حول ما يخص الحوثيين من نهب وإعاقة وصول المساعدات على شكل نقاط مختصرة:

- عزا بعض المراقبين ظروف شِبْه المجاعة في معظم أنحاء البلاد إلى حصار التحالف للموانئ التي تُزوِّد المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. لكن التحقيق الذي أجرته وكالة أسوشيتد برس وجد بأنَّ كميات كبيرة من الطعام تدخل البلاد، وبمجرد وصولها، لا يصل الطعام غالبًا إلى الأشخاص الذين هُم في أَمَسِّ الحاجة إليه - مِمَّا يثير تساؤلات حول قدرة وكالات الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الكبيرة الأخرى على العمل بفعالية في اليمن.

- اتهم برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة للمَرَّة الأولى الحوثيين بتحويل مسار المساعدات. وقال مدير برنامج الأغذية العالمي ديفيد بيزلي في رسالة إلى زعيم الحوثيين أَنَّهُ إذا لم يحقق المتمردون وضع حد للسرقة، فإنَّ المنظمة ستعلق بعض المساعدة، مِمَّا قد يؤثر على ما يقرب من ٣ ملايين شخص. وأضاف بأنَّ الحوثيين يسرقون الطعام من أفواه الأطفال اليمنيين الجياع.

---

(١) المصدر أونلاين، مصدر سابق، ٦ مايو/ أيار ٢٠٢١.

– أكد برنامج الأغذية العالمي أن تحقيقاته الخاصة توصلت إلى أدلة على قيام الشاحنات بنقل المواد الغذائية بشكل غير قانوني من مراكز توزيع الغذاء في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، وكذلك الاحتيال من قبل موزع محلي للمساعدات الغذائية مرتبط بالحوثيين.

– لم يستطع برنامج الغذاء العالمي أن يراقب ويتأكد من وصول المساعدات إلى اليمنيين إلَّا بنسبة ٢٠ بالمائة من إجمالي عمليات التسليم في ٥ ألف موقع توزيع يخدم ١٠ ألف شخص شهريا.

– على الرغم من زيادة المساعدات، استمر الجوع في النمو.

– في بعض أجزاء البلاد، أدَّى القتال وحواجز الطرق والعقبات البيروقراطية إلى تقليل كمية المساعدات الواردة. وفي مناطق أخرى، تصل المساعدات ولكنها لا تصل إلى العائلات الأكثر جوعًا.

– في محافظة صعدة، معقل الحوثيين، تقدر منظمات الإغاثة الدولية أن ٤٤٥ ألف شخص بحاجة إلى مساعدات غذائية في بعض الأشهر. وقد أرسلت الأمم المتحدة ما يكفي من الغذاء لإطعام ضعف هذا العدد. ومع ذلك، تُظهر أحدث الأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الأخرى أنَّ ٦٥ بالمائة من السكان يواجهون نقصًا حادًا في الغذاء، بما في ذلك ما لا يقل عن ٧٠٠٠ شخص ضمن مجاعة أكيدة.

– كان مسؤولو الأمم المتحدة بشكل عام حذرين من تقديم تصريحات حول انتهاكات الحوثيين، ويرجع ذلك إلى مخاوف من أن يقوم الحوثيون بمنعهم من الوصول إلى الأشخاص الجائعين.

– قال ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء التابع للأمم المتحدة، إنَّ عناصر معينة من الحوثيين تمنع الوكالة من الوصول إلى بعض أجزاء من أراضي المتمردين، ويبدو أنَّهُم يحولون المساعدات الغذائية واصفًا ما يحدث بأنَّهُ وصمة عار، وإجرامي، وخطأ يجب أن ينتهي لأنَّ الأبرياء يعانون(١).

(١) في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨م، اقتحم مسلحون حوثيون مقر دار الأيتام في مديرية الطويلة التابعة =

- قام الحوثيون بإغلاق الطريق الرئيسي إلى تعز، مِمَّا يعقد مهام منظمات الإغاثة ويعيق إيصال الطعام والإمدادات الأخرى إلى المدينة.

- يقول مسؤولون وعمال إغاثة إن المتمردين الحوثيين تحرّكوا بقوة في هذه المناطق للسيطرة على تدفق المساعدات الغذائية، مِمَّا ضغط على عمال الإغاثة الدوليين بتهديدهم بالاعتقال أو طردهم من اليمن، وأقاموا نقاط تفتيش تطالب بدفع «ضرائب جمركية» على شاحنات إغاثية تحاول المساعدة والتحرّك عبر أراض خاضعة لسيطرة الحوثيين.

- قال نائب وزير التربية والتعليم في حكومة الحوثيين سابقًا عبد الله الحامدي: «منذ وصول الحوثيين إلى السُلطة، كان النهب واسع النطاق» وهذا هو السبب في أنَّ الفقراء لا يحصلون على شيء. ما يصل إلى الناس حقًّا هو القليل جدًّا». وأكد أنَّهُ «في كُلّ شهر في صنعاء، تم تحويل ما لا يقل عن ١٥٠٠٠ سلة غذائية، كان من المفترض أن تُوفِّرها وزارة التعليم للأسر الجائعة، إلى السوق السوداء أو تُستخدم لإطعام مقاتلي الحوثيين الذين يخدمون في الخطوط الأمامية»، كما يتم تخزين وتوزيع نصف سلال الغذاء التي يُوفِّرها برنامج الغذاء العالمي للمناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، من قبل الوزارة التي يرأسها شقيق زعيم جماعة الحوثي (يحيى بدر الدين الحوثي).

- أكدت شهادات مختلفة لعاملين في المجال الإغاثي بأنَّهُم على علم أنَّ الحوثيين يُحوِّلون المساعدات لكنَّهُم لا يستطيعون الحديث خوفًا من قيام الحوثيين بعرقلة برنامج المساعدات ورفض إعطائهم تأشيرات دخول لمناطق الحوثيين.

- قال الصحفي في صحيفة الثورة الخاضعة لسيطرة الحوثيين معين النجري لوكالة أسوشييتد برس، إنَّ الصحيفة علمت بأنَّ المئات من موظفيها مدرجون في قائمة على أنَّهُم يحصلون على سلال غذائية لأكثر من عام، لكنه لم يحصل على شيء[1].

= لمحافظة المحويت غربي اليمن، وقاموا بإفراغ محتوى المخازن من المساعدات الخاصة بالأيتام والمقدمة من برنامج الأغذية العالمي وطردوا الأيتام الذين كانوا بانتظار توزيع المساعدات. المصدر: فيديو يوضح عملية النهب بثته قناة بلقيس الفضائية في ٢٣ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨م.

(١) كتب الصحفي معين النجري منشورا على حسابه بموقع «فيسبوك»، قال فيه عدد من الصحافيين في مؤسسة الثورة تلقوا اتصالات من برنامج الغذاء العالمي في صنعاء، للتأكد من أنَّهُم استلموا سلالهم =

- قال مسؤول كبير في الأمم المتحدة، بأنَّ هناك كميات كبيرة من المساعدات التي تكفي لمواجهة أزمة الجوع في اليمن، إلَّا أنَّ كثيرا منها سُرق و«إذا لم يكُنْ هناك فساد، فلا مجاعة».

- يتم تسجيل المواطنين من أجل الحصول على مساعدات، لكن لا يتم تسليمها لهُم.

- يحافظ الحوثيون على سيطرة صارمة على كمية الطعام التي تذهب إلى أيَّة مناطق ومَن يحصل عليها، ويتلاعبون بالقوائم الرسمية للمستفيدين من خلال إعطاء معاملة تفضيلية لمناصري الحوثيين وعائلاتهم، بحسب عمال ومسؤولين إغاثة.

أكد خمسة من عمال الإغاثة لوكالة الأسوشييتد برس أنَّهُم يعتقدون بأنَّ الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى قد أجبرت على التضحية باستقلالها من أجل الحفاظ على الوصول إلى المناطق المختلفة لتقديم المساعدة لأكبر عدد ممكن من الناس.

- أكد مسؤول إغاثة كبير للوكالة بأنَّ الحوثيين «يُهدِّدون صُنَّاع القرار والموظفين الدوليين من خلال التصاريح وتجديد التأشيرات». «أولئك الذين لا يمتثلون سوف يتم رفض تأشيراتهم»، كما أنَّهُ «اكتشف أنَّ موظفيه كانوا يطلعون الحوثيين على محتويات محادثاته ورسائله الإلكترونية، وعندما اشتكى من التجسُّس، سحب المتمردون تأشيرته وأجبروه على مغادرة البلاد»(١)(٢).

= الغذائية الشهرية، وعندما ذهبوا إلى مكتب برنامج الغذاء العالمي، تفاجأوا بأن هناك كشوفات استلام حصص شهرية منذ عام بأسمائهم وأرقام هواتفهم وبطائقهم الشخصية، وأمام كُلّ اسم بصمة تأكيد الاستلام. كما أكد النجري بأن موظفي مؤسسة الثورة ليسوا فقط الضحايا، بل هناك غيرهم من مؤسسات مختلفة.

(1) AP Investigation: Aid stolen as Yemen starves ،The Associated Press، December 31, 2018.

(٢) نشر الصحفي اليمني المعروف فارس الحميري منشورا على صفحته بموقع التواصل فيسبوك، نقلا عن باحث ميداني يعمل مع برنامج الأغذية العالمية، بأن مشرف حوثي يمثل «المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية» التابع للحوثيين، «يتدخل في كُلّ شيء، بما في ذلك قيامه بتفتيش تلفونات زميلاتنا في الفريق تحت التهديد». نشر بتاريخ: ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢١م.

بعد أكثر من عام، أصدرت نفس الوكالة تحقيقًا استقصائيًّا سلطت فيه الضوء على أبرز ممارسات الحوثيين التي يتم من خلالها نهب وإعاقة وصول المساعدات. ركز التحقيق المطول والذي نُشر بعنوان «المتمردون الحوثيون في اليمن يعرقلون تدفق المساعدات الأممية ويطالبون بجزء منها»، على ممارسات الحوثيين كونهم يمارسون عملية سرقة المساعدات بشكل ممنهج، مُستنِدًا على وثائق وشهادات مسؤولين دوليين. وسأورد أهم ما جاء في هذا التحقيق الهام على شكل نقاط:

- بحسب وثائق حصلت عليها الوكالة الدولية، أعاق الحوثيون برامج إيصال المساعدات التي تُقدِّمها الأمم المتحدة في اليمن بهدف إجبار المؤسسات الدولية على منحهم سُلطة أكبر على المساعدات الضخمة واستقطاع قَدْر أكبر من أموال المساعدات الخارجية.

- وضعت جماعة الحوثي شروطًا منها ما يعطيها حصة أكبر من المساعدات مقابل منحها تراخيص الوصول إلى المناطق التي يحتاج سكانها إلى الإغاثة.

- بحسب شهادة مسؤول كبير في الأمم المتحدة، فإنَّ الحوثيين أعاقوا العديد من البرامج التي تُغذِّي السكان الذين يعانون من الجوع وتساعد أولئك الذين نزحوا بسبب الحرب الأهلية، وقُدِّر عدد المتضررين بأكثر من مليوني مستفيد.

- أظهرت الوثائق أنَّ الحوثيين يرفضون الرقابة على نحو ٣٧٠ مليون دولار سنويًّا تمنحها المنظمات للمؤسسات الحكومية الخاضعة لسيطرتهم. وأنَّ هذه الأموال كان يجب أن تُدفع كرواتب وتكاليف إدارية أخرى.

- أرسلت منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية لليمن، ليزا غراندي، رسالة إلى رئيس الوزراء المُعَيَّن من قِبَل الحوثيين تشكو من قائمة طويلة من المطالب يتم وضعها على المنظمات الإغاثية العاملة في اليمن والتي تتسبَّب في عرقلة أو تأخير المساعدات وتنتهك المبادئ الإنسانية.

- طالب الحوثيون بقطع ٢٪ من ميزانية المساعدات بالكامل لهُم، وهو شرط رفضته الأمم المتحدة والمانحون. وقد عَلَّق متحدث باسم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بأنَّ محاولات الحوثيين «لفرض ضريبة على المساعدة الإنسانية غير مقبولة وتتعارض بشكل مباشر مع المبادئ الإنسانية الدولية».

- قال مسؤول في الأمم المتحدة بأنَّ ممارسات الحوثيين ستتسبب في تقليص المساعدات، وأضاف: «من المؤسف أنَّ الناس سيعانون من تقليص حجم المساعدات لكن لا يمكن للحوثيين استخدام الناس كرهائن لفترة طويلة».

- قال مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مارك جرين لـ«أسوشيتد برس»: نريد مساعدة الشعب اليمني الذي طالت معاناته، لكنْ «الحوثيون يضعون قيودًا تجعل من الصعب القيام بذلك».

- مطالب الحوثيين أثارت وكالات الإغاثة بشأن تحويل الأموال والإمدادات الإنسانية إلى جيوبهم أو مؤيديهم أو تجاه أنشطتهم الحربية.

- قال عمال الإغاثة في اليمن بأنَّ التنازلات التي قدَّمتها المنظمات والوكالات الدولية للحوثيين، شجعتهم على الضغط من أجل طلب المزيد من التنازلات.

- حجب الحوثيون تأشيرات وتصاريح المعدات والإمدادات الخاصة بالمنظمات الإغاثية ورفضوا منح تصاريح لبعثات الأمم المتحدة للتنقل.

- قال مسؤول آخر في الأمم المتحدة إنَّ ما يقرب من ٣٠٠ ألف من الأمهات الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة في اليمن لم يتلقوا مُكمِّلات غذائية لأكثر من ستة أشهر، لأنَّ الحوثيين «احتجزوا المستفيدين كرهائن ليفرضوا نسبة ٢٪».

- برَّر قاسم حسين الحوثي وهو رئيس قسم المنظمات الدولية في المجلس السياسي الحوثي، مطالبهم بفرض ضريبة على المساعدات بنسبة ٢٪ بالقول «إنَّ هذه الأموال ضرورية لتغطية نفقات تشغيلية لـ (سكامشا)».

- أكد العاملون في المجال الإغاثي في اليمن أنَّ عمليات المضايقات والترهيب واختلاس الأموال من قبل الحوثيين مُستمِرَّة منذ سنوات، لكنَّها تفاقمت منذ أنْ أنشأ الحوثيون وكالة تنسيق المساعدة الخاصة بهم في أوائل عام ٢٠١٨م (يقصدون نمشا وسكامشا)، ومنذ ذلك الحين، اعتقلت الأجهزة الأمنية التي يقودها الحوثيون الموظفين المحليين، ومنعت بعثات الإغاثة أو أوقفت الإمدادات، و«لا يمكن تنفيذ حتى مشروع بسيط في شمال اليمن دون موافقة وإشراف هذه الهيئة».

– تضع وكالات الأمم المتحدة مئات الملايين من الدولارات في حسابات الحوثيين من أجل «بناء القدرات»، وقد أعرب موظفو الإغاثة بشكل خاص عن مخاوفهم بشأن تحويل الأموال من وكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة إلى خزائن قادة الحوثيين أو مؤيديهم.

– تُظهر البيانات أن بعض المسؤولين في المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي (سكامشا) الحوثية، يتلقون رواتب متعددة. من بينها، دفعت ثلاث وكالات تابعة للأمم المتحدة رواتب لرئيس الهيئة ونائبه والمديرين العامين. وقد أظهرت البيانات أنَّ كُلّ مسؤول تلقى ما مجموعه ١٠٠٠٠ دولار شهريًّا من الوكالات الأممية.

– منحت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مليون دولار كُلَّ ثلاثة أشهر لإيجار المكاتب والتكاليف الإدارية الخاصة بـ السكامشا، في حين منحت وكالة الهجرة التابعة للأمم المتحدة للمكتب ٢٠٠ ألف دولار أخرى للأثاث والألياف البصرية.

– علَّق برنامج الأغذية العالمي عملية توزيع المساعدات لمُدَّة شهرين في بعض مناطق حول صنعاء، وطالب التسجيل البايومتري (البصمة) للمستفيدين، لضمان وصول هذه المساعدات للمستحقين. وقد وافق الحوثيون في البداية، لكنَّهُم رفضوا لاحقًا متابعة عملية التسجيل بالبصمة.

– عندما قرَّرت اليونيسف إعادة تقييم الشركاء الذين تعمل معهم (المنظمات المحلية الوسطية التي تم إنشاء أغلبها بعد سيطرة الحوثيين) بما فيهم الشركاء الحكوميين، وخفض الأموال المُسلَّمة للحوثيين وقرَّرت بأنَّها ستدفع للمُورِّدين والمقاولين بشكل مباشر، قام الحوثيون بتنفيذ حملة إعلامية تُحرِّض ضد المنظمة الدولية واتهمتها بالفساد وإهدار الأموال.

– قال أحد المسؤولين بأنَّ بيئة عمل المنظمات الإغاثية صعبة بالفعل بسبب الحوثيين، «أصبحت خانقة للغاية بالتهديدات والتوجيهات».

– فرضت قيادة السكامشا الحوثية أكثر من ٢٠٠ توجيه جديد على الوكالات الإنسانية. من ضِمْن هذه التوجيهات مطالبة الوكالات الدولية بالكشف عن هويات متلقي المساعدات وإشراك الحوثيين في تقييم الاحتياجات، وهذا ما سيمنحهم سُلطة أكبر لتوجيه المساعدات إلى مؤيديهم.

- عدد من مطالب الحوثيين تهدف إلى الرقابة والترهيب، مثل إصدار أوامر للموظفين اليمنيين المحليين بالحصول على إذن من الحوثيين لحضور دورات تدريبية للأمم المتحدة في الخارج ثم الإبلاغ عن محتوى ورش العمل هذه[١].

- طالب الحوثيون باتفاق جديد يمنحهم يدًا في إسناد عقود الأمم المتحدة مع المُورِّدين، واختيار شركاء محليين لتنفيذ البرامج، كما يمنحهم الحق في فرز موظفي الأمم المتحدة في اليمن، وتَولِّي ميزانية برامج المراقبة.

- يفرض الحوثيون على الأمم المتحدة العمل مع المنظمات غير الحكومية التي يُفضِّلونها، ومنها منظمة تُعرف باسم بنيان والتي كان شقيق زعيم الجماعة إبراهيم الحوثي عضوًا في مجلس إدارتها. وقد منع الحوثيون وكالات الأمم المتحدة من إيصال المواد الغذائية للمستهدفين في محافظة الحديدة واشترطوا التعامل مع مؤسسة بنيان لتوزيع هذه المساعدات[٢].

في أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠١٨م، بثَّت وسائل إعلام دولية مختلفة مشاهد لمواطنين يمنيين في المناطق التهامية التابعة لمحافظة حجة غربي اليمن، وتحديدًا في مديرية أسلم، وهُم يأكلون أوراق الشجر من شِدَّة الجوع والفقر. كانت المشاهد صادمة لكثير داخل اليمن وخارجه. وبعد حوالي عام، جاء تقرير وكالة «أسوشيتد برس» ليكشف عن الأسباب الرئيسة التي جعلت أهالي تلك المديرية يصلون لتلك المرحلة.

حيث أكدت الوكالة في التقرير المشار إليه أعلاه، أنَّ الحوثيين امتنعوا –ولشهور– عن تقديم الإذن للمنظمات الدولية بتوزيع ٢٠٠٠ طن من الطعام (وهو ما يكفي لإطعام ١٦٠ ألف شخص) في مديرية أسلم التي اضطر سكانها لأكل أوراق الشجر المسلوقة بسبب الجوع، وأنَّ الموافقة على توزيع المواد الغذائية جاءت بعدما فسدت المساعدات[٣].

---

(١) فرضت جماعة الحوثي على المنظمات الدولية والمحلية أن تشعرها قبل أي اجتماع يتم تنفيذه، سواء اجتماع بحضور الموظفين أو عبر مكالمات الفيديو الجماعية وتحدد أسباب هذا الاجتماع.

(2) Yemen's Houthi rebels impeding UN aid flow, demand a cut ،The Associated Press ، February 19, 2020.

(٣) بسبب الفقر في بعض المناطق، لجأ عدد من السكان إلى تناول نباتات لم تكُنْ تؤكل إلَّا في أيام =

كما نشرت شبكة CNN الإخبارية تحقيقًا عن سرقة المساعدات الغذائية من قِبَل الحوثيين، وكان أبرز ما فيه:

- أوضح برنامج الأغذية العالمي بأنَّ قوائم توزيع المساعدات شملت بصمات أصابع يفترض أنَّها لأشخاص استلموا المساعدات، لكن حوالي ٦٠ بالمائة من المستفيدين الذين يبلغ عددهم بالآلاف في سبع مناطق في العاصمة لم يتلقوا أيَّة مساعدات، وهذا يعني وقوع اختلاس واحتيال.

- إلى جانب السجلات المُزيَّفة، يوجد أشخاص غير مُصرَّح لهُم حصلوا على الغذاء، كما تُباع لوازم أخرى في أسواق المدينة.

- تقول أميرة صالح (إحدى الشاهدات) إنَّها وجدت اسمها مدرجًا ضِمْن قائمة المستفيدين من المساعدات، لكنَّها أخبرت شبكة CNN أنَّها وأسرتها المؤلفة من ١٠ أفراد تلقوا آخر معونة لهُم قبل سِتَّة أشهر. كما عثرت على سجلات تشير إلى أنَّها استلمت ١١٠،٠٠٠ ريال يمني (حوالي ٤٤٠ دولارًا في تلك الفترة) من مؤسسة خيرية أخرى، لكنَّها في الأصل لم تتلقَ شيئًا.

- وِفْق وثائق اطلعت عليها شبكة CNN متعلقة بالمساعدات في حوالي ٣٣ منطقة يمنية، توجد فجوة واسعة بين كمية المساعدات التي تم تسليمها رسميًّا وبين أثرها على الأرض.

- الحوثيون عاقبوا المنظمات الدولية والأممية لمُجرَّد أنَّها طالبت بمراقبة عملية تسليم المساعدات للتأكد من وصولها لمن يستحقونها. حيث فرضوا عليها مزيدًا من القيود والتأخير في التأشيرات أو رفض إصدارها(١).

تقرير هام آخر سَلَّط الضوء على نهب المساعدات من قِبَل الحوثيين، لكن هذه المَرَّة صادر عن شبكة الجزيرة الإخبارية، وقد أشار إلى التالي:

= الجوع والقحط أثناء حكم الأئمة قبل ثورة ٢٦ سبتمبر، ومنها نبات مُرّ يُعرَف محليًا باسم «الحلص».

(1) CNN exposes systematic abuse of aid in Yemen ،By Sam Kiley, Sarah El Sirgany and Brice Lainé, CNN ،May 20, 2019.

- بحسب مصدر رفيع في منظمة دولية، يشترط الحوثيون على المنظمات الإغاثية العمل في مناطق سيطرتها عَبْرَ منظمات محلية شريكة، وهذه المنظمات الشريكة تنهب كُلّ المساعدات.

- المصدر نفسه أكد بأنَّ الحوثيين «يُقيّدون كُلَّ مسلحيهم وقاداتهم بأنَّهُم نازحون، من بينهم المسلحون الذين قَدِمُوا من المحافظات الشمالية للسيطرة على صنعاء، كما أنَّ مسلحيهم يُسجلون بأنَّهُم مُتضرِّرُون من الحرب».

- المصدر في المنظمة أوضح بأنَّ معظم المستفيدين من المساعدات الإغاثية هُم من الحوثيين، لكنَّهُم يبيعونها في الأسواق للتربُّح، و«هناك شحنات كاملة يتم نهبها وبيعها للتجار، الأمر الذي يُعزِّز من انهيار الوضع الإنساني، ويُوسِّع دائرة الجوع، لكنَّنا لا نملك القوة لمواجهة ذلك، رُبَّما يتسبب ذلك بحرمان الآلاف من المتضررين الحقيقيين».

- لأنَّ المنظمات تعتمد على المسؤولين المحليين الموالين للحوثيين، فإنَّ الأخيرين يدفعون بأسماء غير مُستحَقَّة على أنَّهُم متضررون من الحرب، مقابل أن تُقسَّم المساعدات بالنصف بين المسؤولين والمستفيدين.

- في محافظة ذمار سجَّل مسؤول محلي كُلَّ سكان قريته وبينهم تجار، وبعد أن وُزِّعت المساعدات كان النصف منها في فناء منزله يُحمَّل على شاحنات في طريقها للبيع[1].

من ضمن الشهادات الهامة التي وردت في تقرير موقع الجزيرة نت، ما أكدته إحدى النازحات حول ما يُردِّده اليمنيون عن البُعْد العِرْقي في ممارسات الحوثيين لا سِيَّما توزيع المساعدات والأعمال والأموال. يقول التقرير: «حاولت الأرملة والأم لسِتَّة أبناء (فاطمة موسى) الاستفسار من الموظف الذي يُقيِّد الأسماء في سجلات طويلة، قبل أن يصرخ في وجهها بلهجة حادة بأن تلتزم النظام، وبعد ساعات سُجِّل اسمها، وقِيل لها أن تنتظر اتصالًا. ظلت الأم تتفقَّد هاتفها مِرارًا، لكن لم يتصل أحد. قبل أيام، اتفقت مع امرأة من الحوثيين على أن تذهب بها الأخيرة إلى إحدى المنظمات، وحين وصلتا إلى هناك كانت الاثنتان تُقدِّمان اسميهما كونهما نازحتين، رغم أنَّ الأخيرة تسكن في صنعاء وزوجها ضابط في الداخلية.

(١) في صنعاء.. يُسرق الطعام من أفواه الجياع، الجزيرة نت، ٢ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٩م.

ولكون لقب الأخيرة ينتهي بـ «الأهدل» -أي نفس العرق السلالي للحوثي- قُبلت على الفور. ولم يكد يمُرُّ أسبوع حتى استلمت أولى دفعات المساعدات شملت موادًا غذائية وإيوائية شاملة، تلتها دفعة أخرى في ظرف أسبوعين فقط.

تقول فاطمة موسى للجزيرة نت «لأنَّ لقبها الأهدل قدَّمُوا لها كُلَّ المساعدات ومبالغ مالية، بينما نحن النازحين الذين عانينا من الحرب لم يكترثوا لحالنا وقالوا إنَّ اسمنا سقط من الكشوفات لأنَّ بياناتنا ناقصة.. كنت أعتقد أنَّ هذه المرأة ستمنحنا المساعدات كونها لا تحتاج لها، لكنَّها باعتها»(١).

المساعدات الإغاثية مقابل القتال:

استغل الحوثيون المساعدات الإغاثية المقدمة من الدول المانحة والمنظمات الدولية لزيادة التحشيد إلى جبهات القتال، وقد أشارت تقارير محلية ودولية في أكثر من مناسبة لمثل هذه الجريمة التي ساهمت بشكل أو بآخر في إطالة أمد الحرب ومعاناة اليمنيين.

يمكن هنا الاستشهاد بالتحقيق الصحفي الأهم والأوسع حول هذا النوع من الانتهاكات، وهو ما نشره موقع المصدر أونلاين في مارس/ أذار ٢٠٢١م، وسنذكر نقاط مختصرة لما ورد فيه بناء على شهادات ومقابلات أجراها الموقع:

- أجرى القائمون على التحقيق مقابلات مع عشرات السكان كلهم أكدوا بأنَّ توزيع المساعدات مرهون بالولاء للحوثيين.

- تُعتبر مديرية شرعب شمال تعز مثالًا واضحًا على كيفية استخدام الحوثيين السلال الغذائية لفرض السيطرة وتعبئة المقاتلين من الريف إلى جبهات الحرب ضد القوات الحكومية.

- يحافظ الحوثيون على سيطرتهم على السكان في مديرية شرعب من خلال شراء ولاء قادة المجتمع المحلي بالمساعدات الإنسانية.

- بحسب شهادات سكان من مديرية شرعب، فإنَّ الحوثيين يحكمون هذه المناطق من خلال منح شيوخ القرى المحلية صلاحيات السيطرة على توزيع المساعدات.

---

(١) الجزيرة نت، نفسه.

– في مديرية «بني العوام» في محافظة حجة شمال غرب اليمن، يستدرج الحوثيون الشباب الذكور إلى جبهات الحرب باستخدام تكتيك تجنيد معروف بين السكان باسم «الغذاء مقابل المقاتلين»، وبحسب شهادات محلية، يكون منح أو حجب المساعدات الغذائية بتوجيه من سلطات الحوثيين، بناءً على شروط معينة مثل توفير مقاتلين من العائلات المُسجَّلة لتلقِّي المساعدات.

– شهادة أحد الموظفين في القطاع الخاص: السكان الفقراء في المحافظة يعانون من اليأس وهُم يشاهدون المساعدات الغذائية تذهب لمَن هُم ليسوا في أمَسِّ الحاجة إليها. والعديد من العائلات في حجة تواجه خيارين: الموت جوعًا أو الموت في ساحات القتال.

– في مخيم «بني حسن» للنازحين في منطقة عبس التابعة لمحافظة حجة الخاضعة لسيطرة الحوثيين، قال نازحون إنَّ المسؤولين المحليين يسرقون المساعدات الغذائية ويتركون الفتات لمَن هُم في المخيم من النازحين. وفي مخيم بني قيس للنازحين في نفس المحافظة، يقول أحد النازحين في شهادته: «لا نعرف ما هي المعايير المُعتمَدَة لتوزيع المساعدات التي نراها تذهب لمسؤولي المنطقة، أو تُسْرَق من قِبَل بعض المشرفين في المخيم».

– في سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠م، تَقدَّم مجموعة من النازحين في مخيم «المهربة» بمدينة عبس التابعة لمحافظة حجة بشكوى، تطالب بالقبض على المتلاعبين بقوائم توزيع المساعدات، لكن الشكوى تسبَّبت في استبعاد النازحين الذين قدَّمُوا الشكوى من الحصص الإغاثية وحرمتهم تمامًا.

– تُقدِّم بعض هذه المنظمات مساعدات مباشرة للمقاتلين الحوثيين كمستفيدين، بينما تتمتع عائلات القتلى والجرحى بامتيازات. وفي حالات أخرى، يتم بيع جزء من المساعدات في السوق السوداء لصالح الجماعة وقادتها.

– أكد مُدرِّس في مدرسة حكومية في صنعاء، أنَّهُ تلقى في عام ٢٠١٨م سلة طعام كاملة وبعد ذلك تلقى ثلاثة أنصاف سلال في الأشهر اللاحقة قبل إخباره بأنَّ اسمه قد تم حذفه من قائمة المستلمين المُسجَّلين. وفي نوفمبر من نفس العام، تلقى المعلم مكالمة هاتفية من أحد العاملين في برنامج الأغذية العالمي الذي أراد التحقُّق من أنَّهُ كان يتلقى سلال طعامه، واتضح أنَّهُ لا يزال

مُدْرَجًا من قِبَل وكالة الأمم المتحدة كأحد المستفيدين المُستهدَفين.

- قال موظف يعمل في منظمة يديرها موالون للحوثيين أنَّهُ عندما كان يحاول تسجيل اسم مُعلم سابق في قوائم المستفيدين تفاجأ عندما عرف أنَّ اسم المعلم كان بالفعل مُدْرَجًا في تلك القوائم على الرغم من أنَّهُ لم يتلقَّ أيَّ شيء.

- ما يقرب من ثلث سلال الغذاء الشهرية البالغ عددها ١٦٠٠٠ سلة المُخصَّصة للأشخاص المتضررين في منطقة حيران المحرق في محافظة حجة تذهب لصالح المسلحين الحوثيين في ميدي وحرض وحيران.

- وفقًا لسكان محليين في منطقة المحابشة التابعة لمحافظة حجة، فإنَّ العديد من النساء في منطقة «حجر»، ومعظمهن من عائلات متحالفة مع الحوثيين، تصنع الخبز الذي يرسل للمسلحين الحوثيين. في المقابل، تحصل عائلات هؤلاء النساء على إمدادات ثابتة من حصص القمح بالإضافة إلى غاز الطهي المنزلي الذي يُباع في السوق السوداء بحوالي ١٢ دولارًا لكُلِّ أنبوبة.

- يستغل المشرفون الحوثيون المساعدات الإنسانية للحصول على الأموال مقابل وعود بتسجيلهم في قوائم مُتلقِّي المساعدات التي تُقدِّمها منظمات الأمم المتحدة، أو للحصول على مساعدات من خلال قنوات أخرى(١).

المساعدات ومجاعة تهامة:

من خلال متابعتي اليومية للوضع الإنساني في اليمن خلال سنوات الحرب كوني عملت مراسلًا مُتخصِّصًا بالشأن المجتمعي اليمني لصحيفة دولية، يمكن التأكيد بأنَّ يوميّات أهالي المناطق الساحلية الغربية بما فيها محافظة الحديدة، كانت الأسوأ والأكثر بؤسًا في زمن الحرب مقارنة بالمناطق الأخرى. فالسكان هناك هُم الأكثر فقرًا في البلاد، وقد عاشوا أوضاعًا مأساوية لأسباب مختلفة على رأسها ارتفاع درجات الحرارة، والانقطاع التام للتيار الكهربائي ولفترات

(١) «المقاتلون مقابل الغذاء».. هكذا يستغل الحوثيون المساعدات الإنسانية لتعزيز سيطرتهم، المصدر أونلاين، ١٥ مارس/ آذار ٢٠٢١.

طويلة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والخدمات الصحية والتعليمية، وانتشار الأوبئة وندرة المياه الصالحة للشرب، وعدم توفُّر فرص العمل، إضافة إلى نهب وإعاقة وصول المساعدات من قبل الحوثيين.

أواخر العام ٢٠١٦م، انتشرت صور في مواقع الانترنت لمجموعة من السكان – في الحديدة وحجة – تلتصق جلودهم بعظامهم من شدة الجوع، كما أكدت العديد من التقارير سقوط وفيات من النساء والأطفال جراء انعدام الغذاء وانتشار الأوبئة. حدث ذلك، في الوقت الذي تتواجد في هذه المناطق العديد من المنظمات الإغاثية على رأسها منظمة الإغاثة الإسلامية، أوكسفام، اليونيسيف، منظمة الأغذية والزراعة (فاو)، برنامج الأغذية العالمي، منظمة مكافحة الفقر الفرنسية، منظمة أكتيد العالمية، وكالة التنمية والتعاون الفني، النداء الإنساني الدولية، منظمة المساعدة الطبية الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، المجلس النرويجي للاجئين، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الصحة العالمية، منظمة أدرا، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، منظمة إنترسوس، الجمعية الدولية للتعاون الدولي، أطباء بلا حدود، اللجنة الدولية للصليب الأحمر. فما الذي حدث؟ أين ذهبت المساعدات التي تُقدِّمها المنظمات لسكان هذه المناطق المحدودة؟ كيف عجزت هذه المنظمات الكبيرة عن إنقاذ الجياع هناك؟

وبتتبُّع نشاط الحوثيين في هذه المناطق، كان من الواضح أنَّ عمليات النهب المُمنهَجة وفرض الهيمنة الحوثية، ساهمت في إعاقة أعمال المنظمات التي كانت تصمت بدورها كي تحافظ على دعم الدول المانحة التي قد توقف دعمها إذا ما ظهرت المنظمات بعدم قدرتها على توزيع المساعدات والوصول إلى الفقراء، وتلجأ إلى توزيعها في مناطق أخرى سكانها أقل احتياجا.

من أمثلة هذه الحوادث، قيادي حوثي يدعى «أبو مشغل» وعشرة مرافقين مسلحين معه نهاية ٢٠١٦م في مديرية الخشم بمحافظة حجة، بإغلاق مكتب منظمة المجلس النرويجي للاجئين. وقد أكد لي أحد العاملين في المنظمة أنَّهُم أخذوا الحواسيب المحمولة الخاصة بالموظفين وستالايت الإنترنت عبر الأقمار الصناعية، ليتم إغلاق مكتب المنظمة هناك، كما فَرَّ عدد من الموظفين بعد اتهامهم بأنَّهُم «دواعش». المنظمة ذاتها تعرَّضت لاعتداء آخر في فبراير/ شباط ٢٠١٧م على يد الحوثيين الذين قاموا باعتقال ثلاثة من موظفي المنظمة وسائق متعاقد معها حينما

كانوا يُوزِّعون مساعدات في محافظة الحديدة[١].

وفي المناطق الساحلية التابعة لمحافظة حجة، منع القيادي الحوثي علي شرف الدين، توزيع مساعدات للنازحين حتى يتم تسليم ما يُسَمَّى بالمجهود الحربي، كما قام باختطاف مدير الأمن الغذائي بمنظمة أوكسفام بمكتب شفر، التابعة لمحافظة حجة.

كان لهذه الممارسات -وكثير مثلها- دور في تأزيم الوضع الإنساني، وهذا ما قصده المسؤول الرفيع في منظمة الأمم المتحدة لـ «أسوشيتد برس» حين أكد وجود كميات كبيرة من المساعدات التي تكفي لمواجهة أزمة الجوع في اليمن، إلَّا أنَّ كثيرًا منها سُرق و «إذا لم يكُنْ هناك فساد، فلا مجاعة».

غياب الأثر الإيجابي الواسع والملموس على الأرض، دعا اليمنيين في أكثر من مَرَّة لشن حملات إعلامية تطالب المنظمات الدولية بشفافية العمل الإغاثي كان أبرزها حملة #وين_الفلوس؟ والتي طالب الناشطون فيها المنظمات الدولية بإصدار تقارير تفصيلية عن مصير المساعدات والمنح التي تأخذها المنظمات من الدول المانحة لمساعدة اليمنيين وسط اتهامات للمنظمات بأنَّها تبدد جزءًا كبيرًا من هذه المنح في المصاريف التشغيلية للموظفين لدى هذه المنظمات. لكن شيئًا من هذا لم يحدث.. لا توجد تقارير واضحة عن مصير هذه المساعدات.

إتلاف المساعدات:

في الوقت الذي كان اليمنيين في أمس احتياجهم للمساعدة نتيجة الحرب، كانت مخازن المنظمات والحوثيين مليئة بالمساعدات الغذائية التي ينتهي مصيرها بالتلف جراء انتهاء مدة صلاحيتها أو سوء تخزينها لفترات طويلة بعد عجز المنظمات عن توزيعها.

وحينما كان ملايين اليمنيين يتضورون جوعا، كان الحوثيون يبثون تقارير مُصوَّرة لإتلاف وإحراق هذه المساعدات من باب التباهي، لينتهي الوضع بتبادل الاتهامات بين الحوثيين وبرنامج الأغذية العالمي حول المتسبب بعدم توزيع هذه المساعدات وتلفها[٢].

---

(١) موقع سويس إنفو العالمية التابع لهيئة الإذاعة والتلفزيون السويسرية، ٢٠ فبراير/ شباط ٢٠١٧م.

(٢) «منتهية الصلاحية»... تبديد المساعدات الغذائية في مناطق الحوثيين، العربي الجديد، ٢٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٩م.

بعد كُلِّ عملية إتلاف للمساعدات المنتهية، يتهم الحوثيون برنامج الغذاء العالمي بإدخال مساعدات منتهية الصلاحية، فيما يقول برنامج الغذاء إنَّ أعمال الحوثيين هي من تعيق وصولها إلى بعض المناطق وتوزيعها، وهو ما يتسبب في انتهاء صلاحيتها.

في أغسطس/ آب ٢٠١٩م أعلنت إدارة الجمارك والهيئة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية ومواجهة الكوارث (نمشا)، إتلاف أكثر من ثلاثة آلاف صندوق من الغذاء الخاص بالنساء الحوامل و١٥٠٠ كيس من الدقيق (كل كيس يزن ٥٠ كيلو غرامًا)، مُقدَّمًا من برنامج الغذاء العالمي، مشيرة إلى أنَّ هذه المساعدات كانت فاسدة وغير صالحة للاستهلاك الآدمي، وهو ما نفته المنظمة مُؤكِّدة بأنَّ المساعدات المذكورة «وصلت منذ نحو عام إلى اليمن وهي صالحة للاستهلاك قبل أن تتلف نتيجة سوء وطول مُدَّة التخزين».

وقالت المنظمة إنَّ هذه المساعدات كانت «مُخصَّصة للأسر المحتاجة والأشد فقرًا في محافظة تعز، وكان من المُفترَض توزيعها للمستفيدين في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٨م، إلَّا أنَّ السلطات في صنعاء احتجزتها لعِدَّة أشهر، وبعد ذلك أعلنت عن إتلافها أواخر الشهر الماضي»[1].

وفي حادثة أخرى، لكن هذه المَرَّة في محافظة ريمة (جنوب غرب)، قال مدير مكتب الهيئة الوطنية لتنسيق الشؤون الإنسانية في محافظة ريمة، كمال الضبيبي، إنَّ المساعدات الغذائية التي أُتلِفَت نهاية شهر يوليو/ تموز كانت تالفة وموجودة في مخازن برنامج الغذاء العالمي في مديرية الجعفرية.

وأوضح المسؤول الحوثي أنَّ السبب الرئيس وراء تلف ٦٨ طِنًّا من المساعدات الغذائية يرجع إلى تخزينها بشكل خاطئ، فضلًا «عن رفض المدير السابق للهيئة الوطنية لتنسيق الشؤون الإنسانية (الحوثي)، توزيع المساعدات للمستهدفين في حينها، لأسباب شخصية»[2].

---

(١) نفسه.

(٢) يمنيون يستنكرون إهمال المساعدات الغذائية والتسبب في تلفها، العربي الجديد، ٥ أغسطس/ آب ٢٠١٩م.

لماذا الصمت؟!

خلال السنوات ٢٠١٥م – ٢٠١٩م، أعاقت جماعة الحوثي وصول المساعدات إلى مَن يحتاجونها في المناطق الخاضعة لسيطرتها بشكل مُمنهَج ومُتعمَّد ما سبب في تفاقم الوضع الإنساني، كما تعرَّض العاملون في المنظمات لسلسلة من الانتهاكات والجرائم وعمليات الابتزاز والتحريض والتنكيل على يد الحوثيين، وبدلًا من أن تُصدر المنظمات بيانات تدين هذه الأعمال، صمتت، باستثناء تصريحات غير مباشرة ومن مصادر أممية ودولية غير معلنة، مُبرِّرة ذلك بالحرص على استمرار عمل المنظمات، وخوفًا من طرد الحوثيين لهُم، لتكتفي بالحديث عن وجود عراقيل وتحديات ومخاطر، دون أن تُحدِّد هوية المُعرقِل أو ماهيَّة المخاطر.

استمر هذا الصمت أو استخدام سياسة النقد الخجول أو غير المباشر، حتى سجَّلت بعض المنظمات موقفًا قويًّا ومُعلَنًا بقيادة ديفيد بيزلي المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في يونيو/حزيران ٢٠١٩م، والذي تجاوز التصريحات الإعلامية غير المباشرة، وألقى كلمة أمام مجلس الأمن بشأن الوضع في اليمن، ندَّد فيها بنهب الحوثيين للمساعدات، جاء فيها:

«اليوم، يُحزنني أن أبلغكم أنَّ برنامج الأغذية العالمي يتم منعه من تقديم الغذاء للأشخاص الأكثر معاناة من الجوع في اليمن.

المساعدات الغذائية التي تُقدِّمها الأمم المتحدة يتم تحويل مسارها في المناطق التي تسيطر عليها جماعة «أنصار الله» على حساب الأطفال والنساء والرجال الذين يعانون الجوع.

دعوني أتوقَّف هُنا لأوضِّح واحدة من المهام الرئيسية التي يقوم بها البرنامج. ألا وهي تحديد الفئات الأكثر احتياجًا لمساعدتنا.

لا يهم أين نعمل، بل ينبغي أن نكون قادرين على العمل باستقلالية، لنتمكن من تحديد أولئك الذين يحتاجون المساعدة، والتحقُّق من هوياتهم.

كما يجب علينا وضع أنظمة رَصْد لضمان وصول الأغذية بالفعل لأولئك الأشخاص المحتاجين. وهذا التزام آخر من التزاماتنا.

وتساعدنا تلك الأنظمة على ضمان أنَّهُ لا يمكن للآخرين أن يحرموا هؤلاء الأشخاص من

الغذاء الذي يستحقونه للبقاء على قيد الحياة، وأنَّ الغذاء الذي نُقدِّمه لا يخدم الأجندات السياسية.

تعمل تلك الأنظمة على حماية الأشخاص الذين نُقدِّم لهُم الغذاء.

كما تضمن هذه الأنظمة أنَّ المبادئ الإنسانية الأساسية يتم تطبيقها، وأنَّنا مسئولون أمام الجهات المانحة لنا وأمام العالم.

وطوال العامين الماضيين ظللنا نتحدَّث مِرارًا وتكرارًا إلى جماعة «أنصار الله» بأنَّنا تُساوِرُنا المخاوف من مقاومتها لعملياتنا التي تتميَّز بالحيادية والاستقلالية.

لم يكُنْ الأمر مُتعلِّقًا فقط بمسألة التسجيل (تسجيل المُستفِيدين).

لقد كانت تواجهنا أيضًا مشاكل بشأن استيراد المعدات، واعتماد الموافقة على تأشيرات السفر لموظفينا، وغيرها من القضايا العديدة. ظللنا نطرح تلك القضايا مِرارًا وتكرارًا!

وفي ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٧م، بدأنا المفاوضات الرسمية مع سلطات صنعاء، لتتيح لنا الفُرصة لتحديد الأشخاص الأشد جوعًا، وتسجيلهم من خلال النظام البيومتري (نظام تسجيل المستفيدين بالبصمة).

إلَّا أنَّ المحادثات التي استغرقت أشهر عديدة لم تسفر عن أَيَّة نتائج، وأثناء المحادثات التي أجريناها مِرارًا وتكرارًا تَبَيَّنَ لنا في أواخر عام ٢٠١٨م وجود أدلة خطيرة على تحويل مسار بعض الأغذية للأشخاص الخطأ.

وكما أخبرتُ مجلس الأمن في نوفمبر/ تشرين الثاني من السنة الماضية فالوضع في اليمن كان ولا يزال مُتردِّيًا إلى حَدِّ الكارثة.

لقد تدَّمرت سُبُل كسب العيش، وبات الاقتصاد في حالة من الفوضى العارمة.

نقوم حاليًا بتوفير الغذاء لما يزيد عن عشرة ملايين شخص شهريًّا.

ولكن باعتباري مدير برنامج الأغذية العالمي لا أستطيع أن أُجْزِم لكم أنَّ كافة المساعدات تصل إلى أولئك الذين هُم في أقصى حاجة إليها.

لماذا؟

لأنَّنا غير مسموح لنا أن نعمل باستقلالية.

ولأنَّ المساعدة يتم تحويل مسارها من أجل الربح أو لأغراض أخرى.

وخلاصة القول أنَّ: الطعام يُؤخذ من أفواه الأطفال الجوعى، من الأولاد والبنات الذين يحتاجون إليه حتى يظلوا على قيد الحياة.

لنضرب فقط بضعة أمثلة على الأدلة التي جمعناها:

في مدينة صنعاء، أخبرنا عدد من المستفيدين أنَّهُم لم يَتَلَقَّوا أيَّة مساعدات غذائية، على الرغم من أنَّ بصمات أصابعهم وردت في قائمة التوزيع كما لو أنَّهُم قد استلموا تلك المساعدات بالفعل.

مَن استولى على طعامهم؟

أجرينا مقابلات مع بعض المُستفِيدين في سبعة مراكز في مدينة صنعاء، أكد نحو ٦٠٪ منهم أنَّهُم لم تصلهم أيَّة مساعدات.

أين ذهب طعامهم؟

على الرغم من أنَّنا شهدنا تحسُّنًا مبدئيًّا في أوائل عام ٢٠١٩م بفضل العمل الجاد الذي قام به مارتن ومارك وليزا جرينيد وآخرون، وردت بعض المعلومات المثيرة للقلق كالآتي:

٣٣٪ من المجيبين على الاستقصاء الذي أجريناه في محافظة صنعاء لم يتلقوا الغذاء في شهر أبريل/ نيسان لعام ٢٠١٩م.

وخلال الستين يومًا الماضية فقط كشف الخط الساخن ونظام الرصد لدينا عن أكثر من ٣٠ حالة اختلاس محتملة للأغذية في أجزاء من اليمن التي تسيطر عليها السلطات في صنعاء.

وبالإضافة إلى ذلك:

في محافظة صعدة، تم منع إجمالي ٧٩ بالمائة من زيارات الرصد التابعة لأطراف ثالثة، و٦٦ بالمائة من زيارات الرصد التابعة لموظفي برنامج الأغذية العالمي.

دعوني أوضِّح الأمر؛ مع أنَّ تحويل مسار المساعدات كان يتم في الغالب في المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله إلَّا أنَّ الأمر لا يقتصر فقط على المناطق التي يسيطر عليها

الحوثيون.

ولكن عندما واجهنا تحديات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة تَلقَّينا تعاونًا للتصدِّي لتلك المسائل بصفة مستمَرَّة.

سَيِّدي الرئيس، يتم الآن التلاعب بمساعداتنا الغذائية ونحن ممنوعون من حل هذه المشكلة.

إذا لم نَقُمْ بفِعْل شيءٍ حيال هذا...

هل سنكون متغاضين عن هذه المشكلة؟

هل سنكون شركاءً في هذه المشكلة؟

هل سنصبح غير محايدين؟

الإنسانية هي في المقام الأوَّل السبب في تواجدنا في اليمن...

وهي أيضًا السبب في أنَّ العالم أجمع والعديد من الشعوب التي لها تمثيل في هذه القاعة اليوم تُقدِّم ما يزيد عن ١٥٠ مليون دولار أمريكي لبرنامج الأغذية العالمي كُلَّ شهر لتوفير الغذاء للجَوْعَى في اليمن.

عندما تذهب المساعدات الغذائية للأشخاص الخطأ، وعندما تفشل تلك المساعدات في الوصول لأكثر الفئات احتياجًا، هل نكون قد خذلنا الإنسانية؟

لا يمكننا أن ندع هذا الأمر يستمر»[(١)].

بعد أيام قليلة من هذه الكلمة، أعلن برنامج الأغذية العالمي، بدء تعليق جزئي لعمليات المساعدات الغذائية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين نظرا لعدم قدرة المنظمة على إيصال المساعدات لليمنيين دون تدخُّل الحوثيين.

وقال المُتحدِّث باسم البرنامج في جنيف إيرفيه فيروسيل، إنَّ الأولوية ما زالت إطعام الأكثر جوعًا من الأطفال والنساء والرجال، «ولكن كما هو الحال في أيَّة منطقة صراع، يسعى بعض الأفراد إلى الربح عن طريق الإضرار بطعام الضعيف، وتحويله بعيدًا عن المكان الذي تشتد

(١) موقع برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، ١٧ يونيو/ حزيران ٢٠١٩م.

الحاجة إليه»[١].

وبهذا الشكل كانت العمليات الحوثية سببًا في تقليص المساعدات، ليواجه ما يقارب ٨,٥ مليون يمني مِمَّن يحصلون على مساعدات غذائية شهرية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين انخفاضًا كبيرًا بلغ نسبة ٥٠ بالمائة من حجم تلك المساعدات المُقدَّمة من برنامج الغذاء العالمي. وقد أرجعت شبكة أنظمة التحذير المبكر للمجاعة التابعة للأمم المتحدة هذه النكسة، إلى بيئة التشغيل المُقيِّدة للعمل الإنساني المستقل والمحايد التي يواجهها برنامج الغذاء بشكل متزايد في تلك المناطق.

وحتى كتابة هذا النص، لا يمكن القول بأنَّ الوضع تغيَّر كثيرًا، فعلاقة الحوثيين والمنظمات الدولية ما زالت قائمة على ابتزاز الطرف الأوَّل، وخوف الطرف الثاني من أن يُحْرَم من العمل في اليمن.

لا يمكن الجزم بأنَّ عمليات القرصنة على المساعدات قد انتهت، فالأمم المتحدة لم تعلن ذلك. ولهذا يطالب اليمنيون بتطبيق مبدأ الشفافية في العمل الإغاثي، فضلًا عن ضرورة تقليل حجم المساعدات السلعية مقابل تكثيف دعم المجتمع اليمني عبر آلية النقد مقابل العمل، خاصة والتقارير الدولية تؤكد بأنَّ الوضع المعيشي لليمنيين يزداد سوءًا رغم المِنَح والأموال التي تتلقَّاها المنظمات بهدف مساعدة الشعب اليمني.

المساعدات في تقارير الخبراء:

يرى مجلس الأمن وجود رابط بين إعاقة إيصال المساعدات الإنسانية، والأعمال التي تُهدِّد الأمن والسلام والاستقرار في الجمهورية اليمنية، ما دفع فريق الخبراء المعنيين باليمن التابع لمجلس الأمن إلى تسليط الضوء على هذا الملف في التقارير الصادرة عنه بشكل مُختصَر.

أشار فريق الخبراء الأممي في أكثر من تقرير إلى بعض الممارسات الحوثية والجماعات المسلحة الأخرى والتحالف العربي التي كانت سببًا في إعاقة وصول المساعدات، لكنِّي سأركز على

(١) برنامج الأغذية العالمي يعلق جزئيا مساعدته الغذائية في بعض مناطق اليمن، موقع أخبار الأمم المتحدة، ٢١ يونيو/ حزيران ٢٠١٩م.

ممارسات الحوثيين في التقارير، لأنَّ نسبة ممارساتها تتجاوز ال٩٠ بالمائة من إجمالي عدد الانتهاكات في هذا المجال (بحسب التقارير الأممية)، كما أنَّ الحوثيين يمارسون هذه الجرائم بشكل مُمنهَج بهدف التجويع، وبعكس الأطراف الأخرى التي كانت تستجيب للإصلاحات وتجاوز الأخطاء في هذا الملف كما أشار ديفيد بيزلي المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي آنفا.

تقرير الخبراء المُقدَّم إلى مجلس الأمن في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦م:

- يضطلع الفريق القطري للعمل الإنساني التابع للأمم المتحدة بتنسيق عمليات الإغاثة من خلال شبكة من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية في اليمن، غير أنَّ الوصول إلى السكان المُتضرِّرين لا يزال محدودًا في الأراضي التي تسيطر عليها قوات الحوثيين والجماعات المسلحة. واستمرار العنف السياسي، والتهديد باختطاف العاملين في مجال تقديم المعونة وباغتيالهم، والقيود التي تفرضها إدارة شؤون السلامة والأمن على التنقل بسبب شواغل السلامة والتعقيدات المتعلقة بالاتصال والمسائل اللوجستية كُلّها، عوامل تعوق القيام بعمليات إغاثة كبرى في المناطق التي تجري فيها عمليات قتالية.

- حاصرت قوات الحوثيين بشكل منهجي عدن وتعز، وهاجمت مُقدِّمي الخدمات الإنسانية والمرافق التابعة لهُم، مِمَّا عرقل توزيع المعونة والمساعدة الإنسانية، وكانت عمليات الحصار هذه بإغلاق الطرق وممرات الوصول وتسبَّبت في شح الأغذية والمياه واللوازم الطبية.

- في تعز، أدَّى تعمُّد قوات الحوثي في تقييد إيصال المساعدة الإنسانية والسلع التجارية إلى إلحاق الأضرار بمديريات المظفر والقاهرة وصالة في وسط المدينة. وأصبح ثلثا السكان تقريبًا مُشرَّدين، أمَّا السكان المُتبقُّون فهُم في أَمَسِّ الحاجة إلى الأغذية والمياه.

- أدَّى الحصار المفروض على تعز إلى موت بعض المرضى في المستشفيات رغم أنَّ حالاتهم كانت قابلة للعلاج[1].

تقرير الخبراء المُقدَّم إلى مجلس الأمن في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨م:

- في عام ٢٠١٧، واصلت قوات الحوثيين عرقلة توزيع المساعدة الإنسانية، ومنعت وصول

(١) تقرير فريق الخبراء المعني باليمن ٢٠١٦م، مرجع سابق، فقرة ١٧٤-١٧٦-١٧٧-١٧٨ ص٦٧،٦٦.

المساعدات الإنسانية. وحقَّق الفريق في تلك العراقيل التي شملت ما يلي:

أ) تحويل مسار المعونة.

ب) التأخير أو الرفض، وهو ما يُؤثِّر على التوزيع في الوقت المناسب.

ج) عمليات الاعتقال والاحتجاز والترهيب والتعذيب التي يتعرَّض لها موظفو المعونة الإنسانية، ومصادرة معداتهم.

د) التدخل في اختيار المستفيدين، ومناطق العمليات، والشركاء المنفذين.

هـ) إعلان مناطق باعتبارها مناطق عسكرية، وهو ما يجعل الوصول إليها مُتعذَّرًا بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني.

و) الابتزاز وطلب دَفْع أموال تحت التهديد باستخدام العنف.

ز) عرقلة جهود إيصال مواد التصدِّي لوباء الكوليرا.

ح) مسائل تتعلق بالتخليص الجمركي.

ط) التأخير في إجراءات تخليص الأدوية المُستورَدَة من مطار صنعاء الدولي. وتتفاقم هذه العقبات بسبب عدم دفع مرتبات موظفي القطاع العام، والقيود المفروضة على تأشيرات دخول العاملين في المجال الإنساني.

- حقق فريق الخبراء في العراقيل التي تضعها الوحدة التنفيذية في تعز وحجة والحديدة الخاضعة لسيطرة الحوثيين، ووزارتا التعليم والصحة في حكومة الحوثيين، ومكتب الأمن القومي التابع للحوثيين والكائن مَقرُّه في صنعاء، أمام وصول المساعدات الإنسانية. وتقوم بعض هذه العناصر الفاعلة بعسكرة توزيع المعونة. ويرى الفريق أنَّ مطلق عامر المراني (المعروف أيضًا باسم أبو عماد)، نائب رئيس مكتب الأمن القومي الكائن مَقرُّه في صنعاء مسؤول أيضًا عن الاعتقال التعسُّفي للعاملين في المجال الإنساني والسلطات الأخرى العاملة في مجال المساعدة الإنسانية واحتجازهم وإساءة معاملتهم. وقد استخدم سلطته ونفوذه أيضًا بدون داعٍ، فيما يتعلق بسُبُل إيصال المساعدات الإنسانية، كوسيلة للاستفادة منها في تحقيق الربح[1].

(١) تقرير فريق الخبراء المعني باليمن ٢٠١٨م، مرجع سابق، الفقرة ١٩٢-١٩٣، ص٦٥،٦٤.

تقرير الخبراء المُقدَّم لمجلس الأمن في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٩م:

- في عام ٢٠١٨م، حقق الفريق في مسألة قيام قوات الحوثيين بعرقلة توزيع المساعدات الإنسانية وشملت ما يلي:

أ) اعتقال العاملين في مجال تقديم المعونة وترهيبهم.

ب) عدم احترام استقلال المنظمات العاملة في المجال الإنساني.

ج) رفض إصدار التأشيرات أو تأخيرها أو إلغائها.

د) التدخُّل في اختيار المستفيدين ومناطق العمليات. وتلقَّى الفريق معلومات تفيد بأنَّ بعض المنظمات الدولية اضطرت، من أجل مواصلة عملها، إلى التكيف مع الضغوط التي تمارسها سُلطات الحوثيين.

- في عام ٢٠١٨م، استمر مطلق عامر المراني (المعروف أيضًا باسم أبو عماد)، نائب رئيس مكتب الأمن القومي الكائن مَقرُّه في صنعاء، في وضع العراقيل أمام إيصال المساعدات الإنسانية(١).

تقرير الخبراء المقدم لمجلس الأمن في يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٠م:

- أفادت المعلومات التي تلقَّاها فريق الخبراء أنَّ التهديدات والحوادث ضد العاملين في المجال الإنساني تتزايد في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

- تلقَّى فريق الخبراء معلومات عن قيام الحوثيين بالآتي:

أ) اعتقال العاملين في المجال الإنساني وترهيبهم.

ب) الاستيلاء غير المشروع على الممتلكات الشخصية للعاملين في المجال الإنساني والممتلكات العائدة للمنظمات الإنسانية في صنعاء.

ج) عدم احترام استقلال المنظمات العاملة في المجال الإنساني.

د) العديد من العقبات الإدارية والبيروقراطية، بما في ذلك التأخُّر في الموافقة على الاتفاقات الفرعية لمُدَّة تصل إلى ١١ شهرًا، والاجتماعات والمفاوضات التي تستغرق وقتًا طويلًا مع

---

(١) تقرير فريق الخبراء المعني باليمن ٢٠١٨م، مرجع سابق، الفقرة ١٦٨-١٦٩، ص٦٢.

الهيئة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية ومواجهة الكوارث. على سبيل المثال، أبلغت إحدى المنظمات الفريق بأنَّ هذه الاجتماعات تستنزف ما يصل إلى ٥٠ في المائة من وقت بعض موظفيها.

- تُعَدُّ مسألة التلاعب بقوائم المستفيدين و/ أو الضغط من أجل الاطلاع على هذه القوائم مصدر قلق خاص، وتزايدت حالات استخدام العنف والإكراه في نقاط توزيع المعونة في عام ٢٠١٩م.

- أبلغت جهات فاعلة في المجال الإنساني الفريق بأنَّها قد مُنعت من الوصول إلى مناطق مُعيَّنة أو رفض منحها الإذن بالسفر بسبب رفضها إتاحة الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالمستفيدين أو المعلومات الشخصية عن موظفيها الوطنيين.

- حقَّق الفريق في ثلاثة حوادث عنف ضد عاملين في المجال الإنساني في نقاط التوزيع كان الهدف منها التأثير على عملية التوزيع أو السيطرة عليها. وفي إحدى الحوادث، تم نهب مواد المساعدة الإنسانية، وفي حادث آخر، تم تحويلها. وحقق الفريق أيضًا في خمس حالات لعاملين في المجال الإنساني اعتقلوا واحتجزوا، ومن بينهم نساء.

- أنشأ الحوثيون المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي ليحل محل الهيئة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية ومواجهة الكوارث، وسمي عبد المحسن عبد الله قاسم طاووس، وهو قيادي حوثي، ليكون رئيسًا للمجلس. وهذا التطور الأخير نتج عنه توقف العديد من الأنشطة الإنسانية خلال الفترة الانتقالية. وممَّا يثير القلق بوجه خاص ما جاء في المادة ١٣ من قرار المجلس السياسي الأعلى رقم ٢٠١ لسنة ٢٠١٩م، من أنَّ نسبة ٢ في المائة من ميزانية كُلّ مشروع معتمد من المشاريع الإنسانية ستُستخدم لتمويل الكيان الجديد(١).

تقرير الخبراء المُقدَّم لمجلس الأمن في يناير/ كانون الثاني ٢٠٢١م:

- خلال الفترة بين نهاية عام ٢٠١٩م ومنتصف عام ٢٠٢٠م، وثّق الفريق تدهورًا في

(١) تقرير فريق الخبراء المعني باليمن ٢٠٢٠م، مرجع سابق، فقرة ١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧، ص٥١،٥٢.

العلاقات بين الحوثيين ووكالات معينة تابعة للأمم المتحدة وجهات فاعلة في المجال الإنساني. وشمل ذلك زيادة في حالات التهديد والتخويف وفرض القيود على التنقل وممارسة العنف ضد العاملين في المجال الإنساني.

- وقد حقق الفريق في حالات ستة أشخاص - رجلان وأربع نساء - يعملون في منظمات إنسانية، اعتقلهم الحوثيون واحتجزوهم في تعز والبيضاء وصنعاء وحجة[1].

تقرير الخبراء المُقدَّم لمجلس الأمن في يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٢م:

- لا تزال هناك عقبات عديدة أمام إيصال المساعدات الإنسانية بفعالية عبر المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون: حالات تأخير في الموافقة على الاتفاقات الفرعية، وطلبات تبادل معلومات مفصلة عن قوائم المستفيدين، والضغط للتأثير على اختيار الجهات الشريكة المنفذة أو تصميم البرامج، والقيود المفروضة على الوصول ومنع التنقل، بما في ذلك الفرض التعسُّفي لمرافق محرم على الموظفات، مضايقة العاملين في المجال الإنساني، وغالبًا ما تحاول السلطات المحلية فرض شروطها الخاصة بمنع الشاحنات عند نقاط التفتيش أو تهديد الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. ووثَّق الفريق أيضًا حالات هدَّدت فيها الأسر بشطب أسمائها من قائمة المستفيدين إذا رفضت السماح لأطفالها بالانضمام إلى قوات الحوثيين.

- تلقَّى الفريق أدلة على سوء معاملة الحوثيين لمنظمة إنسانية مُحدّدة ومضايقتها وعرقلتها باستمرار بغرض إجبارها على تغيير سياستها. وشملت الانتهاكات العنف البدني، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والحرمان من التأشيرة أو الدخول، وطرد كبار الموظفين، وتقييد حركة الموظفين والإمدادات، والتدخل في الأنشطة واختيار مقدمي الخدمات.

- بالإضافة إلى موظفين من موظفي الأمم المتحدة اعتقلا في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢١م، وثَّق الفريق اعتقال واحتجاز سلطات الحوثيين لثلاثة أفراد آخرين عاملين في المجال الإنساني.

- لا تزال الحملة الإعلامية ضد الأمم المتحدة مستمَرَّة. وهذا لا يُلحق ضررًا بالأنشطة

---

(١) تقرير فريق الخبراء المعني باليمن ٢٠٢١م، مرجع سابق، فقرة ١٥٦-١٥٧، ص٥٢.

الإنسانية فحسب، وإنَّما يُوجِد أيضًا مخاطر أمنية إضافية(١).

التقارير الأممية التي أشارت في أغلبها إلى قيام الحوثيين بإعاقة وصول المساعدات لِمَن يستحقها ونهبها والتحكم بها، كانت إحدى المرجعيات التي استند عليها مجلس الأمن في إصدار القرار ٢٦٢٤ الذي أقرَّ بتصويت الأغلبية في ٢٨ فبراير/ شباط ٢٠٢٢م، حيث وصف الحوثيين بأنَّهُم جماعة إرهابية، وإدراجهم ككيان إلى قائمة عقوبات اليمن، تحت حظر السلاح المُستهدَف في القرار ٢٢١٦، لتورُّطهم في أعمال تُهدِّد السلام والأمن والاستقرار في اليمن، وعلى رأس هذه الجرائم إعاقة وصول المساعدات وسرقتها(٢). وعقب أسبوعين من هذا القرار، اعتمدت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية وإدراجهم في قائمة الكيانات الإرهابية المدرجة على القائمة السوداء العربية لمنفذي ومدبري وممولي الأعمال الإرهابية(٣).

منع توزيع الصدقات ومساعدات التجار:

إلى جانب سلسلة من الإجراءات التي تسببت في تفشي البطالة وارتفاع الأسعار وازدهار الفساد وسرقة وإعاقة وصول المساعدات وحرمان اليمنيين من المرتبات والخدمات الضرورية،

---

(١) تقرير فريق الخبراء المعني باليمن ٢٠٢٢م، مرجع سابق، فقرة ١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠، ص٥٤،٥٣.

(٢) قرار مجلس الأمن رقم ٢٦٢٤ أقر بتصويت الأغلبية في ٢٨ فبراير/ شباط ٢٠٢٢م. أشار القرار إلى أنَّ الحوثيين شنوا هجمات تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية في اليمن، ونفذوا سياسة تقوم على ممارسة العنف الجنسي ضد النساء الناشطات سياسيًا والمهنيات وقمعهن، وقاموا بتجنيد الأطفال واستخدامهم، وحرضوا على العنف ضد الجماعات على أسس من بينها الانتماء الديني والقومي، واستخدموا الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع عشوائيا في الساحل الغربي لليمن. كما قاموا بعرقلة إيصال المساعدات الإنسانية إلى اليمن أو إعاقة الحصول عليها أو توزيعها في اليمن. وشن الحوثيون هجمات على سفن الشحن التجاري في البحر الأحمر باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المنقولة بحرا والألغام البحرية، ونفذوا هجمات إرهابية متكررة عبر الحدود استهدفوا بها المدنيين والبنية التحتية المدنية في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وهددوا بضرب المواقع المدنية.

(٣) الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب تعتمد تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية، الجزيرة نت، ١٢ مارس/ آذار ٢٠٢٢م.

منع الحوثيون التجار ورجال الأعمال وفاعلي الخير من توزيع الصدقات الموسمية لفقراء اليمن كما جرت العادة وباعتبار الصدقة من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

في الوقت الذي تحرص فيه أيَّة سُلطة أو نظام حكم في العالم على دعم وتشجيع فاعلي الخير والمتصدقين ليساهموا في التخفيف من وطأة الفقر والمعاناة الإنسانية، نفَّذت جماعة الحوثي حملات واسعة لمنع توزيع أيَّة صدقات لا تكون بإشراف تام منها لتتمكن من استغلال هذه الصدقات -كالعادة- سياسيًّا وطائفيًّا وعسكريًّا، إلى جانب نهبها لجزء من هذه الصدقات لصالح قياداتها والمشرفين الذين يعملون معها.

في شهر رمضان تحديدًا من كُلّ عام، اعتاد التجار والمغتربون ورجال الأعمال والميسورون التصدق على الفقراء في مختلف المناطق، كما تكثر المبادرات المجتمعية للتخفيف من معاناتهم وتوفير أكبر قدر ممكن من الغذاء والملبوسات العيدية لأطفالهم. ولهذا ينتظر مئات الآلاف من الفقراء في اليمن قدوم هذا الشهر بفارغ الصبر للحصول على المساعدة.

يتم توزيع هذه المساعدات عبر المساجد أو عبر مندوبين للتجار ورجال الأعمال أو عبر جمعيات ومبادرات مجتمعية في الأحياء والقرى. ومنذ سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء، بدأت الجماعة في مصادرة صناديق التبرعات في المساجد والمرافق العامة وكذا التابعة للجمعيات والمؤسسات الخيرية المصرح بها ثم حولتها لصالحها. ومنذ العام ٢٠٢٠م، بدأت تنفذ مداهمات لمنازل وشركات رجال الأعمال والشخصيات العامة التي تقدم مساعدات للمواطنين. في شهر رمضان ١٤٤١ هجرية والموافق مايو/ أيار ٢٠٢٠م اقتحمت عناصر الحوثي مقر شركة السنيدار في صنعاء وأغلقته واحتجزت عددًا من العاملين فيها على خلفية توزيعهم صدقات اعتادوا تقديمها للفقراء في الأحياء السكنية المجاورة لمنازلهم ومقر الشركة، كما داهمت منزل صاحب الشركة لتبلغه بأنَّ عليه التوقف عن توزيع الصدقات، أو تسليم هذه الصدقات لمشرفين حوثيين في المنطقة(١).

تاجر القمح والسكر حميد حسين الكبوس هو أيضًا تعرض لمضايقات أضعفت نشاطه الخيري. كان الكبوس - بشهادة سكان منطقة غيل همدان التي ينتمي إليها- يوزع سنويًّا في شهر

---

(١) في صنعاء فقط... الصدقة جريمة عقوبتها الحبس، صحيفة الشرق الأوسط، ١٤ مايو/ أيار ٢٠٢٠م.

رمضان لحوالي ١٥٠٠ أسرة تعيش في منطقتي غيل همدان وبيت مؤنس التابعة لمحافظة صنعاء، كيسًا من القمح (خمسين كيلوغرام) وكيس سكر وأرز وزيت. إلَّا أنَّ مندوب الحوثيين في المنطقة اصطدم به وفرض عليه أن يتم التوزيع عبر الحوثيين وأن يتم استقطاع جزء كبير من الصدقات لصالح الحوثيين.

في كُلّ عام، كانت قيود الحوثيين ضد الصدقات تتزايد وتصبح أكثر قسوة. في العام ٢٠٢٢م كتب الشاعر اليمني المعروف زين العابدين الضبيبي ما يشير إلى ذلك فقال: «التاجر اليمني المعروف حيدر فاهم كان يوزع سنويًا في صنعاء ثلاثة آلاف سلة غذائية. وطوال السنوات الماضية تمت مضايقته وفرض كشوفات توزيع من قبل جماعة الحوثي غير التي اعتاد أن يوزعها، إضافة إلى مضاعفة الضرائب على تجارته لأنَّهُ يوزع زكاة على الفقراء. وهذا العام يتم منعه من التوزيع نهائيًا إلَّا وفق إرادتهم وعبرهم. حتى أرزاق الفقراء لم تسلم منهم.. هؤلاء لصوص وليسو حكامًا[١]».

ما جرى لمجموعة السنيدار التجارية والتاجر الكبوس، حدث مع كثير من الشركات ورجال الأعمال والميسورين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين كما أصدرت وزارة الأوقاف الحوثية تعميما على المساجد بعدم صرف أي مساعدات سواء كان في شهر رمضان أو بقية الشهور إلَّا بعد أخذ تصريح من الأوقاف. وتتوزع عناصر الحوثي في شهر رمضان على الشوارع والأحياء التي فيها منازل رجال الأعمال أو ميسورين تعودوا على توزيع المساعدات خلال النصف الأخير من الشهر لتقوم بتفريق جموع الفقراء التي تنتظر المساعدات أو وجبات الإفطار[٢] بل ومطالبة الجمعيات الخيرية بمبالغ مالية نظير السماح لها بمساعدة الفقراء والمساكين بحسب مركز المستقبل للدراسات والبحوث اليمني[٣].

---

(١) منشور للشاعر زين العابدين الضبيبي في صفحته بموقع التواصل «فيسبوك»، ١٢ ابريل/ نيسان ٢٠٢٢م، الموافق ١١ رمضان ١٤٤٣.

(٢) الحوثيون يسرقون صدقات رمضان من أفواه الفقراء، صحيفة الشارع، ١٨ مايو/ ايار ٢٠٢٠م.

(٣) «هيئة الزكاة»... تقليعة حوثية أخرى لنهب ما تبقى في جيوب اليمنيين، صحيفة الشرق الأوسط، ٣١ مايو/ أذار ٢٠١٩م.

في ابريل/نيسان ٢٠٢٢ الذي وافق شهر رمضان، صادر الحوثيون في محافظة المحويت حمولة كبيرة من التمور كان أحد المغتربين اليمنيين قد قدمها كمساعدة للمعلمين في منطقة الجبل في المحافظة نظرا لظروفهم المعيشية الصعبة الناتجة عن عدم حصولهم على المرتبات منذ سنوات. كما قاموا بمنع التجار والمغتربين من توزيع زكاتهم على الأسر الفقيرة واشترطوا تسليمها لهم ليقوموا بعملية التوزيع وهذا ما دفع كثير من المزكين والميسورين لتوزيع زكاتهم وصدقاتهم على الأسر الفقيرة سرا.

هذه الممارسات الكارثية، تجاوزت قدرة عضو اللجنة الثورية الحوثية محمد المقالح على الصبر والصمت، ودفعته لأن يكتب مستنكرا مصادرة الحرية الفردية في توزيع الصدقات قائلًا: «حتى الصدقة لا تستطيع إعطاءها للمحتاج دون أن تمُر عن طريقهم. يريدون أن يسيطروا على كُلّ فلس في المجتمع بعد إكمال سيطرتهم على كُلّ فلس في الدولة ومن خارجها»[١].

وقد أصدر مثقفون وناشطون يمنيون (من بينهم عبد الباري طاهر، وأحمد ناجي النبهاني، وعلي عبد الله السلال، ويحيى منصور أبو أصبع، وعبد الكريم الرازحي، ومحمد صادق العديني، ومحمد علي اللوزي... وغيرهم) بيانًا يستنكر هذه الممارسات التي وصفوها بـ «السلوك الهمجي».

بيان تضامني ضد التقييد على الحرية الفردية في الإنفاق على الفقراء والمساكين:

الممارسات التي يشهدها الواقع في صنعاء والتي تقوم على اعتقال أي تاجر مقتدر يقوم بتوزيع الصدقات بنفسه ولا يتم الإفراج عنه حتى يكتب تعهدًا بأَنَّهُ إذا أراد أن يتصدق فله ذلك ولكن عبر المشرفين الحوثيين. يعني أَنَّهُ يسلم الصدقات لهُم وبالتالي هُم يوزعونها بالنيابة عنه. نتساءل هنا: هل يُنفِّذ الحوثيون توجيهات قيادتهم بهذا الخصوص أم إنَّهُم ينفذون هذا النوع من السلوك اجتهادًا من عند أنفسهم؟ وفي كُلّ الأحوال فإنَّ على قيادة الحوثيين أن توضح موقفها من هذا السلوك القبيح الذي يقوم على مبدأ تقييد حرية الناس في الصدقة على المحتاجين. الكثير من التجار سيتوقفون عن الصدقة وسيكتفون بالزكاة وحدها. مثل هذا السلوك سيتضرر منه الفقراء والمساكين وليس غيرهم.. مثل هذا السلوك يكسر صدقة السر التي دأب أهل الصلاح من

(١) منشور لمحمد المقالح على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠٢١.

المسلمين على الإنفاق سرا حتى لا تعلم يسراهم ما أنفقت يمناهم. مسئولية العقلاء من الحوثيين تحرير جماعتهم من هذا السلوك القبيح وغير الرشيد، ومسئولية منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان والناشطين المدنيين إدانة مثل هذه الممارسات التي تقيد الحرية الفردية في الإنفاق على الفقراء والمساكين.. لنتضامن جميعًا ضد هذا السلوك الهمجي»[١].

ومع مجيء عيد الأضحى من كُلّ عام، لا تُفوِّت الجماعة هذه المناسبة الإسلامية وتُعِد نفسها سنويًّا لنهب ما يمكن من أموال وصدقات على حساب الفقراء والمحتاجين في اليمن بدءًا من مطالبة السكان تقديم مساعدات تحت اسم «دعم قافلة الأضاحي» أو «رسوم نظافة أضاحي العيد»[٢]. كما صادرت أضاحي المواطنين واختطفت متطوعين أثناء توزيعهم مساعدات وأضاحي[٣] على المحتاجين في أحياء منطقة مذبح في العاصمة صنعاء، ولم تطلق سراحهم إلَّا بعدما تعهَّدوا خطيًّا بعدم توزيع المساعدات[٤].

وفي أكثر من منطقة يمنية، يأخذ الحوثيون أضحيات المواطنين بعد ذبحها خلال أيام التشريق، بذريعة إرسالها إلى المقاتلين في الجبهات دون رضا أصحاب الأضاحي. ومن أمثلة عمليات نهب الاضاحي، ما تعرضت له منظمة ساند للإغاثة والتنمية التي يرأسها محمد حميد الكبوس في عيد الأضحى العام ٢٠٢١م، حيث نهب الحوثيون حوالي ٢٥٠ رأس غنم و٥٠ من البقر كانت ستوزع لحوالي ٦٠٠ أسرة في حي التلفزيون وباب اليمن ونقم والجراف والزراعة، وذلك بدعم من جهة مانحة في جمهورية اندونيسيا.

---

(١) نشر البيان مع أسماء الموقعين عليه في صفحة الناقد اليمنيّ أحمد ناجي النبهاني على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، ١٢ مايو/ أيار ٢٠٢٠.

(٢) الحوثيون يفرضون حملة جباية جديدة تحت مسمى «نظافة أضاحي العيد»، المشهد الخليجي، ١٧ يوليو/ تموز ٢٠٢١م.

(٣) الأضحية هي ما يذبحه المسلم من الخراف والأغنام والأبقار والجمال في أيام عيد الأضحى بحيث يأكلها المضحي وأفراد اسرته والتصدق بجزء منها أو كُلّها وهي شعيرة من شعائر الإسلام.

(٤) مليشيا الحوثي تختطف عشرات المتطوعين بصنعاء وتمنع توزيع أضاحي ومساعدات للمحتاجين، موقع يمن شباب نت، ٢٢ يوليو/ تموز ٢٠٢١م.

بحسب شهادة أحد المستفيدين، وبعد ذبح ما يقارب خمسين رأس من الغنم، أخذها الحوثيون ووزَّعوا جزءا بسيطا لبعض الأسر في القوائم، وأخذوا بقية الأضاحي بعد مشادة مع بعض أعضاء المنظمة ليعود المواطنون في نهاية المطاف بخفي حنين إلى منازلهم.

قيام الحوثيين بتجفيف منابع الصدقات - في شهر رمضان وغيرها من شهور العام - ومحاصرة هذا النوع من التكافل والتراحم المجتمعي، إلى جانب ما سبق من الإجراءات الاقتصادية التي تتسبب في زيادة المعاناة وتفاقم الوضع الإنساني، دليل إضافي قاطع على سياسة التجويع المُمنهَجة والتحكم بمصادر الدخل والمعونات على حد سواء، بما يمكنها في نهاية المطاف من حوثنة المجتمع وتوجيهه سياسيًّا واستخدامه عسكريًّا.

تدمير القطاع الصحي:

سبق وأشرنا - في الأبواب السابقة - إلى الممارسات التي تسببت بحرمان فقراء اليمن في مناطق سيطرة الحوثيين من الخدمات الصحية، بدءًا من إعلان الحوثيين لما سُمِّيَ بـ «التعبئة العامة» والذي قضى بتسخير موازنات وإمكانيات الوزارات بما فيها الصحة والتعليم لصالح حروب الحوثيين في مختلف أنحاء اليمن وإثراء أمراء الحرب في الجماعة، مرورًا برفع أسعار الخدمات الصحية وعدم صرف مرتبات الأطباء والصحيين، وصولًا إلى نهب المساعدات المقدمة من المنظمات المهتمة بالوضع الصحي على رأسها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

خلال سنوات الحرب، تعرضت العديد من المؤسسات الصحية للقصف والتفجير، وهذا ما ركزت عليه العديد من المؤسسات الدولية الحقوقية والإعلامية كسبب لتردي الأوضاع الصحية، لكن ثمَّة تجاهل عجيب لكثير من الممارسات الخطيرة والتي كان لها دور محوري ومباشر في حرمان اليمنيين من الخدمات الصحية وانتشار أوبئة وأمراض كانت قد تلاشت منذ وقت طويل.

كوليرا، وحصبة، وشلل الأطفال، واللشمانيا، ودفتيريا، وحمى الضنك، وجدري، وغيرها من الأمراض التي انتشرت في اليمن خلال سنوات الحرب وأصابت مئات الآلاف وتسببت بوفاة كثير ممن كان يمكن انقاذهم.

لماذا كانت الكوليرا في اليمن «الأسوأ في العالم»؟

تفشت «الكوليرا» في أغلب المناطق اليمنية خلال سنوات الحرب، رغم الأموال الطائلة المُقدَّمة من الدول المانحة للمنظمات الدولية للحد من انتشارها. فأين ذهبت هذه الأموال؟ ولماذا لم تقضِ عشرات الملايين المقدمة للمنظمات الدولية على هذا المرض الفتَّاك لأربع جولات؟ قبل الإجابة عن هذه الأسئلة، دعونا نسترجع أسباب عودة هذا المرض بعدما كانت الجمهورية اليمنية قد أعلنت خلوها منه عام ١٩٧٧.

أعلن الحوثيون في ٢١ مارس/ آذار ٢٠١٥م، ما سُمِّيَ «التعبئة العامة»، ليكون هذا القرار أحد عوامل صناعة الكارثة الإنسانية، فقد سخَّرت الجماعة كُلَّ إمكانات الدولة وموازنات المؤسسات الحكومية، بما فيها وزارة الصحة العامة والسكان، وكثير من المؤسسات الخدمية مثل صناديق نظافة المدن وهيئة المياه والصرف الصحي لصالح ما سُمّي «المجهود الحربي».

وبناءً على قرار تصعيد الحرب في ٢٠١٥م، سرقت الميليشيا رواتب ومستحقات عمال النظافة، وصادرت عربات نقل ورَشّ النفايات بالمبيدات الحشرية الناقلة للأمراض لاستخدامها في المواجهات المسلحة، وأوقفت تشغيل وصيانة شبكات الصرف الصحي، لتعتمد هذه المؤسسات الحيوية في تسيير أعمالها على المساعدات المقدمة من المنظمات والمراكز الدولية، وهي لا تلبي أبسط الاحتياجات جراء النهب المستمر من قبل المشرفين الحوثيين في كُلّ مؤسسة.

انتشرت النفايات في شوارع صنعاء بعد إضراب عمال النظافة عن العمل لأكثر من مَرَّة، بسبب عدم صرف مرتباتهم، وهو الأمر الذي تسبب بظهور مرض «الكوليرا» وغيره من الأمراض الأخرى(١). ومع بداية ظهور المرض في ٢٠١٦م، ناشد بعض الأطباء في «مستشفى الثورة العام» في صنعاء (أكبر مستشفى حكومي في اليمن)، ووزارة الصحة الخاضعة لسيطرة الحوثيين بصنعاء، توفير المحاليل والأدوية لمواجهة المرض، للحد من انتشاره في بداياته، لكن دون جدوى حتى انتشر المرض بشكل واسع، ليتحرّك الحوثيون جزئيًا في مايو/ أيار ٢٠١٦م من خلال تخصيص ثلاث مستشفيات فقط في صنعاء لاستقبال المصابين، لكنَّهُم فشلوا في احتوائه، فقرروا فتح

(١) لماذا تفشت الكوليرا في اليمن؟، الجزيرة نت، ١٦ مايو/ أيار ٢٠١٧م.

مراكز صحية غير مجهزة بالكوادر الطبية والأدوية، حسب شهادات أطباء يعملون في المستشفى[(١)]. واستمر الوباء بالانتشار، حتى أصبح «الأسوأ في التاريخ»، حسب وصف منظمات دولية[(٢)].

نعود إلى السؤال أعلاه... لماذا فشلت المنظمات في محاصرة الكوليرا رغم الدعم السخي الذي حصلت عليه في تلك المرحلة؟ كشفت دراسة تقييم نفّذها «مركز جونز هوبكنز للصحة الإنسانية» التابع لجامعة «جونز هوبكنز» الأميركية، عن أهم العوامل التي تسببت في فشل المنظمات الإنسانية في السيطرة على وباء الكوليرا.

بيّنت الدراسة أن المنظمات لم تكُنْ لديها خطة كافية للاستعداد والاستجابة لـ«الكوليرا» قبل تفشيه، على الرغم من تفشي وتوطن الكوليرا في بعض دول المنطقة، مثل العراق والصومال. كما أن المسح الذي نتجت عنه الدراسة، أظهر وجود «ثغرات أولية لم تملأها المنظمات، بما في ذلك التحليل الوبائي من أجل تشخيص الاستجابة المناسبة، واللجوء للقاح (الكوليرا) الفموي، والمراقبة السلوكية للمجتمع، والوقاية من العدوى ومكافحتها»، إضافة إلى أنَّ المنظمات لم تجعل مراكز علاج المرض تعمل لا مركزيًّا، بل جعلتها «في / أو حول المرافق الصحية، وليس في مناطق البؤر الوبائية والمناطق النائية، التي تُعرف بعدم امتلاك سكانها قيمة الانتقال للمراكز الصحية».

الدراسة المعنونة بـ«حالة الاستعداد والاستجابة للأوبئة»، ذكرت أنَّ المنظمات تأخرت في توفير الدعم الفني والانتباه للفئات الأكثر تعرضًا لخطر الكوليرا، مثل النساء الحوامل والأطفال الذين يعانون سوء التغذية الحاد الوخيم. أمَّا عن دور الحوثيين في استمرار هذا المرض في الانتشار، فقد أكدت الدراسة أنَّ «السلطات الصحية في صنعاء (الحوثيين) رفضت توريد واستخدام لقاح الكوليرا الفموي OCV، ولم تتعامل معهم المنظمات بحزم» حينها[(٣)].

---

(١) دواء الكوليرا ليس مجانيًا، العربي الجديد، ١١ يوليو/ تموز ٢٠١٧م.

(٢) منظمة «أوكسفام»: وباء الكوليرا في اليمن الأسوأ على مدار التاريخ، وكالة الأناضول، ٢٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٧م.

(3) CHOLERA IN YEMEN: A CASE STUDY OF EPIDEMIC PREPAREDNESS AND RESPONSE ،Author(s) =

ولم يتوقف دور الحوثيين في تلك الفترة على منع تنفيذ حملات التحصين لإنقاذ اليمنيين من هذا المرض، بل استمروا في رفض دخول اللقاح الفموي مُجدّدًا بنهاية شهر مارس/ أذار ٢٠١٩م، واشترطوا على المنظمات مقابل ذلك أن تسلم مواد النظافة الشخصية (صابون ومنظفات وملابس داخلية للذكور والإناث وحفاظات نسائية وللأطفال... إلخ) إلى منظمات أنشأتها الجماعة خلال سنوات الحرب لتوزعها بنفسها على المتضررين، طبقًا لشهادات أطباء لدى وزارة الصحة بصنعاء.

قبل ذلك، وفي يوليو/ تموز ٢٠١٧م تحديدًا، منع الحوثيون افتتاح مركز عمليات الطوارئ (المركز الإقليمي الدولي) لـ«الكوليرا» في صنعاء، بعدما اقتحم مسلحون حوثيون غرفة العمليات ومنعوا تدشين العمل(١).

ومن ضمن الأسباب التي ساهمت في تفشي المرض بشكل كبير، هو عدم تمكن غالبية الأسر من توفير ثمن أدوية هذا المرض في ظل عدم صرف الحوثيين للمرتبات وتفشّي الفقر والبطالة، فضلًا عن ذلك بيع أدوية الكوليرا للمرضى بالرغم أنّها سلعة مجانية تقدم من المنظمات.

قال أحد الأطباء العاملين في مستشفى الثورة العام، بأنَّ أغلب الأدوية التي تُقدِّمها المنظمات الصحية عبارة عن محلول الإرواء وأقراص تعقيم المياه للوقاية، لكن بقية الأدوية الضرورية غير مُتوفِّرة مثل محلول «رينغر» والمضادات الحيوية ومضادات القيء والحفاظات بمختلف المقاسات، بالإضافة إلى الأدوية التي تعطى للمريض المصاب بمضاعفات حادة.

الطبيب استنكر ما نُشر في وسائل الإعلام من تقديم مساعدات وأدوية لمواجهة مرض الكوليرا، في حين لا يجد المريض أغلب الأدوية ويضطر من يملك المال إلى شرائها من السوق. وبحسب شهادته التي قدَّمها عَبْر وسيلة إعلامية في حينه: «تخيل أنَّ أسرًا جاءت إلى المستشفى بفرد مصاب بالكوليرا، ولا تملك ثمن قنينة الماء، فما بالك بالدواء؟ من المعيب أن نتابع اللافتات

= Spiegel, Paul; Ratnayake, Ruwan; Hellman, Nora; Latagne, Daniele; Ververs, Mija; Ngwa, Moise; Wise, Paul ،Source: United States Agency for International Development Johns Hopkins University .

(١) قيادي حوثي يقتحم مركز طوارئ بصنعاء ويمنع افتتاحه، الموقع بوست، ٢٦ يوليو/ تموز ٢٠١٧م.

العملاقة التي تملأ شوارع صنعاء تتحدث عن مجانية دواء الكوليرا، لكن عندما يذهب المريض يجد أنّ الأدوية المدعومة قليلة جدًّا ويجب على المريض شراء بقية الأدوية.. المنظمات الدولية تبيع الوهم لليمنيين، ولهذا فإنَّ أغلب ضحايا الكوليرا في اليمن هُم نتيجة عدم توفُّر ثمن الدواء، فاليمنيون منذ ١٠ أشهر من دون رواتب»[١].

وقد تعرَّضت الأدوية الخاصة بالكوليرا والمُقدَّمة من المنظمات لعمليات السطو في أكثر من منطقة غالبًا ما تكون نائية لتتسبب هذه الجريمة بوفاة العديد من المصابين بالمرض.

في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٨م، نهب الحوثيون أدوية مُخصَّصة لعلاج الكوليرا في قرية الأصابع في مديرية ملحان التابعة لمحافظة المحويت، والمُقدَّمة من وزارة الصحة والسكان في عدن، بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية.

واختطفت الجماعة الناشطين محمد حسن ناصر، سلطان الدسم، واقتادتهما إلى سجن في مديرية الكدن، وطاردت العديد من أبناء القرية الذين اضطروا لمغادرتها هربًا بعدما اتهمتهم جماعة الحوثي «بالتواصل مع الحكومة الشرعية بهدف الحصول على هذه الأدوية لمواجهة جائحة الكوليرا التي انتشرت بين سكان القرية».

وبحسب شهادات الأهالي، فإنَّ «الحوثيين نهبوا كُلَّ الأدوية الخاصة بمرض الكوليرا المُتوفِّرة في الوحدة الصحية التابعة للقرية، ولم يكتفوا بذلك، بل أخذوا ٢٠٠ ألف ريال يمني من الأهالي مقابل وعود بإعادة الأدوية، لكن هذا لم يحدث»[٢].

شلل الأطفال:

في ١٤ مارس/ آذار ٢٠١٧م، نشرت صحيفة «العربي الجديد» تقريرًا بعنوان «خوف من عودة شلل الأطفال إلى اليمن». كشف التقرير عن ظهور حالة مصابة بشلل الأطفال بعدما كانت الأمم المتحدة قد أكدت خلو اليمن من المرض في ٢٠٠٦.

---

(١) دواء الكوليرا ليس مجانيًا، مصدر سابق.

(٢) اتهامات للحوثيين بسرقة أدوية الكوليرا في قرية الأصابع اليمنية، العربي الجديد، ١ ديسمبر/ كانون الأوّل.٢٠١٨م

التقرير أشار إلى عدة عوامل تسببت بعودة هذا المرض إلى اليمن، من بينها التحريض ضد حملات التطعيم واعتبارها مؤامرة من المنظمات العاملة في المجال الصحي. لكن مصادر في وزارة الصحة الخاضعة لسيطرة الحوثيين نفت ظهور المرض في حينه[١].

أنكرت جماعة الحوثي ظهور مرض شلل الأطفال في صعدة، وهذا بطبيعة الحال ساهم في ازدياد عدد الحالات المصابة وانتقالها لمناطق أخرى، حتى أعلنت الحكومة اليمنية رسميًّا عن ظهور مرض شلل الأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين في سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠م في وقت يكاد هذا المرض يختفي بشكل تام من معظم دول العالم.

وزارة الصحة اليمنية حينها حملت جماعة الحوثي مسؤولية تفشي المرض في محافظتي صعدة وحجة، متهمة إياها بمنع فرق التحصين من ممارسة مهامها في المحافظتين، وهو ما سيسهم في ظهوره مُجدّدًا وانتقاله إلى محافظات أخرى، داعية الأمم المتحدة ومنظماتها، إلى «سرعة الضغط على مليشيا الحوثي للسماح لفرق التحصين والتطعيم بالقيام بمهامها قبل تفشي المرض في محافظات جديدة»[٢].

تلا ذلك تصريح للوكيل المساعد في وزارة الصحة اليمنية عبد الرقيب الحيدري، حمَّل فيه الحوثيين مسؤولية ظهور المرض في صعدة وحجة بعدما «منعوا لقاح شلل الأطفال عن المحافظتين لمرات عديدة»[٣].

في الوقت ذاته، أكدت «اليونيسف» أن حالات الإصابة بشلل الأطفال ظهرت في محافظة صعدة لأن «برنامج القضاء على شلل الأطفال لم يصلها منذ أكثر من عامين»[٤]. وفي أكتوبر/ تشرين الأوَّل من نفس العام، أعلنت الحكومة بأنَّها رصدت حوالي ١٦ حالة مصابة بشلل

(١) خوف من عودة شلل الأطفال إلى اليمن، العربي الجديد، ١٤ مارس/ أذار ٢٠١٧م.

(٢) شلل الأطفال يعود إلى اليمن بعد ١٧ عامًا من إعلان خلو البلاد منه، العربي الجديد، ٢٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠م.

(٣) مسؤول يمني يحذر من خطر جديد يهدد أطفال البلاد، RT روسيا اليوم، ١٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠م.

(٤) موقع منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف»-اليمن، ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٠م.

الأطفال في محافظة صعدة وحدها[١]. أما عن أبرز أسباب عدم سماح الحوثيين بتحصين السكان ضد مرض شلل الأطفال، فقد أوضح وزير الصحة والسكان في تلك المرحلة أنَّ عودة المرض «نتيجة حتمية لتلك الإشاعات اللامسؤولة ضد لقاح شلل الأطفال ومنع الميليشيا الانقلابية (يقصد الحوثيين) لفرق التطعيم من الوصول إلى مديريات صعده، واستنادًا إلى فتاوى دينية متطرفة لا تعي النتائج الكارثية لما تقوله»[٢].

إلى جانب نشر شائعات ضد حملات التطعيم واعتبارها مؤامرة دولية ضد اليمنيين، يرفض الحوثيون حملات التطعيم «من منزل إلى منزل»، وأتاحوا اللقاح لَمَن يريد في المراكز الصحية فقط. وبسبب الشائعات و«نظرية المؤامَرَّة»، بالإضافة إلى الظروف المعيشية الصعبة الناتجة عن الحرب، يحرم كثير من أطفال اليمن من حقهم في الحصول على اللقاحات التي تحميهم من الأمراض، وهو ما تسبب بانتشار المرض في مختلف المحافظات اليمنية.

وخلال سنوات الحرب، نفَّذت الحكومة اليمنية حملات شاملة ضد شلل الأطفال لكن في ١٢ محافظة ضِمْن المناطق الخاضعة لسيطرتها فقط، نظرًا لرفض الحوثيين تنفيذ الحملات في مناطق سيطرتهم. وقد صرَّح وزير الصحة والسكان الدكتور قاسم بحيبح في فبراير/ شباط ٢٠٢٢م حول هذا الموضوع قائلًا: «نُدشِّن حملة ضد شلل الأطفال في المناطق تحت سيطرة الشرعية لما يقارب ٢ مليون طفل، وللأسف سيحرم أطفال اليمن في المناطق تحت سيطرة مليشيات الحوثي لرفضهم المستمر لحملات اللقاح وفق الأطر العلمية المعتمدة من كُلّ المنظمات الدولية وهذا ما سبب عودة شلل الاطفال لليمن وغيره من الأوبئة»[٣].

استمر رفض الحوثيين تنفيذ حملات شاملة لتحصين الأطفال في مناطق سيطرتها رغم

---

(١) إهمال الحوثيين يعيد «شلل الأطفال» إلى اليمن بعد ١٤ عامًا من اختفائه، الشرق الأوسط، ٥ أكتوبر/ تشرين الأوَّل ٢٠٢٠م.

(٢) الحكومة: فتاوى دينية متطرفة تسببت بعودة ظهور «شلل الأطفال» في محافظة صعدة، يمن شباب نت، ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٠م.

(٣) منشور للوزير في صفحته د.قاسم بحيبح Qasem Buhaibeh بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، ١٨ فبراير/ شباط ٢٠٢٢م.

مطالبات المنظمات ووزارة الصحة في عدن. وفي نهاية أغسطس/آب ٢٠٢٢، أصدرت وزارة الصحة والسكان الخاضعة لسيطرة الحوثيين تقريرا أكدت فيه بأن اجمالي حالات الشلل الرخو الحاد المكتشفة حتى الأسبوع (٣٤) في العام ٢٠٢٢ بلغت ٨٢٧ حالة، وبنسبة ٥٢ بالمائة في الفئات العمرية ما دون سن الثلاث سنوات. تتركز أغلب هذه الحالات في ذمار وصعدة وحجة والحديدة والبيضاء وصنعاء وإب وعمران والجوف وأمانة العاصمة، نظرًا لرفض الحوثيين تنفيذ حملات التحصين الشاملة من منزل إلى منزل.

فيروس كورونا (كوفيد-١٩):

في الوقت الذي استنفر فيه العالم لمواجهة انتشار فيروس كوفيد-١٩ من خلال الرصد والمتابعة وإجراءات الحظر لحماية البشر من هذا المرض القاتل، استقبل الحوثيون هذا المرض باستهتار وتجاهل متعمّد، واستهداف كُلِّ مَن يُحذِّر من مخاطر انتشار الوباء، وهو ما تسبَّب في تفشِّي الوباء بشكل كبير أدى إلى وفاة مئات اليمنيين، وهذا ما أكدته مؤسسات دولية ومحلية.

في بداية الأمر، ظل الحوثيون ينكرون وجود المرض، واعتبروا الحديث حوله في وسائل الإعلام العالمية «مؤامرة كبرى» لإخافة وترهيب الدول والكيانات التي تواجه «أمريكا وإسرائيل». هكذا كان خطاب قيادات الحوثي في وسائل الإعلام ومجالس اليمنيين، مستغلين انتشار الجهل والأمية بالذات في أوساط الفئات الفقيرة.

ومع مرور الأيام، عجز الحوثيون عن إخفاء أخبار انتشار المرض نظرًا لكثرة الوفيات، اعتبروا هذا الوباء عبارة عن سلاح بيولوجي يُستخدم ضد بعض الشعوب، وهذا ما أكده زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي في أحد خطاباته، حيث قال: «يتحدث بعض الخبراء في الحرب البيولوجية عن عمل الأمريكيين منذ سنوات على الاستفادة من فيروس كورونا والعمل على نشره في مجتمعات معينة»(١).

انتشر الفيروس في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين في ظل تكتُّم حوثي شديد ومُمنهَج.

(١) تغطية لكلمة عبد الملك الحوثي بمناسبة الذكرى السنوية لمقتل حسين بدرالدين الحوثي في موقع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) الخاضعة لسيطرة الحوثيين، ٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٠م.

كانت وسائل التواصل الاجتماعي تضج بالتعازي والصور والفيديوهات التي تُبيِّن تزايد أعداد الوفيات رغم إخفاء الحوثيين حقيقة انتشار الوباء وإنكارهم لوجوده.

في ١٥ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠٢٠م، نشرت شبكة بي بي سي العربية تحقيقًا استقصائيًّا مُصوَّرًا، سلَّط الضوء على محنة اليمن في مواجهة جائحة كورونا، وكيف أخفى الحوثيون وجود المرض حتى مرحلة متأخرة، ما تسبَّب في زيادة انتشاره ووفاة كثير من اليمنيين.

التحقيق الاستقصائي أشار أيضًا إلى الأخطاء التي وقعت فيها وزارة الصحة اليمنية في بداية الأمر والمتمثّلة بعدم تواجد وزير الصحة ونائبه أثناء تفشِّي الوباء في عدن، وهذا تسبَّب في هروب عدد كبير من الكادر الطبي، فضلًا عن عدم توفير الإمكانيات لمواجهة المرض في بداياته، لكن الأهم والأخطر هو الممارسات الحوثية المتعمدة والتي تسببت في انتشار الوباء بين السكان. والتالي تلخيص لهذه الممارسات بحسب التحقيق في قناة بي بي سي:

- في الوقت الذي أكد فيه الحوثيون وجود أربع حالات مصابة بفيروس كورونا فقط، قال أطباء لـ بي بي سي، إنَّ الفيروس انتشر بشكل كبير والمستشفيات مليئة بالمصابين والوفيات، وإنَّ الوضع «شِبْه كارثي» لا سِيَّما بين العاملين الصحيين والأطباء.

- سأل مذيع الـ بي بي سي وزير الصحة والسكان الحوثي طه المتوكل عن عدد المصابين بفيروس كورونا لديهم، لكن المتوكل تهرَّب ورفض الإجابة.

- مخبر حوثي منعهم من تصوير أي شيء مُتعلِّق بمرض كورونا في سوق باب السلام الشعبي في صنعاء والذي ظهرت فيه أوَّل حالة مصابة بالمرض في صنعاء. كان المخبر يُملي على مُلَّاك المتاجر ما يجب قوله للمذيعة في قناة بي بي سي.

- يقول الأخصائي في علم الأوبئة وأحد المشرفين على الحالات المصابة بالمرض الدكتور إيهاب السقاف: الموجة الأولى من الوباء مرَّت، لكنَّها كانت كارثية. كان فريقه يرفع تقارير مُستمِرَّة بأعداد المصابين بالمرض إلى وزارة الصحة الخاضعة للحوثيين، لكن الوزارة استمرت بإنكار انتشار المرض.

- لم تكُنْ وسائل الإعلام الرسمية للحوثيين، تُنفِّذ اجتماعات صحفية يومية تُبيِّن نسب الإصابة، بل كانت تعرض عوضًا عن ذلك فيديوهات دعائية حول جهود السلطات في مواجهة

الفيروس.

– لم يعترف الحوثيون بوقوع أوَّل حالة وفاة جراء كوفيد١٩، إلَّا في ٥ مايو/ أيار ٢٠٢٠م، لكن وسائل التواصل الاجتماعي، كانت تروي قصة مختلفة. في الوقت الذي كانت الفيديوهات وشهادات الأهالي تؤكد وجود مئات الحالات في مستشفى الكويت وحدها، كان الحوثيون يتحدّثون عن إصابة اربع حالات فقط.

– فور وصول الوباء إلى اليمن، منع الحوثيون وصول الصحفيين إلى المستشفيات.

– كثير من الحالات توفيت جراء التأخير في إرسالهم للمستشفى.

– في معظم الدول، يعتبر صغار السن أقل عرضة للإصابة، لكن في اليمن كثير مِمَّن كانت أعمارهم في العشرينات والثلاثينات والأربعينات يأتون إلى المستشفى وهُم يعانون من صعوبة في التنفس وخلال أسبوع أو أسبوعين يُتَوَفَّون.

– تساءلت مذيعة القناة: لماذا كان المرضى يصلون إلى المستشفى في مرحلة متأخرة حتى تعذُّر إنقاذهم؟! ثم تجيب: المنهج الذي تبنَّاه الحوثيون، رُبَّما أدَّى إلى نتائج عكسية. بينما ظلت السلطات الحوثية تنكر في العلن انتشار المرض، كانت ترسل فرقًا لجمع الحالات المشتبه بإصابتها.

– الدكتور إيهاب السقاف: كانوا يرسلون الشرطة أو فريقا أمنيًّا مع الممرضين. كان الناس يشعرون بأَنَّهُ يتم التعامل معهم على أَنَّهُم ارتكبوا جرمًا أو ارتكبوا فاحشة إذا عُرف بأَنَّهُم مصابون بالمرض. في بعض الحالات، كان هناك حتى إطلاق للنار في بعض الأحياء. هذا ما جعل الناسَ يخافون من التبليغ عن أعراضهم، ويُفضّلون علاج مرضاهم في المنزل.

– تُظهر فيديوهات منشورة على الفيسبوك، رجالًا مسلحين يأخذون المرضى بالقوة، وكثيرون ماتوا في منازلهم.

– خلال أسبوع واحد في يونيو/ حزيران ٢٠٢٠م، أحصى القائمون على التحقيق الاستقصائي مئات من منشورات العزاء في وفيات جراء كورونا في فيسبوك.

– ١٠٧ من عمال الصحة توفوا بسبب الفيروس بحسب جمعية الأطباء اليمنيين.

- سألت المذيعة الدكتور عادل العماد عن أسباب تكتُّم الحوثيين على أعداد حالات كوفيد؟ فأكد بأنَّ إعلان انتشار المرض من قبل الحوثيين يعني أنَّهُم مجبرون على مواجهته، وأنَّ تجاهل الحوثيين لوجود المرض هو تهرُّب من تحمُّل المسؤولية «وهذا ليس أمرًا صائبًا».

- تضرَّرت المنظومة الصحية كثيرًا بعد أن فرض الحوثيون ضريبة على المساعدات الخارجية[١].

سلوك الحوثيين في التعامل مع مرض كورونا، دفع منظمة الصحة العالمية إلى تعليق نشاطها في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، في خطوة تهدف إلى «الضغط على الحوثيين للتعامل بشفافية أكبر إزاء الحالات التي يُشتبه بإصابتها بفيروس كورونا»[٢].

مع ذلك، استمر تَعنُّت الحوثيين ولم يتعاملوا بشفافية فيما يخص المرض، وبعد حوالي عام من موقف منظمة الصحة العالمية، أصدرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الدولية تقريرًا أشارت فيه إلى واحد من أهم أسباب عدم تعامل الحوثيين مع جائحة كورونا بالشكل المطلوب، والمتمثّل بحرصها على الضرائب الناتجة عن استمرار العملية الاقتصادية. وإلى جانب عدم قيام الحوثيين كسُلطة أمر واقع باتخاذ إجراءات لحماية الناس من انتشار المرض، فهم يمنعون دخول اللقاحات ضد المرض إلى مناطقهم. وقد بيَّن التقرير الكثير من ممارسات الحوثيين التي تسببت بازدياد حالات الوفاء جراء المرض، من أهمها التالي:

- الحوثيون في اليمن يحجبون المعلومات حول مخاطر فيروس «كورونا» وتأثيره، ويقوّضون الجهود الدولية لتوفير اللقاحات في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. منذ بداية انتشار الوباء في اليمن في أبريل/ نيسان ٢٠٢٠م، سعى مسؤولون حوثيون إلى نشر معلومات مضللة حول الفيروس واللقاحات.

- بعد بدء الموجة الثانية من فيروس كورونا في اليمن في مارس/ آذار ٢٠٢١م، تضاعف

---

(١) تحقيق استقصائي بعنوان اليمن: كورونا في ساحة الحرب، نوال المقحفي، قناة بي بي سي العربية، ١٥ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠٢٠م.

(٢) لماذا علقت الصحة العالمية نشاطاتها في مناطق الحوثيين؟، إذاعة صوت ألمانيا أو دويتشه فيله DW، ١٠ مايو/ أيار ٢٠٢٠م.

عدد الحالات المؤكدة، وفقًا لبيان وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارك لوكوك في ١٥ أبريل/ نيسان. إلَّا أنّ سلطات الحوثيين في صنعاء تتّبع سياسة حجب البيانات عن الحالات والوفيات.

- قال مايكل بيج، نائب مدير الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: «القرار المتعمد من سلطات الحوثيين بإخفاء العدد الحقيقي لحالات كورونا ومعارضتها للّقاحات يهددان حياة اليمنيين. التظاهر بعدم وجود فيروس كورونا ليس استراتيجية لتخفيف المخاطر ولن يؤدِّي إلَّا إلى معاناة جماعية».

- بين منتصف أبريل/ نيسان وأوائل مايو/ أيار، قابلت هيومن رايتس ووتش أربعة عاملين صحيين يمنيين مقيمين في صنعاء، وثلاثة في الخارج لديهم معرفة وثيقة بأزمة فيروس كورونا في اليمن، وأطباء يمنيين يعيشون في الخارج، وعاملًا صحيًّا دوليًّا واحدًا يعمل في جهود الاستجابة لفيروس كورونا. طلب الجميع عدم الكشف عن هوياتهم خوفًا من الانتقام. كما راجعت هيومن رايتس ووتش وتحقَّقت من مقاطع فيديو يظهر فيها مسؤولون حوثيون ينشرون معلومات مضللة عن الفيروس واللقاحات.

- حتى أوائل ٢٠٢١م، أبلغت وزارة الصحة التي يسيطر عليها الحوثيون في العاصمة اليمنية صنعاء عن حالة وفاة واحدة مرتبطة بكورونا، وأربع حالات مؤكدة، وحالتَي تعافي منذ بدء الوباء. قال «مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية» (أوتشا) إنَّ المؤشرات غير الرسمية تشير إلى أنَّ الحالات آخذة في الارتفاع في الشمال. أفادت منظمة «أطباء بلا حدود» في مارس/ آذار بأنَّ فِرَقها في اليمن شهدت ارتفاعا حادا في عدد المصابين بفيروس كورونا وحالتهم خطيرة.

- تلقى اليمن ٣٦٠ ألف جرعة من لقاح أسترازينكا في ٣١ مارس/ آذار كدفعة أولى، وهي جزء من ١,٩ مليون جرعة من المقرر أن يتلقاها اليمن طوال ٢٠٢١م. تنص الخطة على أنَّ سلطات الحوثيين ستتلقى اللقاحات لتوزيعها في المناطق الخاضعة لسيطرتها. مع ذلك، قال مصدر طبي إن عدم تعاون الجماعة مع «منظمة الصحة العالمية» والحكومة اليمنية منع وصول أيَّة لقاحات إلى الشمال. نتيجة لذلك، حتى كتابة هذا التقرير، اللقاحات جارية في الجنوب فقط.

– في ٢٣ أبريل/ نيسان، قال مُمثّل منظمة الصحة العالمية في اليمن أدهم رشاد عبد المنعم إنَّ سلطات الحوثيين وافقت في البداية – تحت الضغط – على قبول ١٠ آلاف جرعة لقاح، لكن لم تُسلّم اللقاحات بعد أن وضعت سلطات الحوثيين شرطًا يقضي بأنَّهُ لا يمكن توزيع اللقاحات إلَّا من قِبَلِها دون إشراف منظمة الصحة العالمية. رفضت منظمة الصحة العالمية لأنَّها بحاجة إلى ضمان عدم تحويل وجهة اللقاحات.

– لاحقًا، صرّحت منظمة الصحة العالمية في منشور على صفحتها في «فيسبوك» أنَّ الحوثيين قبلوا ألف جرعة فقط بدلًا من ١٠ آلاف، بشرط زيادة حصة الجرعات إلى الشمال في الدفعة التالية من اللقاحات. في ٨ مايو/ أيار، أفادت تقارير أنَّ وزارة الصحة اليمنية المُعترَف بها دوليًّا في محافظة عدن قدَّمت ١٠ آلاف جرعة إلى منظمة الصحة العالمية لتلقيح العاملين الصحيين في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.

– نشر عديد من مسؤولي الحوثيين معلومات مضللة حول كورونا، قائلين إنَّ الفيروس «مؤامَرَّة». قال القيادي الحوثي عبد الملك الحوثي، في كلمة متلفزة في مارس/ آذار ٢٠٢٠م على قناة المسيرة التلفزيونية الحوثية، إنَّ الفيروس مؤامرة أمريكية. قال: «يتحدث البعض من الخبراء في... الحرب البيولوجية عن أنَّ الأمريكيين اشتغلوا منذ سنوات... للاستفادة من فيروس كورونا... ونشره في مجتمعات معينة».

– قال العاملون الصحيون الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش أنَّهُم يعتقدون أنَّ الحوثيين يرفضون الاعتراف بالوباء لإبقاء الاقتصاد مفتوحًا بالكامل والسماح للنخبة السياسية باستغلال الرسوم الباهظة المفروضة على الشركات. زاد الحوثيون من عائداتهم بشكل كبير خلال العامين الماضيين بالانخراط في عدد من ممارسات الفساد والنهب، وفقًا لـ «مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية».

– بعكس الحوثيين، أبلغت السلطات الصحية المدعومة من الحكومة اليمنية والعاملة في جنوب وشرق البلاد بانتظام عن عدد الحالات المؤكدة وحذرت خلال ٢٠٢٠م من موجة ثانية محتملة. قالت أوتشا في أبريل/ نيسان ٢٠٢١م إنَّ الحكومة اليمنية أبلغت عن ٤,١١٩ حالة إصابة مؤكدة و٨٦٤ حالة وفاة، مع الإبلاغ عن أكثر من نصف إجمالي الحالات خلال الربع

الأوَّل من ٢٠٢١م.

– قال الموظفون الصحيون الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش إنَّ عدم شفافية الحوثيين ومعلوماتهم المضللة عرّضت صحة المواطنين للخطر ومنعت الجهود للحماية من انتشار الفيروس. قال عاملان صحيان إنَّهُ بعد بدء الموجة الأولى في صنعاء في مايو/ أيار ٢٠٢٠م، وضع الحوثيون وحدة مخابرات خاصة تحت إمَرَّة «جهاز الأمن السياسي» التابع للجماعة في المراكز الطبية، على ما يبدو لتخويف وتهديد موظفي القطاع الصحي وللحد من إيصالهم المعلومات إلى وسائل الإعلام أو المنظمات الدولية.

– في أوائل ٢٠٢١م، بحسب ما قال مصدر طبي على معرفة مباشرة بظروف الإجراءات، طلبت منظمة الصحة العالمية من الحوثيين تقديم طلب إلى المنظمة للحصول على لقاحات، لكنهم –الحوثيين– تأخروا وتجاوزا الموعد المُحدَّد. أضاف: «لم تتعاون السلطات الحوثية في الوقت المناسب مع المجتمع الدولي لضمان حصة شمال اليمن من اللقاحات المخصّصة».

– قال سبعة موظفين صحيين إنَّ عدم وضع خطة أو برنامج لمكافحة فيروس كورونا من قبل السلطات الحوثية زاد الوباء سوءا. أضافوا أنَّهُ حتى قبل الوباء، قال بعض الحوثيين البارزين إن كافة اللقاحات هي برأيهم مؤامَرَّة. أفادت الوسائل الإعلامية المحلية في ٢٠١٣ أن القوات الحوثية منعت فرق التلقيح من القيام بعملها التحصيني ضد الحصبة وشلل الأطفال في بعض المناطق النائية في محافظة صعدة اليمنية، بذريعة أنَّ اللقاح «أمريكي».

– أفاد ثلاثة موظفين صحيين أنَّ الحوثيين عينوا أشخاصًا غير أكفاء ينتمون إلى عائلات حوثية من فئة «السادة» من سلالة النبي محمد المباشرة (بحسب تعبير الموظفين) في مراكز عالية في المرافق الطبية في صنعاء.

– خلال مؤتمر صحفي في صنعاء في مايو/ أيار ٢٠٢٠م، برَّر المتوكل، وزير الصحة الحوثي، سياسة جماعته لعدم توفير المعلومات حول انتشار فيروس كورونا في اليمن قائلًا إنَّهم يتعاملون مع المرضى على أساس حقهم الإنساني بالحصول على الرعاية الصحية وليس كعدد في أسواق البورصة التي تتسارع الوسائل الإعلامية للحديث عنها. قال في المؤتمر نفسه إنَّ اليمن سينتج الدواء لعلاج الإصابة بفيروس كورونا. في ١ مايو/ أيار ٢٠٢٠م، قال المتوكل إنَّ اليمن خالٍ من

فيروس كورونا، وفي حال ظهرت متغيرات، فدولة الإمارات تتحمل مسؤولية نقله إلى اليمن(١).

- وبعد حوالي شهر، أصدرت المنظمة نفسها تقريرا مقتضبا أفادت فيه بأن العاملين الصحيين في مناطق سيطرة الحوثيين يواجهون صعوبة في الحصول على اللقاحات الخاصة بكورونا التي كانت قد التزمت جماعة الحوثي بتقديمها للكادر الطبي، والتي قد تنتهي صلاحيتها قبل استخدامها، وأن «سلطات الحوثيين تُعرّض العاملين الصحيين في البلاد لخطر غير ضروري، عبر تقاعسها عن اتخاذ الخطوات المتاحة في مواجهة وباء كورونا، ما قد يُفاقم انهيار النظام الصحي في البلاد»(٢).

خلال فترة وجيزة، توفي حوالي ١٥٣ طبيبا وصحيا في اليمن جراء فيروس كورونا بحسب رابطة أطباء اليمن في المهجر(٣)، أغلب الوفيات في صنعاء وحدها، وكان لوفاة العاملين في المجال الحيوي انعكاسات سلبية في القطاع الصحي المتهالك في اليمن الذي يعاني أصلا من نقص في الاختصاصيين الطبيين(٤).

وعن عدم قيام الحوثيين بالعمل على الحد من مخاطر الوباء كونهم يُمثّلون سُلطة الأمر الواقع، نشر الطبيب والكاتب اليمني المعروف مروان الغفوري(٥) مقالًا سلَّط الضوء فيه على أسلوب تعامل الحوثيين مع الوباء، قال فيه: «أنكرت السلطات وجود الوباء وخدعت الناس. كانت تعلم مبكرا بالحقيقة. استمر الناس في الخروج معتقدين أنَّهُ ما من فيروس في طريقهم فتفشَّى الوباء، وسقطوا موتى ومصابين. كان بمقدور السلطات الحوثية أن تقول: هناك وباء،

---

(١) تقرير بعنوان اليمن: الحوثيون يخاطرون بصحة المدنيين بوجه «كورونا»، صادر عن منظمة «هيومن رايتس ووتش»، ١ يونيو/ حزيران ٢٠٢١م.

(٢) تقرير بعنوان: العاملون الصحيون متروكون في مواجهة فيروس «كورونا» في اليمن، صادر عن منظمة «هيومن رايتس ووتش»، ٧ يوليو/تموز ٢٠٢١.

(٣) نداء استغاثة عاجل من الأطباء اليمنيين في المهجر، رابطة أطباء اليمن في المهجر، ٢٥ ابريل/نيسان ٢٠٢١.

(٤) هيومن رايتس ووتش، مصدرسابق.

(٥) مروان الغفوري، كاتب وطبيب قلب يمني مقيم في ألمانيا، أسس مع مجموعة من الأطباء تطبيقًا طبيًا لتقديم خدمات استشارية للمرضى الذين ضاعفت الحرب من مأساتهم.

اكملوا حياتكم متباعدين، البسوا الكمامات، أوقفوا الصلوات والأعراس والأسواق الشعبية والمدارس، وواصلوا حياتكم على حدودها الدنيا. هذا الإجراء المنخفض كان سيحمي الناس وسيبطئ الوباء وسيحفظ الأرواح. رفض عبد الملك الحوثي مثل هذه الأفكار ونكب «شعبه» مَرَّة أخرى»[1].

الكاتب الغفوري بيّن في مقاله اهتمام الحوثيين بفئة الهاشميين في اليمن دون غيرهم من اليمنيين، وهو ما يُردِّده اليمنيون عن ممارسات الحوثيين العنصرية، حيث قال في ذات المقال: «ليفعل الحوثيون مع الشعب اليمني كما فعلوا للهاشميين: خصّصوا لهُم فندق موفمبيك كمستشفى ميداني، نقلوا إليه الأطباء والتكنولوجيا والمعامل ومشاغل الطعام الشهي! ليستفيد الحوثيون، وهم السُلطة، من تجربتهم الميدانية في الحفاظ على أرواح الهاشميين، وليفعلوا شيئا مشابها من أجل حياة أهل تلك البلاد[2].

تردِّي الخدمات الطبية:

بلا شك، أثرت الحرب على جودة وتكاليف الخدمات الصحية المُقدَّمة لعامة اليمنيين. فقد قفزت أسعار الخدمات الطبية في مناطق سيطرة الحوثيين لمستويات خيالية، سواء في المؤسسات الصحية الحكومية أو الخاصة. لكن الانحدار في مستوى الخدمات الصحية والإرتفاع في الأسعار والتكاليف ما كانت ستصل لهذه المستويات القياسية في مناطق سيطرة الحوثيين لولا أنَّ سُلطات الأمر الواقع في صنعاء ارتكبت عددًا كبيرًا من الانتهاكات ونفذت العديد من الإجراءات التي ساهمت بشكل أو بآخر في صناعة هذا الوضع الصعب.

حرم الحوثيون المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية من اعتماداتها والموازنات الخاصة بها، وهو الأمر الذي دفع العاملين في المجال الصحي إلى أن ينفذوا أنشطة احتجاجية لأكثر من مَرَّة. وزيادة على ذلك، رفع الحوثيون رسوم الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الحكومية والتي غالبًا ما يلجأ إليها أفقر الفقراء في اليمن حتى وصلت لمستوى تكاليف الخدمات الصحية

---

(١) مقال للدكتور مروان الغفوري، نشر في صفحته بموقع التواصل «فيسبوك»، ٣ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠م.

(٢) نفسه.

المقدمة في المستشفيات الخاصة(١)، رافق ذلك عدم تسليم المرتبات للصحيين والأطباء ما دفع كثير منهم إلى ترك العمل في القطاع الصحي الحكومي والالتحاق بالخاص، أو مغادرة البلاد بحثا عن عمل، وهذا ما أكده القيادي الحوثي طه المتوكل بالقول إن ٩٥ بالمائة من المستشفيات العامة لا تملك أطباء عموم والأخرى لا يوجد فيها أخصائيون(٢).

قبل اقتحام الحوثيين للعاصمة صنعاء، كان هناك كثير من الخدمات الصحية التي تقدمها المستشفيات والمراكز الحكومية مجانًا، أو برسوم رمزية بناء على الدستور اليمني الذي كفل الرعاية الصحية لكافة اليمنيين(٣). لكن هذا كله انتهى في زمن الحوثيين. فكل خدمة صحية أصبحت بمقابل باهض لا يقوى أغلب اليمنيين على دفعه لا سِيَّما مع رفض الحوثيين تسليم المرتبات، بل وصل الأمر إلى دفع رسوم مقابل الخدمات الصحية التي تمولها المنظمات الدولية، من قبيل دفع ألف ريال يمني عن كُلّ طفل يريد الحصول على اللقاحات الخاصة بالأطفال والمقدمة أصلا كمساعدات من المنظمات الدولية في الغالب والتي من المُفترَض تقديمها مجانًا كما جرت العادة(٤)، فضلًا عن بيع المساعدات الصحية(٥).

في أغسطس/آب ٢٠٢٢، ظهر الشيخ فارس الحباري -والذي عينه الحوثيون محافظًا لمحافظة ريمة – في فيديو يؤكد أن وزير الصحة الحوثي طه المتوكل يرفض إنشاء هيئة ومستشفى

---

(١) سكان صنعاء يشكون من هجرة الكادر الطبي المتخصّص، العربي الجديد، ١٧ يناير/ تشرين الثاني ٢٠٢٠م.

(٢) وزير الصحة: معظم الأطباء الاستشاريين غادروا اليمن، المجلة الطبية، ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٩م.

(٣) تقول المادة (٥٥) من الدستور اليمني بأن الرعاية الصحية حق لجميع المواطنين، وتكفل الدولة هذا الحق بإنشاء مختلف المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع فيها، وينظم القانون مهنة الطب والتوسع في الخدمات الصحية المجانية ونشر الوعي الصحي بين المواطنين. أيضًا المادة (٥٦): تكفل الدولة توفير الضمانات الاجتماعية للمواطنين كافة في حالات المرض أو العجز أو البطالة أو الشيخوخة أو فقدان العائل، كما تكفل ذلك بصفة خاصة لأسر الشهداء وفقا للقانون.

(٤) القطاع الصحي في مناطق الحوثيين.. إقطاعية فساد وسلالة، وكالة ٢ ديسمبر الإخباري، ٢٤ أغسطس/ آب ٢٠٢١م.

(٥) الحوثي يؤمِّم القطاع الصحي، الساحل الغربي، ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٠م.

لسكان المحافظة بالرغم من توافر البنايات الجاهزة، وأن النشاط الصحي في المحافظة قائم على ما تقدمه المنظمات الدولية فقط، ونص على ذلك بقوله: «وزير الصحة زارنا ثلاث مرات؛ وعدنا بأشياء لم يَفِ بها مطلقًا. أوجه له رسالة من هنا مع احترامي له: سلمنا لهم مباني، وقلنا يعملوها هيئات، سلمنا لهم مباني ثانية (أخرى)، وقلنا يعملوها مستشفيات، غير المراكز الصحية. لا يوجد لدينا إلا ما تعطيه لنا المنظمات (الدولية). أما الجانب الرسمي فيقتصر على زيارة وزير الصحة لمحافظة ريمة، نستقبله ونصوره ونظهره في الشاشة ونشكره على زيارته المحافظة، ومن ثم يذهب».

وأكد الحباري أيضًا أن القيادي الحوثي المتوكل يتعامل مع التعيينات في وزارة الصحة بناء على اعتبارات طائفية، ما تسبب بانهيار الوضع الصحي في أهم مستشفى في المحافظة، حيث قال: «وفوق هذا، قام الوزير بمُجازاتنا.. كان لدينا شخص محترم اسمه الدكتور محسن العزيزي، وهو من أشرف وأرجل الناس، عينته كمدير للمستشفى العام في مركز المحافظة، وقام بتطوير المستشفى وإجراء عمليات عظام وعمليات أخرى متقدمة كأنه في خارج البلد. رغم ذلك، أقاله الوزير من منصبه. وعن سبب إقالته، قالوا بأنه «يضم يديه في الصلاة، ولا يسربل»!. يا أخي، أنا أريد أي شخص يطور المستشفى ولو كان بزنانير (يهودي)، لخدمة المجتمع.

أخاطب الوزير من هذا المنبر: لماذا أقلت الدكتور محسن العزيزي من منصبه بعد تطويره للمستشفى؟! اذهبوا الآن، وشاهدوا وضع المستشفى المتراجع بعد إقالة الدكتور العزيزي. أحمل وزير الصحة المسؤولية الكاملة. تمام، نقول هذا الدكتور العزيزي كافر وأقلته؟ أين البديل؟ هل جلبت لنا بديل أم جئت تضيع الموجود الذي كان يخدم المجتمع وتتحمل آثام بهذا الإجراء؟ الآن، الوضع الصحي هنا سيء. هذا بالإضافة إلى بقية المجالات»[(١)].

توفي كثير من اليمنيين الفقراء بأمراض كان يمكن علاجها، لكن عدم توفُّر الكادر الطبي الذي غادر أغلبه المستشفيات الحكومية أو هاجر خارج البلاد بعد أن حرمهم الحوثيون من

(١) كلمة فارس الحباري عن طه المتوكل وزير الصحة تصريح فارس الحباري، موقع يويتوب، ٣ أغسطس/آب ٢٠٢٢.

مرتباتهم وحرض ضد كثير منهم، أو عجز الأهالي عن توفير متطلبات العلاج بعدما ضاعفت المستشفيات الحكومية والخاصة التكاليف فضلا عن رفع أسعار الأدوية لمستويات قياسية كنتيجة طبيعة لما يفرضه الحوثيون من جبايات ورسوم إضافية على المؤسسات الصحية.

تمامًا كبقية المؤسسات الاستثمارية، ضاعف الحوثيون الجبايات والضرائب المفروضة على المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة وعلى تجار وصناع الأدوية أيضا. وزارة الصحة والسكان الخاضعة للحوثيين فرضت على الصحيين والصيادلة دفع مبالغ كبيرة مقابل حصولهم على تصريح مزاولة عمل، كما يتعين على العاملين من قبل في هذا المجال أن يدفعوا رسوم لتجديد تصاريحهم بين الوقت والآخر[١].

في ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٩م، ألزم الحوثيون عددًا من المستشفيات الخاصة بتسليم ضرائب على كُلّ عملية جراحية يتم إجراؤها في المستشفى تقدر بـ ٤٪، ومن الطبيعي أن يتم إضافة هذه النسبة على رسوم التداوي في المستشفى ليتحمل المواطن البسيط عبئًا إضافيًا[٢].

وبحسب شهادات من مُلَّاك مستشفيات وعمال صحيين في صنعاء، فإنَّ مكتب الصحة والسكان في أمانة العاصمة الخاضع لسيطرة الحوثيين مارس عمليات الابتزاز للمستشفيات والمراكز الصحية الخاصة بشكل مُمنهَج وواسع ومستمر لتضع هذه الممارسات مالكي المنشئات الصحية أمام خيارين لا ثالث لهما، إمَّا أن ترفع تكاليف التداوي فيها أو الإغلاق.

منتصف ٢٠٢١م، أصدرت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات تقريرًا حقوقيًّا رصدت فيه ٤١٢١ انتهاكًا طال المرافق الصحية والعاملين في المجال الصحي خلال الفترة من مايو/ أيار ٢٠١٧م إلى مايو/ أيار ٢٠٢١م.

التقرير وثَّق الانتهاكات في عدة محافظات يمنية يسيطر عليها الحوثيون أو يحاولون السيطرة عليها، وهي أمانة العاصمة وعمران وصنعاء وحجة ومأرب والمحويت والجوف والبيضاء وإب

---

(١) من الأطباء وحتى القابلات.. جبايات حوثية بعشرات المليارات، الساحل الغربي، ١٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٠م.

(٢) قرار حوثي بفرض ضرائب على العمليات الجراحية، موقع أبابيل نت، ١٦ ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠١٩م.

وذمار وريمة وتعز والحديدة ولحج. وشملت الانتهاكات، القتل المباشر للكادر الطبي والمسعفين والإصابات وجرائم الإعتقال والإخفاء القسري التي طالت الأطباء والممرضين، فضلًا عن الإعدامات الميدانية والاعتداءات الجسدية وإغلاق المرافق الصحية والمستشفيات والاستهداف المباشر بقذائف الهاون ومدافع الهوزر وصواريخ الكاتيوشا، وتفجير وتفخيخ المنشئات الصحية والاستيلاء على الإغاثات الطبية، ونهب وابتزاز المستشفيات والمراكز الصحية، وبيع الأدوية في الأسواق السوداء وحرمان المدنيين منها[1].

في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢ كشفت المنظمة اليمنية لمكافحة الاتجار بالبشر عن جريمة قتل عشرات الأطفال المصابين بمرض السرطان جراء حقنهم بأدوية مهربة، كانت وزارة الصحة الحوثية على علم بعدم صلاحيتها للاستخدام نهاية شهر سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢.

وأكدت المنظمة -التي يرأسها الحقوقي اليمني نبيل فاضل- في بيان لها، أن وزارة الصحة والسكان الحوثية، قامت «بصرف جرعة علاج منتهية الصلاحية بعد أن تم تزييف تاريخ الصلاحية، وصرفها في مستشفى الكويت للأطفال المصابين بالسرطان»، لافتة إلى أن منظمة الصحة العالمية والمنظمات الدولية تقدم وبانتظام أدوية مجانية للأمراض المستعصية، مثل: أمراض السرطان، والسكري، والضغط، والغسيل الكلي، وغيرها، إلا أن جزءًا كبيرًا من تلك العلاجات تذهب للبيع في السوق السوداء[2].

وقبل هذه الجريمة بشهر -تقريبًا- بثت قناة «الهوية» الحوثية لقاء مقتضبًا مع الدكتور نضال العزب الذي شكا من قيام وزارة الصحة الخاضعة للحوثيين في صنعاء بإغلاق عياداته المعروفة في صنعاء باسم «الثقة»؛ بسبب تقدُّمه ببلاغ إلى مباحث الأموال العامة مؤكدًا فيه بالأدلة والوثائق أن وزارة الصحة الحوثية -ممثلة بمدير مكتب الصحة في أمانة العاصمة- تبيع الأدوية

---

(١) تقرير حقوقي يوثق ٤ آلاف انتهاك طالت القطاع الصحي بينها ٦٢ حالة قتل لأطباء وممرضين، المصدر أونلاين، ٢٤ يوليو/ تموز ٢٠٢١.

(٢) بلاغ عاجل حول وفاة عشرات الأطفال من مرضى السرطان في صنعاء بسبب جرعة فاسدة، الموقع الرسمي للمنظمة اليمنية لمكافحة الاتجار بالبشر، ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢.

الحكومية في الأسواق[(١)].

وعقب الكشف عن تفاصيل جريمة قتل الأطفال المصابين بمرض السرطان بواسطة الأدوية المهربة، نشر الناطق السابق باسم جماعة الحوثي علي البخيتي تدوينات على صفحته بموقع «تويتر» كشف فيها عن ممارسات حوثية ممنهجة تسببت في انهيار الوضع الصحي في مناطق سيطرتهم، حيث قال: «في مستشفى الكويت بصنعاء توفي ١٧ طفلًا من مرضى السرطان نتيجة حقنهم بدواء مهرب، تم جلبه من خارج المستشفى.. هذه الحادثة تفتح الباب أمام الكثير من الأسئلة عن الوضع الصحي في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثي. بعد مضايقة الحوثيين وتدخلهم في عمل الأطباء أصبحت المستشفيات الحكومية تدار بطلاب من كليات الطب المختلفة، لم يتخرجوا بعد، لكنهم يمارسون الطب في المستشفيات الحكومية بمبرر التطبيق العملي، وهذا أنتج الكثير من الأخطاء الطبية بحق المرضى، وما يهم الحوثي هو توفير كادر بالمجان».

البخيتي، أضاف أن «المنظمات الدولية تزود المستشفيات والمراكز الطبية الحكومية بأدوية دورية وشهرية، هذه الأدوية تختفي وتذهب لمستشفيات جبهات الحوثيين بعد استلامها من وكلاء الوزارة، لقاحات، ومستلزمات، وأدوية مراكز الغسيل الكلوي، والقلب، والعناية المركزة، وغيرها؛ ويباع الفائض منها عن حاجتهم في السوق. مستشفى ٤٨ العسكري -مثلًا- التابع للحرس الجمهوري خصخصه الحوثيون، وحولوه مستشفى مدنيًا وتجاريًّا، وفيه قاموا بالتعاقد مع استشاريين وجراحيين كبار بحيث يكون مركزًا جراحيًّا مهمًّا. المستشفى غير مجاني للمواطنين ولجنود الحرس الجمهوري الذي بني بالأساس لرعايتهم، ومجاني للحوثيين وأقاربهم. وفي مركز الكلى بمستشفى الثورة بصنعاء يموت الكثير من مرضى الفشل الكلوي نتيجة الإهمال، وتأخير الغسيل؛ وتشير التقارير إلى أن ٤ مرضى ماتوا خلال ساعتين أثناء الغسيل نتيجة تردي الأجهزة وعدم تعقيمها. مرضى الفشل الكلوي يعانون أيضًا من تكاليف الأدوية التي

---

(١) لقاء منشور في موقع «يوتيوب» بعنوان: «توضيح من د/نضال العزب تم إغلاق عيادات الثقة بسبب تعاوننا في محاربة عصابات بيع الأدوية الحكومية»، ١ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢.

يشترونها بعد أن توقف صرفها لهم مجانًا».

يعود البخيتي إلى ما قبل احتلال الحوثيين لصنعاء وانقلابهم على السلطة، ويتذكر «كانت وزارة الصحة -كجهة حكومية- توزع أدوية السكر، والفشل الكلوي، والقلب، والكبد، والسرطان، وغيرها، التي تمنح لها من منظمات دولية مجانًا، لكن الحوثيين خلال الأعوام الأخيرة توقفوا عن تقديمها بالمجان لذوي الدخل المحدود والمعدومين، مما يتسبب في وفيات بعشرات الآلاف كان يمكن تفاديها. في مركز القلب بمستشفى الكويت الحكومي بصنعاء -المفترض أن يكون مجاني- تكلفة تركيب قسطرة القلب ٢٠٠٠ دولار، وتكلفة الولادة العادية بمستشفى الثورة الحكومي ٣٠٠ ألف ريال، وتكلفة الرقود للسرير الواحد بمستشفى السبعين الحكومي ١٠ ألف ريال، وهكذا في كل المرافق الحكومية المجانية سابقًا. وخلال الأعوام الأخيرة تضاعفت أسعار الأدوية، وظهرت في الأسواق أدوية صينية وهندية بديلة ورديئة، ومهربة، ومقلدة، واختفت الأدوية الأصلية والشركات الغربية، وتم منح التجار الذين يدفعون إتاوات للحوثيين تصاريح لإدخال أدوية في غضون أيام فقط دون المرور بإجراءات الجودة والسلامة، ما أدى لظهور تجار جدد موالين للحوثيين سيطروا على السوق، وتراجع الوكلاء الرسميون وذوو الخبرة والاختصاص، مع العلم أن التصريح الرسمي لقبول أي دواء في السوق يأخذ من ثلاث إلى خمس سنوات، لكنهم منحوها خلال أيام فقط، بشرط أن يكون التاجر منهم، ومن أقاربهم، أو يدفع المعلوم دون شوشرة».

ويكمل البخيتي حديثه بخلاصة شاملة يعرفها اليمنيون ومن يعملون لصالح المنظمات الأممية والدولية والأقليمية والمحلية في اليمن بأن «الوضع الصحي في مناطق سيطرة جماعة عبدالملك الحوثي يعيش في أسوأ أوضاع يمكن تخيلها، ولو لم تتكفل بعض المنظمات الدولية ببعض اللقاحات والأدوية وتشغيل الكثير من المراكز والمؤسسات الصحية في اليمن لمات اليمنيون في الشوارع والبيوت وانتشرت الأوبئة التي انقرضت من العالم منذ عقود[1].

(١) تغريدات نشرها علي البخيتي في صفحته بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر» تعليقا على موت الأطفال بسبب الدواء المهرب، ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢.

الصحة في زمن الأئمة الأولين:

لا يختلف تعامل ونظرة الحوثيين إلى الوضع الصحي للشعب، عن نظرة وأسلوب أسلافهم الأئمة من بيت حميد الدين، مع فارق الزمن وتطور القطاع الصحي خلال فترة حكم النظام الجمهوري.

وقد وثّق جانباً من ذلك الوضع كتاب «كنت طبيبة في اليمن» للطبيبة الفرنسية كلوديا فايان[(١)] والتي عاشت في اليمن تمارس مهنة الطب في بعض المناطق وكانت شاهدة على استهتار بيت حميد الدين واستهانتهم بحياة اليمنيين في تلك المرحلة.

في أوَّل زيارة للطبيبة كلوديا إلى المستشفى في تعز برفقة الدكتور الكولونيل ريبوليه (الذي كان يتوجب أن تعمل معه قبل وفاته)، كانت صدمتها الأولى. فالمستشفى الصغير الذي يخدم مدينة كبيرة مثل تعز بلا خدمات وليس فيه أبسط الأجهزة والاحتياجات والأدوية جراء امتناع الإمام عن دعم المستشفى. تقول في كتابها: «والمستشفى يضم عِدَّة بنايات تتألف كُلّ منها من طابق أرضي وحيد، تحيط به ساحة ويعتني الدكتور بنحو ثلاثين سريرًا، وعندما وصلنا إلى المستشفى أخرج من حقيبته علبة بها بقايا فطوره، وانحنى على الموقد يُسخِّنها لمريض صغير.. إنَّهُ يسهر على كُلّ شيء بنفسه وأكثر المواقف تواضعًا هنا لا تُشين مَن يقوم بها إذا كانت في سبيل الخير والبِر، وقد أطعم الطفل وقرأت في وجوه الحاضرين العاطفة المعترفة بالجميل، وكان الدكتور ريبوليه يُقدِّم لمرضاه العلاجات الضرورية من عنده، فلم يكُنْ في صيدلية المستشفى غير رفَّين يُزوَّدان بالأدوية كُلّ خمسة عشر يومًا، أمَّا قاعة الجراحة فقد كانت خالية من كُلّ شيء، وعندما أردت رؤية حجرات العلاج رفض الدكتور أن يسير معي فمررت عليها بمفردي يتبعني على غير رغبة مني أحد الممرضين. وقد مررت بها واحدة واحدة، فوجدت نفس المنظر المذهل المفزع: رائحة كريهة، السرير عبارة عن قوائم شدت عليها الحبال، وليس عليها أغطية.. أجسام هزيلة شبه عارية.. شعروا بوجودي فتحرّكوا قليلًا، وحاولوا الوقوف مَدُّوا أيديهم نحوي،

---

(١) كلوديا فايان (١٩١٢-٢٠٠٢)، مؤلفة كتاب كنت طبيبة في اليمن، وهي طبيبة وعالمة أنثروبولوجية، قدمت إلى صنعاء في ١٩٥١ بناء على دعوة تلقتها من أحمد حميد الدين، آنذاك لتمارس الطب في صنعاء وضواحيها.

ارتفعت أصواتهم تتوسل وتتضرع بحرقة وألم، لقد كنت شيئا جديدا عندهم، لقد كنت شعاعًا من الأمل رأوه قبل موت لا مفر منه كثيرون منهم مشرفون على الموت.. نظر إليّ الممرض وقال: تيفوس.. ولكن كُلّ هؤلاء المرضى جميعًا ليس لهُم أدوية.. عشر حجرات للرجال على هذا المنوال.. لقد كنت أشعر أنّي تحت كابوس لعين، ولم يدلني أحد إلى مقصورة النساء ولكني وجدتها. حجرات منخفضة لا نوافذ لها، زرائب بكل معنى الكلمة، تمددت فيها النساء الواحدة بجوار الأخرى على أرض قذرة، ومع الكثير منهن أطفالهن.. قد يُخيَّل للإنسان أنَّهُ يستطيع أن يتصور فظاعة وشناعة كهذه، ولكن مشاهدة هؤلاء النسوة في هذه الزرائب أكثر سوءًا من كُلّ ما قد يخطر على البال. لقد قرأت كما قرأ الناس أوصاف معسكرات الإبادة والإفناء، لكني هُنا رأيت بأمِّ عيني امرأة تحتضر وهي راقدة فوق برازها، رأيتها تنهض وتستند على كوعها وتناولني طفلها المُبلَّل وهي في النفس الأخير تتضرَّع وتتوسل.

التفت الدكتور ريبوليه إليّ وقال: (والآن ها أنت قد رأيت كُلّ شيء) إنَّهُ قبيح أنْ يعمل الإنسان كُلَّ يوم في مثل هذه الظروف. ولكن ماذا يعمل والأدوية لا وجود لها؟ والإمام لا يُقدِّم ريالًا واحدة للمستشفى[1].

يُخيَّل للقارئ وهو يطالع بعض ما كتبته الطبيبة وكأنها تصف وضع اليمنيين في تهامة أثناء سيطرة الحوثيين عليها حالياً بينما هي تتحدث عن الوضع في خمسينيات القرن المنصرم. تقول: «لم تكُنْ للاستشارات الخارجية أهمية تذكر، إذ أن قليلين جدًّا من أوساط الشعب هُم الذين يقدرون على شراء الدواء، والحياة اليومية لا تخلف متاعب كثيرة، ولكن إذا ظهر المرض فقد حلت الكارثة، فالناس فقراء وليس معهم نقود لشراء الأدوية، والبعثة الطبية السوفييتية التي كانت توزع العلاجات مجانًا قد تركت اليمن منذ زمن طويل، وصيدلية الحكومة خالية من كُلّ العلاجات، وكل ما يستطيع المرضى عمله، هو أن ينتقلوا من أمير إلى أمير يستجدون الصدقة التي يشترون بها العلاج»[2].

---

(١) كنت طبيبة في اليمن، كلوديا فايان، ترجمة: محسن أحمد العيني، ص٣٣-٣٤.

(٢) نفسه، ص٦٦-٦٧.

وعن حصر الاهتمام الصحي بالأسرة الحاكمة دون غيرهم من اليمنيين، تقول: «وبقيت محرومة من العمل، والأمير الحسن مسافر، ولا يستطيع أحد أن يقرر شيئا في غيابه، ولكن بعض الفحوص كانت عاجلة سريعة. فتحليل الدم وحده هو الذي يبين سبب الحمى المُستمِرَّة عند إحدى مريضاتي التي يزداد حالها سوءًا.. وعبثًا تقدَّمتُ بعِدَّة طلبات.. وانقضت نحو عشرة أيام رأيت بعدها أنِّي لم أعُد أستطيع الانتظار... وجاءت الفرصة المرتقبة، فقد أصيب أمير صغير بتعب خفيف، ورفضت أن أشخِّص ألمه قبل أن أفحص البول.. ولمَّا كانت المسألة تتعلق بأمير.. فقد تلاشت كُلّ الصعوبات بمعجزة... وأخطروني أنَّ المعمل تحت تصرُّفي في اليوم التالي. وهكذا ذهبت وأنا عامرة بالأمل والرجاء، وفي حقيبتي نوع من دم مريضتي النائمة في المستشفى.

ولكن يا لخيبة الأمل..! لقد كان بانتظاري في باب المعمل.. وزير الصحة العمومية.. ومدير المستشفى وسكرتيريهم، وصيادلة المستشفى، وصيدلي الأجزخانة (الصيدلية) المركزية ونصف دستة من العساكر، يحمل أحدهم الزجاجة الغالية.. وقد رجوني أن أقوم بالتحليل (الخاص بالأمير الصغير) فورًا أمام أعينهم جميعًا وقالوا لي إنَّ المعمل سيُقفل في الحال»[١].

وفي مناسبة أخرى، تحكي الطبيبة خلافها مع أحد أمراء البلاط الإمامي لرفضها محاولة التحكم بها وتسخيرها لخدمته وترك بقية المرضى. تقول: «ثم رفعت عائلة أحد الأمراء شكوى ضدي إلى الإمام.. لأنَّهُم طلبوا مني أن أنتظر أكثر من ساعة حتى يذهبوا إلى الصيدلية يحضرون منها حقنة ليست عاجلة.. ورفضت الانتظار لأنَّ أعمالي كانت كثيرة.. وقد قال الأمير محتدًّا: «إذا مرض الأمير فعلى المدينة كُلّها أن تنتظر» وقد دهشت أن أجد أميرًا، يتظاهر بالتديُّن، أنانيًّا يدَّعي أنَّ من حقه أن يُسخِّر لخدمته الطبيب الوحيد في مدينة كبيرة»[٢].

أشارت الطبيبة في أكثر من موضع إلى حرص بيت حميد الدين على الأموال وتجاهل معاناة اليمنيين الناتجة عن عدم توفير الخدمات الطبية لعامة الناس باعتبارهم السُلطة والمسؤولين عن

(١) نفسه، ص٦٨.

(٢) نفسه، ص٨١.

تقديم هذه الخدمات. أضافت: «وهذه قصة مشابهة.. امرأة جاءها المخاض.. ومنطقة الحوض متقلصة. مات الجنين في بطن أمه. وليس في صنعاء جراح.. وجازفنا أنا زميلي وأنا وقررنا أن نتدخل.. وفي الطريق إلى المستشفى أوقفني أحدهم وقال لي إنَّ الدكتور فينروني قد غادر صنعاء! لقد استدعاه حاكم حجة وأصدر الإمام أمره إلى نائبه لنقل الطبيب إلى حجة.. ولكن السيف الحسن الذي لا يهتم بشيء قدَّر اهتمامه بالمال، أصم أذنيه حتى أعلن الإمام أنَّهُ سيدفع هو تكاليف رحلة الطبيب.. ووجدوا سيارة حملت الدكتور فينروني في الحال.

لقد أصبت بالدوار وأنا أسمع هذا الخبر. أن في المستشفى ثلاثمائة سرير، وأنا الطبيبة الوحيدة المكلفة بالسهر عليهم أسابيع عديدة. إن هذا كثير، ولا يُطاق»[1].

الألغام والمتفجرات المُموَّهة.. زراعة الجوع وحصاد الجائعين:

يزعم الحوثيون بأنَّهُم يدافعون عن سيادة اليمن وكرامة الشعب اليمني، لكنَّهُم يمارسون جرائم ضد اليمنيين لا يمكن أن تمارسها فئة تشعر بالانتماء لليمن. في الحقيقة، أن ما تمارسه الجماعة من جرائم الإبادة الثقافية والجسدية، توحي بأنهم يتعاملون مع اليمنيين كأعداء، فهُم ينظرون إلى الشعب الذي يرفض خرافة «الولاية» العنصرية التي تعطي عرقيتهم امتيازات اقتصادية وسياسية ودينية، على أنَّهُ عدو يستحق العقاب، أو كما وصفهم مرجعهم الديني عبدالله بن حمزة «رعية نافرة تستحق الإهلاك».

من هذه الجرائم البشعة والتي تُدمِّر حاضر ومستقبل اليمنيين وتدل على أنَّ الحوثيين يتعاملون مع اليمني الحُر على أنَّهُ خصم وعدو، عملية زراعة الألغام ونشر المتفجرات المموهة والتي يتفرد الحوثيون بزراعتها في اليمن منذ العام ٢٠٠٤م حتى كتابة هذا المؤلف.

يزرع الحوثيون أعدادًا مهولة من الألغام في كُلّ منطقة يمنية يصلون إليها، وهُم يعرفون جيِّدًا أنَّ المُتضرِّر من هذه الألغام هُم المدنيون اليمنيون. لأنَّ الجنود لديهم الخبرة والقدرة على تجاوز هذه الألغام وحماية أنفسهم، وهذا ما يحدث فعلًا منذ بداية الحرب.. فغالبية ضحايا الألغام من المدنيين.

(١) نفسه، ص٩٠.

منذ العام ٢٠٠٤م، والحوثيون يقولون بأنَّهُم يحاربون أمريكا وإسرائيل وبريطانيا ودول التحالف العربي، لكنَّهُم يزرعون الألغام والمتفجرات المموهة المُحرَّمة دوليًّا في كل مكان، وهُم يعلمون يقينًا بأنَّها ستقتل اليمنيين فقط.

في مارس/ أذار ٢٠١٨م، أصدرت مؤسسة أبحاث التسليح أثناء الصراعات (CAR)[١]. تقريرًا هامًّا بعنوان: العبوات الناسفة المُتحكَّم فيها لاسلكيًّا وعَبْرَ الأشعة تحت الحمراء السلبية.. آخر المساهمات التكنولوجية الإيرانية في الحرب اليمنية»[٢] احتوى التقرير النوعي على نتائج مقارنة بين متفجرات مُموَّهة على أشكال تشبه الصخور الطبيعية (EFPs) التي تم توثيقها في اليمن، وبين متفجرات مشابهة تم توثيقها في مناطق أخرى في الشرق الأوسط مثل البحرين وجنوب لبنان والعراق.

يتحكم المسلحون الحوثيون بهذه العبوات لاسلكيًّا، ويتم تفجيرها باستخدام مفاتيح الاشعة تحت الحمراء السلبية. وبحسب التقرير، فإنَّ مكونات هذه العبوات الناسفة التي يستخدمها الحوثيون في اليمن، تتطابق مع مكونات العبوات الناسفة المتحكم فيها لاسلكيًّا التي صادرتها قوات الأمن البحرينية من عناصر مدعومة من النظام الإيراني في البحرين. تتطابق هذه المكونات أيضًا مع المتفجرات التي عُثر عليها في سفينة «جيهان» القادمة من إيران التي اعترضتها قوات الأمن اليمنية في ٢٠١٣م. بل إنَّها نفس العبوات التي استخدمها حزب الله بكثرة في جنوب لبنان، كما عثر الجيش الأمريكي على نفس العبوات في مخازن للأسلحة تابعة للقوات التي تقاتل بالنيابة عن النظام الإيراني في العراق[٣].

تكمن خطورة هذا النوع من المتفجرات أنَّها مُموَّهة وتُوْضَع على شكل صخور وجذوع الأشجار والعلب البلاستيكية والكثير من الأدوات التي يستخدمها الناس في يومياتهم، كما أنَّ الحوثيين يضعونها في الطرقات والمزارع والمنازل والمؤسسات الخدمية، ولهذا يصعب على الجنود

(١) مركز أبحاث مسجل في بريطانيا تم تأسيسه عام ٢٠١١م ويضم خبراء من مختلف أنحاء العالم.

(٢) العبوات الناسفة المتحكم فيها لاسلكيًّا وعبر الأشعة تحت الحمراء السلبية.. آخر المساهمات التكنولوجية الإيرانية في الحرب اليمنية، مؤسسة أبحاث التسليح أثناء الصراعات (CAR)، مارس/ اذار ٢٠١٨م.

(٣) نفسه.

تمييزها، فما بالنا بالمدنيين الذين كانوا في النهاية أكثر الضحايا لهذه العبوات.

وبرغم أنَّ الجمهورية اليمنية وقَّعت على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في ١٩٩٨م، كما أنَّ القانون اليمني يحظر إنتاجها واستخدامها ونقلها وبيعها[١]، إلَّا أنَّ الحوثيين يعتبرون هذا السلاح واحدًا من أهم أسلحتهم إنتاجًا واستخدامًا، بالتوازي مع إنتاج واستخدام الألغام المضادة للمركبات والتي تُزْرَع عشوائيًّا، مِمَّا يُشكِّل خطرًا على المدنيين، ويُسهم بشكل مباشر في النزوح[٢] وترك السكان لمنازلهم ومناطقهم، بما ينعكس سلبًا على المستوى المعيشي.

لا توجد إحصائيات مُوحَّدة تُوضِّح حجم الألغام التي زرعها الحوثيون خلال سنوات الحرب والضحايا المدنيين بسببها، فقد تعدَّدت التقارير والإحصائيات المتعلقة بالألغام. لكن تقديرات مختلفة أكدت أنَّ الحوثيين زرعوا أكثر من مليون لغم خلال السنوات الأولى من الحرب فقط[٣] حتى أصبح اليمن أكثر دولة تعرَّضت لزراعة الألغام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والأكثر تضرُّرًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من كارثة انتشار الألغام[٤].

خلال الفترة يوليو/ تموز ٢٠١٨م إلى مارس/ أذار ٢٠٢٢م، انتزع مشروع «مسام» المُتخصِّص بنزع الألغام في اليمن ما يقرب من ٣٢٣٨٧٥ لغما وذخيرة غير منفجرة وعبوة ناسفة، بحيث تم تطهير ٣١,٢٤٤,٥٢٦ مترًا مربعًا من الأراضي(٥) وهذه الأرقام بالمقارنة بالفترة الزمنية والمساحة، تشير إلى بشاعة الجريمة ووحشية الطرف الذي قام بنشر الموت بهذا الشكل الكارثي.

---

(١) القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٥م بشأن حظر إنتاج الألغام المضادة للأفراد وحيازتها واستعمالها ونقلها والإتجار بها.

(٢) تقرير فريق الخبراء المعني باليمن ٢٠٢١م، مرجع سابق، الموجز، ص٣.

(3) HOW HOUTHI-PLANTED MINES ARE KILLING CIVILIANS IN YEMEN، 2019 Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED).

(٤) تصريح لمدير المركز الوطني لمكافحة الألغام، العميد الركن أمين العقيلي، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ٢٣ ابريل/ نيسان ٢٠١٨م.

(٥) الحساب الرسمي لمشروع مسام في موقع «تويتر».

واكبت وسائل الإعلام المختلفة بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي أخبار ضحايا الألغام بشكل مستمر خلال سنوات الحرب، فلا يمُر أسبوع تقريبًا إلَّا وتمتلئ مواقع التواصل الاجتماعي بصور وشهادات الضحايا المدنيين -لا سِيَّما النساء والأطفال وكبار السِّن- عن هذه الحوادث المؤلمة. وبحسب البرنامج الوطني للتعامل مع الألغام، فإنَّ ألغام الحوثيين تسببت بمقتل حوالي ٨ ألف مدني بينهم أطفال ونساء وكبار السن(١). كما إنَّها تسببت في إصابة أعداد هائلة من اليمنيين بإعاقات مختلفة جعلتهم غير قادرين على استعادة أدوارهم الاجتماعية والاقتصادية بسبب الافتقار إلى الوصول إلى خدمات إعادة التأهيل المناسبة(٢).

وإضافة للأضرار الجسدية التي تعرض لها آلاف المدنيين جراء هذه الألغام والمتفجرات، ثمَّة أضرار اقتصادية بالغة يتعرض لها اليمنيون وستظل ترافقهم لعقود قادمة وحتى يتم تطهير الأراضي اليمنية من الألغام بشكل تام، بعكس القصف الذي تنتهي آثاره سريعًا.

فقد حرمت الألغام آلاف المزارعين في الساحل الغربي وتعز ومأرب والجوف وشبوة وحجة والضالع وغيرها من المناطق اليمنية من ممارسة نشاطهم الزراعي، كما أعاقت الألغام عملية التنقل بين المناطق وحرمت آلاف الأسَر من المساعدات المُقدَّمة من المنظمات المحلية والدولية.

يؤكد تقرير صادر عن مشروع برنامج (ACLED) الدولي، والمُتخصِّص بجمع بيانات مناطق النزاع حول العالم وتحليلها، بأنَّ الاستخدام الواسع للألغام والمتفجرات المموهة يضعف أيضًا النشاط الاقتصادي. وأشار التقرير الذي صدر بعنوان: كيف تقتل الألغام التي زرعها الحوثيون المدنيين في اليمن؟، إلى أنَّ الألغام زُرعت بشكل واسع في أراضي المزارعين ومراعي الحيوانات والتي تشكّل المصدر الرئيسي لكسب العيش للعديد من العائلات في المناطق الريفية(٣).

---

(١) ٨ آلاف شخص ضحايا الألغام في اليمن، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ٧ ابريل/ نيسان ٢٠٢١م.

(٢) دراسة نشرتها مؤسسة «بوميد» الأكاديمية للأبحاث.

Global health diplomacy: a solution to meet the needs of disabled people in Yemen ،24 September 2020.

(3) HOW HOUTHI-PLANTED MINES ARE KILLING CIVILIANS IN YEMEN، 2019 Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED).

وتُعتبَر منظمة هيومن رايتس ووتش من المؤسسات الدولية القليلة التي تناولت هذه الجريمة وسلَّطت الضوء على البعد الاقتصادي لزراعة الألغام والمتفجرات المُموَّهة والكارثة المعيشية الناتجة عنها. ولأهمية تقريرها الذي صدر في أبريل/ نيسان ٢٠١٩م وبهدف التوثيق التاريخي، سأضع نقاطًا مختصرة من هذا التقرير:

- زراعة الحوثيين للألغام الأرضية بشكل واسع على طول الساحل الغربي لليمن منذ منتصف ٢٠١٧م قتل وجرح مئات المدنيين، ومنع منظمات الإغاثة من الوصول إلى المجتمعات الضعيفة(١).

- قتلت الألغام الأرضية المزروعة في الأراضي الزراعية والقرى والآبار والطرق ١٤٠ مدنيًّا على الأقل، من بينهم ١٩ طفلًا، في محافظتي الحديدة وتعز منذ ٢٠١٨م.

- منعت الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المنظمات الإنسانية من الوصول إلى السكان المحتاجين، وأدت إلى منع الوصول إلى المزارع وآبار المياه، وألحقت الأذى بالمدنيين الذين يحاولون العودة إلى ديارهم.

- قالت بريانكا موتابارثي، القائمة بأعمال مديرة برنامج الطوارئ في هيومن رايتس ووتش: «لم تقتل وتُشوِّه الألغام الأرضية التي زرعها الحوثيون العديد من المدنيين فحسب، بل منعت اليمنيين المستضعفين من حصاد المحاصيل وجلب المياه النظيفة التي هُم في أَمَسِّ الحاجة إليها للبقاء على قيد الحياة، كما منعت الألغام منظمات الإغاثة من جلب الغذاء والرعاية الصحية للمدنيين اليمنيين الذين يعانون من الجوع والمرض بشكل متزايد».

- وجود أدلة على أَنَّهُ بالإضافة إلى زرع الألغام الأرضية المضادة للأفراد، زرعت القوات الحوثية الألغام المضادة للمركبات في المناطق المدنية، والألغام المضادة للمركبات المعدلة لكي تنفجر من وزن الشخص، والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع المموهة على شكل صخور أو أجزاء

(١) بحسب شهادة الأهالي، فإنَّ الحوثيين زرعوا الألغام في مناطق كثيرة تابعة لمحافظة الحديدة، ومنها مساحات واسعة مملوكة لتجار أو رجال أعمال أو حتى مواطنين، ثم يتم مساومة المالكين حيث يتم أخذ أموال مقابل نزع الألغام من أراضيهم بالرغم أن الأمم المتحدة تقدم منحًا وأموالا طائلة بهدف نزع الألغام وبالتالي فإنَّ مهمة نزع الألغام مجانية إلَّا أنَّ الحوثيين يزرعون الألغام ويسرقون الأموال المخصّصة لنزعها.

من جذوع الأشجار.

- الحوثيون استخدموا الألغام المضادة للأفراد في حيران، قرب الحدود السعودية، وأكدوا استخدامهم للألغام البحرية على الرغم من المخاطر التي تتعرَّض لها سفن الصيد التجارية وسفن المساعدات الإنسانية.

- المناطق التي تسبَّبت فيها الألغام الأرضية في سقوط قتلى وجرحى كانت تسيطر عليها قوات الحوثيين سابقًا، وإنَّ المدنيين لم يتعرضوا للأذى حتى قامت قوات الحوثيين بالانسحاب منها.

- الألغام الأرضية في الساحل الغربي جعلت الوصول إلى ٣ منشآت للمياه على الأقل غير ممكن. بالإضافة إلى ذلك، صعبت الألغام الأرضية على الأهالي إطعام أنفسهم والحفاظ على دخلهم.

- أصيب خمسة اشخاص وقتل أقاربهم عندما انفجرت الألغام الأرضية في أراضي المزارع أو المراعي، وقال كثير من النازحين إنَّ الألغام حالت دون حصاد المحاصيل بأمان وقُتلت مواشيهم القيِّمة.

- الألغام الأرضية منعت المنظمات الإنسانية من الوصول إلى المجتمعات المحلية المحتاجة على طول الساحل الغربي. وشملت هذه القرى والبلدات في مديرتي التحيتا وموزع، وكذلك مدينة الحديدة الساحلية الرئيسية.

- قالت ٣ منظمات إغاثة إنَّها لا تستطيع الوصول إلى الأماكن الرئيسة أو تقديم الخدمات إلى المناطق لأنَّ الألغام الأرضية زُرعت هناك أو على طول الطريق. لا يمكن الوصول إلى العديد من هذه المجتمعات إلَّا عَبْر الطُرُق الترابية، وهي أكثر خطورة من الطرق الإسفلتية.

- استخدام الحوثيين للألغام الأرضية، التي تحرم الناس من مصادر المياه والغذاء، تُسهم في الأزمة الإنسانية في كامل أنحاء البلاد التي مزَّقتها الحرب.

- طالبت «هيومن رايتس ووتش» سلطات الحوثيين الكف فورًا عن استخدام هذه الأسلحة، والتحقيق بشكل موثوق، ومعاقبة القادة المسؤولين عن استخدامها، كما طالبت مجلس الأمن بفرض عقوبات مُحدَّدة على جميع الأفراد المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

- تتحمل قوات الحوثيين المسؤولية الأساسية عن الإصابات بين المدنيين والأضرار المدنية المتوقعة من الألغام الأرضية.

- قالت بريانكا موتابارثي: على زعماء الحوثيين أن يُوقفوا فورًا استخدامهم للألغام الأرضية، التي قد يُحاسَبون عليها ذات يوم[١].

أمَّا منظمة أطباء بلا حدود فقد أصدرت تقريرًا بعنوان «الناس مُحاصَرون بالألغام»، قالت فيه رئيسة البعثة في اليمن كلير هادونغ بأنَّ اليمنيين يعاقبون بشكل مُضاعَف «فالألغام لا تنفجر في أطفالهم فحسب، إنَّما تحرمهم من زراعة حقولهم. فقد فقدوا مصدر دخلهم وكذلك قُوت أسَرهم»[٢].

وإلى جانب البَرِّ، نشرت جماعة الحوثي الموت في البحر أيضًا. فقد نشرت أعدادًا كبيرة من الألغام البحرية بعضها إيراني الصنع وبعضها صنعت محليًّا[٣] مِمَّا تسبَّب في إعاقة حركة ونشاط آلاف الصيادين اليمنيين، ووفاة عدد منهم بهذه الألغام أثناء مزاولة مهنة الصيد.

زرع الحوثيون السواحل بالألغام الأرضية والتي أعاقت عمل الصيادين المحليين، ولم يكتفوا بذلك، بل نشروا الألغام البحرية، وبهذا الشكل قضوا تمامًا على فُرص العمل وكسْب العيش لآلاف مِمَّن يمارسون أنشطة متعلقة بقطاع الصيد في المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

أشار فريق الخبراء البارزين بشأن اليمن والتابع لمجلس حقوق الإنسان إلى النتائج الكارثية المُترتِّبة عن زراعة الألغام في المناطق الساحلية تحديدًا، والتي يتفشَّى فيها الفقر منذ وقت مبكر. يقول الفريق في تقريره المعنون «اليمن: جائحة الإفلات من العقاب في أرضٍ مُعذّبة»، بأنَّهُ وجد أنَّ «استخدام الألغام قد أدَّى إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي»، فقد «منعت الألغام الأرضية الصيادين من الوصول إلى المناطق الساحلية لصيد الأسماك، لا سِيَّما في الحديدة التي يُخيّم عليها الخوف جراء انتشار الألغام على امتداد الطُرُق الساحلية». كما أثّرت الألغام «على توافر الأسماك

(١) تقرير صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش بعنوان: اليمن.. الألغام الأرضية الحوثية تقتل المدنيين وتمنع المساعدات، ٢٢ أبريل/ نيسان ٢٠١٩م.

(٢) الناس محاصرون بالألغام، أطباء بلا حدود، ١٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٩م.

(٣) تقرير فريق الخبراء المعني باليمن ٢٠١٨م، مرجع سابق، الفقرة ١١١، ١١٣، ص٣٩-٤٠.

وأسعارها في السوق. وأدَّى وجود الألغام الأرضية إلى تخوف العديد من المزارعين من زراعة أراضيهم أو رَعْي ماشيتهم، وهو ما جعل مجتمعات الصيد والمجتمعات الريفية أكثر فقرًا في اليمن». وعن أضرار الألغام البحرية، أكد الفريق الأممي بأنَّها قتلت العديد من الصيادين في ٢٠١٨م[١].

---

(١) حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة منذ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤م، تقرير فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن ٢٠٢٠م، تحت عنوان فرعي: تأثير الألغام على سُبُل الوصول إلى الغذاء، الفقرة: ٥٢، ص١١.

الفصل الرابع

تعطيل التنمية

الفصل الرابع

تعطيل التنمية

لقد شكل توقف أنشطة التنمية في البلاد أحد أهم الكوارث التي نتجت عن سطو الحوثيين على مؤسسات الدولة عقب اقتحامها للعاصمة صنعاء فضلا عن استغلال الموارد المتاحة لاستمرار الحرب وتوسعها نحو مناطق جديدة وحرصها على إبقاء حالة الضعف وسط المجتمع حتى يظل تابعا ساكنا مطيعا منتظرا لأدنى ما يمكن أن تقدمه المليشيات لهم على أساس أنه عطاء وفضل منها لا واجب عليها باعتبارها تجبي الإيرادات.

وفقا لدراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢٣ أبريل ٢٠١٩، أدى استمرار الجماعة في خوض هذه الحرب إلى انتكاس في التنمية البشرية لمدة ٢١ عاما نحو الوراء (أي أن اليمنيين بحاجة إلى ٢١ عاما حتى يعودوا لنفس الوضع الذي كان عليه اليمن قبل سيطرة الحوثيين على صنعاء في ٢٠١٤). حذرت الدراسة التي حملت عنوان «تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن» من الآثار المتزايدة للحرب على التنمية البشرية متوقعةً أنه إذا انتهت الحرب في عام ٢٠٢٢ فإن مكاسب التنمية ستكون عندها قد تراجعت بمقدار ٢٦ عاما - أي فترة جيل تقريبا. وإذا استمرت حتى عام ٢٠٣٠، فستزداد تلك النكسة إلى أربعة عقود للوراء(١).

توقفت التنمية سواء تلك الممولة من الحكومة أو من المانحين الدوليين تدريجيا بدءا من المناطق التي كانت الجماعة تسيطر عليها في منطقة مران أقصى الشمال عام ٢٠٠٤ نزولا حتى سادت كل البلاد عند إصدارها قرار التعبئة العامة المالية والبشرية للحرب في ٢١ مارس/أذار ٢٠١٥، وهو القرار الذي سخر كل مالية وموازنات الدولة للحرب الأمر الذي أوقف كل جهود التنمية. قبل ذلك بشهر، عندما بدأت مخالب الجماعة تعيث بالنهب في حسابات المشاريع

---

(١) تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن، موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول العالم، ١٠ ابريل/نيسان ٢٠٢٠.

التنموية وغيرها في البنك المركزي بصنعاء، علق البنك الدولي في ١٨ فبراير/شباط بيانا أعمال ١٩ مشروعا تنمويا رئيسًا كانت هي كل ما كان يديره البنك الدولي في اليمن وأعلن عن هذه الخطوة في ١١ مارس/آذار[١]، ثم وبإعلان الجماعة قرار التعبئة للحرب، أصدر البنك الدولي بيانه الثاني معلنا إغلاق مكتبه الداعم للمشاريع التنمية في اليمن مع استمرار تعليق كافة مشاريعه.

يعتبر توقف التنمية بالإضافة إلى توقف دخل ملايين اليمنيين هو الضامن الأكبر لبقاء الشعب اليمني تحت نير الضعف والمذلة والركود الاجتماعي والاقتصادي والاحتياج المستمر لعطف المنظمات الإنسانية والتي لم تسفر نتيجة أعمالها برغم ضخامة تمويلاتها سوى عن بقاء الإنسان اليمني على قيد الحياة طوال فترة استهلاكه لمساعداتها فقط، ليتجدد تهديد وجوده في الحياة ويتجدد افتقاره لأي حيلة تساعده على صون كرامته أمام كاميرات الإذلال التي تتسول المنظمات من خلال نشر صور ذله وعجزه وفاقته. فالإغاثة لا تغني عن التنمية التي تساعد اليمني بالوصول لبناء قدراته ومهاراته ومعارفه وتمكينه من الاستخدام الأمثل لموارده المتاحة من حوله، دون الإضرار بها، ليتمكن بها من الوصول إلى إدرار الدخل وإنتاج الخدمات الأساسية ليدعم نفسه ومن يعول[٢].

تسببت حرب الحوثيين على مؤسسات الدولة اليمنية بفقدان مكاسب تنموية ضخمة حققتها البلاد خلال العقود الماضية بصعوبة شديدة ودفعت في سبيل تحقيقها الكثير من الموارد المالية والبشرية والزمنية. حدث هذا في الوقت الذي كانت فيه اليمن قبل تصعيد الحرب القائمة تحتل آخر مراتب مؤشرات التنمية البشرية العالمية ولتخرج من قطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تدعمها جهود الأمم المتحدة. وبذلك تدير اليمن رأسها عن الاهتمام بالكثير من تفاصيل الأولويات الجزئية داخل كل من قطاعات الصحة والتعليم والعمل والمشاريع الصغيرة والتدريب الفني والتقني والصناعة والزراعة والعدل والموروث الثقافي وغير ذلك الكثير،

(١) البنك الدولي يعلق عملياته في اليمن، موقع البنك الدولي الرسمي، ١١ مارس/آذار ٢٠١٥.

(2) RIC GOODMAN, CHRISTINA FREY, RACHAEL STELLER, ZAKEE AHMED, ADNAN QATINAH , YEMEN – LINKING HUMANITARIAN CASH AND SOCIAL , PROTECTION, June 2019

ليصبح الآن مجرد وجود أساس للشكل الظاهري لتلك القطاعات هو أولويات اليمن التي لا تزال تبحث عن تمويلات، ولتكون قضية جودة مخرجاتها ومدى تأثيرها في تحقيق النتيجة المبتغاة من تلك الخدمات أمرا غير ذي أهمية، وهذا ما أراده الحوثيون كونه يساعدهم في إخضاع المجتمع وحوثنته ونشر معتقداته فيه.

على سبيل المثال، كانت اليمن قد حققت تقدما في تقليل عدد وفيات الأمهات أثناء الولادة بعد جهود تنموية مضنية ومن مختلف شركاء التنمية في توفير مراكز الطوارئ التوليدية وتجهيزها وتدريب كوادرها على العمل بها، وتدريب وتأهيل قابلات المجتمع في آلاف القرى وتجهيزهن بحقائب التوليد مع تحسين الطرق الريفية لتسهيل وصول الحوامل إلى مراكز التوليد الصحية(١). وكانت المرحلة تسعى في توسيع تلك الخدمات الى أبعد المجتمعات عن عواصم المدن. وبتسبب جماعة الحوثي في هذه الحرب فضلا عن ممارسات الإفقار الممنهجة ورفضها تقديم الخدمات مقابل الجبايات التي تفرضها على المواطنين، فإن مجرد وجود مستشفى عام (غير متخصص بالتوليد) قيد التشغيل أصبح أمرا مطلوبا لأغراض التوليد بحد ذاته وأصبح طلب إنشاء وتجهيز مراكز طوارئ توليدية أمرا ترفيهيا ومرفوضا لدى معظم الممولين والمنظمات بمبرر أولوية وجود مرافق صحية عامة عاملة على تلك المراكز المنقذة لحياة الأمهات والمواليد. وفي ظل خروج نصف المرافق الصحية (وهي بالآلاف) في اليمن عن الخدمة، تظل أولوية قطاع الصحة اليوم تتركز على الحفاظ على بقاء الأطقم الصحية والطبية العاملة في المرافق العاملة وتأمين المرافق بالمواد والتجهيزات الأساسية بهدف استمرار تلك المرافق بالعمل لخدمة أكبر عدد ممكن من السكان المتضررين من آثار الحرب ممن لا يتمكنون من الوصول إلى خدمات القطاع الصحي الخاص(٢).

---

(1) Twenty-five years ago, a promise made to advance women's health and rights. Have we delivered ،?UNFPA Yemen ،July 30 2019.

(2) Health system in Yemen close to collapse. Bulletin of the World Health Organization, 93) 10 ,(670 -671 .World Health Organization ،2015.

الإبقاء على الإغاثة بدلا عن التنمية:

لقد حصلت الحرب في اليمن على إجماع محلي ودولي بأنها خلفت أزمة إنسانية كارثية، تصنفها الأمم المتحدة في كل عام بأنها من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم على الإطلاق. فالبيانات المحدثة عن تردي أوضاع الغذاء كارثية بمستوى كبير، ولأول مرة، تؤكد المؤشرات في مطلع العام ٢٠٢٢ أن قرابة ١٦٠ ألف شخص في اليمن باتوا يواجهون خطر المجاعة إن لم يتم تقديم مساعدات طارئة لهم[١] وتؤكد كل المؤشرات بأن هذا الانتكاس السلبي المتسارع ناتج عن ممارسات جماعة الحوثي المستمرة في التدمير وإجهاض جهود التنمية وعدم فعالية الإغاثة لوحدها في إيقاف ارتفاع مؤشرات التدهور الإنساني باستمرار.

ويعتبر هذا الوضع الإنساني والمعيشي الصعب، نتيجة طبيعية لتوقف التنمية بل وتعمد الحوثيون تعطيل النشاط التنموي والاعتماد على المساعدات التي تقدمها وكالات الإغاثة الأجنبية على علاتها وعدم استدامة أثرها. فالبلد شديد الفقر والضعف أصلا منذ مراحل ما قبل الحرب، وكان لإشعال الحرب على هذا النحو الواسع والاستئثار بكافة الأموال العامة والتحكم بالأموال الخاصة دور كبير في توقف عجلة التنمية المستدامة وهو ما ضاعف الهشاشة الذهنية والصحية والسلوكية والاجتماعية لدى الناس[٢] والتي بدورها نشرت أمراضا وأوبئة مزمنة خطيرة بينهم، لعل أهمها وفيات الأمهات والمواليد وسوء التغذية والكوليرا والإسهالات والكلى والكبد والسرطان والسكري وغيرها.

إن حرمان الناس من حقوقهم الأساسية في تأمين أهم الخدمات التنموية المستدامة مثل الغذاء الكافي ومياه الشرب والصرف الصحي والوقود وغاز الطهي والأمن المجتمعي وغيرها، جعلت الناس تلجأ إلى التكيف السلبي على ذلك الحرمان، فتضطر للعلاج بالنباتات الضارة أحيانا أو لدى المشعوذين أو طبخ أوراق الشجر كالحلص وبعض النباتات الضارة[٣] أو لشراء

---

(١) اليمن: لمحة عن الأمن الغذائي والتغذية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) مارس ٢٠٢٢.

(٢) تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن، مرجع سابق.

(٣) الظروف الشبيهة بالمجاعة في اليمن تجبر الأسر على أكل أوراق الأشجار، برنامج الأغذية العالمي، ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٢١.

المواد الغذائية الرخيصة المنتهية أو شرب مياه الآبار والعيون غير النقية واحتطاب الغطاء النباتي وبناء مرافق لها على مجاري السيول. وقد تسببت كل تلك السلوكيات السلبية الاضطرارية بمثل تلك الأمراض السابق ذكرها. كما أن بعض الأسر في سبيل تأمين المال اللازم لشراء الغذاء أو الحصول على المياه لجأت لتزويج صغيراتها أو تسريب أطفالها من التعليم تاركة مستقبلهم في خطر شديد الحرج[١]. وفي نتيجة نهائية، تخرج الحرب بأسر مدمرة داخليا ومجتمع شديد الضعف والمرض، فقير المعارف والمهارات، كلي الاتكال على الخارج الذي أصبحت أولوياته تتركز في بلدان أخرى، وفجوة واسعة من أجيال لا تعرف مجرد قراءة كلمات منفردة، وبيئة منهكة، وأرض متصحرة أو متصلبة ومستنزفة من المياه والتنوع العضوي لا تصلح لشيء بعد تراكم سنوات من الهجران وسوء الاستخدام.

لقد أفضت سياسات المنع والحصار والحرمان حتى الاعتقال التي تمارسها جماعة الحوثي باستمرار إلى عرقلة استئناف الأنشطة التنموية خصوصا عبر الأجهزة الحكومية ذات المهارة والخبرات الطويلة في العمل التنموي، إلى أن يئس المانحون من كفاءة أثر استمرار دعمهم في تحسين أوضاع السكان. فالجماعة تمنع بشكل منهجي مجرد إيصال المساعدات العينية أو النقدية إلى مستحقيها بنية نهبها[٢]، فكيف سيتيسر -في هذا الوضع- للمنظمات الإقامة في المجتمعات لأشهر طويلة من أجل تنفيذ المشاريع التنموية التي تستغرق فترات طويلة؟!

ظلت تمويلات المانحين الإنسانية لليمن تتزايد باستمرار حتى بلغت في العام ٢٠١٨ ذروتها بل مستوى قياسي في أي دولة صراع في العالم بوصولها إلى نحو ٨ مليارات دولار. لكن ومع تعنت الجماعة ضد تيسير العمل الإنساني وضد تغيير طبيعة المساعدات من سلع كان يسهل للجماعة استغلالها ونهبها[٣]، إلى مساعدات تنموية يمكن إخضاعها للقياس والمراقبة والتقييم

---

(١) مليونا طفل خارج المدراس وَ ٣,٧ مليون طفل آخر معرضون لخطر التسرب، موقع يونيسف، ٢٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٩.

(2) Deadly Consequences ..Obstruction of Aid in Yemen During Covid-19 ،Human Rights Watch ،September 14, 2020.

(٣) برنامج الأغذية العالمي يطالب باتخاذ الإجراءات اللازمة بعد الكشف عن سوء استخدام المساعدات =

متمثلةً في تشييد مرافق الخدمات الأساسية المتنوعة، بدأت التمويلات بالانخفاض في كل عام حتى وصلت في العام ٢٠٢٢ إلى ١,٣ مليار دولار فقط تركزت معظمها في المناطق المحررة، (منظمتا الهجرة الدولية وكير الدولية مثالاً). وقد أدانت الكثير من التقارير الدولية كما أشرنا آنفا ممارسات الأجهزة الحوثية المصممة لإدارة وتنسيق المساعدات في منع حركة العاملين والباحثين الإحصائيين وعرقلة إنشاء قاعدة معلومات موثوقة قائمة على تسجيل بصمة الفئات الفقيرة المستحقة للمساعدة. وعكس هذا الأمر مدى صعوبة العمل الإنساني والتنموي على الأرض، الأمر الذي ترتب عليه قرارات خطيرة سلبية من الممولين ساهمت أيضا في استمرار تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن(١)، وقد اضطر أهم المانحين مثل حكومات الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة إلى تقليل الدعم الإنساني والتركيز بشكل أكبر على التنمية أو التحول لدعم بلدان أخرى(٢).

انتكاس رأس المال البشري كنتيجة لسياسة التجويع:

يعرف البنك الدولي رأس المال البشري بأنه «يتكون من المعارف والمهارات والقدرات الصحية التي تتراكم لدى الأشخاص على مدار حياتهم بما يمكِّنهم من استغلال إمكاناتهم كأفراد منتجين في المجتمع»(٣).

تهدد سياسة التجويع الحالية بانهيار مكونات رأس المال البشري في اليمن المتدنية أصلا منذ ما قبل الصراع كما يتضح من مؤشرات الصحة والتعليم والتوظيف المتسارعة في الانحدار الحاد. وتكشف المؤشرات باندراج هذه المكونات ضمن ما وصفته الأمم المتحدة بأسوأ أزمة إنسانية في العالم. ويعزو خبراء التنمية التراجع في تراكم رأس المال البشري في اليمن بنسبة كبيرة

= الغذائية المخصصة للمحتاجين في اليمن، برنامج الأغذية العالمي، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨.

(١) اليمن.. أحداث ٢٠٢١، تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش، ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٢١.

(2) RIC GOODMAN, CHRISTINA FREY, RACHAEL STELLER, ZAKEE AHMED, ADNAN QATINAH , YEMEN – LINKING HUMANITARIAN CASH AND SOCIAL , PROTECTION, June 2019

(٣) مشروع رأس المال البشري: الأسئلة الشائعة، موقع البنك الدولي.

إلى منع جماعة الحوثي للموارد الداعمة لهذا القطاع الهام وتغيير كامل السياق المحلي إلى بيئة حرب دفعت الممولين إلى تغيير أجندات دعمهم إلى السياق الإغاثي عديم الصلة بدعم أهداف التنمية المستدامة ورأس المال البشري[١].

ويعتبر تأثر قطاعات التعليم والصحة والعمل تحديدا من الأزمة الحالية هو أهم محرك لانهيار رأس المال البشري الذي كان يعول عليه اليمنيون في الوصول لأعلى معدلات ممكنة للإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية التي تبني نتائج تنموية قوية على مستوى وضع الفرد والأسرة بشكل خاص والمجتمع والوطن بشكل عام[٢]، وذلك أسوة ببلدان العالم الثالث التي حققت قفزات اقتصادية عالية بعد أن عملت بشكل مكثف على تعزيز قطاعات التعليم والصحة والعمل لديها.

تعكس أوضاع الصحة والتعليم والعمل صورة قاتمة عن الحالة اليمنية التي يرجح الخبراء أنها عملت على انتكاس واقع رأس المال البشري لسنوات عديدة للوراء إن لم تكن عقودا. فقد عمل تنصل الجماعة عن توفير خدمات المياه والصرف الصحي وجمع القمامة وإدارة النفايات على عودة ظهور بعض الأمراض والأوبئة المهددة للأرواح كالكوليرا والجرب وحمى الضنك، في ظل مساهمة جماعة الحوثي في استهداف نظام الرعاية الصحية بكثير من الإجراءات التي تحد من تناميه في وقت أصبح الناس في أشد الاحتياج الى أدنى خدماتها وهو ما أشرنا إليه في الأبواب السابقة.

شهادات دولية ومحلية عن جرائم السرقة والتجويع:

أُختِيرت ليز جراندي منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن خلفًا لجيمي ماكغولدرليك في مارس/ أذار ٢٠١٨م. وبعد انتهاء ولايتها قدَّمت شهادة أمام اللجنة الفرعيّة للعلاقات الخارجيّة بمجلس الشيوخ حول الشرق الأدنى وجنوب آسيا وآسيا الوسطى

(١) تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن، مرجع سابق.

(٢) نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، العدد ٣٠، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧.

ومكافحة الإرهاب، حول الوضع في اليمن بشكل عام وهي خلاصة تجربتها لسنوات.

أشارت جراندي، بصفتها الجديدة كرئيس معهد الولايات المتّحدة للسلام، إلى جملة من الأسباب التي تسبَّبت في تفاقم الوضع الإنساني في اليمن، من بينها أسباب متعلقة بالحكومة اليمنية وأخرى متعلقة بالتحالف العربي الداعم للحكومة، لكنَّها خصّصت أغلب ما جاء في الكلمة للممارسات الحوثية التي أسهمت في تأزيم الوضع الإنساني وتفاقم معاناة اليمنيين، وفيما يلي الجزء الخاص بالحوثيين لكون هذا الكتاب معني بممارسات التجويع المُتعمَّدة التي نفّذها الحوثيون لتحقيق أهداف عِرْقطائفية، فضلًا عن أنَّ هذه الشهادة تؤكد ما جاء في ثنايا هذا الكتاب.. تقول جراندي في شهادتها:

«في شمال اليمن، تولّى أنصارُ الله السُلطة بشكلٍ منهجيٍّ، وقاموا بتغييراتٍ في الحُكم في المناطق التي يديرون شؤونها. وصارت الرقابة والسيطرة على مؤسَّسات الدولة الآن في أيدي الحركة بالكامل. تمّ إنشاء مُؤسَّسات موازية يعمل فيها الحوثيّون بشكل حصريّ للقيام بمهام رئيسة بما في ذلك العمليات الشُّرَطِيّة والأمن الداخليّ.

يتمّ الآن تحويل كافّة الإيرادات العامة تقريبًا وبشكلٍ مباشرٍ إلى المُؤسّسات الخاضعة لسيطرة الحركة، بما في ذلك فرع البنك المركزيّ بصنعاء. كما أدخلتْ الحركةُ آليّاتٍ لوضع وتنفيذ ميزانيّات المديريّات والمحافظات. لقد استولتْ حركة أنصار الله على الزكاة بالقوة، وهي من أعمدة الحماية الاجتماعيّة، وقد فرضتْها باعتبارها ضريبةً إلزاميّة، وفرضتْ الحركة كذلك تعريفات جمركيّة صارمة على الزراعة والتجارة.

إنّ الهياكل والآليّات الجديدة التي أنشأتْها حركة أنصار الله ليستْ تحسينًا للنظام القديم، بل هي ضارّةٌ، وتعمل دون مساءلة عامّة، وتُشكّل نظامًا منفصلًا للسُلطة يتمتّع بسلطات واسعة النطاق.

يستخدم الحوثيّون هذه الآليّات لتحويل الإيرادات من السلع والخدمات العامة إلى مقاتليهم، وتخريب شركات القطاع الخاصّ التي لا تتعاون معهم، والتلاعب بالعُملة والسيولة من أجل مصالحهم، لا من أجل مصالح عامّة الناس.

في الوقت ذاته، فرضتْ جماعة أنصار الله فعليًّا مئات القيود على المساعدات الإنسانيّة؛ سعيًا

إلى التحكُّم في نوعيّة جميع أشكال المساعدة الإنسانيّة وتدفُّقها بل واستهدافها. كذلك تواصل جماعة أنصار الله تهديد العاملين في المجال الإنسانيّ والتنمُّر عليهم وترهيبهم واحتجازهم»[١].

تكمن أهمية هذه الشهادة، في كونها قُدِّمَت من شخصية أممية رفيعة تتمتَّع بخبرة واسعة جراء عملها في العديد من البلدان التي عانت النزاعات والتحوُّلات، كما عملت ضِمْن فِرَق الأمم المتحدة الخاصة ببعثات حفظ السلام، وفي مجال الإنعاش وإعادة الإعمار والتنمية[٢].

أثناء ما كنتُ أبحث عن مسيرة جراندي المهنية، لم أجد في شهاداتها أي جماعات مسلحة نفَّذت مثل هذه الإجراءات «الضارة» في أيٍّ من البلدان التي عملت فيها والتي تعيش حروبًا وأزمات إنسانية. بالتأكيد، لم يحدث أن رأت جماعة تدَّعي أنَّها تُمثّل شعبًا وتمارس سياسات تجويعية كما فعل الحوثيون باليمنيين الذين تم التعامل معهم كرهائن بحسب وصف الأمم المتحدة، في مقابل ذلك تستخدم آليات التجويع، «لتحويل الإيرادات من السلع والخدمات العامة إلى مقاتليهم» بدلًا من صرف المرتبات وتقديم الخدمات. وفوق كُلِّ هذا، تقوم «بتخريب شركات القطاع الخاصّ التي لا تتعاون معهم، وتتلاعب بالعُملة والسيولة من أجل مصالحهم، لا من أجل مصالح عامّة الناس»..!

يتعامل غير اليمنيين مع جرائم الحوثيين من هذا النوع التي وصفتها المسؤولة الأممية بـ«الضارة» على حياة المواطن اليمني، باعتبارها مجرد تجاوزات أو ممارسات صادرة عن جهل أو فشل أو جشع للاستحواذ على الأموال أو دعم المقاتلين فقط. وهذا الفهم المنقوص والسطحي

---

(1) The Crisis in Yemen ،Testimony before the Senate Foreign Relations Subcommittee on Near East, South Asia, Central Asia, and Counterterrorism ، Lise Grande ،President United States Institute of Peace ،21 April 2021.

(٢) شغلت جراندي منصب مُنسِّق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، كما تولت منصب نائب المُمثّل الخاص للأمين العام والمنسق المقيم للشئون الإنسانية في جنوب السودان (٢٠١١م-٢٠١٢م)، ونائبة المُنسِّق المقيم للشئون الإنسانية في جنوب السودان (٢٠٠٨-٢٠١١م)، ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠٠٥- ٢٠٠٨م)، كذلك المُنسِّقة المقيمة والمُمثّلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أرمينيا (٢٠٠٣- ٢٠٠٥م)، ومُنسِّق الأمم المتحدة المقيم والمُمثّل لبرنامجها الإنمائي في الهند، وقبل عملها في اليمن، كانت مُنسِّقة للشؤون الإنسانية في العراق.

طبيعي لعدم إلمام كثير من المهتمين بالشأن اليمني بالجذور الفكرية لجماعة الحوثي التي تتعامل مع المجتمع على أَنَّهُ جهة معادية كونه لم يقبل حُكم «السُّلالة المُقدَّسة» كما يعتبرون أنفسهم. ومن هذا المنطلق، يستمرون في حروبهم ويستثمرون في معاناة الناس ودمائهم غير آبهين ولا مُعطين للأرواح والدماء أيَّة قيمةٍ أو اعتبار، ولهذا يصنع الحوثيون الوضع الإنساني البائس لليمنيين ليُستخدم كورقة يتم توظيفها والمزايدة بها في سجال الحرب لا أكثر.. وحدهم اليمنيون الذين يدركون الأبعاد الحقيقية لمثل هذه الممارسات التي لا تمارسها حتى أخطر العصابات وأكثرها همجية في العالم.

كانت ممارسات الحوثيين اليومية تؤكد دون شك أَنَّهُم مجرد عصابة لا تشعر بالانتماء لليمن، ولهذا لا تهتم بما يحل باليمنيين. الأنظمة الحاكمة يمكن أن تمارس الفساد لا سِيَّما في ظل غياب منظومة مكافحة الفساد في البلاد جراء الحرب، ورُبَّما تفشل السلطات الحكومية في القيام بواجباتها لأسباب مختلفة، لكن على الأقل ستحرص على تقديم أقل ما يمكن من الخدمات والاحتياجات للمواطنين، وهذا ما لم تفعله الحوثية أثناء سيطرتها على نصف المحافظات اليمنية، بل العكس تمامًا هو الذي حدث.

في مقال نشرته الكاتبة اليمنية اليسارية المعروفة بشرى المقطري[(١)]، كان واضحًا تفريقها بين عجز الحكومة اليمنية المُعترَف بها بالوفاء ببعض التزاماتها للناس جراء الانقسام السياسي الذي ساهم في تفشي الفساد وعدم تفعيل دور المؤسسات وغيرها من الأسباب، وبين ممارسات الحوثيين التي لا تفعلها إلَّا العصابات. في مقالها أشارت المقطري إلى عجز وإخفاقات الحكومة في عدد من الملفات الاقتصادية، وعندما وصلت إلى دور الحوثيين في صناعة المأساة الإنسانية، وصفتهم بالعصابة واستعرضت عددًا كبيرًا من الممارسات التي تُظهر تعمُّدهم في إفقار وسرقة اليمنيين في مناطق سيطرتهم.. حيث قالت:

«لا تلبث العصابات – وإن أصبحت سُلطة حاكمة – أن تكشف عن سلوكها القائم على

(١) بشرى فضل عبد الله المقطري كاتبة صحافية وناشطه سياسيه يمنيه، حائزه على العديد من الجوائز المحلية والعالمية من ضمنها جائزة فرانسواز جيرو للدفاع عن الحقوق والحريات من باريس.

النهب، بحيث تُحوّل المواطنين إلى ضحايا دائمين. وفي هذا السياق، تتغوّل سُلطة جماعة الحوثي باختراع آليات نهب متجدّدة، بحيث أدارت حياة المواطنين وفق آلية امتصاص الموارد، التي تتجاوز نهب موارد الدولة للمجهود الحربي، وفرض الإتاوات اليومية، والتبرّعات لدعم الجبهات، إلى اقتسام مصادر دخل المواطنين واستنزافهم ماليًّا، ففي مقابل حرمانها أكثر من مليون موظف يمني رواتبهم للسنة الخامسة، الأمر الذي دفع الطبقة الوسطى من الموظفين والأكاديميين إلى حافّة الفقر، أوجدت سُلطة الجماعة طُرُقًا احتيالية لنهب أموال المواطنين، حيث حوَّلت الزكاة من فريضة تُؤخذ من الأموال نسبة مُحدّدة وفق ضوابط شرعية، إلى ضريبة باهظة، تُنتزع من أموال مُؤسّسات القطاع الخاص، وتخضع لشروط الهيئة العامة للزكاة، في تعَدٍّ سافر على القوانين والدستور اليمني، حيث أُجبرت الغرفة التجارية والصناعية في صنعاء قبل أيام على قبول شروط الهيئة العامة للزكاة بفرض زكاةٍ تتجاوز ٢٥٪ على مُؤسَّسات القطاع الخاص، وذلك بعد مداهمة معظم المحلات والمصانع وإغلاقها، الأمر الذي قد يؤدِّي إلى تهجير ما بقي من الرأسمال الوطني في المناطق الخاضعة للجماعة، وذلك نتيجة سياسة الجماعة في نهب مؤسسات القطاع الخاص التي لا تقتصر على الزكاة، بل رفع رسوم ضرائب الواجبات والضرائب الأخرى، والإتاوات اليومية. وفرضت جماعة الحوثي أيضًا، قبل شهر، ضرائب جديدة على الصادرات السلعية التي تدخل إلى المناطق الخاضعة لها، وصلت إلى ٥٠٪، على الرغم من أنَّ البضائع جرت جمركتها في عدن، الأمر الذي ضاعف ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وأجبرت الجماعة مُلَّاك المنازل في المناطق الخاضعة لها على تجديد أوراق الملكية، أيًّا كان زمنها، مقابل دفع أموال طائلة للأمناء الشرعيين التابعين للجماعة، فضلًا عن إدارة المجتمع بالأزمات التي ضاعفت الأزمة الإنسانية، ودفعت المواطنين إلى حافة الفقر.

إحدى أكثر الوسائل إجرامًا في نهب المواطنين ومضاعفة معاناتهم، إدارة جماعة الحوثي ملف المشتقات النفطية والغاز المنزلي، حيث اعتمدت الجماعة طوال سنوات الحرب على سياسة تجفيف محطّات المشتقات النفطية في المناطق الخاضعة لها، لتنمية السوق السوداء التي تديرها، ملقيةً كالعادة المسؤولية على سُلطة التحالف العربي، لمنع دخول سفن المشتقات إلى ميناء الحديدة، مقابل استمرار جماعة الحوثي في ضخّ المشتقات النفطية للسوق السوداء، سواء التي كانت مُخزَّنة

في المحطّات الرسمية للدولة أو المحطات التجارية، أو التي تتحصَّل عليها من تُجّار موالين لها، يحتكرون توريد المشتقات إلى السوق السوداء التي تخضع لقوانين سماسرة وتُجّار البترول الموالين للجماعة، من خلال المضاربة بأسعار المشتقات النفطية والغاز المنزلي، ووقف محطات الدولة، وإجبار المواطنين على الشراء من السوق السوداء خيارًا وحيدًا أمامهم مع تكبّدهم أسعارًا خيالية، بحيث راكمت سُلطة الجماعة، على مدى سنوات الحرب، أموالًا طائلة من خلال إدارتها المشتقات النفطية والغاز المنزلي، نتيجة الفرق في السعر بين التسعيرتين، الرسمية والسوق السوداء، إلَّا أنَّ عقل العصابة المُدرَّب على النهب وامتصاص أموال المواطنين رفع، قبل أيام، تسعيرة البترول في المحطات إلى ١١ ألف ريال، وهي تقارب سعره في السوق السوداء، ورفعت أيضًا تسعيرة الغاز المنزلي إلى سبعة آلاف ريال، وإن لم تصدر الجماعة قرارًا رسميًّا بذلك. وفيما تُسوّق الجماعة أنَّ الهدف من رفع سعر المشتقات النفطية هو التخلص من ظاهرة السوق السوداء، فإنَّ الحقيقة التي يدركها المواطنون في المناطق الخاضعة لها أنَّ الهدف من هذه الخطوة التي جرت التهيئة لها أكثر من عام، هو الاستمرار في نهب المواطنين، وشرعنته بطُرُق لا قانونية ولا أخلاقية»[(١)].

دراسة عربية تؤكد الجريمة التاريخية:

(من جيوب المواطنين إلى جبهات الحرب ودعم المشروع السلالي)

في سبتمبر/أيلول ٢٠٢١، صدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، دراسة هامة بعنوان «اقتصادات الميليشيات المسلحة في المنطقة العربية: جماعة أنصار الله الحوثي نموذجا»، للباحث أحمد عليبة[(٢)]، وتعتبر هذه الدراسة هي الأولى من نوعها التي تسلط الضوء على اقتصاد المليشيا الحوثية بالمقارنة مع المليشيات الأخرى في المنطقة العربية.

ولأهمية الدراسة ولكونها صادرة عن واحدة من أهم وأبرز المؤسسات البحثية والإعلامية

(١) مشانق الإفقار في اليمن، بشرى المقطري، صحيفة العربي الجديد، ٢٨ ابريل/ نيسان ٢٠٢١م.

(٢) باحث في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وباحث ماجستير في العلوم السياسية في كلية الدراسات الأفريقية العليا. حاصل على دراسات عليا في المفاوضات الدولية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

في الوطن العربي، كان لزامًا علينا الإشارة إليها في تناولةٍ خاصة لتسليط الضوء على أبرز ما فيها لكونها تؤكد كثيرًا مما ورد في ثنايا هذا الكتاب.

أوضحت الدراسة الوسائل التي استخدمها الحوثيون للهيمنة على اقتصاد المؤسسات الحكومية والخاصة وتحويلها لصالح عملياتها الحربية وإثراء عناصرها، كما رجحت بأن النخبة الاقتصادية الحوثية ستكون الأكثر ثراء في اليمن بل ربما تكون أغنى من أي حكومة يمنية قادمة إذا استمر الوضع كما هو وفي حال حدثت تسوية بين الأطراف.

وبالرغم من الدعم الهائل الذي تحصلت عليه جماعة الحوثي من المنظومة الإيرانية في المنطقة، إلا أنها استثمرت في هذه الحرب الطاحنة ونفذت إجراءات مالية واقتصادية قاسية تسببت بمعاناة اليمنيين كونها لا توفر لهم احتياجاتهم، وفي حال التوصل إلى عملية تسوية بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي، ستعمل جماعة الحوثي على الحفاظ على تلك القنوات الاقتصادية في المستقبل، ولن تتحمّل تكاليف ما بعد الحرب، من إعادة إعمار وتأهيل البنية، بل يمكن أن تكون هي الطرف المستفيد من عملية إعادة الإعمار أيضاً سنوات تالية، كما استفادت من اقتصاد الحرب خلال الفترة التي عانى اليمنيون من أسوأ أزمة إنسانية في العالم في تلك المرحلة.

أكدت الدراسة بأن الحوثيين يحصلون على دعم اقتصادي من إيران – إلى جانب أشكال الدعم الأخرى– عبر شبكة من الوكلاء الإيرانيين في الإقليم في إطار المنظومة التكافلية للوكلاء ضمن كارتل شيعي موال لطهران، إضافة إلى الروابط الاقتصادية بين الاقتصاد الحوثي وإيران عبر شبكات مالية معقدة تديرها مجموعة أمراء الحرب الحوثيين، بواسطة قنوات غير رسمية لتفادي وضعها تحت العقوبات.

وبعد سطو جماعة الحوثي على صنعاء وسيطرتها على مؤسسات الدولة في سبتمبر/أيلول ٢٠١٤، أنشأت المليشيا كيانات على النمط الإيراني، فالمكتب السياسي الأعلى الذي يضع السياسيات الرئيسية كسلطة عليا ويعد رئيسه بحسب الهيكل السياسي للسلطة الحوثية هو «رئيس الدولة»، بينما حكومة المليشيا عليها أن تنفذ سياسات وقرارات زعيم المليشيا عبدالملك الحوثي.

وبينت الدراسة بأن اقتصاد مليشيات الحوثي يعتبر مزدوجا أو كما يسمى بالمركب، فهم

يسيطرون على قطاع من الاقتصاد الرسمي للدولة، بالإضافة إلى الاقتصاد الخاص بالمليشيا الذي ينتهي بإثراء السلالة التي تدعي الانتساب للرسول عليه الصلاة والسلام.

ويتضح الاقتصاد المركب أو المزدوج من خلال نموذج «المليشيا الدولة» التي تهيمن على بقايا الاقتصاد الرسمي، حيث تمارس المليشيا أنشطتها المالية باسم الدولة، وتحصل على الإيرادات الخاصة بها وعلى سبيل المثال لا الحصر عوائد عبور الطيران من المجال الجوي والذي يصل إلى ٣ ملايين دولار سنويا، وعلى الرغم من نقل البنك المركزي إلى عدن، لكن الأموال التي تتدفق عبر الهيكل الاقتصادي تتحول إلى بنك صنعاء، بحيث يحيل تلك الأموال كاقتصاد مواز بالتبعية إلى الحكومة المليشاوية الموازية التي تدير الأمور في صنعاء.

يرى الباحث بأن لدى مليشيات الحوثي اقتصادها الخاص، الذي يعرف باقتصاد «أمراء الحرب» والذي تشكل في إطار صعود نخبة المليشيا الاقتصادية مع وجود فرق بين اقتصاد المليشيا الحوثية بشكل عام واقتصاد «السلالة الهاشمية» خصوصا وهو الأمر الذي أثبتناه بكثير من التفاصيل والدلائل في صفحات هذا الكتاب.

وتؤكد الدراسة وجود مظاهر اقتصادية أشبه بحالة الاقتصاد الرسمي، عبر الكيانات الاقتصادية غير المعترف بها، في ظل وجود بنك مركزي تابع للحوثيين، وهيئات اقتصادية للضرائب والجمارك وغيرها، تتبع حكومة الحوثيين غير المعترف بها، وهذا يعني وجود تدفقات مالية تحول إلى البنك المركزي في صنعاء عبر تلك الروافد، إلا أن اللافت أنه على الرغم من تلك الإيرادات، لكن من غير الواضح ما هي أوجه الإنفاق لهذه الإيرادات، كما أنهم لا يصدرون أي تقارير اقتصادية حول الأوضاع المالية، وليس لديهم مظاهر طبيعية يمكن الاستدلال منها على أوجه الإنفاق، «مثل رواتب الموظفين، التي كانت تدفعها الحكومة الشرعية، حتى صدور قرار الحوثيين حظر تداول الطبعة الجديدة من العملة الوطنية بعد اتخاذ قرار نقل البنك المركزي إلى عدن، كما لا تظهر أوجه الإنفاق في عمليات دعم اقتصادي للسلع أو مشتقات الطاقة التي يتسرب معظمها في السوق السوداء وإن توفرت في السوق فيتم بيعها بأضعاف أسعارها، بالإضافة إلى غياب دور المديريات أو المحليات اعتمادًا على الموازنة مثل عمليات تحسين وضع البنية التحتية كرصف الطرق أو رفع كفاءة شبكات الكهرباء أو الصرف الصحي ومياه الشرب»

وهذا ما أوضحناه بشكل موسع في الأبواب السابقة.

وفي مقابل عدم صرف رواتب الموظفين وحرمان اليمنيين من الخدمات، تشير الدراسة إلى أن «الجهاز البيروقراطي التابع للمليشيا يحصل على رواتب شبه منتظمة، وهي قوائم معروفة لفئات مختلفة تعمل في الأجهزة الأمنية وشبه العسكرية التابعة للمليشيا سواء الذين كانوا موجودين قبل الانقلاب الحوثي على الشرعية، أو الموظفين التابعين للجماعة الذين تم تعيينهم في ما بعد الانقلاب، لكن يصعب تقدير هذه الفئات، وبالتالي تدخل معظمها في عملية تمويل الحرب التي تديرها المليشيا».

وتعد المصادرات للأصول المختلفة والأموال والممتلكات الخاصة أحد الروافد الاقتصادية لمليشيات الحوثي، وربما واحدة من الآليات التي وفرت للحوثيين الدعم المالي منذ وقت مبكر، خلال المعارك العديدة ما قبل السيطرة على العاصمة صنعاء، وهو منطلق مرتبط بثقافة «غنائم الحروب»، وهذه الإشارة في الدراسة تؤكد ما يردده اليمنيون دوما بأن الحوثيين يتخذون من عملية نهب الممتلكات كوسيلة لتوفير الدعم واثراء قيادات الحوثي مستخدمين غطاءً قانونيًا مثل «الحارس القضائي» لتشرعن عملية نهب الممتلكات الخاصة، كما استخدم الحوثيون «اللجان الخاصة»، كوسيلة أخرى غير قانونية ذات بعد سياسي، تهدف إلى تشويه سمعة المعارضين لهم، من المنتمين للحكومة الشرعية، أو المتعاونين معها، وأبرزها لجنة أطلقت عليها «حصر وتسلم ممتلكات الخونة» ويرأسها عبدالحكيم الخيواني، حيث أعدت قائمة تضم (١٢٢٣ شخصاً) عممتها جميع البنوك الرسمية والأهلية، طلبت منهم حجز جميع الحسابات البنكية، وهذه الإجراءات تسببت في تدمير القطاع المصرفي، وصعود النخبة الاقتصادية البديلة، وتخريب الاقتصاد الوطني في اليمن.

ويعتبر الباحث قيام الحوثيين بمصادرة ممتلكات النخب الاقتصادية التقليدية، توجها لتصفية تلك المراكز الاقتصادية المختلفة، واستبدال النخبة الاقتصادية الحوثية بها، والتي باتت تسيطر على سوق العقارات، والاتجار في السلع الاستراتيجية في السوق السوداء، كالنفط ومشتقاته، والسلع الغذائية التموينية، «ما يؤكد طابع نخب «أمراء الحرب»، وهي نخبة براغماتية أصبحت أكثر ثراءً حتى من «دولة المليشيا» التي تمثلها، ولا يوجد لها أي إسهام حقيقي في

المجتمع الذي يعاني أسوأ كارثة إنسانية في العالم، بالإضافة إلى أنها ليست محكومة بأي منظومة قانونية».

ولم يكتف الحوثيون بالقرارات والقوانين التي تشرعن عمليات المصادرة والابتزاز، وكما سعت إلى تدمير أصول خصومها بالترهيب المسلح، سعت إلى تخريب كيانات الاقتصاد الوطني التي كان لها مبادرات خاصة في المجتمع المدني في ظل الصراع على امتداد فترة الحرب مثل مجموعات «هائل سعيد أنعم» التجارية، و«سيتي ماكس» و«إخوان ثابت» الصناعية التي تعرضت أصولها في مناطق السيطرة الحوثية لاستهداف مسلح، من عناصر المليشيا الحوثية. كل هذه الإجراءات تؤكد غياب قاعدة الاقتصاد الوطني، وأن المحصلة لما يحدث هو تدمير الاقتصاد الوطني.

وعن القطاع المصرفي، أوضحت الدراسة بأن هذا القطاع الهام تحت قيادة المليشيا الحوثية لا يمثل قطاعاً مصرفياً حقيقياً، إنما فقط واجهة لخزينة حوثية تتدفق عبرها أموال المصادرات، أو تستغل فيها أموال المواطنين، وأن تدمير القطاع المصرفي لم يقتصر على المنظومة الحكومية، وإنما أيضاً المنظومة الأهلية، حتى أصبح القطاع المحدود للغاية من المؤسسات المصرفية تابعاً للحوثيين، ويمكن التحكّم فيه بسهولة خارج سياق القانون، بما يسمح لهم بتحريك الأموال عبر تلك المؤسسات إلى وجهة الإنفاق التي تريدها المليشيا، لا سيما الإنفاق العسكري.

وتظهر الدراسة أن قوام الاقتصاد الموازي الحوثي يعتمد على الضرائب، حيث تفرض أشكالاً مختلفة من الضرائب، منها الضرائب على التجار، والقطاعات الخدمية مثل الاتصالات والصحة والمؤسسات التعليمية الخاصة، بالإضافة إلى ضرائب نوعية، حيث تدرج محصلة الزكاة السنوية وزكاة «الخمس» ضمن بند الضرائب الإجبارية، بالإضافة إلى الضرائب النوعية التي تفرضها على المنظمات الدولية العاملة في البلاد، وضرائب أخرى تحت بند «المجهود الحربي»، إلا أنها في مقابل ذلك لا تدعم سياسات التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية للمصلحة العامة، ولا تقدم الدعم لمجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية ذات النفع العام، وهو ما يفسر اتجاه الخبراء الاقتصاديين إلى تفضيل مصطلح «الجباية» على الضرائب تعبيراً عن الحالة الواقعية في إطار الممارسات الحوثية في هذا الشأن.

وحملت مليشيات الحوثي القطاع الصحي فاتورة ضرائبية ازدواجية، حيث تدفع المستشفيات الخاصة على سبيل المثال ضرائب منشآت، من جهة، ثم ضرائب على العمليات والخدمات الطبية التي تقوم بها، بالإضافة إلى الضريبة على دخل الأطباء، التي تحصل بنسبة ٤٪ من الدخل إذا كان الطبيب لديه رقم ضريبي مسجل لدى مصلحة الضرائب الخاضعة لسيطرة الحوثيين، و١٥٪ إذا لم يكن لديه ترخيص ضريبي، كما تجبر وزارة الصحة الحوثية الأطباء على العمل في المستشفيات الحكومية، وتحصل غرامات تصل إلى ٥٠٠ ألف ريال إن تسبب العمل في القطاع الخاص في الانقطاع على الدوام الحكومي، كصيغة إجبارية، والهدف من ذلك هو معالجة جرحى العمليات العسكرية في الجبهات المختلفة، وتحصل بالتالي على ضرائب في المقابل على الراتب الحكومي من جانب آخر في حالة ما إذا تقاضاه الطبيب بالأساس بحسب الدراسة، وبطبيعة الحال كل هذا ينعكس على المواطنين بشكل سلبي حيث ترتفع تكاليف الخدمات الطبية.

ومن الواضح أن الحوثيين فصلوا بين اقتصادهم الخاص، المتمثل في عدة مظاهر أساسية منها الهيمنة على السوق السوداء، وسوق العقارات والعديد من شركات القطاع الخاص، والتجارة غير المشروعة لا سيما تجارة الأسلحة، وبين الاقتصاد الموازي، الذي يدار عبر البنك المركزي الذي يهيمنون عليه. كما إن إحدى الغايات من الإبقاء على البنك المركزي بحسب الدراسة هو إعطاء صورة عن أن هناك جهازاً يدير إيرادات الدولة، بغض النظر عن طبيعة هذه الإدارة ومخرجات عملياتها، بالإضافة إلى أنه في أي صفقة تسوية سياسية يمكن اللجوء إلى مثل هذه الأدوات للفصل بين اقتصادها الخاص وبين اقتصاد مؤسسات الدولة التي تهيمن عليه.

تتركز طبيعة الأنشطة الاقتصادية الحوثية ما بين المشتقات النفطية والتجارة والاستيراد والاستثمارات الصناعية، والتوكيلات الملاحية، والاستثمارات العقارية، بالإضافة إلى شركات أخرى تعمل في الإتجار في المساعدات الإنسانية والغذائية، وهي الاستثمارات التي تمثل عصب أي اقتصاد وطني.

وتهيمن مليشيا الحوثي على سوق العقارات، بحيث أصبحت هي المتحكم الرئيس فيه عبر السيطرة على حركة البيع بطريقة غير مباشرة من خلال إعادة هيكلة عملية التوثيق العقاري،

وهذا ما ساعدهم على توطين قيادات ونخبة المليشيا في صنعاء، ويتم هذا الأمر من خلال تسكينهم في الأملاك المصادرة من خصوم المليشيا الحوثية، كمسؤولي النظام السابق ومؤيدي الشرعية. وتهدف عملية التوطين الواسعة بحسب الدراسة إلى إحداث تغيير ديموغرافي لمصلحة المليشيا في العاصمة صنعاء بعد انتقالهم إليها من معقل الجماعة في صعدة.

وعبر السيطرة على سوق العقارات، ينفذ الحوثيون عمليات غسل أموال من خلال تحويل أموال الجماعة الواردة عبر مصادرة التمويلات المختلفة، وعمليات التجارة غير المشروعة إلى أصول، من خلال شراء العقارات والأراضي، وشهدت الأعوام الأخيرة سباقاً من قيادات الجماعة ورجال أعمالها على سوق العقارات ما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في الأسعار لا سيما في صنعاء، كما أن سيطرتهم على هذا السوق سهّل لهم عملية إنشاء مراكز لوجستية للعمليات العسكرية وأنشطة المليشيا، حيث يتم تحويل العقارات والأراضي والمزارع إلى مراكز لأنشطة المليشيا العسكرية الدينية والثقافية، ويتم تحويل البعض منها إلى مخازن للأسلحة ومواقع للتدريب ومراكز للتعبئة الطائفية والعسكرية ومواقع لإعاشة عناصرها.

وقد أنشأ الحوثيون ما يسمى في اليمن «اقتصاد السلالة»، والمقصود به اقتصاد الأسر الهاشمية، التي تحصل حصرياً على ٢٠٪ أو ما يسمى ضريبة «الخمس» التي يتم تحصيلها من جميع الإيرادات الاقتصادية وعوائد الثروات الطبيعية من النفط والغاز ومن جميع العوائد الاستخراجية في البر والبحر والجو وباطن الأرض ومن جميع المعادن، وهو ما يعني أن هذه الأسر هي الطبقة الأكثر ثراء في البلاد.

ولا يكرس قانون الخمس فقط ثقافة العنصرية التي تجعل من الهاشميين سادة في البلاد، بل كرست ورسخت مزيدا من العنصرية بإطلاق اسم «أحفاد بلال» الذين يطلق عليهم المهمشون أو ذوو البشرة السمراء من الأصول الأفريقية. وبالإضافة إلى الدلالة الاقتصادية لهذا المشروع، فإنه يشكل رمزية لفكرة السلطة التي يعدها الهاشميون حقاً إلهياً، التي تعد نفسها صاحبة السلطة والحكم من منطلق ديني بصفتها امتداداً للأئمة من «آل البيت» بحسب ما جاء الدراسة المذكورة.

تخلص الدراسة إلى أن كل ما تجنيه المليشيات من أرباح هو خصم من اقتصاد الدولة اليمنية،

وعلى الرغم من صعوبة حصر هذه الخسائر بشكل رسمي، لكن التقديرات المتاحة تشير إلى أنه يشكل استنزافاً ضخماً للاقتصاد الرسمي للبلاد.

وعلى الرغم من الإشارات المتعددة إلى مستوى ضعف ديناميكية التنمية في اليمن قبل الحرب، وانهيارها بعد الحرب، لكن الفارق أن الدولة التي كانت موجودة كانت مضطرة إلى القيام بالتزاماتها تجاه المواطن، كما كان الجانب الذي يتحمله المواطن من التزامات في المقابل يتجسد في عملية البنية والخدمات مهما تكن متواضعة، وعلى العكس من ذلك في السنوات الأخيرة، فإن الاقتصاد الحوثي يسير في اتجاه واحد، من جيوب المواطنين إلى جبهات الحرب ودعم المشروع السلالي وإثراء أمراء الحرب، للدرجة التي أصبحت معها روافد الاقتصاد الحوثي يمكن أن تشكل ميزانية جزئية في البلاد من منظور أنها تسيطر على أقل من نصف مساحة البلاد، إلا أنها تمتلك ضعف حجم الموازنة الاقتصادية للنظام السابق.

أرقام وردت في الدراسة:

- حجم الخسائر الاقتصادية الرسمية جراء الانقلاب الحوثي بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨ بلغ نحو ٥٤,٧ مليار دولار.

- بسبب الحرب، انكمش متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من نحو ١٢٨٧ دولاراً عام ٢٠١٤ إلى ٣٨٥ دولاراً عام ٢٠١٨ بمعدل تغير تراكمي ٧٠٪. وهذا الانكماش يعني انزلاق مزيد من المواطنين تحت خط الفقر الوطني المقدر بـ٦٠٠ دولار للفرد في العام.

- ارتفعت معدلات الفقر في اليمن إلى أكثر من ٩٠٪ نهاية عام ٢٠١٨ مقارنة بـ٤٩٪ عام ٢٠١٤.

- المرتبات التي يدفعها البنك المركزي في صنعاء للمسؤولين والمقاتلين الموالين للحوثيين خفضت احتياطي اليمن من النقد الأجنبي من ٥,٢ مليار دولار في سبتمبر/ايلول ٢٠١٤ إلى أقل من ٧٠٠ مليون دولار بنهاية أغسطس/آب ٢٠١٦ ما يعني أنه خلال عامين ماليين متتاليين تم إنفاق ٤,٥ مليار دولار تقريباً، أي بمعدل ٢,٢٥ مليار دولار في العام.

- تقدر التقارير الاقتصادية متوسط العائد الجمركي السنوي المحول للخزينة الحوثية بنحو (١٠٠ مليار ريال يمني) بما يقارب ٧٢ مليون دولار سنوياً. ربما تضاعف بعد أن قامت المليشيا برفع التعريفات الجمركية بنسبة ١٠٠٪ في عام ٢٠٢١ على معظم السلع.

- أكثر من ٥٠٪ من المؤسسات الاقتصادية اضطرت إما للإغلاق أو مغادرة مناطق سيطرة الحوثيين إلى الجنوب.

- سيطرت مليشيا الحوثي على ملكية ٣٧ شركة خاصة تابعة لشخصيات مناهضة مقيمة في الخارج، واستحوذت على نحو ٥٠٪ من عائدات أكبر ٦ مستشفيات في صنعاء، بالإضافة إلى بنوك اليمن والخليج وبنك سبأ الإسلامي والبنك اليمني للإنشاء والتعمير.

- نمط الضرائب التي فرضها الحوثيون وتعدد بنودها، أثقلت كاهل المواطنين وأصحاب الأعمال وتسببت في إغلاق ٤١٪ من القطاعات المختلفة، ٢٦٪ منها أغلقت بشكل نهائي، والباقي منها اضطر إلى إغلاق فروعه في مناطق السيطرة الحوثية، حيث تفرض ضريبة تقدر بـ٣٥٪ على القطاعين التجاري والصناعي، يضاف إليها ٢٠٪ ضريبة الخمس، بالإضافة إلى ٢,٥٪ ضريبة الزكاة التقليدية، ٧,٥ ٪ فارق رسوم جمركية مزدوجة على السلع مثل التبغ والأرز والدقيق وغيرها من المواد الغذائية.

- تتراوح عوائد الضرائب على قطاع الاتصالات سنوياً ما بين ٨٠- ١٢٠ مليار ريال سنوياً. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠ كانت بلغت الحصيلة ٣٠٥ مليارات و٣١٦ مليون ريال يمني تم جمعها من ثلاث شركات هي (يمن موبايل وسبأ فون وإم تي إن).

- تتصدر قائمة الضرائب على السلع، تلك الضرائب التي تحصل على السجائر المحلية والمستوردة والتبغ التي تتجاوز ١٠٠ مليار ريال يمني وفق تقديرات عام ٢٠١٩ مع توقع بزيادة خلال ٢٠٢٠، يليها الضرائب على المحروقات، التي وصلت إلى ٩٠ مليار ريال، في حين أن إجمالي عائدات الضرائب على السلع والخدمات تجاوز ٤٠٠ مليار ريال، أي أن المحروقات والسجائر تشكل ما يقرب من نصف عائدات الضرائب على السلع والخدمات.

- نحو ١٤ ألف منظمة أهلية محلية، اضطر أغلبها إلى تعليق العمل جراء الضرائب، وتضطر المنظمات الإقليمية والدولية إلى دفع الضرائب خشية عرقلة عملها في اليمن، وتقدر بنحو ٧٤

منظمة بالإضافة إلى ضرائب الدخل على العاملين فيها التي تصل إلى ٢٠٪ من الدخل.

- رفعت مليشيا الحوثي سعر الضريبة أكثر من مرة، آخرها في ٢٠٢٠ تم رفع سعرها نحو ١٠٠٪، وعند رفض التجار الامتثال للضريبة، أو عدم القدرة على سدادها يتم مصادرة الشحنة كمجهود حربي وتقدر حصيلة الضريبة سنوياً بنحو ملياري ريال يمني. أي ما يعادل نحو ٨ ملايين دولار تقريباً[١].

التجويع في ميزان القانون الدولي:

مِمَّا لا شكَّ فيه، أنَّ الحوثيين مارسوا سياسة التجويع المتعمد لتحقيق غايات عِدَّة أشرنا إليها سابقًا. وهُنا يمكن التأكيد على أنَّ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني يسري على العديد من الوقائع والممارسات التي وثَّقها هذا الكتاب، وهذا لا يعني عدم وجود أشكال أخرى من الانتهاكات والأساليب التي تعرَّض أصحابها للتجويع أو النهب ولم يشملها الكتاب.

إنَّ مبدأ حماية المدنيين وعدم الإضرار بهم واستهدافهم في الحروب، يُعَدُّ من المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، وهذا يتضمَّن منع تجويع المدنيين واستخدامه كسلاح لإخضاعهم، من خلال حرمانهم من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم أحياء، بما في ذلك تعمُّد عرقلة وصول الإمدادات الإغاثية.

وتُعتبَر مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قواعد أخلاقية تلتزم بها الدول، كما أنَّ اليمن قد صادقت على البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف حول المنازعات غير الدولية، فضلًا عن أنَّ الدول مطالبة بالالتزام بالقواعد العرفية للقانون الإنساني ويحظر مخالفتها.

أكدت المادة (١ / ٢) في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة ١٩٦٦م، بأنَّهُ «لا يجوز في أيَّة حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة»[٢]. وطبقًا

(١) اقتصادات الميليشيات المسلحة في المنطقة العربية: جماعة أنصار الله الحوثي نموذجا، أحمد علية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٣٢٥.

(٢) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

للمادة (١١/ ١) من العهد، تُقِرُّ الدول الأطراف «بحق كُلّ شخص في مستوى معيشي كافٍ له ولأسرته يُوفِّر ما يفي بحاجتهم من الغذاء، والكساء، والمأوى وبحقِّه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية»، وكذا تؤكد ذات المادة (١١/ ٢) على توفير التدابير اللازمة لتأمين «الحق الأساسي في التحرُّر من الجوع».

وحرّمت المادة (٥٤/ ١) من البروتوكول الأوَّل الإضافي إلى اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩م، استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب[١][٢]. كما صنَّف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨م، عملية إحداث معاناة شديدة أو إلحاق أذى خطير بالجسم أو بالصحة للمدنيين، من الانتهاكات الجسيمة. ونصّت المادة (٨/ ب / ٢٥) على أنَّ «تعمُّد تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب بحرمانهم من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم، بما في ذلك تعمُّد عرقلة الإمدادات الغوثية على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف» تعتبر من جرائم الحرب[٣].

في العادة، يتم حصار المدن من خارجها لتجويعها وتركيعها، لكن في الوضع اليمني مَن يدَّعي أَنَّهُ يُمثِّل اليمنيين ويدافع عنهم يعمل بشكل مُمنهَج على تجويعهم لاستغلال ذلك، وكعقاب للمجتمع الذي يرفض قبول عبد الملك الحوثي كحاكم باسم الله والدين.

يُلزم القانون الدولي الإنساني القوة المحتلة لأي شعب آخر، باستخدام جميع الوسائل المتاحة لها بهدف ضمان احتياجات السكان الواقعين تحت الاحتلال. فبحسب المادة (٥٥) من اتفاقية جنيف الرابعة، فإنَّ «من واجب دولة الاحتلال أن تعمل بأقصى ما تسمح به وسائلها على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من

(١) الملحق (البروتوكول) الأوَّل الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة.

(٢) مع أن الحرب في اليمن داخلية وليست دولية ويحكمها البرتوكول الثاني الملحق باتفاقيات جنيف والمادة الثالثة المشتركة، إلَّا أنَّ الثابت أنَّ نصوص القانون الدولي الإنساني تُجرِّم هذا الفعل.

(٣) نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في ١٧ يوليو/ تموز ١٩٩٨.

الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية»[١]. وهذه المسؤولية على قوة الاحتلال باعتبارها سُلطة أمر واقع، تم توسيعها لتشمل موارد أخرى أساسية للعيش كما هو منصوص عليه في المادة (٦٩) من البروتوكول الأوَّل الاضافي[٢]. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ المادة (٥٩) توجب على قوة الاحتلال تأمين الحاجات الضرورية لسكان المنطقة المحتلة.

وإذا كان الاحتلال مُطالَبًا بتزويد السكان الواقعين تحت احتلالها بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية وعليها أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمعدات الطبية إذا كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية، فكيف بجماعة انقلبت على السُلطة وتدعي بأنَّها تُمثّل اليمن واليمنيين، وبدلًا من توفير احتياجات المدنيين الأساسية من الغذاء والدواء والصحة باعتبارها سُلطة أمر واقع تجبي الأموال، عملت على تجويعهم لإخضاعهم واستغلال الملف الإنساني لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية وعرقطائفية، أي إنَّها جماعة تنهب ولا تهب.. تسرق اليمنيين ولا تعطيهم شيئًا.

في العام ١٩١٩م، أكد تقرير لجنة المسؤوليات التي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الأولى على أنَّ «تعمُّد تجويع المدنيين» يُشكّل انتهاكًا لقوانين وأعراف الحرب، ويُعرّض من يقوم به للملاحقة الجزائية. وبناءً على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإنَّ «تعمُّد تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب» يُشكّل جريمة حرب في النزاعات المسلحة الدولية.

ثمَّة نماذج دولية تؤكد أنَّ النزاعات الداخلية أصبحت من صميم اهتمام القانون الدولي الذي لا يشترط أن يكون الجاني والمجني عليه ينتمون لدول مختلفة، بل يمكن أن يكونوا من دولة واحدة[٣]. على سبيل المثال، الجرائم التي تعرَّضت لها قبيلة التوتسي على يد قبيلة الهوتو في جمهورية رواندا، والتي بسببها تأسست المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا من قِبَل مجلس

---

(١) اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢آب/ أغسطس ١٩٤٩.

(٢) الملحق (البروتوكول) الأوَّل الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، ١٩٧٧.

(٣) النظام القانوني الدولي لجريمة الإبادة الثقافية، عطية أحمد عطية السويح، مرجع سابق. نقلًا عن علي عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي، ١٢٤.

الأمن الدولي[١]. كان الصراع بين قبيلتين محليتين، لكنه مع ذلك اكتسب البعد الدولي لطبيعة الحقوق المُعتدَى عليها. وبالتالي، فإنَّ جريمة التجويع في الحرب التي يتعرَّض لها اليمنيون على يد جماعة الحوثي المدعومة من إيران تُعَدُّ جريمة حرب، وبالإمكان مُساءَلة المسؤولين عنها في قيادة جماعة الحوثي أمام القضاء الدولي.

ومن خلال ما جاء في الفصول السابقة، ثبت بأنَّ الحوثيين نفَّذوا هجمات ودمَّروا أعيانًا وموادًا هامة للسكان ولا يمكن أن يستغنوا عنها وبشكل مُتعمَّد وليست مجرد أخطاء. مثل آبار وخزانات المياه وتدمير وإحراق المزارع وتفجير وتفخيخ المدارس وعبارات المياه والجسور وقصف المراكز الصحية والمستشفيات وعطلوا ونقلوا مولدات الكهرباء وسيارات النظافة من مناطق ريفية إلى مناطق تتواجد فيها قيادات الحوثي أو للتجارة بها، وهذه ممارسات جرَّمتها المادة (١٤) في البرتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف والتي أكدت على حظر «مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غني عنها لبقاء السكان المدنيين علي قيد الحياة، ومثالها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب وشبكاتها وأشغال الري»[٢].

ضاعف الحوثيون رسوم الجمارك والضرائب والزكاة والواجبات وابتكروا جبايات جديدة، لكنَّهُم في المقابل يرفضون توفير أبسط الاحتياجات للمواطنين أو حتى المرتبات للموظفين الحكوميين باعتبارهم سُلطة أمر واقع بالرغم أنَّهُم يتحصَّلون أموالًا يمكن أن تُوفِّر مرتبات كافة الموظفين في القطاع المدني والعسكري في الجمهورية اليمنية كاملة وليس المناطق الخاضعة

(١) المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في رواند أو المواطنين الرواندييين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٤م و٣١ كانون الأوَّل / ديسمبر ١٩٩٤م.

(٢) البرتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية

لسيطرتهم فقط، فضلًا عن تقديم الخدمات الصحية والتعليمية للمواطنين[١]، لكنَّهُم يرفضون القيام بذلك وهذا يعتبر شكلًا من أشكال التجويع لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية وطائفية وتركيز الأموال في السلالة التي ينتمي إليها زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي. وهُم بهذه الجرائم يصادرون حق الإنسان اليمني في الحياة[٢]، وحقه في العمل وحقه في الحصول على «مكافأة عادلة ومُرضية تكفل له ولأسرته عيشةً لائقةً بالكرامة البشرية، وتُستكمَل، عند الاقتضاء، بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية» بحسب المادة (٢٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٣].

أمَّا عن سرقة أو استغلال أو إعاقة وصول المساعدات، يؤكد البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف على الحق في الحصول على المساعدات الإنسانية، كما يفرض على أطراف النزاع الالتزام بقبول المساعدات الإنسانية اللازمة لبقاء السكان على قيد الحياة[٤]. وتُعَدُّ عملية نهب المساعدات (الإمدادات الغوثية) أو إعاقة وصولها جريمة حرب بحسب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في المادة (٨/ ب/ ٢٥) التي اشرنا لها سابقا.

الفصل العنصري:

يتعاطى المجتمع الدولي مع الأوضاع في اليمن بكثير من السطحية الناتجة عن عدم الإلمام الكامل بماهية الجذور المتسببة بهذه الحرب ولهذا تفشل جهودهم المتكررة لإيقافها وتحقيق سلام عادل شامل ومستدام. يُركّز المبعوثون الدوليون والمنظمات وسفراء الدول الفاعلة في الشأن

---

(١) اقتصاد مُتعدِّد الأذرع.. تحقيق خاص لـ«المصدر أونلاين» يكشف حجم الإيرادات الهائلة التي تنهبها مليشيا الحوثي من اليمنيين، المصدر أونلاين، ٩ مارس/ أذار ٢٠٢٢م.

(٢) المادة رقم (٣) في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، موقع تابع للأمم المتحدة.

(٣) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وثيقة تاريخية هامة في تاريخ حقوق الإنسان. صاغه مُمثّلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم، واعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في ١٠ ديسمبر/ كانون الأوَّل ١٩٤٨ بموجب القرار ٢١٧ بوصفه أنَّهُ المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم.

(٤) التنظيم القانوني للمساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة: الإنجازات والفجوات، روث أبريل ستوفلز، ص٥.

اليمني على البعد السياسي في هذه الحرب، ويتجاهلون حقيقة أنَّ اليمنيين عندما يخوضون هذه المعركة ضد الحوثيين لأنَّهُم يرفضون العنصرية السلالية التي تُغلّف نفسها بالطائفية والدِّين، وبالتالي فإنَّ الأبعاد الاجتماعية والإنسانية الحقوقية حاضرة بشكل أساس في هذه الحرب كما كانت سببًا للحروب القديمة.

النظرية الدينية والسياسية للحوثيين قائمة على محورية ونقاء وتميُّز السلالة التي ينتمون إليها، ولهذا تستتبعها استحقاقات سياسية (تمنحهم الحكم)، واقتصادية (تعطيهم الخمس)، ويجب أن يتحكموا بأموال اليمنيين وأعمال ومؤسسات اليمنيين، ودينية: حيث يجب على اليمنيين أن يدينوا لهم بالولاء والطاعة، وإلَّا فهُم كفار يستحقون القتل، واجتماعية: فعلى اليمنيين أن يُقبِّلوا أقدامهم وأيديهم ويضعوهم على رأس مجالسهم، وهذه عنصرية لم تَعُد موجودة إلَّا لدى هذه الجماعة، وبناءً على ذلك فكُلُّ الجرائم والانتهاكات التي يمارسها الحوثيون في اليمن هي بدوافع عنصرية عِرْقية.

هي عنصرية لا يتحدث عنها الحوثيون علنًا إلَّا في حدود ضيِّقة، لكنَّها موجودة في كتبهم ومؤلفاتهم وتشريعاتهم وقنواتهم وممارساتهم اليومية، سواء كانت رسمية أو مجتمعية، وكثيرًا ما يفصح عنها أتباعهم في المجالس واللقاءات المجتمعية.

تظهر قيادات الحوثي لتتحدَّث عن التعايش ووحدة الصف، لكنَّ هذه الخطابات والتصريحات، والتي تهدف إلى تخدير اليمنيين بدرجة أساسية، تصطدم بنظريتهم الدينية (الولاية) التي تحصر الحُكم والثروة الوطنية والجاه والعلم في سلالة بعينها دون بقية اليمنيين، ثم تأتي الممارسات القائمة على التمييز العنصري، وكذلك القوانين والتشريعات العنصرية، مثل قانون شرعنة خمس «بني هاشم» المذكور في الفصول السابقة.

إنَّ تناوُل الجماعة الحوثية كأيديولوجيا وممارسة عنصريتين يتيح لنا فهم دوافعها في تجويع اليمنيين والتنكيل بهم معتمدين على نصوص دينية مفتراة تقول بأنَّهُم يتميَّزون عن بقية البشر، وأنَّهُم الأحق بالحُكم وإدارة الأموال وتقديم الدين الإسلامي للآخرين وتفسير القرآن الكريم، وأنَّ السعي وراء هذا الحق بالقوة والعنف شكل من أشكال الجهاد والتعبُّد والتقرُّب إلى الله عز وجل.

ومن هذا المنطلق، يمارسون كمًّا هائلًا من الانتهاكات ضد اليمنيين على أساس تفضيلي تمييزي قائم على العِرْق والطائفة، وفي مجملها تُعتبَر هذه الممارسات جرائم حرب وجرائم مُرتكَبَة ضد الإنسانية.

بناءً على هذه العقيدة الاستعلائية تتعامل جماعة الحوثي مع اليمنيين وتتخذ الدين وبعض الشعارات السياسية المتعلقة بمحاربة أمريكا وإسرائيل وتحرير القدس والسيادة ومحاربة الدواعش والتكفيريين والإرهابيين غطاء لفرض هيمنتها، حتى لو تطلَّب ذلك ارتكاب مذابح جماعية وتهجير السكان وتفجير منازلهم وتجويعهم.

وبالرجوع إلى الأفعال التي نصَّت عليها المادة (٢) من «الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها» باعتبارها ممارسات فصل عنصري، يمكن لأيَّة مراجعة موضوعية وقراءة فاحصة مُنصِفة التأكيد بأنَّ الجرائم التي تمارسها جماعة الحوثي بشكل مُمنهَج ومستمر لا تعني إلَّا أنَّ هذه الجماعة عنصرية فكرًا وعقيدة وممارسة.

وبالعودة كذلك إلى الاتفاقية الدولية لمواجهة جريمة الفصل العنصري، فقد أكدت على عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، كونها وبحسب المادة (١/ ١) جرائم تنتهك مبادئ القانون الدولي، ولا سِيَّما مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتُشكّل تهديدًا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

وتقول المادة (الثانية) من الاتفاقية: تنطبق عبارة «جريمة الفصل العنصري»، التي تشمل سياسات وممارسات العزل والتمييز العنصريين المشابهة لتلك التي تُمارَس في الجنوب الأفريقي، على الأفعال اللاإنسانية الآتية، المُرتكَبَة لغرض إقامة وإدامة هيمنة فئة عنصرية ما من البشر علي أيَّة فئة عنصرية أخرى من البشر، واضطهادها إيَّاها بصورة منهجية:

أ) حرمان عضو أو أعضاء في فئة أو فئات عنصرية من الحق في الحياة والحرية الشخصية:

«١» بقتل أعضاء من فئة أو فئات عنصرية.

«٢» بإلحاق أذى خطير، بدني أو عقلي، بأعضاء في فئة أو فئات عنصرية، أو بالتعدِّي علي حريتهم أو كرامتهم، أو بإخضاعهم للتعذيب، أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطَّة بالكرامة.

«٣» بتوقيف أعضاء فئة أو فئات عنصرية تعسُّفًا وسجنهم بصورة لا قانونية.

ب) إخضاع فئة أو فئات عنصرية، عمدًا، لظروف معيشية يُقصد منها أن تفضي بها إلى الهلاك الجسدي، كُليًّا أو جزئيًّا.

ج) اتخاذ أيَّة تدابير، تشريعية وغير تشريعية، يُقصد بها منع فئة أو فئات عنصرية من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد، وتعمُّد خلق ظروف تحول دون النماء التام لهذه الفئة أو الفئات، وخاصة بحرمان أعضاء فئة أو فئات عنصرية من حريات الإنسان وحقوقه الأساسية، بما في ذلك الحق في العمل، والحق في تشكيل نقابات معترف بها، والحق في التعليم، والحق في مغادرة الوطن والعودة إليه، والحق في حمل الجنسية، والحق في حرية التنقل والإقامة، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في حرية الاجتماع وتشكيل الجمعيات سلميًّا.

د) اتخاذ أيَّة تدابير، بما فيها التدابير التشريعية، تهدف إلي تقسيم السكان وفق معايير عنصرية بخلق محتجزات ومعازل مفصولة لأعضاء فئة أو فئات عنصرية، وبحظر التزاوج فيما بين الأشخاص المنتسبين إلي فئات عنصرية مختلفة، ونزع ملكية العقارات المملوكة لفئة أو فئات عنصرية أو لأفراد منها.

هـ) استغلال عمل أعضاء فئة أو فئات عنصرية، لا سِيَّما بإخضاعهم للعمل القسري.

و) اضطهاد المنظمات والأشخاص، بحرمانهم من الحقوق والحريات الأساسية، لمعارضتهم للفصل العنصري(١).

حدَّدت الاتفاقية عددًا من الأفعال التي ترتكب «لغرض إقامة وإدامة هيمنة فئة عنصرية ما من البشر علي أية فئة أخرى من البشر واضطهادها إيَّاها بصورة منهجية» وهو ذات الهدف الذي يعمل عليه الحوثيون لتحقيقه، من خلال حرمان يمنيين من الحق في الحياة والحرية الشخصية

(١) الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠٦٨ (د-٢٨) المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ م، تاريخ بدء النفاذ: ١٨ تموز/ يوليه ١٩٧٦م.

ولأنَّهُم ينتمون إلى فئة عِرْقية يرون أنها مميزة ونقية يسعون إلى إدامة هيمنتها على بقية اليمنيين، وذلك بالقتل والاعتقال التعسُّفي والإخفاء القسري والتعذيب وإلحاق الأضرار الخطيرة البدنية والعقلية وعبر التعدِّي علي حريتهم وكرامتهم، ومن خلال العقوبات القاسية أو اللاإنسانية، أو الحاطَّة بالكرامة وحرمانهم من حقهم في التعبير.

تمارس جماعة الحوثي أغلب الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية ضد اليمنيين بدوافع عِرْقطائفية، وسنتطرق هنا إلى الجوانب المتعلقة بالتجويع وبعض الجوانب الثقافية الأخرى.

تقول الاتفاقية في المادة (٢/ ب)، «إخضاع فئة أو فئات عنصرية، عمدًا، لظروف معيشية يُقصد منها أن تفضي بها إلى الهلاك الجسدي، كُليًّا أو جزئيًّا». وهذا ما يفعله الحوثيون وبلا شك من خلال مضاعفة الجبايات والرسوم والضرائب والجمارك والزكاة وإنعاش ورعاية السوق السوداء للمشتقات النفطية والكهرباء، ومنع الصدقات وسرقة المساعدات، وعدم تسليم المرتبات لسنوات طويلة، وحرمان اليمنيين من الرعاية الصحية والتعليم، وغيرها من الاحتياجات رغم قدرتهم على ذلك بناءً على تقارير اقتصادية مختلفة.

وفي المادة (٣/ ج) أشارت الاتفاقية إلى عملية اتخاذ أيَّة تدابير سواء كانت تشريعية أو غير تشريعية يُقصد منها منع فئة أو فئات من المشاركة «في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد، وتعمد خلق ظروف تحول دون النماء التام لهذه الفئة أو الفئات، وخاصة بحرمان أعضاء فئة أو فئات من حريات الإنسان وحقوقه الأساسية، بما في ذلك الحق في العمل، والحق في تشكيل نقابات مُعترَف بها، والحق في التعليم، والحق في مغادرة الوطن والعودة إليه، والحق في حمل الجنسية، والحق في حرية التنقل والإقامة، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في حرية الاجتماع وتشكيل الجمعيات سلميًّا» وأغلب هذه الأفعال تمارسها جماعة الحوثي لدوافع عِرْقطائفية لا سِيَّما ضد الأشخاص والفئات والأحزاب والسكان الذين يرفضون فكرها الذي تعمل على فرضه بالقوة عَبْرَ المدارس والمساجد ووسائل الإعلام الرسمية والمؤسسات الحكومية ومحو الملامح الثقافية اليمنية.

أمَّا مَن يتعايش مع سُلطتها القسرية ويقطن في نطاق سيطرتها صامتًا محرومًا من الحق في التعبير وإبداء الرأي، يُجبَر على إرسال أبنائه إلى المدرسة ليتعلموا مُعتقَدًا لا يؤمن به الآباء وهذا

حرمان من حق التعليم، وهو ما أشارت إليه المادة أعلاه، فضلًا عن كونه مصادرة لحق اليمنيين في المعتقد الديني المُعتَرَف به من قِبَل الأمم المتحدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أُعتُمِدَ في ١٩٤٨م(١)، كما أنَّ هذه الأفعال تُصادر حق الآباء في اختيار وتحديد ما يتعلمه الأبناء في المدارس بحسب أحد بنود المادة (١٨/ ٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي أكد على أنَّ الدول الأطراف تتعهَّد بِ «احترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في تأمين تربية أولادهم دينيًّا وخُلقيًّا وفقًا لقناعاتهم الخاصة»(٢).

بلا أدنى شك، فإنَّ الحوثيين خلقوا وكرَّسوا وبشكل مُمنهَج «ظروفًا تحول دون النماء» التام لبقية الفئات اليمنية التي لا تلتقي معها عِرْقيًّا ولا تتفق معها طائفيًّا وسياسيًّا، من خلال سلسلة من الإجراءات المباشرة وغير المباشرة التي تنتهي بحرمان مخالفيهم من حريات الإنسان وحقوقه الأساسية، بما في ذلك الحق في العمل والحصول على المرتبات، وحقوقه المالية والرعاية الصحية وبقية الاحتياجات الأساسية.

تمنع جماعة الحوثي تشكيل أي جمعيات أو منظمات أو نقابات لا تكون خاضعة لها بالمُطلق، من خلال هيمنة مَن ينتسبون لعِرْقيتها على هذه الكيانات، وبهذا تكون هذه النقابات شكلية ووجودها يخدم توجُّه الحوثيين بالمُطلق، ولا يمكنها أن تمارس نشاطها بشكل مستقل، بما ينعكس على مصلحة هذه الفئات التي لا تنتمي للحوثيين.

أمَّا عن جريمة الحوثيين المتمثلة في منع اليمنيين من حقهم في التنقل، فقد منعوا كل من وقف ضد انتهاكاتهم من مغادرة مناطقهم، أو ابتزوهم في نقاط التفتيش، وقد صدر تقرير مُوسَّع عن منظمة سام للحقوق والحريات يُوضِّح هذا النوع من الجرائم بعنوان «حواجز الخوف وإعلام التدليس»، حيث أشار التقرير إلى أنَّ (٣٨) حاجزًا أمنيًّا أنشأها الحوثيون في سبع محافظات؛ ليمارسوا في هذه الحواجز انتهاكات للحق في حرية التنقل والحركة، واحتجاز

---

(١) مرجع سابق.

(٢) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة، للأمم المتحدة ٢٢٠٠ (د-٢١) المؤرخ في ١٦ كانون/ ديسمبر١٩٦٦م، تاريخ بدء النفاذ: ٢٣ آذار/ مارس ١٩٧٦م.

المواطنين في سجون خاصة بهم، وما يصاحب ذلك من تدليس إعلامي وتلفيق اتهامات، وانتهاكات أخرى مثل الإخفاء والتعذيب[1] وكل ذلك بدوافع عِرْقطائفية، وإن غُلِّفت بالسياسة كما في بقية الانتهاكات.

ومن ضِمْن الأفعال التي تُعتبَر شكلًا من أشكال الفصل العنصري، ما أشارت له المادة (٣/ د) وهي اتخاذ أيَّة تدابير، بما فيها التدابير التشريعية، تهدف إلى تقسيم السكان وفق معايير عنصرية، وهذا ما فعلته جماعة الحوثي، مثل تركيز الأموال في عرقيتها، وتسريح أعداد هائلة من الموظفين من أعمالهم بعد تهجير أغلبهم، وإصدار قرارات تعيين لآلاف الحوثيين في أهم المناصب في المؤسسات ليتحكموا بالمجتمع، زِدْ على ذلك تدمير واستهداف القطاع الخاص من خلال محاصرة وملاحقة وإفقار رجال الأعمال، وإنشاء سوق خاص جديد تابع للحوثيين، وإصدار قانون الخمس العنصري، وهذا ما أشرنا إليه في الأبواب السابقة.

أشارت المادة إلى عملية حظر التزاوج فيما بين الأشخاص المنتسبين إلي فئات عنصرية مختلفة، وهذا ما تفعله جماعة الحوثي، بالإضافة إلى «نزع ملكية العقارات المملوكة للأفراد أو الفئات التي لا تنتمي لهذه السلالة بعد التحريض ضدها إعلاميًّا واتهامها بالعمالة والارتزاق والخيانة والانتساب لتنظيم داعش والقاعدة، جاعلة هذه التُّهَم مُبرِّرًا لمصادرة الأملاك عبر ما يُسَمَّى بـ «الحارس القضائي».

في المادة (٣/ هـ)، أشارت الاتفاقية إلى جريمة استغلال أعضاء فئة أو فئات بعينها «لا سِيَّما بإخضاعهم للعمل القسري»، وهذا ما تفعله جماعة الحوثي، حيث تُجبر الموظفين في المؤسسات الخاضعة لسيطرتها بالعمل دون أن تصرف لهُم مرتبات (سخرة) منذ العام ٢٠١٦م حتى كتابة هذا الكتاب في ٢٠٢٢م، في مقابل ذلك تصرف أموالًا طائلة لأنصارها، لا سِيَّما مَن ينتسبون للعِرْقية التي تقوم عليها أيدلوجية جماعة الحوثي.

أمَّا آخر فعل أشارت له الاتفاقية في المادة (٣/ و)، فالحوثيين يضطهدون كُلَّ المنظمات

---

(١) تقرير حقوقي يوثق انتهاكات الحق في حرية التنقل والحركة في الحواجز الأمنية من قبل جماعة أنصار الله للفترة من يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥م إلى ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠٢١م.

والأحزاب والأشخاص الذين يرفضون الممارسات العنصرية، ويمكن القول بأنَّهُم نفَّذوا إبادة سياسية لأحزاب كبرى في مناطقهم، أبرزها حزب المؤتمر الشعبي العام، وحزب التجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، والحزب الناصري، وغيرها من الأحزاب، حيث قتلت وهجَّرت وسجنت آلاف من قيادات وعناصر هذه الأحزاب، ومَن سلم تحت الإقامة الجبرية أو مُجْبَر على التعايش مع هيمنة الحوثيين ينتظر الفرج. زِدْ على ذلك، إنهاء أعمال وأنشطة عشرات من منظمات المجتمع المدني، وإنشاء جيل جديد من المنظمات يرأسها مَن ينتمون لعِرْقيتها، أو قِلَّة قليلة من خارج السلالة يعملون معها، وينشرون فكرها القائم على التمييز العنصري، كما أشرنا في الأبواب السابقة.

وقد حدَّدت المادة (٣) المسؤولية الجنائية، أيًّا كان الدافع، علي الأفراد وأعضاء المنظمات والمؤسسات ومُمثّلي الدولة:

أ) إذا قاموا بارتكاب الأفعال المبينة في المادة الثانية من الاتفاقية، أو بالاشتراك فيها، أو بالتحريض مباشرة عليها، أو بالتواطؤ معها.

(ب) إذا قاموا بصورة مباشرة بالتحريض أو بالتشجيع على ارتكاب جريمة الفصل العنصري، أو آزاروا مباشرة في ارتكابها[١].

القانون الدولي ونهب الأموال والممتلكات

إضافة إلى كون عملية نهب العقارات والممتلكات لدوافع عِرْقطائفية من ضمن أشكال الفصل العنصري بناءً على المادة (٣/ د) في الاتفاقية المُشار إليها آنفًا، يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان السطو التعسُّفي ونهب ومصادرة الملكية الخاصة، بناءً على المادة (١٧/ ١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي أكدت على أنَّ «لكلِّ فرد حقٌّ في التملُّك، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره»، كما «لا يجوز تجريدُ أحدٍ من ملكه تعسُّفًا» (١٧/ ٢)[٢].

ويُجرِّم القانون الدولي الإنساني مصادرة الأموال ويعتبرها انتهاكًا لحق التملك، فقد جاء في

(١) مصدر سابق.

(٢) مصدر سابق.

المادة (٤/ ٢/ ز) من البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المتعلق بضحايا المنازعات غير الدولية أنَّ أعمال السلب والنهب المُوجَّهة ضد الأشخاص أعمال محظورة في كُلِّ زمان ومكان[١]. كما أنَّ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، اعتبر «نهب أيَّة بلدة أو مكان حتى وإن تم الاستيلاء عليه عنوة» جريمة حرب في النزاعات المسلحة غير الدولية بحسب المادة (٨/ ٢/ أ/ ١٦)[٢].

أمَّا الميثاق العربي لحقوق الإنسان ٢٠٠٤، فقد شدد في المادة (٣١) على حق الملكية الخاصة باعتبارها مكفولة لكُلِّ شخص «ويحظر في جميع الأحوال مصادرة أمواله كُلّها أو بعضها بصورة تعسُّفية أو غير قانونية»[٣].

وبناءً على ما سبق، يمكن القول بأنَّ ما قامت به جماعة الحوثي من سطو ونهب لأملاك اليمنيين الرافضين المخالفين لها ولأيديولوجيتها القائمة على التمييز العنصري على يد ما يُسَمَّى «الحارس القضائي» أو بشكل عشوائي، تُعتبَر جريمة حرب وشكلًا من أشكال الفصل العنصري وفق قواعد القانون الدولي الإنساني، أمَّا التشريعات اليمنية فهي تعتبرها شكلًا من أشكال السرقة، وإن حاول الحوثيون إضفاء مشروعية صورية لهذه الجرائم عبر استخدام بعض المحاكم الخاضعة لسيطرتها.

القانون الدولي وزراعة الألغام:

يمكن القول بأنَّ زراعة الحوثيين للألغام الأرضية والبحرية، ونَشْر المتفجرات المُموَّهة تُعتبَر من أبرز الأسباب التي تُساهم في زيادة تفشِّي الفقر والبطالة، وتأزُّم الوضع الإنساني في اليمن، فضلًا عن الأضرار الجسدية والإعاقات الدائمة التي تُسبِّبها للضحايا والذين أغلبهم من المدنيين.

الألغام التي لا يزرعها إلَّا الحوثيون في اليمن، تحد من قدرة الأهالي على الزراعة والتنقل

(١) مصدر سابق.

(٢) مصدر سابق.

(٣) الميثاق العربي لحقوق الإنساني (النسخة الأحدث)، اعتمد من قبل القمة العربية السادسة عشرة التي استضافتها تونس ٢٣ مايو/ أيار ٢٠٠٤م.

والذهاب إلى أعمالهم، وتمنعهم من الصيد في البحر، وتُساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تهجير ونزوح السكان، كما أنَّ زراعة الألغام والمتفجرات في المدارس والمراكز الصحية والمؤسسات الحكومية فضلًا عن تفخيخ خزانات المياه تُعتبَر أحد أسباب تفاقم الوضع الإنساني في اليمن.

سبق وأوضح فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني باليمن المنتهية ولايته في ٢٠٢١م أنَّ الحوثيين نفَّذوا «هجمات عشوائية باستخدام أسلحة قصف غير مباشر، واستخدموا الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وهي أفعال قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب»[١].

في البروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأشراك الخداعية والنبائط الأخرى، أكدت المادة (٣/ ٣) على حظر «استعمال أي لغم أو شرك خداعي أو نبيطة أخرى مُصمَّمة لإحداث إصابة لا داعي لها أو معاناة لا ضرورة لها أو من طبيعتها إحداث ذلك» وذلك في جميع الظروف[٢]. وفي المادة (٤) من البروتوكول، «يحظر استعمال ألغام مضادة للأفراد غير قابلة للكشف عنها»[٣]. ومن المعروف أنَّ اليمن قد وقَّع على معاهدة حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها في ١٩٩٧م[٤].

---

(١) تقرير فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن ٢٠٢١م، الفقرة: ٨٧/ د.

(٢) الأسلحة التقليدية – البروتوكول (الثاني والمعدل في ٣ مايو/ آيار ١٩٩٦م) المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأشراك الخداعية والنبائط الأخرى.

(٣) نفسه.

(٤) المركز الوطني للمعلومات.

الخاتمة

لدى اليمنيين قناعة -ناتجة عن خبرة متراكمة- بأنَّ الحوثيين يستمدون قوتهم من ثلاثة عوامل أساسية. الجهل، والفقر، والخلافات. ولهذا تعمل هذه الجماعة على صناعة هذه العوامل، فهي تُثير الخلافات بين القبائل والأحزاب والمناطق اليمنية، وتُدمِّر التعليم بشكل ممنهج لتتمكن من نشر خرافتها العنصرية، إضافة إلى إفقارها المتعمد لليمنيين، وهو ما تم إثباته وتبيين أهدافه من خلال الوقائع والشهادات والممارسات المُوثَّقة في صفحات هذا الكتاب والتي تؤكد بأن الحوثيين كانوا وراء أكبر أزمة إنسانية في هذا العصر بحسب وصف الأمم المتحدة.

ما ذُكِرَ في ثنايا هذا الكتاب، هو غيض من فيض جرائم وعمليات النهب التي مارستها جماعة الحوثي لدوافع عِرْقطائفية، وكان من الصعب رَصْد وتتبُّع كافة ممارسات السرقة التي ينفذها الحوثيون كجماعة، أو ما يمارسها عناصرها كأشخاص بهدف الإثراء وتركيز الثروة والمال في السلالة.. وعندما نقول تركيز الأموال في عرقية أو طائفة، فهذا يعني احتكار الأرض، والغذاء، والصحة، والتعليم، والتجارة، والإعلام، والفن، والسيطرة على كل شيء من خلال الأموال المنهوبة.

يكفي أن يطلع القارئ على الفتوى التي أوردناها في ثنايا هذا الكتاب لعبدالله بن حمزة والذي أفتى بجواز إهلاك الشعب في حال كان نافرا (أي رافضا لحكم سلالتهم) من خلال قتله ورميه وإرسال كلاب الصيد لإهلاكه. وبطبيعة الحال مثل هذه الفتاوى الخاصة بهم تفسر ساديتهم ودوافعهم لارتكاب كل هذه الفظائع. فلم يحدث من قبل أن جماعة أشعلت حربا طاحنة بهدف السيطرة على الحكم -وفق معتقد عرقي عنصري- وتسببت بمعاناة الشعب الذي تدعي بأنها تمثله، ثم نفذت سياسات تجويع ممنهجة لتحقيق أهدافها. ولم يتوقف الجرم عند ذلك، فعندما تدخلت دول العالم من أجل تقديم المساعدات الغذائية للشعب الجائع، قامت بسرقتها من أفواه الأطفال الجياع بحسب تعبير الأمم المتحدة وباعتراف الحوثيين أنفسهم.

المسألة لا تقتصر على جباية الأموال ونهب الأملاك وسرقة المساعدات من المواطنين وحَسْب، لكنَّها متعلقة أيضًا باستهداف اليمن كشعب وهوية وتاريخ، والعمل على إخضاعه سياسيًّا وثقافيًّا ومجتمعيًّا واقتصاديًّا لمشروع السلالة الإمامية المتحالفة مع الخمينية في إيران من خلال العديد من الوسائل على رأسها التجويع.

ولو تأمَّل الباحث المُنصِف الكتب الدينية الخاصة بأسلاف الحوثيين وأئمتهم، لوجد أنَّ كثيرًا

من فتاواهم وحديثهم يركز على ثلاث نقاط أساسية: التأصيل لخرافة الولاية العنصرية وحُكم سلالة «البطنين» بحد السيف، وإثبات حقهم في جباية أموال ونهب أملاك المؤيدين والمخالفين بكافة الطرق والوسائل، وشرعنة التنكيل بالمخالفين والرافضين لخرافة الولاية. وبناء على ذلك، على اليمنيين وغيرهم من المهتمين بالشأن اليمني أن يفهموا بأنَّ عمليات النهب والسرقة والفساد والعنصرية والتنكيل ستستمر لأنَّ هذه الممارسات جزء من ذات الإمامة وتكوينها السلالي تاريخيًّا وحاضرًا وهي التي تسببت بأغلب الحروب والفتن في اليمن خلال القرون الماضية. ولن ينتهي هذا الواقع المؤلم ولن تتوقف المأساة اليمنية إلا بإيجاد دولة جامعة قائمة على المواطنة المتساوية واحترام المعتقدات ومحاربة التميز العنصري وليس تمكين سلالة عرقية من رقاب اليمنيين.

بناء على ما سبق، يجب تكثيف جهود حَصْر وتتبُّع الأموال والأصول المسروقة ليتم استعادتها بالتزامن مع استعادة مؤسسات الدولة، فما سُرِقَ من اليمنيين خلال فترة الحرب لا يجب أن يضيع، ولا يمكن أن يسقط بالتقادم. عِلْمًا بأنَّ استرداد الأموال المنهوبة هو مبدأ أساس في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صَادَقَ عليها اليمن في ١٨ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠٠٣م، وهذه أموال اليمنيين وقد ثبت نهبها خلال السنوات الماضية.

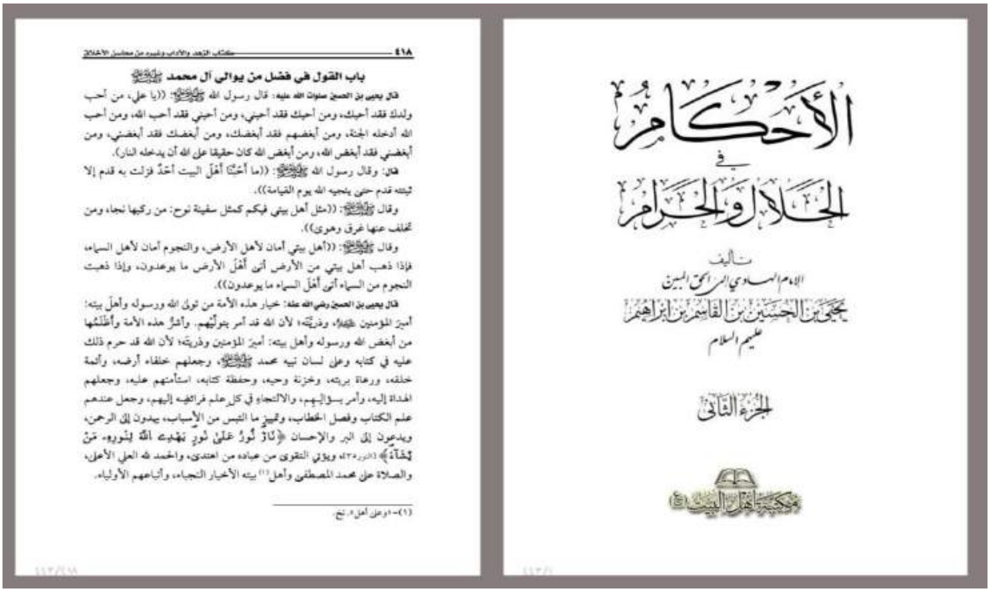
أيضًا، اليمنيون - لا سِيَّما الذين يعيشون خارج مناطق سيطرة الحوثيين- مُطالَبون باستمرار بالكشف عن هذه الجرائم من خلال نشرها في وسائل الإعلام والمحافل الإقليمية والدولية بهدف التعريف بها أوَّلًا، والتخفيف عن اليمنيين (الرهائن) الذين يتعرَّضون للظلم اليومي ثانيًا، فالحوثيون كبقيَّة اللصوص يخافون من أيِّ دور تنويري، ومن أنْ تُوثَّق جرائمهم.

ومن المهم أيضا أن يبذل اليمنيون قصارى جهدهم للدفاع عن وجودهم والتصدي لتوجه الحوثيين والتحالف الخميني في المنطقة الرامي إلى اجتثاث هوية اليمنيين وتنفيذ جريمة «الإبادة الثقافية».

في الأخير.. اليمنيون بحاجة ماسة إلى تعزيز قيم التعايش، لكن ذلك لن يتحقق إلا من خلال سن قوانين صارمة لمواجهة العنصرية بكافة أشكالها -لاسيما السلالية التي تفرض على اليمنيين كدين سماوي- وبما يضمن تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين كل المكونات اليمنية بلا استثناء، سواء السكان الأصليين أو الذين توافدوا إلى اليمن خلال فترات مختلفة. وأي حلول سياسية واقتصادية لا تضمن العدالة والمساواة (المواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية) بين اليمنيين، تعني أن معاناة هذا الشعب المقهور ستستمر.

ملحق صور ووثائق الفصل الأول

١ - شهادات كتبوها بأيديهم



٤١٨ كتاب الزهد والآداب وغيره من محاسن الأخلاق

باب القول في فضل من يوالي آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم

قال يحيى بن الحسين صلوات الله عليه: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((يا علي، من أحب ولدك فقد أحبك، ومن أحبك فقد أحبني، ومن أحبني فقد أحب الله، ومن أحب الله أدخله الجنة، ومن أبغضهم فقد أبغضك، ومن أبغضك فقد أبغضني، ومن أبغضني فقد أبغض الله، ومن أبغض الله كان حقيقا على الله أن يدخله النار)).

قال: وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((ما أحبّنا أهلَ البيت أحدٌ فزلت به قدم إلا ثبتته قدم حتى ينجيه الله يوم القيامة)).

وقال صلى الله عليه وآله وسلم: ((مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح: من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق وهوى)).

وقال صلى الله عليه وآله وسلم: ((أهل بيتي أمان لأهل الأرض، والنجوم أمان لأهل السماء، فإذا ذهب أهل بيتي من الأرض أتى أهلَ الأرض ما يوعدون، وإذا ذهبت النجوم من السماء أتى أهلَ السماء ما يوعدون)).

قال يحيى بن الحسين رضي الله عنه: خيار هذه الأمة من تولى الله ورسوله وأهلَ بيته: أميرَ المؤمنين عليه السلام، وذريته؛ لأن الله قد أمر بتوليهم. وأشرُّ هذه الأمة وأظلمُها من أبغض الله ورسوله وأهل بيته: أميرَ المؤمنين وذريته؛ لأن الله قد حرم ذلك عليه في كتابه وعلى لسان نبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وجعلهم خلفاء أرضه، وأئمة خلقه، ورعاة بريته، وخزنة وحيه، وحفظة كتابه، استأمنهم عليه، وجعلهم الهداة إليه، وأمر بسؤالهم، والالتجاء في كل علم فرائضه إليهم، وجعل عندهم علم الكتاب وفصل الخطاب، وتمييز ما التبس من الأسباب، يهدون إلى الرحمن، ويدعون إلى البر والإحسان ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ﴾ [النور ٣٥]، ويؤتي التقوى من عباده من اهتدى، والحمد لله العلي الأعلى، والصلاة على محمد المصطفى وأهل[1] بيته الأخيار النجباء، وأتباعهم الأولياء.

(١) - «وعلى أهل». نخ.

أحاديث موضوعة تستخدمها الأسر الهاشمية في اليمن لشرعنة عنصريتها ضد اليمنيين ونهب أموالهم والسيطرة على الحكم بالقوة وإستهداف كل من يرفض ذلك.



الشافي / ج ٤ ٤٧٧

فهذا قول علي عليه السلام في أمر الصلاة وفي مدتها وفي ولاية أبي بكر وعمر وصحتها، وفي ثنائه عليهما بما هما له أهل، وفي لعنه من أضمر لهما إلا الحسن الجميل، فقد لعن هذا القدري وفرقته الذين يدعون إمامته وموالاته وهم في ذلك كاذبون.

ولكن إنما يعرف الفضل لأهل الفضل ذوو الفضل كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولو أردنا أن نذكر ما روي عن علي عليه السلام وعن أهل البيت في فضل أبي بكر وعمر والثناء عليهما لخرج ذلك عن الحصر، إلا أنا قد ذكرنا ما تحتمله هذه الرسالة، ولا بد من ذكر طرف من هذا في آخر الرسالة إن شاء الله

وقد قال علي: (إنا صنائع ربنا، والناس بعدُ صنائع لنا).

قال ابن أبي الحديد: معناه نحن عبيد الله والناس عبيد لنا [أو] معنى هذا، فكيف يفضل العبد على سيده، هذا مخالف للمعقول.

وأما الأخبار المصرحة بكون علي أفضل أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم فكثيرة، وقد مضى ما به يخزى المحرفون [أي الأصل المتحرفين]، وتقر به أعين المؤمنين ثبت والحمد لله رب العالمين.

وقد قال علي لعثمان لما قال له: (والله ما أنت عندي بأفضل منه يعني مروان فغضب علي، وقال: تعادل بي مروان أنا أفضل منك ...إلخ) رواه المسعودي في مروج الذهب.

وقد تقدم الحديث عن ابن عمر عنه صلى الله عليه وآله وسلم، وقوله في علي: ((من أغضبه فقد أغضبني)) الذي أخرجه أحمد في المناقب، وأبو سعيد عبد الملك الواعظ ذكره في أسنى المطالب برهان الدين فراجعه في حاشية الجزء الثاني.

فإذاً عثمان قد أغضبه وإذا أغضبه فقد آذاه، ومن آذاه فقد آذى محمداً صلى الله عليه وآله وسلم، ومن آذى محمداً صلى الله عليه وآله وسلم فقد آذى الله بالنصوص المار ذكرها يتنج ما لا يخفى!!! لك كاتبها.

وقد روى أبو بكر الجوهري نحو حديث المسعودي بسنده إلى ابن عباس بلفظ: (ألم لا يشتمك كالك خير منه أي مروان، فقال علي: إي والله ومنك).

واحدة من الروايات المكذوبة التي يستند عليها الحوثيون لتقديس سلالتهم، من خلال القول بأن الله –عز وجل- خلقهم عبيدا له، وخلق الناس عبيدا لهم.



الوثيقة الفكرية والثقافية

الحمد لله رب العالمين القائل: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله. وبعد

فإنه في يوم الجمعة الموافق ١٧/ ٣/ ١٤٣٣هـ اجتمعت اللجنة المكلفة لصياغة الاتفاق بين أبناء الزيدية عموما ومن جملتهم المجاهدون وفي مقدمتهم السيد/ عبد الملك بدر الدين الحوثي وبعض علماء الزيدية وأتباعهم وفي مقدمتهم السيد العلامة/ عبد الرحمن حسين شايم والسيد العلامة حسين بن يحيى الحوثي، وقد توصلت اللجنة إلى الآتي:

أولا: في مسائل أصول الدين فالذي نعتقده وندين به الإيمان بأن الله واحد أحد فرد صمد لم يلد ولم يولد ليس له شبيه ولا ند ولا مثيل عالم بكل شيء قادر على كل شيء الأول والآخر والظاهر والباطن لا تدركه الأبصار - لا في الدنيا ولا في الآخرة - وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير. الغني عما سواه لا تجوز عليه الأعضاء والأبعاض والأيدي والأرجل ونحوها من الأدوات ولا تجوز عليه الحركة والسكون والزوال والانتقال ولا يحويه زمان ولا مكان.

والإيمان بأنه تعالى عدل حكيم لا يظلم العباد ولا يرضى بالفساد ولا يكلف ما لا يطاق ولا يجبر على الأفعال بل جعل المكلفين مخيرين ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ الكهف الآية ٢٩ لا يعذب أحدا إلا بذنبه ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ الأنعام الآية ١٦٤ ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ النجم الآية ٣٩.

والإيمان بأن الله صادق فيما وعد به المؤمنين وفي وعيده للعاصين لا يخلف وعده ولا وعيده كما قال عز من قائل ﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ ق الآية ٢٩ وأن الجنة مأوى لمن أطاعه

٣

علم الكلام

أما ما يقال من النقد على علم الكلام فليس المراد به علم أصول الدين ولا العقائد التي مشى عليها أئمة الآل الطاهرين وإنما المراد التعمق والأسلوب الذي انتهجه الفلاسفة والمعتزلة وغيرهم وفق منهجيتهم وطريقتهم التي هي مغايرة لطريقة ومنهج أهل البيت عليهم السلام.

فهذه عقيدتنا ورؤيتنا الموحدة في هذه المسائل يرد إليها ما سواها من الرؤى والمسائل التي قد تشكل من هذا الطرف أو ذاك

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه وجمع شمل الأمة ووحد كلمتها بحق محمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم والله ولي الهداية والتوفيق.

والحمد لله رب العالمين

حرر بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٤٣٣هـ
الموافق ١٣ فبراير ٢٠١٢م

٩

الاجتهاد

أما بالنسبة للاجتهاد فما كان منه يؤدي إلى التفرق في الدين والاختلاف في معرفة الله وغيره من أصول الشريعة أو إلى مخالفة نهج الآل الأكرمين أو إلى الإضرار بوحدة المسلمين وتكوين الأمة التي أمر بها رب العالمين: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ آل عمران الآية ١٠٤ أو مخالفة من أمر الله بطاعتهم وجعلهم ولاة للأمة - فهو اجتهاد مرفوض لا نقره ولا نرضاه بل هو مفسدة في الدين.

وأما ما كان منه استفراغا للوسع والطاقة في البحث عن أحكام الدين وشريعة رب العالمين ملتزماً منهجية القرآن الكريم وعلى طريق ونهج أهل البيت الأكرمين لا يؤدي إلى تنازع في هذه الأمة ولا مخالفة لمن أمر الله بطاعتهم وجعلهم ولاة للأمة محكوماً بالضوابط التي وضعها ومشى عليها أئمة الآل عليهم السلام فهو مقبول ومطلوب ومحتاج إليه في معرفة الدين خصوصاً فيما يستجد من المسائل.

٨

الاصطفاء

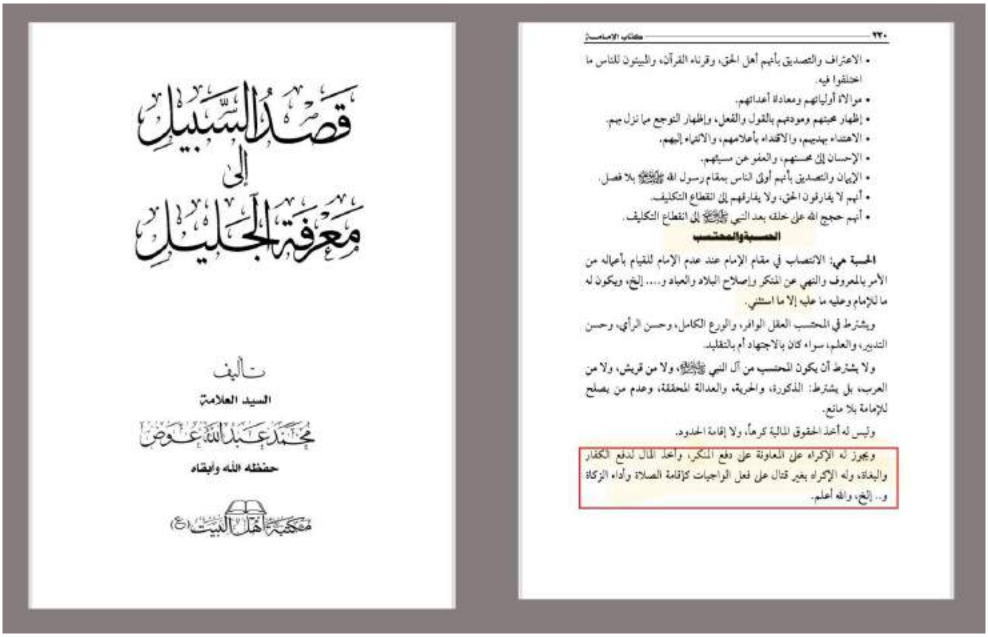
أما مسألة الاصطفاء فالذي نعتقده أن الله سبحانه وتعالى يصطفي من يشاء من عباده جماعات وأفرادا كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ آل عمران الآية ٣٣ وكما قال صلى الله عليه وآله وسلم (إن الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل واصطفى من ولد إسماعيل بني كنانة واصطفى من بني كنانة قريشا واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم) ونعتقد أن الله سبحانه اصطفى أهل بيت رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فجعلهم هداة للأمة وورثة للكتاب من بعد رسول الله إلى أن تقوم الساعة وأنه يهيئ في كل عصر من يكون منارا لعباده وقادرا على القيام بأمر الأمة والنهوض بها في كل مجالاتها (إن عند كل بدعة تكون من بعدي يكاد بها الإسلام وليا من أهل بيتي موكلا يعلن الحق وينوره ويرد كيد الكائدين فاعتبروا يا أولي الأبصار وتوكلوا على الله) ومنهجيتنا في إثباته وتعيينه هي منهجية أهل البيت عليهم السلام.

أصول الفقه

أما أصول الفقه فما كان منه مخالفا للقرآن الكريم أو بدلاً عن آل محمد فهو مرفوض ومنتقد من الجميع وما كان منه موافقا للقرآن ويستعان به على فهم النصوص الشرعية في إطار آل محمد مع ملاحظة الدور الكبير للإخلاص لله سبحانه وتعالى والعمل بأسباب الهداية الإلهية ﴿إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ الأنفال الآية ٢٩ ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ العنكبوت الآية ٦٩ ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ محمد الآية ١٧ فهو مقبول معتمد لا اعتراض عليه ولا إشكال.

٧

الوثيقة الفكرية والثقافية الحوثية التي يقولون فيها بأن الله اصطفى سلالتهم وميزها من بين البشر وبناء على هذه الوثيقة يمارسون العنصرية ضد اليمنيين ويشعلون الحروب من أجل السلطة والثروة.


٢٣٠ كتاب الإمامة

- الاعتراف والتصديق بأنهم أهل الحق، وقرناء القرآن، والمبينون للناس ما اختلفوا فيه.
- موالاة أوليائهم ومعاداة أعدائهم.
- إظهار محبتهم ومودتهم بالقول والفعل، وإظهار التوجع مما نزل بهم.
- الاهتداء بهديهم، والاقتداء بأعلامهم، والاقتفاء إليهم.
- الإحسان إلى محسنهم، والعفو عن مسيئهم.
- الإيمان والتصديق بأنهم أولى الناس بمقام رسول الله ﷺ بلا فصل.
- أنهم لا يفارقون الحق، ولا يفارقهم إلى انقطاع التكليف.
- أنهم حجج الله على خلقه بعد النبي ﷺ إلى انقطاع التكليف.

الحسبة والمحتسب

الحسبة هي: الانتصاب في مقام الإمام عند عدم الإمام للقيام بأعماله من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإصلاح البلاد والعباد و.... إلخ، ويكون له ما للإمام وعليه ما عليه إلا ما استثني.

ويشترط في المحتسب العقل الوافر، والورع الكامل، وحسن الرأي، وحسن التدبير، والعلم، سواء كان بالاجتهاد أم بالتقليد.

ولا يشترط أن يكون المحتسب من آل النبي ﷺ، ولا من قريش، ولا من العرب، بل يشترط: الذكورة، والحرية، والعدالة المحققة، وعدم من يصلح للإمامة بلا مانع.

وليس له أخذ الحقوق المالية كرهاً، ولا إقامة الحدود.

ويجوز له الإكراه على المعاونة على دفع المنكر، وأخذ المال لدفع الكفار والبغاة، وله الإكراه بغير قتال على فعل الواجبات كإقامة الصلاة وأداء الزكاة و.. إلخ، والله أعلم.

قصد السبيل إلى معرفة الجليل

تأليف

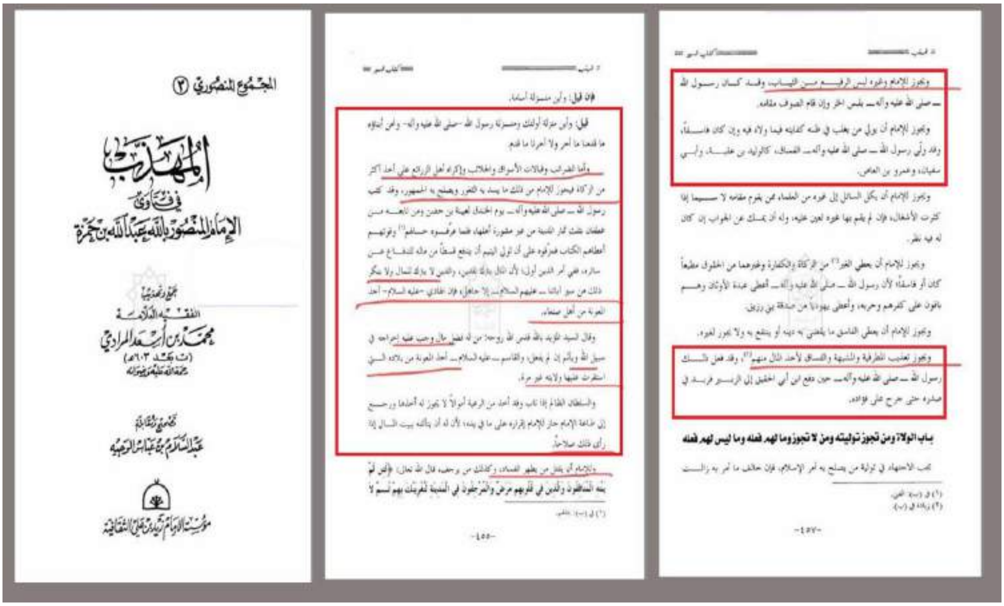
السيد العلامة

محمد عبدالله عوض

حفظه الله وأبقاه

مكتبة أهل البيت (ع)

فتوى إمامية تجيز أخذ أموال اليمنيين بالقوة
بذريعة دفع ضرر الكفار بحسب كلام مفتيهم محمد عبدالله عوض وهذا ما يمارسونه اليوم.


ويجوز للإمام وغيره لبس الرفيع من الثياب، وقد كان رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ يلبس الخز وإن قام الصوف مقامه.

ويجوز للإمام أن يولي من يغلب في ظنه كفايته فيما ولاه فيه وإن كان فاسقاً، وقد ولّى رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ الفساق، كالوليد بن عقبة، وأبي سفيان، وعمرو بن العاص.

ويجوز للإمام أن يكل السائل إلى غيره من العلماء ممن يقوم مقامه لا سيما إذا كثرت الأشغال، فإن لم يقم بها غيره تعين عليه، وله أن يمسك عن الجواب إن كان له فيه نظر.

ويجوز للإمام أن يعطي الغير[1] من الزكاة والكفارة وغيرهما من الحقوق مطيعاً كان أو فاسقاً؛ لأن رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ أعطى عبدة الأوثان وهم باقون على كفرهم وحربه، وأعطى يهودياً من صدقة بني زريق.

ويجوز للإمام أن يعطي الفاسق ما يقضي به دينه أو ينتفع به ولا يجوز لغيره.

ويجوز تعذيب المطرفية والمشبهة والفساق لأخذ المال منهم[2]، وقد فعل ذلك رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ حين دفع ابن أبي الحقيق إلى الزبير فربد في صدره حتى خرج على فؤاده.

باب الولاة ومن تجوز توليته ومن لا تجوز وما لهم فعله وما ليس لهم فعله

يجب الاجتهاد في تولية من يصلح به أمر الإسلام، فإن خالف ما أمر به زال...

(١) في (ب): الغني.
(٢) زيادة في (ب).

-٤٥٧-

فإن قيل: وأين منزلة أسامة.

قيل: وأين منزلة أولئك ومنزلة رسول الله -صلى الله عليه وآله- وأين أبناؤه ما قدمنا ما أخر ولا أخرنا ما قدم.

وأما الضرائب وقبالات الأسواق والخلائب وإكراه أهل الزرائع على أخذ أكثر من الزكاة فيجوز للإمام من ذلك ما يسد به الثغور ويصلح به الجمهور، وقد كتب رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ يوم الخندق لعيينة بن حصن ومن تابعه من غطفان بثلث ثمار المدينة من غير مشورة أهلها فلما عرفوه سالمهم[1] وقوتهم أطعامهم الكتاب فمزقوه على أن تولي اليتيم أن يدفع قسطاً من ماله للدفاع عن سائره، ففي أمر الدين أولى؛ لأن المال يدرك بالدين، والدين لا يدرك بالمال ولا ينكر ذلك من سير آبائنا ـ عليهم السلام ـ إلا جاهل، فإن الهادي -عليه السلام- أخذ المعونة من أهل صنعاء.

وقال السيد المؤيد بالله قدس الله روحه: من له فضل مال وجب عليه إخراجه في سبيل الله ويأثم إن لم يفعل، والقاسم ـ عليه السلام ـ أخذ المعونة من بلاده التي استقرت عليها ولايته غير مرة.

والسلطان الظالم إذا تاب وقد أخذ من الرعية أموالاً لا يجوز له أخذها ورجع إلى طاعة الإمام جاز للإمام إقراره على ما في يده؛ لأن له أن يأتيه بيت المال إذا رأى ذلك صلاحاً.

وللإمام أن يقتل من يظهر الفساد، وكذلك من يرجف، قال الله تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا

(١) في (ب): ...

-٤٥٥-

المجموع المنصوري (٢)

المهذب في فتاوى الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة

جمع وتهذيب

الفقيه العلامة

محمد بن أسعد المرادي

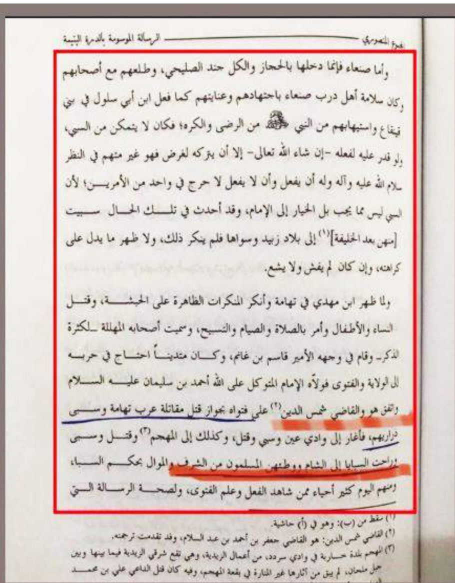
(ت بعد ٦٠٣هـ)

تحقيق وتقديم

عبدالسلام بن عباس الوجيه

مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية

فتوى لعبدالله بن حمزة تجيز أخذ أموال اليمنيين بالإكراه
بمقدار يتجاوز المستحق من الزكاة وكذا قتل فرقة المطرفية الزيدية ونهب أموالهم.

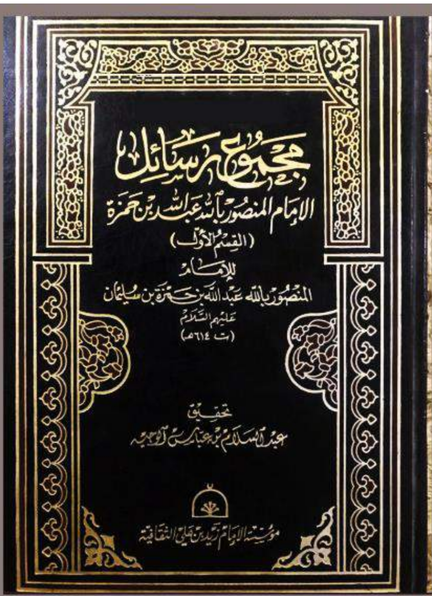


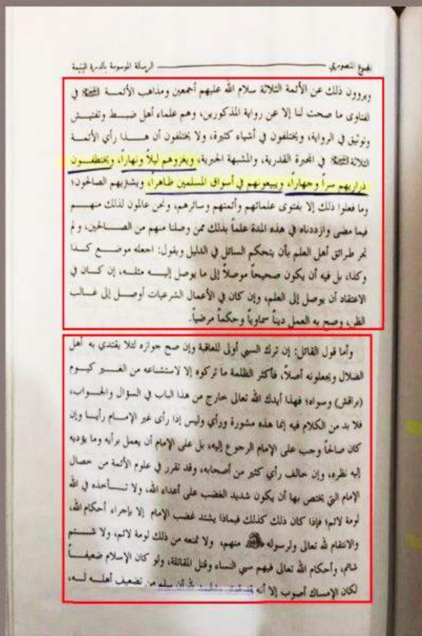
الرسالة الموسومة بالدرة اليتيمة

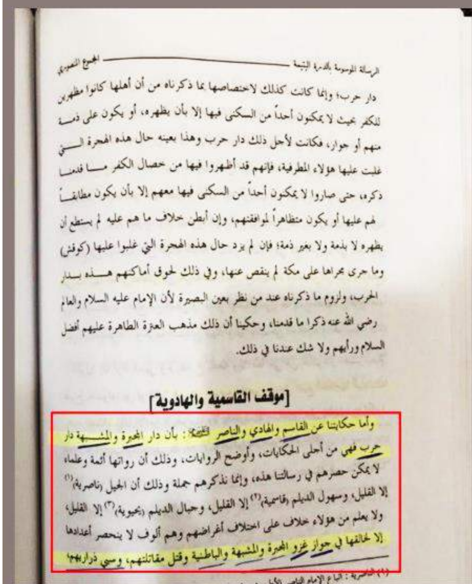
وأما صنعاء فإنما دخلها بالحجاز والكل جند الصليحي، وطلعهم مع أصحابهم وكان سلامة أهل درب صنعاء باجتهادهم وعنايتهم كما فعل ابن أبي سلول في بني قينقاع واستيهابهم من النبي ﷺ من الرضى والكره؛ فكان لا يتمكن من السبي، ولو قدر عليه لفعله -إن شاء الله تعالى- إلا أن يتركه لغرض فهو غير متهم في النظر صلى الله عليه وآله وله أن يفعل وأن لا يفعل لا حرج في واحد من الأمرين؛ لأن السبي ليس مما يجب بل الخيار إلى الإمام، وقد أحدث في تلك الحال سبيت [منهن بعد الخليفة][1] إلى بلاد زبيد وسواها فلم ينكر ذلك، ولا ظهر ما يدل على كراهته، وإن كان لم يفش ولا يشع.

ولما ظهر ابن مهدي في تهامة وأنكر المنكرات الظاهرة على الحبشة، وقتل النساء والأطفال وأمر بالصلاة والصيام والتسبيح، وسميت أصحابه المهللة لكثرة الذكر، وقام في وجهه الأمير قاسم بن غانم، وكان متديناً احتاج في حربه إلى الولاية والفتوى فولاّه الإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان عليه السلام واتفق هو والقاضي شمس الدين[2] على فتواه بجواز قتل مقاتلة عرب تهامة وسبي ذراريهم، فأغار إلى وادي عين وسبي وقتل، وكذلك إلى المهجم[3] وقتل وسبى وراحت السبايا إلى الشام ووطئهن المسلمون من الشرف والموال بحكم السباء، ومنهم اليوم كثير أحياء ممن شاهد الفعل وعلم الفتوى، ولصحة الرسالة التي

(1) سقط من (ب): وهو في (أ) حاشية.
(2) القاضي شمس الدين: هو القاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام، وقد تقدمت ترجمته.
(3) المهجم بلدة خاربة في وادي سردد، من أعمال الزيدية، وهي تقع شرقي الزيدية فيما بينها وبين جبل ملحان، لم يبق من آثارها غير المنارة في بقعة المهجم، وفيه كان قتل الداعي علي بن محمد



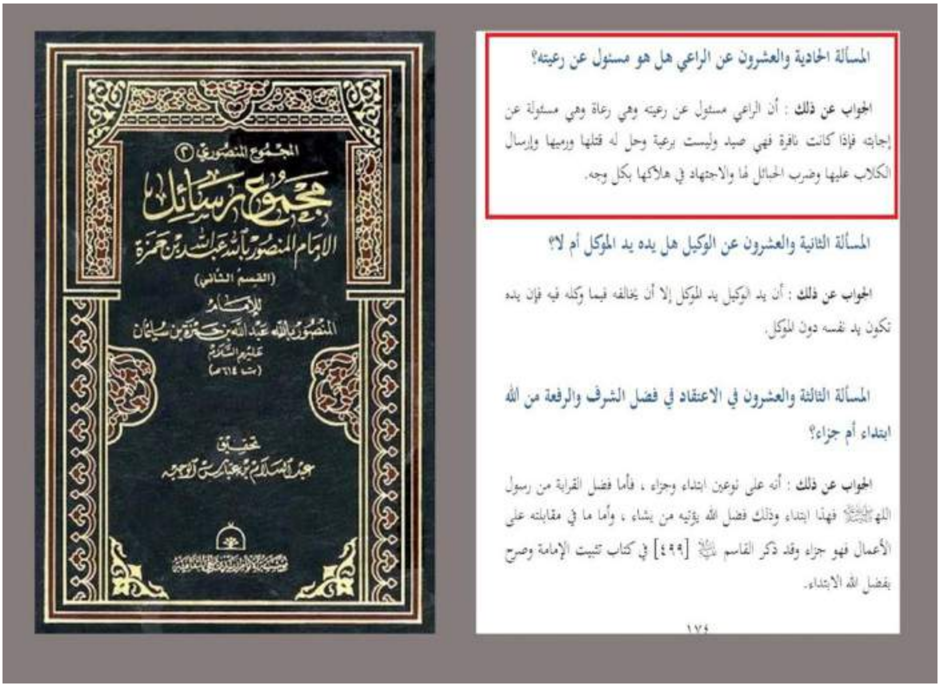




[موقف القاسمية والهادوية]

وأما حكايتنا عن القاسم والهادي والناصر عليهم السلام: بأن دار المجبرة والمشبهة دار حرب فهي من أجلى الحكايات، وأوضح الروايات، وذلك أن رواتها أئمة وعلماء لا يمكن حصرهم في رسالتنا هذه، وإنما نذكرهم جملة وذلك أن الجيل (ناصرية)[1] إلا القليل، وسهول الديلم (قاسمية)[2] إلا القليل، وجبال الديلم (يحيوية)[3] إلا القليل، ولا يعلم من هؤلاء خلاف على اختلاف أغراضهم وهم ألوف لا ينحصر أعدادها إلا لخالقها في جواز غزو المجبرة والمشبهة والباطنية وقتل مقاتلتهم، وسبي ذراريهم،

فتوى لعبدالله بن حمزة تجيز لسلالته قتل اليمنيين المخالفين لهم في المعتقد وسبي نسائهم ونهب أموالهم، وحتى اليوم يرفض الحوثيون التبرؤ من هذه الفتوى وإنكارها ويعتبرون عبدالله بن حمزة مرجعهم الثاني بعد يحيى الرسي.



المسألة الحادية والعشرون عن الراعي هل هو مسئول عن رعيته؟

الجواب عن ذلك: أن الراعي مسئول عن رعيته وهي رعاة وهي مسئولة عن إجابته فإذا كانت نافرة فهي صيد وليست برعية وحل له قتلها ورميها وإرسال الكلاب عليها وضرب الحبائل لها والاجتهاد في هلاكها بكل وجه.

المسألة الثانية والعشرون عن الوكيل هل يده يد الموكل أم لا؟

الجواب عن ذلك: أن يد الوكيل يد الموكل إلا أن يخالفه فيما وكله فيه فإن يده تكون يد نفسه دون الموكل.

المسألة الثالثة والعشرون في الاعتقاد في فضل الشرف والرفعة من الله ابتداء أم جزاء؟

الجواب عن ذلك: أنه على نوعين ابتداء وجزاء، فأما فضل القرابة من رسول الله ﷺ فهذا ابتداء وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وأما ما في مقابلته على الأعمال فهو جزاء وقد ذكر القاسم عليه السلام [٤٩٩] في كتاب تثبيت الإمامة وصرح بفضل الله الابتداء.

١٧٤

فتوى أخرى لعبدالله بن حمزة يجيز فيها قتل وإبادة الشعب
أو العامة الذين يرفضون حكم سلالتهم.



كتب الأئمة نفسها وثقت جانبًا من الجرائم البشعة التي ارتكبوها ضد القبائل اليمنية التي رفضت العنصرية السلالية.



الرسالة الموسومة بالدرة اليتيمة — المجموع المنصوري

من يجدد لها دينها[1] وقد ثبت بإجماع علماء الأمة أن صدقة الحبوب والثمر والزبيب يجب صرفها إلى الإمام، وكذلك واجبات المواشي، وعلم ذلك من دين النبي ﷺ ضرورة أن الواجب صرفه إليه ﷺ، وأن ما كان له في أيامه كان للإمام القائم مقامه من بعده؛ لأن الله تعالى جمع لنبينا ﷺ الإمامة مع النبوة، ولم يكن ذلك لأكثر الأنبياء وإنما كان لهم النبوة دون الإمامة، وقد ثبت أن أكثر هؤلاء المعتقدين لإمامة صاحب بغداد لا يحملون إليه الحقوق، وبعض الناس لا يراه أهلاً لذلك، فلولا لم يسلمها إلينا استحلالاً لتأخيرها كان كافراً بذلك، وإنما أردنا نبين لك تأكيد الأدلة وتظاهرها على كفر الأكثر من الأمة بالبرهان الجلي، فتأمل ذلك بعين الفكرة لتنجو من الحيرة والحسرة، فأكثر الخلق إنما أتي من إهمال النظر، وجهل الأثر، والاعتراض على الأئمة والعلماء، ودعواهم لأنفسهم مع رفض أصول العلم.

وقد روينا بالإسناد الموثوق به إلى النبي ﷺ أنه قال في أهل بيته: «قدموهم ولا تقدموهم، وتعلموا منهم ولا تعلموهم، ولا تخالفوهم فتضلوا، ولا تشتموهم فتكفروا»، والمعلوم أن من لا يعتقد إمامة قائم العترة يشتمه؛ لأن عنده أنه ادعى ما لا صحة له ولا حقيقة، فأما أئمة الضلال من الأموية والعباسية، فأطلقوا العطايا السنية، والأقطاع الواسعة، والمواهب الجزلة لمن ... الذرية، وأمروا المتشدقين لخطب العدوان بغشيان المواسم للطعن على الذرية الهادية المهدية.

من ذلك أن أبا جعفر المسمى بالمنصور لما قتل محمداً وإبراهيم ابني عبد الله بن ...

(١) الحديث أخرجه أبو داود برقم (٤٢٩١)، والحاكم في (المستدرك) ٤/٥٢٢، ...

-١٦٦-

لا يعترف أصحاب نظرية الإمامة العرقية بأي حاكم لا ينتمي لمن يصفونهم بالعترة.. وبناء على ذلك يرون بأن الزكاة يجب أن تسلّم للإمام وليس للدولة حتى وإن لم يكن حاكما وهذا ما كان يحدث في صعدة قبل سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة.



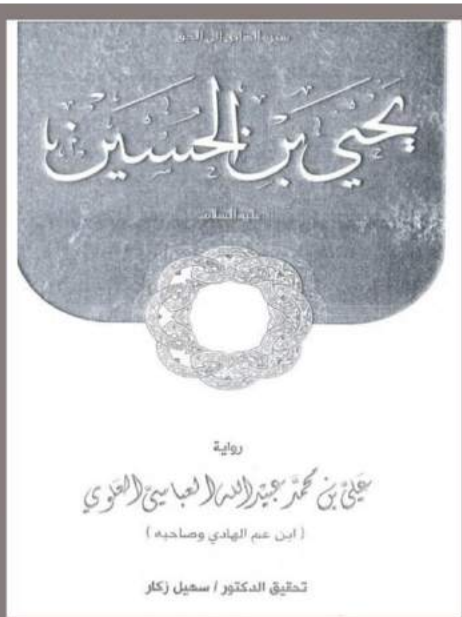
أرجو أن تؤول الأمور لك إلى محبتك، فقال له: أنفذ إليهم فاصرفهم من موضعهم، فوالله محمود لأن برزت إليهم لأنظمنهم في رمحي كما ينظم الجراد في العود.

فرجع أبو العتاهية إليهم فناشدهم بالله فلم يقبلوا منه، وحملوا عليه يرمونه بالنبل والحجارة فاجتمع معهم من غوغاء أهل صنعاء وأهل الباطل منها عشرة الآف رجل وستمائة فارس بالجفائم، فلما طردوا أبا العتاهية صاروا إلى الطشّيريين، فأخذ منهم جماعة فقاتلوا ابن خلف وأصحابه قتالاً شديداً، وسارت العساكر من كل جانب، ووقع القتال بالقرب من دار الهادي، وجعلوا يرمون كُوى في مجلس الهادي بالنشاب والنبل، وأتى أبو العتاهية إلى الهادي فقال له اركب جعلت فداك فإن القوم قد غشوك، فركب الهادي فرسه، وأمر ابنه أبا القاسم فركب، وأمر أصحابه بالركوب فركبوا، وخرج الهادي من داره، فلما عاينه القوم وقد كانوا هزموا أصحابه حتى أدخلوهم الدار، ورجعوا إلى موضعهم، وحقق عليهم أصحاب الهادي، وحمل عليهم وحده ومعه اسماعيل بن المسلم، فلما قاربا[1] القوم وقف عنه اسماعيل، ومضى الهادي، فطعن أول من لقيه من القوم فقتله، ثم طعن آخر، ثم طعن آخر، حتى طرح منهم ثلاثة رجال من خيارهم، ثم لحق الخيل فطعن فارساً منهم فطرحه، وكان طعنه لهؤلاء القوم في حملته التي حمل عليهم، وصدق قوله فنظمهم في رمحه كما وعدهم.

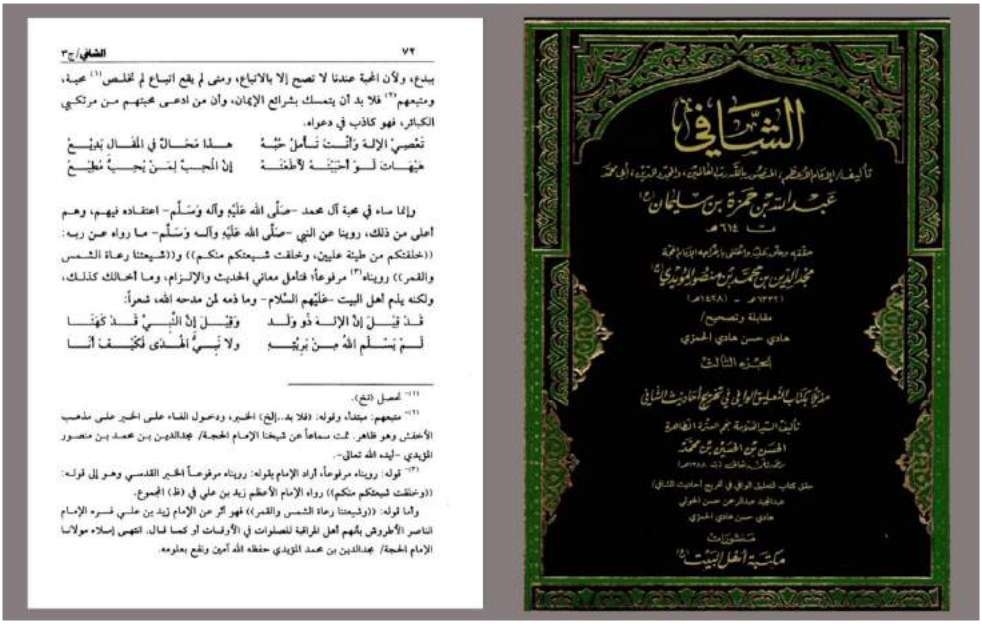
قال علي بن محمد: سمعت الهادي عليه السلام يقول بعد ذلك: والله ما ندمت على شيء قلته إلا قولي لأبي العتاهية: «إن خرجت لهؤلاء الكلاب نظمتهم في رمحي كما تنظم الجراد في العود»، فندمت على هذه الكلمة حتى أعطى الله عليهم الظفر، مكان ما علمتم، قال: فآليت على نفسي أن لا أتكلم بمثل ذلك أبداً.

(١) في س «قاربه».

-٢٠٩- سيرة الهادي إلى الحق م ١٢



يصف يحيى الرسي سكان صنعاء الذين رفضوا نظرية الحكم العنصرية بالكلاب.



الشافي/ج٣ ٧٢

يدع، ولأن المحبة عندنا لا تصح إلا بالاتباع، ومتى لم يقع اتباع لم تخلص[1] محبة، ومتبعهم[2] فلا بد أن يتمسك بشرائع الإيمان، وأن من ادعى محبتهم من مرتكبي الكبائر، فهو كاذب في دعواه.

تَعْصِي الإلهَ وَأَنْتَ تَأْمَلُ حُبَّهُ ... هَذَا مُحَالٌ فِي المَقَالِ بَدِيعُ
هَيْهَاتَ لَوْ أَحْبَبْتَهُ لأَطَعْتَهُ ... إِنَّ المُحِبَّ لِمَنْ يُحِبُّ مُطِيعُ

وإنما ساء في محبة آل محمد -صَلَّى الله عَلَيْهِ وآله وَسَلَّم- اعتقاده فيهم، وهم أعلى من ذلك، روينا عن النبي -صَلَّى الله عَلَيْهِ وآله وَسَلَّم- ما رواه عن ربه: ((خلقتكم من طينة عليين، وخلقت شيعتكم منكم)) و((شيعتنا رعاة الشمس والقمر)) رويناه[3] مرفوعاً، فتأمل معاني الحديث والإلزام، وما أحالك كذلك، ولكنه يلم لأهل البيت -عَلَيْهم السَّلام- وما ذمه لمن مدحه الله، شعراً:

قَدْ قِيلَ إِنَّ الإلهَ ذُو وَلَدٍ ... وَقِيلَ إِنَّ النَّبِيَّ قَدْ كَهَنَا
لَمْ يَسْلَمِ اللهُ مِنْ بَرِيَّتِهِ ... وَلا نَبِيُّ الهُدَى فَكَيْفَ أَنَا

(1) لفصل (نخ).
(2) متبعهم: مبتدأ، وقوله: (فلا بد...إلخ) الخبر، ودخول الفاء على الخبر على مذهب الأخفش وهو ظاهر. تمت سماعاً من شيخنا الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي -أيده الله تعالى-.
(3) قوله: رويناه مرفوعاً، أراد الإمام بقوله: رويناه مرفوعاً الخبر القدسي وهو إلى قوله: ((وخلقت شيعتكم منكم)) رواه الإمام الأعظم زيد بن علي في (ظ) المجموع.
وأما قوله: ((وشيعتنا رعاة الشمس والقمر)) فهو أثر عن الإمام زيد بن علي فسره الإمام الناصر الأطروش بأنهم أهل المراقبة للصلوات في الأوقات أو كما قال. انتهى إملاء مولانا الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد المؤيدي حفظه الله آمين ونفع بعلومه.

يقول مرجعية الحوثيين عبدالله بن حمزة بأنه لا يكفي محبة سلالتهم بل الإتباع المطلق لهم. كما زعموا بأن الله عز وجل قال بأنه خلق آل البيت من طينة عليين، وخلق من يحبونهم منهم وهذه واحدة من الأكاذيب التي تهدف إلى استعباد المسلمين.



الفضائل المنطبقة على الأنوار المؤتلقة
(بحث في أفضلية المؤمن من أهل البيت على العالم من غير أهل البيت)

تأليف
السيد الإمام المجتهد المطلق علي بن يحيى بن أحمد العجري المؤيدي رحمه الله
ولد (١٢٨٨)هـ وتوفي (١٣١٩)هـ، وعمره (٣١)عاماً

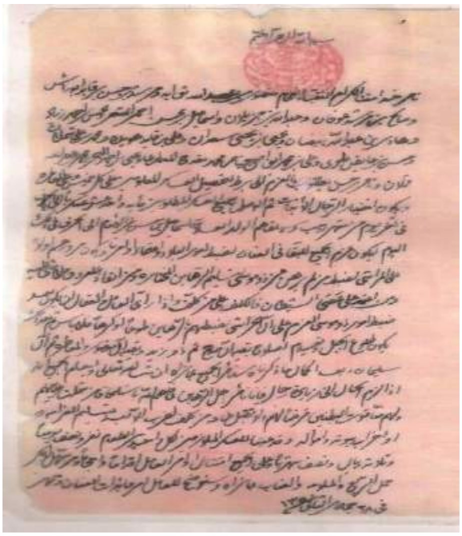
تحقيق
إبراهيم يحيى الدرسي الحمزي

منشورات مركز الإمام المنصور بالله للدراسات الإسلامية

تزعم السلالة أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد قال بأن من يبغض "آل البيت" يعتبر ابن زنا أو ابن امرأة حملت بعد جماع وهي حائض أو رجل ليس فيه خير ويؤتى من دبره كما تؤتى النساء ومنافق ومرائي، وهذا افتراء وقح على رسول الله وقد ظلوا فترات طويلة يخدعون اليمنيين بهذا الافتراء الذي يهدف إلى تمكينهم من السلطة وثروات اليمنيين.

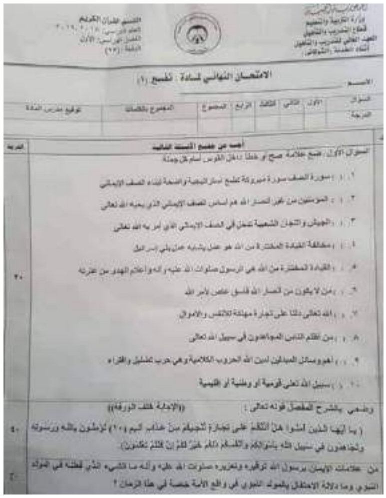


صورة قديمة التقطت عام **١٩٥٥** في منطقة السخنة التابعة لمحافظة الحديدة حاليا. تظهر الصورة التفاوت الطبقي الذي صنعته الإمامة العنصرية في المجتمع اليمني. فأصحاب الثياب النظيفة والأشخاص الذين تظهر عليهم ملامح الثراء ينتمون للأسر الهاشمية التي تحكم البلاد وفق النظرية العرقطائفية، أما الأشخاص العراة والذين تظهر عليهم ملامح البؤس والفقر فهم ممن لا ينتمون لهذه العرقية. التقط هذه الصورة الطيار السويدي **Ingvar Svensson** ونشرتها زوجته **Gunilla Christina Svensson** في العام **٢٠٢٢**.



في هذه الرسالة التي يرسلها أحد الأئمة إلى بعض مشائخ اليمن ويصفهم بالخدام.
وهي واحدة من المراسلات الكثيرة التي كان الأئمة يستخدمون فيها هذه الألفاظ لإثبات عبودية قبائل اليمن لهذه السلالة.

٢ ـ الإبادة الثقافية وحوثنة المجتمع



أسئلة امتحانات طلاب معهد فني وفيها الإشارة إلى تجريم من لا يعترف بالقيادة التي اختارها الله والقصد هنا قيادة السلالة بزعامة عبدالملك الحوثي، بالإضافة إلى ضرورة إتباع "أنصار الله" الحوثيين واللجان التابعة لهم باعتبار ذلك جزءا من الدين الإسلامي.



خلافات غير معلنة بين هادي وقيادات دينية تشترط الحوار مع «القاعدة» و«حرب الروافض»

مصدر عسكري: تغييرات عسكرية مرتقبة ستشمل قائدي الاحتياط والمنطقة السابعة

الشارع

الحوثي: أنا أحق بالحكم

الصفحة الأولى لصحيفة الشارع المستقلة التي غطت كلمة زعيم الحوثيين الذي قال بكل صراحة بأن الحكم لسلالته كون الله قد ميزهم عن غيرهم من البشر.



الله أكبر
الموت لأمريكا
الموت لإسرائيل
اللعنة على اليهود
النصر للإسلام

اختبار مادة التربية الإسلامية

امتحان لطلاب المعهد التقني وأغلب الأسئلة هدفها تكريس فكر جماعة الحوثي بين الطلاب وهو الأسلوب الذي استخدم في بقية المؤسسات التعليمية الخاضعة لسيطرة الحوثيين لتحقيق الإبادة الثقافية.



صورة حسين الحوثي ووالده بدر الدين على مدخل جامعة حكومية في محافظة الجوف.. وهكذا تم تحويل كل مؤسسات الدولة إلى معارض لصور القيادات السلالية.



الجمهورية اليمنية
رئاسة مجلس الوزراء
أمانة العاصمة صنعاء
الإدارة العامة للعمليات

بسم الله الرحمن الرحيم

تعميم

التاريخ 2020/1/4م

من
الإدارة العامة للعمليات

الأخوة: مدراء عموم المديريات
مكرر: أمناء عموم المديريات

الموضوع / تشكيل لجان تأصيل الهوية الإيمانية اليمنية

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه ...وبموجب توجيهات الأخ/ عبدالوهاب شرف الدين وكيل الأمانة – رئيس حملة تأصيل الهوية الإيمانية اليمنية بتشكيل لجان تأصيل الهوية الإيمانية اليمنية على مستوى المكاتب التنفيذية بالمديرية والأحياء والحارات على أن يكون قوام اللجان على النحو التالي:-

الجهة	العدد المرشح	ملاحظات
فروع المكاتب التنفيذية	ثلاثة أشخاص	
الأحياء	سبعة أشخاص	[illegible]
الحارات	خمسة أشخاص	

وترفع البيانات إلى العمليات خلال ثلاثة أيام..//

...مرسل للتنفيذ...

درجة الأهمية : عام

مدير عام العمليات

تشكيل لجان تقوم بنشر معتقد الحوثيين (العرقطائفي) بالقوة في الأحياء تحت غطاء ما يسمى الهوية الإيمانية.



الجمهورية اليمنية
وزارة التربية والتعليم

الأخوة : مدراء إدارات التربية والتعليم / جميع المديريات

الموضوع / تحديد يوم ثقافي [illegible]

[illegible]

الإيمان يمان والحكمة يمانية

[illegible]

مدير إدارة تعليم الفتاة

مدير مكتب التربية والتعليم

تعميم من مكتب التربية والتعليم الخاضع لسيطرة الحوثيين مفاده إخضاع المعلمات في محافظة المحويت لدورات حوثية تهدف لنشر معتقد الجماعة العنصري بالقوة تحت لافتة الهوية الإيمانية وهذا ما حدث في بقية المناطق التي يسيطرون عليها.



تغيير اسم مدرسة نشوان الحميري -وهي الشخصية اليمنية ذات الرمزية العالية والهامة عند اليمنيين- إلى هاني طومر وهو طفل جنده الحوثيون وقُتل في إحدى جبهات القتال.



قرار رئيس الجامعة رقم(١) لسنة ٢٠٢١م
بشأن تسمية الكليات والمراكز والاقسام والقاعات والمدرجات باسماء الشهداء

رئيس الجامعة:

- على القرار الجمهوري بالقانون رقم(١٧) لسنة ١٩٩٥م بشأن الجامعات اليمنية وتعديلاته ولائحته التنفيذية.
- وعلى القرار الجمهوري رقم (١٩٩) لسنة ٢٠٠٥م بشأن انشاء جامعة عمران.
- وعلى مذكرة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (١١٧٩) وتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٢٠م بشأن تسمية الكليات والمراكز والاقسام والقاعات والمدرجات باسماء الشهداء تخليد لذكراهم.
- وبنا لقتضيه المصلحة العامة.

// قــــــــرر //

مــادة(١): يتم اعتماد اسماء القاعات الدراسية باسماء الشهداء العظماء وبحسب قرين اسم كلاً منهم تخليداً لذكراهم وهي كالتالي:

م	التسمية قبل	التسمية بعد	الكلية
١	القاعة الكبرى	قاعة الشهيد الرئيس صالح الصماد	كلية التجارة والاقتصاد
٢	قاعة ١٧	قاعة الشهيد محمد الزمرور	كلية التربية والعلوم التطبيقية
٣	قاعة ٧	قاعة الشهيد عبدالمجيد غولة	كلية الطب والعلوم الصحية
٤	قاعة ٦	قاعة الشهيد مجد الدين القطاع	كلية الطب والعلوم الصحية

مادة(٢): يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المعنية تنفيذه كلاً فيما يخصه.

والله الموفق....

صدر بجامعة عمران الموافق ٢١/ ٥ /١٤٤٢هـ

تاريخ ٥/ ١ /٢٠٢١م

أ.د/ خالد حسين الحوالي

رئيس الجامعة

تغيير أسماء القاعات في جامعة صنعاء لتحمل أسماء قياداتهم.



الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم الفني والتدريب المهني
مكتب الوزير

Republic of Yemen
Ministry of Technical Education & Vocational Training
Minister's Office

تعميم هـــام

الإخوة/ مدراء عموم مكاتب الوزارة بالأمانة والمحافظات المحترمون

الإخوة/ عمداء المعاهد التقنية والمهنية الحكومية و الخاصة والأهلية المحترمون

تحية طيبة وبعد......

الموضوع / تأصيل الهوية الإيمانية واحيا لشهر رجب 1441هـ

الرقم (771401530)

وعليه -

وتقبلوا خالص التحية والتقدير ...

وزير التعليم الفني والتدريب المهني

توجيهات حوثية لفرض معتقداتهم السياسية والدينية والسلالية واستهداف هوية ومعتقدات اليمنيين تحت لافتة الهوية الإيمانية ومن خلال المؤسسات التعليمية.


مبادرة سعودية للمصالحة بين «هادي» و«صالح»
مسلحون من «القاعدة» يقتحمون بريد حورة بحضرموت ويقتلون حارسه وينهبون مبالغ مالية
صوبوا أسلحتهم نحو الموظفين ونهبوا مليونا و600 ألف ريال وهم يكبرون باسم الله
الشارع
منع صلاة التراويح في عمران

صحيفة مستقلة تنشر في صفحتها الأولى خبر منع الحوثيين إقامة صلاة التراويح في محافظة عمران قبل سيطرتهم على صنعاء وهذا ضمن أنشطة الحوثيين للإبادة الثقافية وحرمان اليمنيين من حقهم في الاعتقاد لأنهم يرون صلاة التراويح بدعة.


قــرار
مادة (أولى)
مادة (ثانية)

ضمن ممارسات الإبادة الثقافية يتم تغيير أسماء المدارس والمؤسسات التي تحمل أسماء رموز وطنية يمنية واستبدالها بأسماء شخصيات إسلامية تستخدمها جماعة الحوثي بدوافع عرقطائفية ولطمس الذاكرة الوطنية الجامعة.



كل جرائم وممارسات الحوثيين العنصرية يتم التعامل معها على أنها توجيهات إلهية وبهذا يتم تصوير عملية قتل وتهجير ونهب اليمنيين على أنها مهمة كلفهم الله عز وجل بالقيام بها.



مجلة حوثية مخصصة للأطفال باسم "جهاد" وهدفها تغيير معتقدات الأطفال وتجنيدهم والدفع بهم إلى جبهات القتال.

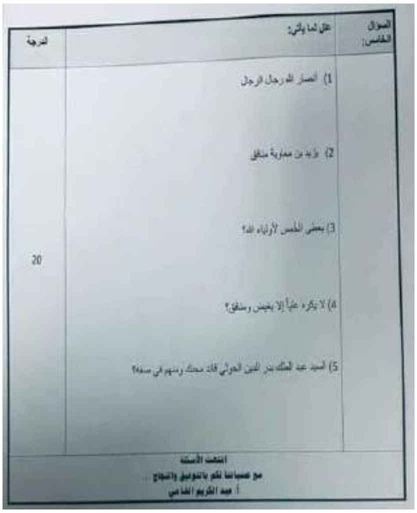


الاختبـــار النهـــائي لمـــادة: التربية الدينية

أجب عن جميع الأسئلة التالية:

السؤال الأول:	ضع علامة صح على إحدى الإجابات التالية:	الدرجة
	1) السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي هو: ابن رسول الله / ولي الله / مجدد الإسلام / كل ما سبق ذكره	10
	2) السيد حسين بدر الدين الحوثي هو: مبعوث الله / الصادق الأمين / روح الحسين / كل ما سبق ذكره	
	3) ثورة الحسين عليه السلام هي ثورة من أجل: هزيمة أمريكا وإسرائيل / نصرة الإسلام والمسلمين / إعادة حكم آل البيت	
السؤال الثاني:	[illegible]	الدرجة
		20

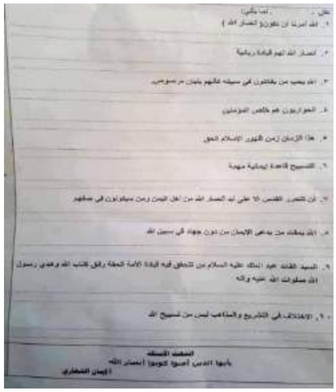
نماذج من أسئلة الامتحانات يتضح فيها البعد الطائفي والعنصري وتكريس الولاء المطلق للسلالة باسم الدين.



السؤال الخامس:	علل لما يأتي:	الدرجة
	1) أنصار الله رجال الرجال 2) يزيد بن معاوية منافق 3) [illegible] 4) لا يكره علياً إلا خبيث ومنافق؟ 5) السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي قائد محنك [illegible]	20

انتهت الأسئلة
مع تمنياتنا لكم بالتوفيق والنجاح
أ/ عبد الكريم [illegible]

تابع لنماذج الأسئلة الطائفية والعنصرية.



نماذج من أسئلة الامتحانات يتضح فيها البعد الطائفي والعنصري وتكريس الولاء للسلالة باسم الدين وحث الأطفال على حمل السلاح والمشاركة في القتال.



وثيقة توضح تغيير أسماء ١٢ مدرسة ضمن سياسة واسعة وممنهجة لتغيير أسماء مدارس وشوارع ومنشآت حكومية لتحقيق هدف الإبادة الثقافية وحوثنة المجتمع.



وثيقة توضح تغيير اسم مدرسة عمرو بن العاص لدوافع طائفية لأن الحوثيين يكرهون العديد من الصحابة ومنهم عمر بن العاص رضي الله عنه.



الجمهورية اليمنية
وزارة التربية والتعليم
مكتب التربية والتعليم بالأمانة
قطاع التعليم/ إدارة الأنشطة المدرسية

002687

تعميم رقم ( ) لسنة 1443هـ

الأخوة/ مدراء المناطق التعليمية المحترمون

الأخوة/ رؤساء أقسام الأنشطة المدرسية بالمناطق المحترمون

تحية طيبة وبعد...

الموضوع/ احياء فعاليات (الهجرة النبوية 1 محرم 1443هـ استشهاد الإمام الحسين (عليه السلام) 10 محرم 1443هـ استشهاد الإمام زيد (عليه السلام) 25 محرم 1443هـ)

عطفا على مذكرة الوزارة وتوجيهات الأخ/ وكيل قطاع التعليم برقم (351) وتاريخ 10/08/2021م واشارة الى الموضوع أعلاه ولأهمية تفعيل الأنشطة التربوية والثقافية والتوعوية التي لها دور كبير في تحصين أبنائنا الطلاب والوسط التربوي، وكما تعلمون فنحن مقبلون على مناسبات دينية وثورية عظيمة (الهجرة النبوية- استشهاد الإمام الحسين- استشهاد الإمام زيد).

نأمل من الجميع إحياء هذه المناسبات بمختلف الأنشطة:

- ندوات تربوية وثقافية.
- إقامة الفعاليات الثقافية والإذاعات المدرسية.
- المسابقات الثقافية.
- لوحات حائطية وبروشورات.
- المسرح المدرسي.
- الرفع بجداول الإذاعات المدرسية بهذه المناسبات.
- الاهتمام بالمواهب في كل المجالات والرفع بأسمائهم.
- تجهيز الفرق الكشفية المدرسية وموافاتنا ببيانات وأسماء الفرق الكشفية.
- تشكيل فرق الانشاد والمسرح والفرق الرياضية والابتكارات العلمية.
- وتفعيل سجلات الأنشطة المدرسية.

وعليه:-

يتم الالتزام والتقيد بما ورد أعلاه وتوثيق وتغطية ذلك إعلاميا والرفع الينا بتقارير الانجاز.

وتقبلوا خالص تحياتنا...

أ/ زياد يحيى الرفيق
وكيل أمانة العاصمة
مدير مكتب التربية والتعليم

مكتب التربية والتعليم - صنعاء - شارع الستين هاتف 00967 1 622867
بريد الكتروني AMANA.EDU@YEMEN.NET.YE

يلزم الحوثيون مدراء المناطق التعليمية ورؤساء أقسام الأنشطة المدرسية بإحياء فعاليات طائفية بشكل دائم ضمن حزمة من الأنشطة التي تهدف إلى فرض معتقدهم عبر المؤسسات التعليمية الرسمية.



نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ أحرق الحوثيون مكتبة مسجد السنّة في محافظة حجة وهي واحدة من أشهر المكتبات الدينية في البلاد، وقد أحرقت وأتلفت مكاتب سنية أخرى في صنعاء وبقية المحافظات الخاضعة لسيطرتها بدوافع عرقطائفية وضمن سياسة الإبادة الثقافية.

ملحق صور ووثائق الفصل الثاني

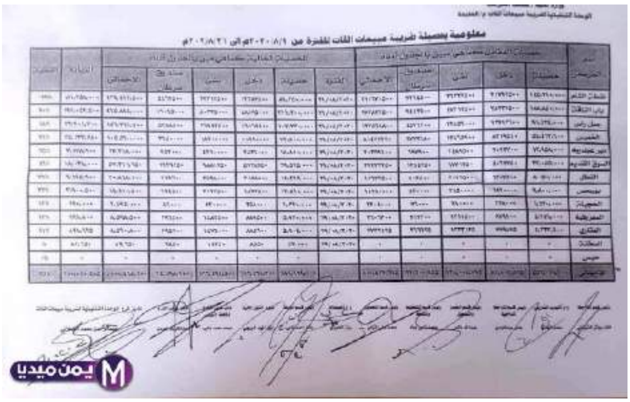
١ - جمع الإيرادات والإتاوات وعدم تسليم المرتبات



أكثر من ٥٦ مليار ريال إيرادات الحوثيين المعلنة خلال شهر واحد فقط (أكتوبر) في ٢٠٢٠.



وثيقة تكشف تحصل الحوثيين على ٩ مليار ريال من جمارك ميناء الحديدة خلال شهر واحد.



ضرائب القات في محافظة واحدة ولشهر واحد. مبالغ طائلة يحصلها الحوثيون ويرفضون صرف المرتبات.


الجمهورية اليمنية
وزارة الإدارة المحلية
أمانة العاصمة
ختم المالية
ختم الجهة
غرامة تخفيض بدون ترخيص
الإجمالي

فاتورة تؤكد فرض جماعة الحوثي غرامات على ملاك المحلات التجارية التي تعلن عن تخفيضات في أسعار السلع للمواطنين دون ترخيص مسبق منها.


الجمهورية اليمنية
وزارة الصناعة والتجارة
الموضوع/ حصر مخازن الوكلاء وجملة المواد الغذائية

وثيقة تثبت إلزام تجار الجملة ووكلاء الشركات المستوردة والمنتجة محليا للمواد الغذائية، بالكشف عن مخزونهم من المواد الغذائية وكذلك حصر احتياجات واستهلاك المطاعم في سابقة لم تحدث في تاريخ اليمن والتي تهدف إلى زيادة الجبايات ومنافسة التجار الذين لا ينتمون للحوثيين.


بسم الله الرحمن الرحيم
الجمهورية اليمنية
اللجنة الثورية العليا
Republic of Yemen
Main Center

الأخ/ وزير المالية المحترم
الأخ/ محافظ البنك المركزي المحترم

تحية طيبة وبعد ..

بناءً على قرارات اللجنة الثورية العليا في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٤ / ٦ / ٢٠١٥م بحضور الأخوة المحافظين يتم صرف مرتب شهر كامل أكرامية رمضان للمجاهدين في ميادين الشرف والبطولة (اللجان الشعبية) وعدد ٣٧٠٠٠ الف وفقاً للكشوفات المرفقة والمعتمدة من قبلنا ويمنع صرف أي مبلغ لأي جهة أخرى مدنية أو عسكرية نظراً للضائقة المالية التي تمر بها البلاد .. مرسل للتنفيذ .
وشكراً

رئيس اللجنة الثورية العليا
محمد علي الحوثي

خاص صفحة #ويكيليكس_ذمار

يصرفون إكرامية للمقاتلين معهم في ٢٠١٥ ويحرمون الموظفين المدنيين والهدف من وراء تجويع الموظفين المدنيين الدفع بهم إلى جبهات القتال.

٢ - نهب الاحتياطي وتدهور العملة الوطنية


REPUBLIC OF YEMEN
CENTRAL BANK OF YEMEN
Head Office - Sana'a
الجمهورية اليمنية
البنك المركزي اليمني
المركز الرئيسي - صنعاء

استمارة طلب تعويض عن العملة غير القانونية

استمارات وزعها الحوثيون بهدف استخدامها للاستحواذ على العملة الورقية واستبدالها بعملة إلكترونية ولم تلق هذه العملية أي قبول مجتمعي.


REPUBLIC OF YEMEN
CENTRAL BANK OF YEMEN
Head Office-Sana'a
الجمهورية اليمنية
البنك المركزي اليمني
المركز الرئيسي - صنعاء

بيـــان هـــام

بيان البنك المركزي الخاضع للحوثيين بخصوص منع تداول العملة الورقية التي طبعتها الحكومة وتصرف بها مرتبات بعض القطاعات في مناطق سيطرة الجماعة.


CENTRAL BANK OF YEMEN
HEAD OFFICE
Sana'a
البنك المركزي اليمني
المركز الرئيسي
صنعاء
قطاع الرقابة على البنوك

الموضوع: العملة المزيفة من فئة ألف ريال (1,000) ريال

الحوثيون يجددون تحذير شركات الصرافة بالتحري عن أوراق العملة فئة (١٠٠٠ ريال) التي طبعتها الحكومة وتصرف بها مرتبات الموظفين في المناطق المحررة وبعض القطاعات في المناطق التي يسيطرون عليها.

تعميم من البنك الخاضع لسيطرة الحوثيين بعدم حيازة أو التعامل بالعملة النقدية فئة (١٠٠٠) وهو ما تسبب بالانشطار الاقتصادي في البلاد وحرم عدد كبير من الموظفين في مناطق سيطرتهم من مرتباتهم.



الجمهورية اليمنية
البنك المركزي اليمني
المركز الرئيسي - صنعاء

REPUBLIC OF YEMEN
CENTRAL BANK OF YEMEN
Head Office Sana'a

تعميم صادر عن البنك المركزي اليمني – المركز الرئيسي صنعاء

إلحاقًا بالبيان الصادر عن البنك المركزي اليمني –المركز الرئيسي صنعاء- بتاريخ 2021/6/22م بشأن منع التعامل أو حيازة أو نقل العملة المزيفة فئة (1000) ريال **التي يبدأ رقمها التسلسلي بغير حرف (أ) والمدون عليها عام 1438هـ – 2017م**، واستنادًا إلى أحكام القوانين النافذة، ولما تقتضيه المصلحة الوطنية من منع تسرب العملة المزيفة،

فإن البنك المركزي يهيب **بجميع القادمين من المناطق المحتلة إلى مناطق حكومة الإنقاذ الوطني الالتزام بما يلي:**

1. عدم نقل العملة المزيفة المشار إليها أعلاه.
2. أن الحد الأعلى المسموح بنقله من العملة اليمنية **القانونية** هو مبلغ (100.000) مائة ألف ريال فقط لكل شخص، ويسمح بنقل أي مبلغ من العملات الأجنبية.

وفي حالة المخالفة ستقوم الجهات المختصة بضبط المخالفين واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنهم وفق الحد الأقصى للعقوبات المقررة في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقوانين الأخرى النافذة.

كما يهيب البنك بجميع المواطنين الاتصال على الرقم المجاني (8006800) أو رقم (01274327)، للإبلاغ عن أية مخالفة مما سبق.

علمًا أن البنك سيقوم بصرف مكافأة بما يعادل نسبة (5%) من المبلغ المضبوط لمن قام بالإبلاغ عن المخالفة.

نأمل من الجميع الالتزام تحقيقًا للمصلحة العامة.

والله الموفق،،

صادر عن البنك المركزي اليمني
المركز الرئيسي – صنعاء
2021/6/27م

صورة لكل من:
- رئيس مجلس الوزراء
- رئيس مجلس القضاء الأعلى
- وزير الداخلية
- رئيس جهاز الأمن والمخابرات
- وزير الصناعة والتجارة
- وزير الإدارة المحلية
- النائب العام
- الغرفة التجارية والصناعية
- جمعية البنوك اليمنية
- جمعية الصرافين اليمنيين

فاكس : 274360 تلفون التحويلة: 274310/18 ؛ ص. ب 59 صنعاء – الجمهورية اليمنية
Email :governor@centralbank.gov.ye Fax :274360 Tel Operator : 274310 B.O.Box 59 Sana'a Y.R



الجمهورية اليمنية
البنك المركزي اليمني
المركز الرئيسي - صنعاء
التاريخ: 2021/06/28
الرقم:

REPUBLIC OF YEMEN
CENTRAL BANK OF YEMEN
HEAD OFFICE - Sana'a

وحدة جمع المعلومات المالية
Financial Information Unit

عاجل

(تعميم الى جميع منشاءات وشركات الصرافة العاملة في الجمهورية)

الأخ/ المدير العام **المحترم**

تحية طيبة وبعد،

الموضوع/ الحجز على جميع اموال وارصدة بنك التضامن الاسلامي

بالإشارة الى الموضوع أعلاه، والى مذكرة الاخ/ رئيس النيابة الجزائية المتخصصة بالأمانة القاضي/ عبدالله محمد زهرة رقم (3830) بتاريخ 2021/6/27م والمسلمة الينا بتاريخ 2021/6/28م بخصوص الحجز على جميع اموال بنك التضامن الاسلامي المودعة في جميع القطاعات المصرفية.

يتم حجز جميع اموال وارصدة بنك التضامن الاسلامي المودعة لديكم في أي صورة كانت فوراً وموافاتنا بجميع الاموال والارصدة المحجوزة يومنا هذا.

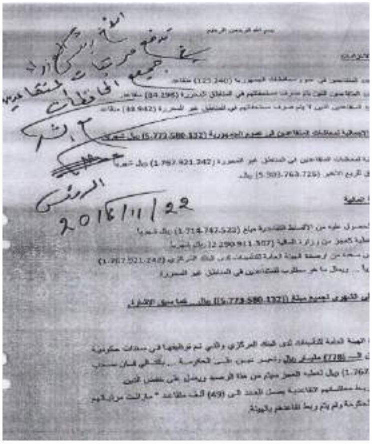
وتقبلوا خالص التحية والتقدير،،

رئيس وحدة جمع المعلومات المالية
وديع محمد السادة

Fax 274113 Tel : 274053 P.O.Box:393 Sana'a Y.R

تجميد أرصدة وحسابات بنك التضامن ضمن عملية استهداف البنوك الخاصة واخضاعها لسياسة الحوثيين المالية.

٣ - رواتب المتقاعدين



توجيه رئيس الجمهورية السابق عبدربه منصور هادي لتسليم مرتبات المتقاعدين في جميع المحافظات بما فيها الخاضعة لسيطرة الحوثيين.



Republic Of Yemen
The General Authority for
Social Security & Pensions
Head office

الجمهورية اليمنية
الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات
الديوان الرئيسي

الأخ/ محافظ البنك المركزي اليمني

الموضوع: معاشات المتقاعدين في المحافظات الغير محررة لشهر فبراير 2020م

طلب تعزيز مرتبات المتقاعدين لشهر فبراير ٢٠٢٠ في كل مناطق اليمن بما فيها المناطق الخضعة لسيطرة الحوثيين ليتم صرفها للمتقاعدين.



Republic Of Yemen
The General Authority for
Social Security & Pensions
Head office

الجمهورية اليمنية
الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات
الديوان الرئيسي

الموضوع: معاشات المتقاعدين في المحافظات الغير محررة

نبيل حسن الفقيه
وزير الخدمة المدنية والتأمينات
رئيس مجلس الإدارة

مذكرة من وزير الخدمة المدنية والتأمينات نبيل الفقيه موجهة لرئيس الوزراء الدكتور أحمد عبيد بن دغر عن مرتبات المتقاعدين في مناطق سيطرة الحوثيين وضرورة صرفها وتوجيه رئيس الوزراء أحمد عبيد بن دغر بصرفها.



هيئة تنسيق التحالف المدني
للسلم والمصالحة الوطنية

الرقم ١٩٩
التاريخ ١٢/١١/٢٨م

بيان هام

تابعنا في التحالف المدني للسلم والمصالحة الوطنية ونقابة المتقاعدين بسعادة بالغة البيان الصحفي الصادر عن وزارة الخدمة المدنية والهيئة العامة للتامينات والمعاشات والمتضمن تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية للحكومة بصرف معاشات المتقاعدين ..

وإننا إذ نعبر عن بالغ شكرنا وعميق تقديرنا لهذه اللفتة الكريمة والتصرف المسئول من الحكومة عامة ووزارة الخدمة المدنية والتامينات بشكل خاص وكذلك الهيئة العامة لتامينات والمعاشات ، لنؤكد أنما يصدر من هنا أوهناك عن المزايدين والفوضائيين من مواقف غير مسؤولة وآخرها ما صدر عن : أحمد محمد العماري : رئيس ما يعرف بجمعية المتقاعدين ، نؤكد انه لا يمثل النقابة ولا التحالف المدني ولا يمثل المتقاعدين بشكل عام : بل يمثل شخص قائله فقط ..

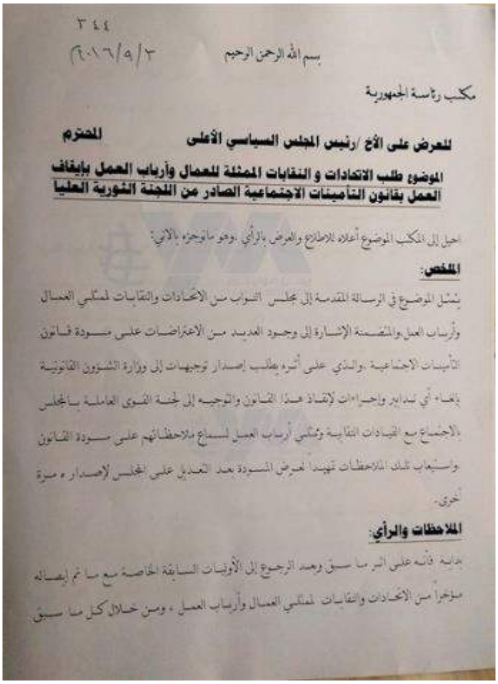
وانها لا تهدف إلا لعرقلة جهود وزارة الخدمة المدنية والجهود التنفيذية للهيئة العامة للتامينات والمعاشات بالعاصمة المؤقتة عدن والهادفة لصرف معاشات المتقاعدين إبتداءً من يوم غدا الخميس .. مهيبين بالجميع أن يسموا الأمور بمسمياتها ويوكلون الفضل لاهله موجهين خالص الشكر والتقدير باسم هيئة تنسيق التحالف المدني ونقابة المتقاعدين للأخ رئيس الحكومة د. معين عبد الملك سعيد والأخ وزير الخدمة المدنية الأستاذ نبيل الفقيه ، كما هو الشكر موصول لكل من تعاون وأنجز هذا العمل الكبير //

والله من وراء القصد

صادر من هيئة تنسيق التحالف المدني
للسلم والمصالحة الوطنية ونقابة المتقاعدين
صنعاء ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨م

رئيس نقابة المتقاعدين	الأمين العام	رئيس هيئة التنسيق
يحيى أحمد النعامي	م. عبدالرحمن العلفي	أ.د/ حمود العودي

بيان صادر عن هيئة تنسيق التحالف المدني للسلم والمصالحة الوطنية ونقابة المتقاعدين يثني على إعلان الحكومة اليمنية في عدن بصرف معاشات المتقاعدين في مناطق سيطرة الحوثيين ويؤكد وجود أطراف في صنعاء تريد إعاقة عملية الصرف.



٣٤٤
٢٠١٦/٩/٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب رئاسة الجمهورية

للعرض على الأخ / رئيس المجلس السياسي الأعلى المحترم

الموضوع طلب الاتحادات والنقابات الممثلة للعمال وأرباب العمل بإيقاف العمل بقانون التأمينات الاجتماعية الصادر من اللجنة الثورية العليا

احيل إلى المكتب الموضوع أعلاه للاطلاع والعرض بالرأي ،وهو ماتوجزه بالآتي:

الملخص:

يتمثل الموضوع في الرسالة المقدمة إلى مجلس النواب من الاتحادات والنقابات لممثلي العمال وأرباب العمل والمتضمنة الإشارة إلى وجود العديد من الاعتراضات على مسودة قانون التأمينات الاجتماعية ،والذي على أثره يطلب إصدار توجيهات إلى وزارة الشئون القانونية بإلغاء أي تدابير وإجراءات لإنفاذ هذا القانون والتوجيه إلى لجنة القوى العاملة بالمجلس بالاجتماع مع القيادات النقابية وممثلي أرباب العمل لسماع ملاحظاتهم على مسودة القانون واستيعاب تلك الملاحظات تمهيداً لعرض المسودة بعد التعديل على المجلس لإصدار مرة أخرى.

الملاحظات والرأي:

بداية فانه على اثر ما سبق وبعد الرجوع إلى الأوليات السابقة الخاصة مع ما تم إيصاله مؤخراً من الاتحادات والنقابات لممثلي العمال وأرباب العمل ، ومن خلال كل ما سبق

نقابات عمالية كبرى بصنعاء ترفض تمرير الحوثيين لمشروع التأمينات بحسب الوثيقة الصادرة من مكتب الرئاسة الخاضع للحوثيين.

٤ - المجهود الحربي


الجمهورية اليمنية
وزارة الإدارة المحلية
محافظة صنعاء
مكتب المحافظ

الاخ/ مدير عام مكتب المالية م/ صنعاء المحترم
الاخ/ مدير عام مكتب الخدمة المدنية م/ صنعاء المحترم

بناءً على قرار الاجتماع الإستثنائي للمكتب التنفيذي بالمحافظة المنعقد بتاريخ ١٦/٨/٢٠١٥م القاضي/ بخصم قسط على كافة موظفي الأجهزة التنفيذية بالمحافظة لصالح المجهود الحربي.
وعليه :- يتم العمل بموجبه واستكمال إجراءات الخصم من مرتبات شهر [illegible]

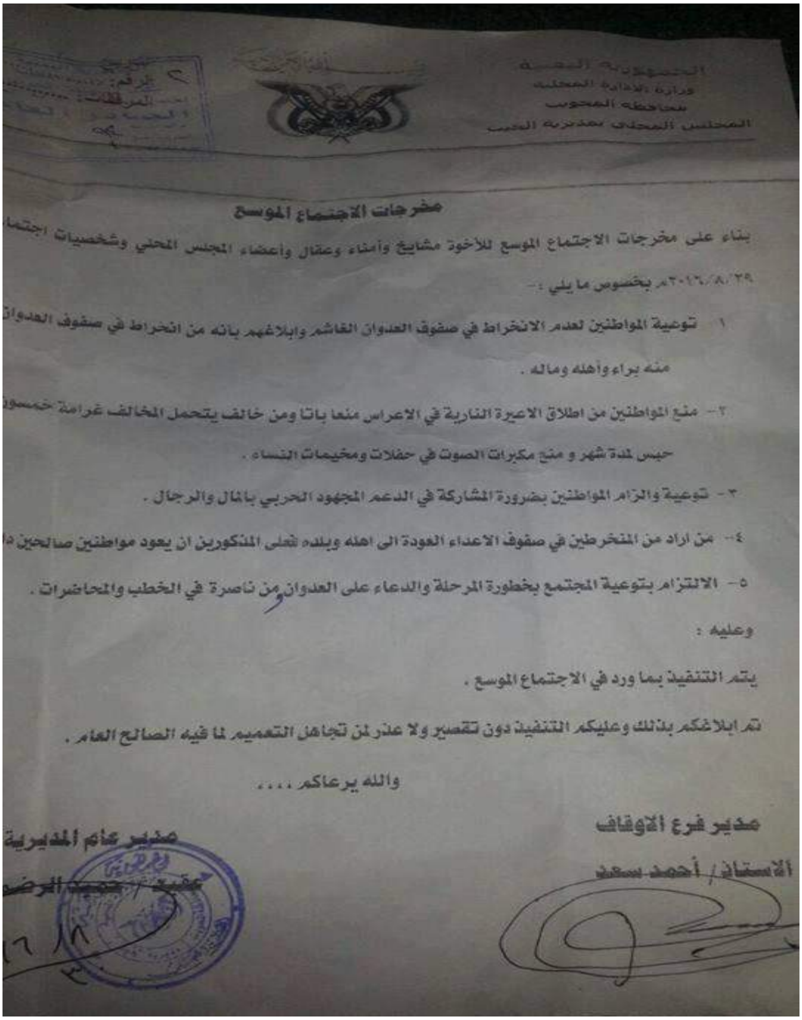
استقطاع الحوثيين قسطا من مرتبات الموظفين الحكوميين لصالح ما يسمى المجهود الحربي في ٢٠١٥ قبل أن يوقفوا صرفه بشكل كامل لاحقا.



شهادة القيادي الحوثي محمد المقالح (عضو اللجنة الثورية العليا الحوثية) عن نهب جماعته لأموال ما يسمى المجهود الحربي.



معظم أموال ما يسمى بالمجهود الحربي يذهب لإثراء القيادات الحوثية بحسب شهادة القيادي الحوثي محمد المقالح.



الجمهورية اليمنية
وزارة الإدارة المحلية
محافظة المحويت
المجلس المحلي بمديرية الخبت

مخرجات الاجتماع الموسع

بناء على مخرجات الاجتماع الموسع للأخوة مشايخ وأمناء وعقال وأعضاء المجلس المحلي وشخصيات اجتماعية [illegible] ٢٩/٨/٢٠١٦م بخصوص ما يلي :-

١- توعية المواطنين لعدم الانخراط في صفوف العدوان الغاشم وابلاغهم بانه من انخراط في صفوف العدوان [illegible] منه براء وأهله وماله .

٢- منع المواطنين من اطلاق الاعيرة النارية في الاعراس منعا باتا ومن خالف يتحمل المخالف غرامة خمسون [illegible] حبس لمدة شهر و منع مكبرات الصوت في حفلات ومخيمات النساء .

٣- توعية والزام المواطنين بضرورة المشاركة في الدعم المجهود الحربي بالمال والرجال .

٤- من اراد من المنخرطين في صفوف الاعداء العودة الى اهله وبلده فعلى المذكورين ان يعود مواطنين صالحين [illegible]

٥- الالتزام بتوعية المجتمع بخطورة المرحلة والدعاء على العدوان ومن ناصرة في الخطب والمحاضرات .

وعليه :

يتم التنفيذ بما ورد في الاجتماع الموسع .

تم ابلاغكم بذلك وعليكم التنفيذ دون تقصير ولا عذر لمن تجاهل التعميم لما فيه الصالح العام .

والله يرعاكم ....

مدير فرع الاوقاف
الاستاذ/ أحمد سعد

مدير عام المديرية
عقيد/ [illegible]

فرض الحوثيون على وجهاء ومشايخ مديرية الخبت في محافظة المحويت إلزام المواطنين بالتبرع للمجهود الحربي بحسب النقطة الثالثة في الوثيقة وهذا ما فعلوه في بقية المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

٥ - رفع رسوم الضرائب والزكاة وإنشاء مراكز جمركية جديدة



فخامة المشير / مهدي محمد المشاط
رئيس المجلس السياسي الأعلى
تحية طيبة وبعد،

إجراءات حوثية في كل المؤسسات الحكومية لجمع أكبر قدر ممكن من الأموال تحت لافتة الزكاة.



REPUBLIC OF YEMEN
Ministry of Public Health & Population
Minister
الوزير

إجراءات حوثية في كل المؤسسات الحكومية لجمع أكبر قدر ممكن من الأموال تحت لافتة الزكاة.



مذكرة صادرة عن هيئة الزكاة الحوثية إلى وزارة الصحة وفيها توجيه بربط المعاملات الخاصة بالمؤسسات الصحية بالبطائق الزكوية لجمع أكبر قدر من الأموال وهذا ما أسهم في زيادة أسعار الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.


الجمهورية اليمنية
وزارة الإدارة المحلية
محافظة المحويت
مكتب المحافظ

الإخوة / مدراء عموم المديريات المحترمون

تحية طيبة .. وبعد ..

الموضوع: تقرير وتحصيل زكاة الحبوب الصيفية لموسم ٢٠١٩م

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه نود الإحاطة بأننا تلقينا مذكرة الأخ مدير عام مكتب الهيئة العامة للزكاة برقم (١٦٧ ت ١٢/١٠/٢٠١٩م) تضمنت تقرير وتحصيل زكاة الحبوب لموسم ٢٠١٩م .

وعليـــه :-

يتم إبلاغ مدراء فروع الهيئة والأمناء بالمديريات (التواجد إلى جانب المحصلات) لتقرير الزكاة على المواطنين والتحصيل منهم عيناً

وتقبلوا خالص تحياتنا

إرسال مندوبين لجباية زكاة الحبوب في محافظة المحويت.


الغرفة التجارية الصناعية
Chamber of Commerce and Industry
Capital Secretariat Sana'a - أمانة العاصمة - صنعاء

الأخوة/ رجال المال والأعمال المحترمين

الموضوع: دعوة عامة لمؤتمر الصحفي الخاص بتداعيات الإجراءات التعسفية الأخيرة للهيئة العامة للزكاة

بالإشارة الى الموضوع أعلاه، ونظراً لما يتعرض له القطاع الخاص من إجراءات تعسفية من الهيئة العامة للزكاة والمتمثلة في النزول الميداني بالأطقم المسلحة والأمن والمخابرات لمطالبة القطاع الخاص بتسليم قاعدة البيانات أو إغلاق محلاتهم مع العلم بأن الأغلب مسددين ما عليهم من زكاة وملتزمون بالنظام والقانون مما سبب عليهم ضرراً كبيراً بسبب إغلاق لمحلاتهم.

وبناءً على ما سبق فإن الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء واتحادها العام يستنكران تلك الإجراءات التعسفية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء والمخالفة للقوانين، وتدعو كافة شرائح القطاع الخاص لحضور المؤتمر الصحفي الطارئ الذي تقيمه الغرفة بحضور وسائل الإعلام المختلفة والذي سيعقد بمقر الغرفة الكائن بحي عصر جوار المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان

يوم غد الأثنين الموافق 2021/4/19م الساعة الواحدة ظهراً.

لذا وللأهمية البالغة فإننا ندعوكم للحضور والمشاركة في المؤتمر بحسب الموعد المحدد أعلاه.

الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة - صنعاء

صنعاء – عصر – أمام وزارة الخارجية | الهاتف: 40 12 36 (1) 967+ | الفاكس: 47 30 57 (1) 967+ | www.scciyemen.org

الغرفة التجارية والصناعية في صنعاء أصدرت بيانا صحفيا استنكرت فيه ما وصفته بالإجراءات التعسفية ضد القطاع الخاص من قبل الهيئة العامة للزكاة الحوثية.


بيان هام بشأن الإجراءات التعسفية لمصلحة الجمارك

وقف الإجتماع الموسع لتجار أمانة العاصمة صنعاء الذي انعقد يومنا هذا الخميس الموافق ٢٣/ ٢/ ٢٠١٧م في مقر الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة أمام الإجراءات غير الدستورية التي تمارسها مصلحة الجمارك على تجار أمانة العاصمة في مداخل مدينة صنعاء .

وناقش المجتمعون ما تقوم به المصلحة من إلغاء وشطب لجميع الإجراءات والتعاملات الجمركية التي يتم استيفاؤها في المنافذ البحرية والبرية للجمهورية واستبدالها بإجراءات جديدة في مداخل أمانة العاصمة، بحيث لايتم احتساب أي إجراءات أو معاملات جمركية قام بها موظفو الجمارك في الدوائر الجمركية للموانئ البحرية والمنافذ البرية للجمهورية.

إن المجتمعين يدينون ويستنكرون هذه الإجراءات الجنونية ويرفضونها جملة وتفصيلا، ويواجهونها بالطرق القانونية والدستورية إذ أن الموانئ البحرية والبرية ودوائرها الجمركية هي المحل والمكان الوحيد قانونا لتنفيذ جميع الإجراءات الجمركية، بما فيها المعاينة واستيفاء الرسوم القانونية المفروضة على السلع التجارية ، ولايصح إعادة أي إجراء أو معاملة جمركية أو استيفاء رسوم جمركية أخرى خارج حرم الدوائر الجمركية في الموانئ البحرية والمنافذ البرية.

إن ما تقوم به مصلحة الجمارك ما هو إلا ابتزاز وجباية مرفوضة شرعا وقانونا، خاصة في ظل هذه الظروف التي تمر بها بلادنا، وما يتكبده التجار من مشقة ومخاطر لتوفير السلع الضرورية واحتياجات المواطنين ، وفي ظل انعدام شبه كامل لمتطلبات الأمن والسلامة في أغلب المناطق الحيوية بالجمهورية، بسبب الحرب والعدوان واستهداف المنشآت.

فبدلا من أن تقوم الدولة بمواساة أعضاء القطاع التجاري والصناعي وتشجيعهم على الاستمرار في مواجهة العدوان والحصار، إذا بمصلحة الجمارك تجازي صمود التجار وصبرهم بإجراءات جنونية وجبايات كبيرة وغير شرعية في كل مدينة وكل نقطة، ولاتراعي في إجراءاتها الهستيرية أبسط المتطلبات الدستورية والقانونية، بحجة رفد خزينة الدولة بالأموال ولو كان ذلك بوسيلة غير مشروعة .

إن القطاع الخاص هو الحلقة الأخيرة في صمود هذا الشعب المغلوب على أمره، بعد تنصل القطاع العام للدولة عن الإيفاء بأبسط المتطلبات كالمرتبات وإعاشات المتقاعدين، في ظل تكالب الأشقاء والأصدقاء على بلادنا، ووجود انقسام اجتماعي حاد لم تشهد له اليمن مثيلا .

إننا نناشد رئيس وأعضاء المجلس السياسي الأعلى ورئيس مجلس الوزراء ونعول عليهم إيقاف جنون وعبث مصلحة الجمارك، لأن العواقب ستكون وخيمة على المجتمع بأكمله في حال توقف القطاع الخاص عن العمل، أو تم استقطابه إلى مناطق أخرى تتوافر فيها بعض مقومات البيئة الاستثمارية المناسبة.

كما نناشد رئيس وأعضاء مجلس النواب ورئيس وأعضاء هيئة مكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وجميع الأجهزة الرقابية والقضائية للقيام بواجبهم الدستوري والقانوني من أجل إيقاف الإجراءات الخاطئة لمصلحة الجمارك ، وإلزامها بالتقيد بنصوص قانون الجمارك النافذ وعدم استحداث أية إجراءات غير مسئولة يمكن أن تكرس (الانفصال) واقعا معاشا على الأرض .

إن المجتمعين يأملون في إيقاف عبث المصلحة خلال الأيام القليلة القادمة ، وسيكونون في حالة اجتماع دائم حتى إنهاء الموضوع، كما سيناقش المجتمعون خلال الأسبوع القادم (الخيارات) المطروحة أمامهم في حال تأخر حل هذه الإشكالية .

ويحمل المجتمعون مصلحة الجمارك كامل المسئولية القانونية عن الأضرار والخسائر التي يتعرض لها القطاع الخاص بسبب الإجراءات المخالفة للدستور والقوانين النافذة، كما يحملونها مسئولية التداعيات والنتائج الكارثية الناتجة عن ذلك.

والله غالب على أمره ..

صادر عن الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة
(الإجتماع الموسع لتجار أمانة العاصمة صنعاء)
الخميس الموافق ٢٠١٧/ ٢/ ٢٣

بيان الغرفة التجارية الصناعية بشأن ابتزاز الجمارك الخاضعة لسيطرة الحوثيين وفرضه جبايات غير مشروعة في كل مكان ونقطة تفتيش وانعكاس ذلك على المجتمع بشكل سلبي.



REPUBLIC OF YEMEN
MINISTRY OF FINANCE
YEMEN CUSTOMS

مركز جبل راس الجمركي

اعلان هام

الاخوة / مكاتب التخليص الجمركي المحترمون
الاخوة / المخلصين ومندوبي التجار والمستوردين المحترمون
بعد التحية

الموضوع.. رفع نسبة الاستيفاء

وبقية السلع سيتم الاستيفاء بنسبة 50%

هذا للعلم والاحاطة

والله الموفق..

إدارة مركز جبل راس الجمركي

مركز جبل راس الجمركي التابع للحوثيين رفع رسوم الجمارك المفروضة على المواد الغذائية الأساسية والأدوية القادمة عبر ميناء عدن وهو ما ساهم في رفع الأسعار لهذه السلع وفاقم من معاناة اليمنيين.



REPUBLIC OF YEMEN
Civil Aviation & Meteorology Authority
SANA'A

الجمهورية اليمنية
الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد
صنعاء

بشأن رسوم خدمة السفر

قرر

والله الموفق...

قرار فرض رسوم إضافية على وكالات السفر في مناطق سيطرة الحوثيين وهو ما تسبب في ارتفاع تكاليف السفر على المسافرين.



الجمهورية اليمنية
الهيئة العامة للزكاة

كتاب دوري رقم (١) لسنة ٢٠١٩م
بشأن سعر زكاة الفطرة للعام ١٤٤٠هـ

الاخوة/ مدراء عموم مكاتب الهيئة العامة للزكاة بالأمانة والمحافظات المحترمون

بعد التحية

وعليه يتم اتخاذ الآتي

وتقبلوا خالص التحية..

رئيس الهيئة العامة للزكاة

مذكرة هيئة الزكاة الحوثية موجهة لمندوبيها في المحافظات بخصم الزكاة من مرتبات الموظفين الحكوميين الذين لم يحصلوا إلا على نصف راتب كل ستة أشهر منذ سنوات.



الجمهورية اليمنية
رئاسة الجمهورية
الهيئة العامة للزكاة
مكتب الهيئة العامة للزكاة م/ذمار
فرع مديرية مدينة ذمار

بسم الله الرحمن الرحيم

الزكاة
الهيئة العامة للزكاة
GENERAL AUTHORITY OF ZAKAT
صادر برقم (٥٤١)
بتاريخ ٨٢ محرم/ 1443هـ
الموافق: ٨/ ٨/ 2022م
المرفقات: ....

الأخوة/ مدارس...[redacted] المحترمون

تحية طيبة وبعد

نأمل حضوركم الى مكتب الهيئة العامة للزكاة بمديرية مدينة ذمار وذلك لتسديد الزكاة المستحقة عليكم شرعاً وبواقع ألف ريال على كل طالب بحسب الكشوفات المسلمه لنا من مكتب التربية والتعليم.

آملين سرعة تجاوبكم لأداء فريضة الزكاة..

وتقبلوا خالص تحياتنا،،،

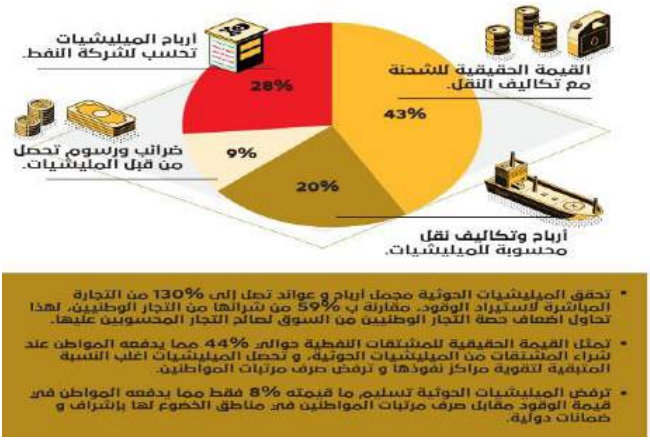
مدير فرع مديرية مدينة ذمار

مجاهد علي حسن السماوي

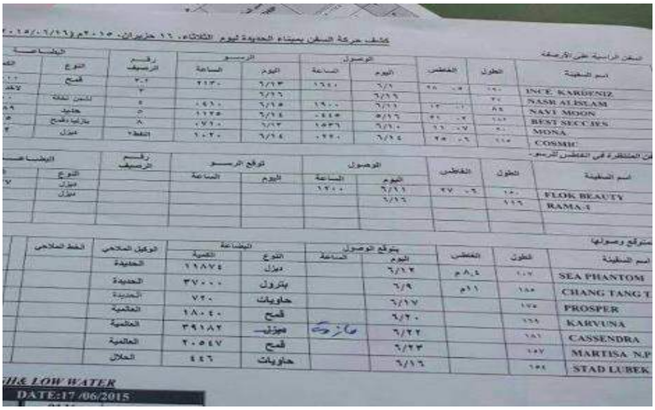
مكتب الهيئة العامة للزكاة فرع مديرية مدينة ذمـــار - ت/ 06509187

في الغالب تكتفي الدولة بفرض الضرائب على المؤسسات الخاصة لكي توفر الخدمات للمواطنين.. لكن جماعة الحوثي تفرض الضرائب وأشكال أخرى من الجبايات الإدارية والدينية ومنها الزكاة لكنها لا تقدم أي خدمات في مقابل ذلك. هذا توجيه يلزم المدارس الخاصة بتسليم زكاة بمبلغ ألف ريال عن كل طالب.

٦ - أزمات الوقود المفتعلة.. والسوق السوداء



العوائد والنسب المختلفة التي يحصل عليها الحوثيون من وراء تجارة الوقود مقارنة بسعر الشراء الذي يدفعه المواطن - المصدر اللجنة الاقتصادية.



كشف حركة السفن بميناء الحديدة ليوم الثلاثاء ١٦ حزيران ٢٠١٥م (٢٠١٥/٠٦/١٦)

السفن الراسية على الأرصفة

اسم السفينة	الطول	الغاطس	الوصول اليوم	الوصول الساعة	الرسو اليوم	الرسو الساعة	رقم الرصيف	البضاعة النوع
INCE KARDENIZ	١٩٠	[illegible]	٦/١	١٦٤٠	٦/١٣	٢١٣٠	٢٠١	قمح
NASR ALISLAM	٢٠		٦/١٦		٦/١٦		٣	
NAVI MOON	٨٩	[illegible]	٦/١١	١٩٠٠	٦/١٥	٠٤١٠	٤	لانش نقلة
BEST SECCES	[illegible]	[illegible]	٥/١٦	٠٤١٥	٦/١٤	١١٢٥	٥	حديد
MONA	[illegible]	[illegible]	٦/١٠	١٥٣٦	٦/١٣	٠٧١٠	٨	بتاريا وقمح
COSMIC	[illegible]	[illegible]	٦/١٤	٠٢٢٠	٦/١٤	١٠٢٠	النفط٢	ديزل

السفن المنتظرة في الغاطس للرسو

اسم السفينة	الطول	الغاطس	الوصول اليوم	الوصول الساعة	توقع الرسو اليوم	توقع الرسو الساعة	رقم الرصيف	البضاعة النوع
FLOK BEAUTY	١٨٠	[illegible]	٦/١١	[illegible]				ديزل
RAMA 1	[illegible]		٦/١٦					ديزل

متوقع وصولها

اسم السفينة	الطول	الغاطس	متوقع الوصول اليوم	متوقع الوصول الساعة	البضاعة النوع	البضاعة الكمية	الوكيل الملاحي	الخط الملاحي
SEA PHANTOM	١٠٧	٨.٤ م	٦/١٣		ديزل	١١٨٧٤	الحديدة	
CHANG TANG T	١٨٨	١١م	٦/٩		بترول	٣٧٠٠٠	الحديدة	
PROSPER	[illegible]		٦/١٧		حاويات	٧٢٠	الحديدة	
KARVUNA	[illegible]		٦/٢٠		قمح	١٨٠٤٠	العالمية	
CASSENDRA	[illegible]		٦/٢٢	[illegible]	ديزل	٣٩١٨٢	العالمية	
MARTISA N.P	[illegible]		٦/٢٣		قمح	٢٠٥٤٧	العالمية	
STAD LUBEK	[illegible]		٦/١٦		حاويات	٤٤٦	الحلال	

HIGH & LOW WATER
DATE:17/06/2015

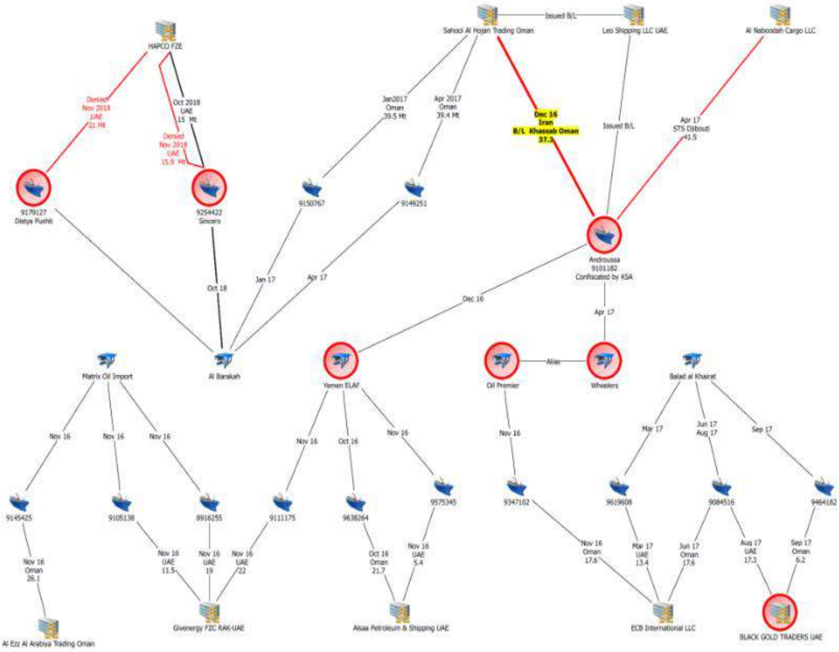
الوثيقة المرفقة بمقال الصحفي محمد العبسي والتي تؤكد بأن الحوثيين يفرضون الحصار على اليمنيين ويحرموهم من الوقود وبعد نشر هذه الوثيقة تم اغتيال الصحفي بالسم.



بعض شركات الحوثيين التي تنفذ عمليات تهريب لأسلحة وممنوعات أخرى نقلا عن مبادرة استعادة.


PETROLEUM COMPANY
YPC
شركة النفط اليمنية
الأخوة / مؤسسة موانئ البحر الأحمر المحترم
بعد التحية
وتقبلوا خالص التحية ...

وثيقة تؤكد بقاء سفن الوقود لأشهر في غاطس موانئ الحديدة والصليف دون أن تقوم شركة النفط الخاضعة للحوثيين بإفراغها في خزانات الشركة رغم معاناة المواطنين جراء انعدام الوقود والهدف تأزيم الوضع الإنساني بما يساعدهم على تحقيق أهداف سياسية وعسكرية.



شبكة التجار الحوثيين الذين يجلبون الوقود عبر ميناء الحديدة بحسب تقرير الخبراء التابع لمجلس الأمن ٢٠١٩.

٧ - الغاز.. سوق سوداء واستغلال سياسي وعسكري



استنكر محافظ محافظة المحويت الخاضعة لسيطرة الحوثيين في ٢٠١٧ أحمد علي محسن الأحول، اختفاء حصص المحافظة من الغاز رغم إرسالها من مأرب ووصولها مناطق سيطرة الحوثيين.



YEMEN GAS COMPANY

الاخوة / مالكي محطات تعبئة اسطوانات الغاز المحترمون

الاخوة / مالكي محطات غاز السيارات المحترمون

الاخوة / مالكي محطات كبار المستهلكين المحترمون

بعد التحية ...

الموضوع / تعديل سعري للغاز المنزلي

بالإشارة الى الموضوع اعلاه ... وبناءا على محضر اقرار تسعيرة الغاز المنزلي والمعمد من قبل دولة الاخ/ رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢م سيكون سعر اسطوانة الغاز المنزلي من صافر (2350) ريال للاسطوانة مضاف اليه (11,75) ريال ضريبة دخل.

- يتم البدء بالعمل بهذا القرار من تاريخ ٢٠٢١/٢/٨م .

مع خالص التقدير...

م/ ناصر محمد المطرحي

نائب المدير العام الفقيناني

التسعيرة الرسمية لأسطوانة الغاز في مناطق الحكومة اليمنية ٢٠٢١ ويتم إرسالها لمناطق سيطرة الحوثيين بذات السعر إلا أنهم يبيعونها للمواطنين بسعر السوق السوداء.



بسيم جناني

٦ يوليو ٢٠١٩

#الجناني

في اليمن صورة صباح اليوم لمئات المركبات أمام إحدى محطات الغاز في شارع الستين بالحديدة تنتظر منذ أسبوعين الحصول على غاز . وفي الصورة الأخرى كشف بحركة ميناء الحديدة ويظهر وصول ناقلة غاز يوم الأسبوع الماضي وقامت بتفريغ مايقارب 5 الف طن ، تبخرت الناقلة واليوم من أراد الحصول على غاز يحصل عليه في السوق السوداء بثمانية الف ريال للدبة.

#عيال_السوق_السوداء

#الصوص_المسيرة

بحسب كشف حركة السفن في ميناء الحديدة الخاضع لسيطرة الحوثيين، يصل الغاز إلى المدينة ولا يتم توزيعه على الأهالي رغم المعاناة الشديدة الناتجة عن عدم توفره.



الجمهورية اليمنية
مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية
المركز الرئيسي – ميناء الحديدة
العمليات البحرية /إدارة الحركة الملاحية

صفحة : ١

نظام المؤسسة الآلي

كشف حركة السفن ليوم:– الجمعة الموافق ٢٠٢٢/٠٣/١١ م

السفن الراسية على الأرصفة

رقم الرحلة	اسم السفينة	الطول	الغاطس	وقت وتاريخ الوصول	وقت وتاريخ الرسو	رقم الرصيف	نوع البضاعة	كمية البضاعة	الوكيل الملاحي	التشات المساعدة	المرشد
٢٢٠٠٢٨	MASSA G	١٧٠	٧,٥ ٥,٨٦	٢٠٢٢/٠٣/٠٥ ١٠٤٥	٢٠٢٢/٠٣/٠٩ ١٠٢٠	٩	دقيق	١٤٠٠٠	الشركه العالميه للملاحه	٢٢ مايو الطير	حسن هاشم
٢٢٠٠٢٤	INCE MARMARA	٢٠٠	٨,٥٥ ٨,٤٥	٢٠٢٢/٠٣/٠٣ ٠٣٢٠	٢٠٢٢/٠٣/٠٥ ١٢٥٠	٤	قمح	٣٠٠٠٠	شركة الشرق الاوسط للملاحه	٢٢ مايو الطير	.عبدالله شاره
٢٢٠٠٣٠	AYAT	١٦٩	٩,٧ ٩,٢٥	٢٠٢٢/٠٣/٠٣ ٠٦٥٥	٢٠٢٢/٠٣/٠٣ ١٤٢٠	٥	رز	٢٥٢٤٥	شركة الشرق الاوسط للملاحه	٢٢ مايو الطير	حسن هاشم
٢٢٠٠٢٥	CAPTAIN ADAM-]	١٠٣	٧,٦٥ ٧,٢٥	٢٠٢٢/٠٣/٠٥ ٠٠١٥	٢٠٢٢/٠٣/٠٨ ١٣٠٠	٧	دقيق+شحن نخالة	٢٠٠٠	عالم البحار للخدمات اللوجستية و	٢٢ مايو الطير	.عبدالله شاره
٢٢٠٠٢٩	RINA	١٠٦	٦,٧ ٥,٦	٢٠٢٢/٠٣/٠٣ ٢٢٠٠	٢٠٢٢/٠٣/٠٨ ١٢٠٥	٨	دقيق + شحن نخالة	٥١٠٦	شركة سباء العالميه	٢٢ مايو الطير	احمد عايش
٢٢٠٠٠١	GAS ENERGY	١٥٥	٨,٥ ٨,٣	٢٠٢٢/٠٣/٠٢ ٠٠٤٨	٢٠٢٢/٠٣/٠٢ ١٥١٠	محروقات-٢	غاز	٩٤٨٨	شركة الستيباد للملاحة	٢٢ مايو الطير فيبر	.عبدالله شاره

السفن المنتظرة في الغاطس للرسو

رقم الرحلة	اسم السفينة	الطول	الغاطس	وقت وتاريخ الوصول	نوع البضاعة	كمية البضاعة	الوكيل الملاحي	ملاحظات

السفن المتوقع وصولها

رقم الرحلة	اسم السفينة	الطول	تاريخ توقع الوصول	نوع البضاعة	كمية البضاعة	الوكيل الملاحي
٢١٠٢٠٥	PRINCESS KHADIJA	١٨٣	٢٠٢١/١٢/١٥	ديزل + مازوت	١٣٩٧٠+١٥٩٥٣	شركة سباء العالميه
٢٢٠٠٠٢	PLENDOUR SAPPHIR	١٨٣	٢٠٢٢/٠١/١٠	مازوت	٢٤١٩٠	شركة سباء العالميه
٢٢٠٠١٨	UHUD	١٨٠	٢٠٢٢/٠١/٣٠	ديزل	٢٩٩١٥	رويال بلاس للخدمات الملاح
٢٢٠٠٢٢	TEAM TOMBI	١٧٨	٢٠٢٢/٠٣/١٣	قمح	٢٩٩٦٠	الشركه العالميه للملاحه
٢٢٠٠٢٣	BOLD EXPLORER	٦٩	٢٠٢٢/٠٢/٢٣	طلوع مراقبين	مسح بحري	شركة وكاله الخليج للملاحه
٢٢٠٠٢١	AMIRA SOPHIE	١٧٠	٢٠٢٢/٠٣/٠٧	ذره+صويا	٢٥١٥٠	شركة القاسم للملاحه
٢٢٠٠٣١	INCE PACIFIC	١٨٦	٢٠٢٢/٠٣/٠٩	قمح	٣١٠٠٠	شركة القاسم للملاحه
٢٢٠٠٣٢	BEEK -6	١١٠	٢٠٢٢/٠٣/٠٣	رز	٥٧٥٨	شركة الشرق الاوسط للملاح
٢٢٠٠٣٤	CAESAR	١٧٦	٢٠٢٢/٠٣/٠٣	بترول	٣٢٣٠٠	رويال بلاس للخدمات الملاح
٢٢٠٠٣٧	DENIZ-M	١٨٠	٢٠٢٢/٠٣/١٤	ذرة+صويا	٢٨٦٦٤	الرواد للملاحة المحدودة

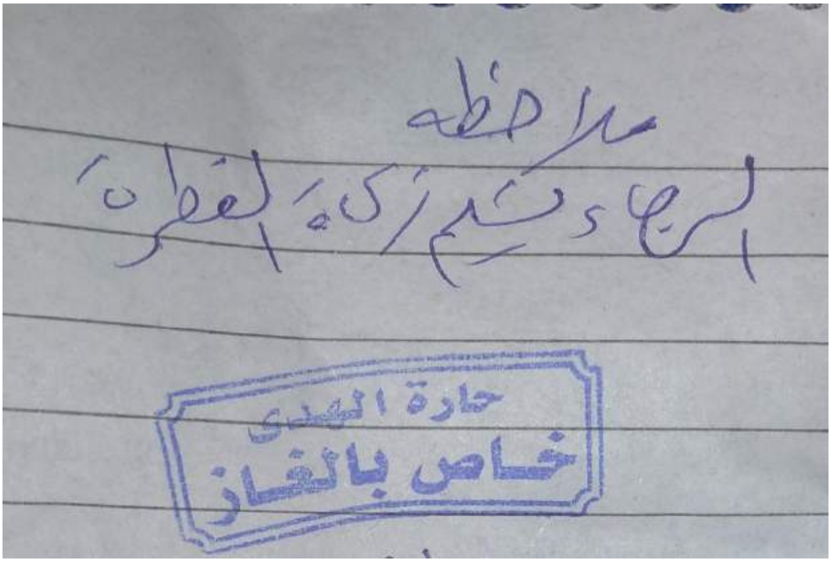
السفن المنتظرة بالغاطس بعد التفريغ على الأرصفة

رقم الرحلة	اسم السفينة	الوكيل الملاحي	وقت وتاريخ الخروج	سبب الانتظار بالغاطس بعد التفريغ
١٥٠٠٦٨	STAR LET	شركة عبر البحار للملاحة	٢٠١٥/٠٢/١٢ ٠١٣٠	محجوزة من قبل المحكمة التجارية
٢٢٠٠٢٦	EF ELENA	الشركه العالميه للملاحه	٢٠٢٢/٠٣/٠٢ ١٠٠٠	منتظرة التعليمات

TIMES & HEIGH OF HIGH & LOW WATER

DATE ١١/٠٣/٢٠٢٢			DATE ١٢/٠٣/٢٠٢٢		
Heig	Time	Tide	Heig	Time	Tide
L.W	٠١٣٦	٠,٤	L.W	٠١٣٦	٠,٤
H.W	٠٨٣٣	٠,٧	H.W	٠٨٣٣	٠,٧
L.W	١٤٢٠	٠,٥	L.W	١٤٢٠	٠,٥
H.W	٢٠٥٣	٠,٨	H.W	٢٠٥٣	٠,٨

وثيقة نشرها الصحفي بسيم جناني تؤكد وصول ناقلة غاز تابعة للقيادي الحوثي عبدالله الوزير لكن لم يتم توزيعها بالرغم من انعدام الغاز ليتم بيعها بأسعار باهظة قرب شهر رمضان.



ربط بيع سلعة الغاز الأساسية للمواطنين بتسليم الزكاة للحوثيين.

٨ - سوق سوداء للكهرباء

الجمهورية اليمنية
مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية
المركز الرئيسي - ميناء الحديدة
الخدمات البحرية / الحركة الملاحية

صفحة : ١

نظام المؤسسة الآلـي

كشف حركة السفن ليوم:-السبت الموافق ٢٠١٨/٠٢/٠٣ م

السفن الراسية على الأرصفة

رقم الرحلة	اسم السفينة	الطول	الغاطس	وقت وتاريخ الوصول	وقت وتاريخ الرسو	رقم الرصيف	نوع البضاعة	كمية البضاعة	الوكيل الملاحي	القاطرات المساعدة	المرشد
١٨٠٠٠٠٢٢	LANARK	١٥٢	٨٫٩ ٨٫٩	٢٠١٨/٠١/٢٣ ٠٣٠٠	٢٠١٨/٠١/٢٩ ١٨٢٥	٢-١	ديزل	١٤٣١٢	شركة الشرق الأوسط للملاحه	٢٢ مايو حجة	عبدالجبار شايف
١٨٠٠٠٠٢٨	CASPER	١٠٦	٧٫٤٥ ٧٫٤٥	٢٠١٨/٠١/٣٠ ٠٩٤٥	٢٠١٨/٠٢/٠٢ ١١٥٠	٣-٢	مازوت	٧٩٩٠	شركة السندباد للملاحة	ابوطي الطير	خالد عبدالمغني
١٧٠٠٠٣١٨	SEA MERAY	١٨٠	٨ ٥٫٣	٢٠١٨/٠١/٢٩ ١٩٤٢	٢٠١٨/٠١/٣٠ ٠٩٥٥	٥-٤	ذرة+صويا	١٩٥٠٣	شركة القاسم للملاحه	٢٢ مايو حجة	منير الجنداري
١٨٠٠٠٠١٩	ALKAMAL2	٣٦	٢ ١٫٥	٢٠١٨/٠١/٢١ ١٠٢٥	٢٠١٨/٠١/٢١ ٢٢٠٠	٧	علاجات	٢٢٠	وكالة الأخوين		
١٨٠٠٠٠١٤	OMNIYAH	٩٤	٦٫٠٧ ٦	٢٠١٨/٠١/٢٥ ١٨٠٠	٢٠١٨/٠١/٢٦ ١٨٢٥	٨	دقيق	٤٣٠٠	شركة سبأ للملاحه	ابوطي الطير	منير الجنداري
١٨٠٠٠٠١٦	TOTEEL	١٠٦	٦٫٨ ٥٫٨	٢٠١٨/٠١/٢٦ ٠٨٠٥	٢٠١٨/٠٢/٠٢ ١٠٣٠	محروقات-١	ديزل	٤٣٤٥	شركة الشرق الأوسط للملاحه	ابوطي حجة فيير	عبد الله شارة
١٨٠٠٠٠١٨	NUSHI NALINI	١٤٥	٨٫٨ ٨٫٨	٢٠١٨/٠١/٢٣ ٢١٢٤	٢٠١٨/٠١/٢٨ ١٨٠٠	محروقات-٢	ديزل	١٤٥١٢	شركة السندباد للملاحة	٢٢ مايو الطير فيير	منير الجنداري

السفن المنتظرة في الغاطس للرسو

رقم الرحلة	اسم السفينة	الطول	الغاطس	وقت وتاريخ الوصول	نوع البضاعة	كمية البضاعة	الوكيل الملاحي	ملاحظات
١٨٠٠٠٠١٢	SEA POWER	١٢٩	٨ ٨	٢٠١٨/٠١/٢٠ ٠٦٤٢	بترول	٩٩٤٨	شركة البكاري للملاحه	
١٨٠٠٠٠٢٣	VOLANTE	١٥٠	٨٫٣٥ ٨٫٣٥	٢٠١٨/٠١/٢٦ ٠٢٥٤	بترول	١١٨٠٦	شركة إنجاز للملاحة والشحن والتف	
١٨٠٠٠٠٢٦	VALE	١٥٠	٨٫٤٥ ٨٫٤٥	٢٠١٨/٠١/٢٧ ٠١٣٦	بترول	١١٩٩٣	شركة البكاري للملاحه	
١٨٠٠٠٠٢٤	LADY SARA	١٢٢	٦٫٩ ٥٫٨	٢٠١٨/٠١/٢٨ ١١٣٦	بترول	١٧٦٥	شركة إنجاز للملاحة والشحن والتف	
١٨٠٠٠٠٢٧	LIANA	١٢٣	٧٫٣ ٧٫٣	٢٠١٨/٠١/٢٩ ١٠٣٠	بترول	٧٨٩٤	الشركه العالميه للملاحه	
١٨٠٠٠٠٢٩	BAHIA DAMAS	١٧٥	٩٫٤ ٩٫٤	٢٠١٨/٠٢/٠١ ١١٠٠	ديزل/بترول	١٢٩٩٥/١٢٩٢١	شركة البكاري للملاحه	

السفن المتوقـــع وصولها

رقم الرحلة	اسم السفينة	الطول	تاريخ توقع الوصول	نوع البضاعة	كمية البضاعة	الوكيل الملاحي
١٨٠٠٠٠٢٥	EKRAM	١٠٦	٢٠١٨/٠١/٢٧	دقيق+شحن نقالة	٣٥٠٠٠+٥٠٠٠	شركة سبأ للملاحه
١٨٠٠٠٠٣٠	NAVIGATOR-M	١٠٠	٢٠١٨/٠٢/٠٤	سكر	٥٨١٦	شركة سباء العالميه

السفن المنتظـــرة بالغاطس بعد التفريغ على الأرصفـــة

رقم الرحلة	اسم السفينة	الوكيل الملاحي	وقت وتاريخ الخروج	سبب الانتظار بالغاطس بعد التفريغ
١١٠٠٤٥٢	KATINA	شركة سباء العالميه	٢٠١١/١٠/٢٨ ٢٣٠٠	محجوزة من قبل المحكمة التجارية
١٥٠٠٠٦٨	STAR LET	شركة عبر البحار للملاح	٢٠١٥/٠٢/١٢ ٠١٣٠	محجوزة من قبل المحكمة التجارية
١٥٠٠٤١٧	FORCE-ONE	شركة القاسم للملاحه	٢٠١٥/١٢/٢٢ ١٥٠٠	محجوزة من قبل المحكمة التجارية

TIMES & HEIGHTS OF HIGH & LOW WATER

DATE	٠٣/٠٢/٢٠١٨		DATE	٤/٠٢/٢٠١٨	
Heigts	Time	Tide	Heigts	Time	Tide
H.W	٠٣٢٩	١٫٣	H.W	٠٤٢٢	١٫٣
L.W	٠١٣٦	٠٫٢	L.W	١٠٢٧	٠٫٣

وثيقة نشرها الصحفي بسيم الجنابي تؤكد دخول المازوت في الوقت الذي كان الحوثيين يحرمون الناس من الكهرباء بذريعة عدم توفر الوقود - فبراير ٢٠١٨.

الخدمات البحرية / إدارة الحركة الملاحية

نظام المؤسسة الآلي

كشف حركة السفن ليوم:- الثلاثاء الموافق ٢٠٢١/٠٨/١٠ م

السفن الراسية على الأرصفة

رقم الرحلة	اسم السفينة	الطول	الغاطس	وقت وتاريخ الوصول	وقت وتاريخ الرسو	رقم الرصيف	نوع البضاعة	كمية البضاعة	الوكيل الملاحي	القاطرات المساعدة	المرشد
٢١٠٠٢١١	HAFID	١٨٣	٩٫٥ ٩٫٥	٢٠٢١/٠٧/٢٠ ٠٦٩٨	٢٠٢١/٠٨/٠٩ ١٠٠٠	٢	مازوت+ديزل	٦٠٠٠+١٥٢٣٠٦٦	شركة سباء العالميه	الطير حجة شبوه	عبدالله شاره
٢١٠٠٢٢٢	LAVENDER	١٥٩	٩٫٥٥ ٩٫٦	٢٠٢١/٠٨/٠١ ١٣٣٠	٢٠٢١/٠٨/٠٢ ١١٠٠	١	دقيق+شحن نقالة	١٣٥٠٠	عالم البحار السبعة للملاحة والش	حجة شبوه	منير الجنداري
٢١٠٠٢٢٨	ABILITY	١٤٢	٨٫٥ ٧	٢٠٢١/٠٧/٢٢ ٠١٣٠	٢٠٢١/٠٨/٠٢ ١٥١٥	٥	دقيق	٩١٠٠٠	الشركه العالميه للملاحه	حجة شبوه	حسن هاشم
٢١٠٠٢٣٢	EF ELENA	١٦٢	٩٫٤٥ ٩٫٠٤	٢٠٢١/٠٨/٠٨ ٠٥١٢	٢٠٢١/٠٨/٠٨ ١٤٢٥	٦	حاويات	٥٦٢	الشركه العالميه للملاحه	الطير شبوه	عمر حسن حجر
٢١٠٠٢٣٤	CAPTAIN ADAM-1	١٠٣	٧٫٧ ٧٫٣	٢٠٢١/٠٧/٣١ ٠٣٥٠	٢٠٢١/٠٨/٠١ ١٠٥٥	٧	دقيق+شحن نقالة	٧٠٠٠	شركة الشرق الأوسط للملاحه	حجة شبوه	علي محب النبي
٢١٠٠٢٢٣	SHANGHAI-M	١٢٥	٨٫٨ ٨٫٦	٢٠٢١/٠٧/٣٠ ١٤٠٠	٢٠٢١/٠٧/٣١ ٠٩٥٥	٧	دقيق +شحن نقالة	٩١٦٠٠	عالم البحار السبعة للملاحة والش	حجة شبوه	عصام القشيبي

السفن المنتظرة في الغاطس للرسو

رقم الرحلة	اسم السفينة	الطول	الغاطس	وقت وتاريخ الوصول	نوع البضاعة	كمية البضاعة	الوكيل الملاحي	ملاحظات
٢١٠٠٢٣٥	DALIAN STAR D	١٩٠	٩٫٤ ٩٫٤	٢٠٢١/٠٨/٠٥ ٠٧٢٥	قمح	٣٠٢٥٠	شركة الشرق الاوسط للملاحه	

السفن المتوقـــع وصولها

رقم الرحلة	اسم السفينة	الطول	تاريخ توقع الوصول	نوع البضاعة	كمية البضاعة	الوكيل الملاحي
٢٠٠٠٠٨٧	BIENDONG VICTORY	١٨٣	٢٠٢٠/٠٤/١٧	بترول	٣٠٢٧٤	شركة البكاري للملاحه
٢٠٠٠٢١٧	FOS SPIRIT	١٨٢	٢٠٢٠/١٢/٠٨	ديزل	٢٩٩٨٨	وكالة المكير للملاحة
٢٠٠٠٢٦٤	G T FREEDOM	١٨٠	٢٠٢٠/١٢/٣٠	بترول	٢٩٩٧٩	شركة انجاز للملاحة
٢١٠٠٢١٣	RAGGIANA	١٦٠	٢٠٢١/٠٦/٣٠	غاز	٨٨٦٨	شركة السندباد للملاحة
٢١٠٠٢٢٦	CLAUDIA GAS	١٥٨	٢٠٢١/٠٧/١٥	غاز	٨١٣٧	الشركه العالميه للملاحه
٢١٠٠٢٣٦	SERENITY-C	١٧٨	٢٠٢١/٠٨/٢٠	ذرة+صويا	٢٥٠٩٧	شركة القاسم للملاحه
٢١٠٠٢٣٥	RAEDA	١٥٥	٢٠٢١/٠٨/١٩	ذرة	٢٠٨٠٥	الرواد للملاحة المحدودة

السفن المنتظرة بالغاطس بعد التفريغ على الأرصفة

رقم الرحلة	اسم السفينة	الوكيل الملاحي	وقت وتاريخ الخروج	سبب الانتظار بالغاطس بعد التفريغ
١٥٠٠٠٦٨	STAR LET	شركة عبر البحار للملاحة	٢٠١٥/٠٢/١٢ ٠١٣٠	محجوزة من قبل المحكمة التجارية
٢١٠٠١٣٠	BOSS 7	شركة سباء العالميه	٢٠٢١/٠٨/٠٩ ٢٠١٥	لم تكمل التفريغ

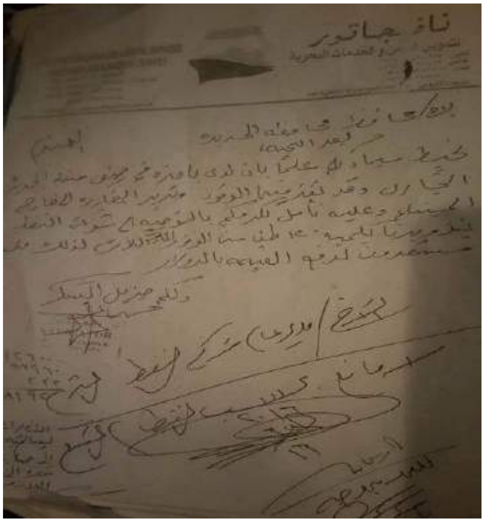
السفن المنتظرة في الغاطس

اسم السفينة	ملاحظـة
FORCE ONE	السفينة تابعة لمؤسسة موانئ البحر الاحمر اليمنية

TIMES & HEIGH OF HIGH & LOW WATER

DATE	١٠/٠٨/٢٠٢١		DATE	١١/٠٨/٢٠٢١	
Heig	Time	Tide	Heig	Time	Tide
H.W	٠١٥٩	٠٫٧	H.W	٠٢٣٥	٠٫٧
L.W	٠٨١٥	٠٫٠	L.W	٠٨٥٧	٠٫١
H.W	١٤٢٥	٠٫٧	H.W	١٥٠٣	٠٫٧
L.W	٢٠٣٨	٠٫١	L.W	٢١١٠	٠٫١

وثيقة أخرى تؤكد دخول الوقود إلى الحديدة في الفترة التي كانت فيها عناصر الحوثي ترفض توفير الكهرباء بذريعة عدم توفر الوقود والحصار - أغسطس ٢٠١٨.



في الوقت الذي يموت فيه أطفال محافظة الحديدة من شدة الحر وعدم توفر الطاقة الكهربائية، كان الحوثيون يبيعون المازوت المخصص لكهرباء الحديدة بحسب هذه الوثيقة التي نشرها الصحفي بسيم الجناني في ١٩ يونيو ٢٠١٦.



بسبب درجة الحرارة المرتفعة في الحديدة وعدم وتوفر الطاقة الكهربائية، يدرس الأطفال في المدارس بلا ملابس.



تغطية أجسام الأطفال بمعجون الحناء كحّل لمعالجة الطفح الجلدي الناتج عن درجة الحرارة المرتفعة في الحديدة وانقطاع الكهرباء.

٩ - الحارس القضائي.. أداة حوثية لشرعنة السرقة


الجمهورية اليمنية
وزارة العدل
المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة بالأمانة

الأخوة/ شركة يمن موبايل

مرفق 3

إجراءات السطو على أموال وممتلكات اليمنيين بغطاء قانوني غير مشروع.


الجمهورية اليمنية
المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة بالأمانة
الحارس القضائي

الرقم
التاريخ
الموافق

اشعار بالحجز القضائي

تم الحجز على هذا المنزل - فله - ارض - شركة - هنجر - محل ... الكائنة في محافظة ... مديرية ... حي ... كونه مملوك للمتهم الفار من وجه العدالة / ... المنسوب له تهمة اقتراف جرائم ماسة بأمن الدولة واعانة العدوان والتخابر مع دولة اجنبية، تنفيذا لقرار المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة، واي شخص متضرر من اجراءات الحجز عليه تقديم تظلمه امام المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة بالأمانة.

إشعار بحجز ومصادرة أملاك المخالفين للحوثيين تحت غطاء القضاء الخاضع لسيطرتهم.


الجمهورية اليمنية
المجلس السياسي الأعلى
لجنة حصر واستلام ممتلكات الخونة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ / محافظ البنك المركزي المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

بناء على امر النيابة الجزائية المتخصصة الصادر برقم (١٣٧٦) وتاريخ ٢٠١٩/١١/١٧م بتكليفنا بإجراء الحجز التحفظي على ممتلكات الخونة المبينة أسمائهم بالكشف المرفق وعددهم (١٢٢٣) ابتداء بالمتهم عبدالله الكمال وانتهاء يوسف حسن مهدي المرفق لكم صورة منه.

وعليه وتنفيذاً لامر النيابة الجزائية فإننا نأمل منكم التعميم على كافة البنوك الرسمية والاهلية بإجراء الحجز التحفظي على جميع الحسابات البنكية بأسماء الخونة المحجوز على ممتلكاتهم والمبينة أسمائهم بالكشف المرفق .

وتقبلوا خالص تحياتنا والتقدير ...

اللواء / عبدالحكيم هاشم الخيواني
نائب وزير الداخلية
رئيس لجنة حصر واستلام ممتلكات الخونة

المجلس السياسي الحوثي يصدر توجيهات بحصر ممتلكات اليمنيين الرافضين لحكم السلالة العنصري.



الجمهورية اليمنية
المجلس السياسي الأعلى
لجنة حصر واستلام ممتلكات الخونة
الحارس القضائي

الأخ / مطهر الكبسي المحترم

تحية طيبة وبعد،،،

الموضـــــوع /تسليم المفاتيح والوثائق

عليكم تسليم المفاتيح والوثائق الخاصة بشركة ارمود كاملة للأخ/ نايف نشر الهرين مدير المكتب، وتحملكم مسؤولية مخالفة ذلك.

واقبلوا خالص التحية والتقدير ...

اللواء/
صالح مسفر الشاعر
رئيس لجنة حصر واستلام ممتلكات الخونة
الحارس القضائي لممتلكات الخونة

توجيه من القيادي الحوثي صالح الشاعر بتسليم المفاتيح والوثائق الخاصة بشركة أرمود وهي من الشركات التي تم السطو عليها.



الجمهورية اليمنية
مجلس القضاء الأعلى
مكتب رئيس المحكمة

المحكمة الجزائية المتخصصة

الأخ/ رئيس وحدة جمع المعلومات للبنك المركزي المحترم

تحية طيبة وبعد،،

تنفيذاً للحكم الصادر بتاريخ الاثنين ١٩شوال ١٤٤٢هـ الموافق ٢٠٢١/٥/٣١م والذي قضى منطوقه بما هو آتٍ:

أولاً: إلغاء قرار المحكمة الصادر في القضية رقم (٤٧٦) لسنة ١٤٤١هـ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢١م والذي قضى بإيقاع الحجز التحفظي على جميع أموال المحجوز عليه أبو بكر عبدالله القربي واعتباره كأن لم يكن.

ثانياً: التقرير برفع الحجز التحفظي على جميع أموال أبو بكر عبدالله القربي العقارية والمنقولة وشطب اسمه من كشوفات المحجوز عليهم.

وعليـــــه:

يكون منكم تنفيذ الحكم بإلغاء الحجز التحفظي على جميع أموال المذكور وشطب اسمه من كشوفات المحجوز عليهم.

وتقبلوا خالص الشكر،،

القاضي/ مجاهد أحمد بن أحمد العمدي
رئيس المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة بالأمانة

توجيهات من المحاكم الحوثية والبنك المركزي إلى المؤسسات المصرفية بإلغاء قرار حجز أموال وزير الخارجية الأسبق أبو بكر القربي واسقاط تهمة التخابر والعمالة للخارج عنه بعدما أصبح ممن يدافعون عن الحوثيين أمام المؤسسات الغربية والعربية.



REPUBLIC OF YEMEN
CENTRAL BANK OF YEMEN
HEAD OFFICE

الجمهورية اليمنية
البنك المركزي اليمني
المركز الرئيسي - صنعاء
التاريخ: 2021/06/07م

وحدة جمع المعلومات المالية
Financial Information Unit

تعميم الى جميع شركات ومنشآت الصرافة العاملة في الجمهورية

الأخ / المدير العام المحترم
شركة/ منشأة:

بعد التحية ...

الموضوع: رفع الحجز والتجميد

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وبناء على مذكرة القاضي مجاهد احمد بن احمد العمدي رئيس المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة بالأمانة، رقم (680/ب/176) بتاريخ 2021/07/07م والمسلمة الينا بتاريخ 2021/06/07م بخصوص الغاء الحجز التحفظي على جميع الاموال العقارية والمنقولة:

ابو بكر عبدالله القربي.

وشطب اسمه من كشوفات المحجوز عليهم (مرفق صورتها)

يتم العمل بما جاء في مذكرة النيابة مالم يكن هناك حجز على اموال المذكورة من محكمة او نيابة او جهة مختصة اخرى.

وتقبلوا تحياتنا،،

رئيس وحدة جمع المعلومات المالية
وديع محمد السادة



الجمهورية اليمنية
النيابة العامة
النيابة الجزائية المتخصصة

بسم الله الرحمن الرحيم
العدل أساس الحكم

الرقم: ٨١٢٢
التاريخ: ٢٠/٦/٢٠٢١م
المرفقات:

الأخ / رئيس وحدة جمع المعلومات بالبنك المركزي المحترم

تحية طيبة وبعد:

بالإشارة الى قرار المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة بالأمانة في تأريخ 19 / 6 / 2021م الذي قضى بالحجز التحفظي على أموال وممتلكات المتهم الفار من وجه العدالة محمد يحيى الحيفي المنسوب له تهمة المساس باستقلال الجمهورية اليمنية واعانة العدو والتخابر مع الموساد الصهيوني والاستخبارات الامريكية وتكليف الأخ صالح محمد دبيش حارساً قضائياً على تلك الأموال وله ادارتها ادارة حسنة وله الاستعانة بمن يراه من ذوي الخبرة والكفاءة والنزاهة.

ولـــــذلك

يتم ايقاع الحجز التحفظي على جميع أموال المتهم سالف الذكر لديكم والتعميم بذلك على جميع البنوك والمصارف.

وتـقـبـلـوا خالص تـحـيـاتـنـا،،،

خالد عمر سعيد
عضو النيابة

أحمـــد محمـــد القيـــز
وكيل النيابة الجزائية المتخصصة

نجيب

قرار حوثي بمصادرة منزل وممتلكات رجل الأعمال محمد الحفي
بعد اتهامه بالتخابر لصالح الموساد الإسرائيلي والاستخبارات الأمريكية.

١٠ - سرقة واستغلال أموال وأملاك الأوقاف


مجلس الوزراء

قرار مجلس الوزراء رقم (٦٠) لعام 2017م
بشأن
صرف أراضي لأعضاء حكومة الإنقاذ الوطني

رئيس الوزراء
نواب رئيس الوزراء
جميع الوزراء

قرار حوثي يقضي بتوزيع أراضي تابعة للأوقاف على القيادات الحوثية.


وزارة الأوقاف والإرشاد
نائب الوزير

الأخ الأستاذ/ مهدي المشاط
رئيس الجمهورية رئيس المجلس السياسي الأعلى المحترم

تحية طيبة .. وبعد

الموضوع: استقالة من العمل في وزارة الأوقاف والإرشاد

هذا والله الموفق والهادي إلى سبيل الرشاد

وثيقة استقالة نائب وزير الأوقاف في حكومة الحوثيين جراء الفساد والنهب الممنهج للأوقاف من قبل قيادات جماعة الحوثي والذي عجز عن إيقافه.



صورة للمشروع التجاري المسمى ماريا مول والذي بناه قيادي حوثي على أرض موقوفة لمسجد الفردوس في منطقة سعوان بصنعاء.

١١ - نهب أراضي الدولة والمواطنين

الجمهورية اليمنية
النيابة العامة
نيابة الأموال العامة م/ الحديدة
نيابة الأموال الابتدائية

/١٤٤٣هـ
/ /١٤٤٣هـ
/ /٢٠٢١م

الاخ / مدير عام شرطة محافظة الحديدة المحترم

تحية طيبة وبعد: -

تعقيباً على مذكرتنا السابقة برقم ٧٨٥ وتاريخ ٢٠١٩/٤/٩م بناً على الشكوى المقدمة امام النيابة من قيام / علي عبدالقادر المنصور بمحاولة الاعتداء على وحدتي جوار A٦١٢ و٦١٥ بلك ٣ قطعة رقم ٢ وبلك ٤ قطعة رقم ١ و ٢ وحيث ان القضية منظورة لدى محكمة الأموال العامة ومن ضمن قراراتها الصادرة في جلسات المحكمة منع الاستحداثات وزالة ما تم استحداثه في الأرض المتنازع عليها ولو باستعمال القوة

وعليــه:

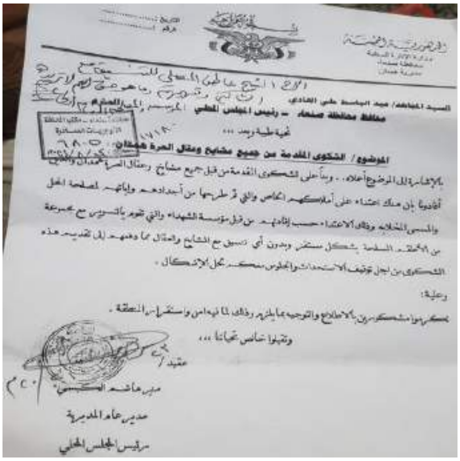
نأمل وقف أي استحداث في قطع الاراض المذكورة أعلاه وإزالة أي استحداث جديد وايصال المتعدين الى النيابة لعرضهم على المحكمة كون القضية منظورة لديها ...

وتقبلوا اطيب التحية،،،

عضو النيابة
ياسر احمد الاغبري

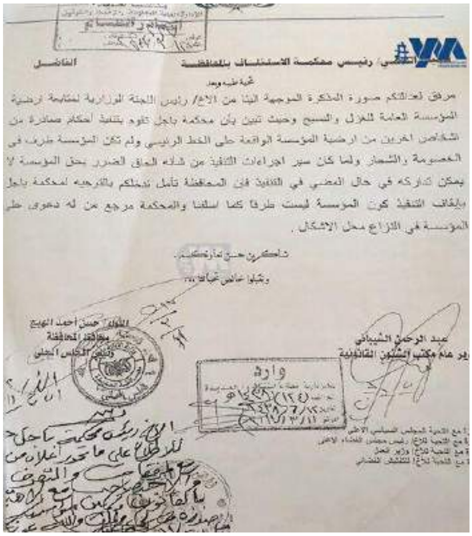
وكيل نيابة الأموال العامة
ق/ خالد يحيى الشهاري

اعتداء القيادي الحوثي عبدالقادر المنصور على أراضي في الحديدة.



السيد المحافظ/ عبد الباسط علي الهادي
محافظ محافظة صنعاء – رئيس المجلس المحلي المحترم
تحية طيبة وبعد ...
الموضوع/ الشكوى المقدمة من جميع مشايخ وعقال العرة همدان
بالإشارة إلى الموضوع أعلاه .. وبناءً على الشكوى المقدمة من قبل جميع مشايخ وعقال العرة همدان والتي أفادونا بأن هناك اعتداء على أملاكهم الخاص والتي قد ورثوها من أجدادهم وآبائهم لصلحة الحل والمسمى المخلافة وذلك الاعتداء حسب إفادتهم من قبل مؤسسة الشهداء والتي تقوم بالتسوير مع مجموعة من الأطقم المسلحة بشكل مستفز وبدون أي تنسيق مع المشايخ والعقال مما دفعهم إلى تقديم هذه الشكوى من أجل توقيف الاستحداثات والجلوس معهم لحل الإشكال.
وعليه:
نأمل منكم التكرم بالاطلاع والتوجيه بما يلزم وذلك لما فيه أمن واستقرار المنطقة.
وتقبلوا خالص تحياتنا ...
عقيد/ هاشم
مدير عام المديرية
رئيس المجلس المحلي

شكوى من مشائخ منطقة العرة همدان بسبب نهب الحوثيين لأراضيهم.

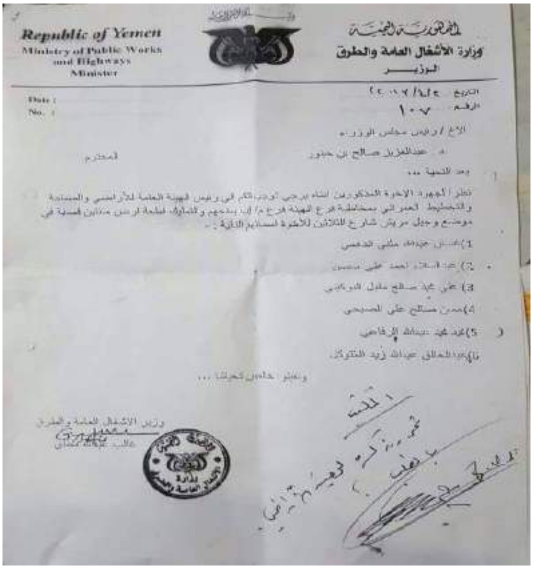


الأخ القاضي/ رئيس محكمة الاستئناف بالمحافظة الفاضل
تحية طيبة وبعد
مرفق لعدالتكم صورة المذكرة الموجهة إلينا من الأخ/ رئيس اللجنة الوزارية لمتابعة أرضية المؤسسة العامة للغزل والنسيج وحيث تبين بأن محكمة باجل تقوم بتنفيذ أحكام صادرة من أشخاص آخرين من أرضية المؤسسة الواقعة على الخط الرئيسي ولم تكن المؤسسة طرف في الخصومة والشجار ولما كان سير إجراءات التنفيذ من شأنه إلحاق الضرر بحق المؤسسة لا يمكن تداركه في حال المضي في التنفيذ فإن المحافظة تأمل تدخلكم بالتوجيه لمحكمة باجل بإيقاف التنفيذ كون المؤسسة ليست طرفا كما أسلفنا والمحكمة مرجع من له دعوى على المؤسسة في النزاع محل الإشكال.
شاكرين حسن تعاونكم.
وتقبلوا خالص تحياتنا ...
اللواء/ حسن أحمد الهيج
محافظ المحافظة
رئيس المجلس المحلي
عبد الرحمن الشيباني
مدير عام مكتب الشئون القانونية

نهب أراضي الدولة في الحديدة لصالح قيادات حوثية بمساعدة حوثيين في محكمة باجل.

م	الموقع والعقار	المحافظة	المساحة/لبنة عشاري	ملاحظات
1	موقع منطقة المحجر شمال غرب استراحة وادي ظهر وجنوب الازرقين	أمانة العاصمة	15,200	
2	موقع جنوب شرق فندق موفمبيك	أمانة العاصمة	1,400	
3	موقع شرق شارع الأربعين (سعوان)	أمانة العاصمة	1,566	
4	موقع غرب معسكر الحفا، أمام مبنى الجوازات (شارع خولان)	أمانة العاصمة	15,606	
5	موقع ما بين مذبح وشملان، جوار جمعية الشرطة العسكرية	أمانة العاصمة	550,300	
6	موقع ظهر حمير، خلف حاجز السفارات	أمانة العاصمة	6,978	
7	موقع بظهر حمير، غرب دائرة الاشتغال العسكرية (سعوان)	أمانة العاصمة	1,693	
8	موقع بمنطقه صرف، جبل الطويل (الحتارش)، شرق شارع المائة – شرق موقع الكسارات	أمانة العاصمة	14,400	
9	الموقع الكائن في منطقة بيت الجاكي – بمديرية سنحان – شرق قرية بيت الجاكي – شرق شارع المائة	محافظة صنعاء	10,000	
10	الموقع الكائن غرب منطقة أرتل، شرق شارع المائة، المرتبط بطريق صنعاء-الحديدة	محافظة صنعاء	15,000	يضم المناطق المجاورة له
11	الموقع ما بين جمعيتي الرئاسة وغمدان (نقم)	أمانة العاصمة	30,000	
12	موقع موقف مؤتمر الحوار الوطني الشامل- مديرية آزال	أمانة العاصمة		يتم معالجة إشكالية الموقع من قبل القائم بأعمال وزير الدفاع والقائم بأعمال رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني
13	موقع بيت المنتصر (بعد الأزرقين) بين بيت ذيفان وعيال سريح	محافظة عمران	15,148	
14	موقع بربوع بني خولي، على الطريق الرئيسي	محافظة ريمة	17,600	

نهب الأراضي في صنعاء بحسب وثائق مسربة صادرة عن مجلس رئاسة الوزراء الخاضع للحوثيين – نشرت في ٢٠١٦.



الجمهورية اليمنية
وزارة الأشغال العامة والطرق
الوزير

Republic of Yemen
Ministry of Public Works and Highways
Minister

الرقم ١٠٧

الأخ / رئيس مجلس الوزراء
د. عبدالعزيز صالح بن حبتور المحترم
بعد التحية ...

وتقبلوا خالص تحياتنا ...

وزير الأشغال العامة والطرق

يوزع الحوثيون أراضي الدولة والأوقاف لشراء الولاءات ومكافآت لأنصارهم.



وقفة احتجاجية نفذها سكان حي الرئاسة في ١٢ سبتمبر ٢٠٢٠ احتجاجا على اعتداءات لجنة الأراضي الحوثية.



استولت قيادات حوثية على الأراضي والمساحات الخضراء ومواقف السيارات التابعة لمدينة الحمدي السكنية في حي سعوان شمال صنعاء.

١٢ - حرمان المواطنين من الخدمات



مدرسة خولة بنت الأزور
مجلس الآباء
الأخ: ولي أمر الطالبة .... المحترم
كل عام وأنتم بخير، وحرصاً منا على استمرار العملية التعليمية لفلذات اكبادنا وعدم توقفها للفصل الدراسي الثاني 2017،2018م
نرجو منكم التعاون في سرعة تسديد المساهمة المجتمعية بداية كل شهر بدءً من شهر فبراير 2018م وحتى انتهاء الفصل الدراسي الثاني والمحددة كما يلي:

الابتدائية	الاعدادية	الثانوية
500 ريال	1000 ريال	1500 ريال

شاكرين تعاونكم لما فيه مصلحة طالباتنا، مع العلم بأنه سيتم موافاتكم بسند قبض بالمبلغ....

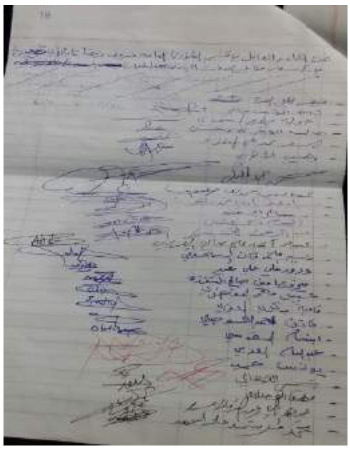
مجلس الآباء

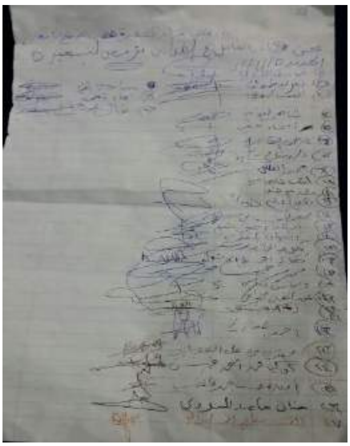
إشعار بالرسوم المطلوبة من أولياء الأمور مقابل التعليم في المدارس الحكومية الخاضعة لسيطرة الحوثيين بعدما كان التعليم مجانا.



REPUBLIC OF YEMEN
MINISTRY OF EDUCATION
Minister's Office
الجمهورية اليمنية
وزارة التربية والتعليم
مكتب الوزير

الحوثيون يطالبون التلاميذ في المدارس بدعم البنك المركزي.





رفض الكادر العامل في قسم الطوارئ العامة بمستشفى الثورة الحكومية لرفع أسعار الخدمات الطبية على المواطنين.

١٣ - مخصصات التعليم



السيرة الذاتية

البيانات الشخصية:

الاسم: يحي بدرالدين أميرالدين الحوثي

تاريخ ومحل الميلاد: 1380هـ - صعده - ساقين - بني بحر - الرويس

الحالة الاجتماعية: متزوج وأب لأربعة أولاد وخمس بنات

المؤهلات العلمية:

- درس على يد والده السيد العلامة بدرالدين الحوثي.
- درس العلوم الشرعية وله مؤلف تحت الطباعة بعنوان (الانسان في معارج التكريم)
- حاصل على العديد من الإجازات العلمية على يد العديد من العلماء.
- له العديد من المحاضرات في المحافل الدولية العلمية.

الخبرات والمهارات:

1988	عضو مجلس الشورى.
1990	من مؤسسي حزب الحق.
2003 -	عضو مجلس النواب.
حالياً	وزير التربية والتعليم في حكومة الإنقاذ الوطني.

أهم المشاركات:

- شارك في إعداد دستور الوحدة.
- في صيف 1994م دعى لمؤتمر في صعده لوقف الحرب.
- شارك في قانون توحيد التعليم.
- تمثيل اليمن في بعض المؤتمرات في الخارج.

السيرة الذاتية ليحيى الحوثي ويتضح بأنه لا يملك أي مؤهل دراسي.



شكاوى المعلمين في مناطق سيطرة الحوثيين بسبب استقطاع جزء من الحوافز المالية المقدمة من السعودية والإمارات عبر منظمة اليونيسف.



يدعي الحوثيون بأن ما يسمى بـ "رسوم المساهمة المجتمعية" طوعية وليست إجبارية.. لكن منصة "صدق" المتخصصة بتتبع الأكاذيب والشائعات، أكدت بأن هذه الرسوم إجبارية على أولياء الأمور. ونشرت مستندات تؤكد جباية الأموال من أولياء الأمور بشكل متفاوت من مدرسة إلى أخرى.



صورة من مركز صيفي نفذه الحوثيون في مديرية الطويلة التابعة لمحافظة المحويت فيه يتم تدريب الأطفال على فك واستخدام سلاح الكلاشنكوف ضمن سياسة واسعة تهدف إلى تجنيد الأطفال والزج بهم إلى جبهات القتال.

١٤ - مبادرات مجتمعية لإنقاذ ما يمكن



فاعلو الخير من أبناء منطقة بعدان الشعر يتكفلون بزفلتة طريق بيت الصايدي الرضائى بطول ٨ كيلو متر وبتكلفة مليون و ٦٠٠ ألف دولار.



مبادرة مجتمعية لشق الطرقات بعدما امتنع الحوثيون عن رصفها مقابل الجبايات التي يفرضوها باعتبارهم سلطة أمر واقع.



٢٠٢٠/٦/١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ مدير مكتب التربية والتعليم بالمحافظة المحترم

بعد التحية

نحيطكم علماً بأننا قمنا خلال العام الماضي بإنشاء أربعة فصول دراسية نظرة للازدحام الشديد الذي تعانيه المدرسة ... بني الصليحي وبمساهمة مجتمعية ذاتية على حساب الأهالي ووصلنا بالعمل إلى مرحلة السقف ولم نستطع إكمالها لعدم وجود الإمكانيات المادية وخلال هذا العام قمنا بالتنسيق مع منظمة الهلال الأحمر اليمني بالمحويت لمساعدتنا ووافقوا على توفير الإسمنت والحديد وبقية التكاليف على الأهالي وقد قام الأهالي بجمع التبرعات والهبات لإكمال العمل كمبادرة مجتمعية طوعية وتم ذلك والآن نحن بصدد تنفيذ عملية صبة السقف فقط.

وعليه نلتمس منكم مشكورين بالموافقة والسماح لنا بذلك لكي تتمكن المدرسة من استخدام الفصول للعام الدراسي القادم ٢٠٢٠-٢٠٢١م والله الموفق

شاكرين ومقدرين تعاونكم

وتقبلوا تحياتنا إخوانكم

رئيس مجلس الآباء بالمدرسة

عضو المجلس المحلي بالمحافظة

وثيقة بتوقيع عضو المجلس المحلي موجهة لمكتب التربية في المحويت يطالب فيها بالسماح بسقف فصول المدرسة التي أنجزها الأهالي على نفقتهم الخاصة بعدما منع الحوثيون دعم المنظمات التي كانت قد قررت اكمال البناء.



بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ اللواء فيصل أحمد قايد حيدر محافظ محافظة المحويت المحترم

تحية طيبة وبعد

نتقدم إليكم نحن أهالي حارات بني الصليحي وبيت الكردي والسفاينه بجزيل الشكر والتقدير ونود الإحاطة بأننا قمنا خلال العام الماضي بإنشاء أربعة فصول دراسية داخل ساحة مدرستنا ٢٦ سبتمبر بني الصليحي الأساسية الثانوية نظراً للازدحام الشديد الذي تعانيه المدرسة بمساهمة مجتمعية طوعية على حساب الأهالي ووصل العمل الى مرحلة السقف ولم نستطيع إكمال العمل لعدم وجود الإمكانات الماديه وقمنا بالتنسيق مع جمعية الهلال الأحمر اليمني فرع المحويت لمساعدتنا في صبة السقف واستعدوا بدعمنا ومساعدتنا بتكاليف الصبه وتمت الإجراءات واستلم المقاول العمل بمحضر رسمي وبحضور مدير إدارة التربية بالمدينة وعندما بدأ المقاول تنفيذ العمل تفاجأنا بتوقيفه من قبل مكتب التربيه والتعليم بالمحافظة لأسباب لا نعلمها مع العلم أن الاخوة في مكتب التربيه بالمحافظة والمدينه على علم واطلاع بهذه المبادرة المجتمعية الخيرة من بداية المرحله ومباركين ذلك وعليه،

نكرمو مشكورين بتوجيهاتكم الكريمه لمكتب التربيه بالمحافظه بالسماح للمقاول بمواصلة العمل حتى لا يضيع المشروع الذي نحن بأمس الحاجه اليه لإنقاذ ابنائنا الطلاب والطالبات من حرارة الشمس وصقيع البرد حيث وان بعض الفصول تدرس تحت الطرابيل [illegible] لكم والمشروع متواضع ومصلحته العامه كبيره وأنتم أحرص الناس حفاظاً على المصلحه العامه وخدمة المجتمع وتقبلوا تحياتنا

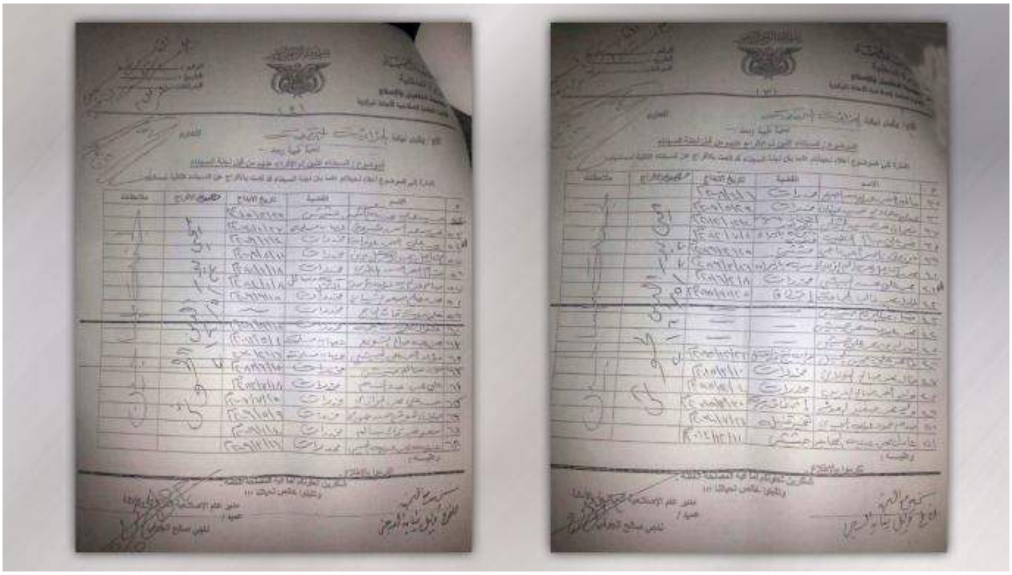
اخوانكم أهالي بني الصليحي وبيت الكردي والسفاينه

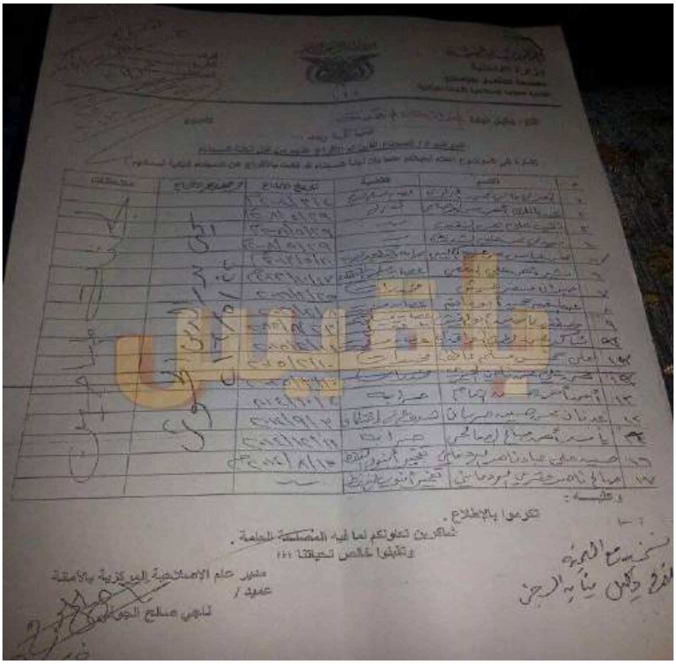
عنهم

الشيخ حسين صالح حبيش / الشيخ عبدالكريم محمد الكردي / الشيخ علي احمد السفياني / [illegible] صالح حبيش

مذكرة من أهالي منطقة بيت الصليحي والكردي والسفاينة موجهة لمحافظ المحويت الحوثي يشكون فيها منع اكمال بناء الفصول الدراسية التي بادروا بإنجازها لطلاب المنطقة على نفقة الأهالي.

١٥ - الفساد





نكرمو بالإطلاع .

شاكرين تعاونكم لما فيه المصلحة العامة .

وتقبلوا خالص تحياتنا !!!

بهدف إرسالهم إلى جبهات القتال، قام الحوثيون بإطلاق سراح سجناء كانوا قد سجنوا بسبب جرائم وقضايا جنائية.



يؤكد وكيل نيابة مديرية المخادر فؤاد الحميري أن مسلحين يتبعون الحوثيين أفرجوا عن متهمين بالسرقة بالقوّة، بعدما رفضت النيابة الإفراج عنهم.



Republic of Yemen
Ministry of Agriculture & Irrigation
The Minister

الجمهورية اليمنية
وزارة الزراعة والري
الوزير

الأخ / رئيس مصلحة الجمارك المحترم

بعد التحية

الموضوع: السيارات والمعدات التي تم سحبها من قبل اللجان الثورية تحت مسمى ... والتابعة لوزارة الزراعة والري والجهات التابعة لها.

تهديكم وزارة الزراعة والري أطيب تحياتها.. وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه ترون مرفقاً بهذا كشوفات السيارات والمعدات التي تم سحبها وعددها (135 سيارة ومعدة) مع كامل بياناتها.

نأمل موافاتنا بما سبق ترسيمه إن وجد والتوجيه إلى المعنيين لديكم بجميع فروع المحافظات بعدم ترسيمها جمركياً وحجزها وإبلاغنا الفوري عند وجود أي حالة ترسيم وسنوافيكم بصورة بيانات السيارات والمعدات المتبقية حين حصولنا على بياناتها.

ولكم خالص التحية والتقدير ....

فارس أحمد علي محسن
وزير الزراعة والري

بيانات سيارات ومعدات نهبها الحوثيون من وزارة الزراعة والجهات التابعة لها.



مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة – السيارات التي تم سحبها من قبل اللجان الأمنية

م	نوع السيارة	اللون	الموديل	رقم القعادة	رقم المكينة	رقم اللوحة	النوع
1.	تويوتا حبة وربع	ذهبي		JTEFU71J8B4007010		91442	
2.	تويوتا حبة وربع	ذهبي		JTEFU71J1B4007013		91443	
3.	تويوتا حبة وربع	ذهبي		JTEFU71J8B4007056		91444	
4.	تويوتا حبة وربع	فضي		JTEFU71JXB4006393		91445	
5.	تويوتا حبة وربع	ذهبي		JTEFU71J8B4007106		91446	
6.	تويوتا حبة وربع	ذهبي		JTEFU71J9B4006854		91447	
7.	تويوتا حبة وربع	ذهبي		JTEFU71J7B4006979		91448	
8.	تويوتا حبة وربع	ذهبي		JTEFU71J2684006985		91449	
9.	تويوتا حبة وربع	فضي		JTEFU71J1A4005664		91450	

السيارات التي تم أخذها من قطاع الري

م	نوع السيارة	اللون	الموديل	رقم القعادة	رقم المكينة	رقم اللوحة	النوع
1	تويوتا شمارتين		2006	201000024	60777498	6094	إدخال جمركي

تم أخذها من قبل الأخ / أحمد شرف المطهر عضو اللجنة الثورية.



بيانات سيارات ومعدات نهبها الحوثيون من وزارة الزراعة والري.



اللجنة التحضيرية لفعاليات ذكرى المولد النبوي الشريف

الموضوع / اعتماد مبلغ إضافي كأجور لحملات النظافة البعدية

شاكرين ومقدرين جهودكم وتعاونكم.

أخوكم/ خالد المداني

رئيس اللجنة التحضيرية لفعاليات المولد النبوي الشريف

ما يقارب ٣٠٠ مليون ريال مبلغ إضافي مقابل حملات تنظيف بعدية للساحات التي أقيم عليها فعاليات الحوثيين في حين يعاني اليمنيين من أسوأ أزمة إنسانية في العالم بحسب منظمات دولية ورفض الحوثيين صرف المرتبات.



صافر SAFER

شركة صافر لعمليات الاستكشاف والإنتاج

Safer E&P Operations Company (SEPOC)

بلاغ من شركة صافر النفطية عن نهب عناصر حوثية لأملاكها والاعتداء على العاملين فيها.



بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
مكتب رئاسة الجمهورية
دائرة مكتب المدير

الرقم: ١٤٩٤/م
التاريخ: ٢٤/٥/٢٠١٧م
الموافق:
المرفقات:

الأخ/ المدير العام التنفيذي لشركة صافر المحترم

بعد التحية

التكرم بالتوجيه الى من يلزم بتسليم السيارة المدرع نوع (الدكوورز) التي لدى الشركة الى مندوب الرئاسة العقيد/ محمد الهدي قائد حراسة مكتب رئاسة الجمهورية.

وتقبلوا خالص تحياتي وتقديري،،

عبدالقادر الجنيد
مدير مكتب رئاسة الجمهورية

وثائق تثبت سرقة الحوثيين لسيارات شركة صافر النفطية.



صافر SAFER

شركة صافر لعمليات الاستكشاف والإنتاج
Safer E&P Operations Company (SEPOC)

التاريخ 2017/7/24م

كشف بالسيارات التابعة للادارة العامة لشركة صافر بصنعاء والتي استولى عليها مشرف اللجان الشعبية بالشركة فيصل الجبري (ابونايف)

عدد	السيارة	نوع السيارة	رقم اللوحة	رقم الشركة	تاريخ الاخذ	ملاحظات
1	شاص	تويوتا	7166	107	2016	
2	بترس	تويوتا	7287	115	2016	اعادها واخذها بتاريخ 2017/6/11
3	صالون	تويوتا	436	140	2017/1/28	اعادها واخذها بتاريخ 2017/6/13
4	صالون	تويوتا	3464	559	2017/2/19	اعادها واخذها بتاريخ 2017/6/10
5	سوزوكي	سوزوكي	1-988422	144	2017/7/1	
6	جيبس	هونداي	11486	168	2017/4/26	
7	باص كوستر	تويوتا	438	453	2017/1/15	
8	بترو	تويوتا	7176	93	2017/7/11	
9	صالون (مدرعة)	تويوتا	6-29867	108	2017/7/19	بناء على مذكرة محمود الجنيد
10	سوزوكي	سوزوكي	2-35832	خاص	2017/7/20	تابعة للمهندس/ ناجي الشريف

شركة صافر



المكتب الإعلامي - سلطان السامعي
@Al_samie_60

#الفريق_السامعي: لص من اللصوص الجدد يشتري فلتين #بستة_مليون_ومئتين_الف "دولار "وعامل نفسه ضدالفساد من فين لأبوه هذاالمبلغ الخيالي بعد أن كان حافي القدمين..

٩:٣٧ م · ٢١ يوليو ٢٠٢١ · Twitter for Android

٣٠ إعادة تغريد ١٧ تغريدة اقتباس ١٤٢ إعجابًا

القيادي وعضو المجلس السياسي الحوثي سلطان السامعي يتحدث عن فساد قيادات في جماعته.

١٦ - التعينات السلالية

بسم الله الرحمن الرحيم

الجهات الحكومية والمؤسسات التابعة لها

استناداً إلى اتفاق السلم والشراكة ووفقاً لمخرجات الحوار الوطني ووثيقة الضمانات التي أكدت على إجراء التغيير في جميع الأجهزة التنفيذية لتحقيق الشراكة الوطنية.

م	اسم الوزارة	اسم الجهة / الوظيفة	اسم المرشح	المؤهلات	ملاحظات
١	رئاسة الجمهورية	نائب رئيس الجمهورية			
		رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة			
		نائب مدير مكتب رئاسة الجمهورية			
		رئيس أو نائب رئيس جهاز الأمن السياسي			
		وكيل أو نائب وكيل جهاز الأمن القومي			
		رئيس او نائب رئيس مجلس الشورى			
		رئيس لجنة الحدود			
		اللجان الرقابية			
		جميع إدارات الرقابة والتفتيش في جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات			
٢	مكتب رئاسة الوزراء	نائب رئيس الوزراء			
		الأمين العام لمجلس الوزراء			
		نائب محافظ البنك المركزي			
		نواب في بقية البنوك الحكومية أو التي تشارك فيها الحكومة			
		نواب في الشركات والمؤسسات، مثل: شركة			

١

صور للقوائم التي قدمها الحوثيون للرئيس السابق عبدربه منصور هادي في ٢٠١٤ وتتضمن المناصب الحكومية في مؤسسات الدولة التي يريدون السيطرة عليها عبر إصدار قرارات جمهورية عاجلة، وهذا ما دفع الرئيس لتقديم استقالته لمستشاريه حينها.

بسم الله الرحمن الرحيم

الجهات الحكومية والمؤسسات التابعة لها

م	اسم الوزارة	اسم الجهة / الوظيفة	اسم المرشح	المؤهلات	ملاحظات
		الشيخ والمؤسسة الاقتصادية			
		نواب وأعضاء في الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين بالإضافة إلى بقية الصناديق			
٣	السلطة التشريعية	الأمين العام لمجلس النواب			
		دائرة الشؤون المالية والإدارية			
		ويمكن أن يحتفظ بها مجلس الشورى			
٤	السلطة القضائية	النائب العام			
		نيابة الأموال العامة			
		نيابة الصحافة			
		نيابة البحث والأمن			
		النائب العام			
		التفتيش والمواصفات			
		رئيس المكتب الفني			
٥	وزارة التربية والتعليم	نائب وزير التربية والتعليم			
		وكيل قطاع الشؤون المالية			
		دائرتي الرقابة والمالية			
٦	وزارة التعليم	نائب وزير التعليم العالي			

٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الجهات الحكومية والمؤسسات التابعة لها

م	اسم الوزارة	اسم الجهة / الوظيفة	اسم المرشح	المؤهلات	ملاحظات
	العالي	وكيل وزارة التعليم العالي			
		دائرتي الرقابة والمالية			
٧	وزارة العدل	نائب وزير العدل			
		وكيل القطاع شؤون			
		وكيل قطاع الشؤون المالية			
		المكتب الفني			
		دائرتي الرقابة والمالية			
٨	وزارة النفط والمعادن	نائب وزير النفط والمعادن			
		شركة توزيع المشتقات النفطية			
		الشركة اليمنية للغاز			
		الهيئة العامة للاستكشافات النفطية			
		رئيس الهيئة			
		شركة مصافي عدن			
		دائرتي الرقابة والمالية			
٩	وزارة الخارجية	نائب وزير الخارجية			
		وكيل قطاع الشؤون المالية والإدارية			
		سفير اليمن في الصين			
		سفير اليمن في روسيا			

٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الجهات الحكومية والمؤسسات التابعة لها

م	اسم الوزارة	اسم الجهة / الوظيفة	اسم المرشح	المؤهلات	ملاحظات
		سفير اليمن في سوريا			
		سفير اليمن في عمان			
		سفير اليمن في إيران			
		سفير اليمن في مصر			
		سفير اليمن في بروكسل			
		مندوب اليمن في الجامعة العربية			
		دائرتي الرقابة والمالية			
١٠	وزارة المالية	نائب وزير المالية			
		وكيل قطاع التخطيط وحسابات الحكومة			
		وكيل قطاع الموازنة			
		رئيس مصلحة الجمارك			
		الإدارة المركزية			
		إدارة الرأسمالية			
		دائرتي الرقابة والمالية			
١١	وزارة التخطيط	نائب وزير التخطيط			
		رئيس الجهاز المركزي للإحصاء			
		دائرتي الرقابة والمالية			
١٢	وزارة	نائب وزير الاتصالات			

٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الجهات الحكومية والمؤسسات التابعة لها

م	اسم الوزارة	اسم الجهة / الوظيفة	اسم المرشح	المؤهلات	ملاحظات
	الاتصالات	وكيل الوزارة			
		شركة تيليمن			
		شركة يمن موبايل			
		دائرتي الرقابة والمالية			
١٣	وزارة الإعلام	نائب وزير الإعلام			
		المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون			
		مؤسسة الصحافة			
		دائرتي الرقابة والمالية			
١٤	وزارة الأوقاف والإرشاد	نائب وزير الأوقاف والإرشاد			
		وكيل قطاع الإرشاد			
		وكيل قطاع الحج			
		دائرتي الرقابة والمالية			
١٥	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	نائب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل			
		وكيل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل			
		دائرتي الرقابة والمالية			
١٦	وزارة الثروة السمكية	نائب وزير الثروة السمكية			
		وكيل وزير الثروة السمكية			
		دائرتي الرقابة والمالية			

٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الجهات الحكومية والمؤسسات التابعة لها

م	اسم الوزارة	اسم الجهة / الوظيفة	اسم المرشح	المؤهلات	ملاحظات
١٧	وزارة الإدارة المحلية	نائب وزير الإدارة المحلية			
		وكيل الإدارة المحلية			
		دائرتي الرقابة والمالية			
١٨	وزارة النقل	نائب وزير النقل			
		وكيل وزير النقل			
		المؤسسة العامة لموانئ البحر الأحمر			
		الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد			
		دائرتي الرقابة والمالية			
١٩	وزارة الكهرباء	نائب وزير الكهرباء			
		رئيس الهيئة العامة لكهرباء الريف			
		رئيس المؤسسة العامة للكهرباء			
		دائرتي الرقابة والمالية			
٢٠	وزارة الأشغال العامة والطرق	نائب وزير الأشغال العامة			
		وكيل قطاع الطرق			
		دائرتي الرقابة والمالية			
٢١	وزارة الصناعة والتجارة	نائب وزير الصناعة والتجارة			
		وكيل الوزارة لقطاع			
		رئيس مؤسسة الإسمنت ومؤسسة الملح			

٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الجهات الحكومية والمؤسسات التابعة لها

م	اسم الوزارة	اسم الجهة / الوظيفة	اسم المرشح	المؤهلات	ملاحظات
		والتسويق			
		القاييس والمواصفات			
		دائرتي الرقابة والمالية			
٢٢	وزارة الصحة والسكان	نائب وزير الصحة والسكان			
		وكيل الوزارة لقطاع			
		إدارة المستشفيات			
		دائرتي الرقابة والمالية			
٢٣	وزارة الزراعة والري	نائب وزير الزراعة والري			
		وكيل الوزارة لقطاع الشؤون المالية			
		دائرتي الرقابة والمالية			
٢٤	وزارة المياه والبيئة	نائب وزير المياه والبيئة			
		وكيل الوزارة لقطاع			
		رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة			
		دائرتي الرقابة والمالية			
٢٥	وزارة الشباب والرياضة	نائب وزير الشباب والرياضة			
		رئيس صندوق النشء والشباب			
		دائرتي الرقابة والمالية			
٢٦	وزارة الشؤون	نائب وزير الشؤون القانونية			

٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الجهات الحكومية والمؤسسات التابعة لها

م	اسم الوزارة	اسم الجهة / الوظيفة	اسم المرشح	المؤهلات	ملاحظات
	القانونية	وكيل الوزارة			
		دائرتي الرقابة والمالية			
٢٧	وزارة الثقافة	نائب وزير الثقافة			
		دائرتي الرقابة والمالية			
٢٨	وزارة حقوق الإنسان	نائب وزير حقوق الإنسان			
		وكيل الوزارة			
		دائرتي الرقابة والمالية			
٢٩	وزارة شؤون المغتربين	نائب وزير شؤون المغتربين			
		وكيل الوزارة			
		دائرتي الرقابة والمالية			
٣٠	الهيئة العامة للمساحة والمخططات	رئيس الهيئة			
٣١	الهيئة العامة للأراضي والتخطيط العمراني	رئيس الهيئة			
		وكيل الهيئة			

٨


الجمهورية اليمنية
وزارة الخدمة المدنية والتأمينات

الاسم	محل وتاريخ الميلاد	رقم البطاقة	تاريخها
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

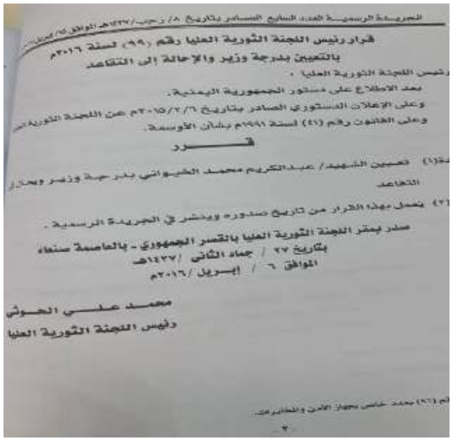
الأخ/ وزير المالية المحترم

المستوى	الدرجة	المرتب
الأول	٣	[illegible]

وتقبلوا تحياتنا

وزير الخدمة المدنية والتأمينات

تعيينات ذات طابع عرقي، منها تعيين شاب لا يتجاوز عمره ١٩ كمستشار في مكتب الرئاسة بسبب انتسابه للسلالة.


الجريدة الرسمية العدد السابع الصادر بتاريخ ٨/ رجب/١٤٣٧هـ الموافق ١٥/ إبريل

قرار رئيس اللجنة الثورية العليا رقم (٩٩) لسنة ٢٠١٦م
بالتعيين بدرجة وزير والإحالة إلى التقاعد

رئيس اللجنة الثورية العليا .
بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٦/٢/٢٠١٥م عن اللجنة الثورية
وعلى القانون رقم (٤١) لسنة ١٩٩١م بشأن الأوسمة.

قــــــرر

مادة(١) تعيين الشهيد/ عبدالكريم محمد الخيواني بدرجة وزير ويحال إلى التقاعد

مادة(٢) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر بمقر اللجنة الثورية العليا بالقصر الجمهوري - بالعاصمة صنعاء
بتاريخ ٢٧ / جماد الثاني /١٤٣٧هـ
الموافق ٦ / إبريل /٢٠١٦م

محمد علي الحوثي
رئيس اللجنة الثورية العليا

تعيين عبدالكريم الخيواني بدرجة وزير كونه ممن ينتمون للسلالة بالرغم من وفاته.

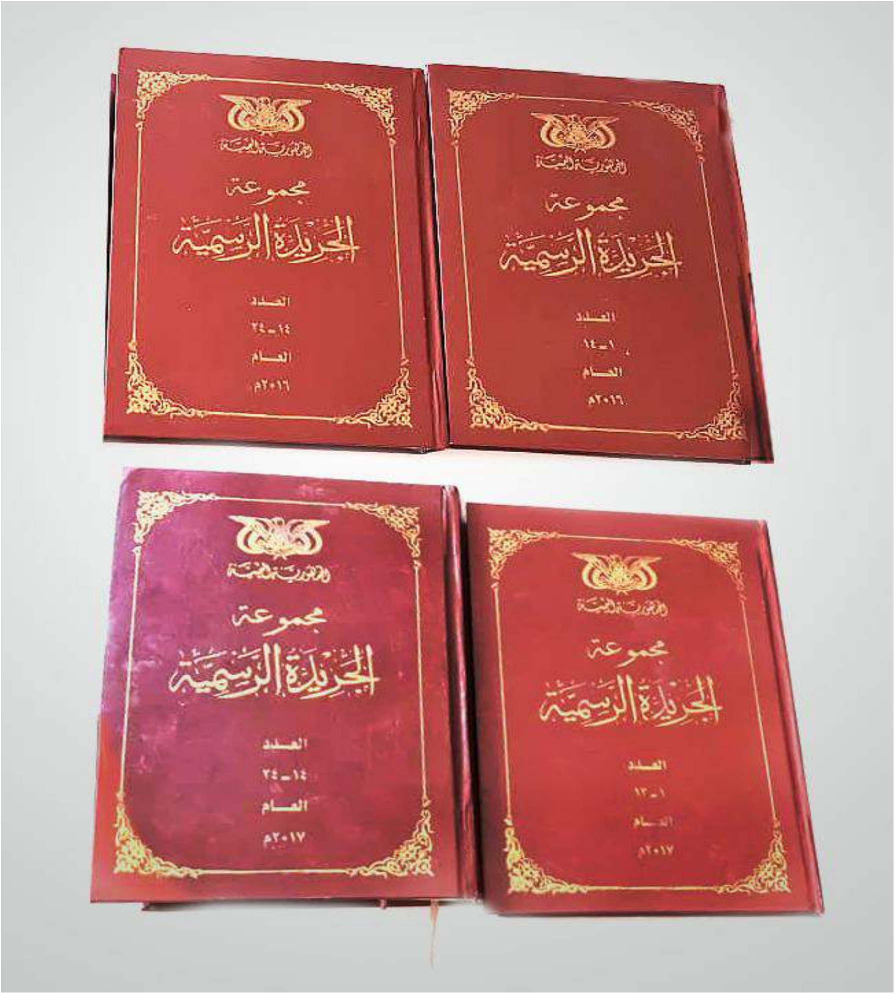

الجمهورية اليمنية
وزارة الشؤون القانونية

قرار رئيس اللجنة الثورية العليا رقم (٦٤) لسنة ٢٠١٦م
بالتعيين والترقية في وزارة الداخلية

رئيس اللجنة الثورية العليا .
بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية

قــــــرر

تعيينات معظمها لمن ينتمون للسلالة والموالين لها عقائديا.



صور لمجلدات تحتوي على أعداد هائلة من التعيينات الحوثية ذات الطابع العرقي- السلالي في أغلبها خلال العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧م فقط.

...الرسمية العدد السابع الصادر بتاريخ ١٨/رجب/١٤٣٨هـ الموافق ١٥/ابريل/٢٠١٧م

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٧م

بتعيين مدير عام للإدارة العامة للتعليم الإلكتروني بقطاع المناهج والتوجيه بوزارة التربية والتعليم

رئيس مجلس الوزراء:

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.

وعلى الاتفاق السياسي الموقع بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٨م بين أنصار الله وحلفائهم والمؤتمر الشعبي العام وحلفائه.

وعلى الإعلان الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٨/٦م بتشكيل المجلس السياسي الأعلى.

وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (١) لسنة ٢٠١٦م بشأن تحديد مهام المجلس واختصاصاته.

وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٦م بشأن تشكيل حكومة إنقاذ وطني وتسمية أعضائها.

وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بشأن الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية.

وعلى القرار الجمهوري رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٣م بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة التربية والتعليم.

وبناء على عرض وزير التربية والتعليم.

قـــــرر

مادة(١) يعين الأخ / محمد احمد محمد شرف الدين مديراً عاماً للإدارة العامة للتعليم الإلكتروني بقطاع المناهج والتوجيه بوزارة التربية والتعليم.

مادة(٢) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الـــوزراء

بتاريـــخ ٥ / رجـــب /١٤٣٨هـ

الموافـــق ٢ / إبـــريـل/٢٠١٧م

أ.د. عبدالعزيز صالح بن حبتور

رئيس مجلـــس الـــوزراء

[illegible] بدر الدين الحوثي

[illegible] التربية والتعليم

...دة الرسميـــة العدد التـاسع الصـادر بتاريخ ٨/ شعبان/١٤٣٧هـ الموافق ١٥/ مايـو/٢٠١٦م

قرار رئيس اللجنة الثورية العليا رقم (١٢٣) لسنة ٢٠١٦م

بتعيين نـــائب عـــام

...لجنة الثورية العليا :

... الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.

...ى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٢/٦م عن اللجنة الثورية العليا.

...ى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩١م بشأن السلطة القضائية وتعديلاته.

قـــــرر

...عين الأخ / عبدالعزيز ضياء الدين محمد البغدادي نائبا عاماً.

...عمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

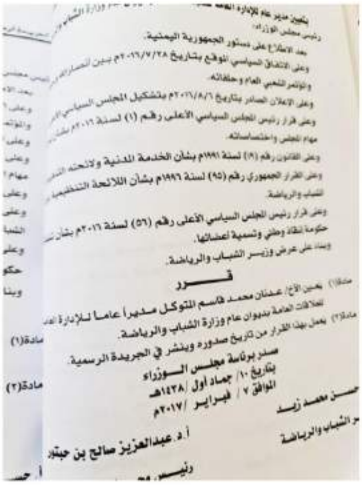
صدر بمقر اللجنة الثورية العليا بالقصر الجمهوري - بالعاصمة صنعاء

بتاريخ ٧ / شعبـــان /١٤٣٧هـ

الموافق ١٤ / مـــايـــو /٢٠١٦م

محمـــد علـــي الحـــوثي

رئيس اللجنة الثورية العليا


بتعيين مدير عام للإدارة العامة ...

رئيس مجلس الوزراء:

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.

وعلى الاتفاق السياسي الموقع بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٨م بين أنصار الله ...

والمؤتمر الشعبي العام وحلفائه.

وعلى الإعلان الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٨/٦م بتشكيل المجلس السياسي ...

وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (١) لسنة ٢٠١٦م بشأن ...

مهام المجلس واختصاصاته.

وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بشأن الخدمة المدنية ولائحته ...

وعلى القرار الجمهوري رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٦م بشأن اللائحة التنظيمية ...

الشباب والرياضة.

وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٦م بشأن ...

حكومة إنقاذ وطني وتسمية أعضائها.

وبناء على عرض وزير الشباب والرياضة.

قــــــرر

مادة(١) يعين الأخ/ عدنان محمد قاسم المتوكل مديراً عاماً للإدارة العامة ...

للعلاقات العامة بديوان عام وزارة الشباب والرياضة.

مادة(٢) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة مجلس الوزراء

بتاريخ ١٠/ جماد أول /١٤٣٨هـ

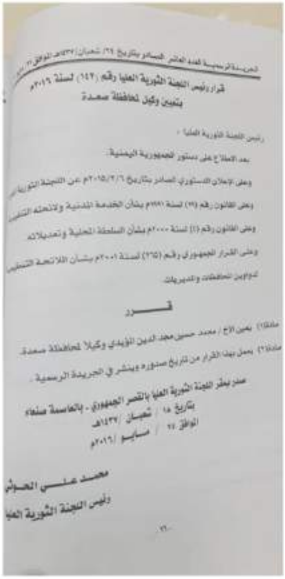
الموافق ٧ / فبراير /٢٠١٧م

حسن محمد زيد

... الشباب والرياضة

أ.د. عبدالعزيز صالح بن حبتور

رئيس ...


الجريدة الرسمية العدد العاشر الصادر بتاريخ ٢٩/ شعبان/١٤٣٧هـ الموافق ...

قرار رئيس اللجنة الثورية العليا رقم (١٤٢) لسنة ٢٠١٦م

بتعيين وكيل لمحافظة صعدة

رئيس اللجنة الثورية العليا:

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٢/٦م عن اللجنة الثورية ...

وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بشأن الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية ...

وعلى القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م بشأن السلطة المحلية وتعديلاته.

وعلى القرار الجمهوري رقم (٢٦٥) لسنة ٢٠٠١م بشأن اللائحة التنظيمية ...

لدواوين المحافظات والمديريات.

قــــــرر

مادة(١) يعين الأخ / محمد حسين مجد الدين المؤيدي وكيلا لمحافظة صعدة.

مادة(٢) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر بمقر اللجنة الثورية العليا بالقصر الجمهوري - بالعاصمة صنعاء

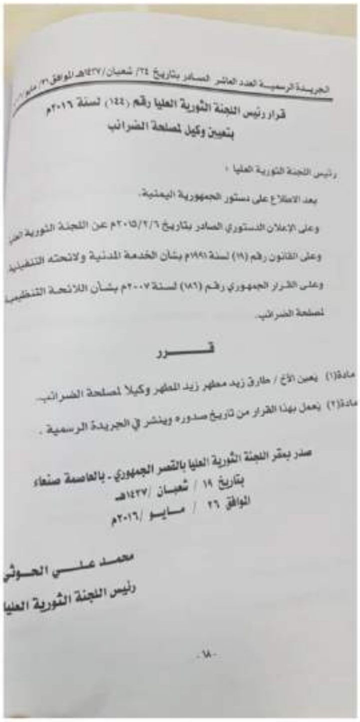
بتاريخ ١٥ / شعبان /١٤٣٧هـ

الموافق ٢٢ / مايو /٢٠١٦م

محمد علي الحوثي

رئيس اللجنة الثورية العليا

-٢١-


الجريدة الرسمية العدد العاشر الصادر بتاريخ ٢٤/ شعبان/١٤٣٧هـ الموافق ٣١/ مايو ...

قرار رئيس اللجنة الثورية العليا رقم (١٤٤) لسنة ٢٠١٦م

بتعيين وكيل لمصلحة الضرائب

رئيس اللجنة الثورية العليا:

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٢/٦م عن اللجنة الثورية العليا ...

وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بشأن الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية ...

وعلى القرار الجمهوري رقم (١٨٦) لسنة ٢٠٠٧م بشأن اللائحة التنظيمية ...

لمصلحة الضرائب.

قــــــرر

مادة(١) يعين الأخ / طارق زيد مطهر زيد المطهر وكيلاً لمصلحة الضرائب.

مادة(٢) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر بمقر اللجنة الثورية العليا بالقصر الجمهوري - بالعاصمة صنعاء

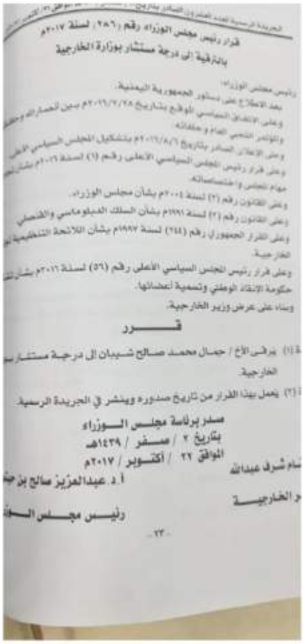
بتاريخ ١٩ / شعبان /١٤٣٧هـ

الموافق ٢٦ / مايو /٢٠١٦م

محمد علي الحوثي

رئيس اللجنة الثورية العليا

-١٨-


الجريدة الرسمية العدد العشرون الصادر بتاريخ ... الموافق ...

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٨٦) لسنة ٢٠١٧م

بالترقية إلى درجة مستشار بوزارة الخارجية

رئيس مجلس الوزراء:

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.

وعلى الاتفاق السياسي الموقع بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٨م بين أنصار الله ...

والمؤتمر الشعبي العام وحلفائه.

وعلى الإعلان الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٨/٦م بتشكيل المجلس السياسي الأعلى ...

وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (١) لسنة ٢٠١٦م بشأن ...

مهام المجلس واختصاصاته.

وعلى القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤م بشأن مجلس الوزراء.

وعلى القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩١م بشأن السلك الدبلوماسي والقنصلي ...

وعلى القرار الجمهوري رقم (٢٤٤) لسنة ١٩٩٧م بشأن اللائحة التنظيمية ...

الخارجية.

وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٦م بشأن ...

حكومة الإنقاذ الوطني وتسمية أعضائها.

وبناء على عرض وزير الخارجية.

قــــــرر

مادة(١) يرقى الأخ / جمال محمد صالح شيبان إلى درجة مستشار ...

الخارجية.

مادة(٢) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة مجلس الوزراء

بتاريخ ٢ / صفر / ١٤٣٩هـ

الموافق ٢٢ / أكتوبر / ٢٠١٧م

... شرف عبدالله

... الخارجية

أ.د. عبدالعزيز صالح بن حبتور

رئيس مجلس الوزراء

-٢٣-

الجريدة الرسمية العدد العاشر الصادر بتاريخ ٢٤/ شعبان/١٤٣٧هـ الموافق ٣١ مايو

قرار رئيس اللجنة الثورية العليا رقم (١٣٧) لسنة ٢٠١٦م
بتعيين مستشار لمصلحة الضرائب بدرجة وكيل وزارة

رئيس اللجنة الثورية العليا :

بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٢/٦م عن اللجنة الثورية العليا

وعلى القانون رقم(١٩) لسنة١٩٩١م بشأن الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية

وعلى القرار الجمهوري رقم (١٨٦) لسنة ٢٠٠٧م بشأن اللائحة التنظيمية لمصلحة الضرائب.

قــــــرر

مادة(١) يعين الأخ / احمد قاسم علي الديلمي مستشاراً لمصلحة الضرائب بدرجة وكيل وزارة.

(٢) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر بمقر اللجنة الثورية العليا بالقصر الجمهوري - بالعاصمة صنعاء
بتاريخ ١٠ / شعبان /١٤٣٧هـ
الموافق ١٧ / مايو /٢٠١٦م

محمد علي الحوثي
رئيس اللجنة الثورية العليا

-١٢-

الجريدة الرسمية العدد الرابع عشر الصادر بتاريخ ٢٤/ ذي الحجة/١٤٣٨هـ الموافق

قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (٨١) لسنة ٢٠١٧م
بتعيين رئيس لمجلس القضاء الأعلى

رئيس المجلس السياسي الأعلى:

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.

وعلى الاتفاق السياسي الموقع بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٨م بين أنصار الله وحلفائه والمؤتمر الشعبي العام وحلفائه.

وعلى الإعلان الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٨/٦م بتشكيل المجلس السياسي الأعلى

وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (١) لسنة ٢٠١٦م بشأن تحديد مهام المجلس واختصاصاته.

وعلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩١م بشأن السلطة القضائية وتعديلاته.

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٤م بشأن اللائحة التنظيمية لمجلس القضاء الأعلى.

قــــــرر

مادة (١) يعين القاضي/ احمد يحيى محمد المتوكل رئيساً لمجلس القضاء الأعلى

مادة (٢) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية - بالعاصمة صنعاء
بتاريخ ١٨ / ذي الحجة/١٤٣٨هـ
الموافق ٩ / سبتمبر /٢٠١٧م

صالح علي الصمـ
رئيس المجلس السياسي الأعـ

القرار رقم (٨٠) بعدد خاص بجهاز بالأمن والمخابرات

-١٠-

الجريدة الرسمية العدد الأول الصادر بتاريخ ٦/ربيع الثاني/١٤٣٧هـ الموافق ١٥/ يناير

قرار رئيس اللجنة الثورية العليا رقم (٩) لسنة ٢٠١٦م
بتعيين نائب للمدير العام التنفيذي لشركة توزيع المنتجات النفطية للشئون المالية والإدارية

رئيس اللجنة الثورية العليا :

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.

وعلى الاعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٢/٦م عن اللجنة الثورية العليا

وعلى القانون رقم(١٩)لسنة ١٩٩١م بشأن الخدمة المدنية واللوائح المنفذة له

وعلى القرار الجمهوري بالقانون رقم(٣٥)لسنة ١٩٩١م بشأن الهيئات والمؤسسات والشركات العامة وتعديلاته.

وعلى القرار الجمهوري رقم (٤٧)لسنة ١٩٩٦م بشأن انشاء المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز.

قــــــرر

مادة(١) يعين الأخ/ ابراهيم محمد علي المؤيد نائباً للمدير العام التنفيذي لشركة توزيع المنتجات النفطية للشئون المالية والإدارية.

مادة(٢) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر بمقر اللجنة الثورية العليا بالقصر الجمهوري - بالعاصمة صنعاء
بتاريخ ٢ / ربيع ثاني /١٤٣٧هـ
الموافق ١٢ / يناير /٢٠١٦م

محمد علي الحوثي
رئيس اللجنة الثورية العليا

-٨-

الجريدة الرسمية العدد الرابع الصادر بتاريخ ٢ /جماد ثاني /١٤٣٨هـ الموافق ٢٨/ فبراير /٢٠١٧م

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٧م
بتعيين مدير عام لمكتب وزير الخدمة المدنية والتأمينات

رئيس مجلس الوزراء:

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.

وعلى الاتفاق السياسي الموقع بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٨م بين أنصار الله وحلفائه والمؤتمر الشعبي العام وحلفائه.

وعلى الإعلان الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٨/٦م بتشكيل المجلس السياسي الأعلى.

وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (١) لسنة ٢٠١٦م بشأن تحديد مهام المجلس واختصاصاته.

وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بشأن الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية.

وعلى القرار الجمهوري رقم (٢٣٥) لسنة ٢٠٠٧م بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة الخدمة المدنية والتأمينات.

وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٦م بشأن تشكيل حكومة انقاذ وطني وتسمية أعضائها.

وبناء على عرض وزير الخدمة المدنية والتأمينات.

قــــــرر

(١) يعين الأخ/علي عبد اللطيف المؤيد مديراً عاماً لمكتب وزير الخدمة المدنية والتأمينات.

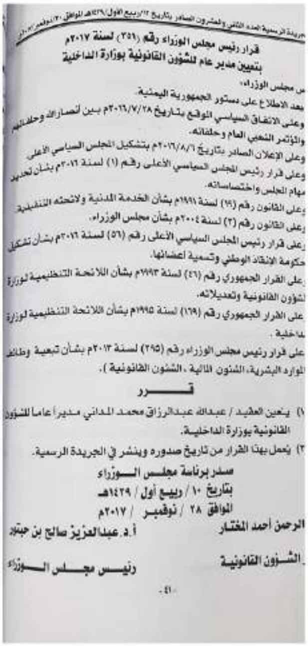
(٢) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة مجلس الوزراء
بتاريخ ٢٢ /جماد أول/١٤٣٨هـ
الموافق ١٩/ فبراير /٢٠١٧م

...ل عبدالكريم عقلان
...دمة المدنية والتأمينات

أ.د.عبدالعزيز صالح بن حبتو...
رئيس مجلس الوزرا...

-١١-



قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٥٩) لسنة ٢٠١٧م
بتعيين مدير عام للشؤون القانونية بوزارة الداخلية

س مجلس الوزراء:
بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.
وعلى الاتفاق السياسي الموقع بتاريخ ٢٨/٧/٢٠١٦م بين أنصار الله وحلفائهم والمؤتمر الشعبي العام وحلفائه.
وعلى الإعلان الصادر بتاريخ ٦/٨/٢٠١٦م بتشكيل المجلس السياسي الأعلى.
وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (١) لسنة ٢٠١٦م بشأن تحديد مهام المجلس واختصاصاته.
وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بشأن الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية.
وعلى القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤م بشأن مجلس الوزراء.
وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٦م بشأن تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني وتسمية أعضائها.
وعلى القرار الجمهوري رقم (٤٦) لسنة ١٩٩٣م بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة الشؤون القانونية وتعديلاته.
على القرار الجمهوري رقم (١٦٩) لسنة ١٩٩٥م بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة الداخلية.
على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٩٥) لسنة ٢٠١٣م بشأن تبعية وظائف الموارد البشرية، الشئون المالية، الشئون القانونية).

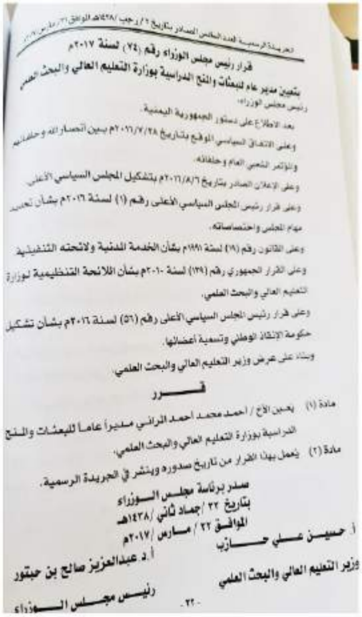
قـــــرر

١) يتعين العقيد / عبدالله عبدالرزاق محمد المداني مديراً عاماً للشؤون القانونية بوزارة الداخلية.
٢) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة مجلس الـــوزراء
بتاريخ ١٠ / ربيع أول / ١٤٣٩هـ
الموافق ٢٨ / نوفمبر / ٢٠١٧م

الرحمن أحمد المختار — أ.د. عبدالعزيز صالح بن حبتور
الشـؤون القانونية — رئيس مجلس الـــوزراء

-٤١-



قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٧٤) لسنة ٢٠١٧م
بتعيين مدير عام للبعثات والمنح الدراسية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

رئيس مجلس الوزراء:
بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.
وعلى الاتفاق السياسي الموقع بتاريخ ٢٨/٧/٢٠١٦م بين أنصار الله وحلفائهم والمؤتمر الشعبي العام وحلفائه.
وعلى الإعلان الصادر بتاريخ ٦/٨/٢٠١٦م بتشكيل المجلس السياسي الأعلى.
وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (١) لسنة ٢٠١٦م بشأن تحديد مهام المجلس واختصاصاته.
وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بشأن الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية.
وعلى القرار الجمهوري رقم (١٣٩) لسنة ٢٠١٠م بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٦م بشأن تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني وتسمية أعضائها.
وبناء على عرض وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

قـــــرر

مادة (١) يعين الأخ / أحمد محمد أحمد الرازني مديراً عاماً للبعثات والمنح الدراسية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
مادة (٢) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة مجلس الـــوزراء
بتاريخ ٢٢ / جماد ثاني / ١٤٣٨هـ
الموافق ٢٢ / مارس / ٢٠١٧م

أ. حسين علي حازب — أ.د. عبدالعزيز صالح بن حبتور
وزير التعليم العالي والبحث العلمي — رئيس مجلس الـــوزراء

-٢٢-



قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٤) لسنة ٢٠١٧م
بتعيين مدير عام للإدارة العامة للبرمجة بالمركز الوطني للمعلومات

رئيس مجلس الوزراء:
بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.
وعلى الاتفاق السياسي الموقع بتاريخ ٢٨/٧/٢٠١٦م بين أنصار الله وحلفائهم والمؤتمر الشعبي العام وحلفائه.
وعلى الإعلان الصادر بتاريخ ٦/٨/٢٠١٦م بتشكيل المجلس السياسي الأعلى.
وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (١) لسنة ٢٠١٦م بشأن تحديد مهام المجلس واختصاصاته.
وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بشأن الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية.
وعلى القرار الجمهوري رقم (١٥٥) لسنة ١٩٩٥م بشأن إنشاء المركز الوطني للمعلومات وتعديلاته.
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٠٠) لسنة ٢٠٠٠م بشأن اللائحة التنظيمية للمركز الوطني للمعلومات.
وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٦م بشأن تشكيل حكومة إنقاذ وطني وتسمية أعضائها.
وبناء على عرض رئيس المركز الوطني للمعلومات.

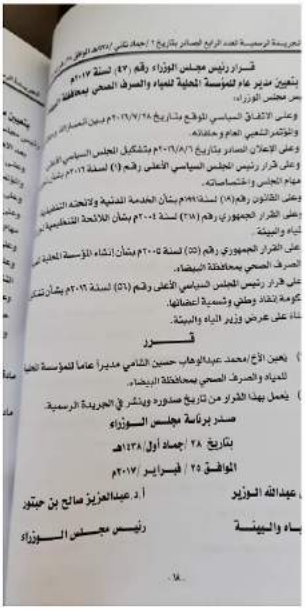
قـــــرر

مادة(١) يعين الأخ/ إبراهيم حسين مطهر عقبات مديراً عاماً للإدارة العامة للبرمجة بالمركز الوطني للمعلومات.
مادة(٢) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة مجلس الـــوزراء
بتاريخ ٤ / جماد أول / ١٤٣٨هـ
الموافق ١ / فبراير / ٢٠١٧م

أ.د. عبدالعزيز صالح بن حبتور
رئيس مجلس الـــوزراء

-٩-



قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٧م
بتعيين مدير عام للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة

س مجلس الوزراء:
وعلى الاتفاق السياسي الموقع بتاريخ ٢٨/٧/٢٠١٦م بين أنصار الله وحلفائهم والمؤتمر الشعبي العام وحلفائه.
وعلى الإعلان الصادر بتاريخ ٦/٨/٢٠١٦م بتشكيل المجلس السياسي الأعلى.
وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (١) لسنة ٢٠١٦م بشأن مهام المجلس واختصاصاته.
وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بشأن الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية.
وعلى القرار الجمهوري رقم (٢١٨) لسنة ٢٠٠٤م بشأن اللائحة التنظيمية لـ المياه والبيئة.
على القرار الجمهوري رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٥م بشأن إنشاء المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة البيضاء.
على قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٦م بشأن تشكيل حكومة إنقاذ وطني وتسمية أعضائها.
ناء على عرض وزير المياه والبيئة.

قـــــرر

) يعين الأخ/محمد عبدالوهاب حسين الشامي مديراً عاماً للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة البيضاء.
) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة مجلس الـــوزراء
بتاريخ ٢٨ / جماد أول / ١٤٣٨هـ
الموافق ٢٥ / فبراير / ٢٠١٧م

عبدالله الوزير — أ.د. عبدالعزيز صالح بن حبتور
ياه والبيئـة — رئيس مجلس الـــوزراء

-١٨-



وعلى الاتفاق السياسي الموقع بتاريخ ٢٨/٧/٢٠١٦م بين أنصار الله وحلفائهم والمؤتمر الشعبي العام وحلفائه.

وعلى الإعلان الصادر بتاريخ ٦/٨/٢٠١٦م بتشكيل المجلس السياسي الأعلى.

وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (١) لسنة ٢٠١٦م بشأن تحديد مهام المجلس واختصاصاته.

وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بشأن الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية.

وعلى القرار الجمهوري رقم (١٣٩) لسنة ٢٠١٠م بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٦م بشأن تشكيل حكومة إنقاذ وطني وتسمية أعضائها.

وبعد موافقة المجلس السياسي الأعلى.

قــــرر

مادة(١) يمنح الأخ الدكتور / عبدالله محمد الشامي درجة وزير عامل.

مادة(٢) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

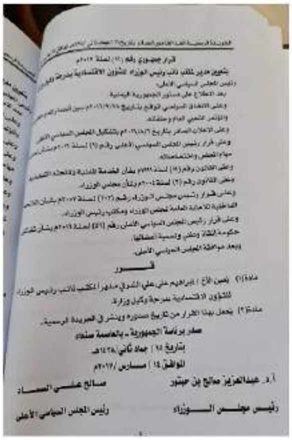
صدر برئاسة الجمهورية - بالعاصمة صنعاء

بتاريخ ١٥ / جماد أول / ١٤٣٨هـ

الموافق ١٢ / فبراير / ٢٠١٧م

أ.د. عبدالعزيز صالح بن حبتور — صالح علي الصماد

رئيس مجلس الوزراء — رئيس المجلس السياسي الأعلى



قرار جمهوري رقم (١٢) لسنة ٢٠١٧م

بتعيين مدير مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية بدرجة وكيل وزارة

رئيس المجلس السياسي الأعلى.

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.

وعلى الاتفاق السياسي الموقع بتاريخ ٢٨/٧/٢٠١٦م بين أنصار الله وحلفائهم والمؤتمر الشعبي العام وحلفائه.

وعلى الإعلان الصادر بتاريخ ٦/٨/٢٠١٦م بتشكيل المجلس السياسي الأعلى.

وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (١) لسنة ٢٠١٦م بشأن تحديد مهام المجلس واختصاصاته.

وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بشأن الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية.

وعلى القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤م بشأن مجلس الوزراء.

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٠٢) لسنة ٢٠٠٧م بشأن اللائحة الداخلية للأمانة العامة لمجلس الوزراء ومكتب رئيس الوزراء.

وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٦م بشأن تشكيل حكومة إنقاذ وطني وتسمية أعضائها.

وبعد موافقة المجلس السياسي الأعلى.

قــــرر

مادة(١) يعين الأخ / إبراهيم علي علي الشرقي مديراً لمكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية بدرجة وكيل وزارة.

مادة(٢) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

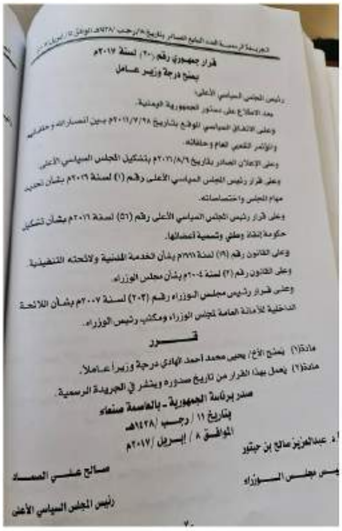
صدر برئاسة الجمهورية - بالعاصمة صنعاء

بتاريخ ١٥ / جماد ثاني / ١٤٣٨هـ

الموافق ١٤ / مارس / ٢٠١٧م

أ.د. عبدالعزيز صالح بن حبتور — صالح علي الصماد

رئيس مجلس الوزراء — رئيس المجلس السياسي الأعلى



قرار جمهوري رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٧م

بمنح درجة وزير عامل

رئيس المجلس السياسي الأعلى.

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.

وعلى الاتفاق السياسي الموقع بتاريخ ٢٨/٧/٢٠١٦م بين أنصار الله وحلفائهم والمؤتمر الشعبي العام وحلفائه.

وعلى الإعلان الصادر بتاريخ ٦/٨/٢٠١٦م بتشكيل المجلس السياسي الأعلى.

وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (١) لسنة ٢٠١٦م بشأن تحديد مهام المجلس واختصاصاته.

وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٦م بشأن تشكيل حكومة إنقاذ وطني وتسمية أعضائها.

وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بشأن الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية.

وعلى القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤م بشأن مجلس الوزراء.

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٠٢) لسنة ٢٠٠٧م بشأن اللائحة الداخلية للأمانة العامة لمجلس الوزراء ومكتب رئيس الوزراء.

قــــرر

مادة(١) يمنح الأخ/ يحيى محمد أحمد الهادي درجة وزيراً عاملاً.

مادة(٢) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

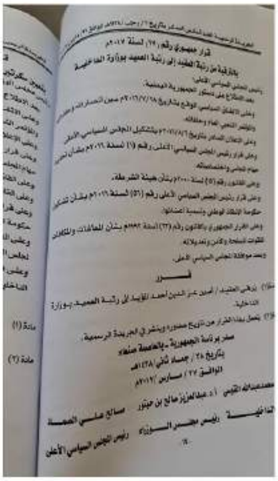
صدر برئاسة الجمهورية - بالعاصمة صنعاء

بتاريخ ١١ / رجب / ١٤٣٨هـ

الموافق ٨ / إبريل / ٢٠١٧م

أ.د. عبدالعزيز صالح بن حبتور — صالح علي الصماد

رئيس مجلس الوزراء — رئيس المجلس السياسي الأعلى



قرار جمهوري رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٧م

بالترقية من رتبة العقيد إلى رتبة العميد بوزارة الداخلية

رئيس المجلس السياسي الأعلى.

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.

وعلى الاتفاق السياسي الموقع بتاريخ ٢٨/٧/٢٠١٦م بين أنصار الله وحلفائهم والمؤتمر الشعبي العام وحلفائه.

وعلى الإعلان الصادر بتاريخ ٦/٨/٢٠١٦م بتشكيل المجلس السياسي الأعلى.

وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (١) لسنة ٢٠١٦م بشأن تحديد مهام المجلس واختصاصاته.

وعلى القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٠م بشأن هيئة الشرطة.

وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٦م بشأن تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني وتسمية أعضائها.

وعلى القرار الجمهوري بالقانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٢م بشأن المعاشات والمكافآت للقوات المسلحة والأمن وتعديلاته.

وبعد موافقة المجلس السياسي الأعلى.

قــــرر

مادة(١) يرقى العقيد / أمين عز الدين أحمد القايد إلى رتبة العميد بوزارة الداخلية.

مادة(٢) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية - بالعاصمة صنعاء

بتاريخ ٢٨ / جماد ثاني / ١٤٣٨هـ

الموافق ٢٧ / مارس / ٢٠١٧م

محمد عبدالله القوسي — أ.د. عبدالعزيز صالح بن حبتور — صالح علي الصماد

وزير الداخلية — رئيس مجلس الوزراء — رئيس المجلس السياسي الأعلى



الجمهورية اليمنية
وزارة المالية

الرقم: ٦٣
التاريخ: ٦/٣/٢٠١٧م

قرار وزير المالية رقم (٦٣) لسنة 2017م
بتكليف الأخ/ عبدالله محمد محمد شرف مديرا عاما لمكتب المالية بمحافظة صنعاء

وزير المالية:

- بعد الاطلاع على القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما
- وعلى القانون رقم (19) لسنة 1991م بشأن الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية
- وعلى القانون رقم (43) لسنة 2005م بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات ولائحته التنفيذية
- وعلى القرار الجمهوري رقم (27) لسنة 1993م بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة المالية وتعديله
- وعلى قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (56) لعام 2016م بشأن تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني وتسمية أعضائها
- وبما تقتضيه المصلحة العامة

قـــرر

مادة (1): يكلف الأخ/ عبدالله محمد محمد شرف- مديراً عاماً لمكتب المالية بمحافظة صنعاء
مادة (2): يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ويبلغ من يلزم لتنفيذه

صدر بديوان عام وزارة المالية بتاريخ / / 1438هـ
الموافق ٦/ ٣/ 2017م

وزير المالية
[redacted]



نشر في أكتوبر 24, 2021

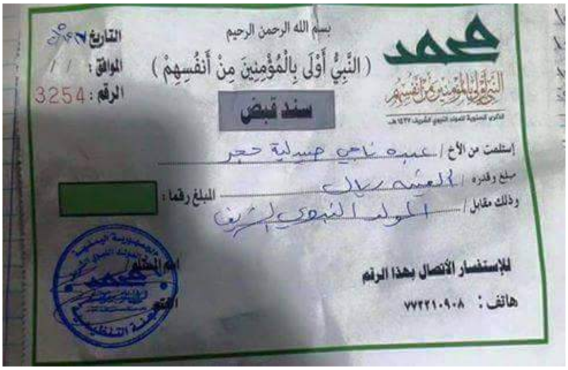
موقع أنصار الله – صنعاء – 18 ربيع الأول 1443 هجرية

دشن وزير الداخلية اللواء عبدالكريم أمير الدين الحوثي ، اليوم الأحد ، العمل في غرفة عمليات الإنذار المبكر والرصد المرئي للسيول والكوارث، في مصلحة الدفاع المدني.

وخلال التدشين الذي حضره مفتش عام وزارة الداخلية اللواء الركن عبد الحميد المؤيد، ووكيل وزارة الداخلية لقطاع الخدمات المدنية للشرطة اللواء عبدالله محمد جحاف، قدم رئيس مصلحة الدفاع المدني اللواء عبدالفتاح المداني والمختصون في المصلحة ، شرحا عن مهام

خبر في موقع "أنصار الله" الخاص بالحوثيين يوضح بأن القيادات في وزارة الخارجية من سلالة واحدة.

١٧ - النهب باسم الفعاليات الدينية والسياسية والسلالية


بسم الله الرحمن الرحيم
(النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ)
سند قبض
التاريخ:
الموافق: / /
الرقم: 3254
استلمت من الأخ/
مبلغ وقدره/
وذلك مقابل/ المولد النبوي الشريف
المبلغ رقما:
للإستفسار الاتصال بهذا الرقم
هاتف: ٧٧٢٢١٠٩٠٨

سند قبض دعم مناسبة المولد النبوي الشريف من المحال التجارية.



توجيه حوثي يلزم المؤسسات برفع الأقمشة الخضراء واللافتات وكل هذا يتم مقابل صرف أموال طائلة كان يجب أن تذهب لإشباع بطون الجياع.


فاتورة تحصيل (نقدي)
الرقم: ....
التاريخ:
المدفوع من السادة: اللجنة التنظيمية لإحياء الذكرى الأولى لاستشهاد الشهيد القائد قاسم سليماني
مقابل: الأعمال المطبوعة التالية......

الصنف	العدد	سعر الوحدة	سعر الكمية	ملاحظات
لوحات يوني بل (عملاقة)	20	250,000	5,750,000	
لوحات بنر 14 X 6	150	336,000	50,400,000	
لوحات قماش 14 X 6	300	126,000	37,800,000	
بوسترات A4 عادي	40,000	54,000	2,160,000	
بوسترات A4 لاصق	40,000	61,000	2,440,000	
صور للشهيد مقاس A3	25,000	81,000	2,025,005	
صور للشهيد مقاس A4	20,000	54,000	1,080,000	
الإجمالي	(101,655,005 ر.ي) مائة وواحد مليون وستمائة وخمسة وخمسون الف وخمس ريال			

توقيع المدير المالي
توقيع الصندوق
المركز الرئيسي: صنعاء الدائري - جولة 20 الفروع: صنعاء القديمة جوار قبة المهدي - حدة جولة الصباحي

أكثر من ١٠٠ مليون ريال فاتورة واحدة خاصة بتكاليف إحياء ذكرى مقتل القيادي في الحرس الثوري الإيراني قاسم سيلماني في الوقت الذي ترفض فيه الجماعة صرف مرتبات الموظفين اليمنيين.



الحوثيون يجبرون المؤسسات الإيرادية (المالية والضرائب والمياه والنقل وربع العقارات) على تنفيذ فعاليات طائفية بدلا من تسخير أموال الدولة لدفع المرتبات وتوفير الخدمات.



الأنشطة الدينية والوطنية ومواعيد إقامتها

م	النشاط / المناسبة	التاريخ
1	ذكرى الهجرة النبوية	1 محرم
2	ذكرى استشهاد الامام الحسين عليه السلام (عاشوراء)	10 محرم
3	ذكرى استشهاد الامام زيد عليه السلام	25 محرم
4	قدوم الامام الهادي الى اليمن	6 صفر
5	المولد النبوي الشريف	12 ربيع الأول
6	الذكرى السنوية للشهيد	13- 19 جماد اول
7	مولد السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام	20 جماد الثاني
8	جمعة رجب	اول جمعة من رجب
9	ذكرى استشهاد الشهيد القائد السيد / حسين بدر الدين الحوثي	22 رجب
10	ذكرى غزوة بدر الكبرى	19 رمضان
11	ذكرى استشهاد الامام علي عليه السلام	21 رمضان
12	يوم القدس العالمي	اخر جمعة من رمضان
13	عيد الفطر المبارك	1 شوال
14	ذكرى الصرخة	اخر جمعة من شوال
15	ذكرى ثورة 21 سبتمبر	21 سبتمبر
16	عيد الأضحى المبارك	10 ذي الحجة
17	ذكرى يوم الولاية (عيد الغدير)	18 ذي الحجة
18	اليوم الوطني للصمود في مواجهة العدوان السعودي الأمريكي	26 مارس

والله ولي الهداية والتوفيق

قائمة تظهر المناسبات الدينية والسياسية الحوثية، ويلاحظ أن أغلبها طائفي ومستنسخ من إيران أو يهدف إلى تمجيد وتقديس السلالة.



الجمهورية اليمنية
رئاسة مجلس الوزراء

الأخ/ المدير التنفيذي لمؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية المحترم

تحية طيبة

يتم التوجيه بصرف مبلغ خمسة عشر مليون ريال لمواجهة متطلبات الفعاليات الخاصة بإحياء ذكرى عامين من الصمود في وجه العدوان ..//.

وشكراً؛؛؛

أ.د/ عبدالعزيز صالح بن حبتور
رئيس مجلس الوزراء

توجيه بصرف ١٥ مليون ريال من مؤسسة واحدة لدعم إحياء ذكرى حوثية.


Republic Of Yemen

تعميم

الأخ/ وكيل قطاع شؤون الأحياء المحترم

الأخوة/ مدراء المديريات المحترم

تحية طيبة وبعد،

ولكم جزيل الشكر والتقدير،

أمين العاصمة صنعاء

رئيس المجلس المحلي

تكليف مديريات صنعاء بالإعداد لفعالية المولد النبوي وبموجبها يتم ابتزاز التجار والمواطنين في صنعاء.



استغلال ذكرى مولد الرسول عليه الصلاة والسلام لجمع الأموال بذريعة دعم الجبهات لكنها في الأصل تذهب لجيوب القيادات الحوثية بحسب شهادات بعضهم كما أوردناه في متن هذا الكتاب.



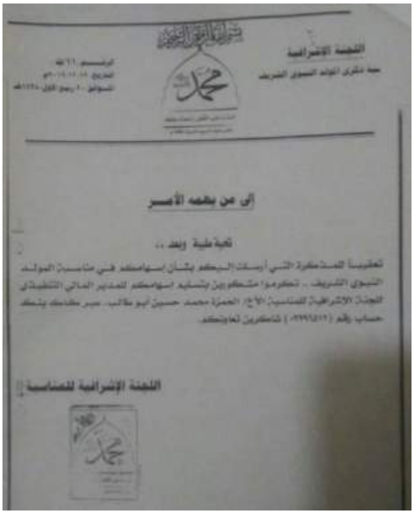
مذكرة من الرئاسة الخاضعة لسيطرة الحوثيين موجهة لوزارة الشباب والرياضة لتقديم ٣٠ مليون ريال لفعالية المولد الخاصة بالحوثيين وتوجيه الوزير الحوثي بالصرف.



معالي الأستاذ/ وزير الشباب والرياضة رئيس مجلس الإدارة الأكرم
معالي الأستاذ/ وزير المالية الأكرم

الموضوع: دعم فعالية المولد النبوي

مديرة صندوق رعاية الشباب نظيمة عثمان تخلي مسؤوليتها بعد إلزامها بتقديم ٣٠ مليون ريال دعما للاحتفال بالمولد وتؤكد بأنه إجراء غير قانوني.



اللجنة الإشرافية

إلى من يهمه الأمر

تحية طيبة وبعد ،،

تعقيباً للمذكرة التي أرسلت إليكم بشأن إسهامكم في مناسبة المولد النبوي الشريف .. تتكرموا مشكورين بتسليم إسهامكم للمدير المالي التنفيذي للجنة الإشرافية للمناسبة الأخ/ الحمزة محمد حسين أبو طالب، عبر حسابه ... شاكرين تعاونكم.

اللجنة الإشرافية للمناسبة

مذكرة صادرة عن اللجنة الإشرافية الحوثية تطلب من المؤسسات الحكومية والخاصة بتقديم الدعم لفعالياتهم الطائفية.



صورة من فعالية أقامتها وزارة المالية ومصلحة الضرائب بمناسبة المولد النبوي وإهدار إيرادات الدولة المخصصة للمرتبات في فعاليات مختلفة هدفها سياسي وعسكري وعرقطائفي.



حسينيات طائفية حوثية في المدارس بأموال اليمنيين.



كاريكاتير للرسام اليمني رشاد السامعي يصور أسلوب الحوثيين في استخدام التجويع كوسيلة لإخضاع المجتمع ونشر فكرهم الطائفي.



من فعاليات الحوثيين الخاصة بالمولد.



وزارتا الخدمة المدنية والتأمينات والزراعة والري تنفذ احتفالات بذكرى المولد لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية رغم عدم صرف مرتبات الموظفين.

REPUBLIC OF YEMEN
MINISTRY OF EDUCATION
Minister's Office

الجمهورية اليمنية
وزارة التربية والتعليم
مكتب الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : م/و/ت ٦٨ NO

الموافق : ١٣/٣/٢٠٢١م

التاريخ : .... DATE

الأخوة/مدراء مكاتب التربية والتعليم بالأمانة والمحافظات المحترمون

تحية طيبة وبعد :

الموضوع : إحياء الذكرى السنوية لاستشهاد الشهيد القائد/ حسين بدر الدين الحوثي 1442هـ

بالإشارة إلى الموضوع اعلاه، وانطلاقا من إيمان الوزارة بأهمية إحياء الذكرى السنوية لاستشهاد الشهيد القائد/ حسين بدر الدين الحوثي والتي لها دلالات هامة لما تحمله من معان عظيمة ،و وفاءً لما قدمه الشهيد من تضحيات في سبيل الله، وتعزيز الهوية الإيمانية للإنسان اليمني، و للجهود العظيمة التي بذلها لترسيخ مفاهيم العزة والصمود و الجهاد في حياتنا، و تشكيل وعي جامع للأمتين العربية والإسلامية بما يكفل تصحيح مسارها وسيادة قرارها وتوحيد مواقفها تجاه القضايا المصيرية، وتذكيراً بالمبادئ العظيمة التي عمل على نشرها وضحى بروحه من أجل تحقيقها، و إرشاداً لاتباع نهج أعلام الهدى الذي تبناه وجعله مسيرة حياة لنا جميعاً.

يتم التوجيه بالآتي:

1. إحياء هذه المناسبة لما لها من دلالات ومعاني الوفاء للشهيد القائد وتضحياته.
2. إقامة الندوات الفكرية حول هذه الذكرى في كافة المدارس الحكومية والأهلية .
3. تنفيذ الأنشطة والبرامج وإقامة الفعاليات الشعرية والخطابية والإنشادية والمسرحية المعبرة والهادفة.
4. الإعداد الجيد لإذاعات مدرسية نموذجية تغطى إعلامياً تحتوي فقراتها على عظمة هذه المناسبة، وضرورة المضي على نهج الشهيد القائد.
5. تخصيص محتوى المجلات الحائطية في المدارس للحديث عن هذه المناسبة.
6. المشاركة الفاعلة في برامج وأنشطة المناسبة على المستوى العام .
7. توثيق الفعاليات وتغطيتها إعلامياً عبر جميع القنوات الإعلامية والمرئية والمسموعة ومواقع التواصل الاجتماعي المختلفة.
8. التركيز في مضامين الندوات والإذاعات والفعاليات والأنشطة على مايلي:
   - استذكار الشهيد القائد ومآثره، لما في ذلك من تعزيز لمواقفنا وثباتنا وصمودنا، ولنكون أقدر على مواجهة التحديات والأخطار التي تسيطر على الواقع المؤسف لأمتنا عموماً وبلدنا بصورة خاصة.
   - اهمية اتباع نهج الشهيد القائد للانتصار للمظلومية التي يتعرض لها الشعب اليمني من العدوان السعودي الأمريكي، ومواجهة بشاعة قوى الشر والإجرام وإفلاسها الأخلاقي.
   - إحياء روح الجهاد والاستشهاد في مشاعرنا وقلوبنا والتأكيد على مواصلة السير في درب الحرية والكرامة والاستقامة التي أكد عليها الشهيد القائد في دروسه و محاضراته، ليثمر ذلك عزّاً ونصراً لهذه الأمة.
9. تشكيل لجنة إشرافية في المحافظة ولجان فرعية في المديريات وفتح غرفة عمليات في المحافظة لمتابعة الأنشطة والفعاليات التربوية التي ستنفذ بهذه المناسبة.
10. النزول الميداني من القيادات التربوية في المحافظة والمديريات للإشراف على تنفيذ الأنشطة والفعاليات مع تأكيدنا على الاهتمام بالتنفيذ والمتابعة اولا بأول، وموافاتنا بما تم اتخاذه.

وتقبلوا خالص تحايانا ،،،

يحيى بدر الدين الحوثي
وزير التربية والتعليم

صورة مع التحية لإدارة المتابعة والتقييم

صنعاء – شارع جامعة الدول العربية ت: ٠٠٩٦٧-١-٢٥٢٧٢٧ – ف: ٠٠٩٦٧-١-٢٥٢٧٣١ www.moe.gov.ye

يحيى بدر الدين الحوثي يوجه المدارس الحكومية والخاصة بالاحتفاء بذكرى مقتل شقيقه حسين بدرالدين الحوثي.

١٨ - جبايات الخمس العنصرية

الجمهورية اليمنية
وزارة الشئون القانونية

وزارة الشئون القانونية
الإدارة العامة
للإصدار والتوثيق

الفصل السابع
زكاة المنتجات الحيوانية

ادة (٤٦) تجب الزكاة في المنتجات الحيوانية المعدة للتجارة كالألبان ومشتقاتها وبيض الدجاج وحرير دودة القز وغيرها، وتعامل هذه المنتجات معاملة عروض التجارة من حيث الاحتساب والنصاب والمقدار ونحوها.

الفصل الثامن
ما يجب في الركاز والمعادن

دة (٤٧) أ- يجب الخمس (٢٠ %) في الركاز والمعادن المستخرجة من باطن الأرض أو البحر أياً كانت حالتها الطبيعية جامدة أو سائلة كالذهب، الفضة، النحاس، الماس، العقيق، الزمرد، الفيروز، النفط ، الغاز ، القير، الماء، الملح، الزئبق، الأحجار، الكري، النيس، الرخام وكل ما كان له قيمة من المعادن الأخرى .

ب- يجب الخمس (٢٠%) في كل ما استخرج من البحر كالسمك واللؤلؤ والعنبر وغيره.

ج- يجب الخمس (٢٠ %) في العسل إذا غنم من الشجر أو الكهوف.

د- يصدر رئيس الهيئة بعد موافقة المجلس قراراً بتنظيم عملية تقرير وتحصيل واحتساب زكاة الركاز والمعادن والمنتجات المائية.

دة (٤٨) أ- مصارف ما يجب في الركاز والمعادن:

١. السهم الأول: سهم لله ويصرف في مصالح المسلمين العامة كالطرق، المستشفيات، المدارس، أجور العاملين فيها، طباعة كتب العلم والمناهج الدراسية وتحصين ثغور المسلمين جنداً وسلاحاً ومؤونة وغير ذلك من المصالح العامة التي لا يراعى فيها جنس بعينه أو أشخاص بعينهم.
٢. السهم الثاني: سهم الرسول لولي الأمر وله كل تصرف فيها.
٣. السهم الثالث: لذوي القربى من بني هاشم الذين حرمت عليهم الصدقة فجعل الله لهم الخمس عوضاً عن الزكاة والأولى أن تصرف في فقرائهم.
٤. السهم الرابع: يصرف ليتامى المسلمين بمن فيهم يتامى بني هاشم.
٥. السهم الخامس: يصرف لعموم مساكين المسلمين بمن فيهم مساكين بني هاشم.
٦. السهم السادس: يصرف في مصرف ابن السبيل من بني هاشم أو من غيرهم من سائر المسلمين.

ب- يصدر رئيس الهيئة بعد موافقة المجلس قراراً بتفاصيل وضوابط مصارف الركاز والمعادن.

قانون الحوثيين لشرعنة عملية نهب ثروات اليمنيين بمسمى الخمس.

ملحق صور ووثائق الفصل الثالث

١- معاناة النازحين والمهجرين



أهالي مدينة دماج التابعة لمحافظة صعدة يغادرون مناطقهم بعد حصار مُطبِق من الحوثيين وقصف منازلهم بمختلف الأسلحة الثقيلة.



عائلات يمنية يهودية تم تهجيرها إلى خارج البلاد على أيدي الحوثيين.



أنقاض منزل عزام راجح الزبيري بعدما فجره الحوثيون في يناير ٢٠١٥ بمنطقة شراع أرحب شمال صنعاء (الطفل على أنقاض منزل العائلة) ملتقط الصورة: نبيل الأوزري.



الكاتب والشاعر اليمني المعروف غائب حواس وهو يلقي بيان بالنيابة عن المُهجّرين من أبناء صعدة أمام مقر رئيس الوزراء في ٢٧ ديسمبر ٢٠١١.



التقطت هذه الصورة نهاية نوفمبر **٢٠١٤** وهي لأسرة من ضمن عدد كبير من الأسر التي هربت إلى الجبال والكهوف والوديان جراء اقتحام الحوثيين منطقة المناسح في مديرية ولد ربيع التابعة لقبائل قيفة المذحجية. ملتقط: الصورة ناصر الصانع.



نساء يغادرن قراهن في محافظة تعز بعد تهجيرهن من قبل الحوثيين.



البطل الأولمبي هلال الحاج الذي توفي غرقا أثناء الهجرة إلى أوروبا بعد رفض الحوثيين إعطائه حقوقه وهددوا بأخذه إلى جبهات القتال.

٢- ابتزاز المهاجرين



إحراق المهاجرين داخل مركز احتجاز تابع لمبنى الجوازات الخاضع للحوثيين في صنعاء وقد أكدت الشهادات بأن الحوثيين يجبروهم على القتال أو تقديم فدية لإطلاق سراحهم.



صور لجثث ضحايا حريق مركز احتجاز المهاجرين الخاضع لسيطرة الحوثيين.



أحد المهاجرين الإثيوبيين الذين نجوا من الحريق.



مقتل طفل صومالي في اليمن تم استغلاله من قبل الحوثيين والزج به إلى جبهات القتال.



ضحايا مهاجرين إثيوبيين بعدما تم إجبارهم على القتال أو استغلال فقرهم وإقناعهم للمشاركة والالتحاق بالجبهات.

٣- حصار تعز



ازدحام السيارات في طريق هيجة العبد.. الطريق الوحيدة الواصلة بين مدينة تعز وعدن والمنفذ الوحيد لدخول البضائع والمواد الغذائية لمدينة تعز المحاصرة.



أطفال تعز ينقلون الغذاء عبر الجبال الشاهقة جراء الحصار الحوثي وإغلاق المنافذ.





بسبب حصار الحوثيين لمدينة تعز منذ **٢٠١٥** اضطر الناس لاستخدام طرق بدائية فاقمت من المعاناة وتسببت بحوادث كثيرة راح ضحيتها كثير من المدنيين.



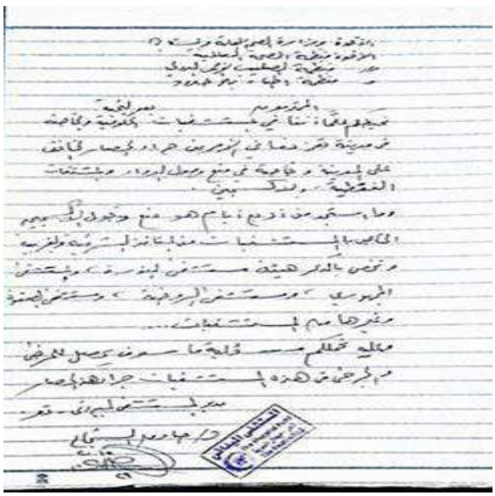
تهريب الأوكسجين المنقذ للحياة والمقدم من المنظمات الدولية لمستشفيات تعز المحاصرة من قبل الحوثيين.



تهريب الأوكسجين المنقذ للحياة والمقدم من المنظمات الدولية لمستشفيات تعز المحاصرة من قبل الحوثيين.



تهريب المواد الغذائية والأدوية إلى المدنيين داخل مدينة تعز المحاصرة.



الإخوة وزارة الصحة العامة والسكان
الإخوة منظمة الصحة العالمية
منظمة أطباء بلا حدود
منظمة [illegible]

المحترمين بعد التحية

نحيطكم علماً بما تمر به المستشفيات الحكومية والخاصة في مدينة تعز نظراً للحصار [illegible] على المدينة وخاصة في منع وصول الدواء والمشتقات النفطية والأكسجين.

وما يستجد من أربعة أيام هو منع دخول الأكسجين إلى المستشفيات [illegible] [illegible] مستشفى الثورة ومستشفى الجمهوري ومستشفى الروضة ومستشفى [illegible] وغيرها من المستشفيات...

عليه نحملكم مسؤولية ما سوف يحصل للمرضى المرقدين في هذه المستشفيات جراء هذا الحصار

مدير مستشفى الثورة - تعز

مدير مستشفى الثورة في تعز يحذر من وفاة المرضى بسبب منع الحوثيين دخول الأوكسيجين المنقذ للحياة.



الأطفال وكبار السن يشاركون في إدخال الغذاء إلى تعز المحاصرة من طرق فرعية وعرة وخطرة.



صور من بعض الوقفات الاحتجاجية الكثيرة المطالبة بفك الحصار عن تعز.



٤- حرمان المدنيين من المياه



خزان مياه شرب فجره الحوثيون في حجة.



مواطنون ينتظرون الحصول على مياه الشرب من خزان متنقل اشتراه متطوعون في تعز.

٥ ـ سرقة المساعدات الإغاثية


Republic of yemen
Ministry of public Health & Population
National Program For Medical Supplies

الجمهورية اليمنية
وزارة الصحة العامة والسكان
البرنامج الوطني للإمداد الدوائي

[redacted]

- بعد الاطلاع على القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١ بشأن الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية.
- وبناء على القرار الجمهوري رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٤ بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة الصحة العامة والسكان.
- وبناء على قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٦م بشأن تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني وتسمية أعضائها.
- وبناء على قرار إنشاء البرنامج الوطني لإمداد الدوائي رقم (٢٢٣) لسنة ٢٠٠٦م

مادة أولى:- يكلف الأخ / بكيل محمد عبد الله الكميم مسئولا لقسم الوارد بالمخازن رقم (٢) المستأجرة من منظمة الصحة العالمية

مادة ثانية:- يعمل بهذا التكليف من تاريخ صدوره .

صدر بإدارة البرنامج بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٨م

Noted
Sajjad Ebash

المدير العام
د. محمد عبدالله الكبسي

المدير الفني
أ. محمد عبد الله الكميم

الحوثيون يفرضون مديرا لمخازن منظمة الصحة العالمية بما يساعدهم على التحكم بتوزيع المساعدات الصحية.



الحوثيون يحرقون مساعدات غذائية في محافظة ريمة بعدما تلفت جراء تخزينها لفترات طويلة وعدم توزيعها على المستحقين رغم حاجتهم.


Republic of Yemen
Presidency of Republic
Supreme Council
General Secretariat

الجمهورية اليمنية
رئاسة الجمهورية
المجلس الأعلى
الأمانة العامة

السادة/ ممثلي المنظمات الأممية المحترمون
السادة / ممثلي المنظمات الدولية المحترمون
السادة / ممثلي المنظمات المحلية المحترمون
بعد التحية:

الموضوع: تعميم بالتعامل مع شركة جولدن كار

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وإلى مذكرة شركة جولدن كار برقم (B-20106) وتاريخ 2020/10/8م بشأن طلب شركة جولدن كار إعتماد التصريح الممنوح لها بالتعامل معها في تأجير السيارات الحديثة والعادية للمنظمات العاملة في بلادنا .

نود إحاطتكم علماً بأن الشركة المذكورة قد حصلت على جميع التراخيص اللازمة من جميع الجهات المختصة لمزاولة هذا العمل .

وعليه ، فالأمانة العامة للمجلس الأعلى ، لا ترى مانعاً من التعامل مع الشركة المذكورة كونها حاصلة على التصاريح ومستوفية الشروط .

أ. عبدالمحسن عبدالله طاووس
الأمين العام

مرفق
7

Tel.: +967 1 416 126 +967 1 416 127
Fax: +967 1 416 128

أنشأ القيادي الحوثي عبدالمحسن الطاووس شركة خاصة باسم جولدن كار ووجه المنظمات الدولية والمحلية بالتعامل معها في تنقلاتهم.



المستشار أكرم الغويزي
٨ ساعات

الاخ/ محافظة محافظة الضالع المحترم
الاخ / رئيس محكمة دمت المحترم
الاخ /مشرف محافظة الضالع المحترم
الاخ / مدير امن محافظة الضالع المحترم
الاخ / وكيل نيابة دمت المحترم
الاخ /مدير امن دمت المحترم
نحيطكم علما ان مسجون في سجن مديرية دمت وجريمتي اني اوزع مساعدات للفقراء والمساكين و المحتاجين و الارامل و النازحين في شهر رمضان شهر الرحمه والمغفرة و العتق من النار..

فهل انا مذنب حتى يتم سجني!!

اذا كان ضميركم و انسانيتكم تسمح بسجني
لاني اقوم بهذا العمل الذي قال عنه رسول الله صل الله عليه وسلم الساعي على الارملة و المسكين كالمجاهد في سبيل الله و كالقائم الذي لا يفتر و الصائم الذي لا يفطر جريمه فأنا راضي بحبسي وحسبي الله ونعم الوكيل...

ارجو من كل حر وشريف ان يتضامن معي

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

#أكرم_الغويزي

Khaled Al-Dhaheri و٤٩٠ من الأشخاص الآخرين
٣٤٣ تعليق ٥٠ مشاركة

منشور يؤكد فيه الإعلامي أكرم الغويزي بأن الأجهزة الخاضعة لسيطرة الحوثيين قامت بسجنه لأنه كان يقدم المساعدات للنازحين والأرامل.



بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الاوقاف بشؤون الحج والعمرة

تعميم

الأخوة / أئمة المساجد بالمحافظة المحترمون
بعد التحية

يكون منكم الالتزام بالاتي :-

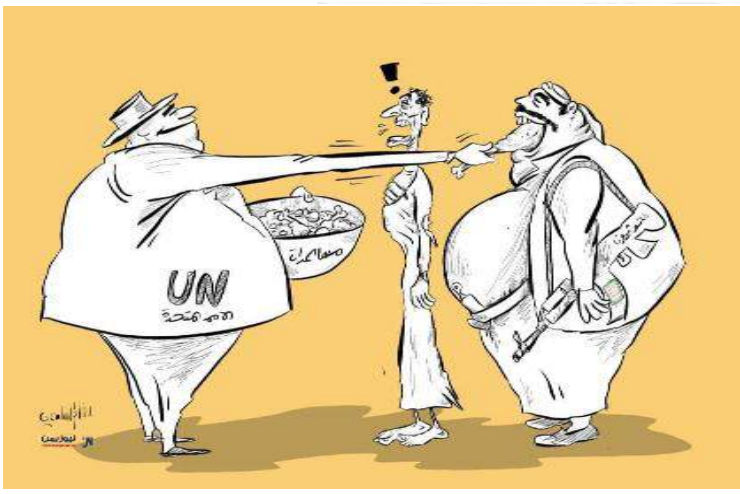
1- منع صرف أي مساعدات سواء في شهر رمضان او في بقية الشهور في المساجد او المراكز التابعة للمساجد الا بعد اخذ الإذن المسبق من مكتب الارشاد بالمحافظة .
2- يمنع منعا باتا استقبال أي فئة او جماعة او شخص ليس لديهم أي تصريح من مكتب الارشاد وشؤون الحج والعمرة ومنعهم من اداء أي مواعظ .
3- مرفق لكم تقويم الاذان وعلى جميع المؤذنين في المساجد الالتزام بالوقت .

وتحملكم المسئولية الكاملة ومن يخالف ما ذكر أعلاه سوف يتخذ ضده الإجراءات اللازمة

والله الموفق....

مدير مكتب الارشاد وشؤون الحج والعمرة م/ ذمار

مذكرة تؤكد منع تسليم الصدقات في المساجد دون إذن من الحوثيين.



كانت رسوم الكاريكاتير واحدة من وسائل احتجاج اليمنيين ضد سرقة الحوثيين للمساعدات المقدمة لليمن وصمت المنظمات الدولية - بريشة رسام الكاريكاتير اليمني المعروف رشاد السامعي.



بريشة رسام الكاريكاتير اليمني المعروف سامر الشميري.



Presidency of Republic
Supreme Council
For Management and Coordination of Humanitarian Affairs & International cooperation
General Secretariat

رئاسة الجمهورية
المجلس الأعلى
لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي
الأمانة العامة

الرقم: .... التاريخ: / / 20م

السادة / ممثلي المنظمات الأممية المحترمون

"تهديكم الأمانة العامة للمجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي خالص التقدير"

الموضوع: تعميم (متطلبات مشاركة الموظفين المحليين العاملين لدى المنظمات الأممية والدولية والمحلية في الفعاليات المقامة خارج أرض الوطن)

إشارة إلى الموضوع أعلاه، ولغرض تنظيم وتسهيل سفر الموظفين المحليين العاملين لدى المنظمات الأممية والدولية والمحلية للحضور والمشاركة في الفعاليات (ورش عمل - دورات تدريبية - أي فعاليات أخرى) خارج أرض الوطن، ومن أجل الحصول على تصريح السفر الصادر المجلس الأعلى، يتم التقدم بطلب تصريح السفر من المجلس الأعلى قبل فترة الحجز بمدة لا تقل عن اسبوعين مرفقاً به البيانات التالية:-

1) الغرض من الفعالية
2) أجندة وأوليات الفعالية
3) فترة الفعالية
4) طلب المشاركة من الجهة المستضيفة
5) أسماء المشاركين في الفعالية من المنظمة

وعليــــه:

نأمل الالتزام بما ورد أعلاه، وذلك حتى يتسنى للمجلس الأعلى استكمال الاجراءات اللازمة وتسهيل سفر الموظفين المحليين للمشاركة في الفعاليات خارج الوطن.

وتقبلوا منا خالص التحية

إبراهيم أحمد العملي
الأمـــين العـــام

صورة مع التحية لـ:
- مدير مكتب رئاسة الجمهورية - رئيس المجلس الأعلى
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)

Tel.: +967 1 416 126 +967 1 416 127 التلفون:
Fax: +967 1 416 128 فاكس:
E-mail: info.correspondence@scmcha.com ايميل:

إلزام الموظفين اليمنيين في المنظمات الدولية بأخذ تصريح من المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية الحوثي إذا كانوا سيسافرون خارج اليمن في سابقة لم تحدث من قبل.

وقد منع المجلس كثير من اليمنيين من السفر دون أي تفسير.

٦ - انهيار الوضع الصحي



عناصر حوثية مسلحة على متن سيارات الإسعاف المقدمة من منظمة الصحة العالمية للمستشفيات والمراكز الصحية.



مصابة بالكوليرا يتم مداواتها في فناء المستشفى لعدم توفر مكان.



الإعلان عن خلو اليمن من وباء الكوليرا

أعلن الاخ وزير الصحه والسيد ممثل الصحه العلمية بصنعاء بأن الجمهورية العربية اليمنية خالية تماما من وباء الكوليرا وليس هناك أية اصابة حتى الان •

وأضاف الاخ الوزير أن الوزارة بالتعاون مع الجهات المختصة ذات العلاقة قد اتخذت كافة الاجراءات الوقائية الممكنة للحيلولة دون تسرب هذا الوباء الى داخل أراضى الجمهورية العربية اليمنية ولا تزال مستمرة في بذل المزيد من الجهود الوقائية لوقاية المواطنين من هذا المرض حيث وضعت كافة الامكانيات في حالة استعداد لمواجهة اى طارىء كما أنها قد منعت دخول أي مواد غذائية أو غيرها والتى تصل من البلدان التى

— البقية ص٨ —

عقب ثورة **٢٦** سبتمبر وتثبيت النظام الجمهوري، أعلنت الحكومة اليمنية ومنظمة الصحة العالمية القضاء على مرض الكوليرا عام **١٩٧٧**م لكن هذا المرض عاد بعد سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء وبعض المحافظات.

٧ - الألغام والمتفجرات المُموَّهة.. زراعة الجوع



أعداد هائلة من الألغام الحوثية المنزوعة.



يصمم الحوثيون المتفجرات على شكل جذوع الأشجار داخل مزارع النخيل في الحديدة للتمويه ما تسبب في سقوط وفيات بين المزارعين وأطفالهم.



متفجرات مموهة على شكل صخور نشرها الحوثيون في الطرقات والمزارع ما تسبب بعدم قدرة المزارعين على فلاحة أراضيهم أو نقل الثمار إلى الأسواق.





طريق عقبة محلحل الذي يربط محافظة أبين بمحافظة البيضاء والذي زرعه الحوثيون بالألغام والعبوات الناسفة.





ألغام وعبوات ناسفة زرعتها جماعة الحوثي في فصول وممرات مدرسة "أبوبكر الصديق" والمركز الصحي وخزان المياه في قرية "الضاحية" التابعة لمديرية الخوخة الواقعة جنوبي الحديدة، وقد تم نزعها في نوفمبر **٢٠٢١** من قبل مشروع مسام لنزع الألغام.



أطفال من ضحايا الألغام الحوثية التي يرفض الحوثيون تسليم خرائطها.



ألغام بحرية حوثية تغطي مساحات شاسعة من سواحل الحديدة وقد تسببت بمقتل العديد من الصيادين وحدت من ممارسة مهنة الصيد.



نفوق جمل لأحد المواطنين في محافظة حجة جراء انفجار لغم زرعه الحوثيون في منطقة الرعي – تصوير الصحفي هشام الشبيلي.



نفوق حوت عملاق في سواحل جزيرة بكلان التابعة لمحافظة حجة جراء انفجار لغم بحري زرعه الحوثيون - تصوير الصحفي هشام الشبيلي.





يستخدم الحوثيون وسيلة تفجير الجسور وعبّارات المياه لإعاقة تقدم قوات الجيش الحكومي وهذا تسبب في تأزم الوضع الإنساني.

ملحق صور الفصل الرابع



طفل يعاني من سوء التغذية الحاد يرقد على سرير في مستشفى في مركز أسلم الصحي في محافظة حجة وهي المديرية التي منع الحوثيون دخول المساعدات إليها لأشهر بحسب تقارير دولية ذكرناها آنفا.



صورة لطفل يعاني جراء سوء التغذية.



سياسة الإفقار الممنهجة تسببت بالدفع بكثير من النساء إلى التسول وهذه صورة تم التقاطها من أحد شوارع صنعاء في ٢٠١٧.

قائمة المصادر والمراجع

١) القرآن الكريم.

٢) المتاهة.. الحلقات المفقودة للإمامة الزيدية في اليمن، بلال الطيب، مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر، تاريخ الإصدار ٢٠٢١.

٣) الأحكام.. في الحلال والحرام، يحيى بن الحسين بن القاسم بن إسماعيل، الجزء الثاني، مكتبة أهل البيت، ط الأولى ١٤٣٥هـ.

٤) متن الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، المهدي أحمد بن يحيى المرتضى، ٢٥١.

٥) الهادوية بين النظرية السياسية والعقيدة الإلهية، ثابت الأحمدي، مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الأولى ٢٠١٨.

٦) تاريخ اليمن.. عصر الاستقلال عن الحكم العثماني الأول (من سنة ١٠٥٦ هجرية إلى ١١٦٠)، حسام الدين محسن بن الحسن القاسم بن أحمد بن القاسم بن محمد الملقب «أبو طالب»، تحقيق: عبدالله محمد الحبشي، مطابع المفضل للأوفست.

٧) حرب الشّائعات: الإمامةُ في اليمن.. تاريخٌ من الافتراء، ثابت الأحمدي، مركز النهضة العربية، الطبعة الأولى ٢٠٢٠.

٨) سيرة الإمام الهادي يحيى بن الحسين، رواية: علي بن محمد عبيدالله العباسي العلوي، تحقيق: سهيل زكار.

٩) اليمن عبر التاريخ، دراسة جغرافية تاريخية وسياسية شاملة، أحمد شرف الدين. الطبعة الثانية.

١٠) معتزلة اليمن، دولة الهادي وفكره، علي محمد زيد، مركز الدراسات والبحوث اليمني، دار العودة، بيروت.

١١) رسالة دكتوراه بعنوان «الأيديولوجيا السياسية وأثرها على الاستقرار اليمن أنموذجا»، علي البكالي.

١٢) خيوط الظلام.. عصر الإمامة الزيدية في اليمن، (٢٨٤ ـ ١٣٨٢ هـ)، عبد الفتاح محمد البتول، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، مركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام.

١٣) السلسلة الذهبية في الرد على الوهابية»، بدر الدين أمير الدين الحوثي، الجزء الأول.

١٤) الزهر والحجر، التمرد الشيعي في اليمن وموقع الأقليات الشيعية في السيناريو الجديد، عادل علي نعمان الأحمدي، مركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام.

١٥) حقائق المعرفة في علم الكلام، أحمد بن سليمان المطهر، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية.

١٦) الشافي، الجزء الثالث، عبدالله بن حمزة بن سليمان، تحقيق مجد الدين محمد المؤيدي، تحقيق تعليق الوافي في تخريج أحاديث الشافي: عبد المجيد عبد الرحمن حسن الحوثي وهادي الحمزي، مكتبة أهل البيت.

١٧) الشافي، الجزء الرابع، عبدالله بن حمزة بن سليمان، تحقيق مجد الدين محمد المؤيدي، تحقيق تعليق الوافي في تخريج أحاديث الشافي: عبد المجيد عبد الرحمن حسن الحوثي وهادي الحمزي، مكتبة أهل البيت.

١٨) الفضائل المنطبقة على الأنوار المؤتلقة.. بحث في أفضلية المؤمن من آل البيت على العالم من غير آل البيت، علي بن يحيى بن أحمد العجري المؤيدي، تحقيق: يحيى إبراهيم الدرسي الحمزي، مركز الإمام المنصور بالله للدراسات الإسلامية.

١٩) ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن، إيلينا جولوبوفسكايا، دار ابن خلدون، دار ابن خلدون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.

٢٠) الإبادة الثقافية، لورانس ديفيدسون، ترجمة: منار إبراهيم الشهابي، العبيكان للنشر.

٢١) التحول العاصف.. سياسة إيران الخارجية بين عهدين، عبد القادر ياسين وآخرون، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى ٢٠٠٦.

٢٢) كتاب ابن الأمير وعصره، لمجموعة من المؤرخين اليمنيين.

٢٣) وثائق يمنية.. دراسة وثائقية تاريخية، الدكتور سيد مصطفى سالم.

٢٤) لمحات من تاريخ حركة الأحرار اليمنيين» الجزء الأول، علي محمد عبده، المعهد الفرنسي

للآثار والعلوم الاجتماعية ومنتدى النعمان الثقافي للشباب يناير ٢٠٠٢.

٢٥) مجموع رسائل الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزه، الجزء الأول، تحقيق عبد السلام بن عباس الوجيه، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية.

٢٦) معارك ومؤامرات ضد قضية اليمن، محسن أحمد العيني، طبعة دار الشروق الأولى، ١٩٩٩م.

٢٧) مجموع رسائل الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزه، الجزء الثاني.

٢٨) تاريخ اليمن خلال القرن الحادي عشر الهجري- السابع عشر الميلادي.. تاريخ طبق الحلوى وصحاف المن والسلوى، عبد الله بن علي بن أحمد بن محمد الحسني (الوزير) تحقيق: محمد عبد الرحيم جازم، مركز الدراسات والبحوث اليمني –صنعاء،

٢٩) سيرة الإمَام أحمد بن سليمان، سليمان بن يحي الثقفي، تحقيق: الدكتور عبد الغني محمد عبد العاطي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

٣٠) الإلمام في حكم جهاد المحتل الغازي والمعتدي الظالم بغير إمام، القاسم بن الحسن السراجي، صادر عن المجلس الزيدي الإسلامي، اليمن- صنعاء.

٣١) مغامرات مصري في مجاهل اليمن، الدكتور مصطفى محمد الشكعة، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء.

٣٢) المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المدعي العام ضد كارادزيتش وملاديتش.

٣٣) جريمة الإبادة الجماعية في القضاء الجنائي الدولي، الدكتور محمد خليل مرسي.

٣٤) المهذب في فتاوى الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة، جمع وتهذيب: محمد بن أسعد المرادي، تصحيح ومقابلة: عبد السلام عباس الوجيه، مؤسسة زيد بن علي الثقافية.

٣٥) الغصون المياسة اليانعة بأدلة أحكام السياسة، أحمد بن عبد الله الصنعاني، تقديم وتحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، الآفاق العربية.

٣٦) موسوعة الفقه الإسلامي، محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، الجزء الثالث، الطبعة الأولى ٢٠٠٩.

٣٧) سيكولوجيا النظرية الهادوية في اليمن.. قراءة للبنية النفسية للنظرية، ثابت الأحمدي، مركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام.
٣٨) عبد الله البردوني، قضايا يمنية.
٣٩) رحلتي إلى اليمن، أحمد وصفي زكريا، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٦.
٤٠) الشرائح الاجتِماعيَّة التقليدية في المُجتَمع اليمني، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
٤١) كنت طبيبة في اليمن، كلوديا فايان، ترجمة: محسن أحمد العيني.
٤٢) موسوعة السياسة، الدكتور عبدالوهاب الكيالي وآخرون، ص٤١٥.

دراسات وتقارير:

١) الهادوية والحوثية.. الإمامة في البطنين، زايد جابر، مركز أبعاد للدراسات والبحوث ٨ فبراير/شباط ٢٠١٨.
٢) دراسة بعنوان: تطور جماعة أنصار الله.. كيف غزت الثورة الإسلامية (الإيرانية) اليمن؟ المحلل السياسي عوفيد لوبل.
٣) مجلة المنبر اليمني نشر أيضًا في موقع بوابتي، مايو ٢٠٢٠م.
٤) وثيقة الاحتياجات الإنسانية في اليمن فبراير ٢٠٢١م، صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالنيابة عن عدد من المنظمات المهتمة بالوضع الإنساني في اليمن.
٥) الإبادة الثقافية في القانون الدولي العام: دراسة في القضاء الدولي، الدكتور عامر غسان فاخوري.
٦) النظام القانوني الدولي لجريمة الإبادة الثقافية، عطية أحمد عطية السويح، رئيس قسم القانون الدولي في كلية القانون بجامعة الجفرة –ليبيا. نشرت في مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية
٧) تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني باليمن، والمقدم إلى مجلس الأمن في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨م والمكلف بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٤٢(٢٠١٧م).

٨) تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني باليمن والمقدم إلى مجلس الأمن في ٢٢ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢١م وفقا للفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٢٥١١ (٢٠٢٠م).

٩) تقرير حكومي صادر عن وزارة الخدمة المدنية والتأمينات.

١٠) التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني للعام ٢٠١٤م.

١١) تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني باليمن والمقدم إلى مجلس الأمن في ٢٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٧م.

١٢) تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني باليمن والمقدم إلى مجلس الأمن في ٢٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٠م وفقا للفقرة ٦ من القرار ٢٤٥٦ (٢٠١٩م).

١٣) تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني باليمن والمقدم إلى مجلس الأمن في ٢٢ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦م المنشأ عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤م).

١٤) تقرير صادر عن منظمة سام للحقوق والحريات بعنوان «حواجز الخوف وإعلام التدليس».

١٥) تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني باليمن والمقدم إلى مجلس الأمن في ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٢م.

١٦) تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني باليمن والمقدم إلى مجلس الأمن في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

١٧) التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، ديسمبر/ كانون الأوّل ٢٠١٨م.

١٨) مسح القوى العاملة، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٤م.

١٩) نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد ٣٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٨م.

٢٠) جغرافيا الحرب والزراعة في اليمن، فارع المسلمي، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ٣ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥م.

٢١) تطوير قطاع الأسماك في اليمن، دراسة لمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ٣١

مارس/ آذار ٢٠٢٠م.

٢٢) تقرير صادر عن مبادرة استعادة الأموال والحقوق المنهوبة (Regain Yemen)، نشر بتاريخ ١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٠م.

٢٣) دراسة بعنوان: أفرض الضرائب وأحكم: الحوثيون وضريبة الخُمس، نحو مأسسة النخبة الهاشمية، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٠م.

٢٤) تقرير عن عمل الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الإنسان ونشاط اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان ضمن النطاق الجغرافي لمحافظة المحويت خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٢

٢٥) دراسة بعنوان: إقطاعية الحارس وماكينة التضليل، توثق نهب الممتلكات الخاصة وخطاب التضليل المتزامن معها من قبل الحارس القضائي وجماعة أنصار الله خلال الفترة من سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤م إلى ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠٢١م، منظمة سام للحقوق والحريات، نشر في ١٤ فبراير/ شباط ٢٠٢٢م.

٢٦) الفقر والفساد، ورقة عمل معدة من قبل البرنامج العالمي عن الفقر التابع للأمانة العامة لمنظمة الشفافية الدولية.

٢٧) البرد سبب الموت.. الموت بردا في مخيمات النازحين.. والأطفال ضحايا الكارثة، تقرير صادر عن الوحدة التنفيذية لمخيمات النازحين في محافظة مأرب، ديسمبر/ كانون الأوَّل ٢٠٢١م.

٢٨) العبوات الناسفة المتحكم فيها لاسلكيًّا وعبر الأشعة تحت الحمراء السلبية.. آخر المساهمات التكنولوجية الإيرانية في الحرب اليمنية، مؤسسة أبحاث التسليح أثناء الصراعات (CAR)، مارس/ اذار ٢٠١٨م.

٢٩) تقارير صادرة عن منظمة هيومن رايتس ووتش الدولية.

٣٠) وكالة أسوشيتد برس (AP).

31) Global health diplomacy: a solution to meet the needs of disabled people in Yemen ،24 September 2020.

32) HOW HOUTHI-PLANTED MINES ARE KILLING CIVILIANS IN YEMEN ،2019 Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED).

٣٣) تقرير فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن ٢٠٢٠م.. حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة منذ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤م.

34) RIC GOODMAN, CHRISTINA FREY, RACHAEL STELLER, ZAKEE AHMED, ADNAN QATINAH , YEMEN – LINKING HUMANITARIAN CASH AND SOCIAL , PROTECTION, June 2019.

٣٥) نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، العدد ٣٠، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧.

٣٦) اقتصادات الميليشيات المسلحة في المنطقة العربية: جماعة أنصار الله الحوثي نموذجا، أحمد عليبة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٣٢٥.

٣٧) التنظيم القانوني للمساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة: الإنجازات والفجوات، روث أبريل ستوفلز.

٣٨) تقرير حقوقي يوثق انتهاكات الحق في حرية التنقل والحركة في الحواجز الأمنية من قبل جماعة أنصار لله للفترة من يناير/كانون الثاني ٢٠١٥ إلى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١ صادر عن منظمة سام للحقوق والحريات.

٣٩) مجلة المنبر اليمني.

٤٠) تقرير صادر عن مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان (hritc) بعنوان: تعز ألف ومائة يوم من الحصار والقتل المستمر.

مواقع إخبارية:

١) موقع الأمم المتحدة.
٢) موقع نشوان نيوز.
٣) موقع الحرف ٢٨.
٤) موقع الاقتصادي.
٥) موقع المعاني.
٦) موقع بي بي سي عربية.
٧) موقع أنصار الله.
٨) صحيفة القدس العربي.
٩) موقع بوابتي.
١٠) صحيفة الجمهورية اللبنانية.
١١) وكالة مهر للأنباء الإيرانية.
١٢) موقع المشهد اليمني.
١٣) موقع المصدر أونلاين.
١٤) صحيفة العربي الجديد.
١٥) موقع يمن فيوتشر.
١٦) صحيفة الشرق الأوسط.
١٧) TRT عربي.
١٨) فرانس ٢٤.
١٩) موقع وزارة الخارجية الأمريكية.
٢٠) موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
٢١) مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا.
٢٢) المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.
٢٣) موقع ألمانيا بالعربية (DW).

٢٤) موقع يمن ميديا الإخباري.
٢٥) وكالة الأنباء اليمنية (سبأ).
٢٦) وكالة الأناضول.
٢٧) وقع رأي اليوم (السوري).
٢٨) موقع العاصمة أونلاين.
٢٩) موقع الموقع بوست.
٣٠) موقع وزارة الخزانة الأمريكية.
٣١) موقع اندبندنت عربية الإخباري.
٣٢) موقع العربية نت.
٣٣) موقع العربي٢١.
٣٤) موقع يمن مونيتور.
٣٥) موقع اليمني الجديد.
٣٦) موقع ميدل ايست أونلاين.
٣٧) صحيفة ٤ مايو.
٣٨) موقع المركز الوطني للمعلومات.
٣٩) الموقع الرسمي للمنظمة اليمنية لمكافحة الاتجار بالبشر.
٤٠) موقع نيوز يمن.
٤١) موقع سكاي نيوز بالعربية.
٤٢) موقع المرصد نيوز.
٤٣) وكالة ٢ ديسمبر الإخبارية.
٤٤) موقع يمن سايت.
٤٥) موقع اليمن العربي.
٤٦) موقع الجزيرة نت.
٤٧) موقع الساحل الغربي.

٤٨) موقع قناة العربية على يوتيوب.
٤٩) موقع SciDev.Net.
٥٠) موقع الإعلام الأمني اليمني.
٥١) موقع أوإم أونلاين.
٥٢) موقع الخليج أونلاين.
٥٣) صحيفة الثورة الرسمية.
٥٤) موقع قناة بلقيس الإخباري.
٥٥) موقع يافع نيوز.
٥٦) موقع التغيير نت.
٥٧) موقع الأمناء نت.
٥٨) موقع «باب الواد».
٥٩) موقع الإسلام.
٦٠) موقع الميثاق نيوز.
٦١) موقع الإصلاح نت.
٦٢) صحيفة أخبار اليوم اليمنية.
٦٣) موقع المشهد العربي.
٦٤) موقع يمن شباب نت.
٦٥) موقع اليمن برس الإخباري.
٦٦) موقع قناة اليمن اليوم.
٦٧) موقع نافذة اليمن.
٦٨) موقع «يونيسف».
٦٩) وكالة الأنباء السعودية (واس).
٧٠) موقع الوطن الإخباري.
٧١) صحيفة الأيام اليمنية.

٧٢) موقع يمن برس الإخباري.
٧٣) موقع يمنات الإخباري.
٧٤) صحيفة الأنباء الكويتية.
٧٥) موقع اليمن الجمهوري.
٧٦) موقع اليوم الثامن.
٧٧) موقع ديبريفر.
٧٨) موقع منتدى معد كرب القومي.
٧٩) موقع ويكيبيديا.
٨٠) موقع روسيا اليوم.
٨١) موقع الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين في اليمن.
٨٢) موقع منظمة رايتس رادار لحقوق الإنسان.
٨٣) موقع هدى القرآن.
٨٤) موقع الجند بوست.
٨٥) موقع منظمة «أطباء بلا حدود».
٨٦) موقع منظمة هيومن رايتس ووتش.
٨٧) موقع تعز تايم.
٨٨) موقع العين الإخبارية.
٨٩) وكالة الأنباء الصينية (شينخوا).
٩٠) موقع عدن الغد.
٩١) موقع نبض الشارع.
٩٢) موقع صعدة برس.
٩٣) موقع أخبار الأمم المتحدة.
٩٤) موقع المشهد الخليجي.
٩٥) وكالة أسوشيتد برس.

٩٦) موقع سويس إنفو العالمية التابع لهيئة الإذاعة والتلفزيون السويسرية.
٩٧) صحيفة الشارع.
٩٨) موقع أبابيل نت.
٩٩) مؤسسة أبحاث التسليح أثناء الصراعات (CAR).
١٠٠) موقع منظمة الصحة العالمية.
١٠١) موقع صندوق الامم المتحدة للسكان.
١٠٢) موقع برنامج الغذاء العالمي.
١٠٣) موقع البنك الدولي.

فهرس المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

تم بحمد الله تعالى



همدان العليي

صحفي وكاتب

لدى اليمنيين قناعة -ناتجة عن خبرة متراكمة- بأنَّ الحوثيين يستمدون قوتهم من ثلاثة عوامل أساسية، الجهل، والفقر، والخلافات. ولهذا تعمل هذه الجماعة على صناعة هذه العوامل، فهي تُثير الخلافات بين القبائل والأحزاب والمناطق اليمنية، وتُدمِّر التعليم بشكل ممنهج لتتمكن من نشر خرافتها العنصرية، إضافة إلى عملية إفقار اليمنيين بشكل متعمد، وهو ما تم إثباته وتبيين أهدافه من خلال الوقائع والشهادات والممارسات المُوثَّقة في صفحات هذا الكتاب والتي تؤكد بأن الحوثيين كانوا وراء أكبر أزمة إنسانية في هذا العصر، بحسب وصف الأمم المتحدة.

ما ذُكِرَ في ثنايا هذا الكتاب، هو غيض من فيض جرائم وعمليات النهب التي مارستها جماعة الحوثي لدوافع عِرقطائفية بدرجة أساسية.

المسألة هنا لا تقتصر على جباية الأموال ونهب الأملاك والمرتبات وسرقة المساعدات وحَسْب، فهذه الانتهاكات المنظمة تُرتكب بهدف تنفيذ جريمة الإبادة الثقافية.. أي استهداف اليمن كشعب وهوية وتاريخ بما يحقق إخضاعه سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًّا لمشروع قائم على العنصرية التي تقدس سلالةً وتحقّرُ شعبًا.

للمتابعة على تويتر: